

الجمعة بعد الصلاة سنة تسعين وأربع مائة الشيخ المازلي الصوفي قد قام  
 من مصلاه فاجرم بالحج وشرع في التلبية وخرج من باب المسجد متوجها وقد  
 كنت أقول بقول من قال أن الاحرام من الواقيت افضل الا اني رويت  
 ان خيار الصحابة زادوا عليها وهم بهراد الله ورسله اتعدوا لا شك  
 ان الاحرام من الوقت ارفق لقد اجرت بذات عرق عيشة يوم الثلاثاء  
 وحملت في اليوم الخامس يوم السبت مني محالا ناكنا مسرا هقين  
**المسئلة الثالثة** قوله صلى الله عليه وسلم في الواقيت هن لمن  
 ولن ابي عليهن من غيرهن يقتضي ان سمى له ميقاتا اذا جاء من غير توجه  
 عليه الخطاب فيه بالا حرام منه كعراقي يرد على المدينة او شامي يرد  
 على بلبل ونشأت ههنا مسئلة وهي شامي يرد على المدينة اذا اراد الحج  
 واختلف الناس هل يحرم من ذي الحليفة او يصير الى ميقاته فان خرج  
 من المدينة يزيد الحج تعين عليه ان يخرج من ذي الحليفة لانه ليس من اهلها  
 وقد اقي عليها ولا ينفعه ولا يضرتا ان يكون ميقاته فانه لا يمنع ذلك ان  
 يكون من غير اهل ذي الحليفة فلا بد له من الاحرام منها فان تركه فعليه  
 دم وقد روي الشامي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا اهل مصر والشام  
 الحجة وليس ذلك طريق مصوفين لانه انما اذا كان بين ان من له  
 طريق عليها من كان من اهل الحجة ولم يكن يحرم منها وفي حديث ابن عباس  
 ومن كان من دونهم من اهل جتي هل مكته يهلون منها **الربعة**  
 قوله من اراد الحج والعمرة يقتضي ان من خلا الحاجة لا يرد الحج والعمرة  
 الا تحريم وللك في ذلك روايتان وللشافعي قولان واوجب حصره على  
 انه لا بد خلا الاحراما كان من كان او كان الكل من الخلق سواء لما قص  
 يرد الحج والعمرة بالبيان في وقت الحاجة وعمدته قوله لم يحل لا جد قبل ولا  
 تحل لا جد بعدي وانما احلت لي ساعة من نهار وعادت حرمتها اليوم

١٢



هذا الجزء الثاني من كتاب عارضة الاصول في شرح مسني  
 الترمذي لادام جميل ابن بكر محمد بن عبد الله الوائلي المعروف  
 بابن العربي المتوفى سنة كما يعلم من مراجعة قوله في آخر الروايات  
 (قال الشيخ ابو بكر ابن العربي) ومن قوله (عارضة) ومن قوله (الروايات)  
 به على ذلك كله فانه محمد بن محمد بن العربي في ذلك



كحرمتها بالامتنع ولم يرد به حل الغتال لانه جلال له ابد ابل واجبت وكذلك  
غيره فدل على انه اراد بالاختصاص من ذلك حل الاحرام ولتعارض الادلة  
اختلف قول العلماء والاحتياط لا الاحرام الا من كثر دخوله فيه تفهم المسئلة  
والله اعلم **الخامسة** من ترك الميقات وراى ظهره وخلقه  
غير محرم فلا يخلو ان يرد الحج والعمرة او يرد حاجة بالحرم فان  
اراد الحج والعمرة فلا خلاف ان لا يحرم عليه واجبت وان تركه له عدوان  
بغيره بدم وان اراد مكة لحاجة فاختلف العلماء هل يلزمه الاحرام  
ام لا وقال سعيد بن جبير ان لم يرجع الى الميقات فلا حج له وقال  
عطاء والنخعي لادم عليه وقال الحسن يرجع الى الميقات فيحرم بعمره  
وجه قول الحسن انه فات ما لا يحرام من الميقات في نسك فيحرمه بنسك  
آخروجه قول سعيد انه فات عقد الحج في موضعه بليته فلم يصح له  
وجه من قال لادم عليه انه لم يتحل عمل وانما اخته والدم لهما يجب على  
من ترك شيئا واستقطه وافوا ما قول سعيد بن جبير فان الله جعل الاحرام  
ميقاتين ميعات زمان وميقات مكان فلو قدم الاحرام على ميقات الزمان  
فقد قيل انه لا ينبغي حجة منهم الشافعي فكذلك اذا تجا وزال الحد في  
ميقات المكان لا ينبغي حجة فان افعال الحج متعلقة بزمان ومكان  
وهذا مما حقره العاقلون وهو جيل في النظر والمسئلة تنبني على ان  
الاحرام تجوز تقدمه على ميقات الزمان وينعقد الحج فيه وقد بيناها  
في مستايل الخلاف واستوفينا النظر فيها بغاية البيان واما ميقات المكان  
فان سعيد بن جبير يوافقنا على ان جواز التقدم عليه لا يثبت في ابطال  
الحج فكذلك الناقض عنه وقد خرج ابن عمر من المدينة الى مكة فاحرم  
من الفروع وقالوا انه خرج لا يريد الحج ثم بداله من الفروع وهذا محتمل  
ولعل ابن عمر اخر ليميز الجوان كما قدم الاحرام من بيت المقدس ليميز



لجواز ذلك قال ابراهيم وعطاء الادم عليه في سحار وزنه  
 اذا زاد العمرة فخرج حتى جاء البيقات احرم منه للعمرة كما ينحر  
 للحج كذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم الا في عمرة الجمرات حين  
 قسم غنایم حنین فانه احرم من الجمرات **فان قيل** قد دخلنا  
 يوم الفتح بغیر احرام **قلنا** قد قال لم يخل احد قبل ولا يخل  
 لاحد بعد في وانما اطلقت في ساعة من نهار ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها  
 بالامس ولان النبي صلى الله عليه وسلم خرج محاربا متايلا فلم ينأه للمنا  
 وشي في القول في الدم وحرامه ان شاء الله

## باب ما يلبس الحرام

ذكر حديث ابن عمر المشهور وحديث ابن عباس مختصرا اولهما  
 صحيحان وفيهما فوائد **الاولى** ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عما يلبس  
 المحرم فاجاب بما لا يلبس وذلك لما كان قلوا خصر والقول له احصر  
 وذلك عناية البيان ونهاية الفصاحة وقد يتناه في النبي **الثانية**  
 قوله من الثياب يريد من انواع الثياب كما يقال ما ياكل لانتان من الطعام  
 يريد من اصنافه وانواعه **الثالثة** قوله لا يلبسوا القمص ولا  
 السراويلات ولا البرانس فيها عن اصول انواع المخيط قال قميص اصل فيها  
 يبر البدن من المخيط ويستره والسراويل اصل فيها يبر العورة من المخيط  
 والبرنس اصل فيها يجعل على المنكبين مخيطا **الرابعة** قوله ولا العمام **خامس**  
 وذلك اصل في كشف الرأس عن توضع يستره **الخامسة** قوله ولا الخفاف  
 وذلك اصل فيما يستر الرجلين عن الفسل **السادسة** قوله من الثياب  
 شيا من زعفران او ورش كان ذلك اصلا في اجتناب الثياب المصبغة  
 بالطيب وما يحونحو الطيب فان الزعفران طيب والورش وان لم يكن طيبا  
 فلم رائحة طيبة فاراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يبتن تجنب الطيب



المحضر وما يشبه الطيب في ملائمة الشتم واستحسانه حتى يكون الحاج شعنا  
 تعبلا لشعث لا حرام وتقبله لاشي من ذلك كان قبل الاحرام كما يدفن الشهيد  
 بدمه من جرح القتل بسلام وبول وعذره كانا قبل ذلك او من غير ذلك  
**الدم السابعة** فان كان غسلا من الزعفران فكرهه ملك الا ان  
 تحدد عليه صبغ من شق مع عدم غيره وقد افادني بعض اصحابنا في غير  
 هذه البلاد ان يحيى بن عبد الحميد الحماني وعنه ذوو واعزاني معوية  
 عن عبيد الله بن عمر بن مافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 لا تلبسوا ثوبه باسمه ولا زعفران الا ان يكون غسلا **الثامنة**  
 راي عمر بن الخطاب ثوبا مصبوغا قد رافا نكرو عليه وقال انكم  
 ايها الرهط ايتهم بكم وان الجاهل اذا راي هذا قال ان طلحة قد  
 كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فاذا كان هذا **مسألة تاسعة**  
 وهي ان المصبغ مكره في الحج وانما هو البياض وكما نرى النبي صلى الله  
 عليه وسلم الى الكفر في الثياب البيض كذلك جرح النذب في الاحرام لانه  
 يتشبه بالبعث **العاشرة** نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 لبس المعصر على الاطلاق فان لبسه في الاحرام لم يكن عليه فدية واوجبه  
 في اعتقاده ان المعصر طيب واهم كمن اعتقد ان الزعفران ليس بطيب  
 فهو اهل ايضا والخطا في الزعفران ان شد منه في المعصر وانما كره  
 المعصر لانه ينقص من نوع من التلوين لما يكون معه من ثوب وللبدن  
 وانما ينبغي للسرا ان تحمل ثوبا يتلطي بوسنته وتحمل درنه لا يكسبه شيئا من  
 ذلك **الحادية عشر** الخف هو ما تختمل على الرجل للصيانة في  
 المشي اذا سترها فان لم يسترها فليس بخف وقد تقدمت صفة في كتاب  
 الطهارة منعه صلى الله عليه وسلم في الاحرام ثم اذن فيه ان لم يجد غيره مطلقا  
 في طويقه وفي شارب الطرق وليقطعها اسفل من الكعبين حتى يكشف



رجلية فان الله يبعث الخلق خفاه عراه لو نظن بعضهم الى سواه بعض  
 لزاما ولكن قال النبي صلى الله عليه وسلم الشان اعظم من ذلك ولم  
 يقل لان الاخرة ليست بدان تكليف كما يقول المجذعون ولكن  
 لو اجتنى المرء ما بلغ مكة فاذن في النعال للترخصة ومنع الحنف وكان  
 قوله وتقطعهما اسفل من الكعبين بيان للمحدث المطلق ان لم نجد تعلين  
 فليلبس الخفين ولم يذكر قطعا وبه قال عطاء واحمد فاما عطاء  
 فحديثا ما فهم في الفتوى واما احمد فعلى شرط مستقيم وهذه القولة  
 لا اراها صحيحة فان حمل المطلق على المنقذ اصل احمد وهذا ابو حنيفة  
 الذي لا يراه يقول ههنا لا بد من قطع الخفين والدليل يقتضيه فكيف  
 هذا ونشأت هاهنا **المسئلة الثانية عشر** اذا قطع الخفين  
 وقد وجد التعلين هل يلزمه فدية ان لبسهما مقطوعتين فزوي عن ملك  
 وعينه ان عليه الفدية وقال ابو حنيفة لا فدية عليه والذي اقول  
 انه ان كشف الكعب لبسهما ان لم يجد تعلين وان وجد التعلين لم يخرجه لبسهما  
 حتى يكونا كهيئة التعلين لا يستتران من ظاهن الرجل شيئا  
**المسئلة الثالثة عشر** قال ان لم يجد اذا اقليل لبس  
 السراويل ولم يترك شيئا ومن العجب ذلك لمن لم يفرقه وذلك ان شق السراويل  
 فتدت وقطع الحنف اسفل من الكعب لا يفسده فوخص على وجه لافتان  
 فيه **المسئلة الرابعة عشر** قوله في جديث ابن عمر ولا  
 تنقب المرأة وذلك لان سترها وجهها بالبراقع فرض لا في الحج فانها  
 توشح شيئا من خمارها على بعض وجهها غير لا صق به وتعرض عن الرجال  
 وبعرض عنها **المسئلة الخامسة عشر** قوله ولا تلبس القفاة  
 اتباعا عن وجوب كشف وجهها ويديها فذلك احرامها وهذا المعنى  
 نظر الفضل الى وجه المرأة حين سالت النبي صلى الله عليه وسلم المزدلفة



وهو ينظر إليها حتى ينظر إليه وكان قد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نها  
كانت محرمة متافرة الوجه **المسئلة السابعة عشرة**  
للمفتي والقاضي والشاهد ان ينظروا الى المرأة اذا كلمتهم في الفتوي  
والقضاء والشهادة **مسئلة الثامنة** القاضي والشاهد فلا بد من كشف  
وجهها له ليعلم على من يفتي وعلى من يشهد ان العلم بالمفتي والشهود  
عليه شرط فاما المفتي فلا ينظر اليها الا اذا كانت متافرة لسيب او اذا  
كان ذلك مما يتعلق بالفتوي ومن العلماء من قال ينظر اليها فانها مأمورة  
بسؤاله وهو مأمور باجابته وكلامها عورة اياجته الفتوي فكذلك  
تؤتيها لان ذلك يتم بالروية **المسئلة التاسعة عشر** اذا خرم يمين  
المحرم وجهه فاجازه الامم ومنعه ابن عمر ربه قال **مسئلة** ملك واولاد  
قاز فعل امتدي قاله ملك يعني اذا كان ذلك كثيرا وانفع به وهو  
الصحيح لانه كلف ان يكشف راسه فالوجه اولى والحريم وهذا  
امر خفي على الخلق وليسوا فيه على الحق والحام لدا الاشكال الذي  
خفي على اعيان الرجال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم  
الذي وقع عن راحلته كفتوه في ثوبيه ولا تحت وادجيه ولا راسه  
وفي رواية خارجا وجهه ورأسه فانه يبعث يوم القيامة يلبس ولقد  
رايت بعض اصحابنا من اهل العلم من يتعاطى الحديث والفقهاء يعني المسئلة  
علي ان الوجه من الرأس ام لا فعجبت لفضلالته عن دلالة ولتثباته  
لصنعيته ان يتي بكل شيء محيط

**باب منه**  
حديث يعلي بن امية في الذي احرم وعليه حجة **الاسنان**  
قال ابو يعلي في الحديث قصه وله علة فاما علمته فروي عن  
عطاء عن يعلي وزواة علي الصواب عمر بن دينار عن صفوان بن يعلي عن ابيه



فقال فيه يعلي بن مسمية بالنون والياء باثنتين من تحتها ويقال ابن امية  
ومن قال منه بالنون والياء بواحدة من تحت فهو نايم لا يتأهه له وانما  
هو يعلي بن امية ابن ابي عبدة من همام بن الجرحث ابن بكر ابن زيد  
من ملك ابن جندب من ملك بن زيد مناه من تميم التميمي الكنطلي ابو  
صفوان جليف ابني نوفل السلم بومر الكفتج وشهد ما بعده وامه مسمية بنت  
الحريث ابن جابر بن وهيب عمته عنبة ابن عزوان في ذلك خلاف  
وقيل هي جدته ام ابيه واما القصة ففي الصحيح واللفظ للبخاري  
عن يعلي ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة وعليه جبة  
وعليه اثر الخلق او قال صفة فقال كيف تأمرني ان اصنع في عمري  
قال فانزل علي النبي صلى الله عليه وسلم فاستم ثوب قال وكان يعلي يقول  
وددت اني قد رايته النبي صلى الله عليه وسلم وقد انزل عليه فقال  
عمر يا يعلي ابرك ان ينظر الي النبي صلى الله عليه وسلم وقد انزل عليه قلت  
نعم قال فرفع طرفي الثوب فنظرت اليه فاذا له عطيطة قال احشبه  
كعطيط البكر فلما سري عنه قال ابن السائب عن العمرة قال اخلع  
عنك الجبة واغسل عنك اثار الخلق او قال اثار الصفر واصنع في عمرك  
كما صنعت في حبلك وفي الموطا وعليه قيس وفي رواية ابن جريح عن  
عطاء عن صفوان عن ابيه وعليه جبة متضمم بطيب والذي اخبرنا  
به القاسم ابو الحسن الزاهد بالقرافه اخبرنا عبد الرحمن بن عمر بن حمزة  
حدثنا احمد بن شعيب خبرنا محمد بن منصور المكي بسفين عن عمرو عن عطاء  
عن صفوان بن يعلي عن ابيه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد اهل  
بعرة وعليه مقطعات وهو متضمم مخلوق فقال اهلكت بعرة ما  
اصنع فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حبلك قال  
كنت لبي هذا واغسله قال ما كنت صانعا في حبلك فاصنع في عمرك

خرجه النسائي عن نوح بن حبيب التميمي عن عبيد عن ابن جريح عن عطاء  
عن صفوان بن يعلي بن امية عن ابيه الحديث بطوله وقال في اخذه ابن الجينة  
يا خله ما انا الطيب فاغسله ثم احدث احواضا قال ابو عبد الرحمن  
الحريث ثم احدث احواضا لا اعلم ان هذا ذكره غيره ولا احسبه كغفوف



وفيه وهو مصنف لحسينه ورأسه **الفقه** في تسع مسائل **الأولى**  
قوله أحرم دليل علي أنه لم يناله الا وهو قد دخل بالأحرام في العمة وعليه  
الجبة والطيب فامر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل والخلع ولم يأم به بغدبة  
وان كان قد داوم عليها واشفع بعد الاحرام بها ما كان كذلك لانه لم يكن  
بعد عنده بلاغ من الشرع ولا غير وانما كان استيقاف حكمه فلم حيث  
عليه وكان ما سبقه عنوا وهذا اصل من اصول الفقه **الثانية** قال  
القاضي ابو بكر بن العربي هذه المسئلة جرت بالمعجزة مقسم غنا لم حنين  
عام الفتح في ثوال سنة ثمان قد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت  
صانعا في حجب فاصنعه في عمرتك فقال كنت اغسل هذا واخلع هذا  
وهو دليل علي ان خلع الثياب وبذل الطيب كان اصلا عندهم في الجاهلية  
للحاج وكانوا يستسهلون ذلك في العمرة فاحرمهم النبي صلى الله عليه وسلم  
ان يجزها في ذلك واحد **الثالثة** قوله وعليه جبة وفي لفظ آخر  
وعليه قميص وفي آخر وعليه اخلاق متعارض بعضه والصحيح انه كان  
عليه جبة وليست بالقميص ويمكن ان يكون القميص والجبة اخلاقا  
ولا يصح الاجبة او قميص لتعارضهما والقضية واحدة والذي عليه الكفاظ  
والاكثر من الجبة والمعني المطلوب من بند المحيط بحصلهما **الرابعة**  
قوله طيب وفي لفظ آخر خلوق ليس متعارض خلوق طيب **الخامسة**  
لا خلاف ان الطيب محرم علي المحرم بعد الاحرام جاز قبل الاحرام فان لم يمس  
شي بعد ما احرم مما كان يلبس به قبل ذلك فاختلغوا فيه قد ما وجدنا  
فقال ملك لا تجوز وكثره محمد بن الحسن ونجوز عندنا في حنيعة وبه قال  
الشافعي وجوزهم خلاف كثير ومعلق ملك ومن قال به حديث الاعرابي انما  
في امر النبي صلى الله عليه وسلم له بغسل الطيب والمعني في ذلك ان الطيب حرم  
الاستغفار به والاستغفار قائم بعد الاحرام بما يطيب به منه قبل الاحرام



كاللبان شواءا هو لعني لاذنفاق والاشغاف ولودام علي اللبان لم يخر  
بعد الاجرام فكذلك علي الطيب معولهم علي حديث عابشة كفتها انظر  
الي ويص الطيب في مغارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي  
الصحيح طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حرامه بل هو يروقوا جاب  
عن ذلك علما ونا **الاول** قالوا هذا خصوص للنبي صلى الله عليه  
وسلم لما كان عليه من محبة الطيب والنساء الذي يدل عليه ان عمر امر بعود  
بغسل الطيب الذي قاله ان ام حبيبة طيبتني **الثاني** ان  
هذا كان في عمرة الجعة انة سنة ثمان و بعد ذلك تطيب النبي صلى الله  
عليه وسلم عام حجة الوداع **الثالث** معني قوله ويص الطيب يعني  
يريق اثره لا عينه **الرابع** ان لا حرام كما يمنع من استدامة محظوراته  
كلها من اللبان والصب واما ما ابتدا كذلك يمنع من الطيب مثله  
قال القاضي ابو بكر بن العزي ولهذه الاحالات قال مملك وترك الطيب  
عند الاجرام اجت الي ولم يجرمه وقد بيناه في مسائل الخلاف بما نكته  
ان ا جاديت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يتقاعين الطيب عليه  
وفي حديث الاعواني ازالة عني الطيب وهذا يدعي فاما بقاء اثره من يروق  
وارج فلا حرج فيه وقد روي ابو عبيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يدهن وهو محرم بالزيت غير المقت يعني غير الطيب **السادسة**  
قوله اخلع عنك الجبة يعني حردها وقال الحسن وسعيد بن جبير علي  
اختلاف عنه والشعبي والتميمي بشعه لحديث روي عن جابر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم فعله حتي اقل ان هدية قد قلده وهو حديث ضعيف  
لم يصح عن جابر ويعارضه الحديث الصحيح عن عابشة انا قتلت فلان  
هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث به ولم يجرم عليه شي احله الله  
له **السابعة** قال الشافعي من نبي احرم فلبس او تطيب لم يكر عليه

ليست



فدنية لان هذا الاعرابي نسي فلم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم عليه فدنية وهذه  
 دعوى ضعيفة لا يليق بها لفضلهم واما متهمهم وقد تقدم من كلامنا  
 ان المعنى في ذلك جعل الاعرابي حتى ينزل النبي صلى الله عليه وسلم  
 الشروع فثبت من ذلك اليوم لا تسيان الاعرابي وقد ساعدنا الشافعي  
 علي ان كلام الشافعي في الصلاة وهو منهي عنه بحبر الترمذي مع رفع المخرج  
 عن الشافعي فكذلك بحبر الاجوام بالفدية عند الوقوع في محظوره نسيانا  
 وليس له عنه جواب يستغف وقد بيناه علي لراستيفنا في مسائل الخلاف

**الثامنة** اذا اكل المحرم طعاما فيه طيب فان لم يجد له طعاما  
 ولا ربحا فارتفعوا علي انه لا ياتر به وان وجد فيه طعمه او ريحه فاختلف  
 العلماء فيه فمنعه الشافعي في تفصيل مثل ان يصعب الوجود لثباته او بقي  
 علي فيه ريحه وقدا جاز ملكا كل المحيط بالمطيب والخشنة كنانا  
 وهو وان كان يطيب ويطيب فذلك طيب طعام لا طيب زينة وشهوة

وانما منع من طيب لونه لانه المستعمل في الاكل **الثاسعة**  
 اتفقوا علي ان المحرم اذا نزل يستظل فان راكب هل يطل عليه اختلفوا

فيه قال ملك اذا ظلل الراكب اقتدي وقال الشافعي واوبو حنيفة  
 لا فدية وجعله ملكا لباسا للرأس وهو امر بضعف وليس بلباس والظل لا  
 يمنع كماله يمنع في حال الجلوس ولا يكون بمنزلة الثوب المتصل بالرأس  
 واكبا طالم يكن بمنزلة جالسا والله اعلم والذي يقطع العذر في ذلك  
 ما روي مسلم وابوداود والنسائي عن ام الحبيص قالت حججت مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فوايتا سامة وبلا لهما احدهما اخذ نخطام  
 ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاخر ارفع ثوبه يستن من الحرجي  
 رمي بالحجارة

# باب ما يقتل المحرم من الذنوب

هذا الحديث يدل على ان  
 ما يقتل المحرم من الذنوب  
 هو ما يقتل المحرم من الذنوب  
 وهو ما يقتل المحرم من الذنوب



صحیح وفيه اختلاف كثيرة في غير موضع الحجة من الصلوة على القبر  
وقد روي لداود القطي عن هذيم عن الشيباني عن الشعبي عنه أنه صلى عليه  
بعد ثلاث وأنه قام عزيمته فزده عن سمينة عن شريك عن الشيباني أن  
اسحق وأنه قال أن هذا القبر ومن عليه على أهلها ظلمة وإن الله ينورها  
بصلواتي عليهم قد خرج مسلم من طريق أبي داود عن أبي عامر الحنلي أن  
صلح بن رستم عن ثابت عن أسرواد الشيباني فيه لا يوثق منهم ميت  
ما دمت بين أظهركم إلا يعني أذنتوني به من طريق يزيد بن ثابت وفي الدار  
قطيبي جيل علي قبر مسوي في حديث الشعبي في مسلم علي قبره وطب وقد  
روي واللفظ لا يروى داود أنه صلى علي فتبلى أحد صلواته على الميت بعد  
ثمانين تسبيحاً كالمودع للأحياء والاموات قال الإمام الحافظ وكان  
هذا في دفنتين إلا أن في قبر كان يميم المسجد من رجل وامرأة الثانية  
ماروي ستين بن حسين عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود فقراً للمدينة ويشهد جنازة هم  
إذا ماتوا قال فتوفيت امرأة من أهل العوالي فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا صنعت فاذنوني بها قال فاتوه بودنوه بها فوجروه بابها  
وقد ذهب الليل فكهوا أن يوقطوه فحفظوا عليه ظلمة الليل وهوام  
الأرض قال فذفناها فلما أصبح شال عنها فقيل لرسول الله اتيناك  
لنؤذنك فوجدنا نايها فكهنا أن نؤظك فحفظوا عليك ظلمة الليل  
وهوام الأرض فشي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قبرها وصلى عليها  
وكرر أربعاً قال الإمام الحافظ وفي حديث جابر عن النسيبي  
أن نعبراً حدثهم أن فدا خلف العلماء في الصلوة على القبر بعد ذكر الأحاديث  
على أربعة أقوال في الأقوال تليها لأجل الاستحسان **القول الأول** لا يصلي  
عليه ولا يخرج ولحن برعاً قاله مالك في المستوط وبه قال يحنون



فان كان صلى عليه فلا تعاد الصلوة عليه فانه وحقيقة وملة في قول الامام  
 والثالث **الثاني** قال الشافعي يصلي عليه من لم يصل عليه وبه قال ابن  
 وهب اذا كان فريضا اليوم والليلة ومحمد بن عبد الحليم وابن حنبل **له**  
**المثال** في حال اذا دفن من غير صلوة اقيمت الصلوة عليه قاله  
 عبد الصمد بن ابن ابي سلمة وعيسى بن دينار **له** ان حشي عليه التغير  
 صاعلي فنه والا اخرج وغسل وصلى عليه وقال ابن وهب لا يخرج واذا لم  
 تغسل عليه ويصلي على قبره وبه قال ابن القاسم في الغيبة وجد القول  
 انه يخرج لانه دفن بغير قرض ولا نعش ولا ضريح في اخرج به يخرج لمقوم  
 الستة ان وجد القول بانه لا يخرج ان التي صاع الله عليه وسلم لم يخرج  
 ان **كان صلى عليه فنه** ان كان يصلي عليه فله صلى علي  
 فنه فان خروجه وظهوره او معيبيه متوا **له**

والثاني قبح الغريب فرب سفة من بعد كل الجمعة الا شيا  
 وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على قبر من يرقى ويؤبى وعيسى وغيره ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد شهر والصلوة بعد شهر - لصلوة بعد  
 يوم وصلى ابو عيسى المصلي عليها بعد شهر وهي ام بعد من عبادة من رواية سعيد  
 بن المسيب مرسل وقد روي الدال فطحي عن يحيى بن محمد بن صاعد حدثنا  
 بن يونس آدم ما اوعاهم عن سبعين عن الشيباني عن السهم عن ابن عتيان ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد شهر نرد به بشي من آدم عن ابن عاصم اذ  
 اختاره الصلوة على النبي في كل حال و زمان باله او عاصم او امة ابو خولان **له**

## الصلوة على النجاشي

اخبرنا المبارك ابن عبد الجبار اخبرنا ابو محمد الجوهري اخبرنا ابن  
 حيوية اخبرنا ابن ابي حية اخبرنا ابن شجاع اخبرنا الواقدي قال يحيى النبي  
 صلى الله عليه وسلم لباس النجاشي في اليوم الذي مات فيه في رجب سنة تسع



البحر فكان ذلك من اعلام بقوته وقد ذكرنا هاترجها في انوار الفجر  
وفي الحديث عشر فوائد **الاول** نعي الميت وقد بيناه فيما سلف  
كيفية جوارحه ومن الصحابة من ذكره جملة فكان ابن عمر من يجيب  
بهمينه غفله الناس وروي عن ابن عمر خلافة وروي عن اي هويته انه كان  
يرتد المحالين ويقول ان احكامهم مات فاشهدوا حمازة وروينا وجه الصحيح  
في ذلك من قبل **الثانية** الروي للجنة في الصحيح انه خرج الى  
المصلي وقد صلى في المسجد كما تقدم وقد صلى عند القبر والتمنا ببر النجاشي  
لمسكون الحال له اجمع **الثالثة** انه يصلي على الغائب قالت الملائكة  
وصفوهم ليس ذلك الا لمحمد صلى الله عليه وسلم **الرابعة** وما عمل محمد صلى الله  
عليه وسلم تعلمه امته كنت في مجلس شيخنا ابي بكر الشاشي فخر الاسلام بمدينة  
السلام فاذا جاء الخبر من خراسان بان ملائكة قد مات ترجم عليه وقام فكثر  
وصلينا عليه **الخامسة** طويت له الارض واحضر روحه بين يديه  
**السادسة** الله ربنا عليه لقادد وان تبينا لذلك لاهل ولكن لا تقولوا  
الا ما زويتهم ولا تحرعوا حديثا غيبا من قبل انفسكم **فان قيل**  
قد روي ان جبريل جاء بروح جعفر وانجنازته وقال قم فصل عليه **هـ**  
**السادسة** لا تحدثوا الا بآيات من القول ودعوا الاضغاف فانها تسيل  
الي الخلف بالبرقية تلاف **السادسة** انه صف بهم كما يفعل في  
صلوة الفرض **السادسة** انه خير عليه اربعاً ولو كانت زيادة الفضل  
سوجب زيادة النعيم لما كان احق به منه فانه امن على الغيب واحرم  
المسلمين وواهم وناصل عنهم وارسل الي النبي صلى الله عليه وسلم يقول له لولا  
ما اتا فيه من الملك لا تبته حتى حمل نعلته كانه حيث ذهاب القدر الذي كان  
عنده من الايمان ورجا اذا قوي الاسلام ان يتصل به نفع الله به فسان الايمان  
الي اليمن اقرب منه الي غيرها **السادسة** في حديث عطاء عن جابر



ما في اليوم عبد صالح اخ لكم رحمه ففهموا فكنتم في الصف الاول والثاني في  
وليس في اسلامه كلام ولا خلاف **في المتار** ثم من اغرب ما روي عن  
ملك انه استجبت ان يكون المصلون على الجنانة سطر او حدا ولا اعلم لذلك  
وجيئنا لعلنا كثرنا لصفوف كما نرى هناك فضل كذا من صحيح عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في اكثر صلواته عليه ما روي الصحيح في صلوة السجدة وقمنا  
ورأه صقيل **في التمام** في الصحيح انه قال استغفروا لاخبتكم  
معنا سلوا له المغفرة وهو افضل ما يسئل **في التمام** قال ابو داود

ابنا علي عليه السلام في يوم بستانه فقام النبي صلى الله عليه وسلم بها **في التمام**  
من قولهم يعزله من يوم بستانه فقام النبي صلى الله عليه وسلم بها **في التمام**  
انه اذا تغذ غفل الميت لا من لم يمنع ذلك من الصلوة عليه وخن لم يعلم  
غفل الجاني ام لا ولهذا اذا عدم الوضوء لم يمنع ذلك من فعل الصلوة على كل حال

## فضل الصلاة على الجنان

فيه حديث ابي هريرة المروزي كما ذكره ابو عبيد في مستدر ص 84 ما مل  
احد من غيبه شك **في التمام** ان ابن عمر عن ابي هريرة باكتناه  
حتى ارسل الى عايشة خبابا صاحب القسوة واخذ ابن عمر قبضة من حصى  
المسجد فغلبها في يده حتى رجع وقال ان عايشة قالت صدق ابو هريرة  
فرماها وقال لقد فرطنا في ما روي كثير **في التمام** في التمام  
تميز ابو هريرة بالجمعة **في التمام** في التمام بالقرآن والحمد  
الكذبت لهم **في التمام** في التمام لما علموا وعدم بيانهم بان كان

من لا علم عنده بما عنده من العلم **في التمام** في التمام  
بما لا يعلم **في التمام** في التمام بالقرآن والحمد  
ثلاث حبات والذات وقت حبات والذرة تخرج من النار فكيف القبراط  
وذلك لفقه بديع وهو ان اصغر القرآن بيط اذا كان من ثلاث حبات والجمعة



فالذرة الذي يخرج بها من النازجة من الف واربعة  
 وعسرين جزءا من حبة من قيراط الكبر الكبر من جبال اجد وهو احمر من  
 هذا البلد فتبيح المضاغف لمن يشاء **نكتة**  
 قراريط الحساب هذا نقد بين هاهنا قراريط الستات فهو من ثلاث  
 حبات لا تريد بل تحقه الحسنة وتسقطه **الاشارة** اذا بنعها  
 صار له قيراط واذا حصرت هاهنا بقيراطان فان حملها فقد مضى  
 حقها كما قال ابو عيسى لبيتر في ذلك لاذ بان اجر الحمل الجنائز ولكن بين  
 المين على الطريق وينادي مناد احموا احموا فياد الناس اليه حتى يتضايق  
 عليه لندمات العلاء بعد اذ فلا يحملوهما لاصحابهم ومات رجل من  
 اصحابنا بالمغرب في سنة انا والطرطوسي رحمهم الله برويه ابو الميزم بن زيد بن  
 سفيان وضعفه شعبة وما هذا القدر حتى يضعف فيه اويقوي وانما هي  
 سعادات واغراض بعضها ضعيف اضعف من تضعيف الراوي قد بيناها  
 في اصول الفقه **اختلاف الناس في حمل الجنائز فقال** يحمل  
 بين العمودين لا النبي صلى الله عليه وسلم حمل جنازة سعد بن العمودين  
 وقال ابو حنيفة يحمل بين الاربع لان بن سعد حملها كذلك وابن  
 عمر مثله ورجح ابو حنيفة مذهبه بان النبي صلى الله عليه وسلم اراد اظها  
 حرمة متعد فموايل حمل شطر الجنائز ولان الاستراع بالجنائز سنة وهو  
 بالتبعية اسلم ورجح الشافعي بان حديث ابن سعد روي عنه ابو عبيدة  
 ولم يلقه ونحل النبي صلى الله عليه وسلم افضل والاستراع بحديث علي بن  
 وكما يمكن فيه **والله اعلم**

## **باب القيام للجنائز**

قد بين علي فتح القيام للجنائز وهو الموطا والصحيحان وهذا اصل انواع  
 النسخ وهو ان يبين ذلك فيه نصا ويذكر تحصيلها وهو قليل ولو لا انه



مفتوح لصلتنا عليه ولكن لا يجل الا شغال بالمفتوح وقوله الحمد لنا والسنق  
غير تابعي مريشاد قبل يعني اهل الاسلام والا والصح لانه قد روي لما  
ارادوا ان يحفروا الرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان بالمدينة رجل لا الحمد  
وهو ابو طحمة ورجل الحمد وهو ابو عبدة فقالوا بها جاءه عمل لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم عمله فآ الذي بلحد ولولم يكن من عمل الذي لما ذكر في حنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

## باب الفجر للهيت عند القبر

واما الذي يقال اذا دخل الميت القبر فقد ذكر ابو عيسى ما ذكر  
زاد ابو داود عن عثمان انه قال قال صلى الله عليه وسلم استغفروا لا خبيثكم  
وسئلوا الله له التثنت فانه الان يشاؤ قد روي مسلم ان عمرو بن العاصي  
قال لم في وصيته واجلسوا عندي قليلا استغفروا لكم حتى اطربم  
اراجع رسل ربي وقد ايت بالمشرق الصالحين يقولون عند القبر  
يا فلان بن فلان لمست ما كنا عليه في الدنيا من شهادة الا اله الا الله وان  
محمد رسول الله والله ربنا والاسلام ديننا ومحمد نبينا ولا يزيدون عليه  
وقد ادخل رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره اربعة رجال جبراع والفضل  
اسامعه واسامة موله وعبد الرحمن بن عوف خاله وصاحبه وان القى  
نخته في العرش جاركما التي تحت النبي صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء  
وقد روي في عليا والعباس شازغا القطيفة وبسطها من نخته ليرفع  
الخلاط وسقطع السارع في البراث قاله ابن ابي خيثمة في والله

## باب لسوية القبول

ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حديث ابن عيسى عن علي  
قال ابو الهياج الاشوي واتمه قال لي علي لا بعن علي ما بعثني  
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تدع قبر امشركا الاسويته ولا نمنا



روى الشيخان في الصحيحين  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

أما طمسه كوروي عن أبي القاسم، اللفظ لا بي داود قال دخلت علي  
عائشة فقلت يا أمه استغفري عن قتل النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه  
فكشفت لي عن ثلثه قبور لا مشروبه ولا لاطية مطبوعة مطيخ العرس  
الحمر اوروي ايده واللفظ لمسلم عن فضالة بن عبيد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
امر بتسوية القبور والجمع بين هذه الاجاديف بين اما حديث أبي الصالح  
ومعنى هدم المشرقة العينة التي يطلب بها المباهاة واما قوله  
رأته مسنن يعني به كهيبه سنام البعير لا محردا كهيئة السطبة واما قوله  
لا طية معنى به مسطحة بآرة السطح تميز على الارض منها ولا تعلوا كل العلو  
عليها واما قوله كنا نبت قبر عثمان مطبوعون فقد بينه ابو داود وقال  
عن كثير بن زيد المدني عن المطلب قال لما مات عثمان مطعون اوجع بشارته  
مدفن من النبي صلى الله عليه وسلم رجلا ان ياشه لمحرف لم يشتطع حملها وقام  
البنان شول الله صلى الله عليه وسلم وحتر ذراعيه قال كثير قال المطلب  
قال الذي يحبرني دلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى حسر عنهما  
ثم حملهما ووضع عنده راسه وقال اتعلم يا فبراجي وادفن اليه من مات من اهل

## باب كيف يدخل القبر

هذا باب جامل عند علمائنا قال ابو حنيفة يؤخذ من جهة القبلة وقال  
الشافعي يتل من قعر القبر لان ابن عباس روي انه اخذ من بين القبر وملك  
عادة اهل المدينة ولا بن حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ باذناخه  
من جهة القبلة وكذلك روي الطحاوي عن ابن عباس وقد سئل ان آدم  
كان دفن من جهة القبلة وقد بين ذلك النخعي فقال احبرني من راي اهل  
المدينة باخذون الميت من القبلة ثم رجعوا اليه ليسل لضعف ان ضهر  
والذي هو اهدي للميت واخف للقبين ما يفعله الناس عندنا وهو اخذه من  
جهة رجله ووضع على جنبه الايمن ووجهه للقبلة ورأته للمجنوب وكذلك

روي ابو داود عن عبد الله بن يزيد **قوله** **ع** اذا استوي عليه قبره  
 فقد روي ابو النضر بن جابر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 وان يقعد عليها وان يجي عليها زاد النسيان وان يكتب عليها زاد ابو داود وان  
 يزاد عليها واختلف الناس في معنى الجبوت فقال مالك ذلك للمذاهب لما روي  
 ان عليا كان يجلس اليها وقد روي ابو داود عن ابي بن يزيد لا تجلسوا على القبور  
 ولا تمشوا اليها وقد روي ابو داود حديثا عن ابن عمر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم  
 راي رجلا يمشي في القبور عليه فعلا ان فقال يا صاحبه استنبهت في محكي القبر  
 سنبسك فتعطر التجل فلما عرق رسول الله صلى الله عليه وسلم تدعها فري  
 بهما وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اصح من الميت اذا وضع في قبره  
 وتولي عنه اصحابه انه ليسمع قرع نعالهم وقد كان الصحابة يخرجون الى  
 المقبرة فيدفن الميت ويكلم النبي صلى الله عليه وسلم حتى يلحد مسنقيل القبلة  
 ويجلس الناس حوله خروجه ابو داود وفي غيره وبسده عود شكت به في الارض  
 وهذا كله يحق لكان الجبوت المنسج عنه هو جلود المذاهب اما انه يكره  
 ان يصلي فيها ويجوز ان يصلي اليها وهو كفر من فاعله ويكره ان يتخذ وطنا  
 ويجعل طويقا وذلك قول ابي عبيد بن جديته وان شوطا واذالم يحد وطنا  
 ويجعل طويقا وذلك قول ابي عبيد بن جديته وان شوطا واذالم يحد وطنا  
 واخري الاسود من اوقال الحسن بن علي بن القبر لما راي وروي ان قبور الاسراف  
 الثلاثة في حجرة عابسة عليهم الثوبة الحمراء واما الكتابة عليها فانه امر  
 مدعوم لا رضى وان كان النهي قد ورد عنه ولكنه لما لم يكن من طرق صحيحة  
 نتاج الناس فيه وليس فيه فائدة الا التعليم بالقبر ليلا يدنوا الله اعلم **ع**  
**في بيان القبور** **ع** قال الفقيه الامام  
 كما نطق هذا باب عظيم ايضا من راي الحديث ومنسوخه ثبت فيه امر  
 الصحيح بالاذن بعد المنع منه فاما السكتي عليه فمكروة لما مات الحسن



عن علي ص ربت امراته فبه عليه وجلست عنده سنة ثم رعت شمتعت صا  
بعزب الاهل وجدوا ما فعدوا فاحابده الاخر بل سوا ما نقلوا **و** ليس  
لزيارتها ايدة حضرت في هذه العارضة الا ما قال علي الله عليه وسلم فانها ذكر  
الاخرة ولذلك ارقب امره وهي كافرة وروي في الف هل منع ولم يصح لان الاخرة  
تكون بالكافة كما نذكر باليوم من كمال حو علي صفته وان كان فلاذن  
فيه فهو مكره للنسائي في الجملة لما فيه من التبرج لمن لا يرى الي عايشة لما قدمت  
راوت فها حبها عبد الرحمن فقال نس

وكنا كنو ما في خدمة حقه من الدهر حتى قبل ان تصدعا  
علما ترقنا كاني ومظك الطول اختراع لم يبت ليله معا  
زادني فيه الطرطوتي ولم يذكروني

كانا خلفا للنوي وكانا حرام علي الايام ان نجتمع

وفي حديث حبيبي اذ حمل منه عبد الرحمن الى مكة دليل علي جواز حمل الميت  
الى غير الارض التي مات فيها فندفن فيها وكذلك حمل بعدو وتعيد من العقيق  
الى المدينة فاما بقله بعد الدفن فقتل يقتل جابون عبد الله اياه بعد موته  
بمده ولم يكن في بابوت وقد قال ملك قال يوسف لما حضرته الوفاة ما  
استمكت لمعني من شيء ابي الى فذلك زادي اليوم من الدنيا وان عملي لاحق  
بعملي آين فاكفوا قبوري بقبورهم يربو بالكلام الثاني قوله لا شيء بيت عليك  
اليوم لان شفا الفيط بالمواخدة او العفوية من عمل الدنيا وهو قال انه لم ينقر  
لنفسه قط فذلك زاده اليوم وهي صفة الانبياء قالت عايشة ما اسم رسول الله  
صلي الله عليه وسلم لنفسه قط قال الامام الحافظ لا جرم شاهدت فيه في  
قبله سور اياه ابراهيم واحق والمعوب وزوجاته في ضله الحرم الذي فيه هذه  
القبور بادار رناه مرارا وذكرنا الله فيه وبيننا لياالي مسين عنده والحمد لله وقوة  
عائشة لو حصر كل ما دوس الاجيبت من اشارة الى ان الاصل في هذا كله وهو

الصحيح حديث ابن بكر ما دفن قط بن الا جيث موت وهذا يرد قول الاسراييليه  
ان يوسف نفل الا ان يكون ذلك مستثنى من صحة ما علم الله  
وكان موت بن ابي بكر في نومه نامها وليس موت انوم حياة وانما العجاة موت  
المنقطة بعنة قال الله سبحانه الله يتوفي الانفس حين موتها فدخل  
ههنا المريض والمجنون وقوله والقي لم تمت في منامها يعني توفيها في منامها  
وذلك فتم اخذ ليس من كلامه بل من قول ابن عمر في الاَرْض المقدسة  
فامهل اليها **ثم** قال بعضهم في قول ابن عيسى عن ابي هريرة عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم زوارات القبور حديث حسن صحيح اختلف  
الناظر هل دخل في القبر او اذن للفتحة كما اذن للرجال ام اخص للرجال  
ام اخص للرجال وبقي النساء على المنع والصحيح الاذن للهن واختلف في  
كراهية اذياره لهن قال ابو عيسى في تفسيره لهن عن وقله صدر عن وافت  
احول لبر من وقله صوته وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بامرأة  
تسكن عند قبر فقال اتقي الله واصري قالت اليك عني فانك لم تصب مصيبي  
ولم تعرفه فقبل لها انه النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا بني صلى الله عليه وسلم  
فلما جرد عنه بوابين فقالت لم اعرفك فقال انما الصبر عند الصدمة الاولى  
ولم يعتقها علي مارة القبر فاذا دخل المعالي فليفل كما قال ابو عيسى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم السلام عليكم يا بها القبور يغفر الله لنا ولكم انتم علينا  
ونحن لا نشاء او يقول كما روي اعدا السلام عليكم دار قوم مؤمنين وافت  
ان شاء الله بكم لا جفون او يقول كما علم النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة  
في اخر حديثه يقول اسلم علي اهل الديار من المؤمنين والمسلمين وبرحم الله المستغفرين  
من المؤمنين ومن المؤمنين ومن المؤمنين ومن المؤمنين ومن المؤمنين ومن المؤمنين  
صحيح واللفظ للمخاري عن ام عطية فحينما امر اسامع الجفان ولم يعز عليهما  
**خاتمة** زوي ابوداود عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي قبر امه



عمرو عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق  
يقتلن في الحل والحرم الفارة والغراب والعقرب والحداة  
والكلب لعقور حسن صحيح **١** وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله  
عليه وسلم يقتل السبع العادي والكلب العقور والفارة والعقرب  
والحداة والغراب **٢** **٣** قد روي عن ابن عمر في الصحيح  
عن النبي صلى الله عليه وسلم سمعت وروي عنه وقد سئل ما يقتل المحرم من  
الدواب حدثني بعض حادي نسوة النبي صلى الله عليه وسلم خمس فواسق  
يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب الأبقع والقان والكلب لعقور  
والحداة **٤** **٥** هذا الحديث من معضلات الأخبار وما باينت  
فيه طوق لأجواز لتعارض الأدلة وجملة المذاهب انتهت إلى فقهاء الأصا  
على قول **٦** **٧** أنه يقتل كل سبع عادي يقتل كالأسد والنمر و  
الفتور والغيل قاله مالك في الجملة والثوري ولا كفارة فيه زاد مالك وسباع  
الطير مثله كالغراب والحداة ولا جزاء عليه في شيء من ذلك **٨** **٩** **١٠**  
قال أبو حنيفة يقتل الذئب والكلب لعقور والغراب والحداة  
وخالفنا في السبع والفتور والنمر وعين هاشم السباع فقال إن قتله المحرم  
مداة **١١** **١٢** قال الشافعي كل ما ذبح لحمه من الصيد فلا  
جزاء فيه إلا السبع وهو المتولد بين الذئب والضبغ قال الشافعي  
ابن العربي هذه أصول المذاهب ويريد هاتين في التفصيل إن شاء الله تعالى  
وما خذ كل مذهب قد بيناه في مسائل الخلاف ونشير إليه ههنا **١٣** **١٤**  
أما ما خذ مالك مع الشافعي في وجهه وينفرد عنه في خوفاتنا الطريقة  
الأصلية فوإن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن  
في الحل والحرم وذكره من وجه الدليل من هذا الخبر من وجه **١٥** **١٦**  
أنه أمر بالقتل وعمل بالفسق فيعدي الحكم إلى كل محل حدث فيه إبالة

فبكي واسعى من حوله فقال اسنادت ربي علي ان استغفر لها فليرزقها الله  
في ان ازورها فادن لي فزوروا القبور فانها تدرك الآخرة وذكر عن ربيعة  
بن خوة قال سمع الحافظ انما منع من الاستغفار لانه لا يشافق الله  
لا يغفر ان يترك به ولذلك كيلي لفوات الايمان لها ولا مصيبه بعد هانها  
وفد روي ابو داود عن نعيم بن الحنفى عن جابر قال كنا حملنا القمل ليدفنهم  
فما سادى النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامركم  
ان تتردوا القمل الي مضاجعهم لانها والله اعلم شهد لهم ولا نها قد صارت فيها  
بعضهم وهي الدماء التي شالت منهم اولها التي خنارت لله لهم وبالجملة  
لا يكون القمل الا لمسة

## باب الدفن بالليل

ذكر ابو عيسى حديث الجحاج ابن اوطاة عن عطاء بن مشان عن ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبر البلاء فاسرج له بسراج فاحد من حمة  
القمل وقال سمعت الله ان كنت لا والله لا للقران وكبر عليه اربعاً رواه  
ابوداود عن ابي نعيم عن محمد بن مسلم عن عمن وبن دينار عن جابر او سمعته  
منه قال راى ما من ناراً في المقبرة فانوها فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في القبر اذا هو يقولنا ولوني صاحبكم واداهوا العجل الذي كان يرفع  
صوته بالذكر قال الامام الحافظ هذا الحديث اقوي من الاول وقوابله  
الدفن بالليل وقد تقدم بهي النبي صلى الله عليه وسلم ان يدفن احد بليل والله  
اعلم ايها قبلوا الصحيح عندي ان الاذن اولى من المنع لان الصحابة دفنوا  
ليلاً وخصوصاً ابا بكر الصديق ولا افضل منه ولا عذر في دفنه ليلاً بل كانت  
وصيته اخبرنا ابو الحسن علي بن ابيوب في كتابه اخبرنا البرقي عن  
الوارق فطنى حدثنا احمد بن محمد بن المعلى حدثنا احمد بن منيع ابو سعد الصاغانى  
حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان ابا بكر قال في مرضه الذي مات



فيه اي يوم هذا فلما يوم الاثنين قال واتي ميت من ليلى وكنى شخص من اي  
 الغداة فان احب لايام والليالي الي اقر بها من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تعد بهذا اللفظ محمد بن ميسن ابو شعيب الصاغي في **فوائد** **القبلة**  
**علي الفير** فوايده اخذ الامام للميت منه ومن فوايده انوار  
 التجل الواحد بالدفن اذا طاقه **و** فوايده احده من جهة القبلة قل  
 فوايده اذا احده من جهة القبلة ان ساوله كيف يتروا ان اخذه من جهة التجلين  
 ان يبر ابراهيم ومن فوايده ان يشهد للميت بعمله وكذلك في حديث اي مودة  
 انه يقال في الدعاء على الميت وانا لا تعلم الاخير او من فوايده انه كبر عليه  
 اربعاً والاواه هو المتخمس الذي يقول ابداه اوه كما ان المروء هو الذي  
 يقول ابداه اوها اوها فاذا كان التجل بحال الحزن في سمته وكلامه وحاله  
 قبل له اواه وان لم يذكر كله اوه وقد يشاء في كتاب الاستمات والصفات  
 ومن فوايده قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث اي داود ولوني صاحبك  
 علي رستم المعروفة ومن فوايده ساول الرجال التجل ليس للنساء فيه مدخل  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضعت الجنابة واحتملها الرجال  
 علي اعنائهم وهذا نص في ذلك ونص في ان الجبارة هو الميت وذلك تمام عشر  
 فوايده **باب في عشر** الرجال يحملون النساء وهل يدخلون  
 القبر دوي في الصحيح عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهو جالس علي القبر فرايت عينيته تدمعان قال هل ينضم من احد لم يوافق  
 اللبلة قال ابو طلحة اما قال اتول في قبرها قال ابن المبارك قال فليح  
 معناه لم يكن له ذنب وللعني فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتذر ولم يكن  
 هنالك محرم ممن حضروا في جنازة **باب** **الثناء الحسن علي الميت**  
 ذكر حديث انس مر علي رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة فاشوا عليها خيراً

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

فقال وجبت ثم قال انتم شهداء الله في الارض **له** **نحو** الحديث صحيح  
عن ابن جرير حرجه الامة واللفظ للبخاري قال انتم من واجبات فاسوا عليها  
خير افعال النبي صلى الله عليه وسلم وجبت قال عمر ما وجبت قال هذا  
اثبتتم عليه خير افوجبت له اجنة وهذا اثبتتم عليه شئ افوجبت  
له الباء انتم شهداء الله في الارض زاد عن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم  
ايما مسلم شهد له اربعة خيرا دخله الله الجنة فقلنا وثلاثة قال وثلاثة  
مفعلا واسنان قال وانما زادتم نسله عن الواحد فكم للبخاري حديث  
ابن جرير وانما علي حديث عمر **له** زاد النسي عن ابي هريرة في هذا الحديث  
المملوكة شهداء الله في السماء وانتم شهداء الله في الارض **له** **نحو**  
**وعمر** فيه متايل **له** قول الجعفي صلى الله عليه وسلم وجبت  
الجنة والنار فكم من ان يكون خيرا عن غيب طلع عليه وختم ان يكون  
خيرا عن حشم اعلم فعمله **له** **نحو** الحكم بالظاهر في النسي  
ما خين على الحذر البادي والحكم بالظاهر في النسي على الشر البادي  
والسور الى الله سبي نهو ذلك وهو من تاويل قوله الا الذين ثابوا واصلحوا  
وبينوا **له** **نحو** فيه فتوى الشهادة من غير سؤال عن شيب للعمل  
الذي شهد به او بحث عن الطريق الذي وصل الساهد اليه **له** **نحو**  
قوله انتم شهداء الله هم للموسون من هذه الامة كما اخبر الله عنهم **له**  
**سند** روي ابو داود عن ابن عباس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول اما من مثل موت فيقوم على جنازة او يعاون رجل لا يشركون بالله  
شبا لا شفيعوا فيه وكل شفيع شهيد وكل شهيد شفيع وفي رواية مائة وقد  
وقع النص في ههنا بشهادة اربعة وهي عاين الشهادة في الزيادة وافلها  
كما قال في الحديث انما زعم نسله عن الواحد **له**

# باب من قدم ولداه ذكر حديث مكر



المشهور بالعدل لم تسمع النار الا تحله القسم وفي الصحيح من حديث ابن  
ادخله الله الجنة بفضل رحمته اياهم وقال ابو عبيد عن ابي عبيدة عن  
عبد الله بن مسعود عن ابيه كانوا المحصنين النار وادخل حديث  
قوله لعائشة ومن كان له فرط نأه معه وهو ضعيف وحديث ابي عبيدة  
منتطق **فيه مسائل** **القسمة** بالله قسمين **القسمة**  
واخبر قولاً حقا ان كل احدى النار في قوله فان منكم الا وادها لان  
علي ربي حتما مقضيا ثم اخبر ان من مات له ثلاثة من الولد لأمته النار  
الا تحله القسم يعني انه يردها وليس مستأر ولكن التوبة على بعد هول  
على الشغل هول والعبود عليها على فطنة عذوبة ثمرة هو فكيف  
على صراط دحض منزلة افرق من الشعر واحد من السيف مخوف غطاء طيف  
وكذا لب مثل شوك السعدان يخطف النار ويكفون فيها رجل تلحقه النار  
مرة ويكفون مرة ويقوم اخوي وهذا لله من المعنى واشد من المست  
في الدنيا هذا القدر لا بد منه ولا بدخل في استقاط ولا يتناوله مغفرة **القسمة**  
**ثانية** هذا يدل على ان ولد المسلمين في الجنة فانه من الممتنع  
ان يدخل الوالد الجنة بشفاعته من ليس من اصحابه وهذا فيه نطق مبداه  
في شرح الصحيح وذكر النار في الغريب ان السقف ليظل محيطا على باب  
الجنة يقول لا يدخل حتى يدخل بوابي وقد قال بعض الغافلين ان السقف  
خط الموتى النار فهو مشتق من هذا القسم هذه غفلة عظيمة لا بد لكل  
احد من القاطنين النار فوما تنف دون خير والكل واردا عليها  
وقد ادخل ملك لا يكون كاحد من المسلمين ثلاثة من الولد محاسبهم الا  
كانوا له جنة من النار عن ابن النصر السلمي وقد عوفه هو ولم نعرفه بخبر  
حديث ابن مسعود المتقدم والجنة الحضر وهذا قال لم يبلغوا الجنة  
اذا توجهت عليه المطالب وكان ما خردا عن نفسه بعد ان يشفع لغيره

فيكون كما قال جنيابه يتفجع في حاجة فاجتاج في الاذن الى شافع  
ادح امر فيه سلطان له في له فيجثيهم يعني يصبر  
عن التخط ويري في قضاء الله ويتنظر العوض من النازح فيجثيهم على خط  
الاخوة ولا يتعلو بشي من نصيب الدنيا فيهم **الشايد** قوله ثقله  
الغمر ظن بعض احوال ان الغمر هو ما دخلت فيه حر وفه المعلومة في كتب  
النحو وليس كذلك واما القسم كل معني في النفس مما يتعاطى من الافعال  
والاقوال انفقته عليه في النفس عزيمة ووقع اكله عن ذلك مقرونا  
بما يوكده اكله من شرط بعد في النفس موضعه كقوله ان دخلت البكل  
فكل درهم فذا قسم وشرط وعقد بين وهذا امر معلوم غريبة فمن  
حيث عليه هذا هو من حاله العجم **العمل** الشهد  
ذكر ابو عيسى حديث ملك عن سي عن ابي صالح عن ابي هريرة ان  
النبى صلى الله عليه وسلم قال الشهد ا خمسة ولم يدخل حديث ملك عن  
عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك الشهد ا سبع سوى الفعل في سبيل الله  
**باب في مثايل** قد تقدم اصدق معاني الشهادة  
فليعمل عليه وهو انه شهدت ظواهره بصدق بواطنه **باب**  
الشهد من تقدم ذكرهم ويتضاف اليهم ويحقق بهم من قبل دون ماله صحيح صاحب  
المظنة وهو العير والغريب حديثهما حسن **الرابع** وهو المطعون  
الذي مات في الطاعون لم يغفر عنه ويلى مسلمانيه لامر الله راضيا به وقيل هو  
الذي اصابه الطعن وهو الوجع الغالب الذي يطغي الروح كالذئبة وكوها  
والفرح المقطع وقد كشف النبى صلى الله عليه وسلم الطاعون رجلا رسل  
علي من كان قبلهم واما عبي طاعونا لعموم مصابه وشرعة قتله فيدخل فيه  
منه مما يصلح اللفظ له **الان** المسطون وهو صاحب داء البطن  
وهو المحبون والمخترن الجوف **السادس** صاحب ذات الكلب

فيكون كما قال جنيابه يتفجع في حاجة فاجتاج في الاذن الى شافع  
ادح امر فيه سلطان له في له فيجثيهم يعني يصبر  
عن التخط ويري في قضاء الله ويتنظر العوض من النازح فيجثيهم على خط  
الاخوة ولا يتعلو بشي من نصيب الدنيا فيهم **الشايد** قوله ثقله  
الغمر ظن بعض احوال ان الغمر هو ما دخلت فيه حر وفه المعلومة في كتب  
النحو وليس كذلك واما القسم كل معني في النفس مما يتعاطى من الافعال  
والاقوال انفقته عليه في النفس عزيمة ووقع اكله عن ذلك مقرونا  
بما يوكده اكله من شرط بعد في النفس موضعه كقوله ان دخلت البكل  
فكل درهم فذا قسم وشرط وعقد بين وهذا امر معلوم غريبة فمن  
حيث عليه هذا هو من حاله العجم **العمل** الشهد  
ذكر ابو عيسى حديث ملك عن سي عن ابي صالح عن ابي هريرة ان  
النبى صلى الله عليه وسلم قال الشهد ا خمسة ولم يدخل حديث ملك عن  
عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك الشهد ا سبع سوى الفعل في سبيل الله  
**باب في مثايل** قد تقدم اصدق معاني الشهادة  
فليعمل عليه وهو انه شهدت ظواهره بصدق بواطنه **باب**  
الشهد من تقدم ذكرهم ويتضاف اليهم ويحقق بهم من قبل دون ماله صحيح صاحب  
المظنة وهو العير والغريب حديثهما حسن **الرابع** وهو المطعون  
الذي مات في الطاعون لم يغفر عنه ويلى مسلمانيه لامر الله راضيا به وقيل هو  
الذي اصابه الطعن وهو الوجع الغالب الذي يطغي الروح كالذئبة وكوها  
والفرح المقطع وقد كشف النبى صلى الله عليه وسلم الطاعون رجلا رسل  
علي من كان قبلهم واما عبي طاعونا لعموم مصابه وشرعة قتله فيدخل فيه  
منه مما يصلح اللفظ له **الان** المسطون وهو صاحب داء البطن  
وهو المحبون والمخترن الجوف **السادس** صاحب ذات الكلب



وقال الحديث انها نخسة من الشيطان فعلي هذا يكون قتلا الارامل المطعون  
عزلة الذي يموت في المعركة وذا الجنب بمنزلة من سرفع عن المعترك  
فيعشر الياما **مسألة** واما ذات الجمع فهو الذي يموت بولد  
اجتمع خلقه وقيل المجتمعة الخلق الغدرا التي لم يقنض حقها ولا فكل  
طاعها **قوله** وفي الثامنة ما وجد الشهادة في هذه الاسماء  
التي عدتم وقد ذكرت ان الشهيد هو الذي صدق فعله قوله **فاجواب**

انا نقول ان ذلك من نيته وفعله ظهر في سلامه نفسه للفعل اعطى الله  
المعتول ثوابا لشهادة هذه الاسباب فضلا عنه وجعله على درجة من  
درجاتها **مسألة** عيادة النبي صلى الله عليه وسلم لابن ثابت اصل  
في عيادة المريض التي قد ثابها وشوحنها بعض فضلاء **العاشرة**  
استرجاع رسول الله صلى الله عليه وسلم دعي الستة عمدا المصاب  
التي **مسألة** يحويه الرجل الكثير لمزدونه **الثانية**  
**مسألة** النهي عن الكفار بعد الموت وقد تقدم بيان نسخ ذلك وجوازه  
وفي المعاري ان النائح لما كثرن علي فتلى احد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لكن حمزة لا يوالي له فوري ان كل باخية تعت حمزة مع مكيا **هـ**  
**الثالثة عشر** قول النبي ان لا رجوا ان يكون شهيدا فانك قد

كنت وصفت حواره دليل علي ان النية مناد قوا العمل **اربع**  
قوله ما تعدون المشاهدة فيجيب سؤال العام علي تقدم  
المسؤول ليعلم ما لم يكن عنده **الحاشية** شر اخبر النبي صلى الله عليه  
وسلم بالحديث اسامة ان الطاعون بقيته رجرا رسل علي من كان قبلكم  
يعني بن اسرائيل معناه انه اتوا عليه هم بد نوب فلما سمعت نكال الذنوب  
استمرت معنى ذلك العذاب فبقي المسبب بيضا السبب **الاشارة**  
حضر النبي صلى الله عليه وسلم بالصبر عليه قد تقدم والمنع من الاقدام عليه

والواقف ليلامون فيسبب ذلك إلى الطاعون وهو اجل حضور والاستبان لا  
يضاق اليها كل ما وجد عندها وانما يضاق اليها ما اضاف للشرع وهذا  
نفس من اتلوه وقد قال جماعة من علمائنا انما منع من الخروج لان سبب المرض  
قد حكر فيه من عقوبة الباطن فيفسد الهواء فالحرج تعلق بسبب موهم  
كالطيرة ونحوها واتصاف اليه ترك الوضي الذين لا يطيقون الخروج فيهلكوا  
من غيرهم والذين هم خارج البلد لا يحتاج اليهم اهل البلد وان خلوا تعلق  
بهم من الوهم اكثر مما تعلق بالخارج فضعفته والذي عندي فيه دون  
هذا القلق الذي لا دليل عليه ان الله اذن الاسعوض اجد المحتوف وان  
كان لا نجاة من قدر الله ولكن هذا من باب الحذر والذي اذن فيه ولان  
الله صائل عن ان يشرك به فتقول لو لم ادخل لم امض او لولا ما خرجت

لمت **الجمعة** ان الله جعله عذابا باعيا من معني بنعمة وجعله  
شهادة روجه تختص بها من يشاءه **لا يصلي على**  
**مقتل نفسه** ذكر ابو عبيتي فيه حديث

جابر بن سمرة ان رجلا قتل نفسه فلم يصلي عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
**الامتنان** قال ابو عبيتي هو حديث صحيح رواه ثقات

واختصره واستوفاه ابو داود وغيره وجاء البخاري فيه لعريه قال  
باب ما جاء في قاتل النفس اذ دخل حديث ثابت ابن الضحاك من قتل نفسه  
جديدة عذب به في نار جهنم وحديث جندب كان رجلا جراح قتل نفسه  
فقال يوري عبيدي بنفسي جئت عليه الجنة وحديث اي هريرة الذي  
يخفق نفسه تخنقها في النار والذي يطعن نفسه يطعن بها في النار ليسين  
ان من حكر عليه بعد ان اتى حرمان الجنة لا يصلي عليه فاخذ معنا صحيحا  
لذلك الحديث فادخله وتركه على عادته التمهيد وقد منسح من الصلاة

على المشرك في الحدود فكيف لم يولد ذلك في نفسه اما ان المسلمين يصلون عليه

القبيلة





ادري ما انه لا يقتل في الفبر والفردة له مقتلة كما بيناه وقد زاد ابو عيسى  
في هذا الحديث صفه الملوك واسمها وزكوا فيها حال المؤمن والكافر وشككت  
عن حال المذبذبة لانه لم يبين فيما ذكر ليكون ليعباد تحت حقوق من سوء العاقبة  
فيه وكيفية الجزاء عليه واما تعجيل الجنائز فهي كرامة الميت  
الستة فيه لا بعدد كما احراني صيا الله عليه وسلم من يوم الاثنين الى ليلة  
الاربعاء في اكثر الاقوال وبوم الثلاثاء في القول الاخر واجاديت التعجيل وان  
كان فيها نظر فالحديث الصحيح استوعبوا بخنا يزكم اصل في الباب  
واما الحديث فانه قال من غري مصابا فله مثل جوه او كسي بردا في الجنة  
فهو ضعيف وقيل غري مصابا دعاه فذبحه النعري وقيل غزاة اي قال  
له كذا ما يذهب عنه حوته من موعدة حسنة بذكره بها كما فعلت  
المرأة بالرحل الا شرايلي الذي روي ملائ حديثه في الموطا متبصر عما قالت  
له وتترك حرته وقد روي بوداود ان النبي صلي الله عليه وسلم رجع من جنازة  
فلقي فاطمة فقال لها ما اخرجك من بيتك قالت انيت اهل هذا البيت فرجعت  
اليهم ميتهم وعزيتهم به قال رسول الله صلي الله عليه وسلم لعلة بلغت  
معهم الكرا قال معاذ الله وقد سمعت ما نذكر فيها حال لو بلغت معهم الكرا  
وذكر تشديدا قال الامام الجافط صحف فيه بعضهم فقال  
الكرابا لكراد صوابه بالدال وهو المواع الصلابة وبها تكون العيون  
ليلا نهيا وبه لفاطمة رضي الله عنها محجتمل وجهين اما ان يكون ذلك  
قبل الترخصة بزيارة القبور واما ان يكون النعي باقيا وتكون الترخصة  
لاهل الميت وما للنساء الاجانب والبرز للمقاتل  
انتهى كتاب الجنائز والحمد لله رب العالمين  
يتلوة كتاب النكاح ان شاء الله



الكرام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلوته الذابتة على محمد وآله

## كتاب النكاح

أعلموا علمكم الله دينكم وثبت لكم دينكم إن النكاح ركن من أركان المصلحة في الخلق والصالح سرعة الله طويها لهما الخلق وجعله سرعة من دينه ومنهجا من سبله قال النبي صلى الله عليه وسلم إمامنا الله أن لا خساركم لله وأنفاكم له لحي أصوم وأفطر وأصلو وأرقد وأروا الفساق من رغب عن سنتي فليس مني وقال ابن عباس بن سعيد بن جبير هل تزوجت قال لا قاله فزوج فان حين هذه الأمة أكثرها نسأ وقال النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب عليكم بالمأد فانه اغض للبصر وأحصن للفرج فمن لم يمتنع ففعله بالصوم فانه له وجاء فامتا حديث أبي الشمال بن ضباب عن أبي أيوب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع من سنن المسلمين الحياء والتعطر والتواضع والنكاح فقيه الكججج وليس بحجة ويقول فيه عادي من العوام الحناخا مهملة ونون والمشهور في الرواية الحيا بالياء المعجمة باثنين من تحشها والحاء المهملة ورواية عبادا شبه بما فادنا من التعطر والتواضع واختلف الناس في الكا فسمهم من جعله واجبا وهم الأقل لا يعينون ومنهم من قال اسباح وهو الشافعي ومنهم من قال انه مستحب وهو ابو حنيفة ومالك يفتي عليه انه مستحب قال الشافعي وقد مدح الله بحبي يقول سبوا وحضوا ولو كان النكاح فضيلة بامدح لحبي بعقده فلنا هذا غنى بين نلنا اوجه من احد ها انك ذكرت بحبي عليه اسم ونسبت محمد صلى الله عليه وسلم ورعيتهم في النكاح ومدحه له وبقومه فيه وهو كان اقرب اليك ديننا ونسبا وكسب به اولى من تحتنا في لك قد قلت ان شريعة من قبلنا لهن شريعة لنا ولا نقدي منها عرفنا لثالث انك ومن بها على الآية

والا لم يكن لضررها فائدة الا ترى انه لما علق في المروة تانها من الطوائف او  
الطوائف علق الجمل بالنطوان وتعدي الي كل طواف

**القول الثاني** انه به بالخمسة على خمسة انواع من الفسق

ففيه الغراب على ما نجاسته من سباع الطير وكذلك الجدة وبريد

الغراب على الحدة بخل سفا المسافر وثقب جبههم والحدة تقتصر

على ما ظهر منه ونبه بالحقية على كل ما يلتمس وبالعقرب والحية تلتصق وتقرص

والعقرب تلتصق ولا تقرص ونبه بالفارة على ما نجاستها من هوام المنازل المودبة

بيها ونبه بالكلب الغفوق ونفوله السبع العادي على كل مفترق مبتدي

ومعني فسق خروج من حد الكف الى لعدا والاذابة

تحققه انك اذا تأملت في صادق التطن رايت الاخاه في البيان في ميدان

الساكن قوله صلى الله عليه وسلم اربع لا يجوزن في الضحايا العوراء البين

عور هلكوا العرجا الحديث ونبه به على العيب والزمنة

ان الذيب مفتول غير مهدي بالاجماع وليس في لفظ الحديث فدل على

انه انما قيل لمعناه **القول الثالث** ان هذه الحيوانات لما كانت جبلتها

الاذابة غالباً اقيم عليها مقام طهور فعلها كما اقيم السقر مقام المشقة

في الترخص فيه **والقول الرابع** لا حجة في هذا الحديث قال النبي صلى

الله عليه وسلم ذكوا الضيق ولم يورد به تعدي حدود الله فانه لا خطاب

عليها ولم يورد به الخروج الى ما ليس لها لان كل حيوان يعيش مما ليس له

وبما اراد الخروج الى حقوق الادميين بالعدا عليها والتجاوز اليها وهذه

الخمسة هل ذاهي العادة سكنها معنا وهي تصرنا فاجتمع الى صفان

الا ترى ان اليربوع يخطف الثمن الفارة وجعل الضحانة فيها جفوة لمفاسد

لنا كذلك الغراب فانه فيقيم بيننا وعيشه منا وصورة لنا وكذلك السبع

العادي وهو الذيب لاذيته في الاغنام فتقبس عليها العقرب والوزغة

على  
ما

آلة



باب

لم يلحقوا درجة ملك في فهمها الحضور هو الذي يترك لتسامع القدرة عليه  
حبس نفسه عن ذلك شرعه وشرعنا النكاح وقد قال الله لعل جعلنا  
مكتم سرعة ومنها جاز ان يجدس الحجاج وقد روى رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه عثمان النبل حبس ما رواه ابو عيسى وهو صحيح وروى ابو عيسى والنسائي  
الشيخ عن سيرة ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نقل عن القائل وزاد زيد بن ابي حمزة وقرأ  
قناة ولقد ركننا رشداً من قبله وجعلنا لهم آياتاً وهدى ورحمة والحديث صحيح  
لا اشكل فيه وفي النسائي عن ابي هريرة مائة حق على الله عونهم المسانيد  
الذي يريد الا اذا والتاح برمد العفاف والمجاهدين في سبيل الله وهو صحيح  
رواه اللبث عن ابن عجلان عن سعيد عن ابي هريرة قال الامام الحافظ  
والا زمنة تخلق وحال الناس تنبأ في فرب زمان الغربة فيه افعال وحالة الولاة  
اخلاص وان لم يستطع فليتك على الله وفي ضامن الا يضيفه بشرط ان يقصد  
ما روي الائمة واللفظ للتخاري نكح المرأة لما لها ولحشبتها وحملها فعملها  
بزات الدين ثم يروا في كتاب ابي عيسى وغيره سلم المرأة على دينها  
وما لها وحملها فعملها بزاز الدين ثم يروا في كتاب ابي عيسى وغيره سلم المرأة على دينها  
وشكروا الاياما منهم والصالحين من عبادكم وبما يحرم ان يكونوا ففعلوا  
بغنيهم الله من صلته وقد يتنا في تسعين القرآن جملة من يعصيه هذا الباب  
اذ الخطا للبيد تنول بها على اهل ان سا لله حديث اذا خطب اليكم  
من ترضون عنه وخلقته فروجوه الا تفعلوه بل فتنه في الارض وفساد عرفت  
رواه عن ابي هريرة وروى عن ابي حاتم المري وشمه اذا جاكم من ترضون  
دينه وخلقته فانكحوه الا تفعلوه بل فتنه في الارض وفساد فلو ابرئوا  
الله وان كان فيه قال اذا جاكم من ترضون عنه وخلقته ثلاث مرات فليكحوه  
ولا يفرقوا في حاتم غير هذا الحديث الواحد قال الامام الحافظ هذا حديث  
حسن ان لم يكن صحيح الشد فله عواضد من الصحيح وهو مما رايت الخلق

المرتبة الاولى بن وصال جمال مختار الدين اقبال بالاعتماد لقوله صلى الله عليه وسلم ان المزااة تسلم على ربه واما لها وجمالها فعليك بذات الدين و المرتبة الثانية عذوق قال ان يكونوا قرا بغيرهم الله من فضله وقد روج النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح الموهوبة من لم يفر على حاتم من جدد و كان له شيء الا ازاوه المرتبة الثالثة احتيل الغشيان ومن يكون على صفتين او من اعواقين في الصحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم حد يترك في الابل نساقر يش احناه على ولد وارعاها على زوج في ذات يده فاما مدحهم بخلفهم لا يحسنه في التثني ان احساب اهل الدنيا يذهبون اليه المال في الحقيقة احسب لدين فندروي بوداود ان النبي صلى الله عليه وسلم حجه ابو همد واسمه عبد الله مولي ذروة البياضي في اليا بوح فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا بني يا ضه الكوا انا هند والكوا اليه وان كان في شيء مما تداودن خير فالجامة دروي لداو قطني من سره ان ينظر الى من صور الله الايمان في قلبه فليستظر الى بي هند وكان حماما بحمد النبي صلى الله عليه وسلم المرتبة الرابعة اجتناب الدنيا في الدين فان العرف دمار من الامثال المشهورة في كلام الحكماء اباكم وخضرا الدق هي المرأة الحسنة من بيت السوا الحسنة من العوايد اعشاء الحف بهم في الدين ووزل الدنيا لقوله تعالى هو يدب حلون الناس فجعله نسبوا صرنا و قد سرفك النبي صلى الله عليه وسلم ساج ز يد مولاه لربيب بنت عمنه وضاحية بنت عمه للمقداد وانكا ح ابني حذيفة من عشيرة سالك الهند بنت لوند عشيرة والذي يكشف العطاء في ذلك الحديث الصحيح عن ابني حازم عن محمد قال متورجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما يقولون في هذا قالو حوب ان خطب ان نكح والشفع والشفع وان قال الشفع قال ثم سعت فم رجل من قرا المسلمين فقال يا تقولون في هذا قالو هذا حوب ان خصب



الابن لمع وان شفع الابن شفع وان قال لا يشفع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هذا خير من مثل لا ترض من هذا وقد خطب اسامة وابو جهل ومعوية فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم معوية صعلوك لا مال له وابو جهل لا يرفع عصاه عن عاتقه  
انكبي اسامة ودكن صعلكة معوية وليست بعيب بانفرادك حتى يعثرن بها  
غيرها فكا ان اسامة صعلوكا ايضا ولكن ثانا صعلوكين اسامة خير من معوية  
بكثرتي فقدمه بفضله وان شاوره في صفته السادسة ان يعلم من الرجل حسن  
المعاشرة او سوءها فيقبل عليه او يجنبه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في  
اي جهل بانه شئ لا خير عنده ذكره الفسائي وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
في الصحيح في ميمر له من بني عبد شمس قال حدثني فصدقني ووعدني فوفاني  
السابعة في هذا الحديث ان خطب فذواته وقد غطيت ولي المرأة والاصل  
فيه الحديث الصحيح ان عمر عرض انته جفصة علي عثمان وابي بكر  
وخطبت ام جيبية اختها علي النبي صلى الله عليه وسلم الثامنة قوله  
الكحوة ثلثا تأكيد اللامن ونهيا لا يارث فيه فانه انما يكون الارباب في موضع  
الاشكال فاذا كان البيان لم يكن الا الامتنان **الاسد** في النظر الى  
المخطوبة دحر ابو عبيد حديث المغيرة انه خطب امرأة فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم افطر اليها فانه احوي ان سودم بينكما وقد روي مسلم عن ابي هريرة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن خطب امرأة من الانصاريين اليها فان في  
اعين ستا الانصاريين شيئا والاصل ان ستا بلا والتمتع يقبل عليهن الوصل لا يهن  
في سباح واراخي وبية والحديث الصحيح ان امرأة وقعت علي النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالت له بر رسول الله ابني قد وهبت لك نفسي فصعد فيها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم النظر وصوبه والحديث الصحيح قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم العائشة اربينك في المنام عني بل الملك في سرفة من حرم فقال هذه امراتك  
فاكسف عن وجهك التوب فاذا هي انت فقلت ان كل هذا من عند الله فالتت بمضه

وروى بوداود عن جابر بن عبد الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا  
 خطب أحدكم امرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل  
 فخطبت خارية فاحسبات لها حتى رايت منها ما كان عاني إلى نكاحها حتى وقفتها  
 الصائفة فنجسني روي النبي أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل له الأذن  
 في نكاح الأتقان قال إن منهن لغيره شديد الحب دية عشق إن غسان الولود  
 روي مختار بن يسار جرح إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني صنت امرأة ذات  
 حسب وجمال وأنها لا يلد إلا غزوة وحما قال لا ثم اتى الثانية فنهاه ثم اتى الثالثة فقال  
 تزوجوا الولود الولود وروى ما في كتابكم رواية السعدي والاشعفي وروي  
 النسائي عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أخركم عن  
 نكاحكم من أهل الجنة الولود الولود والصود علي زوجها التي إذا جاب  
 تأخذ بيد زوجها ثم تقول والله لا أدق غمضا حتى يرضي وروى أيضا أبو هرون  
 قبل رسول الله أي النساء خير قال النبي تسره إذا نظروا بطبعه إذا امرؤاها لغة  
 في ففتها وما لها بما كن في وفي مسلم عن عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة هـ

## إعلان النكاح

روي أبو بكر بن محمد بن حاطب الحمصي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت ويقال فيه يجي بن سليم ومحمد  
 بن حاطب راى النبي صلى الله عليه وسلم ولدت له أمه فاطمة أو جويرة بنت المجلل  
 بن عبد الله القسبية العامرية بالحبيشة وودعت به المدينة فاحترقت يدها فأتى  
 به النبي صلى الله عليه وسلم فعلى عليه ببر في الحين ويقال في نفسه من ريقه حديث  
 عيسى بن ميمون عن أنساري عن العسمر بن محمد عن عائشة قالت قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اعلوا هذا النكاح واجعلوه في المستأجدوا خير ما عليه  
 بالذموف وعلى هذا ضعيف الحديث خلد بن ذكوان عن الربيع بنت معوية

قالت جارتها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل علي غداة نبي في مجلس علي فمناشيتي كالمسك  
 بيني وجواريات بصرى بدفتن ويندين من قبل من اباي الي ان قالت احدا من وفتنا  
 نبي يعلم ما في غد فقال لها اسكني عن هذا وقولي ابي كنت لغول من حسن صحيح  
 قال الامام الجافظ ابو بكر بن العربي النكاح عقد يقتر بالاعلان  
 لا خلاف فيه ونكاح السر ممنوع لا خلاف فيه واختلف في كفيته فقال  
 الشافعي كل نكاح حصره رجلان عدلان مخرج عن حدة السر وان توصوا  
 بكما نه وقال ابو حنيفة اذا حصره رجلان كانا عدلين او محذوذين ورجل  
 وامرأتان فقد خرج حد السر ولو توصوا بكما نه وذموا الي ان الاعلان  
 المأمور به هو الاشهاد وقال اصحابنا من غير خلاف ان نكاح السر ان  
 يتواصوا مع اليهود والحدود على الكتمان ولا يجوز ذلك ولو تزوج بغير  
 بيعة علي غير المتسوا اجازوا شهدا فيما يثبت قبلان اذا الشهادة تلي من  
 فريض النكاح واشروطه وانما الفرض الاعدان انما سر الاشهاد لرفع الخلاف  
 الممنوع من التعاقد بين علي هذا حوت الحكمة الصحابة ما كانت قط بشهادة  
 راما كانوا يعلنون لامتهم التذاري بينهم وقد روي ابن ابي شيبة حديثنا  
 هشيم عن يونس عن الحسن بن زحلا تزوج امرأة فاسترد ذلك فكان يختلف  
 اليها في منزلها فوافاه جارية فدخل عليها فقتلها فحاصمه الي عمر بن الخطاب  
 فقال يا امير المؤمنين هذا كان يدخل علي جاري ولا اعلمه تزوجها فقال له ما فعل  
 قال تزوجت امرأة علي بن دوان فاحقبت ذلك قال فمن شهدكم قال شهدنا  
 بعضنا هلنا قال قدرا الحد وقال اعلنوا هذا النكاح وحصنوا هذه الفروج  
 وهذا مرسل الحسن بن روي ملك عن ابي الزبير بن ابي عمر بن الخطاب ابي نكاح  
 لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا اجيزه ولو كنت نكحت  
 فيه لم يجز وهذا رجل ادعي نكاحا لم يثبت قدرا الحد ولو اعلن به ودخول  
 الدقاق لم يكن سر وهذا البع الدب ليس له حرمة الفروج قد امر الله

الحد



بالاثنان فيه ولم يذكره في النكاح واما ذكره في الرجعة التي يبرئ بها الزوج  
واما مثل النكاح الذي لا يكون الا بخطبة وولي وتناول ملاء واجتماع من  
الاهل والحيين ان فهذا هو الشوط فيه لا غير والله اعلم واذا كان الاصل في نكاح  
تتغنى عن الشهادة وقال الشافعي والاوزاعي واحمد الشهادة شرط  
انعقاده وليس في ذلك حديث يعول عليه بخال الله والحمد لله المحدث الصحيح  
واللفظ للبخاري عن ابن مسعود اقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر  
والمدينة ثلاثا في بصرى وعون المسلمين الى وليهم فماتوا فيها  
جرو ولا حرم امرئ الا نطاع فالتقى فيها النعم والافطار المتمن صلات وليهم فقال  
المسلمون احدى امهات المؤمنين وما ملكت يمينه فقالوا ان حجبها فهي احب  
امهات المؤمنين وان لم نجدها فهي مما ملكت يمينه فالتقى بها فالتقى بها فالتقى بها  
وسر الحجاب بيننا وبين الناس وهذا نص في تركه لا شهاده فانه لو شهد لم يسلك  
في حالها هل هي من وجهه او لا ويدل على ان الرجل اذا عرس انه بولم عليها لان الصحابة  
زالوا الوليمة ولم يجتمعوا بالنكاح لا جمل ان يكون للوحس ربه عده واما حديث  
الربيع فهو صحيح وخرجه البخاري وفيه شئ موافق الاول شريف النبي صلى الله  
عليه وسلم لها بالدخول عليها الثانية الاصطباح الى العروس من ليله نياها وليس  
الامتناع من ذلك من ليلها الممدوح الثالثة دخول علي فرائي فجلس كجلسه  
هي يزيد اما ما حديث مجلس الواس فهو اشرف المجالس انشدني بعض اصحابنا هنالك  
في حبيب حل الصدر سمى ثم صدر المجلس الرابعة الصرب بالدق في العوس فحضره  
سارع الملة فممن الحل من اليوم الخامسة ندب من قتل من الله بركة لانهم كانوا  
كانوا بنو لم يكن يذكورهم حرج باذكوز به ولو كانوا مسلمين لم ينبغي ان يدبو المدا  
لان ذلك مما يوجب لهم عذابا كما تدمنه اما سعدون برجم ودعا في البخاري عن عائشة  
انما زفت الي بنجل من ذصا اسراة فقال بنجل صلى الله عليه وسلم ما كان معكم  
لهو فان الاصار بعجبهم لله وروي عن السائب بن يزيد قال لقي رسول الله

صلى الله عليه وسلم حوارى عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم دعاهن فقال لا تقولوا هكذا فلو اجابنا وحياكم فقال جل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في هذا قال نعم انه يحتاج لا سجاج اشيدوا بالنساج والاصل في جواز النساج في الافراج  
الشريعة ان القلوب يصح من الحديث ما ذكر له في من اللعب تسليية واجما ما فاذا  
عليك بحد على القلب بركها من ذاهب السادسة عقد المكايح في المسجد واسع  
في المسجد والسراج منه وما في النساج من معنى القرية فهو الذي اختاره في محل  
الزبان وهي المساجد

## ما قال للمتزوج

ابو هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رافق النساء اذا تزوج قال  
بلا والله لك وبارك عليك وجمع بينكما في الخير **السنن**  
اخرج البخاري في الباب حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم راي علي بن عبد الرحمن  
ارعوف اترصفه فقال ما هذا قال تزوجت امرأة علي وزن يواه من ذهب  
فقال بارك الله لك ولم يشاه وادخل حديث عايشة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم  
فانني ابي فادخلني لدا فاذ انتوه من الانصاف في البيت فقلن علي الخير والبركة  
وعلي خير طاب وزوي لنسائي عن الحسن قال تزوج عقيل بن ابي طالب  
امراة من بني جشم فقيل له بالبرقا والبين فقال قولوا كما قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بارك الله فيكم وبارك لكم **الحمد** **من** **بني** **النوا** هي عبارة  
عن خمسة درهم الوليمة طعام العروس وقد عظم الوفا والرفق للبعق والرفع  
للمروق في ان فات الشوب منه او هذا من ذلك وهو صحيح **السنن**  
وقوله وعليه اترصفه ان طبيب النساء لون لا رائحة عليه وطيب  
الوجال رائحة لالون في الكراهية الزينة لهم لا ان المتزوج اخصله في الصفة  
الشامية موله ايلم ولو بشاة ياتي ان شاء الله **السنن** **البركة** هي النماء  
والزيادة دعاه النبي صلى الله عليه وسلم في ان سارك له وعليه ومنه حتى تشك البركة  
في جميع مواجبه فالبركة فيه في ذاته والبركة له في ذات بدو والبركة عليه

فيها **الز** بعثة فوله على الخبيث فانها حاله معنصة لا سحلاب نفع او صفة  
 «**ا** حوا خيرا ما فعلا لا يوضوه فيه **ال** الحامشة قوله على حين طابرة كانت  
 العزف بعموم في امورها ونفعل بزجر الطير حتى صارن تعبر عن اخير والشر  
 قال شيخنا نه طابركم عند الله ليس عند احد **الح** لوق كيف ما كان  
 السانسة اما ان لكل ما يقال في المنة من الشوم وقد قال النبي صلى الله عليه  
 اركان في المرأة والفرس والدان وفي حديث يجر وبن شبيب عن ابيه عن جده  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا تزوج احدكم امرأة او اخبر حاد ما قبل اللهم  
 اني اشالك خيرا وارغب ما يجلها عليه واعون بك من سرها وسر ما يجلها عليه

## **ما يقول** **اذا دخل على أهله**

عنها لو ان احدكم اذا الى اهله قال اللهم جنبنا الشيطان الجديب في قوله  
 لم يوضوه الشيطان **ح** صحيح وفي صحيح ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ولده  
 تولد الى طعنة الشيطان حتى يستهل سائر الايام وابنه لقله واي اعيزها  
 كودرينها الشيطان الرجيم والمعنى فيلما يكون الطمن على غيرة وجه الصر  
 واما يكون على معنى الغنى للاختيار كما يمين لتحل المنرة ليعلم جالها ولونيد  
 صدره ما يلى منه **ال** **اسلوقات التي يستحب فيها**

## **النكاح**

**ح** عيسى صلى الله عليه وسلم بعثته في سوال وذلك في صحيح  
 قال الامام **الح** فظ قد جعل الله الارمنة مطلقة في افعال وجعلها مقيدة  
 في اخر فاراد الشيطان ان يحكم فشرع افعالا في اوقات ونهى عنها في اخر  
 لبطاع عليها ويعبد فيها كما كذلك ليسعد وصا الله سبحانه وليس في وقت  
 عقد الزوجية ولا في وقت الدخول حد محذور ما يؤولا نهي من روي في دال

## **باب** **الوليمة**



ذكر حديث عبد الرحمن وقد تقدم ذكره انه اولى على صفية بسوق وقيل  
 وذكر حديث ابن مسعود في ان اليوم الاول حق والثاني ستة والثالث  
 سمعه **أدسه** فيه مسائل لاولي رواه روح بن عبادة عن ملك  
 عن انس عن عبد الرحمن بن عوف وبنه عليه البخاري اخبرناه الثانية  
 هذه المرأة التي تزوج عبد الرحمن بن عوف هي بنت انبس بن رافع بن  
 امي القيس بن يزيد بن عبد الاسهل ولدت له العاتم وعبد الله اما عثمان  
 الاكبر وابو سلمة عبد الله الاصغر الشاة حديث صفية رواه عزو بل  
 عن ابنه بكر وهو الصواب لا نوفي الوايعه هو من المذبح من رواية  
 الرجل عن ابنه وهذا حديث غريب رواه ايضا الشيخ ابنه فاجتمعت  
 فيه روايات الاب عن ابنه في شديدين ما علمت من جهة ما من الناقد من فضل  
 عن المتكلمين اخبرنا **أدسه**

**العشرية** قد بينا من قبل ذكر النواه وفيها العلماء سبعة اقوال  
 الاول انها خمسة دراهم وهو لا قوي الثاني انها ثلاثة دراهم قاله ابن  
 حنبل والله لعظيم القدر الثالث انها نواه التمر وما ارأها مذهبنا لا جد  
 وانما اخذ بظاهر اللفظ الرابع انها ربع دينار وهو قريب من قول احمد  
 الخامس انها ثلثة دراهم وربع قاله الحجاج بن ارطاة السادس انها  
 ثلثة دراهم وثلث السابغ انها خمسة دراهم ونصف قاله اشعور رواه  
 والاكثر بذلك ما قد بناء وهو الذي سن في الصحيح **أدسه**  
 السند خببه طعام الاملاك الوئمة طعام العرم الخوخ طعام الولادة العقيقة  
 طعام حلق شعر المولود العديرة طعام الحتان الوضيه طعام المائمه البقيعة  
 طعام القادم من سفر الوكيرة طعام بنا الدار التحفة طعام الزابنة  
 الحمل والبسلة ما تقدم قبل الطعام الماد به كل طعام يدعى اليه ما كان  
 فيها عشرون مثله **أدسه** الوئمة حق قد بينا في مواضع معني

ليكون منها ما تقدم في هذه العارضة وازاد بالحق ههنا الواجب كما قال في المنفعة  
حنفا وازاد بالحقيقة في الوليمنة حقيقة المكارمة والالفة والاستحباب  
طعام الفريضة وقد واضى النبي صلى الله عليه وسلم عليها مواضبة ادخلتها  
في السنة الثانية في قدرها ليت فيها جد وقد ولم النبي صلى الله عليه وسلم  
نشاء علي ز نبي وبع اكبر وليمة وفي الصحيح انه اولم علي ببعض  
من من شعيرة وروي ابو عيسى حديث وليمنه علي صفة بشوئق وتر في السفر  
وبى الثالثة انه يولم في السفر كما يولم في الحضر وليست من التزيان التي  
يوتروا السفر في انفاطها الرابعة هل اجابه الدعوة لازم فيه ام لا  
فيه احوال الاول انه واجبت على الموم في كل دعوة قاله المبتدع  
عبد الله بن الحسن العنبري وما بعد مثله الثاني انه يجب الاجابة في العزم  
خاصة وموظاه كلام الشافعي وغيرهما من الاطعمة وكيفية وداغصيه  
كما اعصيه في وليمة العذر ورايت احوالنا يحكون ان ملكا يوجب اجابة  
دعوة لوليمة وحديث ابن عمر الذي صحح ابو عيسى ابنوا الدعوة اذا  
دعيتهم الله وروي اجيبوا الدعوة وقد روي لك عن ابن هرون عن انس الطعام  
طعام الوليمنة يدعى له الاغنياء ونبرت المساجد ومن لم تجب الدعوة فقد عصي  
الله ورسوله وقوله اولم ولو بنشاء انجات بوليمة فاذا وجبت الوليمنة فقد  
وجبت الدعوة وقد نعلو البخاري في ذلك بقوله في الصحيح اجيبوا الدعاء  
وهو الغاي في عود والمرئض وذكر عن البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم  
امر بسبع فذكر اجابة الداعي وهذه كلها ضو من منها ما يختص بالوليمنة ومنها  
ما لم كل دعوة قال الامام الحافظ ابو بكر بن العربي اما الذي يصح  
في هذا كله عندنا عندنا والله اعلم ان اجابة الدعوة واجبة اذا خلصت نية الداعي  
لله وخدمت وليمنه عملا بريئ الله عما عدم هذا سقط اوجوب عن الخلق بل  
حرم عليهم على ما في سائر ان شاء الله فلا معنى للاطنا بفي ذلك عن هذا

والقزاد والهرغوث فاما الاسد فنارق لنا من مآلنا ايضا الان لا نأد بالنا  
لا يفتوم العين من مقام العلة حتى يكون غالباً وكذلك البازي والصقر فيقتنع  
بما يصيد من الطيور المباحة ولا يخالطنا واحدهما واكثر من شديداً  
الخوف منا ولا يورديه بطبعه الا اذا قصد من نحن اعيننا المقام والمزجي  
وانتم اعشبرتم الطبع ومثال صحة مزعمنا ان الحافر الجوزي قيم عينه  
مقام الحرابه وقبل ان نعده نفسه لذلك والذي يعتقد محاربتنا بدينه  
ولكنه لما لم يكن في مكان منعه لم يضر عقده قال القاضي بن العري وهذا  
منتهى حقيقتهم **النا** اننا نقول بهذا تطويل ليس له نقول  
نحز علدنا بما علل به صاحب الشريعة من الوجوه الاربعة واستدل لنا ما وقع  
في كلامه الشريف منها ما يبرهن في قايده في تكوارة وانتم لم تردوه بدليل وانما  
ادعيتهم انه يضاف اليه مستقرا وعدانها مخالطنا لنا وكذا بين انظرنا  
وانصال ذابها وضربها بنا فكذا ذلك من اتصل صفة وبلغ اليها اياديه بكون  
مثلها ولو مرة واحدة الاتري ان الصيد اذا صال من هالاج صوله فله  
وتسقطت العقارة فيه وان كان لا يدوم ذلك منه فينا ولا يتصل ضرره  
بنا واما الاسد فنقولهم فيه عازر ولو كان الاسد يخالطنا ما كان على طهرها  
من دابة وليست العلة في الاسد طبعاً ولا غيباً وانما هي بادرة موجودة  
وهي اعظم من ان تخاورنا او يتصل بنا واما الصقر والبازي فتبين كل  
عليه ان شاء الله وامسأ اخبرني فزواه كثير وقته اجر كبير وهو  
من مفاخر عيسى روح الله فكيف يجوز ان يكون عشتا في جرم الله  
وامسأ الكافر الذي فهو كالحق في الاذابة الا انه احد عهدا منع  
من قبله مع قيام المسيح في ذاته وقد تقدم المسيح في العين كما ملا  
مستقبلاً ويظهر عليه ما يستقط حكمه كالمالك في الجارية اذا زوجها استبد  
فان الملك المسيح على الكمال حجب حكمه الزواج **هـ** ما



ابو منيرة عن الطعام طعام الوليمة بدعائها الاغنيا وتترك المساكين فهذا ابتداء  
 الفساد واعقبه لك بقوله ومن لم يجبال لدعوة فقد عصى الله ورسوله  
 وهو كلام ابي منيرة لا اعتقاده كما يتبين ان الامر على الوجوب فامسا  
 قوله عن الطعام فانه قد استنده جماعة وقد بينه الخطيب ابو بكر في كتاب  
 الفصل للوجمل ولا اشكال في انه من قول ابي هريرة ولو كان من قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم كما روي معمر عن الزهري وغيره لكان من المعجزات لان  
 الامر كذلك وقع بعده الثانية قال اجيبوا الداعي هذا عام ومن الدعاء  
 من تكون احابته فرضا ومنه ما تكون مستحبة على قدر حال المدعو اليه  
 فقد بدعوا المنصر مطلقا ولرفع الحلة محتاجا للوليمة وليست كما وقع  
 النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من امور تتبع منها الواجب ومنها المندوب بل  
 بيانها في موضعها ان شاء الله الثالثة انه قال الحسن بن علي عثمان بن ابي العاصي  
 في طعام خنان قال نجيح وقال ما كنا ندعي اليه على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وهذه اشارة الى مسألة من اصول الفقه وهي حمل الالفاظ على مقتضى  
 العربية او على عرف الشرع فزاي عمان ان هذا لم يكن معناه اذ في عهد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فلم يبنوا له امرة اذ لو كان مراداه لما اعتفله اهل  
 زمانه فعلا لا دعاء ولا اجابة التايع فائدة الدعوة والاجابة وهي  
 تختلف باختلاف المقصود فالعرض من الوليمة اعلان النكاح اذ هذه شهادة  
 لا تنصرف عندنا الى شئ وانما هو اعلان ليخرج عن حد البير الذي هو الزنا وفائدة  
 في سائر الاطعمة على قدره فالختان بدعافيه بنام النعمة في اقامة سنن ابي هبم  
 عليه السلام وطعام القادم ليحمد الله على السلامة بما يكون من اطباء النعمة  
 صلة للمصاحب وصدقة على الفقير الغريب وغيره وطعام السامع في العقيقة  
 باق ميانه ان شاء الله وطعام ابدل للدعوى في رفع يوتها والضيف مثله  
 الخ مسألة ان ياكل ان كان مغطرا وان كان صابها فليصل اي يدعو كما

في صحيح الحديث وقد كان ابن عمرو يذلي الدعوة في العرس وغير العرس وهو صائم  
خرجه البخاري قال — اصنع ان كان صائما فلبس عليه احابة يري يد  
بدعوى موضعه **التسادس** اتفق العلي بن ابي طالب اذا راي منكرا او خاف  
ان يراه انه لا ينجيب وراي بن مسعود صورة في البيت فرجع خرجه البخاري كما  
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال — البخاري ودعا ابن عمرو ابا  
ابوب فراي في البيت ستر اعل الجدران فقال ابن عمرو علينا عليه السلام فقال  
من كنت اخشي عليه فلم اكن اخشي عليك والله لا اطعم لكم طعاما ورجع  
خرجه البخاري ويحتمل ان يكون فيه صورة كما رجع النبي صلى الله عليه وسلم  
عن بنت عابسة لا حل لفرقة النصارى والسابعة اذا كان هناك لعنوا  
قال ملك اذا كان حفيضا لم يوجع وحضره وهو الحق وبه قال الشافعي  
وابو حنيفة وروي صبح عن ابن وهب عن مالك لا ينبغي لابي الهيثم ان يحضر من حضر  
فيه لسوء وهذا فاسد وبه قال محمد بن الحسن **الثامنة** فان جاء من لم يدع  
فلا يدخل الا باذني الاصل في ذلك الحديث الصحيح الذي ذكره ابو عيسى والايض  
عن ابي شعيب مولى الهيم اخبرنا ابو اسعدي ثابت بن سدار وانا سمعوا ابا اخبرنا  
البرقي قال قال لنا الامام علي بن ابي طالب في الحاشية انما قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يبي شعيب انه ابتعنارجل لم يكن معنا حين دعونا وان اذنت  
له دخل وقال في حديث جابر يا اهل الخندق ان جابرا صنع لكم سوراجي بالمال  
ولم يكن بنا بردها هم لان الذي اشبعهم في دار ابي شعيب كان يأكل من طعام ابيهم  
وفي حديث جابر اكلوا من طعام الركة وبقي لجا برطعامه بحاله التا سبعة  
الوليمة يوم واحد وقال ابن حبيب لا بأس ان يرمي سبعة ايام وجدا لا اول انها  
وليمة محمد صلى الله عليه وسلم وجه التالي انها ايام عرس بل قوله صلى الله عليه وسلم  
للبكر سبع وللنبي ثلاث ولو صح حديث ابن مسعود ان اليوم الثالث ربا  
وسمعه لكان اصلا وقد قيل به وكان الحسن لا ينجيب في اليوم الثالث وقد عمل

ابن سبويه بن ثمانية ايام وردعا ابني بن كعب في بعضها في العاشرة اذا قلنا  
انه تلكه والوليمة فقد قال ابن حبيب يكون الذين ياكلون في المرة التي بعد التي  
قبلها متغابن بن فان كانوا الوليك باعيانهم كانت ما هاة واري ان تكرارهم  
جائز اذا الاعمال بالنبات في الحادية عشر السنة في الوليمة ان يكون بعد الساب  
وطعام ما قبل الساب لا يقال وليمة **كسرة** وعجنا لبعض شيوخنا قال لا يحمل  
ان يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف ولم قبل الساب وهذا  
رجل جاهل بالعريضة لا يسمى وليمة الا ما كان بعد الساب ولو كان قبل الساب  
لقال له قد دخلت في الحديث انه راي عليه ابو صرة وذلك لا يكون الا  
بعد الدخول حتى بعد روي عن علي بن مروة قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال لي يا علي هذا امرأة فقلت لا قال اذهب واعمله في الثانية عشر  
فدروى انها كانت صفة زعفران فدحو رعلما وناصباغ صفة الزعفران للرجال  
والنساء بالحديث ابن عمر في الموطا وغيره وقال ابن شعبان يجوز التحلو بالزعفران  
في الثياب دون الجسد ومنعه ابو حنيفة والسافعي على الاطلاق وقد كان عمر  
بصبغ ثيابه ولحيته بالقصرة وكذلك ابنه عبدالله وكان عبدالله ايضا يصبغ  
بالزعفران ايضا وثبت ان ابن عمر كان يصبغ لحيته بالخلوق وان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يصبغ لحيته وفي لفظ اخر بالورس والزعفران وان كانت  
صفة لا ينقض على الجسد كالصغير فلا خلاف في جوازها وسباني تحقيق  
القول فيها ان شاة الله في الثالثة عشر قال ابن حبيب وقد كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يستحب لطعام على النكاح عند عقده وعند البناء وليس كما  
زعموا اطعم قط الا بعد البناء في ثياب محمد اري ان يوم بعد البناء في العسبة  
من رواية انه لا يابس ان يوم بعد البناء ومعناه عندي والله اعلم اذا ما خور  
كسرة في الرابعة عشر اذا صبح رجل لرجل طعاما خازله ان لم يثني اليه بل استحب  
له لان النبي صلى الله عليه وسلم اجاب مليكة واجاب ابان شعب وذلك كما قلنا



عند حلول الامر من متقوم به او عليه ولما كمل الطهر قال ما لا احب الاهل  
الفضل الاباحة الى طعام يدعون اليه الح مستعشرون روي ان ابن عمر  
 وعائني ووليمة الاغنياء والفقر او عزل عنهم الفقر وقال لم نطعمكم بما ياكلون  
 ولا نفسدوا عليهم ثيابهم وهذا مما لم يثبت فلا تقولوا عليه ولو اراد الجميع  
 بين الارحوان والفقر الفترهم ولم يجمعهم ويعتذر اليهم فان هذا كثر لنحو سهم  
 واثم يدخل عليه من جهنم فلا يغني اشباعهم نجما لهم السادسة عشر  
 الدعاء ان يكون علي وجهين احدهما ان يكونوا معتبين والثاني ان يقول له  
 ادع معينا وغير معين ذلك حايث في الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لا تسبق في وليمة ادع لي فلانا وقلنا ومن لفيت فجاءوا وذكر الحديث  
 خرجه البخاري وغيره السابعة عشر يدعى النساء والقيان في الصحيح  
 عن انس واللفظ للبخاري ايضا النبي صلى الله عليه وسلم لما وصبا نائما فبلى من  
 عرس فقام وذكر كلفه لم يجد من يقبها فقال اللهم من احب الناس الي الثامنة عشر  
 لو دعي الى كراع لا جاب كما في الحديث الصحيح الناسعة عشر اذا لم يكن  
 لهم خادما خدمتها بعد ورس في البخاري عن سهل عرس ابواسيد فدعا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم واصحابه فاصنع لهم طعاما ولا قرية اليهم الا امر تهام اسيد  
 بثلث تمرات في ثوب من حجارة من الليل فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 الطعام اماثمه له فسقته نجفه بذلك قال الامام الحافظ فكانت  
 تلك وليمة الموقية عشر من لسبق في الوليمة علي بعض النساء اكثر من اولىمة علي بعض  
 ما خرج عن العدل بينهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك لم يكن تصدا واما  
 كان بعد الوجده الحادية والعشرون فان سبق احدهما فاجب الذي سبق  
 كذلك روي بوداود في سننه قرو شخ الابكار  
 ذكر حديث جابر هذا جارية تلاعبها ولا عيكم ذكر عذره قال الامام  
 الحافظ رحمه الله عنه ما حشر الهدي السرجي وانه المستل الا عجي هذا رسول

الله صلى الله عليه وسلم لم يخص على اللعب مع البكار ويقول يا بنية عن العذارى  
ولعابها فإراد الجاهلون نكت عيسى ما وحق الحق لو لا فتاد الزمان لم يكن يحرم  
ذلك الفعل ولكن هذا زمان عيسى في عزلة عن الخلق وللهذه الحق وقال أبو  
مليكة قال ابن عباس لعائشة ولم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكرا غيرك وقالت  
عائشة قلت برئول الله أذايت لوزنت وأديا في شجرة فداصل منها وشجرة  
لم يוכל منها في إياها كنت ترتع بغيرك قال في التي لم يוכל منها يعني أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم يثن وجع بطنه غير هذا يدل على أن اللعب لبس مكروه لذاته وإنما  
تتعلق الأحكام به بحسب متعلقاته فلعلنا نشكو ثواب كله ولو لم يكن في البكر  
إلا أن كلما فعلت نوب أنه هو المقصود المحيى وإذا كانت ثيبا فزنت فكل  
مع ما تقدم معها من فعل غيرك وفاصلت بينكما ففصلك وعلفتك لا غير ذلك  
مما لا يطول ذكره

## باب إكناح البكر إلى

قال الإمام الجافظ ذكر أبو عيسى حديث أبي موسى عن طريق أصحها  
محمد بن بشير حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي بريدة  
عن أبي موسى عن كثر بن جندب عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عمرو عن عائشة  
أما امرأة نكحت بغيرا دون ولها **ع** عن ابن عمر عن شقيق بن عبيدة عن ابن  
جرير عن قنبر عن أبيه عن داود عن مثله فقال لا ينكح المرأة إلا مولاهما فإن نكحت فنكاحها  
باطل فلا تاورؤة ابن أبي شيبة فقال حدثنا معاذ بن جرير باسناده وفيه  
أما امرأة لم ينكحها ولها فذكره وهذه طرق لا غبار عليها وقد روي عن الزهري  
سبل عن هذا الحديث فانكره ولم يصح ذلك عنه والحدثنان صحيحان وقد عرض  
البخاري ومثله عن هذين الحديثين وعول جميعا على الحديث الصحيح أصيب  
الحق بنفسها من ولها فجعل هناك كقول مشترك ولا اشتراك عند أبي جعفر  
فيه وإنما إن كان رأيي في رأي غيره فذلك حق نفسه وعول البخاري على حديث

عابشة كان النكاح في الجاهلية على أربعة أركانها نكاح الناس اليوم كخط  
 الرجل إلى الرجل ولبنته فبصدقها ثم ينكحها وقد كن الحديث بن أبي زائدة قالت فلما  
 بعث محمد بالحق حرم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم وعول على  
 حديث عمر وانه عرض على أبي بكر وعثمان حفصة وقال ان شئت انكحنا  
 ولو كان نكاحها كبيعها ما كان له كلام فيه ومعول الفقهاء اني بكر من  
 العربي على حديث معتل بن يسار فانه منع اخته ان يردّها زوجها بعد ان طلقها  
 فزالت فلا يعضلوهن ان ينكحن ازواجهن خرجه البخاري وغيره وهذا  
 نص لا تأويل فيه ولا عبا وعليه واي عذر اني حنيفة في ان تعرض عن هذه  
 الأدلة كلها وعول على اعتبار المصنع بالمال لا نسلم له الا بعد شروط  
 وايضا فان الفرج ليس كالمال وقد بيناه في مسائل الخلاف فان تعلّقوا بقوله  
 فلا جناح عليكم فيها فعلم انهم من معروف قلنا النكاح بغير ولي غير  
 معروف ان النبي صلى الله عليه وسلم شرطه فان قيل هو له اخوة بنات  
 من ولها يوجب لها حق طهر قلنا كذلك هو فان لمزاة اذا ارادت النكاح  
 نكحت وان ابنت لم يكن شيء فهي تحتنا الزوج والصدوق والرضي بالعقد وللوات  
 المباشرة شرعا وقوله فنكحها باطل نكاحا ثانيا كيد المطلاق وانما يوجب  
 للفتخ ويصلح ان يركب على ثلاثة اقوال يفسخ بعد العقد ويفسخ بعد الاخذ  
 ويفسخ الثالثة بعد الطلاق والولادة

## باب النكاح الربينة

ذكر حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البغيا الداي بنكح  
 النفس بغير بينة وقال الصحيح وقفه على ابن عباس اخبرنا ابو الحسن  
 الطبري مزين اخبرنا القاف ابو الطيب اخبرنا الدارقطني علي بن احمد الهيثم  
 البراز ومحمد بن جعفر المطيري حدثنا عيسى بن ابي حبيب يحيى بن ابي بكر عظمي  
 بن الفضل عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن شعيب بن جبور عن ابن عباس قال قال



رتول الله صلى الله عليه وسلم لا يكافح الأبوي وشاهدي عدل وإجماع الأمة  
 أنكحها ولي مسخوط منكأجها نامل قال الامام الجافظ وهذا كله لم يصح عنه  
 في الباب تقي **باب في مسائل** قال ابو عبيد  
 العمل عند اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا  
 لا يكافح الا بشهود ولم يختلف في ذلك من مخي الاقوام من المناخين من اهل  
 العلم وعجت به بقول ذلك واهل المدينة لا يرون الشهادة شرطا في النكاح  
 وليس يقوم على ذلك دليل وقد بيناه فيما سلف الذي ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 اشتراط الولي فاما الشهود فلا اعلم لا شتر اطلهم وحبها والمقصود من النكاح  
 الاظهار والاعلان لينمي من السر الذي هو الزنا فاما الشهادة فاما هي  
 لاثبات حقوق الزوجين فكانت كتابا للحقوق ولا شتر ط فيها الشهادة  
 شرعا وامر الله بالاشهاد في الرجعة انما هو على معنى النطق للزوج والتنبيه  
 على الصلحة له **الثانية** اذا شهد على الكا ح فانه يشهد بجلين عدلين  
 ثبت بسلاما الحقوق لا تخون فيه شهادة رجل او امرأتين به قال علماء الاسلام  
 وقال ابو حنيفة في اخرين ينعقد النكاح وسبب بشهادة رجل وامرأتين  
 وان عبادا المرأة في الشهادة ساقطة لانها ولاية والمرأة ناقصة بالانوثة  
 وانما حادق في الاموال ضرورة لكثرة النكح ان فلا حمل عليها ارفع منها  
 وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف **الثالثة** قال علماء ونايبت النكاح  
 لشهادة السماع وهذه المسئلة نسني على الاعلان يكفي فيه ولو كان اصله  
 شهادة لما ثبت الا بسلاما في الحالة **الثانية**

## **باب خطبة النكاح**

ذكره حديث بن مسعود صحاح في ذكر خطبة النكاح وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الخدماء  
**حديثنا** الحديث وان كان رواه من وصله وروى عن انقطع له فانه

صحيح **باب** في اجري عشرة مسئلة **هـ** ذكر الله ففنتح  
كل كلامه ولولا الحاجة الي الدنيا لكان الكلام كله مصرا ووالله فاذا لم يكن  
يدين الذكر لغيره فلا يكن بعد الذكر له الثانية زاد فيه ابوداود ارسلة  
بالحق يتبين ان ذنبا ابن مربي السابعة ومن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن  
يعصمها فانه لا يفتن لانفسه ولا بضر الله شيئا **هـ** الثالثة روي في النبي  
صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول انك فقال يتبين الخطيبت خرجت  
النسائي وغيره زاد فيه بعضهم بل ومن يعص الله ورسوله ولم يصح وود نكلا **هـ**  
في يوم هذا الرجل علي وجوه الاخوي الان عدي لن الرجل قال ذلك دون  
لشهد وحيد زاد فيه النسائي ومي الرابعة اما بعد ويذكر حاجته **هـ** الخامسة  
ان لم يتشهد في خطبة النكاح حارت قال ابو عيسى قاله شغبين وما اناك  
كل احد الا شغبين وقد روي ابوداود عن مجمل بن زجل من يي سليم خطب الي  
النبي صلى الله عليه وسلم امامة بنت عبد المطلب قال وانكحي من غير ان يتشهد  
قال الامام الحافظ في ذلك احاديث منه حديث الموهوبة عقد النبي  
صلى الله عليه وسلم نكاحا ولم يتشهد **هـ** السادسة اما ان الذي يتنكب في  
ذلك موكد الاستحارة روي النسائي صحيحا عن انس قال لما انقضت عمدة  
زينب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد اذكروها علي قال زيد  
فانطلقت فقلت يا زينب ابشري رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرك  
فقلت ما انا بصانعه شيئا حتى اوامر ربي فقامت الي مسجد ها ونزل الوان  
وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل عليها فغتن امرها وكانت زينب تخر  
علي نثار النبي صلى الله عليه وسلم تقول ان الله انكحي من المتار قال الامام  
الحافظ وان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيه ما يقال ولكن زينب  
الامر الي هله واحدت حدود الله وسنة **هـ** السابعة ذكر النبي صلى الله عليه وسلم  
بضم الحاء التي تكون عند الخطبة بكسرها وهي ذكر النكاح لم يفتقد وقد

وذكرها بطائفة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

كان

خطب اجلال عند النبي صلى الله عليه وسلم فدا من المشرق فنجب الناس بسلامها  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من اسال السجرة او شيا من ان شاء الله  
الثامنة بخونا لا اعتد ان الخاطب بعد العذر الذي في نفسه ولا يكون  
ذلك كذبا كما قال عثمان لم حين خطب اليه حصنة انه لا حاجة الي اليوم في  
النكاح ورجوز الجسبه وهي التاسعة كما فعل به ابو بكر في العاشرة  
مبين له بعد ذلك العذر ان كان مما بين كما فعل ابو بكر وعرض مع عمر فالا  
له ان يقول صلى الله عليه وسلم في الحديث عشتوا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
خطبه ابو بكر وعمر في قاطمة فقال لهما انها صفيحة تخطها على نزع وجهها  
منه على فروجها منه فيختم له ما خزن الامر حتى كبرت ويختم له ان يكون النبي  
صلى الله عليه وسلم مواها لعل يكره ليلد منه وهذا الطعن

## باب استنباط البكر والنبث

ذكر حديث ابي هريرة لا تلج البنت حتى تستامز ولا تلج البكر حتى يستاذن  
واذنها الصموت **دعنا** زاد البخاري فيه عن عاتكة قبل رسول  
الله ان الملك نستحي قال رضاها صماتها وذكر حديث مالك عن عبد الله بن الفضل  
الام احق بنعتها من ولها والبكر تستاذن جد بن عبد الله بن العصل هذا لم يدره  
البخاري لانها اجل ان جد هما من ولد العاصم الثاني من ولد ابي لب ووسط البخاري  
الا بدخل عن مجهول ولا هتمل وانما يدخل عن معين وقد غير هذا فاحبرنا القاضى ابو الحسن  
الحلي اخبرنا ابن النجاشي حديثنا جمة اخبرنا القسبي اخبرني احمد بن سعيد  
الرباطي حديثنا يعقوب بن اسحق عن ابي اسحق حديثي صالح بن كيسان عن عبد الله  
بن الفضل بن العباس بن ربيعة عن نافع بن حبان بن مطعم عن عبد الله بن عتيار  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الام اولى بامرها والبيضة تستامز  
في نفسها واذنها صماتها وكذلك رواه شعبة ورواه حماد عن مالك واليش  
تستامز وشعبة حافظ ثبت **دعنا** روي نافع بن حبان عن بن عتيار عن النبي



صلى الله عليه وسلم لبس اللويل مع البيضة من والبيضة تسامر وصمها افرانها  
ولم يستمع صالح من نافع وفي رواية محمد بن عمر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم تسامر البيضة في نفسها فان صممت فوادها وان ابنت فداجلان  
عليها ودكرا بوداود وان كنت ولم يصح وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
اسماق والنسائي ابصاعهن قبل فان البكر تستنجي ففتكت قال هوادنها  
وروي ابو داود وامرو والنسائي بنان خرجه ابو داود وروي النسائي عن ابن  
عثنان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال السك خونفسها والبكر يستنازها انوها  
في نفسها واذنهما نهما وروي ايضا عن عائشة ان رجلا دخل عليها فقال ان  
ان زوجي من ابن اخيه لرفع من خيلسنة وانا كسار همة قالت لبطني جني  
باب النبي صلى الله عليه وسلم في النبي صلى الله عليه وسلم ما خبرته فاسئل الى  
ايها فحمل الامن اليها فقالت بوشول الله قد اخرف ما صنع ابي ولكن اريدت  
ان اعلم الدنيا في الامن شي وكذلك روي ابو داود ان النبي صلى الله عليه وسلم  
خبر امرأة بكر ازوجها بوهها **باب** الامام الحافظ  
هذه المسئلة فرج علي النبي قبلها الا اذا لم يكن للنكاح ولي وكانت المرأة التي  
بنوا عقد نكاحها هذه الاجاديت مناولة تاويل عبيد او ان كان لعقد  
علي البضع للول فالاجاديت على ما من ما وقع في الحديث من العربية لفظ  
الايم والشيب فاما الشيب فهي التي ياب اليها التحل اي وصل واما الام وهي  
التي لا زوج لها وحمل اليها التحل ولم يصل قال الله تغلبوا وانكحوا الايامي  
منضم وقد يستعمل في التحال وانتشر في الحديث آمت حفصة من زوجها وامر عثمان  
من ربيعة وقال ابيه ابن ابي الصديق لله ذلني على ام منهم وناصح ان يعين  
وغارة شعر المحر كل حاج فدل على انها التي لا زوج لها بكثر اكات او ينيها بالحق  
وعبر بالغ **باب** اذا نكحت عد فان المراد بالام في هذا الحديث الشيب  
فدخرج عنها جمل زوج سابق بالطلاق الكبيرة المالكه لامر نفسها والذليل

و يدخل فيه أيضا أبو حنيفة بوجه قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا  
تقتلوا الصيد وانتم حرم و أراد به المصيد ههنا اجماعا على ما بيناه في  
الاحكام بخلاف الاخوي ولم ار لائمة العراق في ذلك كلاما ينفع اما  
ابن زائت علما خراسان قد عولوا على هذه الآية منهم ومن اصحابه ابن  
اما اصحاب الشافعي فقالوا ان ما لا يוכל لحمه صيد لانه يقصد لجل  
جلده وهذا شقاق من وجهين احدهما ان الصيد ما يقصد لحمه فاما  
الجلد فلا يصح ذلك بخلاف لفظ ولا معنى الا ترى ان لا يد يقصد جلده  
والذبيح والميتة واما اصحاب **ابن حنيفة** منهم فقل كواثمه ارجل  
من هذا ولا طائل وراءه قالوا ان الله لما قال لا تقتلوا الصيد فهي عن قتله لم يفرق  
بين حلاله وحرامه لانه كان صيدا او بعد فبطل الشرع فلما جاء الشرع وحرمه بقي  
الاسم كما تقول في الصيد الحلال في الحرم فانه محرم ما صيده ولا يقال  
ان خذه لم يبر صيد لما كان حراما فكذلك ما نحن فيه قال **الفتية**  
**بن العزبي** وهذا عوض لا معنى له **فوق** اما امر الشرع بقتلها لم يبق فيها  
نظر لغزيرة ولا جمل **جواب** اخولما عبرتكم بها وخبرها  
لم يبق لها اسم صيد انما كانت تسمى صيدا ما ما كل منغي الشرع لا اسم فاستغنى  
الحكم المبني عليه **ان** ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث  
استما وجعل عليها العلاما غيرها على الوجه السابق فاردنا ان نكشف  
فناع الحفا عنها بتعيين القول فيها **استما استما** **الغراب** والحدا  
اختلفت عبادة علمائنا فيها قال **ابن حنيفة** في الحرم خوف للربعة  
للاصطياد الا ان موه ياه وقال **ابن القاسم** لا يقتلها حتى يورياه  
ورواه يرويه واشهر عنه فان ابتدأ قبل ما لم يكن عليه جزاء وقال **الشافعي**  
يديها وقال **ابو مصعب** يقتل ان ابتدا واصل المذهب عند ملك الا  
يقتل من الطير الا ما اذا به بخلاف غيره مما سماه فانه يقتل ابتدا وقد

عليها ان النساء فستان مكر وبيت وكل فستمنها فستان بالغ وغير بالغ فصادق النساء  
لهذه الضرورة الخلقية اربعة اقسام بوجوه مختلفة: كبيرة بكون كبيرة ثبتت  
صغيرة ولا يصح ان يكون لها خامس مما البكر الصغيرة ولا خلاف بين المتعلمين  
ان باها بزوجها ولا يلبثت اليها ان ليس فيها ملتفت واما النبي الكبير  
فلا خلاف في انها الحق من ليتها بنفسها في رضى النكاح واختلف الناس في انعقد  
على نفسها دون اهلها ما بوجوه مختلفة ومن روي في ذلك رايه يملوا الشريعة في  
دستة وقد مرنا ذلك في الباب قبل هذا ومذهبهم يودي الى ان يكون هذا القول  
في هذا الحديث لغوا لان كلمة الحق هي فعل توجب الاشتراك بين النبي والولي  
وان حق النبي كمن ومذهب في جنيفة بوجوب ان يكون نكاح الشريعة بين الولي  
والمرأة وان يكون الحق كله لها والقرآن والسنة والعبرة بآية وقد بينا ذلك في مواضع  
كثيرة واما البكر البالغة ما اختلف الناس فيها فتعلق ابو حنيفة بطرفين  
احدهما ما روي من ان نشأ بكر اذ زوجها ابوها فزفت الى النبي صلى الله عليه وسلم  
امرها محرما والتنازع في هذا الحديث ان ثبنا وهي معروفة حبيبه انه حرام  
واما رواية البكر فضيفة والحديث يعصدها والمعنى اما الحديث فقول له  
الحق بنفسها معناه لكونها ثيبا يريد قد عرفت مقاصد المكاح فان شابه  
عقد نكاح كزمته تركته والبكر لا معرفة لها به فلا راي لها فيه وهذا المعنى  
يشتمل على الحديث ومعناه لانه لو كان له ان يروا به من روى الامم المكسر  
لنكحوا الكلام وفقد النظام واذا كان معنى اليمين النبي صوره فكأن معناه  
ايضا والنبي احق بنفسها من ليتها في رضى النكاح والبكر احق لكونها مستحبة  
استيثارها ولو كانت المكوز البالغ لا تزوج الاوصاها والنبي البالغ كذلك  
لنكحوا الكلام وفقد النظام او ضعف واما النبي الصغيرة فقال الشافعي  
لا يجبرها الاب وراي ملك وابو حنيفة جبرها وتعلق الشافعي بظاهر قوله النبي  
وتعلق ملك وابو حنيفة بظاهر الصغرة وراي لك الذي اصابت بصيرة من النبوة



لا عبرة به لانه عندنا في معنى في معنى الجرح وبعض هذا ينشأ ومن الشافعي ان  
 الصغر عند ما علة للاجبار والبكارة علة الاجبار واذا ثبت الحكم بعلمين مشتقين  
 فزال احدهما ثبت الحكم بالآخر كالحايض المحرمة وقد هتدنا ذلك على الكمال  
 في التخليص فمن اراده وحده ان شاء الله **هـ** الثانية علة رواية عابشة كون  
 السكوت اقرا من ابعلة انها تستجبي عن النصريح بالنطق **الثالثة** قوله  
 اسماء و السكوت في ايضا عن مجمل تفسيره ما تقدم من انها تعتين بكادتها  
 وثبوتها ويعتبر ايضا كونها بنيمة وذات اب فالبنيمة لا يزوجها احرالا  
 بامرها ولا امرها الا بعد بلوغها وماذا ان لان فابوها احق بها بكرها كما  
 تقدم وبها احق بنفسها نبيها **و** **الرابعة** قوله امر والنساء في ما نصق  
 هذا غير لازم باجماع وانما هو مستحب ثم ما يكون عند امها ابي صدر عن علمها  
 او بانزوج وايضا فانه ان كان برضاها حستت حجة زوجا منتها وان لم تعلم ان  
 حوزها من ذلك فلم يحفظ حفظها الا اختارته **ز** **الخامسة** قوله والبكر  
 ليستادنها ابوها في نفسها محمول على الاستنجاب بدليل ما قدمناه لبعث معنى  
 الحديثين واذا شاورها ابوها فلا يكون متنافية وانما يبعد ان يوساطة لانها ان  
 استجبت من ذلك النكاح مرة استجبت من ذكره مع ايها من ارا **السادسة**  
 قولها ان ابي زوجني من ابن اخيه ليرفع من حبيشة اشارة منها الى انه  
 كان مقيرا او قد بينا ان هذا البس حجة فان تزوج المسترجا بزوج وقد وقعت  
 هذه المسئلة في المدونة وقال **ملك** لام اعترضت ابا في تزويجه بنته من  
 ابن اخ له فقهر ابي لا اذي لك في ذلك متكلما وقد استغنى بعضهم الالف  
 فادجب للام الكلام في ذلك وهما امر تميل اليه النعوت عادة وراحق الا يلغى  
 الى ذلك كما تقدم بيانه واستيفاده في مسائل الخلاف **ح** **السابعة** قال النبي  
 عليه السلام فان شكت منها او قال دنها شكونها وصماقتها وان رحت هل  
 يكون ذلك رضي لم لا لا بد و حصل السكوت في حمل ان يكون البكاليت ولقد

الولي ومنهم من قال لا يكون رضي الاستكوت مجودة عن كمال احتمال ان يكون  
 ابكا لعقد الولي ولليتم ويحتمل ان يكون لعدم الرضي وتستحي ان تصرح به وقد  
 شاهدت نساء كان مع الهكاه العثمون فلما عرج علي البكا وحملت الامن  
 علي الرضي **انتا منه** غير الاب من المراهة لا ينزج البكر حتى تستامن  
 ولا يكون لها امن تستامن عنه في النكاح الا بعد البلوغ وهذا عام في الجد  
 خلافا للشافعي لم تها ذات جد يتيمة فتدخل تحت الخطاب وهي في سائر  
 القرايات يتيمة بلا شك **انتا منه** لانكون الشبهة التي توجب  
 النطق الاثنية نكاح او شبهته وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي  
 وابن الجلاب انها توجب النطق في وجه وقعت متعلقا بطاهر اللفظ وحل  
 الاشتقاق وهذا الذي قاله صحيح اذا كانت متسرة محدودة فاما اذا كانت  
 مشنورة فلا يجوز ان يرتب نكاح علي ما لم يستلجب الحد علي من ذكره  
 والله اعلم **النعمة** ثم في فان عقد نكاح اليتيمة فاحلف العلي في ذلك  
 على ثلثة اقوال **الاول** انه باطل الثاني انه موقوف حتى يبلغ  
 فحين او ترويه قال ابو حنيفة الثلث قال احمد اذا رضيت وهي بب تسع  
 سنين جاز النكاح وكان الاستئمان صح بها لعل عابثة اذا بلغت المراهة  
 تسع سنين في امراه وحديث عابثة لم يصح فان صحح فالمراد به احتمال الوطى لا  
 صحه الاذن ونكاح فيه حار باطل لا يصح ان ينفذ سرعاه لبعثه بغير  
 ولا عليه دليل

## باب الولي بين زوجان

ذكر حديث سمرة اما امراه زوجها وليان وهي للاول منهما ومن باء ببعاس  
 رجلين فهو للاول منهما قال ابو عبيد اعلم في ذلك احدا فابير اهل لعلم  
 ولم يوصر قول ملج ان الثاني اذا دخل كان اولى من الاول وقد اجمع علما ونا  
 في ذلك اجماع الصحابة عمر والحسن ومعاوية وعلي هو فاما حديث عمر في روي

انه فتي في اوبى بن كحار المرأة ولا نعم اجد بها باصا جبهها بالذي دخل بها وانما دخل  
 بها احدى هاتهي الا اقول وعليه تملوا احدث سمة وروى ان مويى بن طلحة انكح  
 يزيد بن عويقة ام اسحق بنت طلحة وانكحها يعقوب بن طلحة الحسن بن علي فلم  
 تملك الا ليلتين حتى جمعها الحسن وكان مويى تلجها قبل ان تلجها يعقوب  
 من الخبز فقال يعقوب امرة اجمعها ان وجهها من عوقها واما زلة المخالف عن  
 علي من خلاف هذا لم يصح والعبارة تغضده لان المرأة تاذن للاولى ولو لم يقف  
 احدهم على فعل الاخر وباليك منه البحث عنه فلما وقع العقد قدم الاول فلما  
 جاء الدخول وانسبى علي من جانيه مع احتمال ان يكون هذا كغيره دل على

# باب نكاح العبد

بغير اذن سيده ٥ ذكر حديث جابر عن النبي عليه السلام  
 قال ايما عبد تزوج بغير اذن سيده فهو عامر ٥ لا خلاف في ان العبد لا يجوز  
 له ذواج بغير اذن سيده فان تزوج بغير اذنه كان للشيء اذنه او زوجه  
 فان اقدم عليه فلا حرج عليه اما انه يودن واما الامة فنكاحها بغير اذن  
 سيدها فاسد ولا جواز له باجازه لانه لا يملك حج بغير ولي ٥ **فراجه**  
 اذا رجع المطلقة لم تعلم متى وقته بزواج خذ ودخل بها الثاني كان  
 احق بها في اصح قوليها وقال ابو حنيفة والثافعي ان الاول احق بها مثل  
 ما تقدم مرارا لم يعكف اعلم اما طرو لانه قد حان بامر جانيه مع احتمال وجود  
 الامر الاول ولهذا الخلق الغيب وعدم النشر من بين النكاح وهو قول الغنوم  
 على ان الحكم بلسانك ولا يعارضه اللاحق وان ثبت احكامه كسر وقت اليه  
 غير امثاله وهذا الاشبه ارفاف لانه يجعل للغلط في فرج وذلك مقتضى مع  
 جواز المعارضة في الاصل فتور وذهب الاصل

ما جاز في فهو



في هذا الخبر  
 في الخبرين  
 في الخبرين  
 في الخبرين

قال في تقييد الامام الحافظ ابن العزقي هذا نظير في الصدوق وهو عقد  
 منقول بنفسه عن النكاح وقد ذكر ابو عيسى حديث عامر بن ربيعة في اجارة  
 النبي عليه السلام النكاح علي بن علي بن زيد اخلف الناس في ذلك علي شريعة  
 في قول الاول انه لا من اهل من ربيع دينان قاله مالك وقال له الدار  
 تعرفت يا ابا عبد الله اي فلتت مدها فقلت في وقال الاوراعي وابو  
 دهر وهو الخامس السادس فسرط قاله ربيعة وقال الشافعي وجماعة  
 اهل المدينة ما نواخي عليه الاملوز وهو ما جاز ان يكون ثلثا واجرة حتى لم  
 ورد في مثله عن ابن عباس في حديث الموهوبة وان النبي عليه السلام قال  
 للذي سأل ان يزوجها منه النكاح ولو كانا من حديد ودرهما من حديد او من  
 ما يكون من الالباب ويبيع دينين وهذا ما لا جواب عنه لا جدي ولا عدل فيه  
 اما ان المحققين من علماءنا يظنون ان قولهم تقبل ومن لم يستطع منكم  
 طولا ان يملك المحصنات لمومنات فضع الله القادر على الطول من نكاح ابنة  
 ولو كان الطول درهما ما عند علي احدى وكذلك ثلاثة دراهم لا تغدر على  
 احد علي ان الناس اخضعوا في الطول فمنهم من قال هو لقدره علي نكاح الجدة  
 ومنهم من قال الطول هو وجود الحرة فحتمه ويحتمل ان يزيد بالطول جفون  
 الحرة من دنقار الكسوة فلا بد حل محتمل اية علي بن جديت ذكره الامية  
 في الصحاح وقد ذكر ابو عيسى بعد ذلك فليس الصدوق حديث عمر الانعالي  
 في صدقات النساء فانها لو كانت مكرمة عند الله لكان اولادها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق امرأة من سباه  
 اكثر من تسعة عشرة اوفية وازاد ابو عيسى ولا امرأة من سباه راد لفساد  
 وان الاجل لبطل صدق امراته حتى يكون له حرة في نفسه وحتى يعول كلفت  
 للحنق الغربة وقد ذكر عن عائشة عن النبي عليه السلام اعظم النساء بركة يسرهن  
 مؤونة وروى مسلم ان رجلا جاء الي النبي عليه السلام فقال اني تزوجت امرأة

من الانصاف قال النبي عليه السلام هل نظرت اليها فان في اعين الانصاف شيئا  
قال قد نظرت اليها قال علي حمر تزوجتها قال علي اربع اواق فقال له النبي  
عليه السلام اربع اواق في حاتمنا نجس من الفضة من عمر من هذا الجبل ما عندنا  
ما نعطيك ولكن عني ان تعند في بيعت تصب منه ذلك فبعث بعثا الي بني  
عشير فبعث ذلك الرجل فيهم وفي احكام القرآن تمام بيانه

فاما معاني الحجة الذي ذكره فقبه عشرون حكما للاول من امة ولدت  
نفسها للنبي عليه السلام واختلعت لها في وجه ذلك فمنهم من قال انها اعطته  
نفسها بعين صداق ذلك لا يكون انما للنبي عليه السلام خاصة ومعهم من قال  
انما هو انما عقدت نكاحها معه على معنى ايهما بلفظه الهبة قال ابن المسيب لو  
اعطاها سوطا خلعت به وقال وخيم لو وصيت بسوط كان مهرها  
والصحيح انها ارادت هبة النفس بغير عوض لا عقارها ان النبي عليه السلام  
او كالمومنين من انفسهم وانه يحقق في النكاح ما يشاء كثيرة لا يجوز لغيره  
وهذا من موافق تدقيق صفة بغير صداق والشافعي ان النكاح بلفظ الهبة  
جائز لان النبي عليه السلام قال في اخره ملكتمها ووزجتمها وانكحتموها  
وامتكنتموها وهذا كله في الصحيح وبقتضي انه ليس للنكاح لفظ مخصوص  
فانه ليس بعبادة كما قال بعض اصحاب الشافعي وانما هو عقد نكاح مافهم  
به التخييل بان واما ابو حنيفة فجعله بكل لفظ يقتضي لتعليق على التاب  
وهذا يعلق باللفظ وليس له عندنا معنى چال بل لو قال اخلت لك او انجحت لك  
لجان ودك بعض اصحابنا عن ذلك ان النكاح بلفظ الهبة لا يجوز وليس الامر كما  
وعمل بها قال سئل لا يكون ايه لا حيد بعد النبي عليه السلام يعني الموهوبة  
يقوله خالصة لك من دون المومنين اما انه قد روي عن المغيرة بن عبد الله بن مسعود  
مثل مذهب الشافعي وتحقيق القول فيه انه اذا قال له وهبتك انني ان  
اراد انكحتك فقبه الاخر كذلك جاز وان قصد الاخر صداقا فثان شرط

خط الصدق وذلك بمنزلة ما صرح فقال لا صدق وفيه قول آخرهم يفتتح  
على كل حال **§ الثاني** به يفتتح قبل الدخول خاصة وقال عامة العلماء  
الشروط لا بصرف العقد والكساح صحیح وقد يتناه في مسائل الخلاف **§**  
الثالث **§** ان فيه خطبة المرأة لنفسها اذا كان المخطون من عرب  
في صلاحه وقد التفتت لرسول الله حين سمعته فحدث بهذا الحديث واستأذنه  
واستأذنه قال هي خير مني رغب في النبي عليه السلام فرضت نفسها عليه **§**  
ارابع **§** في حديث ابي عقوب بن عبد الرحمن عن ابي جازم هذا انها قالت  
حيث لا الهك نفسي لك فصعد النظم فيها وصوبه ويحمل ان كلمته قبل الحجاب  
ويحمل ان كلمته بعد الحجاب متلفعة واي ذلك كان فانه يدخل في باب نظر  
الرجل الى المرأة النبي من يد ان يتركها فانك ان لم يرد كساح المرأة لم يترك  
النظر اليها باذرة الوجه ولا مسامحة فري منها القامة والهيئة خاصة **§**  
الخامس **§** قال النسي ولو خاتمتا من جديد وخاتمتا لجديد لذي شرين به  
مبته أكثر من موزة وقد قرئنا في حليص التاجيخص ما حذر اربعة في تقييد  
ملك له وقلنا ان الاعيان للمالكية والسافع المبذولة تجوز استيفاقها  
بعد عودها الى البضع لا مانع الا من يمانع بطريقين بعد ان يمانع الخطوة وقد كانا  
ما حذر ما يبادر وان الصدق هو استيفاقه بغيره وهذه الاصول الاثني  
بافعال من الاجاديت محمولة بغيرها مثله من القرآن كما يتناه والله اعلم **§**  
السادس **§** قوله ان اعطيتها اذ اردت جلست لا ذالك دليل على ملك المرأة  
للصدق بنفس العقد ولا خلاف فيه اما انه لا يستقر كله الا بالدخول اما الملك  
فلا خلاف فيه لا اتفاق الامة على حوان التصرف فيه وبين حيث على هذا فروع  
في مسائل ينقده بياها **§** السابع **§** ان لا يمكن تسليمه لا يكون صدقا لانه  
لو سلمه لم يكشف **§** الثامن **§** ان ربيع وجوب تعجيل المهر من او ثبته لانه لو لم  
يجب ذلك لزم ما ذكروا وان جاز عليه **§** التاسع **§** ذكره في آخر الجدي

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد



كان قبل النبي عنه ، فوله انه عليه اهل النار فاستخ النور عنه حوانه ، واطلب له والجاهل  
في ذلك صحاح وان لم يكن في الصحيح وبعضه اجماع الامة على تركه عمدا  
العامة ان هذا يحفل ان يكون زمان حوان الاستعمال ما لست كما قال  
جانب كنا سئمنا علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبضة من الطعام  
ثم نسخ الله المعة وصدقها **الحديث** ادي عشن من العلماء من قال انه انما قد  
بعضل جعظ العزان وعلمه استور منه كما روي عن ام سليم انه خطبها ابو طلحة  
فقال والله يا اطلحة ما مثلك بن دولا كمثل رجل كافق وانا امن امة مسلمة  
ولا تجل يا ابن ابرو جك فان نسل ذاك هري ولا اسلك عينه فاستلم فكان ذلك  
مهرها قالنا بنت ما سئمنا مائة قط كان كرم من ام سلمة الاسلام فدخل  
بها فولدت له **النسائي** عشن ومن العلماء من قال انما زوجها علي ان يعلمها  
نور من القرآن في حديث **ابي داود** ثم فعلها عشن بن اية فكانها كانت حارة  
وكنهه ملك ولم يحره ابو خديفة ومنعه ابن القاسم وكان يستخ قبل البناء  
ينبت بعده ودار السلام اصبح علي ان نزل مضي قاله ملك واشبهت وابن الموان  
ولو كان خلعاً فقال يحيى عن ابن القاسم لا يجوز ولا كراهه ولا جعل له ولا  
احد مثله وقال **الشافعي** جاز ذلك في تعليم القرآن والتحجيج حوانه  
بالعليم فان قول النبي عليه السلام ما معك يا موسى وفي رواية **ابي داود** معني  
سورة البقرة والتي يليها وقد روي يحيى عن من من النسخ في الذي امره  
النبي عليه السلام ان ينسخ ما معه من القرآن في ذلك في جنه علي تعليمها وبذلك  
جاز اخذ الاجرة علي تعليمه وهو المعني **الثالث** عشن واولو جهين قال  
الشافعي واسحق بن داود ان يوحى عنه العوم جاز ان يكون عوصا وقد  
اجاز ملك من هذه الجهة فمنه ان يحجزه من الاخرى ضرورة وهو المعني  
**الرابع** عشن **الحامس** عشن قال **ابن حبيب** هذا الحديث منسوخ  
بقوله لا كاج الاسوي وشاهد بن عدل وهذه نقطة ابن شوط النسخ كلها

معدوم هذا الحديث صحيح والذي ذكرنا طلق ولا يعلم لو كان صحيحاً المنع من  
من المناقشة لا تغاوض منها فكيف يطلو لسانه فيما لم يسمع منه وقد أوضحنا  
**السادس عشر** لما راى النبي عليه السلام امر معه نضن في صفته فلما رآه  
مسلماً فجمع من الله في عمله أوجه منها فمر وأرجا الصداق إلى المبسنة وهذا  
حسن إلا أن الصداق من الغلة مع **السابع عشر** معني كى أبو عيسى جيد بثته  
في عنق النبي عليه السلام صفته وجعل عنه باصد بها قال به أحمد بن حنبل  
قلناه فيل للزوج ما امرها قال امرها نفسها **الحث** نا ابن الطبري  
أخبرنا الدارقطني أخبرنا يحيى بن اسمعيل ومحمد بن محمد قال حدثنا  
علي بن أحمد السواق حدثنا السدي بن موسى بن سليمان بن أبي علفين عن مطهر الوراق  
عن منادة قال سئل أنس بن مالك عن الرجل يعشق حادثة ثم يتزوج بها فقال  
لم يعشقه رسول الله صلى الله عليه وسلم صفته بنت جبي بن الخطيب وجوبه  
بنت الحزن بن أبي صرابة وجعل عنهما امرها وتزوجها وإن النبي عليه السلام  
قد خضع في النكاح والنساء بانفاق منا ومنك عما في الأخوة لغيره ولا محل  
لأحد أن يقول ما جازى في النكاح للنبي عليه السلام هو في جانب وأما في غير ذلك  
فهو استوة **الثامن عشر** كما لو يقولون في الحديث الصحيح أن  
من تزوج معتقته كمن ركب بدنة وهذا صحيح من وجه وبليزم لو قلنا أنه بركها  
بغير صداق وأما إذا قلنا بوجوب صداق فخرج عن هذا التمثيل وصار المعقود  
كأحد من المستملين وإنما يلزم ذلك لأحمد بن محمد لا يحيط له عندنا أن إذا  
يخرج عن ذلك بعقل النبي عليه السلام والنبي عليه السلام مخصوص وجد من  
أبي موسى يقضي أن رواج الأمة المعنفة فيه فصل كبير والذي يوثقه الله عليه  
أخوه مرتين في هذه المسئلة تأديبه واثبات في كل ريد **التاسع عشر** في  
وجه الضعيف وذلك أن من أوتي من العباد حق لله إياه الله أخوه المعلوم  
باضافه ما أجابه بعد ولم يقصر في شيء من حق مولاه أعطاه الله على ما به





وروي ابن حنبل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يرمي الغراب ولا يقتله  
من طيقا بن ابي نعيم ولم يصح وكذا خرجة ابراهيم واما قال مطلقا  
يوكلان في قول منع من قتلها وهذا يقتضي ان يبعد يا ولعل النبي صلى الله عليه  
وسلم امر قتلها اذا كانا حرامين فلما نسخ ذلك التعميم كله بانه الانعام صاد  
صيدا واما غيرهن من سباع الطير فلا يقتلها ويبعد بها ان قتلها لانهما  
صيد بوطان علي حد قوله ولم يصح حديث طذي علب من الطير حرام  
علي ما ياتي بيانه ان شاء الله الا ان عندك بادي كتابي الصبور ولا شيء  
عليك الا ان قدرت علي صرفه دون قتل فتعديت فانه بن القاسم في كتاب  
محمد واما الغراب الا يمنع فكتب ما كنت انعت عنه فلا اري اتا  
جاهل به او متسورا عليه بما لا علم له به حتى اخبرنا القاسم ابو الحسن  
علي بن الحسين اخبرنا ابن النجاشي اخبرنا حمزة عن القاسم اخبرنا ابراهيم  
اخبرنا سليمان بن حرب اخبرنا حماد بن سلمة كابو جعفر الحطمي عن عمارة ابن  
حرملة بن ثابت قال كنا مع عمرو بن العاصي بمصر الظهران اذا نحن بامرأة  
في هودجها واضعه يدها علي هودجها فلما نزل دخل الشعب ودخلنا معه  
قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان فدخلنا فخرجنا كثيرة  
فبنا غراب عصم احمر المتقار والرجلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يدخل الجنة من لفتنا الا كقدن هذا الغراب من هذه الغرابان له الحية  
والعقرب والفارة اختلفوا لانا في اكلها وينبغي القول على ذلك فيها  
قال مطلق من كل حية فلا ياكلها حتى يذكها واني لا كره اكل العقرب  
والفارة من غير ان اراه حراما قال القاسم ابن العزبي ويقال ان العقرب  
دوا من دابة ومن غيره فهو كل لاجل ذلك والذي عندي انها تقتل كلها  
لقول النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيها وخصوصا الحية وما زال النبي  
صلى الله عليه وسلم يامر بذلك ويقول ما سألناهن منذ حاربناهن

لا يخل بمجرد العقد فان النبي عليه السلام مع من رجعها اليه بمجوده متعلق بهذا  
الغرض اطلاق من اصول الفقه احدها حمل اللفظ على معنيين مختلفين العقد  
والوطي الشكائي زيادة الشرط في الحكم هل يكون نسائي له ام لا وهذا  
فاستثنى وجهين احدهما ان النكاح مضاف اليها وليس اليها من العقد شيء فلهذا  
الا ان يكون المراد به في جبرها الوطي النائي من الشرط اذا كان من معنويات  
اللفظ او محملا له انك اضافته اليها نسائية هذه المسئلة محجمة في احكام  
التراخي **الحكم الاول** (الاولي) ان طلب المرأة الوطي عند الحاحه  
لا يناقض الحياء الممدوح ولا المشورة المستحسنة لانه مقصود النكاح فاذا اعتدته  
بعد علم الكل انه له اذا تغذت جاز طلبه دينيا وحسنا ورة الشكائي انه قال لها  
ابريدن ان ترجعي الى زواجة ولو ارادته ما ضرها لانه لم يبعده عليه عند  
مع المحلل فلما يضرها ان لو قصدت ذلك في نكاحها له فما جعل الله له حلالا  
حائلا ان يطلبه قد قال محمد بن ابي نعيم في تزويجها ما فانه مطلق فترجينه حلت  
فهي بدلت اولى لان النهي انما رجع عن قصد المحل لا على قصد المحلل ولو قصد  
بذلك الزوج الثاني لم يخل له ولم يخل هي به وقال ابو جعفر في رجل بل قد  
سمعت بعضهم يقول نعم مذوبت اليه وان في احلالها له اجر او قد ثبت من رواية  
ابن مسعود ان النبي عليه السلام قال لعن الله المحلل والمحلل له وفروا به  
عن جابر وعلي ولم يسمع ذلك وهذا الحديث علي انه صحيح لم يدخله بعد لان  
ولكن يلزم اصل الراوي ان مسدده عدول كوفون والغذل لهم فيه بعيد  
ولعنه له بدل على محرمه عليه وللمسئلة ما أخذ بيتها في مسائل الخلاق اقوي  
ما لهم فيه الشعلق ما قوي ما لنا وهو ما اعتمدنا على قول الراوي عن النبي عليه السلام  
لعن الله المحلل والمحلل له حتى وان لعنه سماه محمدا وذلك لان الله جعل نكاح  
الثاني غاية لغير الاول فاذا وجدت الغاية ازيع الحكم الممدود اليها وان  
كان ممدوما عليها وقد بين ذلك ايضا بعضهم على ان المهني عند تدجز على المامعة

كالصلاة في الدان المعصية وامثالها مما يشبه في مسائل الخلاف وقد بينا  
الفرق بينهما في ان ذلك المأمور والمهي لم ينصاريما في مثلث نفس المأمور  
وهو نفس المنهي فلم يحصل له وانه اعلم له **ع** اذ ثبت هذا الى  
الحمل المطلق لا يحتاج تجمع شعبة عشر وصفا وهو ان يكون المحمل عالما  
بالعامة كجاءك حج (غبة صحيحا لا يغضبه الا جلال وجلي فيه مذخور سليم حتى  
كيفية لا جابط ولا محزنة ولا صابنة ولا معنوعة عامة بقطاه والخلاف فيها  
طويل ينبغي حصرها في هذه العارضة بحمله اذ تفصيلها في الكتابات الكثيرة  
وشرح المسائل الذي تناول الشرح بالنص في فيه يحتاج وطى وسائر الاوصاف مستفاد  
بالادلة مع وض على الالفاظ والعبرة مما استقرت بينهما ثبت وما تفرع عن الامارات  
وعلق الحكم على ما ثبت **ع** **ع** **ع** قال المحقق العسري لا  
يحل للزوج الاول الا بعد وطى فيه انزال حتى تدور من خستيلك وانه لتمام  
الامر والاحد بظاهر الحديث ولكن راي لعلم ان المعنا المحتاين دون انزال يتعلق  
به جميع الاحكام فجمعوا الاجلال كما لا يحضان وسائر الاحكام تتعلق بمغيب  
لحشقه في الغرم وبله على المسئلة فاما الانزال وهي الذبيلة وان الترحل لا يزال  
في لذة من الملاعبة حتى اذا اوج بعد غسل ثم ينعاطي بعد ذلك بعضا الله  
وقدره ما فيه علو نفسه وانعاب نفسه وتوق دمه واضعاق اعضائه فويل  
الحظلية امرين منه الى الصغيلة لانه يتدأ بلذة ونخم بالمر وقد قال امير  
علماء ان كل وحى مما بعد له خذ وطيا في حاج مسعد صحيح او ما شئت كان  
دأبت لهم او مغيب في جيب او صباير او اجراير في جنون منه او منها فانه يحالها منهم  
الشافعي والاوراجي وابو جعفر ودل في معاصيل بطون ذكرها وربما اضطربت  
في ذلك اموالهم ومن اغرب ما في هذا الباب ان كثيرا منهم قالوا ان يحتاج المحمل  
جانبوا الشرط باطل ان كان شرطه يسفي مع اهله ويحل في كل زوجها الاول كما  
نقدم من الاختلاف وراد ابوهم واليكنش مفا لا اذا هم اجد لثلاثة بالتجليل



فالسكاج فاستدبره اطلاق فاستدل بالطلاق الذي  
لا كلام فيه ولا يخرج علمه وان قصدت المزاة التحليل ولم تنطق به فغيره مغفول وكذا  
وان قصدت الزوج الثاني فذلك الذي لا يجوز والثبوتية لهذه الثلاثة المعاني  
مع اختلاف مراتبها لا وجه له **أمّا** الزوج الاول فذلك جاز له باجماع من  
الامة **وأمّا** الزوجة فقد صرح النبي عليه السلام ان ارادها لا موثقة  
في دينها ولو كانت الا زيادة لا يجوز قبل المباح الثاني لما جازت بعده لانها دليل  
عليها ومنزمتها **وأمّا** نكاح الزوج الثاني فهو المحلل الذي تناوله اللعن ان  
علم بذلك الزوجان والزوجات فاما اذ لم يعلم بذلك الا الله وقصد هو ذلك المشوبة  
فقد حال سالك والباقى انه ما جوزه وبله من ان يكون ما حوز اذا علمته الزوجة  
والاول لان ذلك لا يورث في نفيه وقد سماه النبي عليه السلام في حديث عقبة البجلي  
الاستعانة ولم يفتح ولا يمسوا عليه **وأمّا** قول في الابن بها ولا خوف دليل  
عليه سمي المشبهة باسم الجميع وبهي سئل معلومة نال من مكانها **السرابع**  
قوله والله لو شبه اصيل في ميم الفايض على ما حكى به او خفي في جيمه عند ومثله  
الشاهد وباتي في موضعه ان شاء الله **تاسعة** نعلق بعض الناس من هذا  
اخبار على ان العنبر لا يضرب له اجل لقول المزاة للنبي عليه السلام انما معه مثل الزينة  
اكدت الى خبره فزاد الحديث الفوا بينها وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولم يقل له ان اجل سنة فما تريد من الاصابة ولو خاف ان يخاف هذا مبقات  
بانه وقال بعض من تكلم عليه ان هذه غفلة قال ملكاوي في الموطا انما جازت  
النبي عليه السلام سئل اليه بعد ما طلقها الزوج الثاني لقوله فيها فقاوتها **هـ**  
والا امام الحافظ بل هذه غفلة من المعترض الحديث الصحيح حسب ما يتناه  
وكذلك ثبت في كل كتاب انها لما جازت الى النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراقه  
فالت ما قالت وراجعها مما راجعها وليس في شيء من ذلك فراق ولا طلاق وحديث  
ملك عن المستور عن الزمان انما هو حين عن سؤال الزوجة بعد فراق زوجها الثاني

عبد الرحمن بن النخعي قال لما أتني عليه السلام من الجواب ما قال للمرأة حتى تذهب  
العشيلة فاعترفتوا بهذا رشدوا إلى لصواب بعيد والله أعلم

## باب نكاح المنعنة

أما هذا الباب فقد ثبت عليهما به البيان في كتابه الاثنا عشر النسخ والمنسوخ  
والأصح وهو من غير بيت لشريعة فانه لا يملك النسخ من بيت أبي جعفر ثم جعفر ثم جعفر  
فبيان ذلك ان الله سكت عنه في صدر الدبر فخرج الناس بفعله على عادتهم  
مترجموه يوم حين علي بن أبي طالب علي حسن صحيح ثابت مديم وقد بين ذلك  
ابو عيسى عن ابن عباس بن الجدي الذي اورد عنه من ان المنعة كانت في صدر  
الاستلام بغير البلدة ليس له بامعة فنة فيمن وجع المرأة بفعله ما يرى انه يقيم فتحفظ  
له مناعة وتعلم له شيء حتى تزول أو علي زواجه او ما ملكت ايمانهم قال  
ابن عباس في كل زوج نوي هذا بن جهم ٥ الاباحة الثانية قال الامام الجاف  
لما كان بعد ذلك قال جابر خرج علينا فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن  
لما ان تستمنعوا وانفردتم سلم عن جابر قال كنا نستمتع بالقبضة من التمر والتفريق  
الاباء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والى امر حتى نبى عنه عمر في شأن عمر  
حريث وروى سلم والثاني عمر بن عبد الله بن مسعود قال كنا نغزو مع رسول الله عليه  
السلام البصر لنا ساقا قلنا اننا نستحي فيهما عن ذلك ثم اخص لنا ان تسلم المرأة  
بالنوب الى اجل ثم فرغوا الله يا بالدين آمنوا الاخير ما طيب ما احل الله  
فراها محبة وانها باقية وفي سلم عن سيرة الجهمي انه عوامع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فتح مكة قال فافئنا باخمس عشرة ثلاثين بين يوم وليلة فافئنا  
لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمنعه النساء وذكر الحديث قال المخرج حتى جاز  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو انجرهم الثاني قال شريفه ورايت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بين الركن والباب يقول ما يا الناس اني قد كنت اذن لكم  
في الاجتماع من النساء وان الله جزم ذلك الى يوم القيامة فمن كان محمدا

مدين في ثلجهم سبيلهم لا تاحد واتما انقيسوه في شيا **النبير**  
 روي بن عبيدة عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم نكاح المنعة  
 وحرم الحوم الجوز الا هبة يوم خيبر، ذلك انه لم يخلف في يوم الجوز الا هبة  
 نهكان يوم خيبر فاما نحن بها المنعة فيجمل ان يكون عليا ومن دونه  
 اجد بنير في شامس النقد سموا لتاخير فيه اشكال علي بن ابي شيبة قد روي  
 عن وحيه عن اسمعيل بن ابي سبلد عن قيس بن ابي حازم عن ابن مسعود قال اخذ  
 لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وحن شهاب ان سلك المزاة بالنوب في اهل  
 مسمها ما جها يعني عن المنعة يوم خيبر وعن الحوم لحرم الا هبة شمار روي عن علي  
 وقد روي عن الزهري في ابن النبي صلى الله عليه وسلم حرم المنعة في غزوة حجة  
 زوة استحق رائد وقد روي اسمعيل عن ابيه عن الزهري ان سمر روي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم فلم يبق عنها في حجة الوداع بعد لا جدال وانه كان باع معلوم وقد  
 قال الحسن بن ابي عميرة الغضار فاما حديث ما بين ما فهمت معنى ما على عهد  
 ابي بكر فذلك من الممكن لا اشتغال الحلق بالفننة عن تمهيد الشريعة لما خلا  
 ابق عن الباطل وتوقع الامام والمسلمون في طرقات في فروع الدين بعد تمهيد  
 اصولها الفذ وان يخرج بهم نكاح المتعة ما كان مشهورا للدين حتى روي عن عمر بن الخطاب  
 بن ابي سفيان عن عمرو بن حريث قد سمعها بهاها والله اعلم

## **نكاح الشغار**

الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم لا حنث ولا حنث ولا حنث ولا حنث  
 في الا سلام ومن انتهب فدية فليس متا وحدث ملحق عن بايع عن ابن عمر  
 بن النبي صلى الله عليه وسلم عن اشعار **الا شغار** روي فيه عند الله بن سعد  
 وغيره عن يحيى بن عبد الله عن بايع عن ابن عمر قال عند الله بل لما فاع ما استفاد  
 قال ان يقول للرجل زوجي يستك وازوجك ابني او زوجي احنث وازوجك  
 اخني وفي رواية ولا ما بينهما صحب صحب وفي مسلم عن ابن عمر لا شغار



في الاسلام وزاد ابو داود من طريق مسند ما الشغار نفسي كما تقدم ول  
 صدق منهما كذلك ذوا ملك **العربية** **في** نقل المفردات  
 السعادت ثلاثة اوجيه الاول انه من شعر الكلب اذا رفع رجله للموت مكانه  
 اذا فعل ذلك كان علامة على قوته على السقاء فيكون معبداً على هذا عن نكا  
 الكلب كما قال العابد في هجته كالكلب يعود في نفسه **الساني** ان الشغار  
 البعد حاته بعد عن طريق الجوف **الثالث** انه يقال بلدنا غرا اذا كان  
 حالياً عن الناحية وهذا النكاح قد يلا عن المجلل وهو المهر والمعاينة  
 وكلها صحيح فيه من الاجكام **منها** **الا** في صورته وفي علي  
 خمسة **الاول** ان يقال ازوجك ابنتي واخني على ان يزوجني اسكن  
 او اخنتك ولا مهر بيننا **الثاني** ان يقال ازوجك ابنتي بمائة على ان يزوجني  
 ابنتك وتذكر المهر من احدى الحسينين **الثالث** ان يذكر المهر من الحسينين  
 جميعاً **الرابع** ان ينكح عن ايجاب المهر او استفاضة **الخامس**  
 ان يذكر صداقاً ونحوها فيه عن من المثل الذي كان يزوج به لو لم يكن  
 على هذا السوط **الثانية** في توجيه الاقوال علما على كماله الله انه  
 لو كان النبي الذي عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم لمكان ملجاً ونصلاً  
 او لو كان من قول من عمره كان قويا لان من عمره خلق عوياً فقهر المعنى  
 بتبليغه ولما كان يقيناً وايضاً محمود على ما فهم عن النبي عليه السلام من اول  
 من لم يسمع الكلام الا بولسنته او من قوله كان في الاصل **المجتمعات** صان  
 من العرب لا سيما ولم يستعمل في استا فهم كما جلي عن نافع فانه كان الحنة  
 لم يكتسب عربية في الالفاظ فكيف في المقال فلما كانت الحال هكذا  
 اختلفت مقاطع العلماء في تفسير الحديث لحملهم اياه على المعاني المصونة  
 من غير ذلك واخذ طريق النطق انه يفسر الآية وحديث يحتاج في معرفته  
 الى اخر وهو المنتسب به الذي يمتنع بذكره الراشون في العلم

ج

في صدقته

قائمة الصور الأولى فقال أبو حنيفة والليث وأحمد بن حنبل  
والطبري إن معناه عقد النكاح بشرط ألا يكون فيه مهر ونسبت العقد

تدبر المهر قلنا إذا ما ثبت من وجهين أحدهما أنه إذا تزوجها على  
الامتن فقد اختلف علماءنا فيه منهم من قال بفسخ قبل ولعده وهو قول

ابن القاسم لا قال له الشافعي المصوح به الممنوع عنه وقد قال  
أبي عليه السلام لا شغار في الإسلام ثم رجع إلى أنه يفسخ قبل ويثبت

بعد رهاها إلى أنه صناد في صداق ومن أغرب الروايات ما قال ابن حبيب  
أنه إذا تزوج على الأصداق فهو محتمل قتل النساء بين أن يثبت لها صداقاً

ربع دينار أو ثلثها لأنها رضيت بترك الصداق فإذا أثبت لها صداقاً ربعاً  
لم تكن لها حجة وقال الشافعي أن رجل بها ربع دينار لأن الزاين وهبته

وهذا كله ضعيف لنكاح مفسوخ قبل ويثبت بعد صداق المثل

قال الإمام أحمد وأما هذا خلاف نكاح الشغار المفسر في الحديث لأنه

يزوج بضع ابنته فجعل البضع بشاهاً وسداقاً وجب فيه الاشتراء والبيع  
وذلك مبطل للنكاح لأنه مجتمع محل والجرمة فتعطل الجرمة كما لو طلق

نصف راحة ولذا طرد أبو حنيفة أمثلة وقال أنه لو تزوج نصف امرأة بجمع  
النكاح في جميعها وقد بينا في مسائل الخلاف بطلان ذلك إذا كان

البضع مع المال فإن الجكر مثله وهو الدليل بعينه وأما إذا كان  
المهر من الذهبين فيدخله وجهان من الغشاح أحدهما أنه يكسب بماله ويضع ابنته

فجعل لها نصيباً من المهرية أو جعله شرطاً فإن كان زينة مهر المثل فهو شرط  
وإن نقص هو سرقة وأما إذا استعتق من من الذهبين فهو عند الشافعي كقصر

ورجع إلى شرط الأصداق فإن ذكر المهر من أحدي الذهبين ففسخ  
نكاح المستكوث عنها قبل وبعد ونسبت نكاح المذكور مهرها بعد بناء

عليها لعدم وفيه القول الآخر بأنها يثبتان جميعاً بعد والله أعلم

**باب** قال ملته بديان النكاح بالشفاعة الابن بن خياصه  
 وعلق طاهر الحديث وهذا اما كان صحيح وكان من قول النبي عليه السلام  
 وقال عليه ذلك فيمن حبر علي النكاح فاما من تخلف ولا بدخل في كنفها  
 قلت هذا جهل عظيم الحق فيه للمحقق سبحانه فاي فرق بين ان يكون فيمن  
 يخبر او خبر وهذا بين والحمد لله فان قيس عاية ما ذكره في نهجنا  
 لاهل فلنا العناية ما ذكره في النبي عليه السلام بظنا ومعنى والعلة فيه  
 الاشتراك في البضع وذلك بسبب النكاح لاستحقاقه ملك البضع بين  
 شخصين وهذا ظاهر جدا والله اعلم فاما قوله في الحديث لا يجلب  
 فقد فسره وهو وجهين احدهما لا يجلب علي فريته في السابق بالنكاح والضرب  
 حية يسبق الاخر وهذا عندي ضعيف في الدليل وان كانا قد ذكرنا من  
 اما من لا يتابعي ولا يخرج فيه لان مطلبه السابق دخل عليه ذلك الخطر  
 مجايز له السعي فيه هذا الثاني قالوا معناه لا يخسر المصدق للاموال  
 الى حيث هو تنجيب اليه ليعدها وانما عليا ان يمشي اليها حيث كانت وقوة  
 لا حسب لا جنب في السباق فريتها اخري لتكون معدة اذا اكل المأكول  
 داوول عليها حتى يسبق قاله فلان وقال الليث الجنب ان يكون  
 من جنبه من يحنف به فعناه يمشي لا يحرض الفرس لا من خلف ولا من جنب  
 وول ملك اصح فان النجس يرض به يتخون عند السباق المطلق  
**باب** لا تشك المرأة علي عمتها  
**باب** لا تشك المرأة علي عمتها  
 في الحديث ابن عثمان عن النبي عليه السلام  
 نعم النبي عليه السلام ان ملك المرأة علي عمتها او علي خالتها وعن الشعبي  
 عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ان تشك المرأة علي عمتها  
 او العمة علي بنت اخيها او المرأة علي خالتها او الخالة علي بنت اخيها ولا تشك  
 الصغري علي الكبرى ولا ابي علي الصغري حين صغيت **باب**

قاله في الحديث علي الصغري والصغري علي الكبرى في الحديث  
 في الحديث علي الصغري في الحديث  
 في الحديث علي الصغري في الحديث

قاله في الحديث علي الصغري في الحديث



فيه ثلثة مسائل **المسئلة الاولى** روي حديث بن عباس ان اذول ابو جهم  
عبد الله بن الحسن عن عكرمة عن ابن عباس وقد رواه النوداون عن خصف عن عكرمة  
في السابعة قال ابو عيسى وفي الباب عن ثمة من الصحابة والعجب بن علي  
من سنن انه لم يروه عن النبي عليه السلام الا ابو هريرة وقد ادخله البخاري عن شعبي  
عن حبان والناس لا يعلمون لا خلا لاه **الثالثة** اخلفت رواية هذا الحديث  
**الاقل** يحيى بن خنيس **الثاني** كره ان يجمع **الثالث**  
لا تسلم المرأة على ابنة الاخ ولا ابنة الاخ على الخالة قال ابن شهاب في  
بعض الروايات فربي خالة ايها وعمه ايها بلكل المثل في الرابع لا تسلم المرأة  
على غيرها ان علي خالها اخامس لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين الخالة وخالتها  
**اخامس** لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها **السادس**  
فيها ثلث مسائل **الاولى** انها اذا قلنا في بالقراءة الواحدة فانه من البيان  
في الدخيلة الثانية كما تقدم ومن لم يأت به لا يجمع فهو للاصل في البيان فان  
الشيء جاء بصغته الموصوفة ففيه يكون الكلام وعنه ثلث الاجكام وقد جاء في بعض  
الروايات في الصحيح كما نسمعناه بلفظه كره وهو في غير ما يجمع  
علي من لفظه ومن لم يرد ما ساعد اول فاته والحرام بقرعة لان حقيقة العربية  
في الكثرة ارادة الترتك للفعل منه عنيه وعلى المسئلة الثانية **الثالثة**  
فهم الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الجميع بينهما جرائم وسارة ذكره عنه  
كما قال لا يجمع وتارة قالوه بالمعنى وتارة ذكره من جهة الواحدة كقوله  
لا تسلم المرأة على عمها وتارة لا تسلم العممة على ابنة اخيها وتارة جمع الروي  
الكل وروى البخاري عن علي الصعري والصغيري عن علي الصعري وجوز ذلك الشعبي  
عن ابن عمر قال البخاري سمعته من بني ثعلبة صحابي لا كل البخاري اذله  
عن عثمان عنه **الرابعة** اذا ثبت هذا فان ما ذكر في هذا الحديث علي  
اختلاف ورواياته ثابت بالاجماع ويتركب علمه ان العممة عممة وان علمه الخالة

قال ابو جهم الطحاوي مما روي عن ابن عباس ان اذول ابو جهم  
تخرج كل واحد منهما اثنتي عشرة مائة تاولا ليل واحد منهما من وجهه  
حراما عليه ان يتزوج الاخرى في ما العتق وان يكون من ثمة  
لاخر من ثمة ابنة غلام علي لا يجمع عليها لا احد لما لا يجمع عليها  
مستحون احداهما لا يترك واحد منهما من ثمة ابنة غلام علي لا يجمع عليها  
مستحون احداهما لا يترك واحد منهما من ثمة ابنة غلام علي لا يجمع عليها  
مستحون احداهما لا يترك واحد منهما من ثمة ابنة غلام علي لا يجمع عليها

خاله وان عنت جرم الجمع في التصوي كما يحرم في الدنيا وتحمل الهم حملوها  
على العادة من فوق الله عليها في الام والبنت عليها رداً <sup>الخامسة</sup>  
هذا الحديث فخص عموم قوله بعد ذكر المحرمات واجل لكم ما رآه لعمومها  
عموم مخصوص في كثير قد بلغنا المحرمات في كتيب الاحكام والفقه من  
من الاثر بعين استرا، باختلاف انواع المنكر به ولا خلاف في تخصيص عموم الفرا  
بالسنة مع السابعة هذا جهة معتبر معلل تعليله تكلف قد نزل الله  
لنبيته عليه السلام قل ما اشكركم عليه من اجري وما انا من المنكلفين فقال لها  
وما عاها ولعلها مني لتكليف مع حق فاقولوا لا جمع بين المرأة وريبستها و  
لشؤون ذلك الي بن ابي ليل والجتر عكرمة وهو خطأ فاحش لانه حكم بغير  
قول ولا بناء من قول وقد فعل ذلك عبد الله بن جعفر بن ابي طالب وشعر بن  
فرج من الثمانية السابعة للمجمع صور فان احدهما في اعمد والثانية  
في الحل فان جمع بينهما في العمد مثل النكاح او فسخا او اوهل بحد واعل ذلك  
ياقي في بابه ان شاء الله وان جمع بينهما في الحل نيب نكاح الاولي وبن نكاح الثانية  
دخل بهما او باحدهما اولم يدخل بها اذا قامت على ذلك البيعة فان لم يكن هنالك بيعة  
قل قول التجل في ذلك رواه محمد عن ابيه قال محمد وهذا صوت الا ان يحالفه  
انتي من كانه يخلف لانه بدعي فهو طهر او فتاده فيكون منحه حينئذ طلاق  
الثامنة ان جمعها في شب حل نكاح احدهما وثن الاخرى وقال محمد  
عن ابن القاسم انك احدي لا تخين فلم يباح في وطئ الثانية بملك البمين ايه يوافق  
فيها حتى يرمح امه عليه وقال الشيب وطئ الزمة حرام فلا يزوج وطيه ولا يجمع  
من وطئ الزمة في السابعة اذا وطئ احدهما بملك البمين ثم تزوج الاخرى من  
ان يحرم الامة قال عبد الله واشبه ذلك حين وميطا امراته لان الاولي حرمت عليه  
بالنكاح وبه قال الشافعي وقال ابن القاسم لا يجوز ان يعقد النكاح حتى يرم  
من وطئ ان التحريم المسموع في السبع موجود اذا ورد النكاح على مرجح فلا بد

وقد روي بوعبيدة عن ابيه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليلة عوفة التي قبل عرفة فاذا نحن الحية فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اقبلوا فدخلت شق حجر فادخلنا عودا فقلقنا بعض الحجارة واحدا  
سعدنا واصرونا فيه نارا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفاها الله  
شركا وفاكم شرها **الكلب لعفور**  
هو عند ملك الكلب لو حشي كما تقدم فغيبه وعندنا شبه انه الانبي  
لانه قال يقتل الكلب وان لم يعقر والصحيح انه كل كلب عقر على العموم  
والسبع العاشر مثله **مسألة** قال ملك لا يقتل المحرم خنق من  
ولا قرد الا وحشيا ولا اهليا ولا خنزيرا الا فان قتل يتاير ذلك اظهر  
ولا شيء احق بالقتل من الخنزير والقرود كما تقدم **مسألة**  
الوزغ قال ملك لا يقتل المحرم الوزغ لانه ليس من الخمسة قال فان قتلها  
تصدق وهذا يكشف لك الغشاع ان الملك قولين احدهما قصدا حديث  
علي سروده والثاني تعليله والصحيح تعليله **مسألة** وتقتل الوزغ  
لانه ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتله وسماه فويسق فقتلناه  
الحكم بقتله وتعليله **مسألة** فخر بن الفارسي في تفصيل واشبه  
بين الصغار والكبار لان النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق  
والفواسق موزن فواعل والصغار لا فعل لمن هذه عمدة الفاسق اي  
اسحق قال ابن العربي وقد قال الله في قوم نوح ولا يلدوا الا فاجرا  
كثارا فاعرفهم لعلمه بالكفر فيهم وقيل الحفر الغلام لعلمه بهالة في الكفر  
فكيف لا يقتل ولد الموزي من السباع ان هذا هو البيان العظيم والدليل  
المبين **قال** القاضي ابو بكر بن العربي الزبور يقتل على الصحيح من  
قولنا بخلاف النحلة لما لها من المنفعة ولا يقصد بآية الا ان تعرض  
لها **مسألة** الغراب لا يقع قتل الذي في بطنه بياض وقيل هو الشريد



من خبره حتى لا يتصور الجميع ولذلك قال عبد الملك بعنخ السكاج لانه عقده  
على وجه منهي عنه لانه ممنوع ان يستنسخ بهما السبيل الجمع فوجب ان يبين من العقد

## باب الشرح في عقد النكاح

يزيد بن عبد الله اليسري عن عتبة بن عامر قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم احق الشر وط ان يوفي به ما استخطلتم به العرو **باب الشرح**

قال الامام الحافظ النضر وط في النكاح على قسمين احدهما ان يكون موافقا  
لحكام العقده الثاني ان يكون منافضا فان كان موافقا فلا خلاف

بحسب ما في ذلك وان كان منافضا هو على قسمين احدهما ان يكون من حقوق  
الزوجين الخالصة او ان يكون من حقوق الله سبحانه فان كان من حقوق

الزوجين حاز سقطا ولم يوفى في النكاح وهل يلزم ذلك ام لا اختلف

الناظر في ذلك فقال مالك يستحب لو فاء به وقال الشافعي واحد واستحق يلزم

الرأيه وقال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه شوط الله قبل شرطها وبه قال سفيان

الثوري وهذا لا يلزم لان الله لم يشق ذلك لنفسه سبحانه وانما جعله

حقا للزوج يستقطب اذنه في الايجاب فجاز ان يستقطب اذنه في عموم الازمان

قال الامام الحافظ تحقيقه ان الله نهى عن بيع وشروط وتباين

تحقيقه ان شاء الله وقال رسول الله احق الشروط ان يوفي به ما استخطلتم به

الزوج وقال المسلمون عند شروطهم معناه انه هناك يظهر الاسلام والعمل

بمعنى الدين واغرب ما في الباري يعني ان تستمر المرأة الا يتروج عليها

وان ذلك الجائز فانها اذا تادت سلك لها الا يدخل في اذنيه وقد قال النبي عليه السلام

ان في المغيرة اعتنا فوني في ان سحجوا ابنة ابي جبريل علي بن ابي طالب واي

لاذن ثم لا اذن وما في محرم ما حل الله وان فاطمة بضعة مني برسني ما اباها

ويؤذي بني ما اذاها اي والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت عذراء الله ان

يزيد بن ابي طالب ان يطلق ابي ويتروحها وفي هذا الحديث برابع شرونا

في موضعها انما الله معها في الباب قوله وما يجر يجر ما احل الله ولحنته لما كان  
امرا ابوزي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تجز بحال وليس فيه تجز يجر لما احل  
الله من جمع زوجين ولكن لما كان فيه غرض اذ الله رسول الله عليه السلام منعوا المسئلة  
ان تمنع من اذابة نفسها كما تمنع عن اذابة غيرها قال النبي عليه السلام  
لا تسئل المرأة طلاقا حتى يفيق فمقتها وليس كذا ماها ما لم يها فمقتها الراجح  
لفعل الا اثر وحك الا ان تطلق ولانته وهذا يجر ثم طلق عليها وجاب بمعدلة الزوج  
وسعصل السوط في نفسها وتصر بغير اذخالها على العقد مدكون في مكانين

باب الرجل يسئل في حخته التي

عمر عن ابن عمر عن شام عن أبيه أن عبد بن من خلفه التقى في السلم وله عشر سنة  
في الجاهلية فاسلم بمعه فاستره النبي عليه السلام أن يخبروا بذلك من روي

ابن بيهون الديلمي عن ابيه انه قال قلت لرسول الله اني سئلت وتحتق ستان  
فارجح ايها شبيب هه **أد** **نما** تنك عن من اله ولي ون حرا بخاركة

انه غيبي محفوظ واستحيى ما زوي شعيب بن ابي حمزة وغيره عن الزهري  
انه قال حدث عن محمد بن سويد العمري ان غيلان اسلم وعنده عشرين نسوة و  
خير وزر واه ابن له بيعة فصارا الجذب ثمان مائة فزوي حديث غيلان  
بن محسن عن ابيه عن نافع وشاذل عن ابن عمر وقد اتفقوا على محمد المرتضى عنه

[illegible]

صفوان وعنده ثمانون سنة فامته ان يستك ان يعا وبقاوق سائر هه  
 محمد بن مخلد محمد بن اسحق يعني لصا غاني م علي يعني ابن منصور  
 هشيم بن ابي بن ابي ليلى دلهما عن خبيصة بن التميمي دل عن قيس بن  
 الجزن وفي حديث صميم الجزن بن قيس انه اسلم وعنده ثمانون سنة وقال النبي  
 عليه السلام احسن مني اربعاء وذكره باوغب من هذا قال حديث ثمانون سنة عبد الله  
 بن محمد بن ابي النيسابوري ابو له زهر احمد بن ابي لا زهر حديثا وعب بن جرة بن  
 ابي سمعك يحيى بن ابي حنيفة بن بن بن ابي جبيب عن ابي وهب  
 الحشاني عن الضحاك بن فضال عن ابي عبد الله عن ابيه فذكره الاصول وقد تقدم  
 بيان مسائل هذه الاجاديت فاما حديث ابن شهاب عن ابن عمر فليس بمستقيم ان  
 يروي بن شهاب الحديث من ثلاث طرق فيسوقه ولكن قد ثبت عنه المراسل  
 وغير مخالفنا ابو حنيفة نرى القول بالمرسل واما حديث بن زون فقد  
 من غير طرق من المبيعة **باب** في معقول القوم على المعنى وهو  
 يشتركون بينها وبينهم ومعقولنا على هذه الاجاديت وقد بيناها واذا احتجت  
 لنا الحجة عليهم في حديث عيلان صح في حديث فيروز كان المسئلة واحدة  
 وبينها في مسائل الخلاف **باب** في ما ذكره ابو العباس في الاستيفصال  
 في حكايات الاحوال مع الاجتهاد في مثل ما ذكره العموم في المعال كحديث عيلان  
 فانه اسلم ولحقه عشرين سنة فقال له النبي عليه السلام اجتن من اربعاء وما في سائر  
 ولم يفصل له القول بفرق بين الاوائل والاواخر **باب** في قلوبنا  
 قل ان جنانا جهم بميل ثم واخذت صداقنا من دخل ما واخذ من لم يدخل  
 بها خمس صداقنا لانه لو لم يكن له ان لم يدخل بها الا صداق اربع ففهم ذلك بينه  
 قاله ابن الموان وتفصيله في مسائل الخلاف **باب** في طول من اربعاء لم يكن  
 له ان يخناز غير هه لانه خبا منه ابن قاله ابن عبدون

وله اثار

**باب الرجل يشترى الامة وهي**



# كامل

عن النبي عليه السلام من كان يوم من ياتيه واليوم الآخر لا يتقوا ما ذرعه عنده ولا  
خلاف فيه **هـ** واما مثله المنسوبة فذكره في حديث ابي الخليل صلح  
بن ابي مريم عن ابي سعيد الخدري اصينا سفيان بن عطاء بن واثق بن الربيع  
فذكره واذكركم رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركت والمحصنات من النساء  
الاما ملكت ايمانكم **الاسنان** هكذا رواه جماعة عن ابي  
عن ابي سعيد الخدري ورواه قتادة كما اخبرنا القاسمي ابو الجسين البستي طاب  
عن عبد الرحمن بن عمار عن حمزة عن ابي حمزة عن ابي سعيد الخدري عن ابي  
عبد الله عن ابي بن زيد وهو ابن ربيع ما سعيد عن فضالة عن ابي الخليل عن ابي  
عليقة الهاشمي عن ابي سعيد الخدري ان في الله عليه السلام بعث جيشا  
الي اوطاس من ملوك عدوهم فماتوا وظهروا عليهم فاسماؤهم سفيان بن ابي  
في الشوك من مكان المشركين فخرجوا من عشاء من قتل الله والمحصنات  
من النساء **الاسنان** اما ملكت ايمانكم زاد ابو داود وفيه لم يجد الا اذا انقضت عتق  
اخيبرنا ابو بكر القرشي اما الفستري واخيبرنا العنبري اما ابو بكر المغيرة  
قالا اخبرنا الهاشمي اخبرنا اللؤلؤي واخيبرنا ابن عمار اما ابو الوليد اخبرنا ابن خبيب  
ما اخبرنا ابن خبيب ما اخبرنا ابن عمار قالوا اخبرنا ابو داود البجلي ما يمكن  
شعبة عن يزيد بن حميد عن عبد الرحمن بن جبير عن ابيه عن ابي الدرداء ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كان في غزاة فرائ مناة فماتت فقال لعل صاحبها المزمع  
قالوا نعم من رسول الله قال لقد هممت ان لعنه لعنة نوح من معه في قبره كفيف  
يورثه وهو لا يحل له وكيف يشتد به وهو لا يحل له حرجه مستل **هـ**  
**العربية** لسي الاخذ قتل اللادي دون غير او الغبيمة تهر العن  
المبجج بالحاء المهملة التي دنا ولا ذها **الاسنان** في سبع سنين  
لاول لا يحل وطبها ملك اليمين لم اشهرها بل خلاف للعن التي بيننا رسول

الخليل

الن

الله على الله عليه وسلم واللعنة التي هم بها على فاعلم ان الله لو وطبها وعن اعينها  
لم يستحق لعن الا لاللعن انما كان للعلنة التي قالها وهي كيف يودته وهو لا يخل  
له او كيف يستخدمه وهو لا يخل له وهذا هو دليل ان تقسيم الصحيح عند العلماء  
لانه لا يخفى انما ان يكون حلالا صحيحا او يمشون منعنا ونجدد الحمل  
وبيندي يوطيه فان ملكه رعا كان ولده وان ورث رعا كان ولدا للشرك  
والفروج على النجس ثم حتى ينفق حليل لا حاجة فانتا في الامور هاهنا على  
اليقين ولم ينفق بل الشك لان الشك لا يوجب حكما في الدين بحال بل  
غز بها ولا اباية **النكاح** انما اذا لم تكن المسيية حاملة لولد خور وطبها  
ايضا للجدين الصحيح في المنازلة عن الراوي بعينه اي صعيد بن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحبض والعلة  
فيه انهم مو صريات والاعمال من مشحونة بالمال الفاسد فلا يخل لرجل ان يضع  
قاة الجلال الصحيح على ما حرام فاحذر وهذه العلة لم تنس في وجع الزانية  
حتى تنسب كان الزاني الذي نزل جها او غيره **النكاح** العلة الزوجة  
المسيية المنازلة فيها الآية المروية وهي من بعضلات الايات وقد بيناها  
في الاحكام بناية البيان **والتحقيقه** از ملح المسمية  
تخل للملكها وطبها لان النكاح الاول لم يجر به ولا يحكم له وكان النكاح  
يهدمه الاسلام كما يهدمه السبي لان السبي بطل بالاستلام بعدما ابغاب منه  
ناليقا وتجن يصا على الدخول فيه عليه وعلى الخلف في السبي على اصيلة وهذه  
استلثة جتن عقول الاشخاص وان كانوا اولي الالباب واختلفت الروايات  
فيها ولا اشكال عليها وچاغي للعلم ان سبي الزوجة وان واحداهما فسقي له حكم  
سكاج بعين انسا ومن الغريب ان بطل سبي ملك لماك سفي ملك النكاح و  
صنم ابو جنيقة على ان الزوجين اذا سبيهما معا لم يبطل النكاح قال لان الرق  
لا يمنع من بطل النكاح فكذلك لا يعطعه فلما جردوا من الرق هو الذي

سطله ثم هذا يبطل الحليم فانه يقطع النكاح ولا يمنع من ابتداءه  
 الرابعة وطى السبايا حينئذ هل كان علي النون ام بعد ما استلم  
 وقد جاز ذلك ان اليوم عطا وعمره من ديشق ومنعه ستان الناس وقال  
 بعض المتناولين ان ذلك السبي لم يوطا منقرا واحدة حتى تلمت وهذه قسلة نرى  
 صيرة ما حديث في الصحيح واللفظ لمسلم عن ابنه سعيد قال سزا وناهي المصالح  
 يعني في الوطان بسدة فتبيننا سزا ليعرب فطانت علينا العزبة وزعنا  
 في العدد وازدنا ان نغزل فتالنا فعال لا عليكم الا تعقلوا اولوا سلموا ما  
 ما دواهم ومذاير ظاهرا الخامسة من ذلك مستوخ ام لا هو مسين  
 في موضعه فليست ظن فيه السادسة ان كانت المسببة بالبيعة فان القائم  
 وشالما ويزوي عن اللبث فريت منه قالوا الا استشار فيه لعول النبي عليه  
 حتى يخيف فعل علي ان المراد من يتصور الخبيث فيها ودليلنا انه راجع  
 به ظاهر البراءة في لعدة فخذ ذلك الاختلاف مثله اصله التي تخيف وقد روي  
 مثل هذا عن ابي يوسف في السابعة ان كانت بعث اقال عند الله من  
 لان سبيري المرأة رجها وهذا لا يصح نظر امانه قد ثبت وجود الحمل علي  
 البكاذة فوجب الانقذم علي الترحم حتى يستنزل والله اعلم

## باب مهر البع

أبو بكر بن عبد الرحمن عن ابي شعون الانصاري نبي رسول الله عليه وسلم  
 عن ثمة الكلبي مهر البغي حشش صحيح فامسا ثمن الطيب فباقي في السوق  
 وامسا مهر البغي فبلا خلاف في تحريمه وهو ما نشنا جزيه المرأة نفسها علي الزنا  
 وامسا ثمن الطيب فالكلاب مما اختلف في بيعها وفي جواز امساها وفي ثمن  
 مسيها والتاثير يقول لانواع في ابو حنيفة فخير بيعه واختلف اصحاب  
 ملعة عن ملعة ولا يفوز سطله ما وصيته سطله به من ان من مذهب ملعة  
 المعول عليه ما في سطا اه اقراه عن مله مما فالانصاري واجاب به ما يلا



لا يعارضه ما امره بالبلاء وبهازة عمنه ككلمه ورواه عنه القائلون  
قال ملك في الموطأ اكره من الكلب الضاري وغير الضاري انتهى رسول  
الله عليه السلام عن ثمن الكلب **واما** الشافعي فحمل جواز الاخذ  
في كلب الحاجة اضلا في الاذن بالاشغال خاصة فاما بيع الكلب فلم  
نفسه على جواز الاخذ لان التخصيص لا يعم عليه **واما** ابو حنيفة  
فعول علي بن ابي طالب في الرواية في الرخص عن عبد الله بن مسعود وغيره ان  
النبي عليه السلام امر بقتل الكلاب ثم قال مالي وللدايب ثم اخص في كلب الصيد  
وكلب الحن ونسبته قال فقتلوا منها كل شئ ميم فحمل النبي عن الشتر بجميع  
الامر بالقتل وعنه رؤس المساجيل ونحو من لها محققه في مسائل الخلاف **والجواب**  
الكلاب لا خلاف ان الكلاب كانت عندهم متخذة مكنسية بضروفا  
في متاعهم ثم امر النبي عليه السلام بقتلها فامر بالي سلطان المدينة ان  
تقتل فتنبعت في المدينة والاطراف فلا تدع كلبا الا قتلناه حتى اننا  
لنقتل كلبا لمرتبة من اهل البادية يتبعها كذا في الصحيح عن ابن عمر  
والعاطس هذه ثم روي عنه انه قال امر بقتلها الا كلب صيد او غنم  
ما شبهه فان ابن عمر في موضع اخر اورد كلب حوث وفيه كلب عبد الله بن المغفل ان  
النبي صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب ثم قال ما ناله وبالك الكلاب ثم اخص في كلب  
الصيد والظن والذرع واخذوا من الاخذة يقتص من الاجر قراط وفي لاكثر قراط  
كلامهما في صحيح مسلم عن ابن عمر واي مرية قال وفي الموطأ عن شعيب بن  
ابن زياد عن نيار اخطبهما قال قال الفقيه الامام الحافظ ما تان حالنا ان احدهما  
تملأها كلبا والثاني مية الخاد ما يحتاج اليه منها في ثلاث وعشرين ما سواه بما  
اجبرانه يقتص من اجره وكل ما ادخل ونزاع فوجها **والنسابة** اذا جاز الاخذ بها  
لهذه الخصال الثلاث ومن يجوز لغيرها ام في ذلك كلام بسند عن الثعلبي

انتهى انه يجوز اخذها للمحرسة في الدوز والطريق اذا خاف صاحبه  
 داعي عنه في النالشة اذا قلنا يجوز ان اخذها من جوارحها قال  
 ابو حنيفة حد المال كل منتفع به شرعا اذا جاز وضع اليد عليه والامتناع  
 به صار من الاموال الشرعية بخلاف بيعه فلان اما صار منتفعا  
 ضرورة فلا يجوز للمالك المنتفع به اختيار اذ ان الكلب منتفع ومضرة فلما  
 تعارضوا اذن في اخذها وكانت لخصه فلم يطرر عليه حكم الاموال  
 الرابعة ان النبي عليه السلام نهي عن منه مع الامور الخاذه لتكون المنفعة  
 به عامة عند من يده عليه وغيره صبي نهي عن ثمن السقون وهي الخامسة لتلو  
 من الطوافين والطوافات نعم منفعته ولا يملك وهذا ادع في المصلحة واجرتي  
 في قول ابن السريجة وقد ثبت عن ابي عبد الله بن جابر عن نوح بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اللفظة لمسلم قال ثمن الكلب خبيث ومن البغي خبيث وكسب الحمام خبيث  
 فعين ثمن الكلب ومن البغي لانه معوض لا يجوز بغايته بالعوض واطلق القوم  
 في كسب الحمام من السادسة لجهالة فانه يعامل على غير عمل بعد فلو كان  
 معلوما لجاز كما فعله النبي عليه السلام في ان اعطي اجر جاحمه ولو كان حراما  
 اعطاه له في السابعة قوله فامتلوا منها كل اسود يبيد راسه من  
 رواية جابر اذا غطيت فانه شيطان وبني شرع مروط نعب فيتمثل ولا يعمل  
 في الثامنة اذ الم يجوز بيعه فان علي بن فضال قبحه وفي حديث ابن عباس  
 من حال يطلب منه مالا لا يفيده ثم اوهذا فيما لا منفعة فيه فلا يجوز قتل  
 واذا لم يضر وبطل منفعة نجست عليه الفقة وليس كل مال يجوز بيعه سطل  
 قيمته وهذا كله مستوفى في موضعه في التاسعة خلوان اسكان حرام  
 باجماع لان كماله صغر وجزء الصغر لا خلاف في حرمها  
**باب لا تخطب الرجل على خك**  
 اخبرني في ذكر حديث ابي هريرة ومطرفة بنت قيس ومطرفة جميعا

وفي ذلك بعضه ابدع شيء من مسأله الاولى في الخلاف في انه لا يجوز لأحد  
ان يخطب على خطبة غيره لغير النبي عليه السلام عنه وقد اختلف في صفة الخطبة  
الى النبي عليه السلام بناء على قولين احدهما ان يكون من واحد من ابن وحين  
الي صاحبه ويتفقا على صدق معلوم يعني لا ينبغي الاغلاز وادسها بالوالد  
الشأن في انه لا يجوز الخطبة اذا تراخا وان لم يتفقا على صدق قاله  
ابن القاسم وابن زهير ومطروق وابن الماحشوي وابن عبد الحكم والشافعي  
ومع عبد ابن نافع على الرواية الشريفة عن مالك المذكورة في موطاه قال  
الامام الحافظ وكيفية القول في ذلك ان الخطبة مبدأ ومروضة ومسيهي  
فاما المبدأ فلا خلاف في جواز دخول بعضه على بعضه واما المنيهي  
فلا خلاف في تحريم الخطبة فيها ومي ما اذا لم يبق الا التواجب فادخل  
على ذلك أحد خطبه واما الموعول في حال المروضة فان كانت معازيا في ارضاء  
لا تكن محرر صدق فهذا موضع الخلاف من قال يجوز الخطبة قال ان الاتفاق  
لم يقع بعد ان قد يدخلان من الصدق ما لا يتفقان عليه ومن قال لا يجوز قال لان  
الموجب قد يقع بغير صدق والاولى صحيح لان استكون عن الصدق ثابته وهو  
اصل الاتفاق فلم يدخل كل من يكون له مقاربة التابته قال علماؤنا  
هذا اذا كانا مسلمين بامتداد المعلن الزو حان مشاكلين جاز للساحلة  
ان يدخل عليه وهذا مما لا ينبغي ان يجوز خلافه الشاكلة من افتح  
النهي وخطب الموري علماؤنا ناديه في الرواية هل يفتح نكاحه  
قال ابن القاسم لا يفتح به قال عبد الملك والشافعي وابو حنيفة وروى ابن  
مزين عن ابن نافع يفتح قبل وروى غيره به يفتح بكل حال والصحيح عدم  
الفتح لان النهي وقع في غير العقد فلم يوثق به واما عليه الاثم واختلف  
علماؤنا وفي خامسة هل يجوز في ذلك نقام للخطاب فمنهم من قال يجوز للخطاب  
فليتدخل منه فان لم يفعل ما رويها قاله روي هذا لا يصح لانه راه



مستوجبا حقا في النكاح وهذا لا يمتنع وقد فاق محل حقه ما لا يمتنع ان يخل  
حاصل من مطالبته **السادسة** روي عن أبي هريرة هذا حديث  
فقال لا يخطب احدكم على خطبة اخيه ورواه سعيد بن المسيب في  
فيه لا يبيع نكاحا على بيع اخيه وكذلك روي عنه عن ابن عمر  
ان النبي عليه السلام قال لا يبيع ولا يخطب ما لم يسمع منه وما فصله  
على اختلاف العلماء في فصل الوصال فلم يكن منه **السابعة** قال  
في سنن من رواية ابن عمر ولا يخطب على خطبة اخيه الا ان ياذن له وهذا  
صحيح لانه اذا اذنه فقد ترك الوكوف فزال الصلة **الثامنة** قوله  
لا يبيع علي بيع اخيه يعني به استوم لان البيع لو لم ينصون اخرا غير بينه  
حديث شعبة عن عدي بن ثابت عن ابي جهم عن ابي بكرة ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اني انكح الرجل على شوه اخيه **التاسعة** في  
هذا الوجه هو الكلام فاما الواعد العقد في البيع لم يكن كلاما في نهجهم ولا يجوز  
ولا ينعقد والقول في جود العقد على البيع موقوف عند شافعي في خيار المجلس  
اداعا ولم ينعقد واودعت الراوي ان النبي عليه السلام اراد بيع استوم وكيف  
مع البيع وانما ذلك اذا اتفقا وسميا الشتر ولم يبق الا ان يشترط وزنا او نهرا  
من عيب لا يجوز لكن مما يفهم منه الاتفاق وقال الثوري ذلك ان يقول  
عندي ما هو جبر منه وازح حتى نرى ما عدي وقال ابو حنيفة يقول ملك  
في ذلك وانما يجوز المساومة في لا يبداء **العاشرة** ادفع البيع ما لم يفت  
الرواية عن مالك واصحابه انكح ابن الما جشون ان يكون ملك قال مسخه  
والعليل بسم الذي قدم في النكاح فهو عليه **الحادية عشر**  
من غريب يفقه ان الاوزعي يقول يجوز مساومة المسلم على الذمي لقول  
النبي عليه السلام علي بيع اخيه ولا اخوة بين مسلم ولذي نلم يدخل في البيع  
وكتاب العلماء على بيعه لانه حق الذمة واما هذا في رواية في ادانهم واما هو

التواد لانه اكثر اذابه فليقتل جميع ما ستمينا من اوله ايلي خوه مما  
جاء في الحديث او حمل عليه ولا جزاء في شيء منه في الجمل والجرام بواب الاذابه  
اولم يبدوا حرق النار من نعتك عليك قتله منها والله اعلم له  
فمنهم جميع ما قيل بعد من مذهب ودليل حديث وتعليل وافهم والتميم ثم الزم

## باب حكمة المحرم

روي ابو عيسى حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المحرم  
وهو محرم لم يزد له وروي ملك انه احتججه وهو محرم فوق راسه  
وهو يميني يلحى جميل طويق له من سلاك واخبرونا القاضي  
ابو الحسن العراقي ابا عبد الرحمن بن عمر ابا ابو الحسن الحوفي اخبرنا  
النيشابوري ابا الفستائي اخبرني هلال بن بشر بك بمحمد بن خالد وهو  
ابن عتبة ما سليمان بن زياد ما علقته من اي علقته انه سمع الاعرج سمعت  
عبد الله بن الحبيسة يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتججه  
وسمط راسه وهو محرم يلحى جميل من طريق مسته وروي الفستائي انه  
احتججه على طريق قدمه من وفي كان به **سنة** ذكر ابو عيسى ان  
ملكاً قال لا ينجيكم الا من ضرورة وقال سفيان الشافعي احتججه اذا لم يبرح  
شعره **قال** القاضي ابن العربي اذا احتججه في غير راسه فلا  
شيء عليه فان احتججه على راسه ما يحتاج الى خلق شعرة فلا خلق  
الا من ضرورة فان احتججه اليه فخلق له للحجامة ثقبه للعلاء اربعة اقوال  
**القول** لا يخفى عليه الا ان يخلق رجب راسه قاله ابو حنيفة **القول**  
**في** انه يقتدي بخلق ثلاث شعرات قاله الشافعي **القول**  
انه يخلق شعرة واحدة يقتدي قاله ملك واحد قولي الشافعي  
انه لا يعتدي الا بخلق جميع الرأس فان خلق بعضه لم يكن عليه شيء قاله  
ملك في القول الاخير بناء على انه لا يعتري سجع بعض الرأس فان كل حكم

ولا اهل بيته واولادهم ومن التزم الاستقامة عليه واخراجهم مما دخل فيه  
والعاقبة مما تقرر منه ومسائل حديث فاطمة ناتي بخيار الطلاق

ارضا الله

**العزل فكل هنيهة** ذكر حديث  
جابر قال سمعت رسول الله عليه السلام انا حنا نزل فرجعت اليها  
المزودة الصغرى فقال كذبت اليهود اذا اراد الله ان يخلفه  
لم يمنع هذه رواية محمد بن عبد الرحمن بن شويبان عن جابر  
وزاوية عطاء عنه كذا العزل والقرآن نزل وذكر حديث فرجة عن ابي  
قال ذكر العزل عند رسول الله عليه السلام ذلك احدكم ولم يقل لا يفعل  
ذلك احدكم احاديث يحتاج حنا في رواية عطاء اصح

عن جابر بن عبد الله  
عن محمد بن عبد الرحمن  
بن شويبان عن جابر  
عن النبي صلى الله عليه  
وسلم

في البخاري عن ابي سعيد قال النبي صلى الله عليه وسلم والله ليفعلون ثلاثا ما من  
سنة كائنة الى يوم القيامة الا وتبي كائنة وخرج مسلم من رواية معمر بن بشير  
عليهم السلام تفعلوا فانها هو العذر وفي رواية ما من نفس مخلوقة الا الله خالها  
وفي رواية ابي لؤي ما من كل الماء يكون لولد اذا اذ خلق شي لم يمنع شي  
وزكو احاديث كثيرة في المعنى **الاول** في مثلنا في ولي لا خلق  
بين اهل السنة ان الامور تجري على قضا من الله وقد وعده كتاب تنفذ  
مكان علقها بالسياب فلا حقد لا شيا في اياتها على ايات علي وجود ما قد وعده  
رحمة فاما ان يكون لها تأثير او يستب لها عمل فلا يرد الى ذلك في التوحيد  
التي لله اذادة صفة من صفاته شملت المخلوقات بما عليه من الصفات واستمر  
واشأخز الآيات التي لا وجود لها ولا يخرج عنها خلق المخلوق اذاده فاما  
في تحييد مصدره حكمها كما اخبرني بقوله وما شاؤنا ان يشاءه وراجه العبد  
واستغفر الوضيع وتعلقنا ارادته بالشيء لم يردده الباري لم يكن واذا دفعه وقد  
وجد على غير الله وخالف القدرة فقالت ارادة العبد تنفذ وارادة الله طل

الله



تعالى الله وقد بيناه في كشف المصنوع وهو ابن من بني . . . في طلب متايل

ب اختلاف الناس في العزل فكان من ضمنهم عبد الله بن عمر بن الخطاب  
لحق به وكان ممن اجازة سعد وابو اتوب واشتهر عند العلماء جوازه  
لان النبي عليه السلام ارفق به واباحه فانهم سألوه عن جوازه فقال لهم واي شيء  
عليكم في تركه ان كنتم تخافون الولد وحل ولد قد ذهبت له لا بد ان يكون فكر  
من رجل لا يعز ولا يحوز له ولو كان الولد عن الرضا لما ضرب به لادم لكان  
لهم ان ينقوه فاما في الحال فيه مختلفة والحكم به ليس لهم فليس لا مساعهم عنه وحده  
وكانه تحريص على السكوت تحت جريان المقادير وترك الحذر من اسباح والتفكر  
صنع الله فيما بين يدي من قبل فقد روي عابشة عن حماد بن عثمان عن عبد بن  
الله عليه السلام فقال ذاك الواد الخفي فلما في الحديث اضطراب منه انه قد رواه  
سعيد بن ابي يعقوب عن ابي اسود محمد بن عبد الرحمن ونازة رواه عن يحيى بن  
ايوب عنه وقد قال قوم لذلك كان قبل ان يثبت الله له جواز ذلك فكان يتبع  
ابنهم فيهم لم يستثن له به نزع ممن يعرف بعد ذلك بشرعه وهو اسقط عظم  
فان النبي عليه السلام كان يحب موافقة اهل الكتاب فيما ينزل الله فيه شيء فيما  
لم يكن من قبلهم وكذبهم وانما كان من شوع مري عليه التمل له وقد صرح  
عنهم في قوله ان العزل في المودة الصغرى انه كذب تحت فكيف يصح ان  
يكون معهم على كذبهم وتجوهر خبرهم بكذبهم فيه هذا محال عقلا  
يجوز على الامبياء وانما الحديث شاقط او مختل النقل والله اعلم وفي الحديث  
الحسن ان النبي عليه السلام كره عن الماء عن محله ويدل عليه قوله ما عليكم  
الا تفعلوا واذن بعض منظر علي بن ابي طالب ان معني قوله ما عليكم الا تفعلوا انما  
هو القدر ان الله اذا اراد خلق شي ارسل من الماء المعزول الى الرحم ما خلق  
منه الولد وليس كذلك انما الله اذا اراد خلق شي خلقه ازاودة العزل وذا لم يزد ان  
يخلق لم ينفعه فلا نقول ان كان لا كذا الله انسانة الوطى بحق الزوج بانفاق

هذا الحديث لا يثبت له به نزع ممن يعرف بعد ذلك بشرعه وهو اسقط عظم  
فان النبي عليه السلام كان يحب موافقة اهل الكتاب فيما ينزل الله فيه شيء فيما  
لم يكن من قبلهم وكذبهم وانما كان من شوع مري عليه التمل له وقد صرح  
عنهم في قوله ان العزل في المودة الصغرى انه كذب تحت فكيف يصح ان  
يكون معهم على كذبهم وتجوهر خبرهم بكذبهم فيه هذا محال عقلا  
يجوز على الامبياء وانما الحديث شاقط او مختل النقل والله اعلم وفي الحديث  
الحسن ان النبي عليه السلام كره عن الماء عن محله ويدل عليه قوله ما عليكم  
الا تفعلوا واذن بعض منظر علي بن ابي طالب ان معني قوله ما عليكم الا تفعلوا انما  
هو القدر ان الله اذا اراد خلق شي ارسل من الماء المعزول الى الرحم ما خلق  
منه الولد وليس كذلك انما الله اذا اراد خلق شي خلقه ازاودة العزل وذا لم يزد ان  
يخلق لم ينفعه فلا نقول ان كان لا كذا الله انسانة الوطى بحق الزوج بانفاق

من العلماء وعلامة فيه حق أم لا قال ملك لها حق الطلب به إذا تركه  
فصد لأصهار وقال السافعي وأبو حنيفة لا حق لها فيه إلا في وطية واحدة  
يشتغل بها المهر وإذا كانت الحبل مكذبا فالعجب أن يكون لها حق في الغزل  
عند العلماء ولا حق لها في أصل لو طهر فإن كان هذا القول على مذهب مالك  
وجده والله أعلم **الثالثة** اتفقوا على الإعتزال عن الأمة أمثلة ووجه  
الابتذان هو لها وهذا ضعيف فإن الوطى بحق الزوجين والولد لا شغل به حق  
لأهل الزوجين **باب** لا يؤول **هـ**

## باب القسم أبو قلابه عن النبي قال

لو شئت أن أقول قال رسول الله عليه السلام ولكنه قال السنة إذا روج  
الرجل البكر على امرأته أو ما سبعا وإذا روج الثيب على امرأته أو ما  
عدها نكلا فالحسن صحيح **الثانية** في مثل من أمرت له قال لها  
النبي عليه السلام إن شئت أن أسبع لك وأسبع لتسايي ملك المرسى مثل أن شئت سبعت  
عندك وإن شئت تلكت ممدة رث قالت ثلث وثي ورواة عبد الملك بن أبي بكر بن  
عبد الرحمن السكوني وثلثت نكاح من مثل حله في الصحيح والخالف لنا أبو  
يقول بالموسل شئت المسئلة معه **سنة** العارضة فيها أن هذا لا  
يقضيها فبأن لا تلبس له بطير يشبه به ولا أصل يرجع إليه وإنما شئت محضة  
أما أن العلماء قالوا الزينة حيلة وهي أعقد النكاح صلة والحديث يفارق الذكر  
في ذلك لأن عبد مدي الزفاف يكون الغلب منها بين نعمة وشغل لحال الحشمة  
فمنه من زياده المقام حتى يلحق الأول في حصر المعاشرة ولا يشترط في الزوج لذته  
من الشابة محل مدة لذة ولما كان ذلك البكر نفر من قبل الثيب زبدت في المقام  
لستمكن الأنس بهذه حكمة والدليل نعل السارع وقوله صلى الله عليه وسلم وكل  
ما للقوم من أنس أو بطن نرده هذه الأحاديث الصريحة سنداً ثم استؤا عليها في التأويل  
على غير جادة قالوا إن النبي عليه السلام قال لا مسئلة أن شئت تبعت عندك وسبعن

عنه من السنوي من أن قلنا قد قال المولى شيبث ثلثت ودرن فخيرها في الفصل  
 واخيرها بالحق قالوا لمعني ذلك ما التثليث قلنا هذه زيادة ولا تقبل الا ليل  
 ظاهرا مع انه يرد لها قوله للمعنى تتبع والتثني ثلاث تجعله حقا مبتدأ وقد  
 ابوداود عن ابن ابي شيبة عن النبي عليه السلام لما سئل عن رجل تزوج امرأة  
 ثيبا وسنده صحيحا جدا والحق فيه الزوج والزوجة وس قال انه هو الزوج  
 فعدا خطا قال النبي عليه السلام لا مسلم لعشيقك على ملكه وان ان شئت  
 سبعين عنه ان الحديث فجعل الحق لما وقول ابن السنن تعضي على هذا على ما  
 يتناه في اصول الفقه ومن جعله ابن القاسم عن ملك واجبا على الزوج وقال ان  
 عبد الجبار عنه انه مستحب وقال الاوزاعي وشعبان لا تزوج البكر على الثيب  
 اقام عند ما يفتن ولا اوزاعي تفصيل لا يفرضه وان ولا يظن تركناه لذلك وقد  
 اختلف علما وناهل يعضي عن علي بن ابي النضر ان قلنا انه لا اوبى بينهما فقال اصبح  
 في كتاب محمد بن يحيى عليه كما يتنا انه مستحب عن ملك اصله المنع والحق  
 انه يعضي عليه به كما يعضي عليه باصيل القسم فكذلك تفصيله ومن قال ان  
 عن ابن عبد الجبار ان ذلك على الزوج وان لم يكن عنده امرأة سواها وهذا لا معنى  
 له ولا بصق ولا يلتفت اليه كما قال ابن حبيب وقد ذكر ابن ابي اوزاع عن ملك ان  
 الزوج لا ينجى الزوجة بحال وانما يكون لها ثيبا ثلاث وسبع عشرة قال ابن  
 القسمان بحسن احدا من الحديث وقد كان الضحىين او لا ثم استنقرا ادم من علي  
 انه حق مشروغ بقوله للمعنى تتبع والتثني ثلاث والله اعلم **ملح**  
 عقبة ابو عيسى في السنن بن الصرايين بحديث عبد الله بن زيد عن عائشة  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتم بن فتابه فيعدل ويقول اللهم هذه  
 قسمتي فما املك فلا تلمني بما املك ولا املك وصحبه عن اني فلا تلمني مرسله وذكر  
 حديثا اسنده تمام وجهه عن قتادة عن النضر بن انس عن بشر بن هبيب عن **ابن**  
 عن النبي عليه السلام اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاورم القيام



ونسفه ما يروى لم يستد بالآصمارة وإنما يعرف من قتيق انشاده كان يقال هـ  
 قال الامام الحافظ ابن العربي قال الله تعالي ولئن استطيحتوا ان تعدلوا  
 بين الناس ولو حين ستمتده تميّلوا اكل الميل وتذرّوها كما المعلقة فاحس سبحانه  
 ان احد الايملات العدل من استأر والمعني فيه تعلق الغلب ببعض من احسن من بعض  
 فعذرهم فيما يكسبون واخدمهم بالسواواة فيما يظلمون وان كان للنبي عليه السلام  
 في ذلك منزلة لمزلته فقال ربه المصروع عنه فيما كان يحده في نفسه من الميل الي  
 بعضهم احسن من البعض وكان ذلك لمزبته فاما سوان فلا يخرج عليه فيما  
 يحده في نفسه من الميل الي بعض الزواجه اذا عدل في الظاهر بخلاف الشبي  
 عليه السلام لما قد مناه حتى هم بطلاق شودة فتركت حقيقها عابسته واما قوله  
 جازم ونسفه ما يروى يعني به كعدا المبر ان ان رجعت كل شيء من الخير الا ان يتواكاه الله  
**باب في الزوجين المشركين يسلم**  
 ذكر عن الحجاج بن اسامة عن عمر بن شقيب عن ابيه عن جده ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب علي بن ابي العاصي بن جدي بن كاج جدي  
 وذلك عن محمد بن يحيى عن اود عن عكرمة عن ابن عباس انه ردها عليه  
 بعد ست سنين بالعاج الاول **باب** هذا باب لم يصح فيه حديث  
 مسند اماماته صح فيه من مثل ابن شهاب في الموطا في ان كل من اسلمت زوجه وبني  
 علي شركه ثم اسلم وهي في العدة بقي بكاهه عليها ففرن معه بالعقد الاول  
 على ما هو عليه فعليه طبع قول **باب** هذا باب لم يصح فيه حديث  
 فيست متايل لاولي الزوج اذا اسلم ودونها قبل البتة لم تقع المنة بينهما  
 بنقض الاسلام حتى يهرم عليها فتسالي ان كانت ممن لا يحق له ابتداء العقد عليها  
 وان كانت كتابية فعيت له روحه وقال في شهب واصبع شقصة لعصمة بينهما  
 سلم الاسلام يعني اسلام الزوج والاولا صح لان من اسلم مع زوجه لم يفرق بينهما  
 وبعبارة ان يكون اسلما معا قال الشافعي ايضا مع الرقة في الحال وان كان

بعد الدخول قال سلم في العدة فوارى بها لانه ثبت من اشباب الفراق في  
 فيه العدة كالطلاق كما لو امنت من فلنا ذلك كما نقول لو اقول له  
 تمسكوا بعصم المواقف وانما اعتبر في ذلك حال الزوج كما انفسه في الرجعة  
 ولو عمل عنها مدة لخاص الامن الى العدة عند اشبه وقال ابن القاسم نفع  
 العصمة وهو نزع من اشبه الى محقق قول المخالف والمثلة تستوفي في موضعها  
 من كتب السائل ان شاء الله <sup>ال</sup> الثانية ان كان الاستلام قبل الدخول  
 وقعت الفقرة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة انما يبرأ ان كان في دار  
 الاستلام وقعت الفقرة على عرض الحاكم وان كان في دار الجرب وقعت الفقرة  
 على ان لا يفيض في مسئلة عن بنية مجاورة لاصول محددة وقد يتناها  
 في موضعها وهذا في الوثنية والاصل فيه المسيية في روق ذهاب لسكاح بعد العلم  
 الدخول على العدة ثم يلتحق بما قبله بوضع النطق وقطعه عنه اصوات  
 الثالثة من غريب الامران ابن القاسم قال في الغنمية في النصارى تسلم  
 زوجها قبل البناء ان لم يسل هو مكانه فلا رجعة له ولا عدة عليها وذلك  
 لانه ليس حين اشتد ذلك وانما وضع الله ذلك بعد الدخول في الطلاق وجاز  
 استنة في العدة الرابعة قال علي وانا اذا وقع الاستلام بعد الدخول فلا  
 عوض وقال عمر بن عبد العزيز فيمنها ويروي عن عمر بن عبد العزيز ان الاستلام  
 خلغ المرأة عن الكافر بعد الدخول كما خلغ العتق للامة من تحت العبد <sup>ال</sup>  
 والستة نرد عليه كما تقدم <sup>هـ</sup> هذه الفقرة طلقة عندنا  
 وقال ابن المواز ليست بطلقة وهو الصحيح لانه فقرة تتعلق بالذم لا بالكا  
 فلهذا ان يعتق من جهته الشا <sup>د</sup> اذا استلمت في العدة فصيها بالانفقة  
 عند صبيح وهذا لان له ان يجامعها بالاستلام فخرجت عن حكم الرجعية في النفقة  
 قلت لو كان في ذلك بعدت طلقة اذا انقضت العدة <sup>هـ</sup>

**باب المنة بموزن وزوجها قبل**

ذكر حديث ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يغزو لها صداقا  
ولم يدخل بها حتى مات فقال يا مثل صدق نسائها ولا تسرع ولا شطط ولها الميراث  
فقام معقل بن عثمان الاتحجي فقال فني رسول الله عليه السلام في بن وبع بنت  
واشترى امرأة منا مثل ما قضيت وفرح بها ابن مسعود حسن صحيح وقال  
في الباب من الجراح **هـ** **هـ** **هـ** هذا حديث لم يدخل في الصحيح واختلفت  
في روايته الفاطميه فقامنا ثم اشجع فقالوا ان شهد ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فني بنوع من غني شمية لم يوروه لا بعدة بتسمية معقل  
بن عثمان شغبيل عن منصور عن بن هب عن علفمة وروايتهم اشجع والعاضة  
في احكامها انها مسئلة عسيرة قال ملك والشافعي في مشهور قوله لا مهر لها  
وقال ابو حنيفة والثوري واحمد لما المهر وتعلق علماؤنا في الدليل بوجوه  
ضعيفة واقرى ما في المسئلة المغلوقة لا نأخذ بالطلاق ضعفه فلا  
ماخذ بالموت جميعه وقد بيناه في مسائل الخلاف واذا صح الحديث فلا ينبغي  
ان يعدل عنه والله اعلم **ف** قيل فقد قال الواقدي وقع هذا الحديث بالمدينة  
فلم يرو عنه احد وقال الدارقطني اختلف فيه فروي عن معقل بن يسار وروي  
معقل بن عثمان وروي ناس من اشجع وروي اعلينا قال لا يغفل معقل عن شئ  
اعز ابن بوزال على عقبه وروي عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما حدثه بعد  
ما سمعوه فاجاب ان اهل المدينة لا يرضون فكل بلدة زمن من اهلها  
التي عليه السلام بلغت ما كان عندها فوعاها اهلها يقال ههنا سنة نفر بها  
اهل المدينة هذه سنة نفر بها اهل الكوفة هذه سنة نفر بها اهل البصرة  
واما خلاف في اسم رواية فلا يرضو بعد معرفة عيبه فان الصحابة الاحبان  
الكبار قد اختلف في اسمائهم صابي دية واي ههنا وغيرهما فلم يقدح ذلك  
في روايتهم واما الذي روي عن علي فلم يصح ولو كان صحيحا ما اثنى فيه لاش  
الرواية قد روي عن حمزة انه ذكر حديث فاطمة بنت قيس عن ابيها عن رسول الله



امل العلم والله اعلم ٥ اخر كتاب المكاح والحدثة جوهري ٥  
كتاب الرضاع

حديث سعيد بن المسيب عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاع ما حرم من الولادة جستان صحباز ٥ قال الامام الحافظ ابن العربي  
كيف يقول في حديث علي انه صحب وراويه علي بن زيد عن سعيد بن المسيب  
وعلي بن زيد ضعيف فاما حديث عابشة فمخبره ملك ورواه يثد وفعو  
عليه ٥ ان الله سبحانه لما ذكر المحرمات بالنسب من النساء  
وعطف عليهن المحرمات بالرضاع فمن لم يستوي منهن فاما نكحهن فلا في الرضا  
واخوانته من الرضا عنه ولعل النبي صلى الله عليه وسلم يرى انه يحرم من الرضا  
ما حرم من النسب في اجاديت كثيرة صح منها حديث عابشة المتقدم وحديث  
ام حبيبة قالت قلت رسول الله انكح اخي بنت ابي شفيق فقال او تحبين  
ذلك فقلت نعم لست لك محلبة ورحمتك مني بشاركتي بخداخي فقال النبي  
عليه السلام ذلك اجل باقلب فانا نكحنا ابنا من نكح بنت ابي سلمة  
قال بنت ام سلمة قلت نعم والاف نهالم نكر ربيعتي في حرم ما حدث لي  
فها لمبة اخي من الرضا عة ارضعني وابا سلمة نوبه فلم ترض علي ما لك  
وهذا هو نكر وفي كتاب مسلم حرم من الرضا ما حرم من الرضا ٥  
في مسائل الاسئلة الاولي التحريم بالرضاع لا عيان النساء المذكورات في جوهري  
الولادات لا خلاف فيه في الجملة وان اختلفوا في التفصيل وهن سبع الامهات  
في الرضا كما هي في النسب انما فاوكدك بنت وهي كل امرأة رضع لبن  
الاخت هي التي التقت معك تدنيا واخذ ابي ذنت اوفي وبين محملين ٥  
ابعد ما قال النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضا ما حرم من النسب وكان  
بنت الاخ من الرضا محرمة من سفل فكذلك بنته بلزم ان يكون محرمة ٥

اسفل فكذلك العمة يلزم ان تكون محترمة من فوق بالعموم والمعنى ولا يصح  
 عمة الا ان تكون اخت امك من الرضا عمة ولا يكون لك من الرضا عمة الا ان  
 تكون زوجة لرجل اصغرك فتكون اخت عمك واخوه عمك ضرورة وقد  
 اشكل مرا على جماعة ما ادري كيف وجه اشكاله بلهم نقل ذلك عن سعيد  
 بن المسيب وسلم بن يسار وعالم بن عبد الله ونظرناهم وهم يقولون فكيف  
 حكي عليهم امر بن الفحل من القرآن والسنة وحديث ابي يعقوب صحيح من  
 ذلك ان عائشة لما صحح ملك عنها في موطنها كان يدخل عليها من الرضا عمة  
 احوالها وناتل حثها ولا يدخل عليها من الرضا عمة لتساخنها مع انها صاحبة  
 حدث ابي يعقوب وقد رجع النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فقالت له انه  
 الاضعتني لمرأة ولم يرضعني الرجل فارجعها ابي عليه اسلم القول وقال  
 انه عمك فليجعليك وقد شق الامر علي التخيير بل بن الفحل في ايجاب  
 والامصار فليس احد يقضي بغيره والعقد الاجماع على التخيير وهو الحق  
 الذي لا اشكال فيه ٥

## باب تحريم المصقة والمصان

ذكر حديث عائشة في تحريم المصقة والمصان ٥ اسنان هذا  
 حديث لم يدخله البخاري وادخله مسلم وذلك والله علم بلا خلاف فيه  
 علي عبد الله بن الزبير فتنازوي عنه عن الزبير ونازلة عن عائشة ونازلة  
 عليه موقوف وهذا كله لا يندرج فيه لشبوت عبد الله بن ابي مليكة  
 عليه وهو امام عظيم ادركنا ثلثين من اصحاب عمك عليه اسلم كما  
 قال ابو عيسى وقد روي ملك عن عبد الله بن ابي بكر عن عروة عن عائشة  
 حديث العشر رضعان المستوخة بالتحسين وذكر حديث هالة بنت  
 سهيل امرأة ابي حذيفة في ثمان سالم وقول النبي عليه اسلم الرضا عمة من  
 رضعات تحرم عليك بمن فارضه من رضعات فكان بمنزلة ويدرهما

وهذا نقل من الحديثين لا غبار عليه وقد أحكمنا الكلام عليه في مسائل الخلاف ولباب القول في ذلك ان النافع على انواره فيها غلات عليها وما نعلق به علماءنا المالكية والحنفية ليس معول عليه ولا نأيم على ساق لان القرآن عام في الرضا فخصت السنة منه الاربع نصف في حديث وقال في اخر لا يخرم المصحة ولا المقتان فانضج ذلك في تعليق الشيخ بهر بما فينا في بقي بعد ذلك للحنفية اولها حتى مع حديث عابشة ومثله ودم حديث الشيخ فاننا لا ندكره ها هنا لوصول الكلام عليه ونهيه في مسائل الخلاف واسند ما فيه رواية ملك عن عبد الله بن بكير عن عمرة عن عابشة ام المؤمنين رضي الله عنها انها قالت كان فيما اتى الله تعالى من القرآن عشر رصعات معلومات ثم نحن خمس معلومات قال عبد الله بن ابي بكر فتوفي رسول الله ﷺ يا الله عليه وسلم وهن ما بقوا من القرآن وقد قيل ان هذا وهم منه وان الحديث الصحيح ما رواه القاسم دوزن ذكر هذا فيكون مما نزل ثم نسخ وتتبع القول بوصول الا ان للحنفية النهرية نسخة تعني بها من تعلفهم بالقران قالوا الرضا وصف يتبث بفقر الفقل دون الكين منه وهذا معلوم عومية وشرعا فلما قال ان صنعكم ارتبط بالخبر بالرضا مطلقا فمن قد زه بعد في جاول بذلك انتم شيل يتفدين مدة الشفرا ويتفدين اياما كبض فان قيل هذا جابن بلبل لا خبر الواحد لانه زيادة والزيادة نسخ وخبر الواحد لا ينسخ القرآن فلنسا ليس هذا بزيادة ولا نسخ وانما هو تخصيص للفظ وحفظ من عمومه كما عمل في قوله فانكوا المشركين وامثاله وتعلق قوم بالاعتراض على حديث عبد الله بن ابي بكر وقد تقدم القول فيه وحديث سهل لا كلام فيه وقد والوامداره على عبد الله بن ابي بكر وقد قال شيخنا بن عيسى كذا في نسخة



قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الخبر  
 انما هو من كلامه عليه السلام في حديثه من غير  
 علمه بغير علمه

يتعلق بالرائس من العبادات يعني جميعه كالطهارة وأما الشافعي  
 فبناء على قوله ولا تخلفوا رؤسكم وارا شعروكم لان الجلبة لا يرفع  
 والشعر جمع واقل الجمع ثلاثة وأما القول الآخر وهو واحد قولي  
 ملك فان الجنة يقع بشرة واحدة وهو الصحيح من قوله اذا الجنة  
 يقع عنده بالمثل على ما يتناه في مسائل الأصول والخلاف وبيان  
 ابو حنيفة على ذلك هو الواجب في مسج الراس عنده كما تقدم  
 بيانه في كتاب الطهارة قال العجائب ابي حنيفة في حديث النبي صلى  
 الله عليه وسلم هذا مسألة أصولية لا يروى النبي صلى الله عليه وسلم  
 ما يكمل عليه به الدم وانما جهر في ظن قدمه او غيره مما لا شع فيه لا ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن اشعر بل كان قد سبق المستربه وهو الشعر  
 الذي على الصدر الى الستة وكما لا يترك النبي صلى الله عليه وسلم ما  
 يكون فيه الدم كذلك لا يترك بعضه الا عن عذر قال ابن العربي  
 وهذا حكم صحيح فاما الحكم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه لم يكن  
 له عذر فدعوى لا يلتفت اليها والصحيح انه خلق لعذر لكن لم يذكر  
 الراوي فدية قاله اعلم بتحقيقه القصة هل كان شامري عن ملك  
 انه لا فدية الا في خلق جميع الراس ام كما روي جماعة انه كان اجتمعت  
 على غير الراس ام كان فيه فدية لم يذكر ام كان مخصوصا بذلك كما تقدم  
 في اجابته سواء **القول في نكاح الحرم**  
 ذكر حديث بنه بن وهب عن ابن عباس عن عثمان انه لا ينكح حرمه  
 وذكر حديث سليمان بن يسار عن ابي رافع قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مبهوتة وهو جلاله في بني يهوده وحلال قال وكنت انا الرسول  
 بينهما وذكره حسن وروي حديث بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 تزوج مبهوتة وهو محرم وذكر حديث بن عباس من لم يزوج هشام

من روى عن عبد الله بن أبي بكر قلنا هذا مما لم يصح فلا يلتفت اليه  
فان قيل روي عن عائشة انها كانت لا يدخل عليها الا من  
رضع عشر رضعات قلنا اختلفت الرواية في هذا عن عائشة  
وعزوة والقاسم اعلم بها من نافع وهذا منتهى الاختصاص الكافي لا يولي  
اللب والابصار والله اعلم

## باب شهادة المرأة الواحدة

في الرضاع **حديث** عبد الله بن ابي مليكة عن عبد بن ابي من عمر  
عن عقبة بن الحارث قال **وسمعت منه** وانا لحدث عبيد بن جعفر  
قال تزوجت امرأة فحائنا امرأة سودا فقالت اني قد ارضعتكما  
فانبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت ثلاثة بنين فلان  
فحائنا امرأة سودا فقالت اني قد ارضعتكما فتباه عنها **هـ**  
**ابن مسعود** هذا حديث حسن صحيح قد روي فيه دعمها  
وروي انه قال كيف وقد قبل ففان قها عني **هـ** **الخامسة**  
اختلف الناس في شهادة المرأة في الرضاع وان كانوا قد انفقوا  
على الولادة على تفصيل فيها وتخصر الجدار في ذلك ينحصر في  
سبعة اقوال **الخوار** الاول انه تقبل شهادتها في الرضاع في  
الجملة وقال ابو حنيفة لا يدخلها في ذلك الشا في انه يقبل  
وتجزى في ذلك واحدة على ما ياتي بيانه **هـ** **الثالث** لا تجزي  
اقل من امرأتين **وشرح** **هـ** **الرابع** لا تجزي اقل من اربع نسوة  
قاله الشافعي في كل شيء **هـ** **الخامس** قال ابو حنيفة ان  
كان ما يشهد فيه ما بين الستة الى الركبة ملئت واحدة **هـ**  
**السادس** لا يقبل اقل من ثلاث نسوة **هـ** **السابع** انه تجزي في  
ذكر شهادة امرأة واحدة وتوحد عيستها قاله ابن عباس ومن

القضاء احمد وحقق في **الاصول** في هذا الباب ان  
الله سبحانه حيث ايجاز شهادة النساء جعلهن على انظار ارتجا  
واقام من انهن من عام رجل واحد في الاموال واجمعن الامة على انها  
لا تجوز في التمايز والغروج وما بقي بينهما مستكونا عنه معرضا  
للخلاف بغيره فتنبأ بنسب الناس في ذلك واضطربت اضطرابا  
عظيما بيانه في مسائل الخلاف **الحديث**  
ها هنا حكمه في العارضة القول شهادة اثنين في الرضا اصل  
والدليل عليه حديث عقبة ولو لم يكن لشهادته في اصل لم يجعل  
النتيجة عليه السليم له فضلا وهو قد زناه عنها شهادة المرأة وقد  
اختلف علماء في هذا الاصل فرأى ابن القاسم جواز شهادة امرأة  
واحدة في الرضا وقال ملك اذا نشأ عند المعازفة والا  
وقال محمد لا تجوز شهادة امرأة واحدة لا في قتل ولا في الرضا  
ولا في سائر الاصل ولا حيلة ولا عيب ولا شيء بل لا اقل من امر اثنين  
وجه قول ابن القاسم الحديث ووجه قول محمد انهم فيها بطلوا  
عليه كالرجل واقل الرجال اثنان واقل النساء اثنتان  
واشتتان بواحدة ما قل النساء اربع وحملوا حديث عقبة على  
المنع به دون الحكم والما قول ابن حنيفة ان كان ما شهد من  
فيه ما بين السنة الى الركبة فتقبل واحدة بتحكم منه لان ما  
يطلع عليه شرعا يجوز فيه شهادة الشاهد شرعا واذا ثبت  
اه لا اقل من امر اثنين او من اربع فيجوز في ذلك في كل موضع والفصل  
لا يقبل من غير دليل وقد قال علماء اذا كان عيب بغير الفرج  
بغير عنه الثوب خاصة ونظر اليه الرجال واختلف علماء وناهل  
يرسل الحاكم في العيب امرأة واحدة كما يرسل في الجسد رجلا واحدا

هلين



والأخوة أحسن لأن رجلاً واحداً شاهداً وامرأة واحدة ليست بشاهدة  
 لها وأما تعدد ثلاث نسوة فضيف جداً وأما من قال  
 يجوز امرأة واحدة مع البهين فلا بالحسن نعلم وأما من قال هو  
 قوي ولا بالنظر فإنه ليس له مثال في الشريعة

باب في الرضاغة فوق

الحولين و فاطمة بنت المنذر عن ام سلمة قال سئلت  
صلى الله عليه وسلم لا يقر من الرضا ع الا ما نقل الاسعاف في الشري  
وكان قبل الفظام

عليه السلام لا يجوز رضاع الكبير لا اللبن وعطائهما حرج من حيث شهنة  
المتقدم ولعمري الحكم انه لقوي الا ان اول من انكوه اذاج  
البنى عليه السلام وقالت عايشة به وهو قوي لا ذلك لو كان

رَحْمَةً لِّسَالِمٍ لِّقَالَ لَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَكُونُ لِحَدِّ بَعْرِكَ

كما قال الابن برودة في شان الحجة واشد ما في ذلك ما قال

عَلَاؤُنَا هُوَ خَيْرُ الرِّضَا عُرْصَةُ الْيَوْمِ لِيْنِ ثَلَاثَةُ الْأَشْهُرِ بِحَقِّ وَابَةِ

ارفعنا ذوا اقله تقصا الشبه ربة ذوا به الحاوى وفي المختصر

والإمام السجدة ع. وإذا كان ديني فليست بعد الزيادة حديق ولا الله

كذلك وبما يلي الكلام المختص **A** في قوله تعالى: "فأولئك هم علماء آل أبي طالب"

لا يؤمن من الرضاء الا ما في الدنيا من نعم الله تعالى

لا يخرج من الرصاص الا ما فوق الاسعابي الشدي مما تقدم ذكره

وكان قبل القطام وهذا لقرع اقتضاه على ما قبل القطام وجا جوار

الحزمة بزراعة الكبيبي غير تفرج على التخصيص وما متعارضان

فمطلع النظر في هذا الشعار من الأول ان يكون رخصة بدل

عليها الحصن المتقدم في وجه البحر الرضائع الثاني

ان يتعارضوا ويقع التطن في دليل سواء هما وما يتعلق بقوله واما

اللآي رضعكم والرضع في اللغة اسم للصغير دون الكبير  
 حتى صار يسمى به وإن لم يرضع كما لما كثر اسم لما يغذي به  
 وإن لم يوكل وإن لم يسمى الكبير رضيعاً لم تسمه الام مرضعة  
 ويعتد هذا على الرضا ع وهو وجود البعضية فيه وذلك يتصور  
 في الصغير لأن كل جنس يحمل جوفه بنمي به والكبير لا ينمي به  
 وضرب الله أجلاً للحد الذي يسمي به والفضل الذي بينه وبين  
 الذي لا ينمي به الجولين وهذا غاية الكلام ووجه زيادة علمنا  
 على الجولين قد يتناه في الأحكام ومسايل الخلاف وتحقيقها  
 إن الله لم يجعل الجولين حدّاً شرعياً وإنما وكله إلى زيادة الكمال  
 هذه الرضا عة أو تنفيها فصار ما زاد عليها محالاً لا يجتمعان  
 والله أعلم

## ما يذهب من الرضا ع

ذكر حديث يحتاج من أبي جحاج ما يذهب مذمة الرضا ع  
 قال غرة عبد الله وليدة **الاشناس** اختلف فيه قليل  
 جحاج بن جحاج وقيل جحاج بن أبي جحاج وخطا أبو عبد الله  
 البخاري من زاد فيه أي وليس لجحاج عن النبي عليه السلام غير هذا  
 الحديث الواحد **الحديث** قال القتيبي مذمة بكسر  
 الذال وقتحها وفزان على الصبر فتح قال أخبرنا ابن البرمكية  
 والحوبي أخبرنا ابن جيبويه قال أبو عمرو قال لا مام الحافظ  
 ومن خطه نقلته قال أبو العباس يقال بكسر الذال في الرضا ع  
 وبفتحها في الجوان وقال أبو زيد هي الفتح من الذم  
**الشارح** إن مام الرضا ع واجب لا جلت أو الولد باجراً المرفوع  
 كمنه ما جراً الوالدة ليس له جراً إلا أن تجدها مملوكاً

ج ١٤٠ من ارضه ووجهين  
 فيروز عرني الضمير فالق  
 عليه السلام يحيى من الاحل  
 فيروز عرني الضمير

فبستني بها في حنقها وجزأ المَرْضعة عبدًا أو أمةً تخدمها وتكونان  
أبيضين كما قال أبو عمرو بن العلاء لقوله الفقة والفقة هي البياض  
وقد رضي النبي عليه السلام إذا قبلت امرأة فلدست رداه ففعلت  
المرأة عليه فلما ذهب قالوا هذه كانت أرضعت النبي عليه السلام  
وأما العظيم فآخيه في أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبد القادر مدار الخلافة  
آخيه في الفاي أبو الحسن محمد بن علي بن الحسن الأزدي البصري  
في ظل الكعبة ما أبو العلاء علي بن أحمد بن موسى لاهواري ما  
أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيوية العسكري ما عبيد الله ابن  
رباح بن الحارث بن الوليد ما زاهد بن طارق الجشعي ما زهير بن حرقول  
ويكنى أبا ضراد وكان من قومه قال لما كان يوم جنب  
استناب رسول الله صلى الله عليه وسلم فدينا نحن ثم بين الرجال  
والنساء ونبت حتى فعدت بين يديه وأسمعه شعرًا ذكره  
حين شبعنا في فواز من حيث أَرْضَعُوهُ فانشأت أقول  
أما من علمنا رسول الله في كفة فأنك المرء نوجوه وتنتظن  
أما من علم بيضة قد غابها قد غرق شملها في مرها غيب  
أما من لها الحزن هتافا علي حزن علي قلوبهم الغم والغم  
أما من تداركهم نغمي نغمها بأنا حج النابت حلتا حبل حبس  
أما من على نسوة قد كنت ترضعها أن فوك يملؤه من محضها  
أما من طفل صغير كنت ترضعها وأب يبك ما تاتي وما تذل  
أما من جعلنا كمن شالت نعائنه واستبق معنا فانا معشر نهم  
أما من شكر للنعم قد كوت وعندنا بعد هذا اليوم مدخر  
فالبشر العفو من قد كنت ترضعه من أمهاتك أن العفو يشتر  
أنا نامل عفو أمك وتلبسه بدي لينة أن تعفو وتخلص



ما عفى عفا الله عما أنت وأهله يوم القيامة ان يهدي لك الطم  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ما كان يا وليي عبد الله  
 فهو لكم وقال لا انصا ما كان لنا فله ولو سوله من ذنوبها  
 ما كان في ايديها من الذي رادي والاموال واستغفرتنا رسول الله  
 عليه السلام فهذا اعتق منه صلى الله عليه وسلم لم يوضع في حرمة  
 من ارضه وللقبيل بانه ومن والاه حرمته من ارضه واواه  
 وكما يتطعت له الا ان يجرها بسط لها حرمتها رداة وزما  
 الرضا اعظم من هذا كله فان جرعة من ماء يقابلها الدنيا وكذلك  
 من لبن ولا كثر الباري سبحانه يقابل النعم بمقدار ما ينبي في حكمه  
 من حكمته كما قابل بفضل عظيم نعمة محمد وقد قال برهم كانوا  
 يستحيون ان يرضعوا عند هذا العصبى من وضع بشي سنوي  
 الاجرة فأما الامام الحافظ اذا كانت اجارة فلا  
 دمام لها وانما كانت العرب لا تأخذ على الارضا اجرة ويقولون  
 الحقرة فجووع ولا تأكل بشي منها عني ان المكارمة كانت عند  
 معنادة والبرادة للمكافاة فقد رها الشرح بقرعة عبد  
 او ولادة كما يتناه والله اعلم

## **بَابُ الْأَمَةِ نَعْتُ**

ولها زوج هـ ذكر حديث بن ية من طريق جوس بن عبد الحميد  
 عن هشام بن مكشوف في متقنا بقوله ولو كان حرا ما خيراها هـ  
 وذكر حديث الاسود انه كان حرا ثم تزوج نجيذ بن عمار  
 انه كان عبدا والاحاديث كلها صحاح ولذلك اختلف الناس فيها  
 فقال ابو حنيفة نكحنا الحرة ولكن رواية انها كانت تحت  
 العبد ارجح وعقوبة والغاسم نكحنا عابسة اعزق علي ان قولهم

في أو عيسى حديث سعد بن المسيب  
عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الخبر وكان حرام كلام الأسود لأن كلام عائشة ذكره ابن المنذر وغيره  
تلايعا رضاء وقد استوفينا المسئلة في كتب الخلاف وتعلم على هذا  
بعد أن شاء الله تعالى ٥

## باب الولد للفراش وللعاهر الحجر

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي رضي الله عنه الحديث طويل  
مشهور وهذا قطعه منه وقد نقلنا على أسناده ومثله من أرا المداوي وغيره  
والمقدار الذي تقيد في هذه العارضة تنضبط في سبع مسائل لا ولي كان  
عتبة ابن أبي وقاص عم أبي خيبة سعد بن أبي وقاص ابن ابن وليدة  
زمنة بنت أبي فاقبضه اليك قالت فلما كان حاما الفتح أخذه سعد وقال ابن  
أخي فداك عن أبي في فيه وقال ابن زمنة أخي وابن وليدة أبي ولد لي  
فراشه فقتلناه فإذ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ذلك فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مولدك يا عبد بن زمنة الولد للفراش وللعاهر الحجر وقال الأسود  
أجيتني منه لما رأي من شبهه بعتبة فمأزها حتى لقي الله ٥ الثانية  
كان قيام سعد عند النبي عليه السلام عن أخيه عتبة يعني توهيل في الظاهر  
ولا عهد إليه ثابت مصوص في القصة وأما ذكر القيل محالا على ذكر  
العهد فاما كان عند النبي عليه السلام معلوما قضي بعلمه وأما اثبتته عنده  
فلم يره صحيح الراوي على ذكره ٥ الثالثة قال ابن أخي على العادة فأنهم  
كانوا بالمحققين الأولاد بالزنا فثبت النبي عليه السلام السنة وفي المسئلة  
كلام ثمانية في غير هذا الموضع ٥ الرابعة قال الأخراخي وابن وليدة أبي  
قال علماءونا لا يستلحق الآباء فامتنوا فلا يكون ذلك لا يثبت لا لأن  
لأن قال الأخوان أنه أخوهم أثبت للنسب والمال وإن لم يكونا عدلين وهذه  
مافضة في الظاهر ومقارنة في الباطن بفهمها المدينون وقد أوضحنا ما في  
موردات مثل ٥ الخامسة قوله مولد أخذت للناس فيه وإطالوا بنا على

الاصل المسند في الحاجة والاقوي فيه

وقد بيناه في موضعه

وقال النبي ﷺ يملك عبد اي ملك وامر سودة بالاحتجاب منه لانها  
لم يملك منه الا سقصا وهذا ضعيف من وجوه احدها انه قال احيى ولم ينكر  
عليه رسول الله عليه السلام وقال بعض الحنفية انما المعصية منه باليد كاللقطعة  
ونفذ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجب سودة ولو كان حجبها بالاخوة  
صحيحا لما حجبها وقبل حجبها لانه يجوز لعبد باستحاطته ولم يلحق بسودة لانها لم  
تصدق وقال لم ينف هذا من النبي عليه السلام لم ينف على مسئلة جرت اعلمهم بان الحكم  
هكذا يكون اذا ادعاء من يصح دعواه من جهة ولاجل هذا وان كان اعلما  
بالحكم لا انفاذا قال السود احججني منه ولما بلغت الحال هذا الجذ قال قوم  
من اصحاب الشافعي يجوز للرجل ان يحجب المرأة من اخيها وقال اصحابنا اي  
جعل الزنا حراما حين راي تشبه ففرض الحجة ولاجل هذا سوا حزمة المطاهرة  
بالزنا ومال اليها ابن القاسم سنة حنفية تلفقها من الاسدية قال لا ما مر  
احفظ وهذه الاقوال التي سمعت للمنفق من لا تلحق برأيهم وخاصة بالمرئي  
فانه جعل كلام النبي عليه السلام في المسئلة حكما في غير ما في صفتها وهذا لا  
يليق به في معرفته وامثل ما فيه ان النبي عليه السلام مكن منه عند الحكم للاخوة  
وحجب منه سودة استنظارا لها عن الحصة التي تقتضي للاخوة ولو راعى السنة  
في اثبات حكم لراعاة في اللائحة والله اعلم ان السادة قولهم هذا قضية في  
جملتين تعارضتا الاولى ان يما معه حمله والعاقبة يما معه احري بقا بلا عا الويد فحكم  
به للفائز واستطاعت اعتبار العاهل وهو الزاني والغاش هو الزوج عريضة قال  
بانت نضاجعني وبنت فراسها خلق العباة في الزمان فتبيلا  
كما قال اهل العربية والذي فيه عندي ان الزاني هو الرجل الغاش وجا كان  
اوسيد افتخصيصه باسم الزوج غلط لانه لا يسمي ودروي الداروطي في هذا الجواب

حسيفة

الشاعر



الولد بغيره في الحديث الثاني في قلم المصنف عليه مقامه وذلك  
 في اللغة أكثر من رجل سيرته في ما فليستين وحب الخبز بدلك عن النبي عليه السلام  
 أنا حرج في سيد وعامر ولم يكن في المسئلة التي قد ران النبي عليه السلام قال ولعد  
 فيها روح السابغة فيني جاب روح بولد فهو لزوجها في المدة التي يصح ان  
 يكون منه وبني حاث الامة بولد اعترف سبدها انه وطبها فهو ولده لا باستدونه  
 له وهو فرائسها فعال معني باعل وهو معلوم من يوم حزاما لنافذة وقوام الامم وقال  
 البرذينة لا يكون الا لحاق الا بالاعتراف بالولد وعمده ان المورث الوطي لو الحقتنا  
 به الولد لكان ذل الحاقا فاما حمال فيلزم منه الا لحاق عجزه الشق لا سيما اذا  
 اجزنا انه مستهزى بها معوم فيها وعمدنا الحديث المذكور وفول عمر لا يا بني  
 سيد يعترف بوطن امته الا الحقت به ولدها فان ضل لعل لتازله الواقعة بين  
 سعد وعبد كانت في ام ولد ولم تكن في امة فلما النبي عليه السلام اطلق القول  
 ولم يتفعل ولو كان المحكم يختلف لا سفسد لاسيما ولم يجر للاسلاف وكون  
 في لفاظهم فان قيل لم يجر لذكر الا فرار ذكر في العاظم فنبأ ذكره  
 عند بقوله والله اعلى فلا شه وقد ذوى لستاي قال كانت لزينة جارية تنظفها  
 وكان يظن باخر انه تقع عليها فحات بولد يشبه الذي كانت تنظف به مات  
 لامة وهي حبل فذكرت ذلك ستود لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الولد  
 للذات والنجي منه باستودة فليس لك باخ ويقال ان المختص فيه يسمى عبد الرحمن  
 وعنده هو ابن زينة فمستوى بن عمرو الوسي الناصر

## باب اذا راي جد امراة فاعجبته

ذكر حديث جابر ان النبي عليه السلام راي امراة فاعجبته ودخل على ربيته فتقي  
 حاجته وخرج وقال ان المرأة اذا قبلت اقبلت في صورة شيطان فاذا راي  
 احدهم امراة فاعجبته فليبات اهله فان معا مثل الذي معها قال الامام  
 الحافظ هذا حديث غريب المعني لان الذي حرك النبي عليه السلام كان سراً

ليعلم الآلة ولا كنهه اذا عه عن نفسه تسلية للخلق وتعليلهم وقد كان آدميا  
 داشهوه ولا كنهه كان معصوما عن الزلف وما جري في خاطره حين اي المرأة امر لا  
 يواخذ به شوقا ولا ينقص من ربه وذلك الذي وجد في نفسه من اعجاب المرأة هي  
 جملة الادمية التي تحقق بها صفتها من عليها بالعصمة فانطعت وحدا الى الزوجة  
 لينفي فيها حوا لا عجاب والشهوة الادمية بالاعتصام والعفة وقوله ان المرأة  
 اذا اقبلت اقبلت في صورة شيطان المعنى انها تشبه الشهوة ودورها وتعيم الهمة في  
 ينسب ذلك الى الشيطان لان الشهوة من جنده واسبابه التي يستعين بها على هوا  
 عبده والعقل من اجاب المصلحة والكل جنود الله والعقل حزب الله الا ان حزب  
 الله هم المعالجون وقوله فاذا اراد احدكم امرأة فليأت اهلها فان مر بها مثل الذي  
 معها تنبيه على حكم العقل وابداه العقل وذلك ان اخذ النظر المشير للشهوة  
 الوطء فاذا وجدته المرأة في المرحى الاول لها به ولا فرق بين ان يكون الاصابة  
 في الغرض الذي غرضه او لا او في مثله لان المقاصد اذا حصلت لم يستل عن استبائها  
 لا سيما والتجمل بري حسن ما في المرأة وهو وجهها وانتاة واطره فلا يكون  
 الاستحسان له طريقا الى افصح موضع فيها واستنه وهذا نقصان عظيم سترته  
 حجب الشهوة ووضع فيه المرء على غفلة فاذا اعتبر الحال وجد ما يتبعه عليه النبي عليه  
 هو صواب المقال ستر العال وفيه اذارد على الصوفية الذين يزعمون امانة العتة  
 حتى يكون المرأة عند الرجل اذا طلع فيها كحذر ان يفسد فيه ولو هبها به ليست  
 في هذا الدين وقد يتناخضون ذلك في تفسير القرآن وما اذا دخل ابو عيسى في الباب  
 بعده حديث عبدالله وهو صحيح قال النبي عليه السلام اذا خرجت المرأة استشرفوا  
 الشيطان ان يلدنفع بنطلع البها ويحمل كل من كان من حاله واشتد له وامل  
 طاعته على بلذ ذلك فذلك جعلت عورة مستنورة واذا دخل بعد ذلك في  
 حق المرأة على زوجها حديث طلق نساء اذا دعا احدكم زوجته لاجل جنة  
 ولثانته وان كانت على الشوز لم يتعجل فصلا عرض له فيرفع سفل باله ويحضر

السلام

بن حستان و ايوپ عن حكومة ومن طريق سريون دينار عن ابي القعناعه الشعا  
 وقال العجب صحبته لوروي بنعل العدل عن يزيد بن الاصم بن احب ميمونة  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال وبني بها وهو حلال او ماتت  
 لتوف ودضاها في الطلعة التي بني بها فيها وقال البخاري في حديث  
 يزيد بن الاصم مرسل وادخل في صحيحه عن سعيد بن المسيب انه صلى الله  
 عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم البتة على مالك في حديث مدني وصح  
 الدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا وهو جليل ترجيح ما  
 تضعيف البخاري لرواية ثعلبي فلا ينيل من عدل مالك لم يخرج البخاري  
 به سوا زنا ولا تنفارياته قد يسخ عمر بن الخطاب لم ينعون الحليفه  
 العدل المامور بانعاده فداخدا جابر بن ثعلب بن ثعلب بن ثعلب بن ثعلب  
 وهو محرم اي في اجرة ثم جمل ان يكون ذلك من حسايع النبي صلى الله  
 عليه وسلم في التكاح كسائر خصايعه فيه ثم كان هذا من امتهون  
 بالمدنية مسيغيا فذه خمسة امور يترجح بها احدا جديش علي  
 والله اعلم **كل الصيد**  
 المطلب عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صيد البر  
 لكم حلال وانتم ما لم تصيدوه او بصيد المذود ان حديث جابر  
 لم يسمعه الطب منه وذكر حديث اي مائة في الجهاد والوجش  
 وذكر حديث السعبي بن جهم في رده الحمار الذي اصداه واعتذاره  
 به ثم حرم واحدا بن حستان **في شاة** فاما حديث اي قتادة  
 فنصه في الصحيح وادخله البخاري قال ابو مائة انطلقنا مع  
 النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فاحرم النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولم نغرم وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ان عدوا يغزو نقتله فما جازا  
 س. الح. حتى تلتقي س. بر. ما نغرم وكتاب الفلاح بين مكة والمدنية على ثلاث



علو عليه ومداخلة ذوي مسلم في قصته بنسب النبي عليه السلام دخل عليها وهي تعش  
منسدة لها أي تدع جذا ففضي حاجتها منها وترك ما كانت فيه بما هو أهر منه ولما  
بفوت وما هي فيه من مصير المنه أو محاولة التور لا يفوت وشرع في شغلها  
ويبرغ قلبه لتوخل كما قال النبي عليه السلام فإن دل بر دما في نفسه ٢  
قال الإمام الجافظ وقوله ولو أمرت أجد أن أسجد لأجد فيه تعليل لشرط  
بالأمر بالمحال لأن السجود على قسمن أسجد وعادة وذلك لا يكون إلا بالله وحده  
ولا يجوز أن يكون لغيره أبداً أو ما سجد تعظيم وذلك جائز فقد سجد الملايكة  
لأدم تعظيماً له وأخبر النبي عليه السلام أن ذلك لا يكون ولو كان جعل للمرأة  
— إذا حق الزوج وأدخل حديث أم سلمة وهو حديث حسن وصحيح عندي من المرأة  
إذا مات زوجها أصابها دخلت الجنة وبعضه الحديث الصحيح واللفظ للسلام  
وحده قال النبي عليه السلام والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها  
ثم أتت عليه إلا كان الذي في السماء سائداً عليه وعقبه بقوله ولم تأنه فبات  
غضبان عليها لعنهما الملايكة حتى يصبغ وقوله الذي في السماء يعني الذي في العلو  
والجلال والرفعة لأن الله لا يدخل مكان فكيف فيه محبطاً به وهذا كرامة من  
المستوداد بأن يقول في جواب قوله إيم الله فسادن إلى السماء بعده به عن الجلال  
والرفعة لأن مكاناً أو أخيراً المرأة لزوجها فكما قال خياركم حياً ذكراً لاهله ذكره  
وصححه وبأي غيره وأما الخبر المشترك فقد بينه في حديثين عمرو بن الأوجص في حجة  
الوداع قال شهدت حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله وأبي  
عليه وذكره وعظ وذكر قصة وقال لا تستوصوا بالعتاة خير أوفيه  
سبع عوايد الأولى قوله استوصوا أي توارثوا الوصية بهن والزموا ذلك فبهن  
فأقبلوا ما ينال لكم عنهن ٢ الثانية قوله فانهن عندكم عوان يعني استرا  
واسترهن موافق لا يخرجن ولا يتصرفن إلا ما دن أزواجهن لبيهن لم عليهن ملك  
سوي موافقاً لملك المنفعة عليه كما يملكها عليها إلا أن المطالبة جعلت ٢

لفظ حيا بها والغفقة عليها لا تنسأله في النصرف في ذلك قوله الا ان  
بالتن فيها حصة ببيتة يريد جمعة نظام لا يتحمل تاويل ولا بعد منها خرجا  
ولا بين فيها عذر ان يجنب بملك الزوج عليها الادب والاحكام في المصالح  
الترابطة واذا اذنا على عصيتها لا لا يخلو لها ولا دخل ذلك تحت شرط الضرر  
لان الادب على العصبة حق له ونفع لها اما انه اذا اذنا ذلك لومته البينة والى  
جلف ما عصمه وجنبين ناخذ بشرطها هذا هو معنى صريح الدين وقول ملك  
في الموطأ ومن حديث لقبط بن صدقة انه قال انيت انا وما يبي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم طلقها فقال انها ذات محبة وولد فقال فخل لها ان  
يكن فيها فتقبل ولا تنصرف طبعيا فربك امتك اراد به والله اعلم الابن ديب  
علي كل مني فتفسري او يريد التخفيف لقوله غير مبرح به ويعني كاللطفة  
والكرة الحبيبة والفرع بالتعلل ونحوه وهو كقول المصنف اختلف في نازله فقال  
هو ترك لوطي وقيل هو معاذ فله في التور واهل تلك البلاد على شدة العجز  
لا يضا جمون اهلهم بل لكل زوج فاشد ما اذنا انا ان فيها او يرسل  
اليها فتانيه وقد كان لبي عليه السلام يطلع مع ازواج في فراش واحد وفي  
الصحيح اذا دعا الرجل امراته الى فراشها لم تاته وفي رواية بعدها اذا دعاها  
الى فراشه فافتتحي ذلك انه واحد اما ان سبق اليه وكان له ودعاها او تلبقت  
اليه تدعى للوطي فيه فاني عليه وكذا في الحديث ما من رجل يدعو امراته الى فراشها  
وذلك كله صحيح المعنى الخامسة الا يوطئ من نكح من معاه لا ينام  
عدها الا من مرضي زوجها لومه ولين يورده نفس لوطي لان ذلك محال اذ جميعه  
مكروه محرم وقوله ولا يباد في بيوتكم لمن كذهونه وهي الشاذلة وهي تامة  
في الصحيح وعامة في القريب منها والبعد بتفصيل استأنف ان  
للرجل ان يجر المرأة في المصالح بنقل القرآن كما يتناه في الاحكام ولا يخل المرأة  
ان يجر فراش زوجها فان فعلت لمعتها للملايكة حتى تصالح كذلك في الصحيح

صحيح

واللعط للسخاري اه التامة الاجناس اليها العتوة بالسحر ون  
استافق بالهاد بالبور دن مجاعة وهي كسرة المنع والمعد في الطمان

## باب كراهية اتيان النساء في

أذبا هن ذكر ابو عيسى حديث علي بن مطلق لا تاتوا النساء في اعان هن  
فان ابنة لا يبيح من الحق وقد كن حديث ان عتاب لا ينظر الله الى جد وطى سرة  
في دبرها وم يصح واخذ اسمها وا دخل البخاري في المصنف عن ابن عمر في قوله  
علي ساء وكم حزن لكم فابوا جرحنا في سمر قال باسمها في

وترب ياصا ولم يذكروا المسئلة مشهورة صنف فيها محمد بن يحيى بن جواد صنف  
فيها محمد بن سفيان كتابا وحوزه كل واحد منهم وذكره عن ابيهم من اهل العلم  
من التابعين والعلماء خلق كثير واوعت في الادلة ولقد كانت عماد السمند  
الاكثر فدا ل ان الله عز وجل الجايض بعلمه ان في حرجا اذمي وهو دم الجيض فاذا  
كان لروح المحلل محرم بطر بان الذي عليه موضع لا يغلقها للادى حوى ان محرم

## باب كراهية خروج النساء في الزينة

ذكر حديث مشهورة تنب سحر خادما للنبي عليه السلام ان الوايلة في الزينة  
في غير اهلها كمثل ظلمة يوم القيامة لا نور لها ولا ضعفه قال الامام  
الخاص ولعل المصنف صحيح فان اللذة في المعصية عذاب والمعدة نصت والتمتع  
جوع والبركة محقق والنور ظلمة والطيب نار وعصته الطاعات فلو

في الصائم اطيبك عند الله من عند المستكروم الشهيد للون لوزيم والعرق عرق المستك  
ودد عفا ذلك في نفس الفردان

## باب كراهية الغيبة

قال الامام حافظ هذا باب عظيم قد بيناه في كتابنا لا مد والاحكام وامليتنا



عليهم فيه من عمل نوع احسنه و ذكرنا لسبب الاجادين ذكر فيه ابو عبيد  
حديث اي هريقة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يغفر للمؤمنين يغفر  
وغيره الله ان ياتي المؤمن ما خرم عليه **الاسماء** (روي هذا الباب جماعة منهم  
ابو هريقة كما تقدم التاني عايشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما من احد اعبر من الله ان يربي عبده او يربي منه **الثالث** حديث حنظلة  
اسما قالت لابي اعبر من الله **الرابع** قال البخاري وقال وزاد للمغيرة  
من شدة نال تعدن عبادة لو وجدت مع ابراهيم تر حلالا لزمته بالصيف غير  
مصلح به فقال النبي عليه السلام انما يكون من غيرة تعدلانا غير منه وهذه  
الاجساد في صحاح وعامة لا احد اغبر من الله ولذلك حرم العواجن ما ظهرها  
وما بطن قال ابو عبد الله وقال عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير لا تخش  
اغبر من الله وهذا هو عبيد الله بن عمرو والوقفي لا يخش **الخامس** بقا  
في الاحتلاف بين المعنيين والمعاني واذا علم المتكلم ما يفرق او ما يستوي به فبقى  
حاله الى كونه من الامن او محبوب فصر ب مثله لتغير الحال يعلم المكشوفه وخص  
به ويظهر عن تغير الحال يعلم ما يكونه قول او فعل او كلاهما مما يورد ذلك ويكون  
حرارة عليه او بعيدا قل ذلك منه فيسبي ذلك من الوعيد قبل ومن الحر بعد  
غيره **السادس** فيه سلبان **فوله** في الحديث لا احد  
اغبر من الله قال الامام الجافظ هو الاحد الواحد حقيقة وحقا فيسمى به وقوله  
نبي اسم من استمايه التي لا تخص بها وكل موجود نبي وهو سبحانه نبي لا كالا سماء  
يسمى به في التعريف ولا يسمى به في الانها قال سبحانه قل اي نبي اكبر قال الله  
سبحك بربي وبدينك ولا يعصي لشيء من حقيقته الماثل من اجسامه الذي  
يشعل المحين ويشتغرها في تحجيم ما رواه عن العيان وذلك كله  
علي الله محال معناه مسموع تسميته وما رفع من ذلك في حديث عبيد الله بن عمرو  
عن عبد الملك بن عمير ومعه علي عبد الملك مد رواه عنه ابو عوانة فلم يذكر  
هذا الحرف وكذلك كل من روي الحديث عنه لم يذكره ولا نقلوا عليه فرقا

ذكره بعناؤه أو توفقه أنه لا يأتى منه أو حري من غير قصد على لسانه في الثانية  
 قوله أغبر من الله قد ثبت بالأدلة القطعية استحالة التغبر على الله وأما  
 الكبر عنه سبحانه بلعظم يستحيل ظاهره عليه وحل لنا ويل فيه وعاد إلى باب  
 الغيرة من الوعد على الفعالة ومن أيعاع العفوية بعده وقد جرم سبحانه العوايش  
 من غير الله وشرع الحدود على ما علمها من حكمه وحكمته ومنع قوما من المعاصي  
 بعصمته وذلك أشرف وجوه غيرته **باب في مسئلتين الأولى**  
 أشد المومنين غيرته رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك آمن بالمعروف ونهى  
 عن المنكر ولم ناخذه فيه لومه لايم واحشأ به فاعوز له في الغيبة وقد روي أنه قال  
 دخلت الجنة مرأيت فيها امرأة إلى جانب قصر فقلت لمن هذا القصر قالت لهن من  
 الخطاب فازدنت أن أدخله ثم ذكرت غيرتك فبكى عمر وقال أو عليك اغما  
 برسول الله ومن غيرته ومن غيرة شعبد قال لو وجدن مع امرأتى رجلا لم يمتنه  
 بالسيف غير مصفح به ولم يغبر رسول الله عليه السلام ذلك وهي المسئلة الثانية  
 والمعنى أنه لو وجدته وهو عليها وذلك منه في ذلك منها فانه كان يكون مباح  
 الذم بزناه وقد اختلف السان في ذلك فقال لا كنى لا يباح دمه إلا بزنا ثابت  
 عند الحاكم أو باقرار دائم لا رجوع عنه وقيل هو مباح في حق من علمه إذا أدركه  
 عار منه كالزوجهين أو الأولاد في حق الأبوين أو أشار إلى ذلك محمد بن الموال  
 ولا أقوله وقد جينا في هذه المسئلة بعد بعة عظمي فليست في فيها ولعظيم الخصب  
 في هذه المسئلة قال عمر إذا وجد رجل مع امرأته رجلا أن قتله قدمه هذ وقال  
 علي عليه الفود وقال بعض اصحابنا أن كان كثير النكاح منه قدمه هذ وقال  
 قال الناس أن عليه القتل أن كان نسا وأن كان بكرا لم يقتل المسئلة عويصة  
 المأخذ وهذا القدر يكفي والله أعلم

## باب كراهية ان تسافر المرأة ولا

أبو صالح عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجل امرأة ثوبا

بأنه واليوم الآخر أن يتأق سراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعهما ابوها إلى  
أخوها وأبناؤها وذوهم منها في المفهوم عن أبي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تنافرا لمرأة مستبرة يوم وليلة إلا ومعهما ذوهم منها  
قال الإمام الكاظم العارضة في هذا الباب أن النساء الحرة على وضم الإمام  
دلت عنهن كل أحد يشبههن وهن لا مدفع عنهن بل إنما كان الأمن فيهن  
إلى الخلق الأسير حال اقتراب من استعصام فخص الله عليهن بالحجاب وقطع  
السلام والخدم والسلام ومباعدة الاشياخ الامع دوي المحاكم الذي يسد سحرها  
وهو الردج أو الذي يمنع من استيفاء بحال جال وهم أدل أمجن مية ولما لم  
يكذب من نصرف من ذلك لمن فيه على تربية أن يكون معهن منهن من يجهل  
وبزع عنهن من دوي المحاكم لمن وذلك في مكان المحافة وهو السقف مع الحلوة  
ومعدن أو جده وقد بينا في كتاب الصلاة جد السفر وحقيقته فليست  
هناك كشف به المسئلة ها هنا أن شاء الله ولا يخل لأحد أن يخلو بامرأة  
ليست بينهما أحد فإن الشيطان ثالثهما ومعناه ليس بينهما أحد من حفته إذ قد  
يكونان جلين كل واحد منهما لا يخل الحلو بزيادة إلا أن يكون معها من لحمها  
بحرمية أو تقيية ولما ثبت هذا الأصل ونهى العلماء العلة قالوا إنها حرم لها  
السفر في الوفقة المأمونة الكثير الحلق الفضل الرجال قال أبو حنيفة  
بل عني المحرم شرط ومحجبه بعلل العياده ويقولون أن معنى التحريمه النقص  
والغرض من عبادة الزكاة سد حلق العقرة فتجري بها القصة ثم يأتي إلى هذه  
المسئلة ولا يعلمها ويدعي أن المحرم عين معينة فيها أن هذا الشيء عجاب معترض  
للمعاب وقد قال القاضي أبو زيد منهم لما حرم على المرأة الخروج في العدة  
على الخصوص صيانة لحرمه خاصة كان منهن من الخروج للحرمه العامة أو  
وهي صيانتهم عن الزنا وحايب عن ذلك علما وبأن العدة تمنع أصل  
الخروج وعدم المحرم لا يمنع أصل الخروج قال الحزمي نعم المحرم نعم العدة فاستثنى



بها الخروج في مصالحها العربية رخصة فلنا الرخصة لا بشبه الزنا ولا استباحها  
فنسنع هذا التعليق مستقط لا يثقل الدليل وقد ثبت ان النبي عليه السلام قال العدي  
برحمة بؤسك ان يخرج الطعنة من الحبيبة الى مكة لا تخاف الا الله عز وجل  
قال عدي تعنت حتى رايت ذلك ولا يسر النبي عليه السلام الا ما هو حسن  
عند الله وضرع من دينه وتعلق علماء ونا بغير السجدة وهو معلق فاستدل لان المرأة  
بين الشفتان كانتا في سفانة فيلزمها الخروج الى الامس والامن فاما الخروج  
من موضع الامن لم يعرض الكوف فلا يجوز بحال الاصل في ذلك ما بهتنا عليه من وجوب  
الامن باي وجه كان فان قيل لا يوجب الا من في الدفعة في الاستفان المدينة المنورة  
فمنع وجب فقالوا مع واحد لا يوجب عليها فلنا العينة للغالب وانها اذا ارادت الاقتران  
استفانت واستفانت والامن مجنون على الغالب من هذا الباب لدخول علي المغيبات  
فقد دخل فيه جد يبعثه بن عامر باحمر والدخول على المغيبات فقال رجل من الصحابة  
يرسول الله امرنا بالحمو والحمو الموت فقال الامام الجاوي رضي الله  
عنه كان هذا قبل نزول الحجاب فلما نزل الحجاب تنسخ النهي باعظم منه فلا  
يدخل على النساء الاعلى المغيبات ولا على المحضرات وقوله الحمو الاحكام من قبل  
الزوج محارمها والاخوان من قبل المرأة محارمها والصهي جامعها ويعني به الموت  
انه لا بد منه في محارمها والدخول عليها دون حجاب كما ان الموت يدخل اليها  
دون حجاب واما قوله ان الشيطان خرج من ادم مجرى الدم فانه ورد  
في الحديث الصحيح اذ خرج النبي عليه السلام بقلبك هذه ليل الى منزلها فالتقى  
رجلين فقال لهما ايها صفيّة فقالا سبحان الله برسول الله فقال ان الشيطان  
خرج من ادم مجرى الدم وان خشيت ان يقدف الشيطان فقلو بكما شيا  
فتلحا واختلف لما في معنى هذا الكلام فقيل ان الشيطان يتصل حتى يصير  
من مقدار اللطافة بحيث يتوحد في العروق ويصير في باطن تزيان الدم  
وقبل يتري ناره ووسواسه اما ناره فاكل الحرام وبعض اسمائه فكل ما مشي

في العروق من هذا العذر فانه يمتنع بالمعصية وبغير بركة ولا يقوم الحوارح  
 الطاعة ولا الخزي في الخاطر خيرا واما شراياه بذاته فيبين في قسم الجوارح  
 اذا سلطه الله ومكنه وفي الصحيح ما من احد الا وله شيطان قبله ولا انت  
 برسول الله قالوا لا انا الا ان الله اعاني عليه فاسلم ولما ما مربي لا يخجل اختلاف  
 الناس في ضبطه فيقول نعم المهر من سلم معناه اسلم انا فان الشيطان لا يسلح ذلك  
 فترة سفين من عبيته وقيل فاسلم بعنق الميراي زال عن الكفر بشهد لصحته  
 قوله فلا يامر الا ما يحب وما قوله خشيت ان يذف الشيطان في قلوبكم  
 وان معناه بين لانها لو ظننا بالنبي عليه السلام ان تلك امرأة خاطبة معه لو هتاع  
 درجة الايمان في الكفر فلذلك كبر بالبيان ليقطع وسواس الشيطان  
 واما حديث اسمعيل بن عمار عن معاذ بن عفراء عن معاذ بن عفراء عن معاذ بن عفراء  
 معاذ صحيح ممكن ظاهر في الامكان فان المرأة اذا دت الزوج الصالح غضب  
 الله لذلك والمليكة واهل الجنة والكل يلعبنها ولا يدرك الا انه دخل عليها  
 وعارية عندها فكان من الحق مراعاته لقصد مدة التوبة وما يلزم من  
 حسن العشرة فاذا اذنته استتمت عليها اللقنة ولم تقدم من المليكة ولا من  
 اهل الجنة شئ سوا ولا معنیه ولعذاب الآخرة استدرابني

## كتاب الطلاق

### باب طلاق الشبهة

قال مالك بن عمرو عن رجل طلق امراته وهي حايض فقال اهل بيته عن عبد الله  
 بن عمر فانه طلق امراته وهي حايض فقال عمر النبي عليه السلام فاسم  
 ان يرجعها قلت فعند مالك لتطليقة قال له ارايت ان تجز واستجتم  
 قال الامام الجافظ هذا الحديث صل بالطلاق بضمن  
 اصول كثيرة واما ان احكاما متعددة ادخلها ابو عيسى من طريقين حبر

عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم

عنصر أوله حتى معه فائدة زائدة على حديث التواتر وهي  
سؤاله عن الاعتداد بملك الطلعة وله طرق ثلاثة الأولى طريق يونس  
بن جبير المنقذمة الثانية طريق محمد بن عبد الرحمن سأل عن طلحة عن علي  
وهو مختصر أيضا وفيه زيادة فانه قال مرة فلما رجعا لم يطلعا طاهرا او جاملا  
فخرجت عتلى وذكره ابو عبيتي في الشاكلة طريق يافع وفيه الفاظ  
مختلفة جماعا في الصحيح طلق ابن عمر امراته وهي حائض فامر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان راجعا ثم مكلها حتى تظهر ثم تحيض عندهم حيضة اخرى ثم  
يكلها حتى تظهر من حيضتها فان راد ان يطلعا لم يطلعا حتى تظهر من قبل ان  
تجامعا فقلل العدة التي من الله ان يطلق لها النساء مستل عن الليث عن يافع  
طلق ابن عمر تطليقة واحدة وكان عبد الله اذا سئل عن ذلك قال اما انت طلقت  
امراة مرة او مرتين فان سأل الله عليه السلام امرني بهذا وان كنت طلعتها  
فلا تأخذ عديت علي حتى يكل زوجا غيرك وعصيت الله فيما امرت به من هذا  
امرته وكذلك جودة عبد الله بن يافع فقال في تطليقة واحدة وزاد الزهري  
عن سالم فقال حتى تحيض حصة مستقبله ستوي التي طلق فيها فان بدله ان  
يطلقها فليطلقها طاهرا قبل ان يستهلم يزد عليه وروي ايوب عن ابن جابر  
مكنت عشرين سنة فحدثني من لائمه ان ابن عمر طلق امراته ثلاثا حتى لغيت  
ابا غلاف يونس بن جبير الباهلي وكان ذات بيت فحدثني انه سأل ابن عمر فحدثه  
انه طلق امراته تطليقة وخرج مسلم فسي السائل بان عمر رضي عن ابن الزبير  
انه سمع عبد الرحمن بن ابي سريجة عن عائشة يسأل ابن عمر وابا الزبير سمع كيف  
روي في رجل طلق امراته وهي حائض لم يقل في اخوانه ومن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم يا ايها الذين آمنوا اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدت من زادت النساء  
فردها علي وزاد من رواية المعتمر مرة فلما رجعا فاذا اغتسلت فليركبا  
حتى تحيض فاذا اغتسلت من حيضتها لاخري فلا ياتيا بها حتى يطهرا فان سأل



بشکایا و استحقاقها

الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فحمل وجوهها منها انهم لم يروا هذه النسخة  
منها فزادوا التوالت في الجواب ويحمل ان يكون ذلك معلوما عند العامة

وهو قوله فطلعوا من العذرة وحوله والمطلقات يومئذ بالفتنة ثلثة  
وقد علم ان هذا العبراء ما منقر لا معرفة كيفية الحكم فيه ويجعل ان

يخون سمع من النبي عليه السلام المهي والاولى اذ افواها له الثاني قد  
الطلاق في دم الجبض والنفاس لا يجوز لما في هذا الحديث من المنع منه والاستبنا

في قوله معتظ استوال اتصلي بالله عليه وسلم ولا بعضيت ولا استحيي من الحق  
وتوكل على الطلاق حرة كما هو كان يعمود فإزكنا معلومين عليه او معقول كما يحكم

صغرة العيب في النكاح اعدم النفع فلا يجوز ايضا نقل عليه ابن النعمان واشبهه  
واوجبات فرقة الايلا لم تطلو علمه عند اشبه لنقد والوطى في الحية وتطلو

عندنا القاسم وهو الأصح لاسكان الكفارة له فيستطع جثمة الايلار . .  
 الحالة . . . . . في وقع في يوم العاظم هذا الحدثان السائل انهم والصحيح

سؤال السؤال من عمر ابيه ولا كتبه تحو فصدقه ويضاف السؤال الى عبد الله محاردا  
والله اعلم بما في الصدقة والزوج هو الذي اخذته غدا الحصة في هذه المسئلة طامنا

إذا قالت المرأة طلقتني وأنا حايض فقال يلطمان فقال لمن يحسن الغول قول المرأة  
وتخرجها التحفة من اصغر امرأة القوام (منها) علما هذا إذا ذهب

الحيض وأما الولم بغير الطهر فلا وقد قيل إن القول قوله مثل جال وهو لا يخفى لأنه لو

الله عليه وسلم ان يرا حيا جعل ذلك ملقاً قضاء وجعله غير مستجاباً ولا مستجاباً

عليه اجمعوا واما المعنى فخلاص النبي عن الطلاق في المحيض اما كان لما فيه من الضرر

بالمزانية في تطويل الحدود والاضرار جرام في جيب وطعديا يوجد وان يبعث

[illegible]

فبصر اصحابي بخمر وحش وانا مشغول احصيف بغلي فلم يوزنوني به واسبو  
لوا يكبرته فجعل بعضهم يعجك الي بعض قال ثقت فابصرته يرفي علي الجبال  
فتمت الي فرس يقال له الجراداة فاسوخته ثم ركبت ونسنت السوط وار  
فقلت ناولوني السوط والبر فقالوا والله لا نعيلك عليه بشي يعصبك  
ونزلت فاخذت ما مثر اركبت فتحدثت علي الحرس فعزت منها انا فانيت  
اليهم فقلت لهم قوموا فاجعلوا فقالوا لا نسته فاحتلته حتي حينهم به  
فشكوا في امته فقال بعضهم كلوا وانا فاعضهم لانا كل لحم صيد ولجن  
محرمون فاعلم منه بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وخبات العضد  
معه وحملا ما بقي من اللحم لانا فحشينا ان يقطع فطلبت النبي صلى الله  
عليه وسلم ارفع فرجتي شاوا واسير شاوا فلقيت رجلا من بني غفان  
في جوف الليل فقلت ابن تركت النبي صلى الله عليه وسلم فقال تركته  
بشعر وهو قابل السقي فالحقت برسول الله صلى الله عليه وسلم حتي ان بيته  
فقلت برسول الله ان اصحابي بل ارسلوا يقولون عليك السلام ورحمت الله  
وانهم قد خشوا ان يقطعهم من العدو ونزل فاستطروهم قال ففعل فلما  
ابو رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا برسول الله انا كنا احرنا وكان  
ابو قتادة لم يجر من فراسنا حمر وحش فحمل عليها ابو قتادة فعفر منها انا  
فزلنا فاكلنا من اللحم ما تم قلنا انا كل لحم صيد ولجن محرمون فحملنا ما بقي من  
الحمها قال امنكم احدا مره ان نعمل عليها او نثار اليها قالوا لا قال  
فعلوا ما بقي من لحمها معكم منه شي فناولته العضد فاكلها حتي عرقها  
وهو محرم وقالوا ان عندنا منه فاضله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يصح به كلوا واهم محرمون فما هي طعمه اطمعكموها الله له وقد روي  
في ذلك ثار عن الصحابة اخبرنا عن ابي المبارك ابن عبد الجبار اخبرنا  
ظاهر بن عبد الله اخبرنا علي بن عمر بن ابي بكر النيسابوري حدثنا ابو الزهر

اللفظ ولمس لانه لما طلق خالف الامر ومن عمدا باليس عليه الامر في الشريعة  
فمن ورد بقول النبي عليه السلام ولولم ينظر في ذلك حتى خرجت من الحيض فقال انتم  
وجده اذا خرجت من الحيضة الى الطهر لم يخرج على الرجعة لان المعنى المخوف من  
تطويل العدة فلذلك ذهب وهو معني قوي لولا انه اجبر على الرجعة لكانت حرة في  
حكم المطلقة قبل الرجوع فيقال فيه اذا طهرت منها وخذ ذلك روي عن نافع عنه  
حيث اذا خاضت بعد المس ثم طهرت ان ساء مستطاع وان ساء طلق قال علماؤنا فان المس  
كان في محل المس حتى اذا خرج ودخلت الحيضة قبل له امست حتى اذا طهرت  
طلق ان شئت لان قيل فلم يطلقها في طهر فذلك مما فيه انهم لا يجبرونه على  
الرجعة وان كان قد طوق العدة قلنا ينبغي ان يجبر ولكن قد تقدم من رواية  
النسائي عن المعتمر انه قال لا يجبرها ولم يذكر ذلك ما يكون بعد المستحب فيسقي  
على الاصل وخرجت جال الحيض لنصر وقد قال الشعبي ينبغي ان يطلقها في طهر  
جامعا فيه وهذا فاستدل انه اذا منع من الطلاق في الحيض لعدم الاعتداد به بالطلاق  
في الطهر الذي جامع فيه اطوا منه مدي واكثر ضرورة له السادسة قال علماؤنا  
الطلاق في الحيض او كراجه اما فانه يلزم اذا وقع خلافا لابن عتبة ومن شعبة والذليل  
عليه قوله مرة فليراجعها ولفظ الرجعة وهو التذكير برفقود الطلاق بالخروج  
من النكاح السابعة اذا كان الطلاق احدا نفذ واجبر على الرجعة وان  
كان الطلاق ثلثا وقع ولم يبرأ بالرجعة ويكون التلعن لله تعالى وعمد قوم  
ان الثلاث واحدة واستدلوا ذلك الى ابن اسحق رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة  
عن ابن عباس قال طلق زكاته بن عبد يزيد امراته ثلثا في مجلس واحد قال  
انما تلك واحدة فارجعها ان شئت روي عن ابن اسحق انه قال ما زادها عليه لان  
الطلاق كان ثلثا في مجلس واحد وفي صحيح مسلم ان الثلاث كانت في عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكروصدرا من خلافة عمر واحدة فلما تنازع الناس  
في الطلاق في زمان عمر قال ما اري الناس الا قد استعملوا في امر كانت لهم فيه



اثانة فلو امكننا ان نعلم ان هذه المسئلة في الاملاء وفي العسل  
 ما فيه كفاية وايضا رضة الان في ثلثه معاني الا ان الصحيح في حديث  
 زكاة وابن عباس ان اعطى البنت لالفاظ الثلث كذلك في كتب الحديث وفي  
 كتاب مسلم في المبادي وذكر الثلاث في الشواهد والثاني انه ينبغي  
 ان يردده الى الامارة وماذا اورد من من حديث زده عمر والعجائب متوافر  
 فلم يكن منهم من رده عليه هذا ابن عباس يربك ايضا الثلاث في كلمة وهو راوي هذا  
 الحديث ادي نعيمه فهل الحديث زده راويه وعمر الخليفة يطلب من هذا المتروا  
 وخطا في المذهب انك اذا استغفرت واستغفرت التروايات لم تجد لهذا المذهب  
 عضدا بل لم يقم منفردا اما طلبت عنه ملحق او قد اخبرنا الماركة من عبد الحبان  
 اخبرنا القايح ابو الطيب ان الدار عظمى محمد بن محمد حديثا سلمة بن العسل عن  
 عمرو بن ابي قيس عن ابراهيم بن عبد الاعلى عن سويد بن غفلة قال كانت عايشة  
 الجمجمة عند الحسن بن علي بن ابي طالب فلما اصبح علي يوم الاحد بالخلافة  
 قالت لهيئت الخلافة يا مينا المومنين فقال ابغض علي ونظري في اسمائهم اد  
 مات طالق لنا قال فتلغفت نساجها رفعت حتى انقضت عذتها بعف  
 اليها عشرة آلاف شقة وبقيت بقيت لها من صلاتها ففانت مناج فليل من حبيب  
 مفارقة له فمالفه فوالها بخير قال لولا ان سمعت جدي او  
 حدثني ابي انه سمع جدي يقول يا رجل طلق امرؤة ثلاثا مبهمة او ثلاثا عند  
 الامر لم يخل له حتى سلك زوجا غيره من اجبعتها له ان الشامة لا خلاف  
 بين الامة في ان حكمها سفهاء في هذا حكم الحايض وحلي عن بيع المخاذيل  
 ممن يقول بخلق القرآن ولا يعتبر خلافة ان المفسد لا يدخل في هذا الخلق ولوا  
 محانة اعتراكم به ما ذكروته فان هذا الاثران معه ولا شقة ولا عقل ما  
 الزان بعد ما الله فلفوه بعد من اي في حال يستقبل فيها العدة ولا  
 يتصور ذلك في التفسير الا لم يوافق في الجايض وذلك بعد الطهر من اذنه

فأمّا الستة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لنزوجه حين جاءت معه في  
الخيلة لعلة تغيب فسمى الحائض نعتاً فدل على أن معنى اللفظين واحد  
الثالث — أن المعنى الذي لإحله جرم طلاق الحائض مسجوداً في العتاة  
السادسة — هذا الحديث أصح دليل على أن الأقرار الطاهر لأنه أمره  
الابطال إلا في وقت يعتد به في العدة وذلك طهر لم يشها فيه ولا أسكال  
— أن لعنة الطهر يطلو على الحيض والطهر في العربية الطلاق واحد المكن دسره  
في العدة للطهر أولى ووقع من الوجوه التي يتأها في كتاب الأحكام ومقابل  
الخلاف من عمدة أراهم العربية فالواذا كان المراد به الطهر جمع على قول  
وإذا كان المراد به الحيض جمع على أن قال تعالى والمطلقات بين يمين  
بأنفسهن ثلاثه فزود وقال صلى الله عليه وسلم دعي الصلابة أيام أمراءك  
وقال الأعشى — لما ضاع فيها من قرن ورسايتك وقوله لأن غمر  
طلقها في حال طلاق العدة التي أمته بها الله وهو الطهر — العاشرة —  
قال أبو حنيفة للزوج أن يطلق زوجته في الحيض ويراجعها أن يطلقها  
في الطهر الذي على الحيض ونقض الحديث بطله كما قدمناه فإن قيل فقد روي  
حتى تحيض ثم نظر خاصة فلما نكحها رواية لبعض الحديث وكما له المنكر أن  
فيه فلا يقول على حديث ناقض فإن قيل فقد قال فطلقوهن لا طهارتهن  
فلما لا يصح هذا لأن العدة لم تستطع طهرًا واحدًا فإن قيل فأحد طلاق السنة  
عندكم قلنا لما يقع فيه تسعة شروط طلاق واحدة من تحيض طاهر لم تستها  
في ذلك الطهر ولا تقدمه طلاق في حيض وإن شاء طلق في طهر نكحها وخلع عنها  
ولذلك قلنا أن طلاق الحائض غير المدخول بها جائز عند ابن القاسم وهو عنده  
أشبه بالاول أصح من لفظه الجبر ومعناه وهذه الشروط التسعة هي صفة طلاق  
ابن عمر في الحديث المتقدم — الحادية عشر — إذا طلقها في طهر ثم أزوجها  
جازه أن يعقبه طلاقاً قال أبو يوسف ليس ذلك لأنه لأن الطهر سبب

الإباحة للطلاق في الخلاء عن عهدة النكاح وذلك يحصل بالواحدة فلا  
 يلحق الثاني بالاول وكان يجب لا يقع أصلاً إلا أنا وفعلاً لأن النكاح سبب  
 ملكه والظهر سبب إباحته ففقي بالملك على الإباحة **التائبة عشر**  
**الصغيرة** واليائسة إذا دخل في النكاح عليهما جازله أن يطلق في أي وقت  
 شاء فلا دفر لا يطلق حتى يكون بين الزوجي والطلاق شهره تمام بقصدان من الطلاق  
 معبر لهما في حال الزوجي الطلاق مبدآن باعتبار في العدة والفرق بينهما أن العدة  
 عبادة حق الله وذلك المعنى في إيقاع الطلاق حتى لها أجل تطول العدة  
 وذلك معدوم **وها هنا الثالث** عشر من تنقيح العدة وهذه  
 امثلة في بقية ما منها من ذلك إذا كانت في النفسين والمعنى فيها  
 أن الله تعالى قال والمطلقات يترجن بأنفسهن ثلاثة قروين فمن قال بها لا طهر  
 قال ثلاثة أطهار ومن قال بها الحيض قال ثلاث حيض قال ابن عمر  
 إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة برئت منه وبري منها يعني جاز لها نكاح  
 آخر وكيف ينكح ولعل ذلك الدم لا يكون حيضاً شبيهاً وإنما يدوم يسيراً  
 ثم ينقطع فمن الحق أن يتوقف حتى تكمل حيضة وبهذا يتبين أن الحيض  
 هو الأمر وقد نص عليه في المدونة وكتاب محمد لا عنه إبراهيم إلا البصر  
 وقال أبو حنيفة لا تنقيح العدة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة لما  
 دون العشرة أو يذهب وقت صلاة فإن كانت أياماً عشرة وهي عنده أكثر  
 الحيض فبلغتها خرجت من العدة وإن لم تغتسل وقال الثوري وزفر لا ينكح  
 من الغسل وقال ابن شبرمة إذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة وقال  
 بن شهاب إذا حصل الطهر لأربع وثلاثين يوماً فهذا الحق وفي حديث المعتمر فإذا اغتسلت  
 فلتنقل كذا وإذا اغتسلت فلا يكون كذا مؤثراً في ذلك الغسل ومعنى ذكره  
 لمفت حده لا أنها فعلته وندياً في شغل معني سمع الفعل وإن لم يوجد قول  
 بن شهاب أفواها وأدها لقوله فإذا بلغن أجلهن وها هنا انتهت العارضة



وَيَكُونُ النَّبِيُّ وَالْأَسْبَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ح

# مَا حَكَى فِي الْبَيْتَةِ

وَصَحِيحٌ بِرُكْنَانَةٍ قَالَ: بَيَّنْتُ فَعَلْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ أَنْ يَطْلُبَ نَزَائِقَ  
 الْبَيْتَةِ فَعَالَ أَرَدْتُ بِهَا فَعَلْتُ وَاحِدَةً قَالَ: وَاللَّهِ فَعَلْتُ وَاللَّهِ قَالَ: فَمِنْ مَا أَرَدْتُ  
**وَالْأَسْبَابُ** فَرَدُّ ذِكْرٍ أَبُو عَمِيْنٍ عَنِ النَّخَّارِيِّ أَنَّهُ مَصْطَرِفٌ تَأْدَةِ قَبْلِ فِيهِ  
 ثَلَاثًا وَقَبْلَ فِيهِ وَاحِدَةً وَاصْحَاحُهُ أَنَّهُ طَلَقَهَا الْبَيْتَةَ وَأَنَّ الثَّلَاثَ ذَكَرْنَ فِيهِ؟  
 عَلَى الْمَعْنَى **هَذَا** قَالَ: الْأَمَامُ الْحَافِظُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ وَهِيَ الْقَوْلُ  
 فِي الْبَيْتَةِ مِنْ أَسْرَ السَّابِلِ فِي الْأَمَالِكِ وَهِيَ كُلُّ مَسْئَلَةٍ نَعَايَضَتْ فِيهَا الْأَخْبَارُ وَالْمَوَاقِفُ  
 وَنَعَايَضَتْ فِيهَا مَعَانِي الْعَرَبِيَّةِ وَاخْتَلَفَ بِهَذَا الْاِخْتِلَافُ فِيهَا السَّلَفُ مِنَ  
 الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَفِي أَشْهُ عَنْهُمْ وَمَعَ هَذَا فَلَا يَدَّ مِنْ أُولَوحٍ عَلَى أَثَاذِهِمْ  
 حَيْثُ وَلَجُوا وَالْدُّخُولُ الْخُرُوجُ مِنْ حَيْثُ دَخَلُوا وَخَرَجُوا وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ  
 لِلْمَقْبُولِ بِرَحْمَتِهِ وَالْمَحْذُورِ مِنْهَا **الْأَوَّلِي** لِنَقْيِدِ الْأَقْوَالِ أَمْرًا نَهَانَا

**الْأَوَّلِي** إِنْ الْبَيْتَةَ ثَلَاثَ عَشْرَ مَلَكٍ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ  
 الْأَنَاءُ خْتَلَفَ الْجَوَابُ فِيهَا بِحَالِ النَّبِيَّةِ وَحَالِ مَنْ أَضْيَعَتْ إِلَيْهَا مِنْ مَدْخُولٍ  
 بِهَا أَوْ غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا **الثَّانِي** مَا يُوِي بِهَا وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثَ أَوْ ثَلَاثَ  
 أَوْ وَاحِدَةً قَالَهُ أَوْ جَنِيْفَةً زَادَ مِنْ الْأَيَّامِ بَابُ نَفْعٍ قَالَهُ الْأَوْرَاعِي وَقَالَ السَّانِعِيُّ  
 هِيَ كُنَايَةٌ لِمَا يُوِي فِيهَا كَانُوهَ لَا يَكُونُ صَرِيحًا وَجَمَلُهُ أَقْوَالُ السَّلَفِ فِيهَا بِرَحْمَتِهِ  
 إِلَى قَوْلِنَا أَحَدُهُمَا أَنَّهَا ثَلَاثُ الثَّانِي أَنَّهُ يَنْوَاوِي خَلْفَ عَلِيٍّ مَا رَوَى فِي حَيْثُ يَنْتَ  
 رُكْنَانَةٍ وَمَطْلَعُ نَظَرٍ كُلِّ تَرْبِيقٍ ظَاهِرٌ أَمَّا السَّانِعِيُّ فَعَوْلٌ عَلَى مَا ذَكَرَ  
 عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ شَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الشَّائِبِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَجْبَرِ بْنِ  
 عَبْدِ بَرِّ بْنِ رُكْنَانَةٍ أَنَّ رُكْنَانَةَ بْنَ عَبْدِ بَرِّ بْنِ طَلْحَةَ أَمْرَاتُهُ سَهْمِيَّةُ الْبَيْتَةِ وَهِيَ  
 الْمَرْبُوبَةُ فَاحْضَرُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ قَالَ اللَّهُ مَا أَرَدْتُ الْأَوَّاحِدَةَ فَقَالَ رُكْنَانَةُ  
 وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ الْأَوَّاحِدَةَ مَرَّةً هِيَ إِلَيْهَا الْبَيْتُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَطَلَقَهَا الثَّانِيَةَ فِي ثَلَاثَ

أَيُّهَا الْبَيْتُ الْمَعْنَى  
 ١١٨٠

عمر و لثالثة في ربح عشرين قال فيه ابوداود بنافع عن زكاة واسبيله  
 الاثني عشر مائة درهم في فقد صار مختلفا في كتابه مختلفا في منته  
 علم نزهة حجة وقال ابوداود حديث نافع بن عمر حديث صحيح وكيف  
 جعله صحيحا وفيه ما تزوّن من الاضغراب ولم يتقلده المشاهير وفيه البين  
 ولم يقله فقها الا مصاد كما لم يقولوا باستحلافه في حشدك على غارتك كما حلفه  
 عمر بن الخطاب ع ك واما مطلع اي جبيعة فلما لم يجدوها في كتاب الله ع  
 ولا وجدها مسبوحة في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع الى المعنى  
 ان الطلاق الحبل والبث القطع ووطع المتصل كحل المرقط وكما ينو في الطلاق  
 بنو في البتة واما زفرها على ما اذا قال لا موانه انت باني فانه عدة طلاق  
 لا رجعة فيه واذا ساعده عليه بيلزمه مثل ذلك فيه ويرحب فذا على ما اذا قال  
 انت طالق لا رجعة لي عليك هل يلزم ذلك ام لا وهل يجوز استفاط الرجعة  
 ومع حكم الله في الطلاق الواحد لا وقد بين انه لا يجوز في مسائل الفقه  
 واما مطلع ملك الذي نضى عمر وعلي فها ان الطلاق فيه حل عقد البكاح  
 ومنوبة المزاج رخصة من الله ورفق ورحمة لعباده ولطف فاذا عدل عن  
 السبيل التي شرع الله له اخذ بمعنى لقطه والبث هو القطع الذي لا عاوه  
 معه باقية ومن ذلك قولهم في المثل نسا ان ما بيت اي ما يبين امر او صدقة  
 بنة اي منقطعة عن احسان الاملاك وماضية لا رجوع فيها وبت الحاكم  
 عليه اي قطع عليه انتضا وطع لا كلام له معه فيه ويقال طلقها ثلاثا  
 بنة ولولا انها بمعناها ما تبعت صفتها وبق لاثر الصحيح لا صيا من لم يبت  
 الصيام من الببل اي بعزم عليه عزما لا مشنوبة له فيه ومن لا منال  
 ان المنيث لا ارضا قطع ولا طهر البقي فهذا الحقيقي الغوال فيه وكول ان الاقوال  
 المدهشة ثبتت على هذا الاصل ثبوت ملكه عليه نظرت المسئلة ولحسن الغوم  
 اختلفوا في معناها وفي الالفاظ العايدة اليها وقد غلق على اونا عما دوي في رفاها

ق

طلق امرأته البسة فقال تنول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث ان زيد بن  
 ابي رباح الى رفاعة دجق نذوق غسيلته وبذوق غسيلتك والمنهول  
 والذي في الصحيح انها قالت طلقني فبنت طلاقني تعني طلقني ثلاث طلاقات وفي  
 النسائي طلقني البسة يعني مضافا الطلقة البسة وليس في الحديث ما يدل على ان  
 الزوج يملك بالبسة فلم ينعن فيه حجة باي فرق بين بنت وaban في تأكيد  
 العطف وفردوي عن مالك انه قال في البانية البان ثلاث وروى محمد بن عبد الحليم  
 عن ابي زيد عن مالك قال هي واحدة له الرجعة فيها وفي الفروع المماثلة لهذه  
 المسئلة اضطرابات كثير كقوله لا سبيل لي عليك او طليتك واغور منه  
 ان يعمل بها ملكك مركب فلا يكون اما الواحدة وسياقي القول عليه  
 ان ثلثة وقد قال مالك في البسة والبانية والخلبة والبوبة انه يتوي في غير  
 المدخول بها ولم يقبل احد انه يتوي في الثلاث بان الزوج لا يعلم

## باب امر كبدل

قال حماد بن زيد قلت لابي ياقوب هل علم احدا قال امر كبدل  
 انها ثلاث لا الجنس يقال لائم قال اللهم غفرا لا ما حدثني فناداه عن كثير  
 مولي بني مزة عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام قال هي  
 ثلاث قال ياقوب فقلت كثير امولى في مزة فتسالمه فلم يعرفه فرجعت  
 الى فناداه فاجبت نه فقال النبي عليه السلام قال ابو عيسى قال  
 محمد يعني البخاري ما سليمان بن حبيب بهذا الحديث عن ابي هريرة موقوفا  
 واسنده عنه علي بن نصر قال ابو عيسى وعلي بن نصر ثقة جاوز وقال  
 النسيان هذا حديث منكور في العربية هذا لفظ مشكل ومعناه امر ك  
 الذي هو ان قد جعلته بديك وامرها الذي بيده الطلاق وهو بديك معفا  
 ومجموعا واحدة ونذكرنا في مسائل لاولي لما كان  
 الامر الذي حمل به بديها الطلاق وكان بديك على الوجه الذي ذكرناه



افضني ذلك ان تملكه كما كان ملكه فما وقعت من ذلك ونفع وما قضت  
مضافتي ذلك للعلماء قد عاودنا قول جماعة سنة الاول  
ان قضاهما ينفذ الا ان تاكلها الزوج فيحلف علي ما يزعم ويحسب النصف  
كما حلف قاله ابن عمر وملكه واسحق في الشكائي ما اخبرنا ابو الحسن  
علي ابن ابي قوبل لموصلي بران الخلافة عن البرقاني في كتاب الصحيح له عن  
يونس بن بزينة بد سالت ابن شهاب عن رجل جعل امرأته يبيدها قبل ان يدخل  
بها فقالت امرأته هي طالق ثلاثا فكيف السنة في ذلك فقال خبرني محمد  
ابن عبد الرحمن ابن نوبان مولى بني عامر بن لؤي ان محمد بن ابي اسير البجلي  
الليثي كان ابو هـ شهيد بدرا انتهى كلام البخاري زاد البرقاني خبره ان  
اباهرين قد قال بانه منه فلا يخل له حتى تنكح زوجا غيره وانه سأل ابن عباس  
عن ذلك فقال مثل قول ابي هـ بن قيس وسأل عبد الله بن عمرو بن العاصي فقال  
مثل قولهما وانه قال ابن المسيب وابن ابي ليلى الادراعي واحمد بن حنبل  
في الثالث ان القول قوله فيها اراد قاله الشافعي في التواضع اها واجد  
بانه الا ان يريد غير ذلك وانه قال سيف بن ابي حبيقة الكوفي  
الخامس ان هذا القول لغو في السادس ان القضاء ما قضت ولا  
يرجع اليه من الامر شيء لا استقاط ولا تفسير ولا نية هو مخرج قول احمد ورواية  
المدني عن مالك في **باب ما اذا كان المالك قد اقر** وهو مخرج  
الي ثلثة امور احدها ان الذي قال يمل هو وكيل او تملك فان كان  
فوكيلا فهو يقسره وان كان تملك فقد خرج عن يده اليها الثاني  
انه يبقى لها هاتان نظرت اخر وهو ان الذي كان ملكه منه مكروه وبينه  
مستحبت لم يدخل المكره تحت التملك ام لا يتناول لا المستحبت شرعا  
الثالث انه اذا جعل ذلك اليها فاختارت واحدة فانها تجب ان  
تكون باينة لان الرجعة متى وجبت لم تستبرأ فجعله الامر اليها

مراد الدلالة ان يملكها بقدر ملكها وسقاط الوجبة لا يميل اليه الا بطريقه  
 المعروفة في الشرع وهو العوض فوجب ان يكون لغضائيه ثلاثا وانما قال  
 من افنى بالمناكحة واليمين اعنادا على حديث زكاته في البتة وعلى حديث  
 غنم في الرجل الذي قال جملك على غائبك فواعدا لا فاعلا والله اعلم  
 واما قول ربيعة ان الغليك يقع على المرأة طلعة قبلت او لم تقبل  
 فلا وجه له فلذلك لم نعدده ولا وجبناه **الناثية**  
 هذا انه اذا كانت المرأة عاقلة بالغه فاما ان كانت صغيرة يوطأ  
 منها فذلك لها وان كانت مجنونة فذلك يصح ايضا في حال الافاقة  
 لا في حال الجنون وفي ذلك نرفع لم ارضه بيبانه في كتيب المسائل  
**الارابعة** من فصول هذا الباب ان كل لفظ يتكون من المرأة في احوال  
 محمول على ما يكون من الرجل ابتداء في ابتداء الطلاق مردا اليه فلا معنى  
 للمنطوق به **الخامسة** قال علماءنا اذا نوي الزوج امرأته انما  
 تقدم بان لم يزوج الغول والجحش اليها وهذا بين **السادسة**  
 اذا صيرح بمالك حنا بغيره فقال ابن العاصم اذا سخطا ثلاثا لم يخرج منها الواحدة  
 وقال السامعي بخون وهي رواية مطروقة عن مالك وهو الاقوي لانها ملكت بعض ما ملكك  
 وذلك صحيح وهو لم يقته مطلوث لانه يرفع ما يقصده ويستدركه بقوله وهكذا  
 هو الاصل الصحيح فخرج عليه جميع العروخ **باب**

**الخيار** مسروق عن عائشة قالت خیرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انك ان طلاقا **باب** **ان** في هذا الباب ان السلف اختلفوا في هذه المسئلة  
 اخلافا منبأنا ذكر ابو عيسى جموده ويرجع القول فيه الى فصلين احدهما اذا  
 احسرت زوجها انه لا يكون ثوبا وقال علي ان الخنازير زوجا فهي واحدة يمكن  
 الرجعة فيها واختاره احمد بن حنبل ولا معنى لهذا القول لان السنة عابت عنهما في  
 ذلك واني بازالة اعظم من نازلة يستن الله امرها على لسان رسوله في حكم من احكامه

حَتَّى مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَا جَبْنَ انْزَلَ اللَّهُ بِهِ الشَّيْطَانِ  
 فَعَلَّهَا، فِي ذَلِكَ لَوْ أَنَّهَا رَأَتْهُ لَعَلَّهَا لَمْ تَجْعَلْ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ مِنْهُ بِرَأْيِهَا، وَهِيَ  
 رَوَتْهُ أَنَّهَا لَمْ تَجْعَلْ إِلَّا بِهَا النَّبِيُّ قُلْ لَا تَزَوَّجُكِ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَيَّ قَوْلُهُ مَحْتَمِلٌ مِنْكَ  
 اخْرَاجُهَا قَالَتْ أَفَلَمْ يَرَسُولُ اللَّهِ اسْتَأْذَنَ مِنْ أَبِيهَا، وَهِيَ هَذِهِ اسْتَأْذَنَ مِنْ أَبِي بَلَدٍ  
 اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْزَّوْجَةُ وَأَسْتَدُّكَ الْأَخْبَرُ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتَ قَالَتْ  
 تَسْتَلِكُنِي امْرَأَةً مِنْ الْأَخْبَرِ هَذَا الَّذِي سَمِعْتَنِي بِهَذَا وَلَا مَعْنَى لَهَا بِعَيْنِي مَعْلُومٌ  
 مَبْنِيٌّ عَلَى رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَ مَا نَعَلْتُ وَقَالَتْ جَعَلَنِي اللَّهُ بِعَيْنِي مَعْلُومٌ  
 اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا شَيْئًا فِي رَوَايَةِ أَفْكَانٍ طَلَقَهَا وَلَا عَطَا بِعَدْوٍ وَرَوَتْ  
 النَّبَا فِي ذَلِكَ اخْتَلَفَتْ لَفْظًا عَلَى وَحْدَانٍ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا جَمْعٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ  
 إِلَّا مَا حَرِي فِي قِصَّةِ زَيْدَةَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ فِي بَرْوَةِ ثَلَاثِينَ سِتْرًا أَحَدِي  
 السِّتْرِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَيْرٌ فِي زَوْجِهَا قَالَتْ اخْتَلَفَتْ رَوَاهُ قَدَائِي فِي ذَلِكَ أَجْمَاعًا وَأَخْبَارًا  
 لَمْ يَرَوْا قَدَائِي وَلَمْ يَكُنْ لَوْ جَاءَ سَبِيلُهَا بَعْدَ اخْتِلَافِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا قَوْلٌ وَلَا لَيْلٌ عَلَيْهِ الْجَدِيثُ أَصَحُّ  
 قَالَتْ إِنْ عَمَّيْتُ كَانَ زَوْجُ رِيَّةَ عَمَّيْتُ أَسْوَدُ مَقَالٍ مَغِيثٌ عَبْدُ النَّبِيِّ مَدَانٍ كَانَ  
 انْطَرَأَ بِهِ صَوْنٌ فِي تَكْرُرٍ مَدِينَةٍ بِحُجِّيٍّ عَلَيْهَا وَدَمْعُهُ تَسِيلٌ عَلَى لَحْيَتِهِ قَالَ النَّبِيُّ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ عَمَّيْتُ مَغِيثٌ رِيَّةَ وَمِنْ بَعْضِ رِيَّةَ مَغِيثٌ لَعَالٍ  
 الْحَبَّةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ رَأَيْتُهُ قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ تَامَرُ فِي قَالَتْ لَهَا اسْمُهَا قَالَتْ وَلَدَ حَاجَةً  
 لِي فِيهِ وَلَوْ مَلَكَ رَجَعْتُهُ لَمَا أَجَبْتُ لِي بِكَاهٍ وَدَشَاعَةٍ مَدَلَّ عَلَيَّ أَنَّهُ كَانَ فَرَقَ بِسَوْنَةٍ  
 وَدَرَّ خَلْفَ عَمَّيْتُ فِي ذَلِكَ اخْتَلَفَ أَكْثَرُ أَهْلِ قَوْلٍ مَلَكَ لَوْلَا لَيْسَ لَهَا إِلَّا وَاحِدَةٌ وَهِيَ  
 قَوْلُ الْأَوَزَاعِيِّ وَبَابُ وَمِنْ السَّلَفِ قَنَادَةُ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَقَالَ ابْنُ جُنَيْنَةَ وَالشَّافِعِيُّ  
 وَالتَّوْرِيُّ وَابْنُ أَحْمَدَ لَمْ يَفْتَحْ بَيْنَ طَلَقٍ وَلَا ذَلَّ مَخْرَجٌ مِنْ كُلِّ فَرْقَةٍ كَانَتْ لِمُسَبِّبِ  
 سَلْقٍ لَزَوْجِيْنٍ طَلَقَ وَكَانَتْ وَالْعَشَّةُ وَأَمَّا يَكُونُ لِمُسَبِّبٍ مِنْ جَمْعٍ مَعْنَى يَذَرُ السَّكَّاجَ  
 فِي أَصْلِهِ الْأَنْزِيَّ أَنْ مَرَّهَ إِلَّا بِأَيِّ طَلَقٍ وَأَمَّا السَّلَامَةُ فَلَا وَجْهَ لَهَا وَمَا رَأَى إِلَّا غُلَطًا فِي  
 الرُّوَيْهِ فَإِنْ رَجَعْتُ لَمْ يَنْطَلِقْ وَلَا نَوْدَ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ

رَجَعْتُ



واحمد بن يوسف السليقي قال حدثنا عبد الرزاق بن معمر عن الزهري عن  
 عمرو بن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابيه انه اعتمر مع عثمان بن  
 وكيع يدي له طائر فامروهم باكله واما ان ياكل فقال له عمرو بن العاصي  
 انا لم االت منه اكله فقال لي لست في ذنبي من اكله فامروهم باكله واما ان ياكل  
 باسمي له و خبرنا المبادي بن عبد الحجاز واخبرنا القاضي ابو الطيب طاهر  
 بن عبد الله الكوفي عن محمد بن ابي طالب احمد بن نصر بن عبد الله بن  
 يزيد بن الاعرجي عن محمد بن سليمان بن ابي داود حدثنا مالك بن انس عن  
 ابي عمرو عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن جابر عن ابي جابر عليه  
 وسلم نحوه واخبرنا ابو الجوزي عن ابي اخبرنا الطبري اخبرنا الدار  
 طفي حدثنا ابو بكر يعني النيسابوري حدثنا التميمي عن جابر  
 عبد العزيز بن محمد بن عمرو بن ابي عمرو عن رجل من الانصار عن جابر  
 بن عبد الله وكذلك رواه انس بن مالك عن محمد بن ابي عمرو  
 عن رجل من بني جابر **١٤٠** فيها مسئلتان **١٤١** في الاختلاف  
 الدلالة من الايات او من الاخبار او من المنطق فافتنى دليل الحل والتمضي  
 احقر الحظر فاختلف العلماء فيه على ثلاثة اقوال **١٤٢** انه يحمل على انما  
 لا اوسع وانقي لله **١٤٣** انه يحتمل على المحذور انه احوط **١٤٤**  
 انه يترضا ان جميعا وبطلان غيرهما او يترسخ احدهما وذلك الترجيح  
 هو الدليل الثالث **١٤٥** اختلف الفقهاء في الصيد هل الاصل  
 فيه التحريم حتى تمنع بالذكاة او الحل حتى يحصل بمحل شرط  
 من شروط الذكاة وسري ذلك في كتاب الصيد نائما ان شاء الله  
 في مسائل **١٤٦** اختلف الناس في اهل المحرم  
 الصيد على اربعة اقوال **١٤٧** لا ياكله محاربه عليه بدل قول عابشة  
 ما حله مطلقا اذ لم يبعد هو قاله جماعة منهم عطاء بن سفيان

[illegible]

تظلمت فكانت بعثت من عندنا وارسلنا معه الجحر بن هشام بنعفة لها خمسة اصبع من  
بمز وخمسة اصبع من سبعة ففتت بهي نفقة ادهدا ولا اعتد في منزلهم فاسطوف جلد  
ابن الوليد في فرقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بموتة فقالوا اننا نجعل  
طلق امراته لما نازلها من نفقة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعليها  
العدة قال فسدت علي شافعي بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قتالكم كل من قتل  
ولا تاوي في احاف ان يقتحم علي قال صدق ليس لك نفقة ولا تنكح ولا تكرر اعندي في بيت  
ام تريك تترسل اليها ان لم تترك ما نالها المهاجرون والافراد ويغساها اصايني  
نظلق ابني ام مكنوم لا عني فانك ان وضعت حمارك لم يرك وارسل اليها الاسع  
بنفقت ما داحلت فكري فادته فخذها معاوية وابو جهم واثامه من ذبي فقال النبي  
عليه السلام اقام معاوية فخرت صعلوك لا مال له واثام ابو جهم فخرل فيه ندة نصرايت  
للتسار لا يرفع عصاه عن عود ولا عن اثامه فذلت بيدها كذا الاثامه فقال  
بها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله حيران قال في وجهه فاعطى  
مقال عمر لا ندع كتاب ربنا ولا سنه نبينا لقول امرأة لاندري جعظت ام تشيبت  
وطلق يحيى بن سعيد بن العاصي شيب عبد الرحمن بن الحكم واسعا ما عبد الرحمن فارتدت  
عابسة الى مروان بن معاوية الدبة اتق الله واردها الى بيننا فقال مروان ادما بلفك  
نخان فاطمة بمم بيم فانت لا تضرني لا تدرى بيت فاضمة فقال مروان ان كان  
بك استرخية ما بينك وبين من بشر وقالت عابسة ما نالنا لانه في الله نعتي في  
نوالها لا تنكح ولا نفقة وعاب عابسة اسد العصب ذلك وقالت ان فاطمة كانت  
في مكان وحش محب علي ماحسة فلذلك ارتخص لها النبي صلى الله عليه وسلم **الثانية**  
قال ابو عبيد بن جديشه قال مغيرة قد كنت لابراهيم فقال عمر لا ندع كتاب ربنا  
ابنه واقاربوه ابراهيم عن الاسود بن زيد حدثنا ابو الحسن بن الازدي الطبري  
ما الدار طي ابراهيم بن حجاج الحس بن علي بن محمد بن فضيل لا عيش  
عمر ابراهيم بن الحسن عن عمر بن الخطاب ما سمعته قول فاطمة بيت بيت قال لا





لـ

ولمعتوا ولم يزلوا على الاطلاق واما يلزم في النكاح وفي التبعة على الوجه الذي  
قدمناه من الاصل والوفاء اما انتم النجسين وبنا في الذي يقع بينهما من المطا  
وبما يحتاج من البهر الكاچ واما عند الجاهل واما ان كان بين زوجين والمعارف  
حازلهم ان يكسوا في ذلك بغيره لذلك اقول واليهاء اوضاع بمئات من اي بربعة  
و ٣٠ مع الحرف مع **منه** قوله ان يطلق خلق في دعوى الى ان يراى الله عليه  
السلام دليل على احتياج العصب مطلب في يكون للولي او الولدة وهو قولي رد به  
عصبة اذ المخرج لقول عن طريق ولا **منه** استكلم اطلاق عن سبيلها ولعلم كانوا  
شهودا بطلانها وادلة لقولي **منه** قوله في بيت ميمونة دليل على ان في منه  
بوني فكذلك التثابي البيت هو الاصل وفي السجد عند ملك في السجد والامر انقد عمر  
**الح** **منه** قال النبي عليه السلام لا تفتة لماري الفصل المطلوب بانه المختار  
به ولم يجمع اجمالا في سكان فان الله قد شلوها من حيث تمكن من وجودهم وان كن  
او في محل فبئس حاله في السكني والسفة فاطلق القول في السكني عمر ان خص  
السفة بزوجات الحمل بعدد **منه** يقال للفسس وخذوا غايده وعمر اما انكر انما استكني  
وكذلك عاينه على ما تقدم ذكره له واما السفة فلم يكن عندهم بها اسكان ولا ورد عن  
عمرها **تكاثر** **استاد** **منه** قوله وعندها العدة وهذا صل يتفق عليه لا  
بإزاء الرجم وصبا منها عن خطاط لماه **منه** انساب **منه** انما شقي عمر النبي لم يرد  
ما بقوله ثم طلقوه من بين **منه** يستوي في الصل عليهن من عدة بعدد منها **منه** **تأ**  
قوله ابن عباس **منه** في مذكرات افرادها وعودة من بها ووكه قوله عاينه  
في **منه** ريت ان فاطمة كانت في مكان حتى خيف عليها ويقول مروان حين عليه عبد الله  
في الجكر في اخرج ببس **منه** في زوجية يحيى من سعيد بن العاصي ان كان بك  
لتر عصبك ما بين **منه** من الشر وهذا يدل على انها خرجت من منزلها لعدو النجس لخرج  
والاعداد التي في **منه** مخرج معلومة عمرة المكان حقوق الذاهو والشرط المعتبر  
ومرارة **منه** واما فاطمة فبشرها حين انكر ذلك من كره من الصل بانه عليها ففقرت

فمستلها واحتج بما رآه عليها من الصحيح انها كانت تقول بيني وبينكم كتاب  
الله تعالى لا تظري على الله فقدت بعد ذلك مضافي من عرفت بعد ان  
يرون بحمد الاخراج او الخروج انها موفى في التجميع قال الزمام الحافظ في  
وصدقت ولاكن فاتها ما تفضل غير ما من علماء الامة له وكن ان هذا الذي شيب به هو  
في دية الاولي فاما له به اخري فان البسونة فيها بين في عدم استلكن والافاق  
فاما التبعة فلها النفقة ولا يجوز ان تقطع باب احكامها ومعانيها ان فو صل  
كما لا يجوز ان تصل ان تقطع **السابعة** قوله استلكن الي بيت ام سركل معها  
الي امراه مفردة لا زوج لها حين لم يكن لها منزل ولا جرمه خالية عن زوج وقد رواه الخطابي  
فعال تعلل الي ام محتوم وهو وهو **الثامنة** قوله وارسل اليها ثلث صايرها بساها  
اها بي وقيل في ذلك وجهان احدهما ان ذلك قبل نزول الحجاب وهو صفيق لان مغيب  
علي الي اليمن حين شافتمعه زوج فاطمة كان بعد نزول الحجاب مرة **التاسعة** وهو الصحيح  
ان ام سركل كانت محتاجة لرجله وكان المهاجرون والانصار يدخلونها لجلداتها وجلدتها  
ويجولتها لجلدتها في ذلك موضع يحصين لكثرة الداحل فيه والحاج وعسوا التحفظ منه  
فقتلها الي دار امراه لها زوج اعني ضكون في حضنة من الرجال وفي بيت من صايرها  
الرجل المحض لان المنزل وباني ثامر الكلام في موضعه ان شاء الله **العاشر**  
ذكره لاني حتمت بئلك حلاق المذمومة لم يدخل في تسبيل الغيبة لانه في تسبيل النصيحة  
والتعريف لمن يحتاج ذلك فيه وهو امر محض منها مع غيرهما بين في موضعه  
ان شاء الله **الحادية عشرة** ان في هذا تسبيل القولة وانكحوا الاياح حكم  
والصالحين عبادكم واما يحكم ان يكونوا قرا بغنهم الله من فضله فانه لم يعيب  
بالاعراض عن ذلك فيه وعدل عنه في الحديث بمعنى ان اسامة فقير ومعوية مثله واذا  
اجتمع فقيران او غنيان احد باضلهما فعني الحديث معوية ثوب واسامة مثله فخذ  
تله **الحادية عشرة** قوله في الحديث اسامة اسامة وقالت بيدها لترت  
ذكر الامم تالذ الكراهة فيه واشارت بيدها لا عاتة لعقل له وطرح فاجابها



التي عليه السلام بالجواب الاعظم وهو قوله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة  
 رسوله خير لك فقبلت بتوفيقه واعبى طيب فضل الله **الثانية عشر**  
 فيه جوان بزواج اولى القرينة ونكاح زيب لزيب اصله الاصول في ذلك لانه لم يكن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج بنت عمه رسول الله عليه التل وفي بلاد نامة يسلج  
 اهلها ياتهم عبيد هم في التنازع حذرون في ذلك عليهم وليس بما خذ **الثالثة**  
**عشر** قوله لا يرفع عصاه وفي رواية لا يضع عصاه محاذي الخشابه عن السدة كانه  
 راجع بكثرة ترك العزم التي كل جعلها واذل محض من الكلام

## باب لا طلاق قبل نكاح

عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بد لابن آدم فاما لا يملك  
 ولا غنوله فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك **الاستناد** ليس في الصحيح لهذا الحديث  
 اصل يمان از باب المصنفات والمسانيد ذكره وله طرق كثيرة قد اوردوها  
 الدار عيني امثلهما وقال ابو عيسى شاة محمد بن اسمعيل عن اصح حديث في هذا الباب  
 فعال حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وحديث هشام بن سعيد عن الترمذي عن  
 عابشة رافيه ابوداود ومن حلف علي عصية فلا يمين له ومن حلف علي طبعه لا يمين له  
 بمن له ولا نذر الا فيما ينبغي به وجه الله ومع ان البخاري صحيح حديث عمرو بن شعيب فلم  
 يدخله في كتابه لان صحفنه ليست من شرطه ولا كونه عن ذكره عن علي وامر عتبان  
 ويحوي من ثلثة وعشرين من التابعين انه لا يلزمه طلاق فيما لا يملك ومنه سبعة من فقهاء  
 المدينة **الاجماع** **للعلماء** في هذه المسئلة اربعة اقوال الاول انه لا طلاق  
 الا فيما يملك **قوله** جماعة منهم الشافعي **الثاني** يلزمه اذا علقه بالملك مطبقا قاله  
 ابو حنيفة **الثالث** انه يلزمه ان نسب الي نوع او مكان او قبيلة ولا يلزمه  
 ان يطلق قاله مالك وقد روي عنه كقول الشافعي من طريق من المدينة **الرابع**  
 انه يلزمه في الدعوى لا يلزمه في الطلاق قاله احمد بن حنبل وقد سئل سعيد بن المسيب  
 عن ذلك فقال لا يكون سبيل قبل مطرور روي ان وهب والخزومي عن ملك لما قدمنا

قال ابو حنيفة الرطوي في كتابه اختلفت الصحابة في ما يمين في النكاح والحكم عمر وعمر بن ابي طالب علي حلال النكاح  
 المطلق قاله في رجله عن من قال لا يملك الا فيما ينبغي به وجه الله ومع ان البخاري صحيح حديث عمرو بن شعيب فلم  
 يدخله في كتابه لان صحفنه ليست من شرطه ولا كونه عن ذكره عن علي وامر عتبان ويحوي من ثلثة وعشرين من التابعين  
 انه لا يلزمه طلاق فيما لا يملك ومنه سبعة من فقهاء المدينة **الاجماع** **للعلماء** في هذه المسئلة اربعة اقوال الاول انه لا طلاق  
 الا فيما يملك **قوله** جماعة منهم الشافعي **الثاني** يلزمه اذا علقه بالملك مطبقا قاله ابو حنيفة **الثالث** انه يلزمه ان نسب الي نوع او مكان او قبيلة ولا يلزمه  
 ان يطلق قاله مالك وقد روي عنه كقول الشافعي من طريق من المدينة **الرابع** انه يلزمه في الدعوى لا يلزمه في الطلاق قاله احمد بن حنبل وقد سئل سعيد بن المسيب  
 عن ذلك فقال لا يكون سبيل قبل مطرور روي ان وهب والخزومي عن ملك لما قدمنا

انه لا ينبغي عليه وقاله ابن محمد الحكم وقال ابن القاسم ان السلطان لا يحكم في ذلك بشي وبوقف  
في الفضايلة اخرا بامه يريد لانكال المستطعة وضيعة الدليل في نزولها والاصل في سطل او ان  
يكون في المتكوجة القليلة بعد النكاح قال الله تعالى اذا طلقتموهن من قبل ان يمسوا  
من قبل ان يستوهن فهذا قول الله وهو الذي يفتنصيه مطلق اللفظ الا انه لما انعقد اجماعهم  
على ان الرجل اذا قال لزوجته ان دخلت، او ان قاشت طالق، انه يلزمه الطلاق اذا دخلت له ان  
قالت بعضهم بقاءه ان الطلاق حرم ملكه فجعل السمع اليه ان يخرجوه وان يوجله وان يعلفه  
ما قبل او يعلفه بعد اخرو ويكون هذا من باب تصرف المالك في ملكه فاما اذا انكح له زوجة  
فلم يملك شيئا ولا يكون له تصرف فيما لم يملك وقال بعضهم قوله ان دخلت الدان قاست طالق  
عقد الزمة بقوله وربطه بهيته وعنده وعنده بشرطه فان وجد الشرط نفذ القول وان  
عظم الشرط محوت او وراق تنفذ حكم القول ولم يكن ذلك مانع من ان يكون معقدا في  
ذاته حتى اذا وجد محله نفذ فيه كذلك اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق يجب ان ينفذ  
هذا القول ويلزم بالنتيجة ويكون معقودا موقوفا حتى يصادف محله فانه قول صحيح يضاف  
الي محل صحيح معلون باحل صحيح مجاز كما لو قال لزوجته ان دخلت لوان قاست طالق  
وقالوا ان المراد بالجديث كما اذا طلق اجنبية او اعن من ليس له بعينه او امسية او نور فيما  
ليس له فيه ملك كما روي ان امرأة نجت على امة السبي عليه التسليم لما يلعب اليه قالت  
اني نذرت ان ياتي الله عليها ان اجزها قال لها يمس ما جنتيها لا تقربها لا تملكها ابن  
آدم على يد الوفاية بحمل الحديث وما على ربط الاقوال بالشرط مضافة الي المجال فلا  
يعنضيه الحديث وعلى مذهب الاصلين دار اختلاف العلماء واما احمد فنظر الى ان  
العقود مبنية وباب الذب واصحابا ان تعقد في الزمة مطلقا فانعقدت مضافة الي  
محل لا يملك معلقا على الملك الا ترى انه لو قال لله علي طلاق لكان لغوا كما ذكرنا اذا صافه  
الي محله بشرطه في اجله يكون لغوا لانه لم يصلح تعلقه بالزمة وهذا نظر ثالث بدعي  
واما ملكة فسطوة في مشهور قوله الي من المصير بالطلاق لعقد زوجة سوت على نفسه باب النكاح  
الذي روي الله وشرعه سبيلا لوجود الخلق وحكمة لها خلق البشر بقوله وهو الذي





جلالة رفته فولدت بعد احياء لها ثم من عبد مناف نسبه نساء هذا شرط في عمود نسب النبي

عليه السلام مدرك علي جواز لانه لا فتان في طريقه الي دم علي بن ابي طالب عليه السلام

ولو تزوجها علي بها مصدقة في دعوى اخر جاز ذلك عليه ولزمه الطلاق نظر عليه ملك

## باب ما جاء ان طلاق المرأة تطليقتان

الفاخر عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طلاق المرأة تطليقتان وعدها جيبان

الامتنان هذا ما ليس فيه جدت صحيح لا يصح حديث عائشة هذا حال الدار التي

عن ابي عاصم عن ابن جريح عن مطاه عن هذا حال ابو عاصم فليقتن مطاه ان افسالته بخديتي

اطلق لانه تطليقتان ومتمد حبضتين فقلت حديثه كما حدثت ابن جريح بخديتي

كما حدثني وقيل للفاخر ابغض في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زواج عن الفاجر

زوي من طريقت اخر عن مطاه طلاق العبد مسان وعده لانه جيبان

قال وطان ابو عاصم يقول ليس بالبصرة حديث انكر من حديث مطاه ولما حدثت الطلاق

بالرجال والعدة بالنساء فصعب لا يقول عليه **الحمد** اخلف العلماء في

هذا باب اخلافا كثيرا ايجزله في ثلاثة احوال الاول ان الطلاق بعسر بخال الرجال

والعدة بحال النساء في الزوجية وهو قول عمر وعنه من مليك والشافعي واحمد

وصحيح رواية ابن عباس **الحمد** الثاني ان ذلك يعنى في الطلاق بالنساء وفي العدة

بما حاله علي وابن مسعود وابو جعفر وغيرهم **الحمد** الثالث ان الطلاق بعسر

طلاقه يستند الي ابن عمر وعليه بدل حديث مطاه المتقدم وانعقوا علي فخصص قوله

الطلاق من ان ما سكاك معوي او شربج باختال فان طلقها فلا جمل له من بعد حتى يسلم

او جاءه وموله والمطلقات برقت بالمشتركة ثلاثة فزوي من غير نظر من النبي عليه السلام

ولا امر من العول وانما هو بالقياس والسطر ولذلك اختلفت فيه اراؤهم ولو كان علي اولا لافقه

عليه **الحمد** في امره وهو ان الطلاق منوع في اصل الشريعة لانه هو ما ليس في الاسلام

وصد عن المعصون من الامه والسياسة ولا حكمه وضعه الله مخلصا عند وقوع الفرة وعدم الالة

كل ذلك بحكمة فحوي بحجج العفووات وكان الله قد جعل حدا للعبد في الامه الذي معلوم بانفراج  
ما نسا عن حق الحجة فحوي عندهم الطلاق هذا المحرم من عمن المنة قال المعصي الحق الذي  
هو اصل الاعيان فحوي عن ذلك بحيث ان يكون الطلاق المعصية قالوا ولا العدة انود ودراسنا  
في الامه على انها حضانة بل كن طلاقا كذلك اذا لا تولى قد لا ينشأ وهذا شرط وان الحجة تطلق  
عندهم على العدة نظلم من بعد ثلث حصيل بلا يكون قد تولى قد لا يكون ولا حصل اذن معني  
ان يقول عليه ان الطلاق يترق بملكه الزوج و عنن بملكه كالتحقيق بانه يصح في الزوج  
و عن الجرا وبقا للعد منس في قول اكثر العلماء وادخل قول ملك فيه وملكه اذا كان يحتاج  
الميراث كما كان الحرة فان ملك الذي هو اصل اذا حصل له فالصرف امرغ  
الميراث عليه بل ان حصل داس من اعسره برف من كان ملك يصح من ان عمن كسار وادله مثل  
وجمع اليه ووداعفت العقبية على قولين واحد ان ثالث مع مختلف فيه فادرب الا يراض عنه  
ويكفر قابله ان يقول كدس في اعدة صفة هذا المعنى سمعوا كلام اما هم وادوا ان الطلاق لا يلو  
بعد العبد واما يكون بدعيه وادوه ان يبا من عذبة داس عتاق لم ينبت واسمها اذ ان  
له في اسماح ودر في ادة في جميع جهامه واداعه واداعه با ابو الحسن المارح عبد  
احسان اما الفايحه ابو الطيب على بن نهر ابا فظه احسن من شمس محمد من سلم بنحان بالاما  
ابو عيسى احمد بن اوج لعبد من ابوليد ابو شمس اميرت عمو في ابن اتوب الفايحه عن عذبة  
ثم يحرمه عن من عتاق في رخص بل لى عليه شمس بنحون مرله ووجه وادوب وبن فافق  
بسمه وبن امراة محمد بن اسي عليه فافق بال اقوام يزوجون عبيدهم اما هم يعرفون بسمه  
و وادون ان يعرفوا منهم لا ما يملك الطلاق من ادة شاف و و من لم يبعه عن مويتي ابن ادة  
و واداه عنده من ملك عن النبي عليه السلام مااه فافق على بن ادة عليه وسلم الطلاق من ادة ما شاف  
اما ان يبيع على الثالثة و حصة الذين يزوجون احاد لتد عبد بنلي اسماح فاداداد دحاله  
في اسماح عندهم واد الزمها ان يحوه عنه فافق او يزوجون للذي دحله فيه معني خنباره ان طرحه  
عبد يبيع حثبا واد ما يبيعهم الربيل بسا في ادوب برن لا لخير التد عبد على الكايج واد يبيعهم  
حدا فافق واد مع معة حد ذلك بحد من سمر عجله وقد تبنا المسئلة في كتب الخلاف

ان

من

الثالث يا كل لا تصيد من اجله فانه مالك واحمد والشافعي  
يا كل ما صيد وهو حلال ولا يا كل ما صيد بعد ان احرم بروي عن علي ما من قال انه  
ياكله بحال فمتعلقة حديث ابي قتادة اهري الي النبي صلى الله عليه وسلم  
رجل حماز فزده عليه وقال انا حرم من خبجه مسلم وغيره واختاره ابن  
عباس واختره بنحوه بقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دام من حومها وقالت  
عائشة لهشام بن عروة يا ابن اخي ان علم في نفسك شي فدعه فانما هي  
عشر ليل لا دامت تعلق من قال ياكله مطلقا حديث ابي قتادة المذكور  
الطويل قبل هذا وحديث البهري ان النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم  
علي حماز عقيقه فقال للنبي صلى الله عليه وسلم برسول الله شانه  
بهذا الحمار فامرا ما يكون فتسمه بن الرفاق لا واما من قال يا كل ما صيد  
وهو حلال فهو الذي افتي به علي بن يقين غصرة عثمان ودعا اليه عثمان  
ثم يتبعه في حديث طويل فيه اختلاف روايات واما مذهب مالك من  
قال به فيسند له حديث جابر المتقدم قال الشافعي هو اعدل  
الا حديث وهو جامع بين تعارضها فيحمل ما رآه منه علي انه تحقق انه صيد  
من اجله او خاف ذلك وبذلك فسره عثمان عمار واه جابر وحمل ما قبل  
منه علي انه لم يصد من اجله قال القاضي ابو بكر بن العربي واما  
ما تعلق به ابن عباس في قوله ما ثبت من ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل  
الحمر الصيد الذي صيد بعد احرامه واما رد الصيد على الصعب لانه كان حيا  
والمحرم لا يصد ملك تصد وذكر الترمذي عن الشافعي انه رآه لانه  
ظن انه صيد من اجله وهذا خطأ بين انما يكون ذلك في اللحم في الصيد  
الحلي قال صحاب ابي حنيفة قوله في حديث جابر ما لم تصيدوه او يصد  
لخمر مقطوع لم يسمع المطلب من جابر قلنا المقطوع عندكم والمرسل  
حجة فلا يصح لكم زده بذلك قوله ما لم يصد لم يعني



مستحبوا لا موضع السند على أحد الأدلة قال الرام الجاف وقد روي عن عمرو بن  
الذبيح أنه لا يرون للسيد يفتخ بغيره لاسيما إذا ما عتق السيد الثاني أن ساو قد استعيف

# باب من جحدت نفسه بالطلاق

ابو هريرة قال قال رسول الله عليه السلام (وإذا أتت امرأة ما جحدت بعد انفسها ما لم تعظم به أو تقل  
به) **الحكمة** ان الله خلق العلوب سائلة مضطربة مع الكواطر متبالة إلى كل  
طاري عليها حاضر أو غائب كأن محملا أو جازا حقا أو ما هذا معقول أو مستحيلة والله الحكيم البالغة  
والحجة على الخلق الخالصة من عطف فضله نفعاً عن كل ما يخطو للمصر على قلبه مما ليس بحري على  
أمره ولا يكون بنفسه حرة حتى يكون به مرسطاً وعليه عارفاً فحسبوا يكون به في بعثه  
مشكلاً إذا هو الطام الأصل وبردان يكون به عاملاً ذلك الحركة اللسان بالإخبار عنه فانه عن عظم  
وهو ليس أيضاً ولا يخلص القول الحمسي هو موجوداً مغلب الموافق للعدل فالجافه كان  
هذه باناء على الله تعالى له التكليم لا بعد غيره ولهذا المعنى يكون مؤثلاً عليه إذا عزم

معنى

على ذلك وصير عقيدته عليه وحدهم ذلك إذا كان الكفر منه هذه المرلة كان الصا حارة أو اللسان في  
معبر عما في القلب والحكم بما يعتقد في القلب ومكة جميع المعاني والصرفات والوضوح والافتقار  
والأبادة والكمهات إنما يكون بالقلب ثم يبرز باللسان عما سمع به جميع العمل على ذلك فيه  
فكان من اسمرفات من اسم لم يكن بدم طوب والقول ليسجى لا اتفاق بينهما فانه وما كان  
ذلك أو جحدت الله وانفق والطلاق فانه يحكي فيه عمره وقوله وحزبه في قلبه كلامه النفس  
الجميع في جسد فعله كذلك روى شبيب عن ملة وأورد في فيه الكيفية جفها ووزن السرقة  
مستطاباً وأما ما لا يعمدان أهل السنة وقولها **وقال** آل تبارك العاراه لا يكون حجة من أحكام  
موسطاً لا يطهر لظام بل يرمي على ذلك الكفر والايان ولم يبينها فانه يوق ليس لها تحقيق ودوكر  
المثلة تفرقوا أو جحدوا العلى الله أن يفتخ لغيره فيكون مع ذلك يرون بفضل الله

# باب الجحد والهزل في الطلاق

بو شافى ما جحد عن امرئ قال رسول الله عليه السلام ثلاث جحد من جحد لله لغيره حد النكاح

والاطلاق والرجعة حرت **باب** **الاعتناء** في روي قية والعق ولم يصح شيء منه  
 وروي عن سعيد بن المسيب انه قال بدأت بزل من در النكاح والطلاق والعنق ودر روي هبني  
 بن موسى عن عمرو بن الحارث في الباب ايضا وروى ان ابا عبد الله عليه السلام سئل عن رجل  
 تزنا فافترق الله ولا يحدوا من الله فزوا او تصدق قوله ان الله يترككم ان يدخلكم فاعرفوا ان الله  
 هو قال العود مائة ان يكون من الحملين حمل اخر في الدخول حمل اخر في الحمل الا ما ولد ولا يولد  
 لا بكمه ولم يصح فيه شيء قال علماؤنا قال علي بن ابي حمزة ثابته بن النضر عن ابي بصير عن ابي  
 الحسن عليه السلام وعنه عن ابي عبد الله عليه السلام لا يلزم نكاح اهل وروى عن ابي الحسن عليه السلام  
 هو لا يرد به قال الشافعي والجمهور عطاء بن روع عن ابي الحسن عليه السلام وروى عن ابي الحسن عليه السلام  
 فيه السد وروى عن ابي عبد الله عليه السلام عن حمزة بن عمار عن ابي الحسن عليه السلام في نكاح  
 والطلاق والعنق **باب** **الانكاح** الجافط والحقيقة ان النكاح يحل ما لم يخرج منه ولا  
 الا بدو من سنة وعلى طريق من الشريعة سوية وذلك يعني ان طلاق حيد والماعتبة  
 من غير به لا جمال ان يكون صحيحا او شيئا والعرج يملك فيه احوطة والعنق سلفا فيه  
 من عند المحلة والكل وانما عباد فادى بحرفه انفق في دمتها والله اعلم

## باب في الخلع

ثابته بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الخلع  
 انما ان يخلع يخلعه وذكرا ما كان في الصلوات حدث ثمانية ان المختلعات من مناقات  
 انما ان ثالث زوجها طلاقا من غير ما يقر لم يخلع رخصة اختة **باب** **مستأجر** يدان لم يصح فيه  
 من خرج المصعوق من المستأجر مدة فجادت اسلامته وادانتها في المصعوق والمجمل  
 من المصعوق وذكرا هو وواو وروى حديث جميله روي ثابته بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 من يقر يخلعه ويخلع من الخلع في سنة انما ان يخلع في سنة انما ان يخلع في سنة انما ان يخلع في سنة  
 الى عشرة وصدق ابو طاهر حدث في رواية الثوري وعنه عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 انما ان يخلع من غير ما يقر با اختلف من زوجها في ما عمنها فادى به ابي عبد الله عليه السلام  
 عنهما فقال ان يخلع من زوجها فادى به ابي عبد الله عليه السلام فادى به ابي عبد الله عليه السلام

لونه

ولا عنه عليهما ولا كن يميل لهما ان تكلم حتى يخيف حبيضة خنثيه ان يكون به حمل فقال ان عن  
عمر بن الخطاب قال في اموطان نافع وقال عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عتبة المطلقه وقد روي  
ابن بكير والمعيني عن مالك عن هشام بن عمرو عن ابنه عن خنثيه عن مولى المسلمين عن امير المؤمنين  
الائمة اما احملت من زوج عبد الله بن اسيد فاشيا عمر بن عثمان في ذلك فقال هي طلعة  
الا ان يكون نمت شيئا فهو ما سست هذا ما روي وجري فانه اعلم بعقته احوال فيه  
**الاجماع** في ثلث عشرة مثله الاولي الخلع اصل في السريعة اصله حديث حملة  
احف عبد الله بن ابي روج ثابت حان النبي عليه السلام فقالت رسول الله ثابت بن نيس  
لا اغتف عليه في خلق ولا دين و ذكر لا طبعه واحاى الخطبة الاستدعاء فقال رسول الله عليه  
السلام اردن عليه خذ بيته قالت سمع قال رسول الله عليه السلام اقبل اجد بقة وطلعها  
نظيفة **قال** الهام الكا فظ ذلك من قول الله فلا يحتاج عليها بما اسدت به عند  
خوف النصيب في حدود الله فحدث حملة مطابق المعنى للمعنى الذي في كتاب الله سبحانه  
وقد افقت لامة عن سيرة اسما على في الخلع خو مع استعانة الكمال فلا تلتفت الى برعات  
الخيال انما حصرت حاله خو النصيب في الحدود بالذلة لامة العايت من حرمة فان  
اعطته المرأة شيئا منه حاز مطيب نقشتها وان لم يكن هذا هو الحق **الاجماع**  
نحو من سري والنجس في الخلع على السلطان ويبر ذلك في القرآن ما اتفق من حمية وانه  
سري محرم لا شفتا عند الحاكم ولدن وقف الامر على رضاها في اعطاء الخديعة  
**الاجماع** لما قال النبي عليه السلام امرين عليه حديثه الحق احمد واسحق ان الخلع لا  
يلحوز باكثر من المهر وظاهر القرآن رفع يحتاج بها الفتد به مطلقا وما جري في شأن  
جملة وثابت اتفاق وقع لا بد على الاختصار عليه **قال** **الاجماع** اذا وقع  
الخلع كان طلاقا قاله ملك وغيره وقال الشافعي في اجد مولي به يكون فتى او سلم  
قدمة الخلع في صلها وريب علي هذا قاعدة عندهم وهي انها عند ملامه امر امران كان  
طلاقا بعد مرار كان فتى وهي مسلة طاهره المطالع اما مطلعها من كتاب الله  
فانها كانت في شأن الطلاق مكه واما مطلعها من جهة المعنى والله امر موقوف على ثبات

الرواجين لا علة فيه من تزيانهم واستمر هذا حكم الفسخ ولأن الزوج أخذ العوض على ما انفذ الذي به ان  
 نفذ وملك الطلاق فاما الفسخ فليست من ملكه ولا من حكمه ومطلوع الفسخ ان كل من عقد عقد  
 ملك حقه كالبيع والإجارة وهذا لا خلاف بحيث عنه امور بعضها امر ان احدهما لو كان فسخا  
 كالبيع والإجارة لما كان لا بالحق له ساقى ان يسخ الكساح جعل له السرخ طر من امده  
 خلك والباقي اطلاق وخطي البيع الى الاحياء تخريب كل امر على ما قرره عليه السرخ **الحكم**  
 وان كان طلق فادخل تحت قوله علي ومطلعات بتر بعض الشهر ثلاثة فزوه **الكتاب**  
 حوزان يكون عوض في حلق معدوما كتمه ويحرم لا كعبد آوى وقال يوسيفه لا يجوز  
 بالعدوم وقال الشافعي لا يجوز بالجهول والنفقوا علي حوزا الخلع مهر سئل وهو مجهول  
 واداخا بالجهول جاز بالعدوم الى حوزة ومثله مسكله وقد سناها في موضعها **الكتاب**  
 مداراه النساء اصل في الدين في الصحيح ان المرأة جمعت من يعلم عوج ان ذهبت نفسها  
 شربها وان اشربت استنعت بها علي عوج وكسر ما طلاها وبى صحيح واللفظ  
 لى دبرك موم مومنه ان كره منها حلقا رضى خزه الفات من استأفند الرضى وتصور  
 من سزا على الرجال كثير اذ يكمن العشر فلو لم يمتى رضى الله صلى الله عليه وسلم  
 المزعجات النفس من يحتاج والمخالفات بربيعه مسافات والتناق كثر فهذا  
 اللفظ بعده لهذا الحديث الصحيح **الكتاب** **الكتاب**  
 قوله لم ترح الحة الحة وعبد عظيم لا مقابل طلب المرأة الخروج من الكساح ولم يصحح  
**الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب**  
 صحيح لا بالبيت مدوحه ولا له عليها رجع فصارن احسنه **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب**  
 سمي في خلع سد قائم وما سمي وان لم يمتى كانت وابدة فان يقول مدافعتك على عد  
**الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب** **الكتاب**  
 احدث وزد عليه ويره عقابها ولا رجعه له عليها وقال ووزن الى به اخرج بالطلاق  
 انقطعت وان خرج بالطلاق يغيب لا احيى سواحدة في الكساح ان متصل بالترجمة  
 ولنا قد قال النبي صلى الله عليه وسلم لنا بيت في جميلة وقبل خمسة اصل اخذ يفة جلها



بطبيعة وانسل ما قال ان قول الله عليه وسلم ولو كان له عليها ربيعة لما افاضها العواشا  
 وذلك لخال عاده وشرفا وكان ان شاء الله مستند فدا وكيف ينبغي احياها للمعادى في لا سب  
 بعد ان شاء الله انه يتصل هذا مع طريق في المسئلة الثانية عشر اذا خالفها وسرط  
 ترجعة عليها معال سناخبي الخلع ما طلق وبنع الاطلاق وشئت الترجعة ويزد ما اخذ  
 منها وقال ابو حنيفة يكون خلعاً ولا رجعة له وبه قال علماء ونا وقال بعضهم يصح  
 الخلع وتكون له الترجعة ويصون سراً وما اراد اعلم الاطلاق وبه قال العوض وقال  
 المزني خلع صحيح وتغتبط الترجعة وحول له عليها من المثل ووجه الاول ان خلع فاسد  
 فتسقط ما يتسقط منه ونبت ما يبعث ان يشبه ووجه القول بانها يفر الخلع ولا رجعة له فان  
 الترجعة من الله ولا تسقط شرط وتكون باطلا وان كل شرط للبشر في كتاب الله باطل  
 ووجه الثالث انه لجل على انما نقصت عن نفسها عود الاطلاق وتبقى الترجعة ووجه  
 قول المزني انه لما شرط عليها الترجعة وسقطها الشرع فانه من قبلها يضع فوجب عليها فتمنه  
 امد به في بعد وان كل ما استقط الشرع مما لا يجوز لا يلزم من اشركه بتمنه وفي ذلك سقط  
 طول موصفه كذا في المزيغ **المسئلة الثانية عشرة** قوله ان المرأة حلفت  
 من ضلع يحمي الكففة فقد روي ان آدم نام فانتزع ضلعا من اضلاع البشري فخلعت  
 منه جزءا فلما اوى رجاها الى جانبها لم ير يفر واستناسا لهما جرم منه فلذلك سلدت  
 الاضلاع البشري شعص عز المني واحد ويحمي المحن المعني خلعت من شيء وجم صلب  
 وان دن مومها كسرها وان تمنعت بها على حالها تسعت بسى معوج مما يمكن  
 ان يصلح به بعد يصلح المعوج في وجه والمعني على عوجا وجه الاتري ان الانسان لما  
 خلق من حيا مستنون كان صغيرا اجوا منسقا الذات واما صان منسقا الامعال  
 دفرا فقلبا نرا دفرا وقد روي يحد يث باللفظين في الصحيح وروي ان المرأة  
 كما الصلع كما ذكره ابراهيمي انا وروي ان المرأة حلفت من ضلع والنا ولبان قد تغدما  
 وروي الجوث ان ذهبت بقيمها كسرتها فذاها تعش بها والله اعلم **المسئلة** وقد روي  
 الحارث انه ان ذهبت بقيمها كسرتها فذاها تعش بها **المسئلة**

البيهقي

# باب الرجل يسئله أبوه أن يطلق امرأته

روى عن حمزة عن أبيه اس عمر قال كانت بنتي امرأة اختها وكان أبي يكرهها فامرني  
 أن أطلقها فأنيت عدوت ذلك النبي عليه السلام فقال يا عبد الله أطلق امرأتك أغرد  
 ابن أبي ذبيب عن الجثن بن عبد الرحمن عن حمزة ورواه أبو عبيد بن حماد عن محمد بن يحيى  
 عن المبارك عنه مضمون وثبت **باب** من سئله أن يطلق امرأته فقال له  
 الحلال امرئ ذكركم الصحيح أنه لما وضع تركته اسمعيل الله واسم عمه حمزة  
 بارادهم من وانصرف أقاموا مأتما ثم استأذن منه في أن يطلق تركته فجاءه  
 أم اسمعيل فدمانت واسمعيل مد تزوج ولم يكن حاضرًا منزله فنزلت به عن حاله بل  
 فقال إذا حاسم عيل فقل له بدل عنيته بيته فما سمعيل فاحزنه فقال ذاك يا فقل  
 امرئ من امرئ الجثن بالملح وذكر الحديث وكفى به استهانة وقدوة ومن سئله أن يطلق  
 امرأته من كونه اسمه وان كان له محبة فليس يحب من يتغير إياه وان كان له كراهة  
 من قبل سبوان ذلك إذا كان الدين من أهل الدين فصلاح تحت في الله ويغفر الله  
 ولم يكن ذاهوب ومودة أو على غير بصيرة فان لم يكن كذلك استخيت به امرأته لا ر ضاه  
 ولم تحت عليه لما تحت في حياته الأول فان طاعة الأب في الجحيم من طاعة الله  
 وره من نوره ونور التوجه لا موارد الروح لا تحت له امرأته ادفع الروح  
 القيام على الزوج وبينه لا تفرى إلى قول سارة السالة النبي عليه السلام  
 فقال له انكرا ثم زوجت أم ثبنا قال بل نيبنا قال فلا تكرا تلاءمتها ونلاصك قال  
 نزل نرا إلى نسع اخوات فخرت ان اضعيف اليهن منهن وارت ان تقوم عليهن

## باب لا تسئل المرأة طلاق خستها

ذكر محمد بن سعيد عن المسبب عن أبي هريرة سلع به النبي عليه السلام لا تسئل  
 المرأة طلاق خستها لمكفي ما في حكايتها العارضة قال الإمام الحافظ  
 هذا الحديث من أصول الدين والسل على محادي القدر بالافعال ادعوا لعبد لا غشاق  
 ان كل شيء عده معدان وصار روي في كتاب مستطير وذلك لا ينقض

رواه

العمل في الطاعات ولا يمنع من النجس في الاكفسات واكثر من الاموات  
 والمطر ليعيد وان كان لا ينجس ان لم يلقه لاكن بحث لا يخرج عن تسيل السنة  
 ولا يدخل في المذوء والسدعة ولا بركت الي اجد علي مطية مضره ولا يربط  
 عليها نية ولا يستغفلها في نية ومن شأن الفتاوى مما ذكره عليه من الغيرة طلب  
 الانفراد بالزوج دون الفرة فان كان ذلك من النية رخصة في الاستعداد بالعجوة  
 والا نراد بالعاصرة فذلك ما دون فيه وان كان لاجل المصافقة في العسوة  
 والنفقة ذر ال مسوغ منه وبه قال النبي عليه السلام في الحديث الصحيح  
 لا تستل المرأة طلاقا منها لتعفي ما في صحتها وانكحها فاما ما قد رويها فنعما اذا  
 حطت من ان تقول لا تزوج الا بشرط ان يفارقك الشئ منه رخصة في حطها من  
 العيشة لزداد بها في معسنتها فان الرزق وان كان يفتقر ما فانه مفرغ منه  
 مسنونا ولا يطلب منه ما عد غيرك في سنتك به فمما عذر ونما تستأمنه  
 سمك وخو بالمزاة الداخلية فيمنع الحاجة من الدخول وتقول لمزوج لا  
 تتحجج بما عايننا في معيشتنا ونسعه منها بعد نية لانها لم تطلب من  
 حفظ تلك شيئا ما حرمت ان تشاركها في عطاها وذكره بنا فخر العبد وذو ينفع  
 وصده في سرع من الحلال والحرم والحرهية ويحذو ونحوها ان تقتصر  
 عليه في سنته في المنفعة الاوي الي قوة قول ام جسيمة بنت ابي شبيب  
 حين عرضت علي سوان بن علقمة السلمى تسامح احتها وقالت ابي لست اريد عطفها  
 واحث من سريني في راحتي فمست لا حلا به دوا حسرة وانفرد ذلك ما  
 ودخول ان يشترى بها اكل من رطاب عيها طاق لان يدعواها عليها قد سارت  
 احنا لها ولا نسل جدنا وانما لها ان سرور ان تاتو عن ذلك واذا شرطه لها لرمه  
 الوقاية لعولده صلى الله عليه وسلم ان احسن الشروط ان يوتي به ما تستجلك به الزوج

**باب طلاق المعتسوة** ذكر حديث  
 ابي مروة عن النبي عليه السلام كل طلاق حايث الاطلاق المعتسوة المغلوب

عاجله وضعفه من جهة رايه عطار بن عجلان في العتوة هو المعلوم على عقله  
الذي لا يحصل من ماله وذا صفق الكل على سقوط اثر قوله شرعا ولا كن  
بما واه له ولله كله ان يخاله ولي راد قال السلطان ولي من لا ولي له وفي حديث  
عمر بن شعيب وحدثنا في كتاب حديث عبد الله بن عمرو ان عمر بن الخطاب قال  
ادعيت المعتوة بامرأته طلق عنه ولله وهداه لغيره وللسلطان خاصة وهو  
في ذلك بخلاف المحذور الذي يخرج مرة وبغض آخر فانه في حال جنون مسافط  
السور وفي حال افاشته معن يقول الا ان يغلب الصريح عليه غلبة تعينه فيلحق  
بانه قال

## باب الطلاق مرتان

حجج حديث عزوة عن النبي عليه السلام ان الناس والرجل كان يطلق امرأته  
ماتاً او يطلقها وهي امرأته اذا ارجعها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة او  
اكثر حتى قال جل لامرأته والله لا اطلقك فتعني مني ولا اؤبرك جدا قالت وكيف  
ذلك قال اطلقك فكلما همت عدتلك ان تنفذي ارجعك فذهبت المرأة حتى  
دخلت على عايشة فاجرتها فسهكت عايشة حتى جاء النبي عليه السلام فاجرتها  
فسهكت النبي عليه السلام حتى قال الطلاق مرتان فاستألف معروف او نسى ثم  
ما جئنا في قالت عايشة واستألف الناس الطلاق مسقطا من كان يطلق  
ومن لم يكن يطلق واستألفه عن عايشة وقال ان المرسل اصح في الراجح  
انما كان النكاح في الجاهلية معلوما وكان الطلاق معلوما رعاها رسولنا  
صلى الله عليه وسلم ما لم يأت ما نوحه شرابعه ورتبه ما جئنا به ورح الماحل  
عنه ما وصافه وانما الآية المذكورة في اناس من طوائف الثلاث مما كان  
يعمله الناس واستألف الناس الذي كانوا يجذبون اليها ثم تفرقت سعية وقوع  
الطلاق بحيث لا يكون فيه على المرأة ضرر وفي حديث ابن عمر اذا صا رعه  
فلما كان لرفع الضرر عن النكاح حسب ما بينه هذا الحديث ثم كان الرجل  
في طلاقه الذي وضع اليه على سبيل من امرأته ان النبي الله والنزاه جعل الله



له محرراً وان حاله فيه وعصاة الزم من خلكما الزم وحمل من الحكم ما تحمل  
وانه يحكم فيه علي ما تقدم بيانه

## باب عدة الجامل المنوف عنها زوجه

تضع ذكر حديث حبة اي لتسايل من يعجل من السباق

قال وضعته شبيعة الاسلمية بعد وفاة زوجها ثلاثة وعشرين او خمسة

وعشرين يوما فلما تعلقت نشوب السكاك فاحتج عليها ذلك وقد ذكر ذلك للنبي

عليه السلام فقال ان ثعلب من اجل حملها قال ابو عبيد لا تعرف للاسود

سماها من حبة وقال عن البخاري انه لا اعرف انه عاش بعد النبي صلى الله عليه

وسلم خمسة بالمحدث الصحيح عن ام سلمة في شبيعة بعينه وان ابن عباس كان

يقول ثعلبا اخر الا قبلن الوضع او شهرين وعشر فاهما كان بعد صاحبه قال الحكم

له حتى من النبي عليه السلام الامر فستقط ما كان نحر فيه ابن عباس والله اعلم

وقد بن البخاري ان شبيعة هذه كانت من اسلم وان ابا السنايل من ثعلبي

خطبها بعد وفاة زوجها

## باب في عدة المنوف عنها زوجه

ذكر حديث زينب الثلاثة حيث ذكرها لامة وهو اصل هذا الباب الذي

يقول عليه فيه الامتداد ثبت في الصحيح واللفظ البخاري ان شبيعة قد سمع

هذا الحديث من محمد بن ابي نعيم وخبره عنه في الباب بعينه وفات مبنا سماعه

سمعتني خبره عن عبد الله بن ابي بكر عنه **العريضة** الاحداد هو المنع فيها المارة

بمنع نفسها مما كانت تتقي به لزوجها من تعطر وتزين وتستلب لعهده يقال احدث

المرأة فهي محبة وحدثت فهي جادة **ادخل** في مستايل الاولى ان الاحداد

فرض على المتوفي باجماع من الامة وهو من عن الحسن انه لا يلزمها الاحداد ولم يصح

والجهد الصحيح بسبق علي اواية دليل على حوبه **اشاعة** لا احداد على المطلقة

حد فالابي حبيبة واخذت في الشافعي انه وجبت في المتوفي عنها عباد فلا تجل

عليها المبسوة كما يست في معافاة قالوا وجب لأجل ذلك حث الله في الوفاة بآنا  
لحظ حومة الزوجية أذ جرمه الحياة لا نوجب أهداداً أكثر من ثلاثة أيام ورتب  
الزوجية بالطلاق أكثر من موت الحياة للقريب فعدن ما كثر من ثلاثة أيام  
حملاً على موت الزوجية في الوفاة فلما عنه حوايا أن أحدهما أن المعنى من اللفظ  
موت الزوج لا موت محرم الزوجية فلا يحمل العرج على بعض له أصل الثاني  
أنه أن يحمل فرع على أصل إذا غفل عنناه **الثالث** لا يحمل لامرأة تؤمن  
بالله واليوم الآخر على الميت بغتضاً فنصاره على المومن دون الكفار بيات  
وقال النافعي حجت على الذميمة هو واحد مؤمن فله لأنه من نوابع العدة فله بها  
كالتمكي وعدة السكاح فلما التكني والزهر ورد عاماً والزينة وردت  
خاصة فحملها على ما ورد عاماً ابطال للمخصوص فلا تخون **القول الثاني**  
إذا قلنا أن الذممة بعد المنهون على الرواية الواحدة فحسب يكون الخلاف  
في إحداهما هل يجب أم لا وأما إذا قلنا أنها بعد بالامر فلا حداد عليها لأن النبي  
عليه السلام قال لا على ميتا أربعة أشهر وعشرون ربط الحداد بالشهون **القول الثالث**  
الإحداد على الصغيرة واجبة وتلزمها ذلك خاصتها أو وليها الذي ينوب عنها  
في إدارتها كما يجب منها محظورات الحج إذا حج ويؤدي زكاة مالها والعموم  
في الحديث يقتضي ذلك **السادس** الحداد واجبة على الأمة كوجوبه  
على حرة قال أبو حنيفة لا إحداد عليها وقال الثوري عليها الإحداد إلا الخروج  
وعوم الحديث بعد صريح وليس بها لكن مانع يمنع من ذلك والحدود تنبسط  
فما ولا تستقط عنها وعليها محظورات الأحرام متوجهة وعليها الشرع واجبة  
ومن رواية فتعني الحداد من كل طريق **السابعة** غزيرة قال  
ابن الماجشون لأحد امرأة الففون لا تلبس موت وأما هو الطلاق وهو الصحيح  
لا اشكال فيه والله أعلم **النامنة** في اصحابها لا يحمل شيء فيه طيب  
ولا رينق م سواد قال ابن عبد الحكم أو صبرة ولبس الكحل الأصفر رينة وأما هو

بوجاهة أو بأجازة **قلنا** بل قوله أو بصدركم عام فيما تناولوه من  
أو بقصد إليهم يعرف ذلك لغة وقد سمع أبو هريرة من حديث في المحرر  
الذين مروا بالجزء فوجدوا بها صيدا فاقامهم أبو هريرة بأكله ثم  
فقال عمر بن الخطاب فاقامهم بمثله والخير ان اذا عمل احد الخلفاء باس  
تعيين الاحدية ترجيحاً وفي اي يكره وعمر رضي الله عنه قوله افتدوا بالذين من  
بعدي اي بكر وعمر **عامة** يجمع شكاو عشرين مسألة **الاول** ان حديث  
اي قتادة كان فزوة الكذبية كذا لكن كره البخاري كما تقدم في غيره  
**الثاني** في قوله احرم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحرم اما لان المواقيت  
لم تكن شرعت بعد واما لانهم لم يكن عوم على الوصول الي مكة **الثالث**  
قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم امرهم ان لا يحدوا قبل التاجل لا من العدو  
البحري دليل على انه اذا كان لا من عبادته وطرات عليه اخري اكد  
منها انتقل اليها فتوافي العمرة وجاء حديث العدو فكان الخروج اليه  
والعدو اجمعه او كدوه ولم يخرج لقتال احد ولكن طرا عليه فنظر  
**له الرابع** في قوله واحبوا الوا بصرته دليل على انه يفر للشبه على  
ما لا يجوز التصريح به وكذا في فعل عمر ان نام النبي صلى الله عليه وسلم  
لما لم يقدم على التباظله اذن بالستوة فنبهه تعريضاً ولم يصادمه تصريحاً  
**الاول** في قوله فابصرته بركة علي كيار دليل على ان الصبي جازي  
اجبار وبوت عليه البخاري وفيه وجوه من اما ويرات طويلة احكامها ان  
الجبان ما وي العبادة لا ماوي كسب في الغالب فين حوازه **له**  
**الثاني** في قوله فرعى نجارة دليل على انه وان شتم البرية باش  
وان كانت لا مادي به ولا تحجب له ولا تغفل هكذا قالوا ورايت عندنا  
الناس يسمون القرائن ورايت الواعي يناديها باسمها فاني واحدة بعد اخري  
المطلب **الثاني** في امتناعهم من ان تناولوه سره ان محمداً دليل

اطلاق وهو صحيح لا اشكال فيه والله اعلم **الطائفة في النجاسات** لا تخل  
شيء فيه طيب وزينة من سواد فلان عبد الحكيم او صفرة وليس الحكيم الاصفر  
بزيه واما مؤشني الا ان الشافعي قال ان اجابحت فامسكتك بما لا زينة فيه  
وهو احد نولين اريد لك نظلي وجسمها على معنى الدوار لا على نطلب الزينة  
وقد روي عن مالك ما ذكره نكحتم ان اسنكت في منسوخ قوله وروي عنه انها  
تكنحل عند الحاجة ولعل النبي عليه السلام فهم منها طلب الرخصة ولم تتحقق  
الشكوى فاما لو تحققت فقد روي عن ام سلمة ولوية احدثت اباها تكنحل بكل  
الحلا بالليل وفي رواية ابن الموان عن مالك ان اجابحت الى الطبيب فكنحتك به  
وروي عنه يتردد روي عنه نكحتم بالليل وتسخ بالنها من عن ان يكون فيه طيب  
وروي عنه في الصحيح عن امر عتيقة قال ولا تلتس قوبا مصوغا الا نون عصب  
ولا تكنحل في غير طيبا الا اذا ظهرت بده من قسط وصاد وروي عن ابوالدرداء عن  
ام سلمة المنوي عنها روي لا تلتس المعصومة والمهتفة في الجلي في تخضب ودخل  
عليها النبي عليه السلام حتى نوي ابو سلمة وقد سمعت عنها فقال ام سلمة  
وما انت انما هو صبر رسول الله لئلا يلبس فيه طيب فقال انه لبس نوجه ملائحته عليه بالليل  
وتزعيده بالنها ولا يمتش على الصيب ولا بالحناء فانه خفت قدس ما يسي  
منقسط برتول الله قال اسد وتعلقين به راسك قال تمام اجاوزه منهي من  
النبا علم فيه جمال واذا في اعصاب وهو من علي بن ثياب اليمن من عن الطحل والطيب  
الا نسياب من مشط واضفا رعدا لمطر من ابيصة ونبي عن مصفات فان  
للعين منه اثر والنفث به تعلقا ونبي عما يشب الوجه ففيه زينة وندى يتردد في  
قد يوتي وغيره ويمكن مع فحش من عن ذلك كله فبعد **الطائفة** احسن الدرج  
شبه به البيت الضيق **العاشرة** من عنده **اليسعة** قال مالك هي  
كالعشرة وقال ابن مبرق تمشح بيد ما عليه او على طهره وتيل تمشح به حتى تستنفي  
كالفضة ومن عربة الفضل الى اليمين والكثرة لو تمشح عباءا لم تنه عن ردي



المسح ونحوه، يعاينون الطائفة من كثرة الوثائق وروى البخاري عن شعبه أنها عقدت  
في شواحيها والجلس حسبا بوضع تحت البودعة

## كتاب الظهار

**باب المظاهرة وما يقع قبل الزمان**  
قال الإمام الحافظ أبو بكر بن الترمذي رضي الله عنه ليس في الظهار حديث صحيح  
يعول عليه أما أنه روي في ذلك حديثان أما أحدهما فحديث خويلة أو خولة بنت  
بن ثعلبة قالت ظاهرتني زوجي أو بن الصامت بحديث رسول الله عليه السلام  
اشكوا إليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ويقول أن الله فانه إن  
عمل فما برحت حتى نزل القرآن فسمع الله قول النبي فجادل في زوجها فقال لعنوا  
أمة قالت لا بعد قال فيصوم شهر من مثنتا بعين قالت إنه شيخ كبير ما به من صيام  
قال فيصوم شهرين متتابعين قالت ما عده من شيء فيصدق به قال فأي صاعبه  
يفرق من نزل قال رسول الله رثا عسده يفرق آخر قال قدما جئت اذ هي فاطمة  
عنه بها ستين متكينا وارجي إلى ابن عمر قال والفرق ستون صاعا ولها الثاني  
مزوي يوداود والترمذي في المطاهن يوافق أمه قبل أن يكفر يكفر كفارة  
واحدة عن ثلثة بن صخر البياضي وروى الترمذي داوداود تفسيره أما  
حديث الترمذي فعن ابن عتيق أو ما حديث أبي داود والترمذي أيضا فعن  
ثلثة بن صخر أنه جعل امرأته عن طهراته حتى يمضي رمضان فلما مضى نصف  
رمضان وقع عليها لئلا يازر رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ذلك له فقال لعنوا  
أمة قال لا جد قال مصم شهر من مثنتا بعين قال لا استطيع قال حد ستين متكينا  
قال لا جد فقال رسول الله عليه السلام لفروة بن عمرو أعطيه ذلك الفرق وقال  
لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله والاشبه أن لا وصل الصامت فيه نزلت الآية  
قالت امرأته خولة له حين ظاهرها والله ما أراك إلا قد اثمت في شافي ليستف

جذبي واشتيت شباي واكملت مالي حين اذا خبرت عني ورق عظمي واحتجت  
 اليه ما رغبني قال ما احب هني لذلك اذ مي الي شول الله عليه السلام فانطري  
 بل نجوهم عنده سببا في امر قد هب بها بنت ثعلبية وقبل منك الدليمج فذكرت  
 ذلك له فقال لما جرت عليه رفعت واسمها الي السماء فالت الي الله شتوسا حين  
 اليه ثم ذهب ان يخدمها عايشة اسكني فقد نزل الوحي ونزل الابات  
 في المجادلة هكذا رواه قوم من المعتز بن وغيرهم فتركنا علم بالمفصل ما تم  
 الجملة فعلومة في الباب فان الامم الحافظة اذا ثبتت مدقها لم تترك  
 والمتعلق بما ذكرنا منها خمس الاو ك قال مجاهد نفس امارا حبا بشارة  
 ولا تقتري وعودها الي العود وهذا ضعف لان الله قال ثم يعودون لما اتوا  
 وهذه اديا دين النبي صلى الله عليه وآله العود فيها من لاف الشكي بما جرى وطلب الخلاص  
 منه هو العود وهي مسئلة الثانية وقد اختلف الناس فيه اخلافا كثيرا  
 احكامه في كتاب الاحكام قال البخاري في الآفة لا يصح ان يكون العود  
 نكحوا الظهار كما توهمه بعض لا غم اذا ان الله لا يدل على المستحسن القول  
 والود ان تودد الناس بل هو الوطى او العزم على الوطى والامتناع قال من  
 في الوطى هو العزم على الوطى والامتناع هو الصحيح لان القول كان في الخلق  
 عن الزوجية ثم عادت تتكلم بالظاهر كان لك عودا بنار الله لا سون  
**الثالثة** ان الظاهر اذا وطي لا ينكر عليه العفارة وقال مجاهد عليه  
 كفارة ولا وجه له لان العزارة لان السنة والعجب من من عبد الرحمن الى ذلك  
 مع نفسه ربيش في قول النبي عليه السلام للمظالم وقد وقع على امراته من قبل ان  
 يكفر لانها حتى يعطى ما اسرك الله دليل على شيء مما روى ابو موسى في ان  
 حصة كفارة واحدة وقد قال قوم وهي الرابعة انه اذا وطي قبل ان يكفر سقطت  
 عنه العفارة واخذت نكح في ابطال مو لم لا يصح عليه السلام قال بلذي ودم  
 فنزل ان يكفر لا تقرها حتى تفعل ما اسرك الله **الخامسة** قال في سنين

سنة

في

زفر أبي عليه السلام اعماه بمرق وعالف امله واما اعطيه فزفا وقال في حديث خروقة  
اعطه ذلك الفرق وهو خمسة عشر صاعا او ستة عشر صاعا قال الترمذي  
صحيح واختلف لنا في مقدار الاطعم فقال الشافعي مدين النبي صلى الله عليه  
وقال ابن مزيان مدين النبي عليه السلام وهذا خروج عن ظاهر الحديث ولا في طرفه  
لم يضح لم ين عليه احد مذهبنا في هذه الزيادة لا يهاجم منفق عليها في حديث من  
سورن تسعين رطلا او ستة وستين رطلا وذلك اكثر من مدين النبي عليه السلام  
واقام من مدين به وان اضيف اليه فزفر اخر كما في حديث خولة با أكثر من ذلك  
مدين وليس بقول لا جد والعرف في حديث هذا الحديث بل انه اصغر ودلل لنا عشر  
مدابذ النبي عليه السلام واذا صوغت جأت الربعة وعشرين مدا ولم ندر  
ايضا عند جد فاصطربت الرواية واختلف مقدار اسمي في قد و- حل  
هذا الاضطراب اعرض عنه اهل الصحة ورفضوا لا مزا على مجرد ظاهر القرآن

## باب حملوه على العادة والله اعلم

ذكر حديث شهد من عقبة ما داود عن عابدين عن مسروق عن عاصم قال ان رسول الله  
عليه السلام من يشاء وحرم فحمل الجرام حلالا وجعل فيهم كفارة فادى في ايات عن انش  
وعلى ذلك من غير صلة رواء عن الشعبي مرسلا وهو صحيح من حديث مسطرة في الاسناد ست في  
الصحيح واللفظ للتخاري عن عبد بن عبيد بن عمير عن عاصم قال كان رسول الله عليه السلام  
ينزل عتيلا عند ربيب بنت حنظل فملك عسرها فماتت امة فماتت ابنتا رجل  
عندما تفسر له فماتت معاوية احد مثل ربيع مغافير قال لا ولا كفي شربت عسلا عبد ربيب  
بنت حنظل ولم يورد له وقد علمت لا تحرف احدا سمع بذلك متواتر ازواجه و في كتاب  
مثل ايه سره عند جعته والاول النهر وكذلك رواه اسهب عن ملك و يروي ابن وهب  
عن ملك عن يونس بن اسلم مرسلا قال حرم رسول الله عليه السلام ابراهيم فقال يا علي حرام  
والله اني لانيك قال الله ما ابي لم يحرم الله به وروي ابو داود القاتري في الصحيح

ان النبي صلى الله عليه وسلم انزل من كتابه عايشة وطاهرنا عليه وكان الى من  
شرا حجة اكثر عليه من الشكوي مطلب الاتفاق قال لرامام الجاوظ فاجتمعت  
تلاان قصير النفاذ عليه في الشراب من العسل والالحج عليه في النفقة وما جرى له في  
تاريخه ما روت به استودرة في النذاني المعاني ومع بعد هذا ان التجرير المذكور في السورة  
هل هو مقتضي الهم او هو معنى ما يدعيها فان كان التجرير مقتضي الهمين فنوله تعالى يا ايها  
النبي لم تحرم ما حل الله لك قد فرض الله لكم خلة ابمانكم يعني واحد غير معنى الهمين فها  
معنا ان وسفي مد هذا النظر هل جرم رسول الله عليه السلام بارتية يمين ام حرمها بلط التجرير  
ام مع بعتهم بها وقال لا اعساها وسية الى التطوع في قول عايشة الى وحريم وجعل في الهمين  
كفارة هل مرجع نوله او جعل في الهمين كفارة الى قوله وحريم الحلال ام هو معنى ثالث  
ولا حل ذلك لاختلاف الناس في تجريم الحلال من مأكول ومشروب ومثبوت ومكسوح منه او  
حدة وقد اجكنا هذه المعاني في كتاب الاحكام **فقال** ابو حنيفة اذا اطلق التجرير  
حمل على المأكول والمشروب دون الملبس وكانت يميننا فوجب الكفارة وقال زفر بن يحيى  
في الطلحي في الحركة والتكوز وتعلموا ما لمعني الهمين التجرير فان صرح بلطها كانت  
وان صرح بالمعنى بنت كمالها يعنك او ملكتك وروجتك او ملكتك ذلك قد سؤا  
بالاجماع وعولت المالكية على ان الهمين عندهم ايضا وان كانت تقتضي التجرير ولا تكن  
الكفارة اما وحيث بنوا الله تعظيما لجرمة ذكره فان كانت الهمين خالصة عن ذكر الله  
لم يلزم فيها كفارة لعدم المعنى الموجب لها وقد روى الله من اقتصر على التجرير فبايها  
الذين سوا الا حرموا طيبان ما حل الله لكم وقال نعلي اقر بتم ما انزل الله لكم من رزاق  
فجعلتموه حراما وحلالا وما حراما في جنبه للملوك سخط قوله بمنافضة محلة  
وبسقي هذا دليل على بطلان عايشة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كتابه  
شرا فلما كان صبيحة تسع وعشرين نزل فقالوا له انك البت شرا اقال الشهر تسع  
وعشرون وكان في بلاؤه منهز واعماله اس في سدة موجدته على فيها انزل اليه من  
الشدوه بالخطا هو عليه والالحاج في طلب النفقة والكسوة منه ولم يكن عنده



واستينار

الاخوة من صاع شعيرة وشلة من موطم مضمود وايقن بعلو بيت البيت واما استنار وعليه حصن  
 وادار بلخيف فيه وكان ذلك نادى تاليس واستنار الله سبحانه في امن من حتى امره الله  
 بما تقدم ذكره من التخيير فان قيل كيف نزل اصبح تسم وعشرين وقد اتي شهر وان كان  
 الشهر يكون سعاد عشرين فان ذلك بعينه الزوال اصبح فلا يثبت قلنا هذا لفظ منعق عليه  
 وما حمله محض الا ان ابا عمرا اراه من ذكر ان العرب او من العرب من يعد السنة لليوم  
 الذي مني بمحمل السنة فصبح بها اسلام المسلمين والتمتع والعشرين وبعود هذا الباب الى ان اذبحوا  
 هل يكون في حب ١٠٠ شاة او اولى والله اعلم وكان الا الذي عليه التمس من اعيننا فلذلك  
 جعله بالليل حل به في الاغترال عنهم وخرج به وكون الا ان اسرها مطلقا لم يكن يد من اسنيها  
 لما نزع ثاود ذلك وان علموا ما وجملة ان يكون الا بلاء مطلقا وجملة التي تحببه التمس  
 على فدا التمس حلالا لا العاط على فلم يعانوا ولا قل انظر عندي فاني لم علم حذ قال هذا الاجتناب  
 ومثال الامور كثيرة قد تباهها في موضعها وليس في الا بلاء الا الغرر وهذا الحديث

## باب الواجده اللعان

قال الامام ابي حنيفة رواه عن النبي عليه السلام جماعة منهم ابي عمر وسهل بن عتيار  
 والسودري والبدابة لافن عمر قال سمعت من حمير سبيل عن المنذر العنبري في اماره  
 مصعب بن ابي ايوب عيسى ما داريت ما اقول ولم يفرق المصعب بين التمس اعين فممت  
 اليه اعمد الله بن عمر فاستأذنت عليه فقبلته فقبل فتمتع كلاني فقال ابن حنبل اذ حل ما  
 كما بان لا حاجة مدحت فاذا هو مغرر ثم رذعة رجل فقلت يا ناعبد الرحمن المنذر اعنان  
 يفرق بينهما قال سبحان الله عمر ان اول من سال عن ذلك ملازم من ملك يستره سهل ففان ابا  
 عمر العجاني الى عاصم بن عدي فقال يا عاصم اريد جلا وجد مع امرته رجله ايفضله  
 ففعلونه ام كيف فعلت لي يا عاصم عن ذلك رسول الله عليه السلام وكثره رسول  
 الله عليه السلام لمسا بل عا ١٠ حتى كثر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فلما اجمع عاصم الى اهلها جاءه عمر فقال يا عاصم ما ذا قال للرسول الله عليه السلام

مكا

فقال عاصم لعمر لم نأبى خبره وذكره رسول الله عليه السلام المستأجر عاها النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال عاصم والله لا أسي حتى أسلمه عنها فقبل عمر حتى جاء رسول الله عليه السلام وسط  
الامر فقال رسول الله اريد لو ان احدا راى امراته على فاحشة كيف يصنع ان تحل  
حكم عظيم وان تلك سكت على امن عظيم فقلت النبي عليه السلام ولم يجبهه ولم كان  
بعد ذلك جاء فقال اراس رجلا وجد مع امراته رجلا ابتغله فمعلونه امر كيف  
يفعل ان الذي سألته عنه قد ابتليت به فانزل الله فيها ما ذكر في القرآن من امر المتلاعنين  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ربي فيك وفي امراتك وفي صاحبك وفي رواية فادعها  
فان بها فانزل الله هذه الايات التي في التور والذين يرمون الزواجر حتى حتم الايات  
ادعها التحل قبل هو علمه ووعظه وذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة  
فقال والذي بعثني بالحق ما كذبت عليها ثم بقي بالمرأة ووعظها وذكرها واخبرها ان  
عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة قالت له والذي بعثني بالحق ما صدق فقال النبي عليه  
السلام حسنا على الله احكم كما كادت فهل من نايب وفي رواية ان النبي يقول ان احدا  
كادت فهل محكم من نايب كادت مرات فامرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم باللاعنة  
سماهما لله في كتابه فلا عنة عند رسول الله عليه السلام في المتجد قال بعد الترجل مسدد  
اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين  
ثم بقي بالمرأة فقامت فشهدت اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان لعنة  
الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما وقال احكم كما كادت لا سبيل لك عليها  
قال يا ايها المالك ان كنت صدقت عليها هو بما استجلمت من درجها وان كنت كذبت  
عليها ادلك العدل ان وفي رواية فطلعتها ثلاثا قبل ان يامر رسول الله عليه السلام فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلكم التفرق من كل متلاعنين وفي حديث ابن عباس ذكر المتلاعنين  
عند رسول الله عليه السلام فقال عاصم في ذلك فوالله انصرفي فانا ههنا رجل من قومك يسلم  
اليه ايه وجد مع امراته رجلا فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا اني قد ذهبت الى رسول  
الله عليه السلام فكان ذلك التحل مصرا قبل الجهر بسبب الشرع والذي ادعى عليه

انه وجد عند امه ادم حبل كتير اللحم فقال جل لا بن عتيار هج النبي قال النبي عليه السلام  
 لو رجمت احدا بغير بيته لرجمتها قال لا بل امرأة كانت مطهر في الاسلام استوى  
 اسمها حوت القاسم عن ابن عتيار وع حديث هنام بن حستان عن عكرمة عن ابن عتيار  
 ان هذا من امية قد فداه في فاضله النبي عليه السلام يقول الله يعلم ان احدا كان  
 منكم ما يت شتم فامت فشهدت وفي حديث منها انظر وان جات به الشجر ادع  
 العنبر عظيم الا لبن بن حذاف السافين فلا احسن عومر الا قد صدق عليها وان جات  
 به اجبر كانه وحرة ولا اراه الا قد كذب فان به علي النعت الذي نعت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من تصون عومر فكان بعد يستب الي امه بك من سنة المنرا فخرج  
 ان يفرون بين الملاعين وكانت جاملا فانكز حملها ثم خرجت السنة في الميراث ان مرها  
 ذرته وفدا كثر في الصحاح عن ابن عتيار هنام عن عكرمة عن امه ان هذا من امية قد فدا  
 امراته عند النبي عليه السلام مشرك بن السحر فقال النبي عليه السلام البيعة والاحد  
 في ظهره فقال رسول الله اذ اراي احدا نازلا على امراته سطلون يلقن البيعة لحدا  
 النبي عليه السلام يقول البيعة والاحد في ظهره ففان هذا الذي بعد ما الحق في لصادق  
 فليقر الله ما يرى طهر من الحد من جبريل وانرا عديبه والذين يرمون ازواجهم  
 الا الصادقين فالعرف النبي عليه السلام وانه البها فها ان فشهد النبي عليه السلام  
 يقول الله يعلم ان احدا كان قد فداه في فاضله النبي عليه السلام فامت فشهدت فلما كانت عند  
 الخامسة وققوها وقالوا لها موجبة قال ابن عباس يملكان وتكلمت حتى ضننا انها  
 ترجع فالت لا تصح فومي تار اليوم فمضت وقال النبي عليه السلام الصراها وان جات به  
 احدا العيين شافع لا لبن بن حذاف السافين فجات به كذلك فقال النبي عليه السلام لولا ما  
 معي من كتاب الله لكان لها ثنان وفي حديث عبدالله انه بكما الى شجر لبلة الجمعة  
 وجل من الانصار فقال لوان رجل وجد مع امراته رجلا فتكلم حله فموا او فمل ما فموا  
 وان شكت شك علي عبط والله لا ملا عن رسول الله عليه وسلم فلما كان من انفراد رسول  
 الله عليه السلام قال لوان رجل وجد مع امراته رجلا فتكلم حله فموا او فمل ما فموا

عنت على عطف فضل الله افتتح وجعل يدعو نزلت ابنة اللعان لملا عننا فلما اذبرا  
قال لعلنا ان تجي به استودجعدا فجان به استودجعدا وفي حديث هسان عن محمد ان  
هلال ابن امية مذق لمراته شريد ابن الحمارة وكان اخا لبراء بن مالك لانه كان اقل  
رجل لا عنى الا لعلنا فقال النبي عليه السلام امروها فان جأت به ايض سطا فضي لعن  
هو لعلان بن امية وان جأت به اخجل جعدا حمش السافين فهو لشريك فجان به اخجل  
جعدا حمش السافين قال يحيى بن معين انه قد ملك في يده ناذلة بقوله والحق اوله  
بالام **قَالَ** ابراهيم الم حافظ العارضة فيه ن اللعان تستنبي حق الله به اية  
العدى وجعله للندج مختصا من الذي عاين من الحديث العظيم في عرضه وروعا للعين  
عند الله ولحق نسو العول فيه مختص على تروجه فجمعنا للعارضة في وصفه في  
الشمس وتلايين مسلة الاولى وقع الحكيم في اللعان امارة مصعب ابن الزبير ولا عن  
بينهما مصعب ولم يفرق قسبل ع ذلك بعد من جيبين فافترع الجواب وكان من فقره  
الوقت فودى عتاعل كمالهم في الدين وشارط طلب العلم في طاعة وهم الثابتة ويلهمه  
عداهله كما قال الله سبحانه فاسئلوا اهل الذك ان كنتم لا تعلمون **جواب** لم يجد  
في كتاب الله ولا جوطه منه عن رسول الله عليه السلام وفوع على انه قد وقع في زمان  
رسول الله عليه السلام ولا كنهه لربك على كسبية الجليل في ذلك فجا عتده بن عمر في مكانه  
ومن بينه بونى الجليل وهو قابل ربى من القائلة وهي الثالثة ان ليس في ترك الادب  
قصدا للعالم في اى ويب ونعت النار له اما انه ان اعتذر قل عتده وصدق قوله ولديت ز  
واعتذر الرعة قوله فاداهو معتز بتدعة رجل له دليل على حوان اعراض الولايا  
ودوراد في ذلك بهي لم يصح فعلق يا ماعبد الرحمن وهي الخامسة دليل على دعا العالم  
بحسبه بكونه له ولا زيادة على ذلك قال الملائعان مرق بينهما قال سبحانه الله  
استبعاد الجليل ذلك وهي الخامسة دليل على دعا العالم بحسبه تكومة له ولارباد  
عليه ان قال لملاعنان بفرق بينهما قال سبحانه الله استبعاد الجليل ذلك من حله فقال  
عنه السمت من الاربعاد ونعظم الله عن ان يكون نبي الا حكمه ونضابه ٣ حراوس وكل



أوجبوا طاعة أو معصية أو موحى ٥ المعروف وهي التاسعة أن قول من قال عن ذلك قال  
بن قلائس أنه الراوي وهي التاسعة وهو عويص وقد روى كما قدمنا هلال بن أمية  
قال الناس هو وهما من هشام بن حنفان وعليه إذا حدث ابن عباس بذلك وحدث ابن  
وحدثوا عنه عن ابن عباس كما رواه الناس من فيه العتوب له التاسعة وكان حجب  
وحدثنا الحسن بن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال عن علي بن فضال  
ابن أبيه فحفظناه عن غيره من مثله فقال عاصم ما أنبت هذا إلا عويص يعني أن السلام وكل  
بالمعنى أن يكون في نفسه حتى ذويه له التاسع قوله يقتله فقتلوه أم كيف يفعل لا بما  
حالة عظيمة كما قال بن نعل بن علي بن عاصم وكنيت بك على عبد عظيم وإن قيل بل وقد  
كشف سعد بن عباد هذا المعنى فقال النبي صلى الله عليه وسلم حتى أتى بأربعة شهداء وفي  
صحيح مسلم يقتله قال لا قال سعد بن أبي كريمة قال بن نعل بن علي بن عاصم  
ما يقول سعد بن أبي كريمة لعويص وبن نعل بن علي بن عاصم وبن نعل بن علي بن عاصم  
ولم يرد قوله لعلي بن عاصم في ذلك مع له وفي رواية لا عاصم وأما قوله لا عاصم فاستيق  
عن مصعب بن عمير قال ذلك صحيح وهو النبي صلى الله عليه وسلم معناه أنه حتى أتى بأربعة شهداء  
لبن نعل بن أبي كريمة نارة عظيمة يقال لها جحش إجماعا أن أهل من صفة في أهله وبشرع  
الصفة عطف منه ما استل من صفة أو يقتله من صفة مع النبي صلى الله عليه وسلم أو احتمال  
الادب في بعض أحسن من جمال الادب في المعنى نعم النبي صلى الله عليه وسلم من غيرة له عد الق  
حمله على أخذ عروضة على بسند ولو كان الزاحل على لاهل محضنا وتحقق أنه وصل  
إليها وأقدم على نفسه في الحال كان ذلك أخف عند الله من أن يقتله بمحمد كسيف التمس بالزعم  
في المثل فإن كان لا يلزم فيه المثال فلو قتله كان فائدا لشيء بغير حتى وقد اختلف أسام  
في هذه النقطة أصلا فابتناه في موضعه من شرح الموطأ ورواه في رجليه في النبي  
عليه السلام في رجل وحده من أنه ذليل يقتله ما صغروا به وكما يبني في حرم جد الزاحل  
فأروحة سعد بن أبي كريمة في هذا لا مثال فيمنع ويرى هذه لئلا تعلق عليها  
وتمت على هذا الخبر قوله سعد بن أبي كريمة ما يبني في حرم جد الزاحل

عليه من غير مشاركة محمول عليه الفعل في ذلك تفصيل طويل لا يحتمله  
هذه العارضة ونحو ذلك في مسائل الحدود والغرم ونحو ذلك **الفرق**  
فيه دليل على التوقف عما يشك فيه فان القوم ظنوا في اعانته على الحمل بعد  
القتل بخبر وليس فيه شيء لانه له دليل قسما يجوز تناولة الميتة للمضطر  
وان كان الذي تناولها له غير مضطر **الفرق** اختلاخهم  
في الاكل دليل على جواز الاجتهاد خصوصاً النبي صلى الله عليه وسلم في القرب  
لا في المجلوس ودون وجود نص **الفرق** عشر فيه دليل على ان بعضهم  
حمل على الاصل في ضرورة الحاجة فترخص بعضهم حمل على الطاري فامتنع وكلاهما  
طريق مبرر **الفرق** قال وحيات العضد لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم فيه دليل على امساك النسيب للغايب من تحب صلته  
وسعين حرمته او زوجي ركنه او يتوقع العوض منه عما اعطى **الفرق**  
**عشر** قوله ارفع قرني شاة ودليل على جواز الفرز قبل الحرب فيما يحتاج  
اليه واختيار حال العدو بها **الفرق** عشر فيه دليل على تقديم  
الرجل من القوم في حاجة القوم اذا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
اصحابك نفرونك استلام ويقولون جنداً **الفرق** عشر فيه دليل  
على انتظار الامير الطاعة **الفرق** منه قوله امسكوا حدائكم  
التيها دليل على ان الاشارة تمنع الاكل ذلولاً لمن كان للسؤال عنها معنى  
**المتابع** عشر اذا منعت لاكل فقد دخلت في قوله لا تقتلوا  
الصييد واتم حيوهم **الفرق** اذا دخلت فيه وجب عليه  
لجزا لقوله ومن قتله منكم متعمداً او قال ابغضوا ذبواً راع عليه انه ان  
ياكل منهم قد يتناها في مسائل الخلاف **الفرق** عشر قوله  
ارمكم من لحمها شيء دليل على انه يجوز للرجل ان يسأل اصحابه ويدل  
عليهم في طلب الطعام منهم ولو كان اميرهم وهي اموية **عشر**



في قوله قد اعترف في السجود كقولان العتاة كلان في المسجد وهو الحيوان في كل نار له وخصه  
في هذه التي عليه التمس فيها لايمان للتعظيم وحمل اليمن المسجد عند ختم من اعلى **الان**  
قوله ثم فرق بينهما قال غلب وانما احكام المعان ما يتعلق بالمعان الزوج وحيدة  
ومما يفت على وجود اللعان منها فما يغف على معان الزوج وحيدة مستوط حدا العذف  
عنده به قال شافعي وقال برؤية لا سبيل اي حدة زوج وان لم ينفر ولا الى حوا المزا ان  
لم ينفذ في ما لم ينس من بينهما عن معان اي لا تبين ادخول والجديت من لمر به وهو  
قوله التمس والاحد في هرجة مما لا يفي بهما فلا يكون اما المعان معا وول سبقي  
سمع الفقه بلعان الزوج ايضا وان لم ينفذ المزا ولا ينفذ في سبقي لان في الجديت قد عدا  
فزوج بينهما قد ذكر بحكم وسببه وول النبي عليه السلام لا سبيل كرسها بعد لعا لهما  
ويبيع فيه التوقف ويجوز محلا للسطر هل يقع اعرضا بقصا لشد عن ام لا يترن  
حدا ان سبقي بالان في هذه مشكلة ضعفة لان اللعان اذا انقضت سبقيه اسها سو حصر  
الحاكم بالواق اوم يحصر وانما يكون الا لثقات ايا واقع في العراف من سبلا عيش من يركب  
التي عليه اسرها كان ذلك بقول الملا عن في حاله نكاحا ام يقول سبقي عليه السلام سبيل ك  
عده والعصم انه وقع ابوة بقولهما في نكاحهما متنا لا بداهة قد لو فعت العوفة  
بالهراق لكان للزوج ابوة وحدها بعد زوج وانما يثبت نفسه ويضول قول سبقي عليه السلام  
ويبي الوفاة عشق لا سبيل لعلها خبا عن حكم الله في المعان انما يحكم منه عده  
كل حاكم في انشا سبقيه في مثله وقوله ثم فرق بينهما وقوله يعا فما على خلاف الفقهاء  
خير عن خارده صلى الله عليه وسلم عن السرع لا عن خير بعد بقت على قوله فرب بينهما  
**الان** قوله مالي مريد صدق قال النبي عليه السلام  
لا مال لك ديك ذاك استوبيت ما فيه عصب المال وهو لوطي فان المهر ما لله رصده واحدة  
وما اراد عليها لا يحسن ما بهاسه شي فان كنت صدقت عليها فقد استوفيت المهر ولا  
حق لك عليها في حبه الصدوق اما يحسن الحويل في الذي احبب على في عصب لك  
عده فذلك بعدك لانك قد طمعتها في عرسها فلا سبيل لك اي علمها في مالها ان قيل



في الحديث الصحيح فظلمنا ثانيا فقال النبي عليه السلام كرم السرايين كل مندا عين  
فلما هذا يعصده ما قلناه فان النبي عليه السلام احرق قوله ذا كرم عن قوله لا تسئل  
لك عليها وقال كذا جرك كل متلاعنين فان كان الفراق لا يكون الا بحكم فقد نفذ الحكم  
فيه من الحكم الا عظم على الله عليه وسلم بقوله ذا كرم المتوفين بين كل متلاعنين ولو اثنان  
به الى الطلاق والزوجها بعد روح لحكم القرآن **في اثنائهما** **في اثنائهما**  
لاحل هذا قال علماء فخرقة اللعان فتصح وليس بطلاق لانها معلومان على فتحة وقال  
ابو حنيفة طلاق هذا خلاف في لفظ لا في معنى لانه ان كان الفراق بطلاق فلا يحل  
بعد الزوج وان كان متحيا فكيف وذلك انما كان من قبل قول الزوج واخباره باختياره  
والفتح انما يكون بعلمته واقتضاره ونما هو طلاق لم يودن فيه برجعة وقال  
ابو حنيفة وهي الثالثة ولعنرون برجمها اذا كدت نفسه وليس له هذا عمدة  
الا ان هذا حكم من احكام اللعان فزال بالتعذيب لنفي النسب قلنا لو كان كالنسب  
لوجع النكاح بغير اقساميناف ولا حواف له عن هذا **في اثنائهما** **في اثنائهما**  
قوله وكات حامل دل على ان اللعان يكون على نفي الحمل فقل وضعه حلالا لان  
حسنة وعدم اللعن من علمائنا واحدمو لي الشافعي لان النبي عليه السلام لم  
منظر الوضع ومعتد بهم ان احد غير متيقن ولم يثبت فيه اللعان مع شهنة  
فلنا الحديث برده كما تقدم والمعنى ايضا برده لان احكام الحمل تثبت من الانفاق  
والزهي عن وطها في السبي والنهي عن اخذها في الزكاة ووجوب اخذها في الوية  
ويوشا احد الفصاح من سابع بها الا فها وريد بها البيع والعمرة فيه انه يخاف  
ان مات ان يلحق به **في اثنائهما** **في اثنائهما** والعشرون لم يقل الرجل للنبي عليه  
السلام السري دني حديث ملكا ما اثني من ولدها وفي صحيحه وانعشرتها  
ومد امر في انكار الحمل بمثل ان يحون حرا كما قال فيه النبي عليه السلام  
حات بعد امهول كذا واظهار انه صريح بالنفي فيه **في اثنائهما** **في اثنائهما** والعشرون  
ونوا حاتم قول علمائنا في هذه المسئلة فرواية انه لا يغتفر الى اصابة العذف

إلى المساهرة به قال أبو حنيفة والشافعي وإنشائي أنه يفتقر إلى ذلك لأنه  
أمر يتخلص به من الحد بانقضاء مصيغه إلى المعانة كالسهادة وهذا لا يصح  
لأن الشهادة إنما شرطت فيها المعانة لأجل تخفيف الفعل الذي يوجب العقاب  
والحد وإنما الزوج فالحكم بكلف ذلك بل يدفعه وينبغي عن نفسه فإشماله  
يضمن بوجوه النبي عليه السلام ولا يوجب في شئ من تعذر هون فتعفي فيه  
الاستدانة الغالبة والربحية الظاهرة من ذكر الاستدانة بخيضة أو ثلاث على  
اختلاف بينهم فيه وقال الشافعي وأبو حنيفة نذكر الاستدانة لأن الحامل  
تجبر وليست عن هذا جواب ينبغي في الاستدانة في المساهرة  
قال النبي عليه السلام إن جات به كذا فهو كذا وإن جات به كذا فهو كذا  
استدل بالمشبه وهو علي بن أبي طالب وحكي وقد بيناه في أصول يفتقر وقد با  
ن موضع اعتبار التشبه بالخلفي جزأ القيد في الحج للعامة بدنه وللحائض سائة  
على ما عرفت في موضعه وسبب الاستدانة للامتنان والابتداء أصل عظيم في ما عرفت به علي  
الفتن المذكورة وحمل النبي عليه السلام القول في هذا التشبه على ما عرفت من أحوال  
النارفة وما تردد فيها من الطام ولو لا ذلك لكان للاستدانة وما يدخل وللدبرة في ما عرفت  
وقال النبي عليه السلام وحنث راحاً أحداً بغزاة بقتلة لوجهها وقد عرفت أن الحد بالسهر  
في الخلق والامتنان معناه في الأمر خصوصاً في العوب حتى كانت دعوى من أسبه أمانة  
فاطمة وكان الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام وكان النبي يشبهه أسره  
عليهما السلام وقال النبي عليه السلام في المرأة التي أدعت علياً وحاماً أنه لا يضار وإن  
معها مثل البذينة وقد جاءها فقال والله رسول الله أني لا أتدفعها بغير الإذن ونظر  
النبي عليه السلام إلى يد منعه فقال لها انبسيه من الثوب ما الثوب وقد بلغ النبي الاستدانة  
إذا لم يكن لها سبب فوري بوجهه أنه إن أحلها طاعة فقال له دلي علام استودعها هل إلى  
من أهلك قال نعم فقال ما ألقى ما قال خسر قال هل فيها من أوفى قال نعم قال فأتى ذلك  
قال لعلاء فأتتة قال فلعلاء لمعك هذا عن في أربعة

قال النبي عليه السلام في هذه النازلة اللهم بن فوضته سميها بالتجمل  
اليك ذكر زوجها انه وجد عندها دم يكن معنى دعاء النبي عليه السلام نصيبين  
صدق احدهما وانما معنى دعائه في الوضع هو لو دحيت يكون شبيهه باننا  
لا حدهما ولا سفل او موت فلا يعشون معك بيان ومعنى هذا ردع التشاك عن  
النفس مثل هذا المعنى **في التماسه** **نذوا** **عنه** **و** **ان** **في** **الفاظ**  
صفات الرجال والولد لادم هو الاسم وقد تروى البخاري فيه اسوة  
فمنسره المندل المنلى لسان وهو اخذ ج والاسم والذبي عليه اذنه  
فمنسره الى السواد اذ ع العيين الدحج فندوة السواد وسقته وفي رواية  
الحل وروى البخاري عن هو الكعب العيون والحل فوه لو حمره  
حمرا كى ما يتم في الدر والطعام وفوا **نفس** **العين** **و** **فشا** **ف** **ها**  
تتمه وانه نجي حم موقها وان جعل معلوم وحسن السافين من يد دنفهما ونوله  
وصفت بعني ثخن عن مقامها ثم تقلبت للفضاء الساوق عليها **في التماسه**  
**في التماسه** **في التماسه** **في التماسه** **في التماسه** **في التماسه**  
ما نزل على ان النبي عليه السلام يسم بالاجناد فما لم يزل فيه وحي فاذا نزل  
الجمل نفع منظر وفضل التنظيم عن التنظير وجا باصل **في التماسه** **في التماسه** **في التماسه**  
**في التماسه** **في التماسه** **في التماسه** **في التماسه** **في التماسه**  
حل كل مشقة وسر كل منبه وذلك ما هو شره بالحققيقة **في التماسه** **في التماسه**  
**في التماسه** **في التماسه** **في التماسه** **في التماسه** **في التماسه**  
ان الله حسن العمان حجة وان كان الله قد قال لم يكن له العمان ولا من  
الاية وحج الغالب على حجة العمان فبه لم خلد حتى لا سلام بميتقولا  
نحوه طي انما اذا الله من سنن على الخلق حتى يحكم فيه بظلمه فذلك من  
قول الله سمعه للبحال لا شرط في الحكم ويزي بذلك على صحة ذلك ان اللعان يفيد  
معنى الحد عنه وعلى انساب ورواى العائز الملتصيح **في التماسه** **في التماسه** **في التماسه**

[illegible]



فيه وان كان لا يملكه الا انها لم تطلب الخروج عنها وانما يكون القول اذا  
 اراد اهل المستكن مستكنهم وانما اذا استكنوا عنها فانه لا يخرجها منه الا وجه صحيح  
 تقدم به حجة فلذلك امرها النبي عليه السلام بالخروج الى موضعها فان قيل  
 هذا خبر امرأة واحدة يرويه رجل واحد يخلف في اعتمده وهو سعد بن  
 اسحق او سعيد بن اسحق قلنا نحن قد قبلنا حديث امرأة في من الذكر وليس  
 من بابها فكيف لا تقبل حديث العربية في جنتها العدة التي هي بابها وحديث  
 النساء والاجاد مقبولان تاجماع من الامة لا اعلم في ذلك خذافا لا مذهب  
 في الشريعة يورث في ذلك لا يطاها والفران يعصده الحديث فان الله  
 تعالى قد اوحى الى نبيكم على المو في عنها زوجها مما الى اخراجها بسبيل وقد  
 قضى به عمر بن الخطاب وكان يزد المعتدات من طريق الحج الى المدينة  
 وقد بينا ذلك في الاجكام ومسايل الخلاف . بسم الله الرحمن الرحيم

ربينة

# كتاب النِّسَاء

## باب

ترك الشبهات  
 ذلك حديث لسعي عن النعمان بن بشير انه قال سمعت رسول الله عليه السلام  
 يقول اكملوا بينوا الحرام بينوا امور مشبهات لا يدري كثير من  
 الناس من الحرام هي ام من الجلال فمن تركها استثنى العرضه ودينه فقد سلم  
 ومن واقع شيئا منها او شك ان يواقع الحرام كما انه من يترعى جوار الحرام او شك  
 ان يواقع الاوان الحل مله حتى الاوان حتى الله يحارمه قال الامام اجماع  
 راد في الصحيح الاوان في الحسد مصفة اذا صليت صلح الجسد واذا فسدت  
 فسد الحسد الاوهى القلب **المازنة في** الاولى  
 بكلم الناس على هذا الحديث فمنهم من جعله ثلث لا سلام ومنهم من جعله  
 ربعة واكثر واكثر واكثر في التفسيرات واكثرها تحكمات يجعل الزيادة

تدليل

والمنعز وعلي الجملة قال المعاني مشتركة فلو قال قابل انه نصف الاسلام  
 لوجد لذلك وجهان من الكلام حتى لو غلانا فقال فقال انه جملة الدين لما عدم وجهها  
 وان بعد في السبيلين ولا حتى هذه المعاني احلة مدخلة لمنعا طيبها في التكليفين  
 وينبغي ان يري كل شيء في بابها ويقدر في بابها **التمثيل** في الجدل  
 ما اذن في نفاطيه والحوام ما منع منه وان لما يري سبحانه بديع جسيمته  
 لما خلق لنا ما في الارض جميعا كما احسننا في حال فيه فتمت ما اناحه على  
 الاطلاق ومنه ما اناحه في حال دون حال ومنه ما اناحه على وجه دور وجه  
 فاما ان يكون في الارض ممنوع لا سطر في اليه اناحه في حال ولا على وجه  
 فلا اعلمه الا ذلك تمت هذه النعمة واستقرت بها النعمة في اعناق  
 الخلق من قوله هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا **التمثيل**  
 ما فصل سبحانه في القول فصلا ونعت به الكلمة صدقا وعدلا فقد  
 فصله تفصيلا ويتر ما اجل حرم الا ما اصطرنا اليه فانه يعود بالضرورة  
 حلالا بعد ان كان حوائا وكل شيء شعوره الا كما بالجلال والجلال  
 الا التوحيد فانه لا ندخله احالة ولا نزل عن درجة الفضيلة ومزلة  
 الوجوب والجهة في حالة فتبارك الصمد الواحد **التمثيل**  
 قال النبي عليه السلام ان الله قد امنكم بما نسيها فامتلوا بها ونهاكم عن  
 اشيا فاجتنبوها وشكت لكم عن اشيا رحمة منه فامتلوا عنها والسكوت  
 عنه على قسمين مشبه للحلال ومشبه للحرام او خارج عن القسمين فان كان  
 خارجا عن القسمين فهو المباح عندنا وان كان مشبه لاحدهما التحق  
 بما اشبهه عند كافة المسلمين الا انه حدث ايام الفسنة وطهرون البدع  
 من يقول لا قول الا ما قال الله ورسوله وعموا وصموا ولم ينبت الله عليهم  
 نمر عموا وصموا كثيرون منهم والله يصيب بعملهم بوسع علمه وقاطع بآمالهم  
 بغالب نصرته وكفى من هذا قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين

وهي الرابعة بين الله ما اباح وبين ما حرم في كتابه وعلى لسان رسوله وبينها  
مشبهات وبروي هذا الحرف على ثلاثه اوجه مستنبطات على وزن  
منفعلات بكسر العين مشبهات على وزن معقلات بنسبة الى العين  
ومشبهات على الوزن المنعوم لاجل العين مكسورة فالاقال معناه  
اكتسبت لشيء من وجهين متعارفين ومعنى الثاني اي شبهت بغيرها  
مما لا ينبغي بحكمها على التبعين ومعنى الثالث مثله لاجل اضاف الفعل  
اليها وهو مجاز شائع عربي فصيح ولا يصح ان يكون المثال الاقل مفتوح  
العين لان الفعل مما لا تعدي اليه فيكون نداء وانما هو من الافعال  
اللازمة فاطلوا الشرع الابدي على الجلال وقصرها عن الجاهل وورع عن المشقة  
في قول منعه عنه في آخره على ما ياتي بيانه مختصرا ان شاء الله وتصل اخرون  
وهي الخامسة بين المعاني فقالوا ان كان من الفواجر الكبائر التي حرمت  
الشبهة بالحق وان كان من غير ذلك ففي هذا الاصل فربما معطلة بغير  
الي اجل تراها من باعها منه خمسة نفر اهد حلالا محض وعملا  
صحيحا ولا كنه تشبه من اعطى خمسة عشرة الى اجل فلما خاف من الناس  
اذ لم يخف من الله جاهد الصلوة وصاحب الدين صورها بذلك ليلا  
ينكثه العرمرمر والفريز استسها لنفسه ليلة دين اولضروية فقال كثير  
من العلماء ذلك جابن وقال كثير منهم ذلك حرام وما اقرهما من الشرع جميعا  
والاقر من الاقرين من قال انه حرام فان الله لا يخفى عليه حافية الاعمال  
بالنبات فهذا بيع العقد على عين فانون الشرع مكان حراما فان قيل ولعله  
لم يعقد عليه فلما نذر آله فاقبل ومن لم يره لم يخافه عليه فكيف  
بغضى مكنه عليه ولا بعينه دينا الا ما نخرم وبجانب به في الاخرى فلما  
اذا حرم الشرع المعنى فسخ نواه افعال ولم ينوه فان قيل وانت انما  
حرمت هذا خوفا من القصد وانت لم تعلم قصده فلما نكتة المسئلة

وسرها الاعظم وذلك انه لما كان هذا امراً محفوفا بحسم الباب فيه ومنع  
من صورته لتعذر الوقوف على القصد فيه والشريعة اذا علفت لاجلها  
بالاستبان الباطنة اقامت الظاهر مقامها كالمشفقة في السر التي علفت عليها  
الرخص لما لم تصبط علفت على صورة السر والعدة لما وضعت لئلا يراه الاحمر  
علقت على وجود الوفاة والطلاق ولم تعين بصورة الزوجة في امكان الوطء  
وعزمه وخوف الحمل والامن منه لان ذلك مما لا يسجل للمخلق **التاسعة**  
ركتبها على ذلك مسائل سموها ذريعة الذريعة وسموها اخر  
شبهة الشبهة وذلك مما لا معنى له فانه ليس للشبهة شبهة انما هي سببها  
نسبها من مقال الذي صارت تشبيها لها شبهة وهذا لا يعطى له الاخر  
وقد بيناه في المسائل **السادسة** معنا اصل في الحلال ومعا اخر

في الحرام واجل ما نكلم به ذلك علماً واما وكبيرنا المحرث بن اسد فمن اصول **عالمنا**  
الذي رعم قول السعد بن عن النبي عليه السلام لا يبلغ العبد ان يكون من المسفين  
حتى يترك ما لا يات به مخالفة ما به بأس في نحو هذا بينه في درجة وبين في درجة  
اخرى فقال عن اي ذنوب تمام الشقوي ان يستقي الله العبد بترك بعض الحلال  
مخالفة ان يكون حراماً حراماً بينه وبين الحرام وذكر عن ابيهم ان ادم انه  
قتل له لا تنزيت من ما رزمتم فقال لو كان لي دلو لشربت اشارة الى الدلو  
من مال السلطان كان مال السلطان مشتمها وذكروا ان سعداً اخطى كرمه  
وقال يتر السبخ اما ان يفت الحمرة وقال ايضا ان ما جازك في الصدر شبهة  
لجنتك وروي عن النبي عليه السلام قال انت نفسك وان افساد الغنم والغال  
القول في ذلك واذا انما اعاد وجود فيما طول لولا تغلفه باجاديث ضعاف  
وبناء لاصول عليها فاد اوقف عليها علماً الحديث صحيح ومن ذلك وهو في  
انه لبي احب الى الدنيا فيه كابر الى شبهة وعينه والذي عندي في ذلك الله اعلم  
ما ويناة عن احمد بن حنبل انه كان يستخين لمن الجديث في الورع ورضي الله



وكان لا يبيح لغيره ذلك معذرة في حق النبي صلى الله عليه وسلم  
**باب ثلثون** اكله لما دلي على ان المحرم يأكل من الصيد  
ما لم يصد له فان صيد له لم يأكله كما روى الرجل من لحم الحمار الذي اهديت  
له دواء ابن عباس في مسنده وقد تقدم وروى الترمذي انه حديث غير  
محموظ **باب ثلثون** قوله كلوا الغنأ باحثة  
لا امر بذلك لانه وقع جوابا وهم سألوه عن الجوان لا عن الوجوب فوقع  
الصيغة على مقتضى السؤال **باب ثلثون** قوله  
العضد فاكلها حتى تعرفها يريد سلب اللحم واذلك جز كبير من لحم ولكنه  
لم يكن اكله الاغنيا فاذا اكله شبع منه جواز الشبع ردا على الصوفية  
**باب ثلثون** قوله طعمه اطعمكموها الله يريد  
رزق شاقه الله اليهم من غير طلب ولا سعي فيقتضي لكل خورمه عليهم لما بها هم  
عنه من الصيد وما اكتسبوا وما جاءهم ابتداء كل الله اطعمه ولكن خضع  
هذا اللفظ به ههنا لانه لم يكن لهم في مسايه كسبت **باب ثلثون**  
**باب ثلثون** قوله كلوا يعني للاباحه ولكن زاد هذا التعليل ليعلم  
ان الفتوى يجوز مع هذا الدليل **باب ثلثون** قوله  
فيه انه اكل ما صيد بعد الاحرام وهو احد فولي ملك على ان المباركة  
عبد الجبار قد اخبرنا عن القاضي ابي لطيف طاهر بن عبد الله عن الدار قطني  
حدثنا ابو بكر بن النيسابوري عن محمد بن يحيى عن عبد الوارث حدثنا عمر  
عن يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن ابي قنادة عن ابيه قال خرجت  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة فاحرموا حياضي وم اهرم فارت  
حملا فحملت عليه واصطدته فذكرت شانه لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم وذكرت ابي اكل منه واني انما اصطدته له قال ثاب الوكر  
قوله انما اصطدته له وقوله لم يأكل منه لا اعلم ذكر غير محرم وهو

عن البخاري الذي لم يرد ان شغل القلب ولا يربط الدين الا بالصحيح  
نقول لو قلنا اني مذهب احد فلا يكون لشغل بليل الحديث الا في المواضع  
التي ترفع الغلو وما في الاصول فلا تستعمل في ذلك والذي نفيد  
في الاصول في بيان لشبهات من الحديث الاول في الاحوال حديث  
عقبة بن الحذاف انه قد رجع ام يجي بنت ابي هاشم التميمي فجات امه  
سودا فقالت قد ارضعت عقبة والبن تزوج فقال لها عقبة ما علم انك  
ارضعيني ولا اخبرني ما رسل الي لابي هاشم فسألهم فقالوا ما ارضعت  
عقبة والبن تزوج فقال لها عقبة ما علم انك ارضعيني ولا اخبرني فارسل  
الي لابي هاشم فسألهم فقالوا ما ارضعت ما حينما فرغت من النبي عليه  
السلام قال فابنت النبي عليه السلام بوقت ولدته بنت فلان فجات  
امراة ستودا فالتفت الي قد ارضعتكما وهي حادثة فاعترض عنه وبيدته فانتهى  
من قبل وجهه فقلت هاكاذبة قال كيف ما وقد رعت اها ارضعتكما دعها  
عليك وانشازا صبيعه السبابة والوسطى الشايني عن ابي هريرة عن رسول الله  
عليه وسلم انه قال اني لا اقبل الا على قاذفة النمرة شافطه على فراشي فارفعها لاكلها  
ما جنس ان يكون من الصدقة فالتقيها وعن ابن مسعود النبي عليه السلام ثمرة شافطة  
فقال لولا ان يكون صدقة لاكلتها الثالث سئل عثمان عن الاختين فجمعان  
للمك ابيهم فقال اكلتهما اية وحرمتها اية والتجسس حرابي وشاعره على ذلك عمل والبر  
واشعق الناس عليه قصاص الاولي والثالث اصلا في الشبهة العباد ارضة  
للعبد من الاقوال في نوعين احدهما من جهة الخلق والتاني الذي هو الثالث  
من لا مشقة في تعارض الادلة وصار التاني من لا مشقة في القصة اصلا في التشكك  
الطائي على العبد في باب الشك الذي راع النبي عليه السلام فيه واخبر عن قتادة  
امره في اخر الزمان فقال يا بني على الناس زمان لا يزال تعد فيه من كتبك المال وهذا في  
الصحيح زاد الناس فيه ما لم يصح هو او اس لم يبال من حيث كسب المال لم يبال الله به

من حيث ادخله النار والجذب باطل ومن المشبهة في تعارض الاقوال اذا قال  
لا تراه انت طالق الى غير معان كثيرة من اهل العلم اذا جاز من الشهر على طالق وقال  
ملك تطلق في الحال ما على ان هذا القول ناقبت للحل في العرج وانها له الى حل نصا  
ع  
ما لو ابتدأ عقد النكاح على ذلك قال المخالف ليس له الاستدراك ذلك كالاسدانة  
دنه لو عقد النكاح الى قدوم زيد لم يجز ولو انهي الحل اليه بعد النكاح فقال انت  
طالق اذا قدم زيد لم تطلق فكما لم يلحق به في قدوم زيد كذلك لا يلحق  
به في راس الشهر فاقطع الشبه وزالت المضاربة ورجعت المسئلة الى ان  
مذهب المخالف قوي وقد مرنا المسئلة في مسائل الخلاف بما فيه كفاية ومن  
المشبهة في المعاملات ما روي مسلم ان عمر بن عبد الله ارسل غلامه بصاع  
قمح فعاليه واشتق شعير اخذ هب لعلام فاخذ صاعا وزيادة بعض صاع  
فلما حاكمه اجتهده بذلك فقال له عمر لم فعلت ذلك تطلق فرده ولا تأخذ  
الامثلة بمنزل عابي كنت اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الطعام  
ما الطعام مثلا بمنزل وكان طعاما بومبدا السعير قبل فانه ليس بمنله قال الخاف  
ان يضارع فعله انه ليس بمنله ولا كنهه خاف ان يضارع اي يشابهه وسفسفس  
المسئلة بعد ان سأل الله وروي البخاري عن ابن عباس انه قال قال رسول الله  
عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يشتت فيته قال ابن عباس او احسب  
هل شيء مثله **النتيجة** قوله لا بدري كثير من الناس من الكلال في  
ام من الحجرات يشهد بنصيب محتمل من محملات الاشباه وهو التعارض في الدلالة  
لقوله من الحجرات من الكلال فدل على انه من احدها وقوله كثير من الناس  
دليل على انه مما لك دليل بعلمها للمفسر ان يتوقف عنها ويرجع الى العالم بها بفعل  
على قوله فيها اما بتبيينه على دليلها فيكون من باب الذكري واما بمجرد  
الاعلام فيكون من التقليد وقد تعارض الدلالة على النازلة فيكون  
فيها للعلم دلالة اقوال احدها انها من قسما كلال توسعة ورفعها للخروج

لو شئت

النبي اياه من فتم الجلم احدا ما لا خياط في الترك ومن الناس من طلب  
دليلا احوان جدها ولا يحسها وهو الاستدلال الذي يثبت عليه قوله  
فمن ابني الشبهات استثنى ومن الناحية ومعنى استثنى استغفل من الآية  
ومع ذهاب الشيء الملائم للاخر منه وهو مستعمل في المعرفة قال الله  
شيعانه اني لا امانا بعدون والله يري من المخرجين رسول الله واما برامكم  
وما بعدون من دون الله ومعنى استثنى اذ ال نفسه عن ايمان او ازال المكونه  
ما يؤيد ان تخلص منه ومن الفاظ الصحيح وبينهما امور مشبهة فمن ترك  
ما شبه عليه من الاثم كان لمنه نيلان بركه واما جبراعلي ما يشك فيه من الاثم  
او شك ان يواف ما اعتنوا في قوله له عنه في العاشرة وقد ثبتا الوض  
في موضعه ولما دمن معاينه هاهنا اعتقاد الله فيه وذكرهم له غيره عنه مجازا  
لان الجنب عنه بكونه في ذلك ان الرجل راى من سلاطينه نوكا دسرا واختلف  
عندم الوقوع فيها لا ينبغي ضا حرجين يقال صدمته مخملة تظهر قالوا ان  
الظن به انه يفعل اذا كان متخيرا متخيرا بالتمتع بعينه عن ودا انه محتمل  
ويحمل على السلامة وقضي له بالركة **الحال** **شبه** قوته  
ودينه المعين كان دينة مصوبالا جعل بديه وبين الحرام من وقايته نوكا الشبهة  
بل من وقاية ترك الحلال المباح حتى تكون النفس عذوبا تستلطف المباح خلاصا  
عن شبهة بله الحرام واذا استنى على المباحات لم يمان ان يقع باعتماد  
الشهوان واليهين بالمدان في منسبته فينوده ذلك في الحرام وذلك هو  
الافتقاد مساهلة في العباد فأكبر عاذه والنسرا لخاصة ولد كذا قال في المسئلة الذنب  
عشر بكونه في الراعي حول الجلي وشك ان يواقع لطول المحاذرة له ومنسقة ما  
لا حذر منه حتى يمل بيلقي يره الي لخلي فيقع فيه واذا بعد عنه امن مع الاستياد  
الوقوع فيه مضرب النبي ص الله عليه وسلم في هذا مثلا لا بركة باربعة الباري  
فعل له المثل لا على والمحرمات والمنسبتهات والمنعبد بالامر

بيد  
ورس



ولم يملك ولا ملك لا لله والحج ما كان به والنوع قد اخرج من الله ومن غيره  
 ثم اتفوا حشر ما ظهر منها وما بطن في ذ احترم المعبد بالامر والهي نفسه عن احترام  
 كان كراعي حجاب حتى الملك شامه وهي نفسه وهو المبدأ الا اذا ارسل نفسه من  
 رماض المسونات واوطنها اورد به العفلات وسماها بالمنسبات كان كراعي  
 دان ما سبته جوار الحمي ونامنه في سرجه وتربى ولا يمان يتقم فيه ويردي وهو  
 السا في اذ كبحها عن ايجات ومنع منها من الجازات كان منزله الراعي اذا دبر لها شين  
 ونوي ولم يكن شيء من ارض الحمي وهو الثالث فمنظوره حال الراعي في عمله  
 استلامه وهو سعي الراعي من الامتار قد روي الجوز بن ابي العز من الخطاب كان  
 له اهل من يكره اهل اوده في صدره بها بل امرنا ان لم يكن احدا خوف من ان  
 شاركني واما بي منها فطعننا ما كفه ذلك فلما جف الله من ما كنت اخاف ذكرت  
 ودي اياها فكنت الى اهلها اخصها فانما في اجواب يا قاحل اهلنا من امرها كسنا  
 جوابك **الان اريد حقه** هذا انما ذكره العلماء في فائقة الشرع لمدى هوا  
 الخلق في الاحراز من كل امر مسمي في طرق الكسب بمارع المحرم فيجب تنبيه  
 المسلم الذي في تودج من التنبيه بعدم ذكر صدرها وهي عقد الكرم مع الخمر قال  
 بعض علماء الانباش ان في الذي كواهل اذا امتنا في عصره خمر او هذا لا سبيل الى حصول  
 الامن منه ابد الابواب لا يرفق حتى ينطعم ويرشه فاذا خرج عن يده حبيبنا من  
 ان يحرمه خمر او اشعره موزعوا لوال هذا مبني على القول في مخاطبة الكفار  
 به في العريضة او لا كما صوب وقد اجتمعت الامة على هو ان اهل طعناهم وهم يستحسنون  
 الخمر قد لا على امرهم كله عمرو عدا سمح الله به لما لا يدخل معاملتهم ولا مسافاتهم  
 في نبي من التهمة واغترب من ذلك في جذوة وامثاله من لينة واسفاطه من باب الورع ايضا  
 حديث الوطان ان العتابة قالوا برشول الله انه يامسنا من امر لاديه بلحا لا نذكر  
 اسموا الله عليها امد افعالها هو الله هم وكلوا ولم يكن حوله ذمي واما كانت العرب  
 اقل او انا في اسانهم ان كانت الى ان يمل الناديه يعذب علمهم الجفا والجهل لا يدرى

واشحنه

إذا حادوا هامل يستوفى شروط لذكاة فيها ثم لا يقال البقي عليه السلام والله وكلوا المعنى  
عليكم بما سويته عليكم من السمبة في كل شهر ودعو فعلهم واصفوا بظواهر اسلامهم لذلك  
حازا كل لحم الجزاءين ان لم نفسهم في السمبة حتملا على ظاهر الاسلام الا ان مما بين منهن  
نوع السمبة فحسبوا كحسب الكحل كما جري بعد الله بن عيسى بن ابي ربيعة حين امش  
غلامه ان سمى فعال مدحيت واني ان يعلو بها كما امره فتركه تورا لا انه لم ينسبه  
الثالثة عشر هذا ما ذكره العلاء بن ربيعة في فاحش السبع ليعلموا الخلق على الاجراء من كل امر  
مشتبه في طريق الكسب بضارح المحرم فيحتمل المسلم الذي يريد ان يترك له دينه  
وانه العاصم لا رتب غيره وقد مر ان علي الشريف التامل ليقب السعيا في العوارض طراد  
من محمد الريني خبرنا ابو الحسن بن بشر ان ابا احمد بن محمد الجوزي ابا ابن ابي الدنيا  
ما حمد من ابوبن ابراهيم بن سعد عن محمد بن اسحق ان عمر بن الخطاب استعمل النعمان  
بن عدي بن نطفه على ميثاق من ارض البصرة فقال ايما تانا

الاسلاني الحسنا ان حلقها بميثاق يستفي في زجاج وحنتم  
اذ انت عني دهاقن صرية ورقاصه بقدره علي كل منتهى  
وزلت يدما في فبالا كبر استفي ولا سعي بالاصغر المتأمل  
لعل امر المومنين سوء نادنا بالجوشق المنهدم

فلما بلغنا ما نفع عمر ما ليعمر والله انك يستوفي من ليعمر فلم يجزه ابي عزله فلما  
قدم اعدروا والله يا مومنين ما صنعت نساها بلعكروا لكانت امراسا عرا  
وحدث فصله قول فعله فقال عمن والله لا نعمل لي على عمل عزله وفي رواية غيره فقال  
عمر حين بلغه ذلك اني والله ليسوني ثم عزله واودعه فقال له ما فعلت واما كانت فضلة  
من قول فقال له المرزاهه يعوا والسراة تنسبهم العاؤون المتقاهم في كل اذ سيمون  
وانهم يغفلون ما لا يعملون فقال له عددك اسقط عنك حذا ولا تمل لي عملا ابدا والمعنى  
في ذلك ان عمر لما راي القول بسر تلخاف ان يتعدى الى الفعل فان الملتان ترجمان  
الفؤاد بما قال للفعل واما هم واما العجبه والكلمة مكررة وبعضه ادني من بعض

# باب في أكل الربا

ذكر من رواه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا  
 وموكله وما هديته وكاتبته حديث حسن صحيح **البحث** في هذا الحديث للحاكم فيه  
 أن هذا التحريم سببه في ديوان أكثر الناس ربحهم إذ لم يعلموا جسد الربا وهو في لسان  
 السريفة عادة عن كل ربح فاستد ومعاملة حرام لا يحق له بالاعيان استئثانه ولا لعف  
 علي الطعومة المدخلة بل كل عدد وقع علي وجه لا خور في أي نوع كان من أنواع الما  
 فانه الرادد مائة في كتاب الأحكام بآنا ثمانية من أود الأيعاب فليست هذه من أكل  
 أن سأل الله تعالى والنكسة فيه أن الله سبحانه قال وأحل الله البيع وحرم الربا فليس الأمر  
 في المعاملة بآنا أو غيره وإنما سألنا من هذا الحديث بالثبوت وبعضه وبعضه وبوضوحه في  
 سبيل السنة ما ثبت في الصحيح أنه لما قالت أمة الربا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 إلى المسجد محرم التجارة في الحرم وهذا نص لم ينقض له لا أبو حنيفة ولا مالك ولا غاب عنه  
 الشافعي عن طئنته فلم يكن في معرفة ما دل الله في البيع وهو من الأملات والأسوال  
 في المنافع بأم حجاب حيد وتحويلها من السيل إلى السيل بعوض مستقر وتولي شارع  
 سبحانه فغيرها عوض بعض الأموال وكل تغدير بعضها إلى المنافع بل بين الربا وهو كل زيادة  
 لم عابها عوض والتجارة كل معاملة معايل فيها الأعراض الشرعية وما عداها أكل المال  
 بالباطل فافحص الأنيان كتاب السوع كله على المهرم والسمول دون السبيل واصله  
 النبي صلى الله عليه وسلم في سنة وشهين حيد يتأقار أذن البعير في النسيئ والإسلاخ  
 السبا في الميتين عليك كتاب الأحكام أن سأل الله فهو المستعان للمستعين لا ربح غيره

وكل

# باب التخليط في الكذب والزور

ذكر حديث ابن عباس في الكذب في الشرط بالله وعقوب الوالد  
 فضل النفس وفول الزور صحيح حسن مروي به عبيد الله بن أبي بكر أن ابن عباس عنه  
 قال لرامام الحافظ الباب عظيم فديته في المشتري وربطها في فافوز النادل

فمنها

والمراد منه هاهنا قول النبي وهو الكذب وحقيقته الاخبار عن النبي على خلاف  
 ما هو عليه حرمة السرايع وحرمة النفوس لما فيه من فتنة القائلين في القول والفعل  
 لو توصل إلى غرضه به فكيف إذا لم يوصل إلى غرضه واستدركه الكذب على الله به  
 الكذب على رسول الله عليه السلام وهو هو وأخوه وبالله الكذب على الناس وهي  
 شهادة الزور في إيمان ما ليس ثابت على جده أو إسقاط ما هو ثابت عليه الكذب  
 والمضرة وتصوير الماثل في صورة الحق في محض الحق عند تأييد الحق فسناعفت  
 الخطايا الخمس ومبنيها بعبثها وتضاعف مضاعفاتها ولهذا كان شأن النبي  
 عليه السلام إذا حدث عنها يقول وتقول اذون وفول اذون وما زال يكرر رها حتى  
 قال الصبي له لبيد وسكن ورايعها الكذب للناس وهو أطول العشره متعلقاته  
 ومن استدرك الكذب في المعاملات وهو ما إذا كان الفتاد الثلاثة فيها وهي كذب  
 عيب عنه داخلنا المعاملة عن هذه الثلاث فهو التجارة التي اذن الله  
 فيها وهي التي مدح الله صاحبها في الحديث الذي خرجه ابو عيسى وغيره عن الحسن  
 عن ابي سعيد قال قال رسول الله عليه السلام الناجز الصدوق الأمين مع التبيين و  
 الصديقين وسهدها وهذا الحديث وإن لم يبلغ درجة المتفق عليه من الصحيح  
 فإن معناه صحيح لا يجمع الصدوق والشهادة بالحق والتصح للخلق ومن قال للراي  
 الموجه اليه من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم وأزاع عن هذا بعث حسما  
 قال في الحديث الذي رواه وصححه عن رفاعه أنه سجد مع النبي عليه السلام إلى المسيل  
 فمضى الناس ما يعنون فقال يا معشر له ما رأوا استجابوا الرسول الله عليه السلام فقال  
 ان التجان سعون يوم القيامة بخارا اذ من اتقى الله وبر وصدق كما روي  
 عنه فليس شيء في غزوة فقال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن  
 نسبي الممسة فقال يا معشر التجان الشيطان والامم حصرا في البيع فشوروا  
 ببعضهم فالصدقة خرجه ايضا ابو عيسى وصححه وفي رواية مسماة باسمه هو الحسن  
 من اسمنا فقال يا معشر التجان فقال الامام اجد فظ وجمل ان يكون صلى الله



عليه وسلم احده من قوله سبحانه الا ان يكون بخارة عن قراض مستقر فاستقر له  
استقامت اخبار الله سبحانه فله فعلهم وحقهم ان يكون لحيي نزل عليه هذا الاثم  
وهي الوية بين صحيح حدوث معنى قوله سمعون تح را اي عصافا وفي الحديث علمك  
بالصدوق انه يهدي الى البر والى الهدى الى الجنة واباكم والعذب فانه يهدي الى  
العمون والعجور يهدي الى لما في هذا صدق وبره حذب ونحو قوله ان الشيطان  
يختر ما بين صحيح انه يخرج الشيطان منضرب الراء في الاستواء ونست في  
الحق ونزد من على شوقي ومنسوف بعد الشيطان بده وحركته بحركته  
وسا به بلسانه ورسوالة بجدته عليه وجرال نلاسة ونحوه حتى يوقعه في  
مفواة ممدعة الامم عزم الله وقوله والاثم يحاز والمعنى انه اذا حضر الشيطان  
الداعي الى الاثم فقد حضر الاثم كما يقال في الحرب محرم بالقتل والموت  
او السيف والموت يكون والسيف والموت يكون حضور السيف  
العمال والقتل سببا لحضور القتل والموت فبالله حضر والامثال  
الاستعار في ذلك كثير قال الشافعي

الشافعي

ن

يا ايها القريب المرحي مطيته سائل في اسد ما هذه الصقوف  
وقلهم بادروا بالغدر والتمسوا فوق لا يرتفع ابي ابا الموت  
ركبت واسد ما خري في البيع الحلف الكاذب روي ابو عبيد عن خثيفة  
بن عمر عن ابي ذر قال النبي عليه السلام ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة  
ولا يزكهم وهم عذات الله قلت من هم رسول الله خابوا وخسروا فاعمال  
المنان والمسبل ازاره والمنفق سلغته بالحلف الكاذبة قال ابو عبيد هذا  
حديث سن صحيح الاسناد قال الامام الحافظ هذا باب فيه مشاهد  
صحا في من طرق لا طول بذكرها ها هنا فواجب يكفي فيها المعنى المنان  
هو الذي يعطى لبا مناضئ والدي بعدد عطاءه على المنع من اخرا عليه به  
فنعمر او كانه وجع الى الاول لانه يطيب منه الاستخدام به والاستئذ له

والمسبل ازاره هو الذي سكا وزبه العبيس نرعنا والمستقر سلعته بالجلف  
 الكاذبة هو الذي جلف على سلعته بالحودة والسلامة من العيب والكذب  
 في الصفة فاما قول فان الذي بطيب من سما اعطي فانه جابر وان كان  
 دينا وقد يتناه في قوله تعلي وما اينهم من ربا الربواي اموال الناس وما يربو عند  
 الله فليظروها كلك ٩ واما الذي يطيل لنا فاشق وهو الذي يسطل عملا بقوله  
 ذلك كما يتناه في قوله بابها الذين سوا الا بسطوا صدقاتهم بالمن والاذي  
 وقد يتناه في موضعه واحدا بالدليل ان لا يحال لما يكون بالموارنة  
 لا يجرد الاحباط كما قالته المبتدعة والذي بمن يعطيه وبعد ثمة هو  
 المولي لرا عظم على العبد لا جفرت فحاو ذلك متعاطي صفة لا تستغني الا لله وجره  
 واما المسبل ازاره فترجع الى الجحيم والخبيل او يعصم لنفسه وذلك من الكبائر  
 من صفة العظم والتكبر لا يكون الا لله قال صلى الله عليه وسلم قال الله  
 اكبرا رداي والعظمة ازاري فمن نازعني واحد منها فدمه في النار ١٠  
 واما اسفة سلعته فلا يخلو ان يخلف على حق ويخلف على باطل فان جلف  
 في سلعته على حق لينقذها فانه مخدوع وليس جرمه لان الله سبحانه ذكره  
 عن العرصة في النبرن والنفوي ولا صلاح بن النبرن فكيف في الزيادة في  
 العيب وان كان جلفه على باطل فقد يتناقض وجه تضاعف الاثم فيه وفي  
 الصحيح البين لعاجزة متعفة للسلعة سمحة للبركة فانها وان كانت  
 المسامحة وكثر الزنج بذلك محقق في المعنى لانها تاكل الحسنة وتأخذها  
 من يدئ صاحبها وتعطى للمجاهل له المكذوب في تعاملته وربما كانت  
 محمودة في المال في الحار والمال يذهب عنه حظ الدنيا الذي حرص عليه وربما  
 في ذلك لاحله ويذهب عنه حظ الآخرة فيجتر الوجهين ويفوته المعصون  
 في الدانيل ١١ الغاية العظمى في هذا الحديث من حظ الاصول ما تضمنه  
 من الجبن الوعيل له ١٢ من ان الله لا ينظر اليه ولا يركبه ولهم عذاب اليم

رجعت

وقد بينا في غير موضع اجازيت الوعيد وما صدقها وبيننا ان الله ينفذ وعده  
 ووعده حقا لا يد من خلة ولا يعجز الذنوب للمؤمنين ارضا والمؤمنين ذلت ان  
 ايات الوعيد متشابهة محتملة وايات الوعد محكمة وقد بين الله وبين علي رسالته  
 نبينا صلى الله عليه وسلم وتعلي برنا وتعدت ان الله يغفر لمن سنا من عباده فيعطي  
 الوعيدنا فذا بعض الاحوال في بعض الاشياء من بعض الاعمال وعدهم ما  
 تعالاه من الطاعات اذ يوفي عليه من عن الباب كما بيناه في المفسر والاصول  
 كالصواب في الصحيح حرمته امر سمعنا ان باع لو اشترى واقتضى لفظ البخاري  
 وروى الترمذي وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اظلم مصورا الووضع  
 له اظلم الله يوم القيامة في عرشه يوم لا ظل الا ظله من حديث ابي صالح عن ابي  
 هريرة وذكره من حديث شفيق عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 نحو سب لا جل مسرك فقلكم فلم يوجد له من الحديث "لا اله الا الله" كان حله موعودا  
 وكان خالطه ان كان يامر علما به ان نجا وروا عن السوف قال الله خوف الحق  
 بذلك منه في اوزاعه وهذا كله صحيح موقوف عليه من عموم الوارد في  
 آيات الوعيد وذلك فارسيه كما تقدم هذا السبع لحضرة الشيطان  
 والاثر مشوبه بالصدفة فان الحسنة تطبق استيات والرد نصي على الوعيد  
 لا ختم له وليس الوعيد كما لو عهد في حزمه وعمومه وسرنا له كما كانت التبرعة  
 وقد بيناه والله اعلم وانما ما روي في هذا الباب حديث صحيح واللفظ  
 للبخاري ان رجلا قام عند غنم في السوق فحلف بالله لقد اعطاني بها ما لم  
 يحط ليقع فيها رجلا من المسلمين فنزل ان الدين يسترون به والله وانما يقصر  
 الالة وهذا الحديث بلفظه ومعناه خارج على الاصل الذي قد مناه من الوفاء  
 والجال والجلف وايته وما خرج به القصد ان لا تنتهية بالشريعة والاستحقاق  
 لا من والنتهي من غير ما كان الوعيد فيه على العموم وهذه معانيه  
 يفهمها الاستعان من طرقت التحقيق بان من خرا الاخبار والسفغ الطمان والمان

مردنا

لسان

من

هو قولنا روي عن عثمان قال القاسمي بن العربي في حديثي في صلاة

على صحته اختلاف كما ترون ولكن اجمعه المشهور المتقدم ذكره

## صلى الله عليه وسلم

عن ابي الهيثم يزيد بن شبيب عن ابي برة قال خرجنا مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم في حج او عمرة فاستقبلنا رجل من جواد فاجعلنا

نضرب سياطينا وعصيانا فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلوا فانهم كل

صيد البحر قال ابو عيسى غريب بن النعمان به ابو الهيثم من وقد روي

عنه شعبة حديثين فيهما وتكلم فيه **الشيخ** لم يتر في هذا الباب

حديث صحيح وقد روي بوداود مثله بعينه عن ابي هريرة **الشيخ**

**الشيخ** اختلقت عن عمر بن الخطاب فروي ملك انه امن

كعبا حين اتي بجواز اكله للمحرمين وروي انه اتي فيها بدرهم تحريمة

وقال له عمر مرة خير من حرادة وروي انه قال ان الجراد ينثروه موت

سلعهم من بين **الشيخ** وقد روي بعضهم ان اوله تنثرت موت وهذا شبه لانه

يعصده المشاهدة وعمر لما سمعته تخبر بذلك لم يرد لقول النبي صلى الله عليه

وسلم اذا حدثتكم اهل الكتاب فلا تصدقوه ولا تكذبوا عنهم الجوان

ان تصدقوا او تكذبوا اذ ما عندهم مبتدل لا يعني منه الصدق من الكذب

فان التوراة لم تنزل فينبذ اليها لآزوا اكثر من قول العلماء ان الجراد صيد

برلان ذلك مشاهدة فلا يرجع الي خبر لم يصح قال ملك فيه قبضه من طعام

وقال ابو جعفر مرة وهو اولى عندي فان قبضه من طعام خير من قبضه

من جراد **باب الضبيح**

ابن ابي عمير قال قلت لابي بصير قال نعم قلت اكلها قال نعم قلت

اقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم **الشيخ** حديث حسن صحيح

وقد روي عن جابر عن عمر بن الخطاب الاول **الشيخ** **الشيخ** قال الفقيه



# باب التذكير في التجرية

ذكر أبو عيسى حديث محمد بن الحنفية عن أبيه عن جده عن علي بن عطاء عن عمارة بن عبد الله عن محمد بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم لا تتركني في جورها قال وكان ذا بعث شربة أو جيشا بعد أهل أول النهار وكان محمدا رجلا ماجرا وكان ذا بعث تجارة أول النهار فأنزلي وكش ما له قال الإمام الحافظ بوي عن ابن عباس وغيره أن ما بعد صلاة الصبح وقت يقسم الله فيه القزق من العباد وثبت أنه وقت ينادي فيه الملك اللهم اعظم منقفا خلفا واعظم مسكنا لفقاهو وقت يتدار الجرح ونشاط المقتور واجه الدوزن وصف الحافظ جفتم لا جل ذلك كله وأمثاله وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة تفيد كل منها في موضعه

# باب الرخصة في الشراء إلى أجل

ذكر أبو عيسى حديث عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة عن عائشة قالت كان علي رسول الله عليه السلام ثوبان فطروا بياض غلبن طان فكان إذا قعد فعرف نغلا عليه فقدم حزن من الشام لعلان اليهودي فقلت لو بعثت إليه فاشترين منه ثوبين إلى المبصرة فاشترى إليه فقال قد علمت ما يريد أنا بئير أن به هب بما لي أو بدلا هي فقال رسول الله عليه السلام كذب قد علم جيم انقاهم وأداهم للإمانة وذكر حديث هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بصير عن النبي عليه السلام ودرعه موهونة به شمس بن صاع من طعام أخذه لأهله ولقد سمعته ذات يوم يقول إني عند آل محمد صاع قم ولا صاع حب وإن عنده يومئذ لسبع شوة وهو حديث حسن صحيح وعنده الحديث الأول بأن حديث عمارة بن أبي حفصة هذا فقال

لست احدكم حتي تقوموا الي حوي بن عمارة فغلبوا راسه قال وحوي بن القوم  
قال ابو عبيد عجا بابه هذا الحديث قال الامام الحافظ وبرا بولده حوي  
في حرمته لا فليدته هذا الحديث وعلى حاله مخرجه الصحيح  
فيه القطر نوع من البرود يصنع باليمن البز الثياب التي لما قد رويها  
هي الغلالة من الدهن تكون على المروة رقيقة لا استحة المنغيرة الرائحة  
**الحكام** في سبع مثال لراوي في معنى الترجمة وهي الترجمة في اوسيا  
الي لا جل فجلوها رخصة وهي في الطاهر من عذبة لان الله يقول في شكل  
كتابه بابه الذين آمنوا اذا نزل اليهم من ربهم فقلوا هذا من ربهم فقلوا  
اصلا في الدين ورتبها على كثير من احكام ولعن النبي في ذلك ان المرو  
لما كان لا يعلم بقراني ذلك لا جل حيا غيا قنن اذ منته ما انزم لم يابيه  
فقيل الاتي له او ميتا فلا يودي عليه ويبقي دمه مرسنة به ولاكن اذ الله  
في ذلك اذا خلصت النية في العزم على الاداء في الصحيح قال رسول الله عليه  
اسلم من اخذ اموال الناس سريرا ادها اذ كلفته عنه ومن اخذها يريد اداها  
المعه الله فاذا كان هذه النية جعل الله له مخرجا في الدنيا والاخرة  
النابية كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس الخشن وياكل البشع لقله  
من الدنيا وانما ربه ما عند الله فعل **الثالثة** مداينة النبي عليه السلام  
للبيوت مع انهم ياكلون التواب كما اخبر الله عنهم مداهم قد نهوا عنه  
دليل على ان الله قد علمنا بما يغفرونه وخطوا في خفتنا حملا واذا كان  
في حقهم جرائمنا تغفاله اليما منهم بالوجه الجاين بدنا وبينهم والانشغال  
في الملوكات تخالف بين المحللات والمحرمات كناه بريه لما اشغلت  
حلف وبهم عندنا مخاطبون بوع السريعة على كل حال فداخذ النبي  
عليه السلام كماروي ابو عبيد شفيق من سودي ورهنة دعه فيتن  
حيوان تعاملتهم مع فاذهم بالذبا والخرج ساقا لم خبير على ينظر ما خرج

منها وكوه بعض العلماء استافاة الذي في الحرم الايمان ان عمل منه خمس او بنا  
 قالا يلزم في لذيقانه مما عفا الله عنه عند المسلمين واباحه لهم منهم فعاملهم  
 وساقهم وخذا موالههم فقد سن رسول الله عليه السلام ذلك فيهم **في الرابعة**  
 قوله ولقد اسي آل محمد في تسعة ابيات وليس عندهم الا صاع تمر ولا صاع  
 برقد كان نعم الامام لئلانة كذلك والشهر لا نوقد عندهم نارا والانوار  
 فعشاهم من فوقهم ومن تحتهم وعن ابيهم وشما يلهم ومن ايامهم ومن خلفهم  
**في الخامسة** رهنه لادعه دليل على جوان من الله الحزب في بلد  
 الجهاد عند الحاجة الى الطعام ونقد به ذلك على الحاجة اليها في الحماية  
 للبيضة والدفاع عن الامة لانه اذا نعارض من ان قدم الاله والحاجة الى  
 القوت اهم بعدت **في السادسة** قول عابشة رضي الله عنها  
 الى المبيسة لم ترد به الى ان سنفني بما يوجب الله لانه اجل محمول في  
 يجوز ما جماع من الامة ما يعني به الى وقت رجاء المبيسة وول كل وقت  
 الجراد والحضان والبيع اليه جابل عندنا وقال الشافعي وابو حنيفة  
 هو محمول ولا يجوز ان يجعلوا جلا فلنا بل هو معلوم بلا اشكال  
 وتعمل لحد آتية اذا شبي في معظمه واكثره وقد بيناه في مسائل الخلاف  
**في السابعة** وهو التسلاح مع الحاجة اليها في من الجمل وعند الحاجة  
 الى الطعام فيها الاله فالاهم

## باب كناية الشروط

قال الامام الحافظ ابو بكر بن العزقي رضي الله عنه السرط على الوثيقة  
 هو علامة ومنه اشراط الساعة وهو عبارة عن كل شيء يدل على غيب  
 ويعلم من قبله ولما كانت العفون يعرف بها ما جري سميت شروطا وسميت  
 وثائق من الوثيقة وهي ربط النبي ليدققك ويذهب وسميت عقود لانها  
 ربطت كناية صا ربطت قولاً وقدم الله بذلك في كتابه العزيز بقوله

شيخنا اذا بدا بتمديد الى جل مسمى فاحسنوه وقد انبأ بخمد الله على امة  
 من البيان توفي على الغاية بالاشارة في هذه الاية في كتاب تفسير القمي ان  
 احكامه وانما تحته ومنسوخه وذكرنا اختلاف الناس في ذلك والصحيح  
 منه ان الحق في الكتابة والنشأة للمتعاملين فمن دعا منهما اليها لم  
 الاخذ الاجابة اليه واذا ابتدأها كانت وقد ذكر ابو عيسى في الباب  
 حديث ابي عبد الله بن خلد بن هوذة وليت في الباب غير مختص او كذلك  
 ما اخبرنا المبارك بن عبد الحميد بن احمد بن الواسطي قال قال الفقيه  
 ابو الطيب الطبري قال ما ابوا الحسن علي بن عمر بن عبد الله بن معاوية  
 القرشي عبا بن لبيب صاحب الكرايم بن عبد المجيد بن زعب ابو وهيب  
 قال قال لي لعبد بن خلد بن هوذة الا اقرئك كتابا كتبه لي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فذكره وقال عبد الواسع شك عبا بن لبيب وهو  
 صاحب الكرايم بن بروه غير قال ابو عيسى حديث حسن عريضة  
 وفيه بيان مواريث الاول البديهة باسم السامع قبل الكامل في النزوط والادبي  
 قبل الاعلى ليعلم انه الذي شري فلما كان هو الذي طلب اخبر عن الحيفه  
 كما وجدت وكتب حتى مواريث المكتوب المشوار فذكر على عهد في المنقول  
 انما القايده في كتب رسول الله عليه السلام ذلك وهو من يوم من  
 ولا يجوز عليه ابدا نفسه التعليم للخلق حتى اذا كان يوم من ذلك نبي يفعله  
 وكيف بعينه الذي لا يوم من عليه بعد الاحوال عندنا دم الزمان في نفقته  
 الغلوب عن الحق وتوردها بين الاقوال والاشكال سرعان الشيطان  
**الشاكلة** ان ذلك على الاستجاب لا نقد باع وانباع حتى من اليهود  
 ولم يكن الصفقة شهود ولو كان لمن امرة وشا في الشريعة لقام به صلى  
 الله عليه وسلم قبل الخلق **التي** كتب لاجل اسمه واسم ابيه  
 وجده حتى ينتهي الى جد يقع به التعريف ويرتفع الاستدراك الموجب للاشكال



عند الاحتجاج الى الشغل لا نؤي في قوله محمد رسول الله فوقه التبريد  
 وانفع الاشكال لا سمن فلم يزد عليه **الخامسة** الاحتجاج  
 الى ذكر المسبب الا اذا اقاموا بقاء رفع اشغال الناس اليوم بكتبونه  
 اقتحان او رتبهما ضد به من ليس بمتصور لباذكرة فخير منه له ولا يحتاج  
 الى ذكر البطلان لرفع الاشكال عند نفع الاشتراك **السادسة**  
 قوله هذا ما اشترى العبد من رسول الله اشترى منه يكون لفظ الشراء  
 وقد كان لا دل يكفي لا كتبه لما كانت الاشارة بهذا الى المكتوب ذكر  
 الاشتراء في العول المتقول **السابعة** قوله عبد ولم يصنفه ولا ذكر  
 الهن وبيضه ولا قبض العبد الذي اشترى، اقتصر على قوله لا داء وهذا  
 كان الجسد والحلقة ولا جنة وهو ما كان في الخلق ودايلة وهو  
 يكون ابابيع علي يعلم من محوره في المبيع قصد البسي صلى الله عليه وسلم  
 والله اعلم الى كتيبة الشوك بعبه لبعض كيف نحن ان يكون عمل المسلم  
 في سعة فاما تعد الزيادة فاما احدها الشر وطبون لما حدث في العالم  
 من النكاح والحياة فكل معنى سونغ ان يقوم به جعلوا له وصفا وعسوا  
 منه فصلا وادخلوه شرطاً حتى اذ حوا من ذلك لا يجوز وتحتوا انه ليكون  
 فلم يخر ولا يجوز ابد او ان اضره وجوروه والله رسوله كانوا الحق ان  
 يرضوه **الثامنة** قوله بيع المسلم المسلم قال في صدر العقد اشترى  
 ثم قال بيع المسلم المسلم ان الشراء والبيع واحد وقد فرق بينهما ابو حنيفة  
 وحل الكل مدحاً من رد الكلام في ذلك هو بل وان قلناه التخصيص قد بناه  
 في مسابيل الخلاف **التاسعة** في هذا الحديث نولي الرجل البيع بنفسه  
 وذكر بعضهم في حديث اليهودي نولي الرجل الشراء بنفسه وذكره  
 بعضهم لبلا يتاح ذو المنزلة فيكون نقضاً من جواه **هـ**

## باب الميكال والميزان

ذكر حديث عن عروة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل  
 الجبل والميزان نعم قد وليتم أموي هلك فيهما الأهم السالفة قبلهم وقال  
 برويه حسين بن قيس عن عروة وهو يصف في الحديث والصحيح وفقه  
 علي ابن عباس قال الإمام الحافظ الحاصل في من المصالح والميزان القرآن قال  
 الله سبحانه لا تطعوا في الميزان ما ذكر الله محبة عن سبب مع مومني  
 ذلك وقد روي ملك عن ابن عباس موفو فامطوعا ما يفسد قسوة المصالح  
 والميزان لا قطع عنهم الذوق قال علماؤنا أرادوا النكتة من المال بغير  
 طريقة فقطع الله عنهم الذوق من عند وقد روي مصباح المصالح من المدينة  
 والميزان من أنزل ملك مكة وقال النبي عليه السلام في المدينة اللهم بارك  
 لهم في صاعهم ومدهم وقال ملك لا شئك لبركة في صاعنا أكثر مما عدل

## باب بيع من يزيد

ذكر حديثنا لأخضر بن عبد الله عن عبد الله الحنفي عن ابن عباس قال  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع جلسا وقد خافهم من يزيد وقال من يشترى  
 هذا الجلسا والقدر فقال رجل أحذنهما بدرهم فقال النبي عليه السلام من يرد  
 على درهمين من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعها منه قال وقد  
 ذاه عن أخضر بن عبد الله عن كبار الناس قال — لرامام الجاهل  
 هذا مبين حديث النبي عن البيع عن بيع خيه وانك لك مختص عند الزاكن  
 والاقتراب من الانقاذ وأما حال المستوفى وطلبك لزيادة قبل لك إلا باع به  
 وعليه بدل الحديث وقد ذكر أبو عبيد عن بعضهم أنه يجوز في الغنایم والمواشي  
 والباب واحد والمعنى مشترك لا تختص به عينة ولا مبرات

## باب بيع المدن

ذكر حديث عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلا من الأنصار وذكرو  
 الحديث ولفظ البخاري في الصحيح أن رجلا من الأنصار ذو مملوك كاله ولم يكن

له مال غيره فبلغ النبي عليه السلام فدعا به وقال من ليس به مني واشتراه نجيم  
من النحام بنمان مائة درهم فاحذث منه فدفعه اليه قال جاثق عبد بنطيطيا  
مات عام او ارا دعيته في الصحيح فدفعها اليه وقال له ابدأ بنفسك فتصدق  
عليها فان فضل ثي فلذي فرا بنك فان فضل عن ذي فله بنك حتى يهلك او هكذا  
يقول من بين يديك عن مسكن عن شمائل في رواية من في عذرة **الاشهاد**  
قال علماءنا انما صوابه نجيم النحام لان النبي قال النعيم هذا دخلت الجنة فسمعت  
خيمة والنفث فاذا هوت فيه سمي النحام هو والخيمة السعلة **والاعمال**  
في فوائده في **الاول** في حقيقة التدبير وهو عنق الرجل

مملوكه بعد موته اما بلفظ التدبير واما به في يقول له اذمنت فانت حرة  
فان المعنى وجد ان لم يكن لفظ الاحكام اما نثبت بمعاني لا لفاظ لا بعشوائية  
وهو عند رازم عندنا لا يجوز للتدبير الرجوع فيه وبه قال ابو حنيفة وقال  
التابعي هو موقوف لازم ويجمع فيه مني شأنا بمنزلة الوصية وابدليل على  
انه بمنزلة الحقيقة والحكم اما الحقيقة فلا ان عتقه بعد موته واما  
الحكم فلا انه في الثالث بالاجماع لا عند مسرور ولو لا كونه وصية لا تغتبر  
الا بعد الموت خرج من راس المال كالمعتق ابل جل قال علماءنا لما علق  
العتق على صفة استحقاقه ضرورة واما قضي فيه بالثالث لانه حكم يظهر  
بعد الموت وكل حكم يظهر بعد الموت فهو في الثالث كالوصية او تدبير  
فان نعلقوا بالحدوث المتقدم قلنا هذا الحديث ليس من النبي عليه السلام  
بمقال يلزم الانقياد اليه على حال وانما هو قضية في عين حكاية في حال  
فلا يعتدي بل عينها لا بدليل هكذا اذا كانت مجردة من الاجتهال واذا  
تطرق اليها الناول سقط منه الدليل والذي يدل على احتمالها وانما خارجها  
عن حق بل رجحناج قوله ولم يكن له مال غيره ولو كان يبعه لان التدبير لا  
يقضي منعاً ولا بوجع عنقاً لم يكن لذكر الراوي قوله ولم يكن له مال غيره

معنى ولا يجوز استقاط بعض الحديث والمعلق ببعضه ويحتمل ان يكون تنقيها  
فوق النبي عليه السلام فعله وعليه حملة البخاري ويؤيد به وادخله في الباب  
وقال بعض العلماء باعه في ديني هذا باطل فانا قد بينا في الصحيح انه دفعه  
اليه وامره ان يعود به على قرينه وعليه في معاشه ودينه وقد قال جماعة  
من العلماء نرى افعال السفيه والله اعلم

## باب كراهية تلغ البسوع

خرج عن ابي عثمان عند الحسن بن علي عن ابي مسعود عن النبي  
عليه السلام انه نهى عن تلغ البسوع وذكره عن ابي هريرة عن النبي عليه السلام  
نهى ان يتلغ الجلب فان تلفاه انسان فانباعه فصاحب السلعة فيها  
بالخيار اذا ورد السوق صحيح حديث ابن مسعود واستوف حديث ابي  
هريرة وحسنه وادخله ثمانية لجلديث اصول في ثمانية ابواب من  
المناهج فدينا في كتاب الاحكام ان النبي عليه السلام نهى عن سنة وخمس  
سما منها في الصحيح وباقيها في الحسان وخمس سوق ذلك  
في هذه العارضة على الاختصاص فتقول البيوع الاول بيع السلفي فدينا  
في كتاب القيسر ان النبي عن تلغ الركبان مبني على قاعدة المصالح من  
الفواعل العشر التي انبئت عليها احكام امساوضات فانها ترجع الى مراعاة  
حق الجالب في حفظه عن الغبن في تلفته او الى مراعاة حق البلدي في منعه  
عن الظفر بطلبته وقد اختلف لعلماء في ذلك على قولين فراه ملك والجنبي  
لحق البلدي وراه البث والاوزاعي والشافعي لحق الجالب وقال ملك بن كل  
من فعل ذلك فكل من الغا يتم بوجه لا ان ينعقد بها الجهل يكون  
هل السوق اسوا كاله ان كان لا يتوق تعرضت على الناس قال ملك  
في جلد الثاني المبل وفي رواية والعمر تخير في اجوي والبر مبرج رواية  
ابن مبر وقال الشافعي هو بالخيار اذا بلغ السوق واطلع على الغبن



قال الليث وسباع اه اذ اري الغني عليه ولم يعلم هو به وهذا هو مذموم  
ابن مروة علي ما ورد من نفسه في الحديث فانه من قوله وقال الغني يفتش  
البسج لانه عمل علي غني الامور كما قال صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه  
امرنا فهو من دناي والصحيح عندي انه لمراعاة الحقيقين لان اجتماعهما لا يتناقض  
ولا يلحق الاضرار بواجب منهما ولا يفتش ان نزل لما قدرناه في الاصول ما  
المخلاف وعني ذلك وقال ابن الفاسم لا يفتش اذا فات وهذا يقتضي الفتش  
قبل العوف والاقول اصح **التباني** المحافلة وهي متقدمة من الجمل  
وهو الفراج من الارض **التباني** المزينة وقد فسرتنا في  
الحديث الصحيح من تفسير الصحابي لادبي اياها فالمحافلة اجتناب الارض  
بالخطئة والمن ابتداء بيع الثمن في روث النخل بالتمز ثم حمل ذلك على كل رطب  
يباين ثم حمل على كل بيع الى من الفساد الفساد الى الدافع ما خوذ من  
الذين هم لا دفع وقال مكل المزينة كل شيء من الجزاق الذي لا يعلم كبله  
ولا وزنه ولا عدده ابتداء بيع شيء من المستحق من الكيل والوزن والعددي  
اختصاره بيع المجهول بالمعلوم وهو نوع من الفساد يرجع الى ما عده  
الفرق ووبية الاختلاف في ذلك ان يعلم المستحق من النبي عليه السلام  
بالنبي ثم يركب عليه غيره وكانها كانت عندهم بيوع ينحى بها وقع دهنها  
بها الوقوعها فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم عنها وهم منها سواءا وامتناع  
كرا لا رضى بالخطئة منها يستمد من فائدة الفرز ومنتاع كرايها بالخطئة  
من غيرها محمول على سراقته لك خالف فيه من لم يوافق على الاول وهو اكثر  
فاما اخذ بموم الحديث واما ركب قاعدة ملحق في الذرائع فانه يودي  
الى طعام بضعها الى اجل وقد جوزة ابن ابي ليلى ابو يوسف ومحمد وموخر  
لا يترى وما راي اخذ من العلماء لثغته الا التباي ما وضع فيها جرا  
مزد واجاز الليث كراها بما خرج منها وهو مذهب اهل الاندلس وهو

اخفى في محال الله مالاً لانه غور وليس يرباد من حوزة قال ليس به ران  
حصل شيء شاركة بالنصيب كما لو نجح في المزاولة ان لم يحصل له شيء وهذا قوي  
جداً واما ما بيع الشيء بالثمن ففيه انقضى لسبب رآه وعليه يحمل كل رطب  
يباين وحمل ابو جنيقة لمزا على فهمه ونعلقه بالاستنباط وهذا هو  
اصحابه اكثر حديثاً في يد يعباش فابصنع في حديث ابن عمر بن  
البي عليه السلام عن الثمن بالثمن **باب** بيع الحاضرة لباي نيت النفي  
عنه ولا بد من معرفة المراد به فان الحاضرة في العربية من كان يتقيا على الماء والنا  
من كان من اثار السمار وكذلك في نية ثقبه اليه ب ملك من انشتر في  
الله عنه وفي الحديث عن ابي حازم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا بيع حاضرة ليد وكل اهل البدن من اهل الريف ليس بالبيع بائ  
من يرى انه يعرف السوم الا من كان منهم بسمه اهل البادية قال ملك  
فلا احب ان يبيع له حاضرة وقد جأ في الحديث منعتوا الا يكون له  
تمسكاً ثابت في الصحيح من تفسير الراوي ومعنى النفي عن ذلك غريب  
ففي الحديث كما ذكر ابو عيسى لا بيع حاضرة لباي دفع الناس من رزق الله  
بعضهم من بعض وهذا ينفى ان يترك البدرى يساهمه الحضري فما اعطاه  
بمروفي به البدرى فجاز انفق ان الصفقة به وهذا يعارضه حديثنا  
احدهما العام قوله بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم  
ودقيقة النصح الا تخرج له الا ما ترضى لنفسك وانك لا ترضى لنفسك  
بعض حجة فلا تعينه فيها والثاني الحديث الخاص لا تلتفوا السمع على احد  
الثاويلين فاما هذا المعارض الثاني توجه النفي منه ان يحمل على ان معنى  
لا تلتفوا التركبان الحق اهل الحاضرة واما التاويل لآخر الذي يعارضه  
النصح فقد عثر على كثير من التاويل وجه الخروج عنه قال بعضهم قوله  
الدين النصيحة عام وهذا خاص والخاص يقتضي على العام قال الزمام

بن العزبي / بن ابي عمار هذا هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي عمار مكي وقد  
أخبرنا المبارك بن عبد الجبار اخبرنا القاضي ابو الطيب الطبري اخبرنا  
الدارقطني اخبرنا محمد بن القاسم بن زكريا ما ابو كريب حدثنا قيسه  
عن حماد بن حازم حدثني عبد الله بن عبيد بن عمير عن عبد الرحمن بن  
ابي عمار عن جابر بن عبد الله قال **سئل رسول الله صلى الله عليه**  
**وسلم عن الضبع** قال هي صيد وجعل فيها اذا اصابها المحرم كبشا وللحد  
طوق وفيه زيادات الله وفي في الطي شاة وفي الضبع كبشا وفي  
الارنب عناقا وفي البربع جفوة فقلت لا في الزبير وما الجفرة  
قال التي قد قطعت ورعت **هنا** الضبع اصله تفوق عليه في  
انها مجري ولكن لتعليل فيها مختلفت فاما ابو حنيفة فعنده ان الحوا  
في السباع العادية وعند الشافعي ما لا يוכל لحمه لا جزاؤه وعندنا  
ان الجزا في الصقر والباري من سباع الطير وفي الثعلب وباليث شهري  
من وجب الجزا في الضبع وهي تقتصر الادبي وتغلبه حديثه لا مغالبة  
كيف يوزن الجزا في الثعلب **هنا** لا يه لا يוכל ان الضبع  
تוכל **هنا** واذا حلت الضبع سبع للادبي فمن يحرم الثعلب  
وليس بسبع الا للذجاج وشبهه وكان المفهوم من المذهب انما  
لا يستند في لا يتصل في له جرام ولا في الحرم وفيه الجزا والذي  
يقضيه طاهن القرآن ان ما لا يוכל فليس بصيد وان كان فيه ضرر  
ابتداه او لم يتند بباح فله او يحب في مواضعه انما مدار الحديث في  
الضبع وهي تقتصر خذاعا الجزا دل على ان المقصود ما يودي مغالبة  
هذا ان قلنا ان الضبع لا تוכל ان قلنا انها تוכל فيحقق انما سئل  
وبنعتي فيها الجزا والاصل منصوص حد او لم جل ذلك ما في فيه سئل  
الصحابه رضي الله عنهم وقد مضى في السادة اذ لا يودي عند روية البينة

الكاظم وهذا معنى لو كان في غير الضرر فاما الاصرار باحدى ماله  
فلا يجوز والعني فيه عندي والله الموفق اعلم الله نهي عن بيع الحاضرة  
للبيادي لا حاضرة الحاضر بما يستفيد من البيادي ذاباع له واحلكت  
الشريعة ان يطون البيادي يتولى بيعه بنفسه فاذا عرض له وراه كل احد  
ازفع المخرج عن الذي تشره وان كان باقل من القيمة **قريب**  
علي هذا الرغبتايل الاولى اذا ثبت ان ذلك حق للحضري فقد قال ملك  
في البيدي يقدم المدرسة فيستال الحضري عن استعنها فالاحتج به به  
يعني الحق اهل الحاضرة في الذي يرجونه من رخصه والذي يفتحق لهم  
المسئلة ويكتفون عطاها ان هذا البيدي ان طلب ان ياخذ ما انفق له اخذه  
باواعطار وان ان ان يتفوق في الشيء بها حتى يكون سمحسا لنفسه  
كان ذلك له فها ان ترك الاحتج ان لنفسه كذا روي عنه ان القايم  
**الثاني** ترك على هذا لا يبيع حضري لحضري كذلك قال عنه  
مع ابن وهب ووجهه المعني الذي في بيع الحضري للبيدي بعينه **قريب**  
على هذا فرجت عليه **الثالث** ان ارسل مربي او صدوق الى  
او صدوق له في بلد اخر بضاعة لبيعه قال لا يبع له للعله المذكورة  
وقال ابو حنيفة يبيع الحاضر للبيادي كما قال المجاب هذا كان ذلك  
في صدر الاسلام ثم نسخ ومنهم من قال كان الناس في ذلك الزمان على بركة  
فاما اليوم فقد فخذلوا وعرفوا كل معنى وتحققوا وقد قال ابو ذراع  
لا يبيع له ولا كرخه لان السؤال اذا وقع فقد وجب النصح والصدق  
جوابا للثلاثة والتمسثا روي عن وقال ملك في المغاريف مندوحة  
ياخذ له في حديث اخر نحو اللفظ مثل ان يقول له ما سخر هذه استلقت  
فيقول له انا لست من اهل السوق فيصدق ولا يكون جوابا لمراده **الاربع**  
اذا قلنا لا يبيع له فقد اختلف قول ملك هل يشتري له واخر قوله



يشتري له وهو الصحيح لوجهين أحدهما أن الشراء هو البيع قال الله تبارك وتعالى  
 ثم خیر وقال النبي عليه السلام المشايعة بالبيان وهو اختيار  
 ابن حبيب وهو الصحيح في الدليل وقد قدّمنا أن الناس اليوم قد عرفوا  
 المعاني فكانه قد ارتفع معني هذا الحديث **الاستماع** بيع الثمرة  
 قبل بدق صلاحها مسئلة بدبعة اختلف العلماء فيها فمن علمائها روايتان  
 احدهما انه اذا باعها مطلقا فقد اشترى البيع في مشهور من ههنا وبها قال  
 الشافعي وتي يشترط على المشتري الجبر في الجبر قال ابو حنيفة يجوز  
 البيع ويؤثر بعد ما يحكم العقد وهي الرواية الاخرى لما وقد ثبت  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يسد صلاحها نهى البيع  
 والمبتاع والنهي يقتضي التحريم ونهى الله عن بيعه وقد نهى صلى الله عليه  
 عن البيع ومنعه مدة البيع الى غاية هي بدو صلاح فلا يجوز وجوب  
 قبلها وقال المخالف ثبت في الصحيح عن زيد بن ثابت انه  
 كانوا انسابعون النسيان فل بدو صلاحها ثم يقولون اصاب السمرة  
 الدمان اصابها الغنم عاها ان يحتجوا بها فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم  
 ذلك المشاورة لهم فلما ثبت في الصحيح انه قال لهم ان بيع الله الثمرة  
 مما ياخذ من مال خيه وهذا قوله المقي الذي يدفع الطون وقوله  
 كما مشورة لهم يعني به اعلامهم واستعلام ما عديم من الجواب في ذلك فلم  
 يصح عندهم جواب بل ان اسئلوا او طاعوا او شفعوا ولم ياء رهم النبي  
 عليه السلام الجرد عند البيع وانما اطلق القول في النهي فوجب حملها على  
 الاطلاق واذا وقع تحت مطلق النهي وجب ان يكون قاسدا مفسوذا  
 لا يفسد تحيد ولا يطون لهم في الصحة جذا في المسئلة لعلمائنا في مع طول  
 ليس من العايدة **الترخيص** قد فسّر النبي عليه السلام حتى يبدوا  
 صلاحها في الحديث الصحيح فقال النبي يشفع وقال ايضا حتى تحمار

منه

يعني تحت

وتصاعداً فقال لا يسمعوا العيب حتى يستودعوا الحب حتى يستند  
واذا فسر النج عليه السلام شيئاً لم يزل لا يجد تفسيره بل يقول اذا فسر الراوي  
الحديث فهو اولى من تفسير غيره فكيف لي بتفسير النبي عليه السلام  
فأبيله وقد كان زيدا من ثابته لا سمع ثمانه حتى يطلع الترياً وليس  
الحديث يبعها دلل ان النبي عليه السلام يوحى ولا كبر العادة كانت  
حارثة عندهم ان طلوع الشربا يتصفق مع الفجر فحينئذ يستقبل الناس  
زمانا اخر وينقلون عن منازلهم وينتبه ما نمت من الشان ويتقط ما  
سقط قال

أفتابها حتى تخرج القو في السري ولت الشربا في ملاء النج  
وقد خلت القوائد في السراد وفي ايمان فالربون عندنا انما نؤمن عليها  
العامة اذا خرج عنها سريته الشمعي المنصل بابه وطلوع الثريا في  
الامن من العامة على النخل او خروج شربونه على الزيتون انما هو عبارة  
انه قد ثبت منها ما نمت وسقط ما سقط وتبين حالها في الحمل والافهي عرضة  
بعد ذلك لا فان اخر من حرا او برد او صرا او تلج او برن لحسب تقدير الذر  
وحكمه على رزقه وحكمته في خلقه وقول  
ابن عمر نهى عن بيع السبيل في سبيل يمين من العامة وهو قوله في صحيح  
مسلم نهى عن بيع الكب حتى يشتد فانه اذا اشتد ابيض وقوله حتى يامن  
من العامة ليس بشرط زائد على الاستداد انما هو تفسير له المعنى انه اذا  
اشتد وابيض امن من العامة واعتبر ابو عيسى الحديث ايسر ولم يصححه  
لانوا دحمت دين سلمه برمه والله اعلم وقد قال الشافعي لا يجوز  
بيع الحب في شمله لانه مقيب فيه فحل في قسم الغرر وليس ضمان عمر  
بل هو معلوم فانه اذا فرك من الغدان سنبله واحدة علم حال الباقي عادة  
مستمرة وحقيقة مستفزة وقد نهى النبي عليه السلام عن بيع الحب وجعل النهي

غاية ان يشتد قلبك لا حيد ان تجعل غايته اخرى بغية دليل وقد جوت الشافعي  
بيع المحون واللون والبعض فكيف بالحب وقد بيناه في مقابل الخلاف  
وبما فيه ان شاء الله وقوله يعني المايع والمبناع فيه ثلث فوايد  
الا واما انه يعني لبيع لانه غيره عده اذ قيمتها في ذلك الوقت الخسر واذ انزلها  
حينئذ يظهر الطيب كان الثمن فيها اكثر وروايت في نظر وتنبية على شتمين  
المال وتكثيره للاشتغال به عن الناس وتضييعه في الطاعات وميل المرات  
المباحة به **السادس** انه ان باعها على ان يحد بها فقد ظلم نفسه كما  
فلما وان باعها وتكثرت ما فيها فذلك وقروا في السنة رغبة كما قدمنا **الثالثة**  
في حق المستوي لغيره بما له فيها لا يابن غايته في الحسنة وهو اذا  
اشترىها بعد ذلك الصلاح لا من من عاهة وحاجة بل من الصلاح  
كان النبي عليه السلام بين الشرايع ويرشد اليها لما لم يصل الله عليه وسلم  
**السادس** بيع جبل الحبلة وهو بيع كان تنابيعه اهل الجاهلية  
كان الرجل منهم يبتاع من لا خورلد ولد الثاقفة وان بيع الحمل لا يجوز  
للغرة في وجوده وانفصاله وصفته فكيف ولد ولده **السادس**  
بيع عن بيع الغرور وبيع الحصة هذا حديث ذكره مسلم ولم يذكره البخاري  
وهو صل هذه الاحاديث كلها وقد بينا تحقيق ذلك ونكته في كتاب  
المستبرر وبني ان الله اعلم البيع مطلقا ثم حرم الربا وهو كل بيع فاسد  
لا يجوز باي وجه دخل فيه الفساد من جهة العوضين او من جهة المتعاند بين  
واكد ذلك بقوله ذاكما كلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة  
عن نرض منكم فجعل التجارة بالبطل فسيما ولم يخن الباطل موثورا  
الي مطرهم لا نهم لا يعلمون اصله فضلا عن حياطة تنافضيله فاصح  
ان الله السبيل ومن الدليل فصل الفاسد رطب جميعها وادرك  
في الشرع على عشر قواعد منها في الغرور وغيره **السادس** بيع الجماعة

فهو الثامن وهو أحد المتعبرين في بيع المتأينة والمسي عنه وقد أكد أنهم كانوا يتألفون  
بينهم على أن الرضا إنما يكون عند هذا الجصاص أو على أن يسبذ كل واحد منهما إلى  
صاحبه بوجه من غني معرفة به ففي الإقرار الخياري إلى حل محمول وفي الثاني الجملة  
ولا حل هذا مع الشافعي بيع البتة ناجح لأنه من أحد يقضي وجه التأينة المنهي  
عنه إذ لا بدري بالحق لشدة الرضا في ما فيه وقال علماؤنا إنما يبيعه على  
الصفة والصحة طريق إلى العلم بالردية قال الشافعي إنما تكون الصفة  
طريقا إلى العلم في السلم للضرورة إذ التعيين فيه محال ومعه ضرورة فإن  
حل التذات بمسقة عظيمة عن التجار وهم ينساقون على ذلك ولا يختلفون  
في الأغلب وهذا يتم من قاعدة المصلحة في رفع المرح والمشفة عن الخلق  
وقد تاهت التاجزاتي برحلة من أصعب المغاييب فيلحق باني به من اقتضي  
للتأرق يحرج كل جدره زناجحه ويقف صاحبه عليه ويسل كل أحد  
سوايده على الصفة ويسلب كل أحد إلى موضعه فلا يلتفت إلى بداو يلغي أنه لا  
يجوز ظرا فاعلم أنه وبإمانة عظيمة وخبرة كريمة **الثاني** يستعير بيع  
ومونا شتم طريق أي ضرورة واختلاف الناس في تفسيره على ستة أقوال الأول  
قال الشافعي هو أن يقول ليعمل أدري هذه بكذا أعلي أن شيعني غلاما صديقا  
فاذا وجب لي غلامك وجبت لك أدري وهذا تناقض على بيع بشم محمول لا بدري  
فل واحد منهما على ما وقعت عليه صفته **الثاني** أن يقول له أبيعك  
نوبي هذا عشرة أو ثمانية عشرين ولا يفارقه على أدري السبعين هكذا قال  
ابوعبيد وخلفه أن شاء الله تعالى بعد بدو صورته وكذا الأقوال فيه وهي  
الأول أنه يبيع ما ليس عندك إذا جاء التوكل فقال للاخوان شتر لي أو اثنين ثلثة  
بكذا أو بواشترتها رغبها مني بكذا الثاني قال مالك من طوره أن يقال  
بمعنى يبيعك بدنيا أو بشاة موصوفة إلى حل فهذا في الثمن **الثالث**  
في المثلثون قال مالك يقول له يعني الصبيحاني عشرة أصعب بدنيا أو الحجوة خمسة

وعادة



عشر دينار **سابع** ان يقول له ابيعك هذا العبد بالف نقد او بالعين المستقر  
او ابيعك عبدك بالف علي ان يبيعني ارك بالف اذا وجب له عند ي وجبت  
لي ارك **الخامس** قال ابو حنيفة اذا اشتري يا شيئا الي اهلين  
ثم نزع قاعلي ذلك الجزء وان قال هو بالنقد بكذا فترقاعلي القطع لا جد  
البيعين من كذا جائز ولو باعده عبده علي ان يبيعه الاخر عبده بشرط كراهه لغير  
**دكره** ان يقول له بعده هذا بصفة فانني علي ان تعطي باصة فها درهم  
فقال كثر القربا ما شافعي واو حنيفة واحمد وسحق ابو ثور هذا من باب  
بيعتين في بيعه هذا الباب لا قول وقد تركنا ما كثر منها وطال

## التوجيه لهذه الاقوال

اما توجيه بيع ما ليس عندك فمحل فيه بالاشياء وينا كذا دليل الحديث  
ويصح الحديث ببيعهم في بيعته اذا اشتريه ولا يمكن تعبيره به علي المصنف  
الا اذا سارطه عليه والتزم له ما يشترط واما اذا افادته فيه وراعه عليه  
فليس يكون حراما محضاً ولا كنه من باب شبهة الحرام والذريعة به وقد يوجب  
ملا النهي عن بيعتين في بيعه ثم ادخل فيه بيع ما ليس عندك للمعني الذي اشتري  
اليه واما اذا قال له ابيعك دينارا او بشاة في الثمن اركا له صحابنا يدنيان  
او عجرة اكثر منه واذله فارقته علي انه قد لزمه احدهما فدخله بالتفاق  
الغرة لا يرد الي البايع ما العقد عليه البيع صحابنا او عجرة في المثلون ديناراً  
او شاة في الثمن وليس يدخله شواه بخال وقد بينا فتا غير ذلك في المساريل  
**واما** الدائم فقد تقدم القول في احدهما له وهو اذا قال له ابيعك  
عبيد بالف علي ان يبيعني ارك بالف بذلك جازية الدخلة فيه  
**واما** الخامس فقد دخل الجواب عنه في الكلام وتو له فيه ولربا بعد عبد  
علي ان يبيعه عبداً اخر ثم يبيعه **دكره** قال ابو حنيفة لا يجوز ولا شيء يجوز منه  
فانه حصل من احدي الجهتين عبد من جهة الاخرى معلوم وهذا ما

لا دخله فيه في وأما السادس فخره ملك لان هو له على ما يؤول الى الله الكلام

والسابع والعشرون احكامه نظروا الى انه باعه ومضاه ولم يكن ذلك اما ذكر

دينار تم دكوا فالنبي الذهب ورجع الامر الى العضة كما لو قال له ابيعك عبدك

يعيدك علي ان يعطيني في عبدك دارك فهذا انشرب داوة يعيده وذن بك

جاء **العاشرون** بيع ما ليس عندك صحه يتي وان لم يدخله اهل الصحيح

ثبت من طريق حكيم بن حرام وعمر بن الخطاب فشره حكيم بن حزام فقال ثالث

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت الرجل يا بني يستلني من ابيع ما ليس عندك ابيع

له من السوق ثم ابعده منه قال لا تبع ما ليس عندك وهو على العجوب كما قلنا او على

مذهب مالك علي ان يكون اذا كلفه الثمن السوقي فقد صار وكيلاً له فيكون

مكانه انشرب له فغير طوعا بخمسة اسلفه اياها وحسب عليه الى اجل فيها عشرة

بيع وتعلق وشوطان ففدا عطا خمسة بعشرة وكل الوجهين فسادا ثم والله اعلم **حادي عشر**

روي عن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخل سلف ولا بيع

ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك فهذا امام ثلاثة عشر هي

قال الامام الحافظ ابو بكر بن العربي روي الله عنه النبي عن بيع وسلف على ضربين

بيعي عن ضربين بان يقول يعني واستلفني او ذر بيعه هو ان يودي اليه ولا تخلوا ان يكون

من البائع كما قلنا او من المشتري واختلف اناش في تعليقه فظهر من قال المعنى فيه انه

جمع بين عقد من مصاديق السلف في دفع ادهم فيه الحاجة اليه والبيع جهة وضعف

للبيعة والاكتساب والمعاينة فمختلف مقاصدها وتضاد اجسامها

فلا يجمع بينهما وقيل انما منع من ذلك لما فيه من ربا الفضل ان كانت في اموال ربوبية

او ربا العسل والنساء والتلف في اصله لا يجوز في الوضع لانه دليل سيد وذلك

حرام فاذا اخرج عن طوعه ادخله في البيع عادي اصله من النحر بمرحان كان السلف

في غير الاموال الربوبية لم يجوز عند مالك لصورة ادخال العقدين المتضادين في عقد

وعوم لفظ اسبي عند علمائنا وقال السافعي هو جائز لاجل انه عوي عن علمه النحر بمر

ذهب

في جمع مذهبهم عن أصل من أصول الفقه وهو ان التعليل للفظ اذا سأل بعض ما سألوه  
اللفظ هل يخص به ام لا وقد بيناه هناك ان شاء الله لا وقد سئل احمد لقوله في البيع  
والتلف صورة حسنة وهي ان يكون السلف اليه في شيء يقول ان لم يترها عندك  
فبيع عليه فهدا من تلجته بيع الوكيل وليس من جماع السلف والبيع واما هو  
من باب غل السلف الى البيع حقيقة فانه لا زكاة بيعها الى اجل كان ديناً في دين  
وان زكاة في بيع فقد دخلته الجملة في اقل العقد واذا انعقد العقد على جملة فسد في  
اصده ولم يترك عليه شيء وما شرطان في بيع فان شرطاً واحداً في بيع مما اختلف  
العلماء على ثلاثة اقوال احبها ابو الحسن الاودي اما ابو مسلم البستي اما الجعفي  
والجعفي واما السجستاني ان الفضل اما ابو عبد الله جعفر قالوا اما محمد بن عبد الله الحلي فظ  
ما عبد الوادع من شرطه قال قدم مئة فوجدت فيها ابا حنيفة وابن ابي اسيل واس  
شتره فسالته ابا حنيفة عن رجل باع مائة شرطاً فقال البيع باطل والشرط باطل  
ثم انبت ابن ابي اسيل فسالته فقال البيع جائز والشرط باطل ثم انبت ابن تيمية فسالته فقال  
البيع جائز والشرط باطل فقلت سبحان الله ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسئلة  
واحدة فانبت ابا حنيفة واخبرته فقال لا ادري ما قال احدني عمرو بن شعيب عن ابي  
عبيدة ان النبي عليه السلام يبي عن بيع وشرط البيع باطل والشرط باطل فانبت ابن  
ابن ابي اسيل فاخبرته فقال ما ادري ما قال احدني هشام بن عمرو عن امه عن عائشة قالت  
امرني النبي عليه السلام ان اشترى بوجه واعتقها وقال اشترط الوكيل لاهلها البيع جائز  
والشرط باطل ثم انبت ابن تيمية فاخبرته فقال ما ادري ما قال احدني مسعر بن كرام  
عن مجاز بن كرام عن مجاز بن مازع عن جابر بن عبد الله قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم  
نافذة او حملاً وشرطت لي حملاً ما الى المدينة البيعة جابر واس شرط جابر وجمع بينهما  
المنظر الى انهما ولا التلا التلاثة الذين اختلفوا في هذه المسئلة على الجملة قال  
غيرهم ان هذا يقتضي ان يحصل وذلك ان الشرط في البيع على غير ما ان يقتضيه البيع  
لحكمه فذكره ناكذ له ومعوقة واما ان لا يقتضيه ولا حكمه من حكمته فيجوز واما

# المبيع

يتحقق

قابض

ان لا ينعضيه ولم يحن محله ولا يحسن بما لا يدل على تسليم البع والرد بعيب ان اطلع عليه  
 وشبهه والباقي كالان هو الكفيل بشرط الحين والاحل الثالث الاسع ولا يصرف  
 ونحوه وهذه جملة مفصلة منفق عليه وقد اذن النبي عليه السلام في شرط المنة وهو  
 بخلاف معضى العقد وباع بغير حمله من النبي عليه السلام واشترط ظهوره الى المدينة  
 وياخذ لك في موضعها من ثلثه ولو سوط البايع عليه انه ان باعها فهو اسبق بها وهذا مما  
 انفق على جوازها ابراهيم و ابن مسعود ويرجع الى خيار هذا ومثله حارن وترجع مثله  
 عنق الجارية لانه فسخها من ارضه فبطل ذلك فيها لخلافه با وجعل الشافعي من الشري  
 نو ما شرط ان يحاط له او فليعة بشرط الحذر ومنه يمانعه فاستد ان باب بيع ونسب  
 وهذا يستف فانه مبيع معلوم وثمن معلوم وحقيقته بيع واحارة واستباحة غير مشقة  
 في عقد واحد وعجايب احمد انجيل حنين يمانع عليه الشافعي في تمنع او بالعد عليه  
 الشافعي ولا يدل لما عليه بخلاف قال الامام الحارث اما الراوي الذي روي ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم شرط ظهر الجمل الى المدينة والاخر الذي روي شرط العنق البيع فعند اراج  
 لانه ذكر نفس النقطة من قول النبي عليه السلام ادفعه واما الذي اوي ان النبي صلى  
 وشرط ظلم متن ولم يبيع الحذر به ووجه حملناه على شرط باقم البيع ثم صار الناس الى اراج  
 شيئا في الذي يبيع بعتا وسوط شرط انهم من افسده بطل حاله من صحيح لبيع اذا  
 استقر ذو الشرط سوطه وطال الخيل في ذلك يستالك بانهما في عتب الفقه الذي  
 راجح منها ان يسل في حكمه بعد ذلك بيع دخله لا يجوز ولا يصح ما سقاط المفسد حتى  
 نمسا ونحدد الفصل بعتر في واما شرطان في بيع فلا اعلم خلافا الى ان من  
 شرط الخيار وله الاجل في عقد واحد جازي لو اراد عليه الضامن والمتمم لم يسمع وكذا  
 اجتمع فيه اربعة شروط فاطنك باحمد لذي قال اذا له ابيع هذا الثوب وعلى قصارة  
 جازي فان وخياطته بطل بها سوطان في بيع وهذه صورة لا فقه تحتها ويلزم عليها  
 الخيار ولا جل له واما راجح لما يفتن وهو مبيع ممل يفتن وهو الراسع عشر وقد  
 يمار مصر حاس في الحديث واختلف الناس فيه على مذاهب في مسائل فقههم من حمله على



## البيع

'معموم ومعه من جملة على الخصوص والمحملة فلا تخلو استعمل البيع انما هو بعض مما لا يعد  
 على سلمه فانما يتاخر على تسليمه ما يبيع به باقيا من جميع الذن من هو عليه بلا  
 اعلم حلا فانه وكذلك لا خلاف في منع بيع ما لا يقدر على الا يقدر على تسليمه الا بعد تسليمه من  
 'ببيع له ولذا لم يكن في صفاته من يتران في بيعه من غير ان يبيع بالذي يبيع من على الا خلا  
 في صورته ومن جعل البيع فيما لم يقبض بمحمول على عموم جعده بعد اوس تخلفه بالطعام  
 جعله بعد النقص في الطعام بالحق بالبيع من الزا فانه منعك ايضا فيه من وفده عما يقدر  
 على سلمه جعله من قاعدة العذر بعد اصول هذا الباب وفوا عده **من**  
 كما ان روي عنكم عن ابي عبيد الله في بيعه السوء ولا تخلو ولا ينفق بعد تسليمه  
 فاما ان يعامل السوء وهو سلفي وقد عدهم **من** **تاد** **ال** **الحضيل** **فمن** **جانب**  
 اذ لو ان جني يعطى صرعه لم يدخله استوفى ليعمل المستوفى في صورة اللبن في الصرع  
 وجعله وهي المصرة التي قال فيها بعد هذا عن يمينه في صورة استوفى في صورة اللبن في الصرع  
 بخلها ثلاثة ايام فان شئت ما ورد معها صاعا من سمن وهي روية عنه صاعا من طعام لا  
 سمن او هو حديث عظيم اجمع عليه اكثر العلماء وحلفهم بوجوبه في حال الصرعة  
 سمن يبيع ويدخلها على حديث في احوال الاكبر والعارضة فيه ان الصرعة في  
 العربية وهي الكفيلة هي عبارة عن حبس اللبن في الصرع اياما حتى يتوهم المناع ان  
 ذلك جالها في كل يوم فزير في شها من صرعت الماء اي جمعتة وقد ثبت النبي عن زيد  
 من حديث ابن عمر وبي مينة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تصروا الليل ولا الصبح  
 من انا عماره نجر استقر من بعد ان يخلها ثلثا ان رضها امسكها وان تحطها ردها  
 ورددتها صاعا من سمن لغتنا حمال لا سلام ابو بكر محمد بن احمد بن الحسين بن علي  
 قال لغتنا حمال لا سلام ابو بكر محمد بن احمد بن الحسين بن علي  
 احمد بن ابي طاهر الطرخ قال اصحابنا جيفة هذا الحديث له حجة فيه لانه خلاف  
 الاصول من ثمانية اوجه الاول انه لو قيل ان من عيبه وسرط لا النسيان انه قد روي  
 بثلاثة ايام وانما الساب من ما يتعد بمدة اما سفدر الثاني بالسرط والثالث

فخر

# باب دخول مكة ه

روى حديث عائشة دخل النبي صلى الله عليه وسلم من اعلاها وخرج  
من اسفلها صحيح له وعن ابن عمر انه دخلها من ارجائها ه قال القاضي  
ابوبكر بن العربي اذكر ما في التفسير في هذه ه

# باب كيف الطواف ه

روى من حديث جابر الكبير انه استلم الحجر ثم مضى على بيته ه  
قال القاضي ابوبكر بن العربي واذ لك يقتضي انه جعل البيت بشاف  
ولو جعله بمسنة لما اجزاه وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة  
بحرية قال القاضي ابوبكر بن العربي اجادت الطواف وتسايله عليه  
وافترض منها ابو عبيد علي خمسة اجاديت حديث جابر وفيه انه جعل  
الطواف عن مسنة والبيت عن يساره حين يذوقه على جعل البيت عن  
بمسنة لم يحزه بحال وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة بحرية  
وعليه دم وليس لهم فيه كلام ينفع له اذ كان ما وصفناه مشروعا  
لم يكن للحجر بالدم البه طوبى من جهة المعنى والنبي صلى الله عليه وسلم  
قد قال حذوا عني مناسككم وقال صلوا كما ايتوني اصلي والطواف  
بالبيت صلاة فاذا انكسسته كما لو كنس الصلاة **فان قيل** ترك  
صفة الاصل **قلنا** يبطل باستقبال القبلة في الصلاة اذا تركه  
**فان** الثيامن والثياب سواء كان احدهما مشروعا بان لا يحرك به  
كالوضوء **قلنا** فلا نجس بالدم كالوضوء اذا قات الثياب فيه لم يكره  
لبي **الحديث** ينف ملك وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نزل من الحجر الى الحجر ثلثا وشي اربعاء واختلف الناس اذا ترك الرمل  
في الطواف واختلفوا هل هو من مشروعات الحج ام لا والاصل فيه ما روي  
في الصحيح عن ابن عباس لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة من بين

سألت

انما وجب الرد بعد هاب من المبيع الرابع اوجب عليه البدل وهو العوض  
عن اللبن مع ميام لمبدل ان هو اللبن الثاني امشانه قد زبنا لهن او بالطعام وانما لم يات  
اما تضمن ما مثالا او قسمها بالمعد الثاني ان اللبن من دوان الامثال الخمسة  
ضانه في هذا الخبر ما يقسمه الثاني سابع نه يؤدي الى ان يبالا انه ان باعها بصاع ثم دفع  
اللبن صاعا اذ كان اصاح وعين بصاع الثاني من انه يؤدي الى ان يجتمع عنده  
العوض والمعووض لانه اذا باعها بصاع وزدها بصاع صار عنده سائة وصاعا ان  
ما دفع العوض والمعووض

## فالجواب

انا نقول لا نسلم ان له به ليست بعيب بل هو عيب لانه نقصان من المان لاجلها  
وبدغ النقص في حواث ثانيا في ذلك انه من ثبت العيب بالغدر والمبدل حوت ثالث  
وذلك ان نعد به مثلا انه ايام موافق لا يوجب فان اليوم الاول عليها فيجد اللص صاعا  
فاذا جلبها في اليوم الثاني وجد المصفا هم مرضا او سوء رعيه بمسحت عن ذلك  
فيجد في اليوم الثالث النقص فيعلم انه تصريه فيرد عند تكتشف العيب ونقصه  
جواب الرابع واما قولهم اوجب الرد بعد هاب من المبيع فانما كان كذلك  
لاجل ان سلف كان في طريق الاطلاع على المبيع كالحور والوزا اذا كثروا وجد  
عقبا عندهم وفي احد قولها جواب خامس واما رد القيمة مع فناء العيب فذلك  
لنقد من المزدود لانه امتزج فيه ما حدث في ملك المشتري مع ما باع ابايع امتزجا  
لا يمكن فصله في جواب ثانيا في ذلك المعنى بعينه هو الذي اوجب تقدير قيمته  
ولم يوجب الى المقتدين وانما وحت طعاما ولم تحف فقد الا ان المقتدبة انما هي فيما يمتن  
فيمن يفهمه بصنعه الا ترى ان الخبز لما لم يمتن ودره نفوة عبدا ووليده  
جواب سابع واما قولهم انه يؤدي الى احتجاج المدل والمدل او غير المدل مع قيام  
عيب المدل والى طعامه وسلفه بطعام فانما ذلك ليعرف في كل ما رجع الى اختيار المتعاضد  
وفضدها فاما ما يوجد لشرع ونحوه به عليه ما فسترا فلا يدخل في ذلك فنه  
جواب ثامن وقوله ان هذا الخبر مخالف لا يقول لا يصح لان الخبر اصل سنن

فانما خالفه عن مثله واما جابر فلا يلتفت في خلافه نه خلافه في فرع الاصل فلا يعتد  
 الفهم على صدر واحد في جوابه — ناسخ يقال لهم قد ناقضتم فانكم بعضكم الوصو  
 بالفهم قربة خلاف الاصول الحديث واحد لم يصح ولم توحشوا الفضا على النافي في اصو  
 ولم يلتفتوا الحديث الى هوية الله اطعمك وشفاك وكذلك اخبرتم النبي عن الويد  
 واحد حتم على من فساداته اربع ههنا معدر الحديث شروء من الله خلاف الاصول طبعك  
 هذا مثله وعجبت لمن نسب لاشبهه قال يرد المصراة ولا يرد معها في الامور الخارج  
 بالصالح خارج بالسمان لم يت حديثا مرويا وانما هو حديث عن امين وقع في علم كعبية ولم يصح  
 سنده فكيف ربه حديثا مصرشا زواه اعلمك والسان من صحابة والتابعين واعلم  
 الرخص وعي زويه عن العسمة التي ليست لمروية وما هي بطابق وجرد وتقلت في  
 منكم قال ملك دساع كشت بعقد ولم يرد به الدوا من المصنف فان قيل ان هذا  
 الحديث بزويه ابو هزيمة وعنده بن عمرو يكونون ائمة بين وانما كانا صالحين في ائمة  
 اما قبل في المواعظ لا في الاحكام واستجواب على هذا السؤال اصحاب ابى جيفة ونسبوا  
 ذلك الى التميمي في ابى هزيمة قال الهرام الخناظ هذه حرمة علي الله واسنمنا  
 في الدين عند دهاب جملته وقد نصرته من قوة من ابى هزيمة وابن عمر من اخفط منهما  
 وسادته ابو هزيمة وقد سقط اداة وجمعة النبي عليه سلم له وضمة الى صدره فمات شيئا  
 ادا وتل الله المعافاة من مذهب لا يشبهه الا بالظعن على الصحابة ولقد كنت في جامع  
 المنصور من مدينة السلام في مجلس علي بن محمد الدامعاني فاضي الفضا فاعترني  
 بها عن اصحابنا وقد جري ذكر هذه المسئلة نه نكح فيها بعضهم بمرأى وركز هذا الطهر  
 في ابى هزيمة فسقطت من السقف حبة عظيمة في وسط المسجد واخترت في شمت  
 المنكح بالمرأة ونفرا سائر فرغفوا واخذت الحية تحت الودين فلم يرد ابن ذهب  
 اذا وارعوك من بعد ذلك من يسترسل في هذا القدر  
 وما قوله لا سمع بعض البعير وهو اسادش عشر وهو الدب حابه بعد ذلك نه في عن الفخر  
 والمحدثان صحاح في ساق هو سورة الرعية وحي وتعلق الامال به كتمعلمهم



مما لا يحد منه والنجس هو استنساخه الشيء الكامن من نوره ان يزيد الرجل في السلعة  
غير رغبة في شراها وانما ذلك ليغتربه المستري فبطن انه من رغبته فبرعت برغبته عينها  
عنده ويستشير من ماله ما كان كما نال لا حرجه وهو حرام لا يحل الشيء عنه واختلف  
الناس اذا وقع قتال ملك هو بالخيار اذا علم وقال الشافعي وابو حنيفة لا خيار له  
والذي عدى انه ان كان يملكها قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها فهو مأجور ولا خيار لمن اطلع  
وان كان ابى على العتة فهو بالخيار لما جدد من الغبن على المبتاع وله بعد البيع ان يمنع  
لعني بمواو هو الدليل على المنسري وحكمه جيبه يصح العيب في روج عن طر من  
النظر فمكون كبيع المصرة والمعيب **باب** **عشر**

في حديث ابن المنهال واسمها  
عن ابان بن عبد المرناني قال  
نهي النبي عليه السلام عن بيع الماء وهو حديث حسن صحيح قال ابن ابي عمير  
الصحيح لا تمنعوا فصل الماء يمنع به الكلا محمد بن ابي اسحق بن عبيد مطلق حديث ابن ابي عمير  
مفتد الفصل منه واختلف الناس في بيعه فقال كل احد منه واطال وجملته ترجع الى  
قول قال يملكه اذا كان له في من مملوكة فلا يدخل له جاريته فيها واذا كانت  
في الفخاري فيها الحديث ولاكن في الشقة لا يبيع الزرع وقال ابن حبيب الفصل في الزرع  
مباح كما يفضل في الشقة وقال غيره من اصحابنا يعطيه في احبائه ونزعه وزرعه بالثر  
وقال الشافعي يجوز فوله انه في اربار العلوية لا المملوكة في العمارات ولم يزرع  
**باب** **عشر** في الماء الحافظ لما ساج الاصل قال النبي مروي اناس شروا في ملك  
الماء والكلوا وانا ما سكن الله الماء في الارض فمن انبطه كان احق به من غيره فاذا اخذ  
منه جائته رجع الفصل الى اصل الاباحة والاشراك هذا في الارض المشتركة فاما  
في الارض المملوكة فان قلنا ان المالك يستولي على ارضه كما في قوله تعالى  
على طاهره فانما له وقلنا انه لا ملك الا طاهرها فلبس له من الماء الاماله في  
الارض العلوية وعلى هذا الاصل بي احيان ملك قوله في ان من انما ان يدين  
واجناح (ما يراه) انه يعطيه له بعد ثمن او ثمن اذ لا خلاف من قوله في حوب

الاعطاء وان حنلوا في جهة الاعطاء مما انتقينا من علي ان صاحب جن بالاصل  
قال النبي صلى الله عليه وسلم وذكر حديثها بمرحلتين قالت لجرهم وقد سالوها  
النزول معها على انه لا حول لكم في الماء وقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده  
لا ذود من رجال لا عن جوفى كما تنادى الخريصة من الابل عن الحوض وقال بعضهم  
قولا حسنا ان ما الحوض قد ملأه صاحب الحوض بما نزعها واخرجها فهو كالغربة  
يكون على ظهر الماء واما الكلام في الذي في البين فمأروى عن الحسن انه اذا سمع  
الماء لا جلاسه الذي نطه فحانه قد اخترته وجمعه والاول اصح لاجل ان في  
قوله الحسن استفاط الجملة المحدث من غير دليل وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
ثلاثة لا يظفر الله بهم يوم القيامة ولا يؤكل لحمهم ولا يؤخذ عذاب اليم فذكر  
رجل كان له فضل ما بالطريق فمعه من ان التمسيل وهذا يدل على ترجيح  
احد روايتي ملحق بغيره منع فضل الماء على الزاوية الاخرى في التواهي  
وكذلك خالف قوله في الكلام الذي يثبت في الارض المملوكة هل نحو  
له معه امر لا يغبل له منعه لانه قابدا راضه وقيل لبيت منعه لانه لم يتكلف  
فيه والاول اصح لانه رزق ساقه الله في خاله ملكه والكل الذي حرم  
عليه منع الماء لاجل ما له الى منعه هو الكلا الذي ليس يثبت في ملكه  
**القول الثاني** وذكر حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن غيب  
الفحل **القول الثالث** وذكر حديث الحسن ان رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
عن غيب الفحل فنهاه قال رسول الله انا بطريق لهم الفحل فنكروا فرخص  
لهم في الكرامة قال وهو حسن **القول الرابع** الصب هو في الحقيقة  
من ماء الفحل الاطراق هو عمله على اياقة ليضربها من الطريق وهو الضرب  
**القول الخامس** المتدين اذ كان له اربعة الاجارة تختلف فاذا حره على  
الطريق حتى تحمل دخلها فساد من وجب اجد ما جهالة الاجارة والتا في  
جهالة الاجل ولو استأجره على مزاوات معلومة لجاز لانه معنى منتف به

معدود في مآثر الاموال في بيان مد العوض فيها كالاستخدام في الصد والركوب  
 في الخلو ونزول في الامنة على التوزيع فان لم يستنجد به وقضي حاجته  
 فيه حار فلو كان الصرامة بازاية لان الكرامات بكونها الجاهل مع مقابلتها  
 بالمشاركات والمعاوضة حارة شرعا وبل دخل في هذه النوايا التي استنجد بها  
 من غير الخوض في المجرى **المسألة الثانية** في الجاهل والناظر وعشرون  
 نوله صلى الله عليه وسلم كسب الخبيثات خبيث ومهر البغي خبيث  
 وتمن الخليل خبيث ذكره عن رافع وقال هو خير فاما من البغي  
 فلا كلام فيه واما كسب الحجام فقد وردت فيه ثلاثة احاديث  
 صحاح كلها الا قول ابن النبي عليه السلام جرح واعطاه النبي عليه السلام  
 صاعا من طعام وروي صاعين في روي من ثوب وروي فاعطاه احده **مسألة**  
 الثانية في النبي عليه السلام نهى عنه فلم ير استناده حتى قال اعلم  
 نضا حل يعني رقيقه واه ابن كحيصا لصاري عن ابيه **الناث**  
 هذا الذي يلو ناه انفا وكلاما متعارفة وبعضها اخف من بعض  
 اما قوله كسب الحجام خبيث فهو نص في التحريم قال سبجانه وتحريم  
 عليه الخبايا واما قوله اعطاه لصا حل فكانه مشتبهة فمن هذه  
 عنه في ذاته وامره باطعامه لا بل لا بد من قبول كمارواه يجبي لان لا يرضاه  
 لنفسه في الطعمة لا يرضاه لان قيقه لانهم مكدون في الحلال والحرام  
 والشبهة تمام كلف به بخلاف الاصل والبقول والبهايم فانه لا تكليف  
 عليه فيجب ناله ان نالها ما لا يجوز له وهي سلة معلومة بيانها في موضعها  
 واما اعطاؤه اياه اجرة فدل على الجمل المطلق فان النبي عليه السلام لا يدخل  
 في شبهة لما هو عليه من رفيع المنزلة وواجب العصمة ولم يثبت لنا دفع  
 في التقدّم منها من المناخن فيتعين الرجوع او التاويل فاما التاويل  
 فهو الذي فيه بان يعمل على انها كانت معاملة محمولة على تحجرون

إلى وقت الشايج أو الجداد أو الجصاد نبعط معلوما قبل أن عوضا عن عمل  
مجهول لا يجوز أن يكون عوضا مجهولا عن مجهول فاعلمهم بحجربهم  
ما اعتادوه وعرفوه بينهم واعطاهم على الله عليه وسلم معلوما عن معلوم  
واما الترجيح فان الجواز اقوي من المنع للحاجة اليه مكان الله  
عليه السلام منعه فلما رأيت الحاجة اليه رخص فيه ولم يحمل النهي عن كسب  
المحتاج على ما حمل عليه النهي عن كسب الامة فاسا كانت في الجاهلية  
كسبت بفرجها فيرجع النهي الى ما لا يجوز واذا كسبت يدها حاز فلذلك  
كسبت المحتاج كان عندهم مجهولا فاذا تعاملوا بمعلوم حاز اما  
ان في حديث احتجاج النبي عليه السلام دليل على ان ثمن المنافع يجوز ان  
يجري فيه التعامل على العادة والمزوة فاذا عمل له از اعماه اجرة الواجب  
له جاز وان زاده شكر وان خاسره صبر او طلب فبلغه حقه وهي ما خوزة  
من قاعدة العرف حدي القواعد العشر التي تنبئ عليها احكام المعاملة  
في المذهب المالكي هو بـ ابو عبد الرحمن النشاي في مصنفه فقال  
باب الرخصة في ثمن كلب لقيد اخبرني ابراهيم بن الحسن قال في الاحتجاج  
بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى عن ثمن السنور والكلب لا كلب صيد واما ثمن الكلب  
فقد تقدم القول في اقتضائه وكلما حاز اقتضاؤه واشتفع به صار ما لا  
وجاز بذل العوض فيه واختلف اصحابنا في بيعه هل هو محرم او مكن  
وصريح بالمنع ملصق في مواضع والمصحيح في الدليل حوان البيع وقد قال  
ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز بيعه وظن بعضهم ان النهي عن بيع  
الكلب اما هو في الماذون في الخثاذه لان الما موزعته لانه عن بيعه  
قلنا هذه غفلة كان لم يفسلهام نسيح الامر بالقتل اذ ان الاثنا كان  
بعد ذلك حوان البيع او البهي عنده قال بعضهم انه ونية يخلوان الكاه



فدل على انه جرم ودليل العراين اضعف دليل لا يستغل به المحققون وقد  
 حققنا المسئلة في كتاب التخليص والاصناف وغيره وهذا الباب وقد روي  
 ابو عبيد عن ابي الهيثم بن عمار عن ابي بصير عن النبي عليه السلام في  
 عن ثمن الكلب لا كلب الصيد لم يصححه وقد انفق رباب المذهب علي  
 ثمنه علي من قتله وما لزم ثمنه كان ما لا وترث عليه جواز البيع  
 واما جلود الكاهن والثالث والعشرون في اجماع الامة لان  
 ذلك من اكل المال بالباطل فانه مال نزل في مقابلة فسق او قل كفر لانه  
 طلب غيب ان فرد الله بعلمه وهو ما يكون في غدر طلب معرفة الغيب  
 يكون بوجوه منها مصاحفة من غير واسطة وفيها واسطة وقد  
 كانت ابا هليمة نعتين له بالوجهين شيئا في الدائم عليه في موضعه  
 بوجوه واحكامه انشا الله وكانت العرب تسمي حذر الكاهن  
 حلوانا كما كانت تسمي ثمن الضراب عسبا كما كانت تسمي ثمن  
 الفرج مزا **الافقير والاعتراف** ومثله الستون خرج ابو عبيد  
 حديث جابر بن طريف عن ابي بصير عن جابر بن النبي عليه السلام عن  
 ثمن الكلب الستون وقال فيه اضطررت في حجة من طريق ابي  
 الربيع عن ابي عن اكل الهن ومنه وغرير لم يسن عن زيد بن ابي  
 وقد رواه مسلم وصححه وبيننا معناه وانه انما براعي فيه ان يكون  
 ديرا في المنازل لا يادي الي خرو ولا يدخل عليه يد ليعثر نفعه وقد ثبت  
 النبي عليه السلام على هذه العلة بقوله انها من الطوافين عليكم  
 او الطوافات فذكر عموم دورانها وجهه الاشتراك في منفعتها  
 فطلب لا يستبدل بها طلب نفع مصلحتي فذلك حين خالف الناس  
 ذلك اذا اوقفوها بطل نفعها في طردها فان اوقفوا سلوها الطردة  
 عن المدينة او اجبرته حتي لا يطردها **السادس والعشرون**

بیشتر

# باب كراهية بيع المخنبات

ذكر حديث أبي مائة عن النبي عليه السلام قال لا يبيعوا المغنبات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خزن في تجارة فبهن وأثنى حرام في مثل ذلك تزلت ومن الناس من يشرب في لهو الحديث لا ينة وقال الزاذبية علي بن بن بد ضعيف قال الإمام الحافظ قد يتنا معني لراية

في كتاب التفسير وهذا قول ضعيف فاما منع المقتية فيسبني علي بن الغنائم أو جلال وليس الغنائم حرام فان النبي عليه السلام قد سمعه في بيته وبين غيرة وقد وقف عليه في حياته وإن زاذبية أحد علي ما كان في عهد النبي عليه السلام عود الصوت عليه نعمة فقد دخل في قوله من ما والشيطان في بيت رسول الله عليه السلام فقال دعها فانه يوم عيده وإن اتصل بغير طنبو رية فلا يجوز أيضا في خمسة فانها كلها آلات تتعلق بها قلوب الصغار والمغترس عليها استراحة وطرح لشغل الجسد الذي لا يختم له كل مغترس ولا يتعلق به عكل قلب فان تعلقت به فغير فقد سمح الشرح لها فيه وقد قال علماءنا بحملتهم ان من اشترى جارية فطهرتها على انها فينة فله الخبان ولو كان عندهم يبيعها غيرة جابن الحلو ابغضته ولم تخلوا له خيارا فيه ولما جعل الخيار له فيه لما عليه من المشقة في حفظها والتكلف لسعة اما لها والسعي في قطع العلايق النبي يرتبط بالغنا من مساد المقاييد والنشوف الى الخلطة وعواقب ذلك كله غير محمود

## باب التفريق بين الوالد والدة

في البيع والاختيار ٥ ذكر حديث أبي يوب من فرق بين الوالد والدة ولد هاتفة والله بينه وبين اخته وهو حديث حسن غريب وذكر حديث علي بن أبي طالب قال قال رسول الله عليه

غلامين اخوين فبعت احدهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي ما فعل  
علامك فاجابته فقال رده رده حسن غنيت فلان امام الحافظ مسألة  
غريبة شريفة وفي من احاديثها وهي تدور على ثلاثة فصول الفصل  
الاول في الاقوال فيها وقد حثف العلماء فيها علي ربعة اقوال الاول  
انه لا يفرق بين الوالدة وولدها ولا بين الوالد وولده ولا بين الاخوة  
والاحتساب قاله ابو حنيفة والثاني انه يفرق بين الوالد وولده  
قاله ابن القاسم والثالث انه لا يفرق في الجزيات لابن المولودات  
الدين ولدا وفي ارض اسلام الرابع يجوز النفقة اذا اذنت في  
ذلك الام قاله ابو هيم النخعي وبه قال مالك وابن القاسم في اجوري  
روايتيه وروى عنه محمد وقال ابن الما جشوز لا يجوز ذلك  
الثاني **باب** هذه المسائل ثمانية علي ان الجمع حق لام او هو الولد  
في ذلك لعلنا ثلاثة اقوال الاول انه حق الولد الثاني انه حق الام  
الثالث انه حق الله فان قلنا انه حق الولد للفرق بينه او حق الله لم يعمل  
الرسم في استقاطه وان قلنا انه حق لام عمل فيه الرخص وهذا يشهد  
طهر الحديث فانه روي لأمولة والدة علي ولدها اي لا يخرج الي الولد  
وهو المخرج الذي يخرج عن التخصيل بغلبته علي المعقول الثاني  
وان قلنا انه حق للام فالاب مثلها وانما امرها عليه لما عندنا من مزيد  
اللطيفة واما الاخوان فثبت علي حجة فيه وقال علماءنا فحمله  
علي الاستحباب والحقيقة فيه انه لوراء المجرمية لما جان النفقة بينه  
ومن الحالة والعمة لوجود المجرمية بينهما **باب**  
في جد النفقة وفي ذلك خمسة اقوال الاول اذا انقضت النكاح المعجزة  
بأنين من فوقها يعني اذا سقط نفقة فانه ملك هو اساني اذا عرق  
ما يوم من وينهي قاله الثالث اذا بلغ سبع سنين قاله الثاني في

الاربعة اذ بلغ عشر سنين قال له ابن ميمون واللبث في الخامسة اذ بلغ  
قاله ابو جنيقة وان غاب عن مالك في السادسة اذ بلغ ثمانية اذ بلغ  
ابن عبد الحكم عنه في التوجيه اما من قال بغير بينهما اذ بلغ ثمانية  
ثلاثة في تلك الحال استغني عن امه في معظم احواله فانه يدبر في شأنه و  
يعمل ويقوم بالاعراب عن حاجته وليستغفل واما من قال انه بغير  
بينهما لتسبع سنين فلانها حالة معظم الاثغار ووقت يشتغل به بميز  
الامور العباد ولاجله في الحديث مروى بالصلابة لتسبع وارضى بهم  
عليها العشر وهو واحد من الاربعة الاغلام والمعني والمعني واما من قال  
البلوغ فلانها الاستقلال النام ولاجل حمل التكليف لتمام وجوب  
عليه فله العتاق واما من قال لا يفرق بينهما ابدا فلاجل انه جعله حق  
الام وهو طاهر الحيد يشاء المروى والصحيح هو الاثغار فانه اذا لم  
يصغر بدين من التفرقة فذلك اول الادق التي يستغني فيها عنها و  
اخوها البلوغ وادسها العتاق واما ان يتعلق الحكم باول الاحوال ولها  
باوسطها واما باخرها وهي مسألة اصولية وامة العلم فان فرق بين  
الوالدة وولدها والبيع لما روي يوداود عن علي انه فرق بين جارية وولدها  
فيها النبي عليه السلام عن ذلك ورد البيع وقد اختلف العلماء في جهة الجمع  
مال يكون في ملكه او في حوز بروع وتوجبات ليس لها موضع في العارضة  
واجبت الى منعهما ان شاء الله **في السابعة** في بيع النبي عليه  
السلام عن المحافلة والمزابنة والمخابرة والثنيان فان ابراهيم الحافظ  
الحديث صحيح والمحافلة والمزابنة قد تقدمت واما المخابرة فقال قوم  
معناه معاملته النبي عليه السلام فخير به عن ذلك لمعنيين احدهما  
اذا كان منسوخ الثاني انه كان اليهودي عبدا له فاعطى ماله لعيده  
على وجه لا يجوز مع غيره لان حكم السيد مع عبده في ماله حكمه مع نفسه



عمره العشرة قال اشركون ان محمد او اصحابه لا يستطيعون ان  
بطوفوا بالبيت من الهزال قد وهنتهم حبي يثرب فامرهم النبي صلى الله  
عليه وسلم ان يرموا ثلثة اطواف ليري المشركون جلدهم فقال  
الشافعي ان تركه فلا شيء عليه ولا يختلف فيه اصحابنا في اعادته  
اذا ترك وفي غيره بالدم وقد رمل النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع  
ورمل الناس وان لم يكن هناك المشركون فدل على انه قد صدق من مشروعي  
الحج بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يكن من ملة ابن ميمون الاولي وقال  
الترمذي ليس علي اى مكة رمل عند بعضهم لان النبي صلى الله عليه وسلم  
طاف في القدوم ورمل وتركه في طواف الافاضة وبسقط في طواف التطوع  
فلذلك سقط عند علمائنا عن المقيم وفي الموطا ان ابن عمر كان لا يرمي  
اذا احرم من مكة وكان عبد الله بن الزبير اذا احرم من النعيم رمل  
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يرمي في حجة الوداع ولم يصح  
بما قال عمر لا ندع شيئا صنعته مع النبي صلى الله عليه وسلم يعني والذي  
ضعف الرمل ما روي في الصحيح عن ابي الطغيلة قال قلت لابي عبيد الله  
ان قومك زعموا صلى الله عليه وسلم رمل بالبيت وان ذلك سنة قال  
صدقوا وكذبوا قلت ما صدقوا وما كذبوا قال صدقوا رمل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حين طاف بالبيت وكذبوا ليس ذلك لسنة وذلك  
الحديث وروي عن عن ملك ان علي بن ترك الهولة دم وقال بن النائم  
رجع عنه ملك وقال ابن حبيب عن مطوف وابن الماجشون ابن  
القائم ان عليه دما وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزع  
بامر الله اعلم واقوه بعد ذهاب العلة نصا سنة وروي ابن وهب  
عن ملك ان من حج من مكة يستحب له الرمل وتركه ابن عمر كما  
قدمنا والذي اراه ان احدا لم ينسني له تركه من اين ما كان نجال

قاله اعيان في حقيقته وهذا قائم في المساقاة ان شاء الله وانما  
حقيقة المخابرة المراجعة والخبر هو الاكاد لانه خبر الارض اي  
نبتها ويستخرج خباياها وبهذا احتج السافعي على منع المراجعة  
وقد نزع النبي عليه السلام اهل خيبر فبطل ما قاله السافعي وانما المخابرة  
المنع عنه هي المراجعة في الارض بصغر ما يخرج منها فبذلك تستظهر  
الايجاد يثبت وينفخ النفاذ عنهما وامثال النيا في العز بثة فاعلى  
بضم الفاء من بني بني انا عاد الى الشيء منة اخوي ومعناها في الزحام  
في البيوع والامان مع ان يذكر كل انما يقتضي عمومها معاني او معني  
ثم يبيّن على ما ذكره فيخرج بعض المعاني من مقتضى لفظه او بعض احوال  
المعنى فاذن الشرع في ذلك في الامان والبيوع والامان ان يذكر كل ما  
تقتضي عمومها معاني ومعني ثم يبيّن على ما ذكره فيخرج بعض المعاني  
من مقتضى لفظه او بعض احوال المعنى فاذن الشرع في ذلك في الامان والبيوع  
بتفصيل وشروط يبينها في بابها **الاصول** في ثلاث مسائل  
الاول خلف لنا في المخرج بالشيء من مقتضى القول هل يبين في السبا  
انه لم يدخل قط في الكلام او دخل فيه ثم خرج فثبت دخوله في الكلام فيبي  
على مسئلة اصولية وهي ان العموم هل له صيغة ام لا فان قلنا له صيغة  
كان اخراجا لما دخل في الكلام وان قلنا لا صيغة له لم تغل انه دخل فيه  
وانما هو بيان لمقتضاه وهذا قلنا ان العموم له صيغة هل الامر الا شرط  
بفصل المنكر فان كان لم يدخله في اللفظ فلم يتنا وله اللفظ بحال وان  
كان دخل في اللفظ بنية فقد اخرج فيخرج في احكام الظاهر ضرورة  
وهل يخرج في احكام الباطن ام لا مسئلة خلاف بين العلماء ومثاله ان  
الرجل اذا قال نشاني طول الق ثم قال لا ينبغي فقد جمل ان يكون  
اخراج زبيب بعد اذها بغيبه فاستدرك بنبي عليها بالخراج وتكمل

ان يكون قد عقد ذلك باليمين فاذ كان قد عقد ذلك من قبل يمينه  
 واعلم بذلك فلا يلزم وان قال ما يمينت عليها القول بالاخراج الا بعد تمام  
 الكلام وجزم اليمين ثم عدت اليها فاستندرت كنت اخرجها فقد وقع  
 المحذور الاستثناء في اليمين لا ينفعه الا ان يخرج مع قوله في نفسه  
 مع اليمين او قبل تمامها في نفسها ثم يظن من ذلك ما اضم ومن قال هذا  
 فقد خفي عليه معنى الاستثناء وفادته في الشر بعد وقد يتبادر ذلك  
 في موضعه **الثانية** اذا فهمتم هذا العقد والشيا في البيع لكون  
 على وجوه في اموال واكثر ما وقع في اشكال ما تفرقت في المائدة فذا اختلف  
 بينا السلف في روى عن عبد الله بن عمر جوارها وصغارها والمنع استند  
 الجواز اصح هكذا في الجملة وتفصيلها **الثالثة** اذا استثنى ثلثة اربع صوة  
 الاولى ان يقول الا بعهما الا فلنهما الا نصفها الا بثلثها **الثانية**  
**الثالثة** ان يقول الا صاعا الا كذا صاعا **الثالثة** ان يقول ابيع  
 ثلثة مائة الا واجب عشرة درهم **الرابعة** ان يقول ابيع حايطي  
 الا هذه الثمرات فاما الاولى فلا خلاف في الثلث واختلف فيما زاد  
 عليه با على ان يستثنى الاصل من الجملة كلام اولعيت وعبد الملك  
 من اصحابنا منعه لذلك واما اذا استثنى صنوعا معلومة فقال ملكت  
 خوزا لم تجاوز الثلث وعليه العمل بالمدينة وقال الشافعي وابو حنيفة  
 لا يجوز ولا وه غير الجملة التي فيه اد لا علم قد لا يخطا يده وهذا كان  
 يصح لعمري قالوا لا يجوز بيع الثمرة الا على العيل فاذا جاز بيعها في روك  
 النخل على الجراف فقد دل ذلك على انها معلومة **الخبر** وروى كل امرئ روى  
 ما المشاهدة والتجربة واذا علمت الجملة علم التفصيل من احوال الجملة فان  
 فل ملوك كانت مبيعة انجوز ذلك فلما قلنا قال ان الماجشون غير  
 ملكت لا يجوز ان يستثنى من العينة شيئا بخلاف جوازها وروى غيره

علمت

جوازه والا قال صحيح لان الصبرة يمكن حملها وهذه لا يمكن ذلك فيها الا في  
 في اتفاقهم على بيع الصبرة كذا قد بين بغيرهم ولا يجوز بيع ثمة الجايط  
 على كل صاع بكذا في صحيح الاقوال واما اذا استثنى منه بداههم معونة  
 فذلك حايذ ولا ينبغي ان يكون فيه خلاف من لان نعتين الثمن فذلك  
 المثنون واما اذا استثنى شجرات مجاين بل كلام لا سقا السحر وعنه  
 ابي مالمس لم يسمع فاذفع الخلاف ولو كان على ان ثمانية افراد ملحق  
 عليها وثانيتها والكسحج انها لا يجوز ذلك لانه استثنى مجرول ونظر  
 بعض اصحابنا انه لم يجز له ومثلهما اختار فيها شجرانم جعلها  
 في غير هب فيدخل في التفاضل في الطعام وهذا فرع على انه جاب  
 في الاصل واما المنع بالمتا وهو ممنوع اصلا لانه عود مجرول لا يحصل  
 فلم يجز بعده ابتداء ولا ثنياه انما **الثالث** اذا ما عه عشرة  
 ادع من دار وهي مائة قال في مسائل الخلاف صحيح وقال ابو حنيفة لا يجوز لانه  
 لما بيعت منها صان محمولة والذي عندي فيها ان كان كانت مبينة  
 ببيعوتها وما فعلها لم يخرجها الى الخلاف المنافع والاعراض في كل عشرة  
 فلا يعلم المبيع واما ان كانت متاحة ولا حملوا ايضا ان تكون متاحة  
 الاطراف والجرهات او مختلفة فان كانت محلفة في ذلك لم تجز للفر  
 والجرهات وان كان ذلك متواتر فيها جاز بيعها وكان ذلك خبيثا لعشيرة  
 اقوة من هذه الصبرة وهذا مستور في الباب يدل على الباقي فانه

المبيع

كثير الغرور **باب كراهية بيع الطعام قبل استيفاء**  
 عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس ان النبي عليه السلام قال من ابتاع  
 طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس واوجب كل شيء مثله



قال الامام الحنفي في اجاديش الباب من مقدم بعدها ومن لهما في الصحة والجنس  
 وفيه احكام كثيرة جماعها في مسائل الاولى في ذكر الافعال ودرج فيه  
 الثانية وهو صوب المحال وذلك افوال الاول الطعام المعين الذي يقبض  
 فيه يوفيه الثاني الطعام الجزائي للمعنى الثالث طعام في الزمة او غيره  
 الرابع كل ما كوله حتى الملمح وجب الكسب ووزيرة النخل دون البصل والعكرات  
 الخامس التوابل كالخزوف والحوصلة الحلبة السادس العزوض ه السابع العقار  
 فاما كان في الطعام حق نونية فلا خلاف في انه لا يباع حتى يفيض اذا كان معينا  
 حر لنا قال مالك يستحب لا يباع حتى يفيض وقال غيره لا يباع بحال حتى يفيض وان كان  
 في الزمة من مخرج جاري يغمه ولا يقبض خاصة والطعام المأخوذ كله على حكم غيره كما  
 تقدم ذكره لا يباع قبل استيفائه واختلف علماؤنا في التوابل على قسمين وقال احمد  
 لا يباع شيء من الطعام حتى يفيض بحال من الاجوال والعزوض تمام قبل القبض وقال  
 ابو حنيفة والشافعي لا يباع قبل القبض وهو مذهب ابن عباس وقال عثمان وسعيد كل  
 كيل يوزون لا يباع قبل قبضه خاصة وقال ابو حنيفة يباع العقار وحده قبل  
 القبض واحصل هذه المسائل ان البيع قبل القبض هل هو معلوم لا وقد تقدم من خلا  
 ثمانية غير معلوم نعم هو معتد وقال ابو حنيفة ان المبيع لم يفيض لم يقبض للفرق لانه خشبي  
 انما تخ العقد بلاكه فاذا اباعه فلهذا استخ البيع فدخل على غيره لا يدري هل يحصل  
 عليه ام لا وعندنا ان البيع بنفس العقد دخل في قبضه وحصل في ضمانه اذ لم يكن علقته فيه  
 قال يقيت فيه نونية فهو من ضمان بعه لانه لم يقصد هذا بعد وقال المخالفون كذلك  
 لم يقبض العبد والذابة فقد بيعت فيما علقته فمبني ان يكون من ضمان البائع وقد اختلف  
 قول المالكية فيما اذا حبس البائع حتى يعطي الثمن فهل هل يكون من ضمان البائع او ضمان  
 المتسوي وهذا يدل على انه يجب له وفي صلفته اذا حبسنا بضمانه عليه وهو ليس بمنع  
 في حشده الي هذه النكته اشار ابن عتيق بقوله واجيب كل شيء مثله وانما ابو حنيفة  
 لان من حمة العزوض وقال مالك يجوز له حبسه عن ثمنه وليس بمنعه فيه والعقد

لأنني أنه بضمنه لمجرد العقد الحديث الصحيح أن النبي عليه السلام فقي الزخايج بالضمان فكل ما  
كان له فائدة العين فإتمام ضمانه ونعلق العايج أبو محمد بن عيسى ومي الزخايج لو أنلف البيع  
قبل القبض لكان من ضمانه فكذا ذلك إذا جاز النلف من غيره وإتمام قال أن ذلك مقصور  
على الطعام فتعلق بظاهر الحديث نهى عن بيع الطعام وظن أن العلة هي كونه طعاماً وليس  
كذلك وإنما العلة إذا ثبتت فيه توفية وإتمام قال أنه التوايل فلا تهاصلحة الطعام فتدخل  
مراحل الطعام في هذا الحكم كما دخلت مدخله في باب التبا وإتمام قال العوض وكل شيء  
النافعي وأبو حنيفة ومن شاعوهما ومنعاهم النهي عن بيع ما لا يقبض مطلقاً ولم يصح وقد  
تقدمت النكتان عليهما كبرية وإن الخواج بالضمان والمعنوية وهي أنه قبل الضمان

## باب بيع الخمس

حديث أبي طلحة أنه قال يا أيها الله أني شريت خمراً الايمان في حجري قال امرق لخمر  
واكثر الدنان وذو حديث الثوري عن السدي عن يحيى بن عباد عن أنس أن ابا طلحة كان  
عنده وهو صحيح من الاول وذكر عن السدي عن يحيى بن عباد عن أنس قال سئل النبي عليه  
السلام اتخذ الخمر خلا قال لا وقال حديث حسن وفي رواية عن المزوزي عن أبي عبيد صحيح  
وقد استدل باب الصحة عليه بكون السدي غيبه وروي حديث شبيب بن بشر عن أنس قال لعن  
رسول الله عليه السلام في الخمس عشرة عامراًها ومعصرها وشارها وحاملها والمحمولة اليه  
وباعها وكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له وقال هو غريب لا يستعان روي مسلم  
عن أبي سعيد الخدري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس إن الله يبيع  
بالخمر فلعن الله أن ينزل فيها أمراً فمن كان عنده منها غني فليبعه وليستف به قال فما المشا  
الايبيرا حتى فلا يبي الله عليه وسلم إن الله حرم الخمس فمن ادركته هذه الآية وعنده منها  
شيء فلا يشر ولا يبيع فاستقبل الناس لما عندهم منها في طروق المدينة فصرها خارجة  
مسلماً وخرج عن ابن عباس أن رجلاً اهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له  
رسول الله عليه السلام ما علمت أن الله حرمها قال لا فتأنا فقال له رسول الله عليه السلام

بمشاررتة قال **المرثية** ان يبيعها قال ان الذي حرم شئها حرم بيعها وفتح المزاد

حتى ذهب ما فيها وروى البخاري عن عائشة قالت لما نزلت الايات في اخذ سورة البقرة

في اربابها رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم التجارة في الخمر **الاحكام**

الاولى ادخل بوعيتي حديث اني طلحة دانت في حر مريم الخمر

وليس يصح ونزل حديث اني سعيد وجد بن ابي عتيق وعائشة وبعاد قطع على

انه قد بلغته لو يعضها ومع هذه الاجاديت الثلاثة ينقطع العذر وتقوم الحجة فيها

**الثالثة** صها في الطريق وقد قال صلى الله عليه وسلم اما طرة الاذي عن الطريق

صدقة ووجهه ان ذلك كان ضرورة فانه لم يكن يد من راقنها بعد لخير بيعها وتعلمها وتلو ش

الحاملين اليها ونجيتهم ما لم يتعمروا كان نجيت الطريق ما اقرب الى الخلاص منها وصار

ذلك صلاة في صلتها شان في الطريق عند الضرورة الى ذلك ولا يشترط ان كان مطرفا نه

بطر ما بعد ذلك **الثالثة** قوله ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها يعني في موضع الذي

كان فيه لانه لما اعله بنحوها وبخاستها عيها في الموضع ولم يبتلئ بها ولم يقل له النبي عليه

السلام احملها الى موضع الرصاصات **الاربعة** قال لما نزلت اية الربا حرم التجارة

في الخمر ودينار في كتاب لا يحكم غيره ان الربا هو كل بيع فاسد بما يعني عن اعادته هاهنا

وعدتها في صدر كتاب البيوع هاهنا فاحدده عند في الموضعين **ثبوت** ان ساء الله

**الخامسة** اما ابو بكرة محمد بن احمد الشافعي في الدرر ان ابو اسحق ابراهيم بن علي

التبرار بن في الدرر ان ابن طلحة قال النبي عليه السلام عن ابيام ورواها اخرنا افعال اخرها

معان فلا اخلاها قال لا لو حاز ذلك لندب اليه كما ندب الي دماغ الخلد في شاه مولاة

مهمونة وضار اولى لانه مال لا ينال وكثير اما بقول ابو اسحق الشيبان بن علي اجاديت

اللالكاي واخيبرنا ابو الحسن الازدي قري عليه وقراته قال يا ابو الطيب الطبري

اما ابو الحسن الدارطيني اما علي بن محمد المصري يا محمد بن عمر خلدنا ابي اموي بن

اعين عن ليش عن يحيى بن عتيق عن انس بن مالك قال حدثني ابو طلحة انه قال عنده مال

سماي فاستقري به خمر افترل خمر ممل الخمر قال واما اخرنا ابو مبدل الامن التمر قال فابت

التي صلى الله عليه وسلم فعلت له كان عندي قال يقيم فاسم يبه خمر اقبل ان تحرم الخمر  
فامرني ان اكسر الدنان واهرقه فاسته ثلاث مرات كل ذلك يا مربي ان اكسر  
الدنان واهرقه ويغلب علي ظني ان حديث ابني اسحق الشيرازي هو الذي ذكر ابو عيسى  
عن الثوري موقوفاً واخبرني ابو المظفر حماد بن حجاز الخليلي باصفهان ابو بكر  
الحجيني امام الشافعية قال لنا اسهل الالوصف مع بكار الاصل لو كان مشروفاً لما بيع  
اسهل الالوصف كجلد البنية لما راى النبي عليه السلام ان فيها طريفاً الى اصلاح بالذباغ  
نبت عليه واحسن المواضع بذلك كان في نازلة ابني طلحة لانهم ايتام وكان اصحابي الخليل  
ما لخبير لهم انفسهم فقال ابو حنيفة تحليل الخمر حرام ونحل ورتما قال بعضهم انه سدوت  
اليه لان فيه اصلاح واستد وقال ملك هو مكرمة ونحل قال الشافعي هو حرام  
ولا نحل فاما الشافعي فاعتمد حديث ابني طلحة فان عولنا على انه لم يصح الحديث فلا كلام  
له وان سلمناه لهم وهو الاصل في الجدل قلنا ان هذا الحديث ينقضه بعض ما كان في قول  
الحال بل في يوم الحال فاعلظ النبي عليه السلام له في مرق الخمر وحسن الدنان بذلك  
المقدان لا ينقطع منع التحليل فان قيل لا يستل ان التحليل منع لما ذكرتم وانما كان  
ذلك حكماً يتعلق بالخمر كالحديث ببيع ولعن عابها وعاصها وان كان لما ذكرتم  
فالعلة نافذة فانها مستهارة ما لوفه فلنفس فلا يجعلون كسر الدنان من حيلة  
الاجرام فتبقى مع الايام فاذ لم تفعلوا ذلك دل على ان قولكم تحكم جواباً اخيراً  
وذلك ان قولكم انها مستهارة طبعاً ما لوفه عادة فلا حل ذلك حرمنا تحليلها فلما  
لا يستنقل هذا الكلام بالخمر وانما غايته العسرة وكذلك نقول انه يكره ولا يباح  
ولا يندب اليه كما قال اصحاب ابني حنيفة الشافعية لا فرق في حديث ابني طلحة  
بين قوله اشترين ولا بين قوله ورثوا لان شراءه على ما رويناه كان قبل بيعها وبصور  
الارث في رجل عصى عن ابائه ببيعها ربا فعنه عنه عابن حتى تخمر فيبقى في يده او مات  
فورث عنه فالشافعي يقول تحب اراقت ولا تحلل لانه فعل محظور لم يبيح لفاعله ولا  
اقلاه مفعوده من الحل اصله نبي المحرم قلنا هذا القياس لا يشبهه نظر الشافعي ولا



المحرمة

الائمة نواحيها اما قوله فعل مع ظهور في مسألة الخلاف ولا يجعله محطواً فكيف يجعل  
احد محل خلاف دلالة فان قالوا الدليل على انه محطو قول النبي عليه السلام لا يطلع في خمر  
الايتام ولا يخلطها وحدث ابنه النبي عليه السلام ان نخذ الخمر خلا فلنا قد بينا ان  
ذلك لم يصح وان صح فمجملة على الكراهة وان ذلك انما قصد به الردع في اول الحال كما  
قلت ان في كثير الدنان واما قوله كدخ المحرم فان في المحرم لا يبيد منصوصه  
لا العلة التي حرمه موجودة وهي الجرمية بعونه في المحرم ارا حرام وهي موجودة في  
حال المحالة وهي موجودة بعد المحالة وهما هنا العلة المحرمة فاذا زالت ورجعت خلا  
عادن الى اصل الحل فلو سمي شيء بها وظل انما اذا زالت العلة زال الحكم فان قيل  
اذا طرحت فيها ما يخلطها فادخلت في ذلك الخلط نجساً فنجسها لانه قد نجس  
ملاقاها فلنا هذا لما سئل ان لا نقدر حرام من الخمر لبي جزا من الخلط لا وقد استحال خلا  
نزالنا العلة عليها كالذن اذا صارت الخمر حلالاً لم يند لا بقدر جزا من الخمر يعني  
لخاسته الا وقد ازال مصار الذن طاءراً السابعة قوله ان رجلاً اهدي الى النبي  
عليه السلام اربعة خمر يعني من ادة وهي رزق كيق فاذا عظمت جعل فيها من استعمل يسمى  
المردة واصل هذا الاتم للعبية من الماء او التربة فانها هي التي تخلق الله عند شرها التي  
فمنه راوية مجاز ويقال للماء من وجاز البضا والمروي كما ان الزارع خالق الزرع  
انتم تررعونه ام من الزارعون وقوله راوية اي ذات ربي فهو مجاز ثاني وتسمى  
الراية الحاملة لطوق الماء وراية راوية لانها تحمل الراوية فهو مجاز ثالث وثمة فتن  
الفقلة ان الراوية من الراية ولم يغير هذا التوريل بضعفه في العريية واجتماع  
النامسة قول النبي عليه السلام ان الذي حرم شرها حرم بيعها ظن القائل انها حرم  
الشرب خاصة وغاب عنه علم عظيم وذلك انه لا منفعة فيها مقصودة الا الشرب اذا  
حرم مقصود النبي لم ينجس بغيره من النبي عليه السلام للحديث عنه من اليهود بقوله في  
الحديث الصحيح لعن الله اليهود حرم عليهم السجود فجلوها فابا عوها واكلوا اناها  
وان الله اذا حرم شيئاً حرم منه **النامسة** قوله جملوها يعني اذا هوها ليزول عنها

احمداً الشجر وصبر ودكافهم لم يسموا شجراً وادوا لعليق الحكيم باسمها كما فعل الطائفة  
الضعيفة وكما فعلت الكنفية في الخمر فانها طابخته لتزبل عنه برعمها اسم الخمرية  
وتشربه باسمها أخذوهم الذين انذر النبي عليه السلام به في الحديث الذي يروي ليعرب  
الخمر ذكره البخاري كاملاً يستعملونها باسمها **العاصم** **الفرقة** انطال الجملة خلال الحرم  
لدا خالفه السبعة **الح** **دنة عشر** في ذلك كله دليل على ان النبي عليه السلام  
اذا حرم لذاته لم يجز قصره للاعراع به ولذا حرم لمعني او في حالة استمر الحكم فيه  
واختلفت الحال عليه دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عن جابر  
انه سمع رسول الله عليه السلام عام الفتح وهو بمكة يقول ان الله ورسوله حرم بيع الخمر  
والميتة والخمر والاصنام وبذلك تمت خمسة وثلاثين فقيل رسول الله انما يحرم  
السبعة فانه بطلي به الشغل بدليلها الجلود ويستصحب بها الناس قال لا ما هو حرام  
قال رسول الله عليه السلام قاتل الله اليهود لان الله حرم عليهم الخمور فحملوها فباعوها  
ثم اكلوا ثمنها وقد خرجه ابو عبيد بن ربيعة هذا انه استثنى من الميتة جلودها في الذباغ  
بما سمع عليه في الشاة التي يذكر فيها ميمونة وكذلك حرم بيع الخمر لان الله لا يوجب كل  
وقد عني في النحر مع قرأنا سنة سدان ملكاً وغيره اذ نوا في الاشجار بشعره في الخمر  
لانه طاهر لا حياة فيه ولا بدركه بخرم الموت ولا اعلم دليله خمسة وبلغ ملكاً والا وراعي  
ومن ساعدها الدليل الذي اخرجه من عموم بخرم العين في ذكره وقد زاد على ذلك  
ابو يوسف فقال بطرحه بالذباغ ولا يجوز حمله على الشاة الميتة لان ذلك التحريم  
فيها العارض وهذا أصلي في الحياة بقي بعد الممات **واما** الاصنام فما احقرها بالتحريم  
واوكدتها فيها لان هذه الاعيان اكانت محومة وهي من جملة المعاصي فالاصنام التي هي  
من قبل الكفر اولى فاذا كسرت لم يكن صنعها محارباً بيعة خطباء ان كان من عود او صخر  
ان كان من رخام او فضة او كان من ذهب او فضة وفيه دليل على تحريم بيع الا لان  
التي لا يسفح بها الا في معصيته وهل يدخل فيها البوق والتباني وانسابها نسبي  
على حواش استعملها في الاعراس والاعباد واذا كثرت نذر الناس الى المعاصي منعت من اصلها

## والثانية عشر إذا نحت الزيت والعسل أو اللبن ما يقع فيه من خبثات

فصل في بيعه أم لا نرى كثر على نجاسته أو لا بما وقع فيه فعلى رواية المدعي عن مالك  
في أن المبيع كاللحم في أحد القولين وهو الصحيح لا ينجس إلا ما غيرة أو ينزل عن درجة الماء  
على كل قول وينجس كل ما وقع فيه ما إذا جعلناه كالماء لا نجس إلا ما تغير فلا كلام  
وإن قلنا أنه ينجس الماء فاختلف علماء ما فيه فمنهم من قال بطهر ومنهم من قال يستنقص  
به في غير المتاحد وكل ذلك مروي عن مالك وإذا قلنا بذلك جاز بيعه وبينه لا ما قلنا  
يقينا أن كل منفعة ما دونها سريعا جاز بيعها وأخذ المؤخر عنها وكذلك العسل واللبن إذا  
احتاجاز الاستفاد بما في علو الهام ودون الجناح ومناولته لا تكليف عليه وليس  
ذلك لا ينجس على خلاف العلماء معارض الأدلة عليه فلا يراد من عام الدليل قطعا  
على التعليل ووقع الردع والزجر عنه وعظم الوعيد فيه كالخمر والخنزير والأنثى إلى عظيم  
وعمد الله في المنزح حتى أوجي إلى رسوله في الخبر الصحيح من باع الخمر فليسقط الخنزير  
وهذا حدس بدع لم يفرقه يومئذ والوال معني قومه فليست في يذبحه بالمنقص  
وهو متصل عريق وهذا ما برأه عن أن يبيعه إلى الرسول فإنه من تكلف الفعل ضعيف  
الاستعادة وتعمل الحثاية على مهاد المعاشاة وإما معناه فليجعله ساعا صابوا  
منه حلال ومنه حرام وذلك أن الله حرم شر الخمر ثم أراد أن يبيعه حالها فيجعل الشرب  
وحده حراما ويجوز لبس فلم يفعل كذلك في الخنزير فإنه لا فرق بين الخنزير والدائس  
والخنزير غافلان يدخل فيه من قال أن عصا منه وهو السحر حلال والله أعلم وهذا مما  
وهو من رايته تعرض لتأويله وهذا الباب يفتي أن شاء الله **الثالثة عشر** لعنة  
اليهود والنصارى خابرة في الجملة بهذا المحدثين وعندهم ولا يبيع معتبر منهم في حياته حتى  
يموت على ذلك وقد بيناه في الأجسام وكذلك نحن نحن سارقين والظالمين والعاذرين  
وأما الله على العموم ولا خص ذلك واحد وقد تقدم ما نه هاهنا أيضا في التاليف عشرة  
لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمرة عشرة كونه ولم يفرقه فانه أعلم من فائ التبريل  
من الترواة وسرقة يصر إلى علم وأقرب ذلك يكون سبعة من أحدهما الترس من حربة

من

إتقاده

بما

ففي البخاري عن مسلم عن عمر أنه قال ما لنا وللمرمل فما كنا راينا به المشرك  
وقد املكهم الله ثم قال شي صنع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يخيل ان  
نتركه **هـ** **حديث** ابو الطفيل كنت مع ابن عباس بن معوية  
لا يمر بالركن الا استلمه فقال له ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم يكن يستلم الا الحجر الاسود والركن اليماني فقال معوية ليس شي  
من البيت محجوزا حسن صحيح **هـ** **حديث** ثبت في صحيح  
الصحيح ان ابن عمر قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم  
من البيت الا الركبتين اليمانيتين وقد ثبت عايشة في الصحيح معنى  
هذا فقالت ما نرك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركبتين  
اللفظين بليان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعد بنو ميم وهذا شي حكي  
على معوية وابن الزبير فكان كل منهم يلتمس الاركان كلها **حديث**  
يعلي بن امية قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت مضطجعا  
وعليه برد صحيح حسن **هـ** **حديث** البردة هي كتاب من  
له علم وفيه هي السحرة ذات الاعلام ومضطجعا يعني  
وهي احدي الشياطين التي تتعلق بالامر والنهي حسب ما يتناها في  
شرح الصحيحين ولما كان الطواف بالبيت صلاة اراد ان يركع  
بكون الثوب عليه فيه **هـ** **تفسير الجرجاني**  
عائش بن ربيعة عن عمر قال رايت عمر يقبل التحج ويقول يا قدد  
واعلم انك حجة ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل  
لم اخذك **هـ** الذين انزل جلاسا ابن عمر عن استلام الركن فقال  
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله قال رايت ان عليا  
عليه رايت ان زوجت قال جعل رايت باليمن رايت النبي صلى الله عليه  
وسلم يستلمه ويقبله **هـ** **حديث** الاستلام هو متخوف باليد كانه





وكذلك قال علي بن المديني كما ذكر ابو عبيتي عنه وقال ابن معين حديث الحسن  
عن سمرة طحيفة وجملة ان يكون سمع منه لغة جديدة ثم وجد بحقه صحابته عنده  
محدث بها عنه وروى جابر اذا سمع عنده وما كان الحسن لمحدث بهام يجمع وقال البخاري  
حديث الحبيبان بالحبيبان ثبت من طريق عكرمة عن ابن عباس التبعات اوده عن ابن عباس  
مرفوعا وعن عكرمة عن النبي عليه السلام **مروءة** **ادخل** **الاولى** **والثانية**  
الحافظ احمد بن محمد بن علي بن ابي اذ قال له حوام قاله تفيين واحمد واهل الراي  
اساني لمكوة قاله عطاء الثالث قال منك اذا احدثت لاحسان جار يبعه بستان  
وزنا ملت لمخر الربيع قال السافقي لمخر بكل حال واجتمع بخديث عبد الله بن عمرو  
ابن رسول الله عليه السلام انه ان يخرج جديا ففترق الابل فانه ان ياخذ على قلايص من  
الصدوقه مكان ياخذ البعير بالمعين بن ابي ابل الصدوقه وكنت سرية من الحيوان ليس من  
اموال الربا يبيع في هذه المعامل او النساء واجتمع من منع ذلك بخديث سمرة المصدق مروءة  
صححة احمد بن حنبل وقاله واجتمع من كونه ذلك بان قال لما عارض الجديتان عمار بن  
شيرة ففترقت ولم يجرم وبنما قد اجريه ملك فقال ان المحدثين لما عارضوا كان  
حكمهما بعد العار من ان يجمع بينهما ان لم يكن والاوقع الرجوع والجمع بينهما ممكن  
ان يكون حديث جابر ومحمود علي الحسن الواحد وحديث عبد الله بن محمود لا على الحسنين  
واذا امكن الجمع لم يكن نفاذ فخر لا وجب وجب ويصدق هذا قوله عليه السلام في حديث  
عبادة فاذا اختلفت الجفستان نسغو كصف يستثم اذا كان يدا بيد فشرط عدم اختلاف  
الجفست المعاني فان قيل انما شرط المعاني عدم اختلاف كمنس فيما شرط فيه التماثل  
عدم اتفاق الجفست والتعد قلنا هو مطلق في اعمال جفست مطلق حيث كان يوكوه ان  
الزمان والمعدية انما ذكرها وصفان العرب والكفر فاذا اختلفا كان التماثل والنقد  
واذا اختلفا الصرب وجب السعد وحده كذلك اذا اختلفت الجفست الجفست السعد وحده  
وليس له على هذا كلام ينفع وقد يتناه في موضعه من متاثر الخلاف وعنه ابو عبيتي  
هذا بخلاف جابر وعنه عبد الله بن ابي عليه السلام فابعه على الهجرة ولا ينسب النبي عليه السلام

انه عند فتحه يري دة فقال النبي عليه السلام معينة فاستل به بعد من اود من منزله  
 لما بيع اعدا بعد حتى يتاله اعبد هو قال وهو حسن صحيح قال الامام انا جوط وهذا  
 الحديث خاذل على الاصل لان السرا يخل من يكون بعد من بعد ابل هو الظاهر وانما  
 اتباعه النبي عليه السلام لان السيرة لما انعقدت على الهجرة اليه والكون معه شرة  
 ان نسمع فامضاه بان اتباعه ولم اعلم اسمه وقد كان لسيده حمله ومعنى الهجرة  
 بحكمه ان من حق السيد مقدمة على حق الله عند العلماء لان الله هو الغني الكمد وتخلو  
 هم الفخر اعقد لهم سفديهم جمعهم وتخل حقه وفعله **تلييب** **تلييب** **تلييب** **تلييب** **تلييب**  
 هذه جملة المناهي الي دكن ومضاف اليها ثمان مئة وخمسين منها هي في كتاب الحكم  
 وكلها يرجع الي سبعة اقسام مصنوعة العقد مع المتعاقدين مع العوضين مع طال العقد  
 وقت العقد وهو محصورها في علة العتاد ثلاثة انواع مع الربا مع الباطل مع الضيق مع  
 ويرجع نفي الى الباطل مطون الكل ان ين ترجع الي اثنين لا ولي ولا تاكلوا اموالكم  
 ببعضكم بالباطل اسانية واد جل الله البيع وجرم الربا وبعض هذا قاعدة المصلحة  
 وفي موضع نرى ذلك مستثان من الله **كان**

اعلم

ذلك

## الجنطة مثلا بمثل

اولا شعش

الصعاني صعدا مشقوا اسمه سرا جعل من آدة عن عبادة عن النبي عليه السلام  
 قال الذهب بالذهب مثلا بمثل والفضة بالفضة مثلا بمثل والتمن بالتمن مثلا بمثل وليس  
 بالبر مثلا بمثل واللمع باللمع مثلا بمثل والشعير بالشعير مثلا بمثل فمن اد واردا  
 بعد ان يبيعوا الذهب بالفضة كيف سبهم بد ابيد وقد رواه بعضهم فقال فيه  
 يبيعوا الربا بالشعير كيف شيم بد ابيد **قال** الراعي الجافظ هذا الحديث  
 اصل من اصول الشريعة ان فرد به عبادة من الصامات الشامي القدي بلغة شامون  
 قبحه بيت المعدن عند باب عراب داود وهو حال امام المسجد الاقصي طهره الله  
 وفي الصحيح عن عمن وللفظ السبخا ربي قال النبي عليه السلام الربا الربا الاها وها  
 والشعير بالشعير ربا الاها وها وفي سلم عن ابي لاشعث قال عرونا عن و

بينهما

وعلى ما عرفت وقد كنز الحديث في عبادته سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى  
عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر  
والنخل بالنخل <sup>سواء</sup> إلا سواها عينا بعين فمن زاد أو زل أو ادق أو اري الآخذ والمعطي  
فيه سواء وفي طريق آخر لم يزل عن عبادة مثل بئسوا بسواها ما إذا اختلفت  
الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا أسد فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا  
كيف شئتم إذا كان يدا أسد وخروج عن أي ضرورة إلا إذا اختلفت أنواعه ومثله  
بلغظه عن ابن عمر <sup>لا</sup> <sup>الاسم</sup> بيتة قوله عمن يعين مريد مرييا لم يزل لا يعنون  
غاما عايب ولا غاميا حاصي والمعنى هو السعدان وقال الخطابي ما دام عين مستو كن

فما تم فاذا ضربا بسطة <sup>سنا</sup> عينا <sup>الاسم</sup> <sup>الاولى</sup> اختلف <sup>الاسم</sup> <sup>ش</sup>  
في جريان التباين في الاموال علي اقول الاول انها في جميع الاموال علي خلاف  
اصنافها من مكبل وموزون ومعدود وما لا يدخله شيء من ذلك عادة وان نفوذ فيه احري  
بذلك الطوري لا كثر وغیره عن ابن أبي المعالي وذكره عن ابن الماحسون الثاني بحري  
في كل مكبل وموزون <sup>الثاني</sup> <sup>ش</sup> في كل مضموم <sup>الرابع</sup> بحري في كل مضاف

ولما اشتغل الامر في الشريعة علي هذه الاموال انتاب النبي عليه السلام في حديث عماره لا  
في ظهور المدح لان التباين مضموم علي ما ذكره النبي عليه السلام في حديث عماره لا  
بتعداه وكان حقه ان يتايل بالفعل معوبل لمعقود الشيء بالسنا طرحت صارت  
قوله وانما هما من بعدت بالمدح عليه المشية وامّا قول ابن الماحسون المذكور  
فلا اعلم له وجها فان الصحاح كما اجريت عن التباين غير الاعيان الستة التي  
ذكر النبي عليه السلام كذلك تنزلت علي ما ليس بمضموم ولا مفتان ولا مكبل  
ونقل النبي عليه السلام علي منعه في الحبوب ان يوجده فان كان زاد بن الماحسون  
دبا النسبة فهو عام في كل مال ولعل بال المعالي لم يفهم عنه فاذا شئت ان غير هذه  
الاعيان بحري فيها التباين كما بحري فيها فلا يخلو ان تغشوا الطعم وذلك  
ضعيف فان حمة الطعم فيها واحدة فاني فائدة في المنكر ان ذكره جهة الحبل



لما من سعد وايضا طار النمل فخلص من الزحف بالضعف بحول هو العلة فلهذا لا القوت  
تبه بالوعلى ما يغتات في حال الاختيار وبالسبع على ما يغتات في حال الاصطحاب ان  
والهم على القوت الذي يتجلى به صايريب والعتل وبقد بالمح على ما يصح الاقوات  
من النوايل للطعام والاكل ونسته بالذهب والعقة لما يتخذ انما بالاشياء  
وفيما للمسلعات كالعلوت ونحوها وهذا سبب ما غاص عما حوهرها الامالك  
وقد سبها في سائل الخلف على النعام فلهذا طر منها لك ان شاء الله وقد وقع لما لك  
ان الربا خرب في كل مكيل وسورون من المطهومات وان كان امصور ودين  
عندي والله اعلم له بلغه ان القواكه في بعض البلدان قريب ويدخر وقد شاهدنا  
من ذلك ضربا افاد كات ملخرة لتجلى صايريب البر وجسته للقوت النخست بالتمس  
والعمل ورد كوا ما من عن اصحابهم وروى علماء وانا عن مليك ان علة الربا في التقديس لوها  
فيم الاشياء العلفه وانما علة قاسرة لا شعوي وقال ملك انها شعوي الى ما يتخذ  
الناس ثمن الاشياء حتى لو اخذ الناس الجلود بينها انما الجري فيها اربا وود  
راش اهل بعد اذ انمخروا بالخمر حتى ان الجمال بها يدخل ويهبت باع صلا دام  
فاذا اجمع عندهم او رده على الحجاز بارد او باعه بشعر اخر حتى يفتي بالاهل اذ لا تقاد  
ثابتة الا السرارة فصارت العلة عند مليك معنوية وهو الصحيح في التثابة  
لما قال النبي عليه السلام الشعير بالشعير والبر بالبر صاير الشعير صنف اخر من البر  
عندهم الا ان ملك انفرده بانه صنف واحد لا جل حديث معن من عبد الله في الصحيح  
انه رد اشباع على امه للغم شعير منفصلا وقال غزوه ان اخاف ان يضادع  
وقد ثبت عن النبي عليه السلام انها صنف اخر وواز النوايل بينهما صما تقدم فلا  
وجه للمضاجعة والاختلاف من التسمية مع وجود النص في الثالثة قال الرازي  
الحافظ مما جهله كثير من الناس الذين اجمعتهم في حقائق الاسناد لا يظنهم  
ان حبان الربا في هذه الاشياء مختلفة فيه لما روي ان معوية غزا قسطنطين  
من فضة فامر معوية الانبياء بها في اعطيات الناس فذكر عبادة الحديث لما سمع

عبادة يقول هذا في مجلس جمعها قام خطيبا فقال ما بال رجال يحدثن عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في حديث قد صحبناه فلم يسمها منه قبل ذلك عبادة بتمام واعاد  
الحديث وقال يحدثن ما يسمعون من رسول الله عليه السلام وانهم معوية وما بالي ان  
اصحبه في جنة ليلة سودا فقال لا اسألك بانيخ انت بها ورحل الي المدينة فقال  
له عمر ما اقدمنا فاجبه فقال ارجع الي مكانك ففتح الله ارضا للنف بها ولا امثالا لك  
وكتب الي معوية لا امرة لك عليه وقد ثبت ايضا ان معوية بن ابي شبيب باع  
سفينة من ذهب او ورقيا كثر من غيره فقال له ابو الدرداء سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معوية ما بالي بهذا يا شافا فقال ابو الدرداء ان  
يغدرني انا اخبره عن رسول الله عليه السلام وهو يخبرني عن ابيه لا اسألك يا رضى  
انت بها ورجالي المدينة وكثير من عمر الي معوية الا منع ذلك  
الاسلام مثل يد ايدي قال الامام الحافظ كانت الصحابة اذا اختلفت  
في الاشياء لا جلا مغييب كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعضها لم يطلب الحكما قال  
رسول الله عليه السلام ومعوية انما رد حديث ابي الدرداء وعبادة علي رستم النوف  
المتثبت كما فعل عمر بن ابي موسى في الاستيذان حين ردده وشد عليه وطالمة  
بالبيعة علي قوله فلما كتب عمر الي معوية بذلك استنله وقد روي ان ابا بكر الصديق  
حين اتي عماله بنحوه وكما جري بين ابي سعيد وابن عباس حين بلغه ان ابن عباس  
بغى لجواز السافل في الذهب والفضة فورا تلقبه فانكر عليه فقال لا علم لي انتم  
اصحاب محمد انا اخبر في سامة بن زيد ان النبي عليه السلام قال انما في النفسية وارجع  
عن ذلك وما روي عن سعيد بن جبير من انه لما رجع لم يفتح قبل ان يسمي عنده فاحس  
انه فارقه قبل موته بسنة وثلاثين يوما وهو يقول ذلك وفي يوم يرجع الانسان  
في قوله فكيف في سنة ومعني حديث النبي عليه السلام انما في النفسية فيما  
لا تدرك به ربا الفضل وهذا بعض قول مالك في خبره ربا النفسية في جسر كل  
شيء هـ انما انكر عبادة ذلك على معوية وما بعده لانه غفني بدري

بأربع رثول الله صلى الله عليه وسلم على الاتخاذ فيه لومة كدر **الخامسة** انما جوز ذلك  
 معونة لوجهين اما لانه لما رآها آتية عذها سلعة نذهب مذهب ابن عباس علي بن روي<sup>الله</sup>  
 باعها بفضل او راي لكو باسلعة ان الاجل فيها جاز وفداختلف الناس في التقيف المذهب  
 او المفضل فقالوا ان كان الذي فيه من المعدل في التلق فاقبل فجايز بيعه بذا بيد  
 كذلك فعل الناس قديما ونحوه قال الثوري وقال الاوزاعي اذا كانت الجلبة  
 بحاجة يبعد ايضا نسبية وهو قول ربيعة وقال القاضى لا يجوز خال كثيرا كان  
 او قليلا وقد قال ابن الغائتم ان بيع الى اجل وفات بضي البيع وقال اشهب مضي  
 بالغد ولا يفتحه ما تم تزويج اختلاف العلماء بعد تقرير الشرع في جعل هذا المصوغ مقام  
 السلعة مطلقا في كل حال كوفي حال دون حال فكيف يتغيرون على معونة او ابن عباس  
 ان يقولوا ما قالوا ولما يستنكر الشرع بعد والذي اري في هذه المسئلة انها لا يجوز تجل  
 قليلا كان وكثيرا او يفتح ابرافا لملك كل بيع فاستد بغوت الا الوفاق انه يرد  
 فان نالت العين دفعة دي القيمة ووزن ذي الوزن ونحوه عن سمون **السادسة**  
 قد استقر امر الشريعة في حديث عمه وعبادة راي سعيد وابن عمر راي مروة والبراء  
 وجوب التقاضي في ذلك كله كان جنسا او جنسين في المجلس الذي وقع فيه الشايع قتل  
 انرا انما تتركب على ذلك مسائل كثيرة **باب** لما قال هاوها عينا  
 يعني يفتقر النفاذ وحضور المبيعين لبيع الشيعين ولذلك قال علماءنا انه اذا حضرا  
 في محلة صري ولم يكن عنده فاشترى من جيبه لم يجز الا ان يكون قبل التناول  
 والاتفاق للواحد في قوله بذا بيد عينا بعين هاوها واختلف في قوله هاوها وهي  
 التامنة فقبل معناه ما ابي خذ فلما حذف الكاف عوضت منه الهمزة ثم حذف الهمزة  
 فيقال الواحد هاوها وثنان هاوها وللجماعة هاوها ومن العرب من يقول هاوها  
 وهاكهم ويعري في ذلك قول كثير لبا انه عندي ان هانسية وحذف خذ واعط لدلالة  
 الحال عليه فلما اتصال الضماير به يدل على انه المحاطب لانه اذا قال ها فندبه فاذا  
 قال فندهم فحصل المطلوب من التزم اما هاوها وهاوها فند قالوا فيه معنى اما

لا يجوز

وهاؤم فقد قالوا فيه معني أمّا وأما إلى ما قصدوا وقصدوا وهذا ممكن لاكن يعترض  
عليه انه لم يستعمل منه تنبأ في الواحد الا بالكاف فعلى ما صرح ولذا ذكر احدى بعض العرب  
الاشير في الواحد عليه في الكاف ولم يتخروا الواحد على قوله أمّا وأما وقد قال الله  
ما تم وما ولا جادتم عنهم فاصنا فما إلى ضمير المرفوع والله اعلم  
ان غلبها على النافذ بعد النفاذ قد ربحا بين ليس بينهما فقد خلط في ذلك اصحابنا وصححوه  
عما قصور من النظر واذا تحقق القهر والغلبة بفرض صحيح منهما فان العقد لا ينتقض فان  
كان من احدهما غلبة للاخذ بقدر صحيح وابن الغائم على ان الصرف لا ينقض وهو صحيح  
لان الكراه على العمل لا يثبت له حكم لا اختيار حاله **في** **من** اذا وجد  
فبوقافي ذلك لعلمنا وغيرهم تفصيل كثير جملة ان ما يخرج زيفا يلزمه بدله ولا ينتقض  
علا صرف في الصحيح من المذهب بالدليل لان البيع قد وقع بشرطه وما طرأ بعد ذلك لا  
يعترض عليه وقد اختلف علماءنا في ذلك وغيرهم اقول الاول انه ينتقض الصرف  
في العقد الذي وجد فيه التراب دون غيره كدرهم من دينار او احدى عشر درهما من  
دينار **في** الثاني قال ابو حنيفة ينتقض القرفان وجد الزيف في النصف او اكثر  
**في** الثالث يستقبل الردي كله ولو كان الاكثر قال ابو حنيفة والاربع  
واللبن واحد وفادة والحسن وابن تيمون كذلك لو صار في جملة نجر عن اهلها  
ونافقه فيها وجهه فقال في المدونة شفع الصفة وقال في كتاب محمد لا ينتقض الا  
بغير ما عجز وهو الصحيح ولا يضرهما ما ذكر في العقد وسما لان ملكتا اما بنظر الى  
العمل لا بنظر الى القول وحمله الامران من نفس الصرف فنظر الى الصورة ومن حوره  
نظر الى المقصود ومن لعضه ونظر الى الاقل والاكثر فذلك استخفاف للتقدم لاختلاف  
منه في القليل ومن الغريب ان بعض اصحابنا يقول انما اذا ارماه عنه صاحبه لم يخر اذا  
تمسكه الاخر ولم يرد عليه جاز واذا كان الحق لله والقبض في الصرف تعبد  
فكيف جاز الصرف ان تمسكه به وهو قد دفع اليه على التقدم لم يضر عنه نقدا فاذا صح  
فيه بنظر فذل النظر بوجوب المتابعة على الاطلاق في نظرية والله اعلم **في** الحادية عشر



اذا كان العين مضمونا له حكم العين في الربا ولا ينبغي ان يكون فيه خلاف وقد قال  
 الشافعي في كتاب محمد بن حوز ان يشتري نصف خيل او عا يبيع اذا سلم عليه جميعه وانفق  
 الثمن وقال مالك في ذلك في الدينار لا يجوز وان سلم اليه جميعه وهو الصحيح لاجل ان الشافعي  
 لم يعمل لان التركة شقي خلاصه وبمثل ان يكون المعول فيه على ان يخرج الزيف لا يمكن  
 الاحتراز منه ولذلك سقط اعني انه وانما تتردد ان العبادات المحصنة لا يعتد بها  
 عند جمع العبادات على اختلاف في التفصيل لا يمكن الاحتراز منه فيها فكيف في المعاملات  
 الثانية عشرة اذا كان العين مضمونا الى سلعة فلا يخلو ان يكون منظوما معها  
 وسقط ما منها فان كان مضمونا في الدين مثل ان يبيعه عشرة دنانير او دراهم وسلعة  
 بسلعة او بدنانير او بدرهم فان ذلك لا يجوز عندنا وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة  
 ذلك جائز لان الدنانير او الدراهم من حريم الكهش من غايلها مثلها وانما في بغايلها السلعة  
 يخرج عن الربا وانما قبل على مساده هذا ان السلعة قد يجوز ان يشتري من الذي بغايل العين  
 من الجهة الاخرى اذ اقل يبطل الربا وقد يمكن ان يغايلها مثلها فيصير الامر مجزوا عند  
 العقد والجعل بالمثل في الاموال الربوية كالعمل في النفاضل في اثمان البيع والباب  
 عند ذكرها لعلنا اذا المعدل قال قال في الاستدراك ابو بكر الشافعي في الدائر استغف  
 انا جمعت مالي بربا ومعهما او مع احدهما ما يخالفه في القيمة سواء من حشته او من غير  
 حشته فان ذلك لا يجوز في العقد الثاني قال ابو المظفر خطيب اضهر ان قال  
 لما المجندي الاصل في الاموال الربوية حظر البيع حتى يسهجه تحقيق النماثل  
 وعندنا يسهجه الاصل باجبة البيع حتى يمنعه حقيقة النفاضل وما قلناه اصح  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبيعوا بالذهب والفضة بالفضة ولا بالبر بالبر الحديث  
 الا سواء عينا بعين يدك ايدها بالخطر وabaj بعد ذلك بالنماثل وانما ان كان  
 منظوما مخروفا الى لؤلؤ او نحو ذلك ابو حنيفة وجماعة ومنعه مطلقا وخروج المنع  
 اصح لو جردا معني المانع في المنظور كوجوده في المنفصل وبعضه وبينه حديث  
 حنن الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال اشترى بتملادة ثوب خيبر باثني عشر دينار او فيها

ذهب مرة فقطعتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا فذكرت ذلك للنبي عليه السلام  
فقال لا يباع حبي بفصل من هذا العهد أبي عبيتي وقال هو حديث حسن صحيح ورواه أبو داود  
أيضا عن حنبل عن فضالة بن عبيد قال إني أنبئ عليه السلام يوم خيبر بفلاة فيها  
ذهب وخزوني لفظة معلقة بذهب ابتاعها بدينعه دنانير أو تسعة دنانير فقال  
النبي عليه السلام لا حتى يمتن بينهما حال مرده حتى يتر بينهما وقد روي قوم عن أبي حنبل  
أنه إن كان الذهب أكثر لم يخرج كيمي ساقطنا أوليس هذا بذهب أو ما مذهب الجوان  
مطلقا ولو كان الذهب مائة دينار أو مائة خرا ولو لو أنونا بالبنوي درهم الأصل  
النبي ولما عنه وهذا الحديث نفع في الرد عليه والمعنى الذي علمناه به توكيد في بابه وقد  
جوز ذلك ما لك في البين وجعل الحكم في ذلك من باب لفظة واحدة واجتماعها إلى  
أن يجتمع البعق والصوف في القليل فحوزه بمحكم المصلحة وهي قاعدة أنه إذا كان  
في أصول التريعة وقد مررتناها في موضعها من مسائل الخلاف وقد اعتمدنا على هذا الحديث  
ما عن ابن جريرهما قالوا له مضطرب الرواية في كتاب الترمذي عن فضالة أنسب  
وإن الثمن اثنا عشر دينارا وفي كتاب أبي داود عن فضالة أن النبي وإن الثمن تسعة دنانير  
أو تسعة وإذا كان مضطربا لم يدخل في حد الصحة **عشر** الثاني قالوا  
إن المبتاع قال النبي عليه السلام اشتريت قلادة فيها خرز وذهب فقال له النبي عليه السلام  
لا حتى تفصل بينهما وفي رواية حتى يمتن بينهما يعني يمتن ويفصل بينهما فيقول الذهب  
بكذا والخز بكذا لو لم يرد به فصل أحدهما من الآخر ولا يمتن به فإن كل واحد منهما  
منفصل بذاته منتمين بها فالجواب أننا نقول على الأعمار الأول أن الاصطواب فيمن  
مؤيد في وجهين أحدهما أن الواوي قال إني أنبئ وليس في ذلك مناقضة لقوله أنسب  
لأنه إذا ارد الفعل لما لم يمتن فاعله في حين بعد التصريح به في أحد لا يكون اختلاف  
ولا اصطواب **الثاني** أن اختلاف الرواية في الثمن لا يؤثر في صحة الحديث لأنه  
يجوز بطول المدى أن يمتن خذ الثمن فيحدث به تارة على حقيقته ويشتري به أخري فربما  
فيه أو ينقص منه والنسيان لبعض فصول الحديث لا يؤثر في الباقي إذ لم يرتبط ما ذكر

افعل من السلام فهو في الحجة بزيادة تقبيل المبدأ عند لمسه وهو في  
 الاخر ليس من غير سبيل والدي قال ابن عمر كان قاله عن نازله حجة  
 لئنه فهم منه والله اعلم انه بين يد الرخصة في نوبه فشد عليه باجواب  
 المطلق في استسلامه وتقبيله والا فمن الحديث العجيب ان عايشة وابن عباس  
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعث يستلم الركن ثم حجت خالت  
 عايشة كراهة ان يصرف الناس عنه قال ابن عباس فاذا استوي الى الركن  
 انسا الى به وكان ابن عمر يشدد في ذلك في رواية نافع عنه ما ترك استلام  
 هذين الركنين منذ راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما لا في شدة  
 ولا رخاوة وكان يستلم الركن اليماني والحجوري في كل طواف وفي الفتيا عنه  
 ان مسجرا خط الخطية وقد روي مسلم في الصحيح ان عمر بن الخطاب قال  
 للركن ما والله ابي لا علم انك حجة لا تضرمه تنفع ولولا اني راي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم استلمهما استلمت وفي مسلم عن شبيب بن غطفان  
 قال راي عمر رضي الله عنه قبل الحج والعمرة وقال راي ما الغاشم  
 بك حفيضا وروي عن نافع عن ابن عمر انه قال راي ابن عمر يستلم  
 الحين بيده ثم قبل يده وقال ما ركنه منذ راي رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يفعله **مت** مما صعب علينا قول علماءنا ان من طاف راجعا  
 عليه دم وقال الشافعي لا دم عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 طاف راجعا ولم يكن به عليه وانما كان لمبين للناس الحوان وقال  
 علماءنا في عبادة تتعلق بالبيت فلا تكون مع الركوب كالصلاة ولو  
 كانت كالصلاة

## باب الصفات المروية

فيه احدث حديث حابر بما رواه الله به ثم قال ان الصفات المروية  
 من شعائر الله قال علماءنا وغيرهم من بدو المروية

باب في ما لا يملكه من  
 باب في ما لا يملكه من

بما تقي أمسا قوله في المراءضة الثاني ان مضاه لا حتى يتبين بينهما فافا يعني به حتى يبرها  
بصفة قنبن شمين بشرط ان يكون كل واحد منهما غير منظوم مع صاحبه ولا هي  
حقيقة التفصيل لانه ان انتهى منه وسمي لكل واحد ما يغايله من العيون وهما منظومان  
لم يصح من وجهين احدهما انه لا يعلم وزن المنظوم ولو علمه لم يات فيه المراقبة الثانية انه  
لا يصح ان يجتمع مع وصرق في عقد كما يتبادر فلا يصل فيه ان التميز شرط الصفة  
والتفصيل الذي عينه النبي عليه السلام وجعله غاية لصحة البيع فلا بد من نهاية التميز  
في كل وجه كما ذكرنا والله اعلم **فان الله عطف** قال ابو جعفر لا يستل  
في الطعام بالطعام نقد المجلس وانما ينبغي ان يكون جائد لان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهي عن الثاني العالي ما ختم ذلك بالتلمذ وورد الشرع بالصرف وهو يقتضي بلفظه التقاض  
في المجلس وفي قوله في شارب لا عيب بن يدا بيد يعني نقد اسفد فقال لما لم ينسب هذا  
بيع يدا بيد **فان الله** الا ان تكون عبارة خاصة من من واما ينعمر واما  
عنه ما يد لال اليد لة النعير بالاشارة كما هي الة القبض وقد عظم هذه النكسة  
اهل ما ورا النهر فلما لا نعطوا ما جفت الله قد قال عيسى بن علي وكذلك قوله يدا  
بيد انما هي اشارة الى ما لم يغيب وانما سمي العايب الحال يد او حاضرة اجمازا والافحفة  
ذلك معاينته والله اعلم **باب في بيع** ذكر ابو عيسى في  
الباو حديث سمع بن جبير عن ابن عمر قال كنت مع الامام الشفيع فابيع بالذنانين  
فأخذ مكانها الورق فابيع بالورق فأخذ مكانها الذنانين فابيع بالذنانين فابيع بالذنانين  
فوجدته خارجا من بيت حفصة فسالته عن ذلك فقال لا بأس به بالقيمة وقال  
اسنله سماك بن حرب وادفعه علي بن عمر داود بن ابي هند قال وقد كره ذلك بعض  
احكام النبي عليه السلام ورواه ابو داود وعينه فعال فيه لا بأس به فخذ بسين من ماله  
نحوه فاديبك ما شئ **قال** الامام الحافظ الذي منع من ذلك هو الوسيلة من عبد الله بن  
وان شبرمة وشار بن ابي بكر ذلك الا بشعر يومه وقال المفتون من هذا مستثنى  
من منع بيع ما لم يقبض ورجح ما لم يقبض الا ما زاد ابو داود في قوله شعر يومه لانه





واستأخوله من باع عبدا وله مال فماله لمبايع الا ان يشترطه المتبايع حديث اختلف في اساده  
 عن ابن عمر عن النبي عليه السلام او عن ابيه عمر فادفعه فوتم واسنده آخرون ودار الحديث بين  
 نافع ومولاه مثله وصحها صحيح لان اتفاقه لا ينافي اساده وقوله وله مال يغني عن ملك  
 العبد لان الاضافة وقعت بالمال الى آل دي حتى يصح ان يملكه فملكه بخلاف باب ان لا يان  
 وشرح الذابنة والذي يوجب العلم في ذلك ويقطع العذر انه يشتري العبد بالذهب وماله  
 الذهب فيملكها جميعا ولو لم ان المال الذي يملكه العبد مالا لما جاز للسيد ان يشترطه  
 فصحون المبايع قد باع منه صريحا ذهبيا وبلغه بذهب وهذا لا يجوز عند ملك في اليقين  
 ولو لم انه ملك للعبد وانما دخل ثمنها لما جاز ذلك هي خاصة من الشرع لا تعلق لها بمقابل  
 الربا ولذلك قال القائل خلا فلا شبه لا يجوز ان يشتري بعضه لانه يخرج من طريق  
 الوضعية الشرعية الى النصرة بالمبايعه فتكون مبيعة وذهب بذهب الا ان يشتريه بعرض  
 عنده او يكون مال العبد عرضا حتى يحل من الربا **مسألة** قال بعض المتكلمين  
 روي الحديث على وجهين الا ان يشترطه المتبايع والا ان يشترط المتبايع من اثبت المالم  
 يخرج عنده اشترطا لبعض ومن استلف الما جاز عنده اشترطا لبعض **مسألة**  
 ان الصبي وان سقط فانه مضمون عينية ضرورة والمظن والمضمون فيه واحد وقد بينا  
 العروق من استثناء الكل من مال العبد وبعضه في موضعه بدليله وقال الشافعي  
 لا يجوز بيعه العبد بماله الا بما تخوزه سائر البيوع وهو لا قوي في النظر لان النبي  
 عليه السلام قال من باع عبدا وله مال فماله للمبايع الا ان يشترطه المتبايع فاذا اشترطه  
 وجب ان يبيع على حكم الشرع وقد قال قوم ان مال العبد يبيع له في العتق والبيع و  
 ترددوا في العتق والبيع وتوعدوا في ذلك امر او قال آخرون ان ماله لستده فيهما جميعا  
 قاله الشافعي وابو حنيفة وغيرهما لانه اذا لم يبيع في البيع والعتق مثله وقال مالك  
 العتق خلاف البيع يتبعه ماله فيه **مسألة**

## باب خيار المجلس

ذكر فيه الحديث المشهور نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه المتبايعان

الخيار ما لم يصرحوا ونحو ذلك قال محمد بن ابي عمير اذا ابتاع شيئا وهو قاعد فاما لم يصرح له وزوي عن حكم  
بن حمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وينا بورك لهما في  
بيعهما وان كذبا وكنتما تحت يده بيعهما صحيح وذلك حديث ابي زرارة عن النبي عليه السلام  
مقطوعا خبرتنا ابو الحسين الازدقي انا الطبري انا الداد فطني

وذلك حديث الليث بن سعد عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارقه خشية ان يستقيله  
قال الامام الحافظ اصطرب الناس في هذا الحديث اضطرابا كبيرا وقد روي بالفاظ مختلفة  
في الصحيح منها قوله ان يبيع الخيار ومنها قوله ان يقول احدهما لصاحبه خرو وروي يفرقا  
وعن عبد الله بن دينار عن سفيان بن عيينة عن يبيع بينهما حتى يتفرقا الا يبيع الخيار وجملة ذلك وثبته  
اقول الاول من الناس من زده له خبر واحد يخالف قول الشريفة قال يبيع

كما روي عن عمر بن عثمان يبيع صفقة او يبيع خيارا فاما يبيع خيارا فعليه فدية في الاصول في الثاني  
منهم من ناوله ما من معناه المتبايعان المتراوضان في الاخطار والقبول فاذا قال البياع بعث فالامس  
لم ينعقد وكل منهما بالخيار حتى يقول الاخر فبطلت فانه محمد بن الحسن قال روي حقيقة المتبايعين  
ما دامتا متساغرين بالبيع فاما اذا اكمل البيع وعقده فليسا متبايعين حقيقة وانما يطبق عليهما اسم  
المتبايعين محارزا والحقيقة اولى من المحارز الثالث منهم من قال انهما المتساويان ويقال  
لهما متبايعان لا حل اقلهما على البيع وشروعهما فيه ومعاولهما عليه كما فعل المتفانلان لم يحاول  
العمل مع صاحبه بالنسي والطعن والضرب ولما يقع بعد ذلك يروي عن ابي يوسف في الرابع منهم من  
قال بعثاه ما لم يصرحوا بالا حوالا ومما ادن لنا ابو الحسن من يوسف عن ابن عمر الراعي ان ابا  
موسى المجوسي سأل ابا العباس احمد بن يحيى هل يتفرقان او يفترقان واجداهم غيران فقال اجزنا ابراهيم  
عن المفضل قال يفترقان بالكلام وشرفان بالابدان الخامس قال بعضهم لو كان الامر كما قال  
ملك واحكامه وغيرهم لخلى الحديث عن فائدة وسقط معناه وذلك ان كل احد يعلم ان المتبايعين اذا  
قال البياع بعث وفل ان يقول الاخر فبطلت نعم وفل ان يقول البياع بعث ان كل واحد منهما بالخيار على  
صاحبه لان لكل احد قوله وعقده وملكه وملكه لا يشمل هذا علي جبر ولا جناح الي بيان فاعقد



البيع كما لم يبين كمالا بكوننا نأزير ولا زائرين إلا إذا فعل ذلك لم يثبت بكوننا بالخيار وفردوي  
ابوب عن تايغ في بعض الفاظ الحديث الآ أن يقول لصاحبه احتسب **التاسع** قال ملك ليس لهذا  
الحديث عندنا حوض موقوف ولا أمر معمول به **السادس** قال أهل ما وردا النهر من الأصول بين هذه حاجة  
نعم بها البلوي وما نعلم به الهوي لا يشل فيه خبر الواحد **السامي** قال الله بقى من الفقهاء والمراد به حيا  
الأقاله أبي في حديث عبد الله بن عمر روي لا يحمل له إلا بخارفة خمسة أن يستعمله والدليل عليه إنما صافه  
الهما والأقاله هي التي تقع عليها جميعا وترتبط بهما وأما خيار المجلس على مذهب الحكم فأنما هو محل  
واحد منهما ملك بنفسه والمراده **التاسع** بأن أن شاء الله **التاسع** أما قولهم بخالوا صوت  
التربعة بعد تقدم الجواب عن هذا الفصل في حديث المصواة وكذلك التاسع في قولهم أن هذا ما يجر به  
البلوي فقدم الكلام عليه في باب من ذكر بعضا في بيان في الوجهين وأما من حمله على التمسك بين أو المنجأ  
بالا خطاب والمعمول فالذي كان يلحق بالغمضا جفة لو كان مما قالوه وبعضه بالتربعة أن يقول فيه  
المنيا بعان بالخيار فأنما لم يعاقد أو الذي يدل على استطام هذا واستقامته كان يكون تقديم الكلام  
المبايعان حفيضة بالخيار فأنما لم يعاقد ما يتابعها فيه فإذا تعاقدنا فيه فأنما بالخيار فأنما لم يعاقد ما يتابعها  
وكذلك ورد في الحديث وكذلك كان يفعل ابن عمر كما ماتي بيانه أن شاء الله **وأما** الذي نقله السجل  
أو نقل عنه من فرق بين الفاعل والفعال فلا يشترط له التوازن ولا يعصده الاستغناء قال الله  
يعلم وما تفرق الذين أو فوالكتاب الأمر بعد ما فهم التبيينة فذكر لتفرق فيما ذكره النبي الأفعال  
في قوله أفرقت اليهود والنصارى على تسير وسبعين فرقة وسففرق أمي على ثلاث وتسعين فرقة  
**وأما** الخامس فلا يمان به وهو مذهب الشافعي بن عمر وأما السادس وهو قول ملك ليس لهذا الحديث  
عندنا حوض موقوف ولا أمر معمول به فمن لا ينجس له من أصحابنا بطوائفهم عن أن عمل أهل المدينة له  
بعملهم وتواهم وددوهم عليه ذلك ابن الجوتي فقال جروي الحديث عن تايغ عن ابن عمر عن علي  
في رسول الله عليه السلام ثم تركه لعمل أهل المدينة يريد هذا الحديث ولم يفهمه الجوتي عن غيره بل أقام في  
جوز فلم يطلع عليه والذي قصد ملك من المعنى في قوله هو أن الله لما حصل العاقدان بالخيار بعد تمام  
البيع ما لم يتزقا ولم يكن كغير ففهما أو الفصل أحدهما عن الآخر ففهم معلوم ولا غارة معروفة إلا أن  
غوما أو يجوز أحدهما على مذهب المخالف وهذه حواله نفى عليها انعقاد البيع فتبين من باب بيع الشائبة



والملازمة بان يقول له اذا المسنة فقد وجد البيع او اذا نبذته او نبذت الحصة فقد وجب البيع وهذه الصفة  
 مقطوعة بفتا دهماني لعقد فلا مركك الحديث لم يتحصل المراد منه مغروراً ولو كان كان فتوى ابن عمر رآه  
 بفعله وقيامه عن المجلس ليس له البيع فانما فتنه بما بين الجاهلة فيه بيد حل تحت النبي من الغرر عن ما  
 يوجب النبي عن بيع الملازمة والمباذلة تسيهاً وليس من قول النبي عليه السلام ولا فتنين بها وانما هو  
 من فقه ابن عمر وتقريره واصل الترجيح الذي هو مفصلة الاصول ان يقطع المقطوع به على المنتظون  
 والاكثر رواية على الاقل هذا الذي قصد ملكاً مما لا بدركه الا مثله ولا يفتن له احد فدلته ولا بعده  
 وهو اما الملازمة غير مدافع في ذلك فكيف لابن الجوزي ان يوزه في معرفة ادبوره في ناول ان سلمه  
 في فعل هبهان بابا المعالي ليس هذا هو وضع ترقى اليه ولا يعالي من قدره وافهم امره والله يفتنك  
 ويسفك ما برحمته وعلى هذا فليقولوا بعثر المنفعة من الغفهاه وامسأ قول ابنه وقد قال بعض  
 الراغبين من ان المراد به خيار الاقالة فليست ذلك بواجب وانما هو مندوت اليه ونحوه نفخي في  
 الاجكام ونفخي عليه القضاء بالاحلال والحرام فان قيل فقد قال ملكاً بان الخيار يعذر بالمجلس في التمليك  
 ونحوه قلنا ذلك طلاق وهو نعلق على الاعواز والاختلاف وندوم زيد ودحوال الدان فاقترنا ومن العجب  
 لابي المعالي ان يسميها التناهي فتوى فقال معنى قول النبي عليه السلام الا بيع الخيار ان يخبوا بالبيع المشترك  
 بعد ان كان لبيع فاد حبه واكثر البيع فليست له خيار بعد ذلك فان هذا من فتنه ابن عمر او من معنى الحديث  
 فاي لا ما من اقوم فليلا واهدي شيئا اذا انقذت الاموال ونسبعت الامثال وجنيني بين لك المثال  
 وقد روى ابو عبيد حدثنا قال عمر بن حفص السباني ابرق هيب عن ابن جهم عن ابن جهم عن جابر  
 ان النبي عليه السلام حذر اعرابيا بعد البيع وقد فرأه على المبارك اخبركم طاهر عن الدارقطني اخبرنا  
 ابو بكر النبتا بوري ما هلال في المعالي موسى بن اعين عن يحيى بن ابي ابيوب عن ابن جهم عن ابي الزبير المكي  
 حدثه عن جابر ان النبي عليه السلام اشترى من اعرابي حمل حبط فلما وجب له قال له النبي عليه السلام  
 احذر قال الاعرابي ان رأت كالنوم شبه ببعاء عمرك الله من انت قال من يرض فقال هذا حديث حسن  
 صحيح وذكره باعترافا عن ابي هريرة ان النبي عليه السلام قال لا يفرق من بيع الا عن تراض وهذا كله  
 خارج على اصل النوب الى الغرض على المشتري وعلى البيع ايضا لا يفرق في المسئلة عن دفع بعد ذلك  
 يخرج عن طريق العذب الذي دعي الله

باب

# الحدثية في البيع

ذكر حديث فتادة عن أنس أن رجلاً كان في عهده ضعيف وكان يبيع وإن أهله أو النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا برئوا الله من الله لا يصبر عن البيع فقال إذا بايعت فقل ها ولا خلافة وهذا حديث حسن صحيح غريب **الحدثية** هذا الرجل هو منقول عن عمر وجرير بن حبان ضرب ما كومة في الحامليته فحلب لسانه فقال له النبي عليه السلام ذلك قال ابن عمر وأنا سمعته يقول لا حواة لا جدابة إنا وقد روي أنه كان عمره مائة وثلاثين سنة وقبل أكثر تضعفت عفته لكنه سنة وعشرين من حسان ابن مقيز كان صاحب لعنة والاول اصحح وفي رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلاً ذكر علي رسول الله عليه السلام أنه تخدع في البيع فقال له إذا بايعت فقل لا حواة وفي رواية عمر مكره لك الخبران ثم في كل لعة ساعدا وروي الترمذي أن النبي عليه السلام قالوا له حجة علي فلا إن فانه في عفته ضعيف ومها عن البيع فقال في لا أصبى تجعل له الخبران فلا تأثروا وتعلق بهذا من قال لا يتجر على الضعيف العقدة وهو أبو حنيفة وأما ينبغي لمن يخرج بهذا الحديث على ترك الحجر على الضعيف العقل لمن يحمل له اخباراً ثلاثة تأمن طرئاً جكرى معنى للعمال بعض الخبر وترك البعض أخيراً ليل من معك لا مري في هذا الحديث أن الرجل المذكور كان تخدع في البيع فيجعل أن الخديعة كانت في العيب أو في الكذب في السن أو في الغبن في الثمن وليست مصته عامة فيحمل على العموم وانما هي خاصة في عيب وحكاية حال ولا يصح دعوي عموم فيها عند أحد حسب ما ذكرناه في الأصول وإنما ينبغي أن يقال في هذا الحديث أنه كلفه مخصوصاً لصاحبه على صفته لا يتعدى إلى غيره **الحدثية** كذب يدعون الخصوم في هذا الحديث وهذا خبر كذا عن أي القاسم عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير قال قال أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الملك ابن الجوبة ما أسد بن موسى ابن الهيثم ما احتشأن من واسع هو طلحة من يريد من زكاة أنه كلفه عمر من الخطاب في البيوع فقال ما أجركم يا أوسع مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الحبان من سجد أنه كان ضرباً البصر فجعل له رسول الله عليه السلام عهده لانه أباهم أن رضي خذرون سخط ترك قال ابن عمر وأخبرني أحمد بن إسحاق من مملوك إبراهيم بن سعيد الجوهري ما عسى من أي فرة عن ابن أبي عمير عن حبان بن واسع عن أبيه عن حدة قال قال عمر لما استخلف بها الناس أني نصرت فلأحد في بوعك شيئاً مثل من العدة التي جعلها النبي عليه السلام

والسوء

لحُبان بن منقذ لانه ايام وولد في التوفيق **قال** الامام الجليل **عليه السلام** هذا من حديثان ضعيفان

قل ابن ابي عمير ومعه ولا يتعلق فيها استيما وقد ثبت ما هو اقوى منه انا ابو الحسن  
الازدي انا الطبري انا الدارقطني ما عبد الله بن احمد بن نصر الدقاق والحسين  
ابن اسمعيل المحاملي ولا ما محمد بن عمرو بن العباس ما عبد الا علي عن محمد بن  
ابن حق قال حدثني محمد بن يحيى بن حبان قال - حدي منقذ بن عمرو وكان  
قد اصابت به امة في رأسه فسكرت لسانه ونازعته غفلة وكان له يدع التجارة  
ولا يزال يفتن فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال اذا بايعت  
فقل لا خيانة ثم انت في كل ساعة يساعها في الخيار ثلاث بيال فان رصبت  
تمامك وان سخطت فاردنا علي صاحبك وكان عمر عمر اطول عاشر فلما ثبت  
ومابنه ستر و - ن في زمن من بن عفان حتي فشا الناس وكثر واساع البيع  
في السوق ويرجع به ان اهله وفدغان غيبنا فيبيح نيلومونه ويقولون اتساع  
فيهم انا بالخيار ان رصبت احذت وان سخطت رددت فذكر ان رسول  
الله عليه السلام جعلني بالخيار مدنا فيروز يستغنى علي صاحبها من الغد وبعد  
الغد فيقول والله لا احملها فذا حذت سلعة وعطيتني دراهمي قال يقول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثا وكان يمر بالرجل من احباب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول للناس فخذوا مني قد صدق ان رسول الله  
عليه السلام قد كان يحبه بالخيار ثلاثا قالوا علم ان النبي جعل العدة ثلاثا  
م ذلك من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في منقذ بن عمرو وهذا اصح من الاول  
ولو شارك في المرجع بالعين احد لمنقذ بن عمرو ولا شفع به وقام في زمان الخلفاء  
بطله وانما تحفظوا ان ذلك كان امرا مخصوصا فلم

**باب** انتفاع بالرهن

الشعبي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الظاهر بركته اذا كان مريضا  
وليس الا يشرب اذا كان مريضا وعلى الذي يركب ويشرب لعقته قال وقد

روي عن الأعمش عن أبي بصير عن أبي هريرة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
**أدناه** قال الإمام الحافظ أخلف في لفظ هذا الحديث فروي هنا  
السري أبو عن ابن المبارك عن زكريا يعني ابن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله من يركب ويحلب النفقة إذا كان مريضاً والظهور يركب بنفقه  
إذا كان مريضاً وعلي الذي يركب ويحلب النفقة أخيراً أبو الحسن الأزدى  
الطبري في الداروطي بأبو محمد بن صاعد بن عبد الله بن عمر بن العايزي بأسف  
بن عيسى بن عمر بن ياد بن سعد بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخلق الزهرن به غفده وعليه عومه واسمك  
وغيره من سلا عن سعيد بن المسيب وهو مفتوح على صحته **أدناه** تكلم  
التابع في قوله لا يخلق الزهرن والامر فيه قريب لو قد أن الله بالتقريب ومغارة لا يهلك  
بذهب هدا ويضيح بالطلا قال أبو نجيد

وما زلتك ومن لا فكا له يوم الوداع فامر الزهرن قد غلفا  
يقال غلف الزهرن بكسر العين في الماضي وفنجهما في المستقبل  
في متايل الاولى اختلاف لغات في هذا الحديث المنعول بالزهرن على  
أقول الأول قال مالك والشافعي وغيرهما ظاهر الزهرن ومنفعته لما لك  
وهو الزهرن وعليه نفقة ليس للزهرن فيه الا حق والوثيقة في إذا ما الزهرن من الدين  
فيه في الشافعي قال أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل والخلة للزهرن والنفقة عليه بخلافه  
ويركبه بعد استوار ولا يزيد أحدهما على الآخر **الثالث** ورحم ركب  
الزهرن للداية وليس بخدم العبد بقدر نفقته **الرابع** قال أبو حنيفة منافع  
الزهرن عطل **قال** الإمام الحافظ قد امكن في متايل الحديث في  
هذه المسئلة على ما أشأ في نكسته ان مذهب أبي حنيفة في غاية الضعف  
مخالف للحديثين اللذين نكوناها انما عن سعيد بن المسيب وعن الشعبي وكلاهما



عن ابن زهرة يخاف المعنى المعمول من الترتيب والمصلحة التي اسبغ عليه الملة  
وكيف يصح ان يعتقد ان تسليم عقد يوردي اليه اياها في المال وذهابها لمنافع  
هذه او تكون مباحة لمن تادها بعد ان كانت منقولة محفوفة على صاحبها  
هذا لا يقتضيه نفي العقد في عقدائه ولا حكمه وسعديا انفسا هذا الميراث  
الامدهيب احمد ومذهب السلف وذلك من باب بحث فان قوله الظاهر مركب وبين  
الدر بئر اذا كان متهونا لم يمتن من الواكف ولا الجالب ولو قال رضي من الجالب  
لا هنا او من نفس مباحا وحاشا كان له من بين صما الوصح ما قلنا في الدرر  
من قوله صلى الله عليه وسلم لا يغتفر لرب من التره من ارضه الذي رهنه له غنمه  
وعليه غنمه لكان ذلك يضار قعا للحدان ولا كنهه كان عظمة على المال كنهه  
في قوله وعنده غنمه اذا لم يرد الخسارة على التره في التره الا في الذي يغا  
عليه فيه على تحصيل ايضا ومما يجب ان تعرفوه ان ملكا رضى الله عنه كان في  
مخالفة الحديث كمن ادما ارجاله فكاوا يشترطون لانهم لم يروه فلما لم  
يصح هذا الحديث لم يبق له ان لقلة وانفاذ من الملك وليس بتراهن لاحق لقوله  
وليجب فان شاء التره ان يفعل للمره من العلة بما يتفق عليه كذا ذلك له اذا كان  
لا متافق حاشا ولا يجوز ان يقول التره من المره ان ركبت وانفق وخذ العلة واجبت  
فانها معارضة مجرولة لا يجوز باجماع وهذا هو الذي اراد لتسليتي عليه السلام به  
في الحديث الصحيح التره من ركبت وثلث الدر بئر في لا يقطع رهنه لا شفاعا لما  
يعلمه على وجه لا يطاق حجة التره وينفق عليه فان خفي عن نفقته وم بصيعة الميراث  
وله ان يفتنع بما الفتق على وجه المعروف بما الخافق فاعلم بينهما باحاطة والميراث  
قوله ابو نؤير في الشائبة فيه قال امام الحافظ وهذه المسئلة ينبغي على  
اصل وهو ان لقمع هو شرط في اسدومة التره فقال ملك هو شرط فان ارجع  
الى بدل التره من طر بئر وقا الشافعي وغيره ان رجعا الى بده لم سلطان  
لتهن وهذا الاصل ينبغي ان لا المسئلة ان يفتنع وعليه المعول وقد بيناه في

لمنعوه نجال والغبي ما فعل وبدا بالاعتساب بان الله يقول النبي صلى الله عليه وسلم  
يبدأ بما بدأ الله به وكذا قد كان بعض علمائنا واصحاب مشافهة في موضوع  
يبدأ بما بدأ الله به وهو الوجه فان بدأ بالرجلين حتى يبلغ الى الوجه انت  
وجعل البداية بالوجه وكذا من هي الفصاحة ان يكون المهم هو المقدم  
ولكنهم اختلفوا هايمو شرط ان لا يكون ذلك التقدير الا للاختصاص  
والصحيح انه فرض في ان الله بدأ به وكذا قد نوب النبي صلى الله عليه وسلم  
فاجتمع القول والسفل كما تقدم واختلف العلماء فيمن تترك السعي  
بين التقفا والبرودة حتى رجع الى بلاده هل هذه دم ام هو ركن من اركان الحج  
يعود اليه فقال شافعي وابو حنيفة وملك في العتبية حويه لا مرو  
قال الشافعي وهو ركننا انه ركن لا يغري الحج دونه لان الله  
تعالى جعله من شعائره في قوله حج به واتممه النبي صلى الله عليه وسلم يذكره  
فلم يكن حقيقه وقد اخبرنا المبادك من عند المختار اخبرنا  
طاهر بن عبد الله اخبرنا الدارقطني في محمد بن مخلد واحمد بن محمد بن زياد  
واحدون جدا عبد الله بن احمد بن حنبل حدثني ابي محمد بن ادريس  
الشافعي حدثنا عبد الله بن المومل عن عمر بن عبد الرحمن بن محبوب عن  
عن عطاء بن ابي رباح عن صفية بنت شيبة عن سفيان بن عواه يعني  
جيبه احد بن شاذلي عبد الدار قالت رخت ام ابي حنبل مع نسوة  
من قريش ينظرون الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث بعد  
قالت فنظرت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعي بين الصفا  
والمروة فرأيت يسعي وان مزره ليدور من شدة السعي حتى اني لا قول لاري  
وكبنتيه وسمعته يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي ومن العجب  
ان الامة اجمعت على انه ركن في العمرة فوجب ان يكون ركننا في الحج  
كالطواف وغلط ابو حنيفة فيه لانه قال انه تابع في الحج للصواب

مسائل الخلاف **النايبة** قوله غممه هذا ما لا يحوم فيه وقد بيناه قوله وعليه عمه  
وهي المائة اثبات الصحيح منه عن سفيان عيينة عن زبادة عمه وعليه غيره  
وهذا مما لا يرد به إلا أن الرهن وإن كان لم يرد في الصحيح وفيه للعلماء ثلاثة  
أقوال **والسابع** الرهن من الرهن من الرهن هل أدرك المال للرهن وهو  
بمده أمانة وقال أبو حنيفة هو مضمون نافذ الأمرين وقال مالك إن كان مما  
لا يغاب عليه فهو أمانة وإن كان مما يغاب عليه فهو مضمون إلا أن يعوم بمدة  
بهلاكه فاختلقت الرواية عنه فيه فقال ابن العباس تكون أمانة وقال الشافعي  
معه على الضمان فلا يردول الوصف الذي قبضه عليه عنه والحنبل عامر إلا أن  
أصحابنا يتركون أن يخرجوا ما يغاب عليه من عموم بالقياس ولا قياس فانهم عولوا  
على أن الرهن تركة دين لا أمانة والمضمون فوجب أن يوزع عليه حكم الشبهة  
وهذا الوجه إنما يكون ذلك في الفرق بين أحوال الرهن لا بين أعيانه ومذهب الشافعي

باب اشتراط الولاء في النجس

[illegible]

لعائشة تبعها علي بن كوف وزادها الناباذان قالت لهم عائشة في رواية انبا عنها  
واعضاها في رواية ان ارجب اهلك اراعت لهم منك عدة واحدة فعلت وفي الخبر  
ان يسوالن اصي عنه كما تمل وسالت النبي عليه السلام فقال انبا عنها واعتني  
وفي رواية انبا عنه واشترط لهم الولاء قال الولاء لمن اعنت وهذه الروايات  
كلها متافضة واحدة الشريعة في كل صلوة ما قلنا اتفاقا له اشتراط لهم الولاء وقد  
قال فيه معناه اشتراط عليهم الولاء بخلاف ما يلبوا وقد نافي لهم بمعنى عليهم  
كما قال اربل لهم اللعنة في هذه منقولة الذان يعني عليهما هـ وقال اخرون معناه  
اعلمهم بان الولاء لمن اعنت وبنائش يطحتم لوقع للاعلام ومنه اسرار  
الساعة اي علام ما وافق اذن التي عليه السلام ان جعل الولاء لهم  
وبصرف شرط باطلا مضافا الى عقد صحيح فانه يزعمون ذلك ان الشرط ساقط  
صحيح لان كل شرط لا يصح اضيف الى عقد صحيح يستفاد الشرط ويصح العقد  
وقد قبله كما تقدم في حديث الثلاثة العفران ويكون ما به بالقصة بعد شرط ط  
ابلاغ وامني كما كان منخ الخ الى العمة ابلاغ وامني من الامن بما قبل ذلك هـ  
وقيل انهم ابغذوا البيعة وادوا السبعا الولاء وذلك هو الجان لان  
بيع المكاتب كانوا يبيعون الولاء من كسبه وموضع الانكار على عائشة واذا  
بيع المكاتب ما يبيع البيعة على كتابته بما خوزه من مكاتب بعد الاجل فيجوز  
للعتق ما قاله في غير ذلك لا تسبيل اليها لاخل ما استع من عقد الكتابه فيه وما كان  
النبي عليه السلام يقول لعائشة عدهم بالولاء واعطاهم لهم ويرده بعد ذلك  
اليها وهذا البني في عرو ولا نه انما كان يكون عرو والوجوه الاجله من الشئ  
وهي قد قالت عده لشم عدة واحدة وقيل ان قوله واشترط لهم الولاء  
غير محفوظ وهذا لا يتاوي جماعه فانها محفوظة من رواية مالك عن هشام  
بن عروة عن ابيه عن عائشة وعينه وقد ين ذلك الا عمن عن ابيه عن الاثول  
عن عائشة ان اهل بيته ارادوا ان يبيعوها ويشترطوا الولاء فذكرت ذلك



رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله عليه السلام اشترى بها واعتيقها وعن ابراهيم بن  
خديج ولا يمتنع ذلك فاما الولد لمن اعنق وحطبت رسول الله عليه السلام وانكح اشترط  
الولد وذلك هو الحديث الذي يرويه عبد الله بن حنبل ونافع عن ابن عمر ان النبي  
عليه السلام لم يبع الولد وعن هبته لقوله قيد وانما الولد لمن اعنق ورواية ابن عتيق  
وعنه لمن اعطى الثمن او ولي المصحة واخباره لمن ثوبى العنق لا غيره بلفظ الجخص  
وهي الالف واللام او بكلمة ايما التي هي ابلغ حسب بيتنا من ذلك فيها في مسائل  
اصول العقدة والخلاف واذا كان له ولم يخرج يبعه لم يخرج هبته فسمع من النبي عليه السلام  
البيع عن بيعة وسمع منه النبي عن هبته لقوله الولد لجمه كلمة النسب وهذا بين  
بالف قال قيل **كطيف** اخذتم السابية وهي هبة الولد قلنا اختلف  
الناظر في عتق السابية وقد بينا في كتابنا لا حكام وقد ذكره هدم ملك واجازة  
محمود وله صورتان احدهما ان تقول انت عابية ويسوي العتق والثانية ان تقول  
اعتقك سابتة يكون له وه عدا من القاسم ومطرف عن ملك جماعة المسلمين كما  
لوحا اعني عن فلان **التي** قال ابن تافع وان الماشون بخون ذوه لبعنه  
وبه قال ابو حنيفة والشافعي وه احول وهي لعنة جاهلية لا ينبغي ان يثبت  
عليها حكم شرعي **التي** قال الامام الجليل في هذا الحديث  
لخلاف كثير ومناقض مصطوب وما القند الا ايمر الحبشي قال واللفظ بالبحر  
عده دخلت علي عابية فقلت كنت لعنة بن ابي ابي ومات وذي ثوبه وانهر  
بما عوي من ابي عمير والمخزومي اعنقني بن ابي عمير واشترط بنو عتبة الولد  
فما انت اشترى واعنقني قالت نعم قالت لا يبيعوني حتى تشرطوا ولا يفتك  
لا حاجة لي بذلك فسمع ذلك النبي عليه السلام او بلغه فذكر لما بينة فذكر عابية  
ما قالت لها فقال اشترى بها فاعتقها وادعم بشرطون تماشاوا فاشترى بها عابية واعتقها  
واشترط اهلها الولد فقال النبي عليه السلام لمن اعنق وان اشترطوا مائة شرط وهذا  
نقض في جواز الشرارة على شرط العتق ولا يباي عتق شرط البايع على المشتري ما لم يخط

من التمر كما فعلت غابسه فاذا حصد من الثمن شيئا كان الشرط دخله العدة وكل  
المال بالباطل ولم وهذا اصل الباب والله اعلم وقد اعاد ابو عبيد الحديث

## باب الشراء والبيع الموقوفين

حديث حكيم بن حزام يروي له اشجيثه بدينار واشجيثه فان خرج بها  
دينار فاسترب اخري منها في الاضحية والدينان الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال صح بالشاة ونصدي بالدينار وذكر حديث اني لمساة  
بن دينار عن عروة البارقي قال دفع الي رسول الله عليه وسلم دينارا لا  
يشتري له ساة فاشتري بن له نائين فخرجت احدهما بدينار وجبت بالشاة  
والدينا رالي النبي عليه السلام قد ذكر له ما كان من امره فقال له يا رسول الله اني في هذه  
مهلك فكان خرج بعد ذلك الى كنانة الكوفة ورشح الرشح العظيم فكان  
احتراهل الكوفة ماله **الله** قال اهل الصناعة ان مسلة البيع  
الموقوفة والسر الموقوف وانكاح الموقوف ليس فيه حديث صحيح اما حديث  
حكيم فيروي عن رجل مجهول او من طريق مقطوعة ولما حديث عروة فيرويه  
نهي عن غرقه عن رجل من الحبي عن عروة واما المكاح الموقوف فانه  
في نكاح النبي عليه السلام لم يجزية فعيل النكاح وارسل الي النبي فقبله مسكنا  
برويه عروة عن ام جبيعة ولم يبقها ورواة الرصيني وفتادة ان النبي عليه السلام  
نوحها حين قدمت المدينة وروي ان النبي عليه السلام وكل امته الضمري على النكاح  
واصب الي البخاري انه قد نال له ووزنه وهذا هو الصحيح منها علي حالها من عدم  
شروط الصحة التي انفق عليها اهل الصناعة **الله** واما حديث عروة وقد خثر  
البخاري وهو صحيح وفيه حديثي رجال من الحبي ولم يجل الا علي من من رثي وهي  
خبر فمقبول ولو كانت سادة لم تجز حتى تبين لاجل الاعذار وهما هنا المخير  
خبر لنفسه وبغيره فلا اعذار في تعيينه فلا حاجة الي ستمته **الله**

عروة  
فكاح  
لم جبيعة

كنت بعداذ في مجلس في الاسلام ابي بكر محمد بن احمد السايحي حين دخل علينا الشيخ  
 الامام ابو علي حسن الصاعاني اجنبي الماوانه في فتيل عن هذه المسئلة وذكر  
 له بلعنها وقبل له ما يقول في مع. لفضولي ان يصح ام لا فقال بسخ المفضل في  
 وانه مفضولي به وهو مفضل لانه زاد عن الغير وكفاة النعب في التو من واند  
 وعلى ما يريد فان العبة مافعل المضاه وان لم يحجب زده عليه وتكون له ما معي اليه  
 واحره الله فيما اكتسب وهذا موضع الفضل والاجز وكان هذا لبله في المسئلة والعجب  
 الجاضر من شقت معني كلامه في الصورة السابعة ان يشري له سلعة باسمه  
 ويعلمه بذلك فان ارادها قبلها وان كرهاها ردها في الصورة الثالثة ان يكون  
 بعقد لنا حرج لرجل على امرأة وليها تبيعها او عكسه ممن يجوز له عاشرته فاما  
 صورة البيع فان من ملكه وابو حنيفة على حوان وفيه في الاجازة واما صورة الكا  
 فاسم من ابو حنيفة على الجا قد بالبيع وانما علموا في نافر دوا على وقوفه على الجا  
 اوله فف واد اوقف هل يتورخ له وسعد واما لم يطل ما حد كل في تبيع طويل  
 يكاد لا يوجز عليه دليل واما اشرا فانفق النافعي وابو حنيفة على انه لا ينف على  
 الاجارة ولحقه ملكه بالبيع وهو عمن الماخذ وقد مهدى لك في مسائل الخلاق  
 والعارضة لا ينفله فاما حديث عروة فهو صحيح كان اكثر من خبر الواحد  
 وفي البخاري انه قال فيه سمعت الجرح يحذون لخرج من خبر الواحد الى الاستفاننة  
 وروى ابن شبيب يهو لحدثني رجل من الحمي ثم سمعه من الحمي فاسنده اليهم نارة  
 والبه احري كما كان سمعه

# باب المسكا ان كان عتق

ما يورى في حديث ابن ابي عمير عن ابي حنيفة عن ابن عباس عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان اذا اصاب المكات حذوا امرا تا ورن بختان ما عمن منه وقال  
 النبي عليه السلام يودا المكات بخصته اذ ي دبة حرو وما يفرج ية عبيد ورمي يحيي  
 بن ابي نيسة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم

تخطب يقول من كانت علي مائة لوفية فاداء الا عشوا وابقى او عشرة درهم ثم عجز  
فهو موقوف وقد كثر حديث الرمدى عن مهران مولى ام سلمة عن ام سلمة قال رسول الله  
عليه السلام اذا كان عندك كتاب احداك ما يؤدي فلتكتب منه قال ابو عيسى  
هذا حديث حسن وفي بعض النسخ صحيح **قال** الرازي ما راى الا حافظ  
هذه مسئلة اختلف فيه الناس فوجدنا ووجدنا ولم ينسج فيها شيء وليس فيها حديث  
صحيح مع براءة هاتين الروايتين وهو اشبه من يروي فيه ولهم في ذلك تسعة  
اقوال **الاول** ان الكتاب عبد ما بقي عليه درهم **الثاني** انه حر من كان ما  
ادى وقد بعد ما **الثالث** انه لا يرجع الى الترقى بدا وانما يتبع كتابته  
وليس في هذا الا ان يجد من يشره فيعتقه **الرابع** انه يستعني حوله فان قد  
على شيء والارد في الترقى قاله علي رواه عنه الشعبي عن الحرث **الخامس**  
انه اذا ادى سطر كتابته كان غريبا ولا يرجع رقيقا يروي عن عمر بن قتي  
عبد الملل مروان **السادس** انه اذا ادى الثلث فهو مثله روي عن ابن مسعود  
قاله الشعبي **السابع** قال عطاء اذا بقي عليه الدرع فهو غريم **الثامن**  
ان الكتاب اذا ادى فيمنه من غريمه لا يعود لثمنه روي عن ابن مسعود ايضا  
التاسع انه اذا بقي عليه الدرع فاقبل فهو حر يروي عن اسافعي في الجملة وروي  
عنه هذا التفيد وذلك لان عنده ان حط شيء من الكتابة واجب واختلف قولهم  
في قدر ما تحط منها واكثر هذه افعال غير صحيحة وهي تحكيمات وامثلها القول  
الذي اوردناه ابو عيسى في الحديثين واحتملها انه عبد ما بقي عليه درهم ولم يشبه  
حديث ام سلمة وانما يقول بذلك علي لان اصل العبودية وترق والكتابة عقيد  
يسقط فاذا وجد الشرط بعد العتق اذا اعدم عدا الى اصل العبودية فالمستلمون عند  
ولا يهدم هذا البناء الا ما هو مثله او اقوي منه **قال** الرازي ما راى الا حافظ متايل الكتابة  
عظيمة وليس فيها خبر وانما هي تعليقات فاطت فيها الفقهاء وفصل المحدثون  
الى طين احدهما ان الكتابة فيها غشائية العارضة والثاني انها غشائية على شرط كمالك



لعمرك ان دخلت الدار فانت حي ولا يموت حتى يدخل ومن قال ذلك لعبد له زمته

الوقا بالشرط فخرج على هذا الاصلين متايل المتكاتب **ابن شاذان**  
**باب اذا افلس الرجل فيجد البايح**  
**عنده متاعه** **هـ** ذكر حديث ملك لاخر زواة عن النبي

عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي هرون عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ايها العربي افلس من وجد رجل شلخته عنده بعينها فهو اولى  
بها من غيره الا سنا رواه ملك كما رواه اللبث ورواه ايضا عنه مريم بن

فرداقه فان مات من اسوة الغرمان رواه الدارقطني ايها رجل مات او افلس فوجد  
صاحب المتاع ماله رواجق به من الغرمان ومازاده ملل من الاسوة في الموت من قول

الزادى ومازاده من استواء الموت والغنى لم يصح **الاحكام**  
لاكن العلماء اختلفوا في ذلك على قولين اما ثلاثة اقوال احدها انه احق في افلس  
والموت قاله الشافعي الثاني انه اسوة الغرمان قاله ابو حنيفة الثالث

الفرق بين افلس والموت قاله ملك ولم يقول ابو حنيفة على شيء من الحديث وانما  
قول على معنى ولا ملحق به ورام القول بنا ويل لحدث علم بقوله وقد قلناه في

مقابل الخلاف وهو ان يملك على الفرق بين افلس والموت بان الموت ليس فيه عن النبي  
نزلنا انما اخبر في اختلاف الفرق بين الافلاس والموت ظاهر لان الموت قد خرب

به الذمة فليس للمعسر ما الذي لم يخذوا منها عنهم بعينه محل يرجعون اليه فاشركي  
جميعهم وانما افلس من اخذ ذلك الذي وجد متاعه بعينه ماله كان لسائر الغرمان محل  
يرجعون اليه وهو ذمته والله اعلم **باب**

ذكر ابو عيسى دفع المستل الى الذي خمر البيعة ماله وادخل حديث ابي سعيد  
المسعودي في دفع النبي عليه السلام خمر البيعة وقد تقدم الجواب عنه وفقهه

الباب ان الذي رما تهمته مسوغة انه ما كان مطلق البدعي مع الخمر بل ان الخمر  
بها الحد ان يدفع اليه ليس بها اذ هو مطلق البدعي ذلك وهذا لا يصح لانه ان اعطياها

حسنان يوم القيامة فهذا أصل بعهد ذلك الحديث وراي ما برع فيها والامعان  
 ان كل واحد في ملكه ولا يمكن ان يطفوا الناس على امور الناس في ذلك فتا  
 عظيم وراي بعضهم ان ما كان على طريق لا يعدل اليه ولا يقصد فليأكل منه  
 المان ومن سعادة المرد ان يكون ما له على الطريق او داره على الطريق ما يكسب  
 في ذلك من الحسنات والعمارة والذي يستظهر من ذلك كله ان المحتاج باكل  
 والمسعى المشكل وعليه قول المرحاديث وثاني تمامه ان شاء الله

## باب حبل الموك يغير اذن أهله

في حديث الحسن بن سعيد عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال اذا لي احوض على ماشية فان كان فيها صاحبها فليست اذنه فان اذن له فليجلب  
 وليسرب وان لم يكن فيها فليصق ثلاثا ما راها به فليست اذنه وان لم يجسه فليجلب  
 وليسرب ولا يعمل في ذلك الا ما امر به من جود الظلم في سماع الحسن بن سمرة  
 والحديث صحيح وشايعه منه صحيح وهذا الحديث والذي قبله ليس في قاعدة  
 عبسنة مهتداهما في حبل المنابل وتشرح احدثه ذلك ان الاحكام خرج على العادة  
 ومن البلاد اذ من الامم عام عاداتها كل ثمة وهم وحلب مو يهمل دبرها واكثرها  
 محصن في ذلك الخواص والرعاة وكذلك كانت بلاد الشام كلها فان الله وانا اليه  
 راجعون على ما جوي علينا فيها بل نامذه استولى عليها الفقر والبخل فليست  
 على هذه التيسيل الا في ناد وفي الحديث الصحيح لا تخنلن احدنا سية احد بعين  
 اذنه انحل حدكم ان توقي خزائنه فتعسفون سئل طعانه فاما يقولون انهم  
 صرع مواشيهم ارحما ثم وهذا نص في المع صحيح الاول صحيح ومن محمول  
 على ابن التيسيل المباح وقد خرج النبي عليه السلام مع ابي بكر بن عبد الله عنه مما جوا  
 الى المدينة فزوا عنهم ما ووا الى فضل صخرة ووجدوا الراعي وساله لمن اعتمره كرويه لا  
 من و يشرا وتجلباهه فحلب لهم وشرب النبي عليه السلام وقد يتينا في غير موضع وجه  
 شربه وانه محمول على العادة في تحصيلها في الفدر اليسير او على العادة في  
 اختلاب الماد وشربه او على ان ذلك جابر للمحتاج او على ان النبي عليه السلام

والاصل في ذلك حديث هند ان قالت بر رسول الله ان اسلمين رجل منك وان لا يعطيني  
ما سئفتي ولدي بالمعزوين وهل علي من شيء اذا اخذ من ماله قال لا بالمعزوين

## باب العارية مؤداة

ذكر حديث ابي امامة سمعت النبي عليه السلام يقول في الخطبة في حجة الوداع  
العارية مؤداة والزعم غارم والذم مفعول قال هو حسن وذكر حديث الحسن  
عن سمرة قال النبي عليه السلام على اليد ما اخذت حتى يودي وقال حديث  
حسن صحيح وقال قتادة تمتعني الحسن وقال هو امسك لا تمان عليه يعني

العارية **السنن** ليس في العارية حديث صحيح قال الامام  
الجامع الاستاذ لم يصح في هذا الباب بلغظه حديث وقد رويت فيه ثلاثة  
احاديث الاول حديث يسنوا في الفذل مختلفة احدها قال رسول الله  
العارية مؤداة قال العارية مؤداة وكانت ثلثين دينارا او ثلثين بع او الدينار

اصح وفيه طرق غريبة غصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة قال رضاع  
بعضها عرض عليه ان يضمنها قال ان في قلبي من الاسلام غير ما كان يومئذ الثاني  
حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ليس على المستعير غير المثل ضمان ولا  
على المستودع غير المثل ولم يصح انما هو من قول شريح **الثالث** عن عطاء

انه ذكر في تفسير العارية مؤداة قال اسلم قوم وفي ايديهم عواري من  
المشركين فقالوا قد احوز لنا الاسلام ما يديننا من عواري المشركين فبلغ ذلك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان اسلم لا يجوز لكم ما ليس لكم العارية  
مؤداة فاردي القوم ما كانا به بهم من بلع العواري وهذا حديث مرسل

**الاحكام** في العارية ان العلماء اختلفوا في العارية على ثلاثة اقوال  
علي نحو ما تقدم في الزهن اذ المقطع واحد في الاقوال لها الا ان العارية تزيد  
على الزهن نخنة وهي الزهن قبضه منفعة لم هو سببه من الاستنباط  
ومنفعة لم يدفعه لان معاملته عليه وقعت اذا كان في اصل العقد فاما العارية

فانما هي لتفقد القابض حده فلذلك كسرهم اشافي على انها منقوذة ونظر ملك و ابو حنيفة  
الي انه قبضها ما دل المالك للاسراع فامسا ابو حنيفة وطرد الامانة في الذي يغاب  
عليه وما لا يغاب عليه فشي اثروه واما ملك فاختلف قوله ففسر الامن في الضبط  
و ملكت في الربط و قد مضى في مسائل الخلاف يجيب لو شمع

## باب الاجتنكار

ذكر محمد بن محمد بن اسحق عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن اسحق عن محمد بن اسحق عن محمد بن عبد  
الله بن فضالة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجتنك الا حياطي  
وهو حديث حسن **الع** قوله خاطي لعطة مشكلة اختلف  
ورودها في لسان العرب فقال خاطي في دينه خطأ اذا التزم ومنه قوله به كان  
خطأ كبيراً او بفعل الخطا اذا سلك سبيلاً خطأ عامداً او غير عامد وقد يكون  
الخطأ فيقال اثم فيه قال سبحانه وما كان لمن ان يفعل ممثلاً الا خطأ وقد  
يكون الخطأ في معنى ثم قال سبحانه ان لا تواخذنا ان نسينا او اخطانا  
واذا اشترك ورودها لم يفصلها الا التوازين **هـ** فقوله لا يجتنك الا  
خاطي يعني لا آثم ولا محكورة محل و زمان واختلف في ذلك فاما المحل فقال ملك  
والتوازين الاجتنكار في كل شيء اذا ضرت بالناس الا الفواكح وقال ابن جنبل الاجتنكار  
في الطعام وحده في مكة والمدينة والمغفرة في الامصار وقيل ليست المحكورة  
الا في القوت لا في الاردام ولا في ذلك كان عند سعيد بن السائب الزيت **ح**  
واما زمان الاجتنكار فاختلف اصنافه فعيل انه في صل وقت وقيل اما ذلك  
عند شبير الحاجة اليه والذي يضبط لكر هذا القصد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجتنك  
الا خاطي فبنى على هذا الحديث ابو جعفر على قوله لا ضرار او بنى على اجماع الامة على  
هذا المعنى من ان القصد الى ما يضر الناس على اخصوص والعوم لا تجوز وكذا لا يفعل  
ما يضرهم فنقول اذا كان المجتنك يقبض اليد على النبي المجتنك  
من مال يرضه وكسب بده فلا يخرج عليه في اجتنكاره واشتظار رفع السوق وحفظها  
امانه ان كان مستظراً غلاماً متافواً فذلك ان غناه فواته وان خافه على نفسه



فلا يكون ركنا كالبيت والتمشي وليس تابع للطواف وان وقع بعده  
 كالسجود بعد اتمسوخ يتبعه ولا يمنع ذلك ان يكون ركنا ولو كان  
 تابعا للطواف لفعل بعد كل طواف فاما ان تردد ذلك على التمكنية وقد كان  
 ابن عمر يمشي في الشعي حتى استن ويقول ليس سميت لقدر ايت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يتبعي وابن شبيب لقدر ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم يمشي وانا شيخ كبير **من طاف خمسين مرة**  
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه يعني من الصفات كما نفذه على التخصيص  
 في الكفريات كل موضع (ومن العباد بربوبية يتسلسل **من طاف**)  
 جبير بن مطعم ياتي عبد مناف لا تسعوا احدا طاف هذا البيت اية ساعة  
 من ليل ونهار وقد روي لدارقطني لا صلوة بعد الصبح حتى يطلع الشمس  
 ولا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس الابلية وقال به الشافعي في كل  
 وقت ولو صح الحديث لقولنا به والمسئلة غافقة كبيرة وقد تقدمت  
 في كتاب الصلوة **جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم**

نرا سورتي الاخلاص كعني لطواف قال ابو عيسى الصحيح انه من  
 قول جابر اسنده عبد العزيز بن ابن عمار وهو يضعف في الحديث **من طاف**  
 قال القايي ابو بكر بن العري وقد روي في موضع اخر عن الترمذي  
 ان الصحيح انه من قول جعفر بن محمد عن ابيه ابي جعفر وهذا صحيح  
 عن جابر وعنه عن ابني حنبل صلى الله عليه وسلم خرج من بيت في ريعي العواف

## باب تراخيها بسورتي الاخلاص **راهته الطواف عن يان**

زيد بن ابيع قال سالت عليا بن ابي بصير النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال يارب لا يدركك الجنة الا نفس مسهمة ولا يطوف بالبيت عزمان  
 ولا يجمع المسلمون من ركعتي هذا ومن كان بينه وبين

وعلى الناس وما يقب له لم يكن مائسا واما اذا كان المحسوس يسري من التوق فذلك  
 جابر بل انه يتوق طلاقا سلامة النية الثاني لا يضر بالناس في التوق فيمنع  
 في موهم بكسره الطيب **المال** **الثالث** **الابحون** من اصول المعاش  
 كالطعام والذهن فغيبه الخلاف نعم قد يكون الحجة مستحجة اذا كثرت الجالب  
 من لم يسم منه اذا الطعام فيكون السراء جيبين حازر. والحجة حنة  
**منه** فان زاد استعرجا حجة سزل الناس بسبب من اسبابه فلا تخلوا ان يكون  
 الذي يري فيه بلدا او طارا فان كان طارا فابيع كيف شاء وان كان بلدا فابيع له اما  
 ان يبيع بغير الناس والا فارجع عن سوقنا كما فعل عمر بن الخطاب **والغدر** كان الحكمة  
 مع اذا اراد السيد بامر يفتح المحادون وياخذ ما قبل مما يبيع الناس حتى يرجع الناس  
 الى ذلك المستقر يقول بغير ما قبل من ذلك حتى يرد السعر الى اوله او الى القدر الذي  
 يصلح بالناس فيه. يغلب المحسوس من الحاله لهذا الفعل فيرا فيه من المستلزم ضار  
 ذلك كان من حزن نظره عفا الله عنه **باب**

## البميز الغاجرة

ذكر حديث ابن مسعود روى الاشعث وهو حديث صحيح وفيه كلام طويل  
 مختصر في اربع مسائل الاولى ان قوله كان بيني وبين رجل من اليهود ارض  
 محمد بن دبليل علي بن ابي طالب في ارضه في الاصل لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم اقره ولم يكرهه ولا امره بفارقه وقال علماءنا لا يستفي مشاركة الذي  
 ومن يجوز كل طعامه واخذ الجزية منه وهو آكل ربا جازن تركته ولا فرق بينهما  
 وقد رد لنا عليه واسبقنا القول في غير هذا **الثانية** قوله الذبيحة قلت لا قال  
 لليهودي اخلق دليل علي ان الحكم انما يكون الي امار الاسلام **الرابعة**  
 قوله ادن يخلق ويذهب بمالي قال الله لا به وقد بينا هاهنا في كتاب الاحكام وهو  
 دليل علي ان خطاب السرخ بالنهي عن المعاصي متوجه علي الكافرين وموجه علي المؤمنين  
 والوحيد وسائر خطاب السرخ وقد بينا هاهنا في اصول الفقه **الخامسة**  
 قوله لقي الله وهو عليه غضبان يعني بالعصب ارادة عقوبته او عقوبته بعثها

على ان حكم السرخ في الاحكام بين اهل الذمة واهل الاسلام سواء  
 ان الله قوله تفقدتم انتم الله علمه استل

ادبعتن بال غضب من الوجهين جميعاً واذا العينة وهو يز يد عتابه او قد عاقبه  
جاز بعد ذلك الا يدين عتابه وان يرتفع عنه فماديه ان كان انوله به بشرط الا  
يكون متعلق ارادته عذاب واصب فان ما يعلق به وصف الارادة لا بد من وقوعه  
على وجه يعلق الارادة به ووجه ان الذي هو باصل من اصول الدين اما ما نوارت  
واما بالطول المحض فليس فيه في التفسير للكتاب واستتقطنه من هذا

## باب اذا اختلف المتتابعان

خرج عن ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف البيعان  
قال قولهما قال البيع **قال** ابو عبيد بن جهم عن عبد الله والفاسم بن  
عبد الرحمن رواية عن ابن مسعود **قال** قال الله اعلم يحفظ وادخله  
ملكاته بلغه عن ابن مسعود لهذا منقطع اخبرنا الفاضل ابو الحسن  
الغزالي اما الحق في ما السابور في ما السابور اخبرني محمد بن ادريس ابو جهم الرازي  
ما عمر بن جهم بن غياث **قال** عن ابي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث عن ابيه  
عن حقه **قال** **قال** عبد الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اختلف  
البيعان وليس بينهما بينة فموا نقول ان السلعة او يتركها او اخبرنا ابو الحسن  
الجبلي **قال** الفاضل الطبري اما الدارقطني في محمد بن محمد بن العباس بن محمد  
حدثنا ابو محمد بن صالح بن عداة وغيره **قال** محمد بن مسلم بن واره حدثني محمد بن سعيد بن  
شاه بن عمرو بن ابي وبيد عن عمر بن قيس الفاضل عن الفاسم بن عبد الرحمن عن ابيه  
قال يا محمد بن عبد الله بن مسعود سئام من سئام امة عشرة الف الف يعني من الاشعث  
بن قيس مجاب عشرة الف **قال** اما بعدك بمشرب الفواهي اضيق ذلك براك  
مع ابن مسعود ان شئت حدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجل قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف البيعان بين ما بينهما شهود  
فالقول ما قال البياع او يتروا ان البيع **قال** الاشعث فذكر ذلك عليك  
فعدا نصل بالجميع والحمد لله ورواه ابو داود **قال** من روى الحديث

## الفقه في

الأولي تباع ابن مسعود والاشعث بعني سنة وقال

البيع عليه السلام اذا اختلفا وليت بينهما شهوة ولو كان البيع بعني سنة معصية  
لما رتب النبي عليه السلام عليها حنما **في الشك** ائنة قال ان الاشعث وعبد  
الله اختلفا بما نازعا ولا مكاذبا ولا تشاورا وانما نفاكرا افا لقم ما اختلفا  
العمل الذي بين **في الشك** الئنة قال اذا اختلف البيعان والقول ما قال  
السابع قال العلماء هذا الحديث جاز على الاصل المهم في السنة في سنة من  
قوله السنة على المتدعي اليمين على من انكر وانكاره هو نفيه لبيعه شلخته  
بالعشرة الالاف وان كان مدعيها لعشرة الالاف على المشتري لكن بسبب  
شلخته وهو يدعي شغل دمه المشتري بعشرة الالاف فصا منكرا امدعيها وصال  
مسوي ايضا منكرا مدعيها اما دعواه فملك السلعة بعشرة الالاف واما  
انكاره فملك عشرة الالاف الثانية فصا لكل واحد منا كرا مدعيها ولا كن  
اصل الانكار للبايع وان كانت السلعة قايمة فلا خلاف بين اثنائي انهما  
يتحالفان وسفا يتحالفان وان هلكت السلعة فقال الشافعي يتحالفان وان كانت  
السلعة بالغة فقال ابو حنيفة القول قول المبتاع وعن مالك روايتان كالمدعيين  
هذا اصل المسئلة في مسائل الطبيل وكونها مهمة امد المنقر فيها قليلا فاقول  
لها حوزة ثلاثة احدها ان يختلفا في اليمن **في الشك** ائنة ان يختلفا في المبيع  
**في الشك** ائنة ان يختلفا فيها وعليها في كل صورة خلاف وينزع الظام الى سنة  
وجوه وعند السائر فيها **الاول** قال مالك في الموطا يتحالفان وسفا يتحالفان  
مطلعا ولم يزد وعلي ذلك القول ابن حبيب **في الشك** ائنة ان كان قبل الخفض  
فالجملة كذلك وان كان بعد قبض السلعة من البايع فالقول قول المشتري رواه  
ابن مبيد عن مالك وهو قوله الاول ثم رجع الى رواية ابن القاسم **في الثالث**  
انما يتحالفان بالمرقة السلعة فان قامت بنقصان او زيادة في وصف او اصل او  
طول كان في العمار قال ابن القاسم عنه القول قول المشتري واختلفت



يعني

الرواية عن أبي حنيفة فعمل من له عنه ومثل آخرون فيها بالانوار استخار  
 صاحب السلطنة فوات وجرى ذلك إذا كانت في لغية قاله السامعي واشبهت  
 البايع قال فلو أن خلفا في صدر القوم قالوا المشتري وإن خلفا في حنة  
 حالها **الحال** من القول قول المشتري على كل حال قاله أبو ثور وهو  
 الباسم من أبي حنيفة قال أبو حنيفة القياس يقتضي إذا خلفا في قدر البئر أن يكون  
 القول قول المشتري إلا أن قلت بخالفان استحسننا الحديث بن مسعود أن الشاذل  
 قول في تفصيله قال إنما يجالان انفقوا على أنه يبدأ البايع ورؤي عن مالك  
 في العنسية أنه يبدأ المشتري **التابع** قال عبد الملك لقول قول من يدعي  
 في الشئ ما يشبهه وفي الباب ترمي طول أو يلجأ به لطلال المتقال في الشاذل  
 قال بعض التابعين يرفع بينهم **الثانية** في التوجيه أن لم يصح حديث  
 أن مسعود بالمثل دابر على حرف وهو تحقيق الحديث من المسكر ما رايتك  
 من يعرف ذلك من اشتباخي عني وحدثه هو واستحسنه الأكبر وإذا جفت  
 من واحد منها مدعي منكم فمن سبق إلى الحجة طالبها فهو المدعي وإن نواردا  
 عليه وكل من رأى أنه يأخذ مصلحا جبهه بالينة شيئا فتعذر فأبضه بالشئ  
 وموضهاته فيحلفه وإن صح حديث ابن مسعود قال يسمي للبايع وهو صحيح لا يكر  
 فيه عندك فعليه معولوا أو يبالغ في قول في هذا السلعة وبناها وقبضها أو عدم  
 قبضها وإداعي في البداية باليمين البايع أو لأم من تعذر عن عليه الدعوى بعد  
 الإثمة ذلك واستأصل العدة لمن عند الذي قال بها جر من الأصول المربعة حكم  
 ضرورة وإن كان عند الأسكال فيما لا يتصل إلى تخليصه بالنظر ووطن هذا التحل  
 انما تانية ولم يواز دجام الطون عليه ما و فروع النزاع فيها يعلم البني منها كالعدة  
 من المشتري في السفر فكيف أن يدخلها هو بخاصة النظر فيها لا مدخل لها فيه وقد  
 حدثنا عماريها في أصول الفقه **الثالثة** قول النبي عليه السلام إذا خلف  
 البيعن شخص فإن المشتري بايع ردا على أبي حنيفة وقد حققنا في مسألة إذا خلف المشتري

بالنزع الخليلي فلم يظرفيه فأن قيل لما ضامه إلى المباح تمامه كقوله القبران العمان  
فلما هذا مجاز فلا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز في مثلنا إلا بدليل

## باب الخراج بالضم

أدخل فيه حديث عابسه أن النبي عليه السلام فضّل الخراج بالضم وقال الله  
صحيح حتى غويته وإن الضحائي يعني الربيعة منه حين مثاله عنه وذكره أبو عيسى  
من طريق محمد بن خفاف عن عروة وهو ضعيف من هذا الطريق عند البخاري وغيره  
أخبرناه أبو الحسين الأزدي أمّا الطبري أمّا الدادقني ما أبو بكر النيسابوري  
محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ما ابن أبي نديك عن ابن أبي ذيب عن محمد بن خفاف  
ما ابن رخصه الغفاري أن عبد الله بن مسعود كان يركب عروءة ورجل من الشركاء غاب فلما  
معه ما في أن خير معه فاحسبوا في ذلك إلى هشام بن سالم فنفق في ذلك البيع وثبتا  
القوم وبوحد منه الخراج ووجدوا الخراج فيما مضى من الشئين ألف درهم فافترس  
فيه غلاما له قال فحيت إلى عروة بن الزبير فذكر ذلك له فقال حدثني عابسه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل إن الخراج بالضم أدخل عروة علي هشام فحدثه  
بذلك فردّ سم الغلامين وركب الخراج قال البخاري هذا حديث منكرو وليس  
بمؤيد له محمد بن خفاف قال الإمام الحافظ هذا حديث صحيح على معناه في الجملة  
وإن كنا قد يتناظر بها صحيحه فيه كما تقدم والخراج في العربية عبارة عن كل  
خراج من شيء وهو يعرف في شتى من موضوع لكل قاعدة طعن علي أخذه ويقول  
كثير من أهلها أنه مخصوص بالغلان والامن كما ذكرته لكم وموضع الإجماع فيه  
أن الرجل إذا ابتاع بغيره فاستغله أو استخذه ثم امتنع على بيعه فزله ما استغله  
واستخدم بما كان له ضامنا من الأصل لو طرأ عليه تلف ثم اختلفوا بعد ذلك في  
الأولى إذا نتجت لعن أو ولدت الماشية عند المشتري أو غنمها  
فلا مرد منها ذلك عند السافعي وقال مالك برء الأول خاصة وقال أهل الرأي برء

تغير

الذان والدابة والعبد وله العتقة قال في الماشية والتجرا اذا اخذ عليها البسر له ان يرد  
بالعييب ولا صنته اخذ الارش وقال ابو حنيفة ماخذ لصكته ويرد بالعييب الثانية  
اذا كانت جارية تبها فوطيئها قال ابو حنيفة لا يردها ويرجع ثمنه العيب وقال  
الشافعي وملك بردها ولا شيء عليه وقال شريح يردها وقال ابن ابي  
بردها بمثلها قال مالك ان كانت بكرا ردها وما نقصها وروي عنه انه لا يردها  
ويرجع ما نقص من الثمن وقال الشافعي لا يردها ويرجع بها نقص من الثمن كذا روي  
ملك هذه هي التي ائتمت هذه في الذي يجوز التسعة بيده بالبيع او شئت  
صحيح من الملك فاما الغاصب فاختلف للناس فيه فمنهم من حمله على المالك وجعل له  
الخارج بالضم من الضمان ومنهم من قطعه عنه وبكاه عليه رد كل ما اعتل وأخلف علماء نافعها  
على خمسة احوال والخارج ان يسمع لا يجوز ان يلتحق مطيع بهاص ولا ظالم بجادل  
ولا حجة في عموم الحديث لانه ليس من قول النبي عليه السلام واما هو اختيار عن  
نضية في عين فلا يدري حقيقة الحال فيها فاذا حملت على عوادة الاجماع لم يدخل بحماها  
اخرى الا بالنظر ولا تنظر بلحق العاصي بالمطيع بحال واما تفصيل لرد في وجه الجارية وامر  
النمرة والتاج ملك فروغ بعنضي ظاهر الحديث لانه بالعييب او غيره ولا يردها عليه  
لاولاد لا ثمن اوله سواء ولا مكن سفي النظر في وجوه آخر قد شابهها في مقابل الخفاف  
كلها وليس هذا موصغ التطويل بها ولا كن لكل واحد مطمع في النظر في ما مطلع  
الشافعي بعد تقدم واما مطلع اي جنيته فقال ان البيع درست لئلا من اصله وصار  
للمساع ما حدث فهو ملك له وقد افادته فايدته وقد فاته حر من المبيع فباخذ قسطة  
من الحر من يد المساع ومطلع ملك في الاولاد ان العقد انفتح ورجع الملك الى صاحبه  
ما الملك قد سوي الى الاولاد والرد بالعييب فتش للعقد من اصله فيرجع الملك اليها  
سوي بته وانصل به ومطلع نظرا هل الراي في الفرق بين الماشية والشجر وبين المنقو  
ان الحديث ما سأل في العبد ولم يأت في النمرة وضائهما اما فقوا عن استعمال الراي

تعديته

اذ لم يعرفوا وجهه نعتهمه الى شواه ومطلع نظرهم في الجارية ان الوطي رايتني ارج  
 بالاباحة فاذا اراد رد هالوم يرد المهر لكان وطيا لم يغالبه عوض وذلك لا يخون  
 قلنا يطل بوطي الزوج في مسئلتنا فانه اجماع لا يرد معه شيئا وكما لو استجقت من  
 يده واما البتة فقد طلع على عيب ويرد عنده اخر وله الخبان على الاصل في كتاب  
 العيوب عند ملك على المشهور وفي الثاني كما قال الشافعي تعارض الحقان فيرجع  
 بقمة العيب وهذا ما لم يولد البائع فان دلل في شئ في ان يرد عليه من غير خلاف مطلع  
 ابي حنيفة في منع الرد بالعيب بعد وطى المتباع لمجمل الوطي بمنزلة الجنابة عليها ولا  
 يرد بعد الجنابة وهذا ضعيف من وجهين احدهما اننا لا نقول انه بمنزلة قطع عضو كما  
 قالوا فذلك علاوة فلم يقدروا عليه ومن العجب ان يقولوا انها جنابة وعندهم  
 لو نصب جارية بحرزا او فاضها لم يلزمه مهر وكل امرئ يردده الحقيقة في ان الوطي  
 ليس بجنابة ويرده الجحد كما يشاء في مسئلة البكر المغضوبة ايضا

فكلامهم

# باب الرخصة في اكل الثمرة

ذكر ابو عبيد في الباب حديث يحيى بن سليم عن عبد  
 الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من دخل جابيا  
 لم ياكل ولا يشرب ولا يتخذ خبسة وذكر حديث رافع بن عمر قال كنت ابي لحل لانصار  
 فاحذوني فذهبوني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رافع لم يريي غلهم قال فلبث  
 يومين الله الجوع قال لا ترم وكل مع اشبعك الله وارواك وذكر حديث عمر بن  
 سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من اصاب منه شيئا  
 من ذي حاجة غير مخذ حنة فلا تي عليه قال له امام الجافظ حسن جميعها  
 وعمر بن محمد بن حنبل على حديث عمرو بن شعيب بن روية القتيبي بن سعد عن ابن عمر  
 عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وهو جند بن صبيح وبعضه حديث الصحيح  
 ما من مثل يدرى عرسا او يدرى عرسا فاكل منه انسان او طائر او دابة الا كانت



حسنان يوم القيامة فهذا اصل بعهد ذلك الحديث وراي ما برع فيها والامعان  
 ان كل واحد في ملكه ولا يمكن ان يطفوا الناس على امور الناس في ذلك فتا  
 عظيم وراي بعضهم ان ما كان على طريق لا يعدل اليه ولا يقصد فليأكل منه  
 المان ومن سعادة المرد ان يكون ما له على الطريق او داره على الطريق ما يكسب  
 في ذلك من الحسنات والعمارة والذي يستظهر من ذلك كله ان المحتاج باكل  
 والمسعى المشكل وعليه قول المرحاديث وثاني تمامه ان شاء الله

## باب حبل الموك يغير اذن اهلهما

في خروج احسن عن سمرة ان تسبيح علي عليه السلام  
 قال اذا كنت احوض علي ماشية فان كان فيها صاحب فليست اذنه فان اذن له فليجلب  
 وليسرب وان لم يكن فيها فليصق ثلاثا ما راها به فليست اذنه وان لم يجسه فليجلب  
 ولا يسرب ولا يعمل في ذلك الامام ايضا ط جود الظلام في سماح الحسن من سمرة  
 الحديث صحيح وشايعه منه صحيح وهذا الحديث والذي قبله ليس في قاعدة  
 عسمة مهتداهما في حبل المنابل وتشرح احدثه ذلك ان الاحكام خرج على العادة  
 ومن البلاد اذ من الامم عام عاداتها كل ثمة وهم وحلب مو يهمل دبرها واكثرها  
 محض في ذلك الخواص والرعاة وكذلك كانت بلاد الشام كلها فان الله وانا اليه  
 راجعون علي ما جوي علينا قنار بلا نامذه اسنوي عليها العقر والبخل فليست  
 على هذه التيسيل التي اتاها وفي الحديث الصحيح لا تخنلن احدنا سية احد بعين  
 اذنه انحل حدك ان توقي خزائنه فتعشوقه تسنل طعامه فاما يجوز له  
 صومع مواشيهما اهما ثم وهذا نص في المع صحيح الاول صحيح ومن محمول  
 علي بن التيسيل المباح وقد خرج النبي عليه السلام مع ابي بكر بن علي عنه ما جوا  
 الى المدينة فزوا العنبر تا ووا الى فضل صخرة ووجد الراعي وساله لمن اعتمره كرو الله لا  
 من و يشرا و استجلباه فحلب لهم وشرب النبي عليه السلام وقد يتينا في غير موضع وجه  
 شربه وانه محمول على العادة في غصصا ما في الفدر اليسير او على العادة في  
 اختلاب الماد وشوبه او علي ان ذلك جابر للمحتاج او علي ان النبي عليه السلام

اول من الوصين بالثمن واما الوارثون على ان ذلك كان ما كان فله يكن عليه يد  
 لاخذ وحققنا تلك الامراض ونقدناها واضعها الاخير واقواها شرفي ابني عليه  
 السلام ومنزلته واستحقاقه وهو اصل الستة وسيد الامم  
**باب كراهية الرجوع في الهبة**  
 ذكره حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس لنا مثل  
 التو العايد في هبته كالطلب يعود في قسمه صحيح حسن وذكره حديث  
 حسين الملقن عن عمرو بن شعيب به سمع طائفة من ائمة اهل البيت عن ابن عباس  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجمل لا جد ان يعطي عطية فرجع فيها الا والديها يعطي  
 ولده ما يدان محمد بن نيار عن ابن ابي عمير فذكره قال الامام الحافظ من قواعد  
 الشريعة في الآية ان كل جدها حق بما في يده مما ملكه الله اياه على وجهه ولا يخرج  
 ملكه ولا يرتفع عنه يده الا برضا والخروج عن الملك بالرضي وجوه كشيء اصولا لانه  
 الصدقة لوجه الله وابغاها به الهبة وهي ملك المعين لا بائع المقوض ولا كن بمعناه المعاوضة  
 المحضة فاما الصدقة لله والمعاوضة المحضة فتبيلها لانحة واما الهبة التي  
 ليس فيها صريح العوض واما يدخل فيها المعني وعلى العموم والاجال فيها مضطرب ولها  
 مثل ولقد اوردت هذا الاشكال في لوب الناس في افتضت الاختلاف فقال احمد  
 بن حنبل الهبة والصدقة سواء ليس فيها رجوع لا جد ولا كلام لمعطي ومتصدق  
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس لنا مثل التو العايد في هبته كالطلب يعود في قسمه  
 وقال الشعبي لا طلب لجد من اجد من خلق الله فيها ومبه لا في يده ما ومبه  
 ولا قيمته وقال مالك والسهم له ان يطلبه ثواب مبه واختلفوا بعد ذلك في التفرع  
 اذا اعطاه ما يوازي ما ليتها بل يسقط عنه الطلب او يعرض على حقه في غير ماله  
 حتى يرضى منه وقال ابو حنيفة للاجنبي الرجوع في مبهه الا ما بين ذوي الارحام  
 وقال الشافعي لا يرجع الا والديها والام ما لم يكن بينهما وقال ابن القشيري  
 او نحوها الاثني عشر الباب ثلاثة الثالثة حديث عمرو بن لوط  
 قال من مبه هبة لصله رحم او على وجه الصدقة فانه لا يرجع فيها ومن مبه هبة

برك انها لنواب هو على مبنه يرجع فيها اذا المرض منها وقد مر الاثنان فاما  
 قول النبي عليه السلام العابد في هبته كالطلب يعود في قبضه فاختلف الناس في  
 ما يليه فمنهم من جملة على التجويز ومنهم فتادة قال لكل النبي حرام ومنهم من جملة على  
 الكراهة لا راسل مصر ببالطلب والغبى ولا يتعلق بالطلب فكيف ولا يتناقى له فخر  
 ولا كنه امر اذا عابته احد من الناس استفتحه من غير تجرهم كذلك اذا عاد في الهبة  
 كان مستحبنا والمثل القولان والصحيح انه يحرم لاجل ما يكفر لذلك من وجه الله  
 لذلك قال النبي عليه السلام لعمر بن عبد الله الذي قال يا قال في الهبة انما في مرسه الذي  
 صدق به ثم اراد ان يساعده لا ينفعه ولا نفدي صدق قال العابد في صدقته بالطلب  
 يعود في فيه وقال في حديث ابن عباس العابد في هبته يرجع يرجع الى الهبة المحضه  
 بقا الى الناس وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويشرب عليها  
 وفيه ايضا ان النبي عليه السلام كان لا يرد الطيب وربما رد غيره لعله كقوله في حديث  
 الصحيح ان المودة عليه السلام اذا حرم وكقوله في اسدس مر لان الانية حين قدم عليه  
 عاينه الكرم هذا يدب لي فقال احلا حلس في بيت امه واياه مبظر اهدني له او لا وفي  
 الصحيح عن عمر بن عبد العزيز كان يهديه في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مديقه وهي اليوم رشوة والهبة لصله التجره فتره لوجه الله ايضا ولذلك حرم من تقدم  
 الرجوع فيها ولاكن يلزم هذا اذا كانت على وجه الصلة واما قول احمد فتاوى رسول  
 النبي عليه السلام لا يحل لاحد ان يعطي عطيته يرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولله  
 نقدا مستثنى الاب وهو حديث صحيح ولم يعول ملك على الحديث في اعصار الاب فانه  
 لا يحلوان كون الماد بقوله عطيته صدقة او هبة فان كان المراد بقوله صدقة لم يستقر  
 على اصله لا الاغصان عنده لا يكون في هبة الاب بل ان كان المراد به الهبة فالرجوع  
 حبيذا اما ان يكون في عين الهبة او في قدرها لئلا يترها وعند ملل جوع له الرجوع في عين مبنه  
 جني معطي ما يريد ورضاه الذي يقول لا رجوع له في عين مبنه واما الهبة عبد  
 الملل بن الماشقون او حبيبه يرى الرجوع في هبة الاجبي والشافعي يرى انه اذا

وشو له

النبي صلى الله عليه وسلم عهد وعهده الى مدته ومنكم مدة له فالربعة اشهر

**الاربعة اشهر** الحديث مشهور بابي هريرة وهو كله حسن صحيح

وكان هذا البعث سنة تسع للهجرة بويحى امير المؤمنين الصريح فابنعه النبي صلى

الله عليه وسلم عليا بشورة براه لينادي بنبي العهد وبما ذكره في هذا

الحديث وقد استوفينا في كتابنا الاحكام وغيره وانما اردف النبي

صلى الله عليه وسلم ابا بكر بعلي والمناداة بنبي العهد لان العرب كانوا

اذا تفاهدوا لم يسلحوا الا الذي عقدوه منهم او قرى به فلوز او ابا بكر لقالوا

هذا عهد لم يحضره الذي عقدوه ولا قرى به فلا يسلحوا فاما ان الله ان

يقطع معذرتهم **قال** في القواعد اربعة **دواع** ما قوله لا بد من

امنة الا تفسد مسلمة فان الامنة انقضت وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم

ان من مات يثرب باللة دخل النار وحرّم الله عليه الجنة وقال الله تعالى

انه من يثرب باللة فقد تم الله عليه الجنة وماواه **الثاني** **الشافعية** لا

يصوف بالبيت عريان صاها اجاصلية اذا بان مكة اما ان تستحيي تومنا

نطوف به او نتناجزه ان قد اذ يطوف في توبه الرجل حتى اذا وصل

طوانه وماه فصارت لقي لا يريه احدا ويطوف بالبيت عريان علي ما بيناه في

الاحكام ففتح الله ذلك من فعلها او ازل خذوا دينكم عند كل مسجد وراي

استروا عورتكم وعهد النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ بالتدا الا يطوف

بالبيت عريان **الثالث** قوله ولا تجمع المسلمون والمشركون لما نزلت

بابها الذين آمنوا انما المشركون نجس فلا يذروا المسجد الجرام بعد عامهم

هذا لمعهم الله من ان يدخلوه لفسادهم امر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينادي

بذلك في الناس **الرابع** لما تمكن النبي صلى الله عليه وسلم امر النبي صلى

الله عليه وسلم ان ينبد في صد ذي عهد وعهده وان يبرأ منهم وحكم بان من

صان بينه وبينه عهد بني مدته وان لم يكن له مدة وكان عهده مطلقا



ومع الادنى من الاعلى وجعل العوض وقال ابو حنيفة لا يجب والعجب من الشافعي ان  
 معموله في ذلك على العادة انه لا يهيل لادنى للاعلى الا اذا العوض تنقضي بالعادة  
 ونسب ان العادة لا يهيل جدا لاسيما لا تصد عوض اما مودة من مال او ما جازين ان واما  
 عوضا من جاره وقد كل جارا والمعول على قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ان النعمان  
 بن شبرجاء ابوه به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له اني نخلت ابي هذا علما فقال له  
 اكل ولداك نخلته ميل هذا قال يا قال فازدده فاجاز له رد الابهة فان قيل انما ردك  
 لا تأكل الجوز الا ترى الى قوله فيه اكل ولدي نخلته مثل هذا قال لا قال ليجب ان يشترط  
 لك في لبن سواء قال نعم قال فسق بيهتم في العصابة وفي رواية اشهد على هذا غيري  
 وفي رواية ابي لا تشهد على جوه هذه الروايات كلها صحيحة وفي الصحيح وقد قال  
 مع مطلق من ذلك في رواية موافقة لقول احمد بن حنبل ابي قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 لعنتم من شرب في المنع وكل ما قال له ليعرف فيه صريح المنع وانما هو على التنزيه ووضع  
 الحجة فيه انه لو كان جزءا لا يتجزأ له الرجوع لقطع القول فيه ولم يضرب له الامثال  
 التابعة الى اختياره وقد ادرج فيما سرجنا اصول ما ذكرنا ونوجبهاته والتكرار  
 والمعرب لا يحمله المعارضة وقد روي عن ابي الهادي الى النبي صلى الله عليه وسلم فانا به  
 فلم ينض فقال لعنهمم لا اقبل رامن فرشي او انصاري او دويي خرجه

فاما قريش والاصحاب فلا تقسم منه ومكانتهم واما

وقول النبي صلى الله عليه وسلم هذا جوز في

قوله

حديث بشير معناه مثل عن بعض الاولاد الى بعض وعدول عن الاكرام الا تركا  
 لواعني جميع ماله لا جنوبي جاز دون جميع ولده وان كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال  
 ان يدر ورسك اغنياخ من ان تداهم عالة شك ففوز الناس وقد خسر ابو بكر عايشه  
 بنحو اذ عشرين وستا دون سائر ولده وقوله فسق بيهتم في لعنهم قال شريح  
 واحمد واجبة الفسوق بيهتم ان ياخذ الذكر مثلي خطا لا في لقول النبي صلى الله عليه وسلم

فسوي بينهم في العظيمة وذلك مما سوي الله في حكمه ونصاه واختاره محمد بن الحسن  
 وقال أكثر الناس الشنوية أن يكونوا العظاموا الذكور كالأنثى والذي  
 عدي من الشنوية بينهم أن يصطبر على قدر من نفسه بقصا الزمن على الفوي العاقل  
 على الفاقان المستقيم على المعوج والمقبل على ما بعينه على المعرض فهذه هي الشنوية  
 وأما حكم الله في المواريث فذلك أمر تختص به أسماء الله فيها لحكمة هو  
 أعلم بابا الشها قال الإمام الجاحظ في حديث بشير هذا نكته وذلك لأن  
 عمرة بنت وزاعة كانت من نساء العصر حمالا وحلاد وفيها أفتي في شعر الفتوى في  
 وحاسة فبشر الخظيم وكانت قد غلبت على بنتين وجاء منها النجم فحملته علي أن  
 يفضل ولدها في الأبناء عليه ولا جتان إليه فأراد النبي عليه السلام حمايته الباب  
 وأن منعه عن عرسه ولدا متحبة علي لدا متحبة أو مطلقه أو شابة على سنة  
 وقطع سبله لا تقوات عن ذلك ليكو الخ حمة دابر أعلي أو صافي لا بناء أو جواهر لا  
 على أمتهم فهم

## باب العرايا

ذكر حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 المحاملة والمرابنة إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعن ما بمثل خوصها وهذا عن  
 محمد بن الأشج عن يافع وروى سكران عن داود بن الحصين عن أبي شقيق مولى ابن  
 أحمد واسمه عن أبي هريرة أن النبي عليه السلام أخصر العرايا في خمسة  
 أو سبعة أو دون خمسة دية وأدخل عن حماد بن عوف عن يافع عن ابن عمر عن  
 زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخصر في بيع العرايا بخوصها وروى عن الوليد  
 بن كثير أن النبي بنيت مولي بني جارية من الأنصار أن رافع بن خديج ومهل بن أبي  
 حمزة جدهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المرأة بالثمن بالثمن إلا  
 أحبال العرايا ما نهى عن ذلك **أه سنان** قال الإمام الجاحظ أصح  
 سند في العرايا الحديث الذي ذكر أبو عبيد عن أبي ثوبان يرويه أيضا محمد بن

سائل عبد الله يعني بن المبارك عن موسى بن عتبة عن تافع عن ابن عمر عن زيد بن النعمان  
عليه السلام ان خص في العرايا ان يتابع بحرصها كميلاد في حديث سالك عن داود بن الحصين  
عن ابن شقيق عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله عليه السلام ان خص بعد ذلك في  
العريّة بالزطيل وبالتمز وفي حديث سهل بن زبابة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
قال تخي بن قزعة عن ملك شدة داود في شمسة او فيما دون خمس سنة انتهى ما في النسخة  
**الشمس** في تفتين العريّة قبل هي في عيلة بمعنى مفعولة من عراه  
بعراه وميل من عربي يعري كأنها عروبة من جملة التجويز وعرب اخرجت  
فهي نصيلة بمعنى علة الخرض بكسر الخاء **الشمس** فيه لا دل قال ملك  
العريّة هي الزينة بالزحل النحلة بناء ذبي بدخوله عليه من خص به ان يسويها  
منه يسمي **الشمس** قال ابن اديس لا يكون الجراف انا يكون بالصيل من  
التميز **الشمس** هو النمرة وبفتحها هو الفحل واما يتابع بمنها  
لا بفعل الخاص ولا بخور فتح الخاء وذلك مثل الطين من الطين في طين وقال تفتين  
بن جبين عن نعل توهب للمساكين فلا يستطيعون ان ينتظروا بها فخص لهم  
ان يسعوها **الشمس** و به قال ابن ابي حنيفة **الشمس** قال موي رعية  
هي محلات معلومات يا بها فيسنة بها **قال الشاعر**  
لست بستمها ولا رجبية ولا كس عرايا في السنين الجوانح  
فوكه ستمها نزل التي تحمل سنة وحب سنة والتجبية هي التي تسيل لضيقها  
فوعمره ذلك عيب ولا كنها تباح للمساكين في عام الحاجة يمدح خلة بذلك  
**الشمس** في نماز مسائل الاولى قال ابو حنيفة هذه المسئلة باطلنة لان بيع  
مال الزبا بالحرص والحذر لا يكون وانما يكون بالمماثلة في الخيل والوزن وهذه  
قاعدة لا حزمها هذا الخبر فاته حين واحد يخالف الفروع فليست منه وقد بينا انه لا  
يشق فنيا بغيره فان قيل العريّة هي الهبة مكانه رخص لمن وهب ولم يقبض  
ان يعطيه عوضا عن ذلك نعم الا انه لا يملك الهبة الا بالقبض قلنا لا نسلم بل

يلكها بالعقد ويبطل هذا من اربعة اوجه الاول ان الذي نهي عنه في قول الكثر  
البيع فالذي رخص فيه البيع لكون الاستثناء من المستثنى لباقي انه قال رخص  
في العرايا والرخصة لا تكون الا عن حظر والحظر في البيع لا في الرجوع عن الهبة  
الثالث انه قد رخصتة او سبوا ماد كونه لا ينقد رخصتة او سبوا الرابع  
انه روي عن زيد بن ثابت انه قيل له ما عراباكم هذه فسميتم لا محتاجين ذكرنا  
ان الرطب تاني وليس بايد بهم فقد رخصتة فصول من الثمن فحصل لهم ان يباعوا  
بها رطبيا باكلوه قال له امام الجافقة قد تمت عن ملكه انه قال يجوز بيعها بثلثي  
وبل لا يجوز بيع العينة بالخمر الا بالذناير والذراهم والعرض وغيره وى انه راي  
ذلك رخصة كانت في صدر الاسلام لحاجة الناس كسماجا في الحديث فلما اوسع  
الناس شتطت العملة فسد الحبل وقال ايضا يجوز الا بالخمر منها ذلك رخصة  
فتجوز على وجهها لا الفدية الخلف العلماء في بيعها من غير الذي اعلمها  
ومن راي حق المعري في التاويل بالدخول عليه اجاز له شرها ومن راي حق المسكين  
حق له ان يبيعها من يشاء الثالث اذا باعها بالخمر فاحلف الناس هل تخور  
نرا خاصة ام خور الى جيل فسد الى الجدا عند ما بدلك يتحقق الرخصة  
وبل رخصتها النقد وكل المعين في الاجاديت المنفعة فاسبقه منها واد  
كان ذلك مع وفا في ضمانه العمل فالتمجيل اجمل معروا واد كان بايد بهم فصول  
ثم يفتون بها رطبيا يبيعون ثم افي الرطب والنقد اصل هو الرابح  
في جعلها فعال ملك ليست الا في النخل والعنب ثم رجع فقال هي في كل مدخر وقال  
محمد بن في كل ثمرة مدخرة وعن مدخره وقال الشافعي لا تكون الا في النخل  
والعنب فان رغب الرخصة جفت فليغ على النخل والاصل ما في النخل وان تعدت  
الى العنب هذه الرخصة بعللة الحاجة والتمتوق الى لاكل من المساكين وطلب  
الاجن من ارباب الاموال فهي في كل ثمرة وان قصر على المدخرة لا على النخل  
واجب خاصة فان قبل فقد قال فخرها ولا خمر الا النخل والعنب فلما لا  
نقل بل كل شيء فخرص وساع بالخمر في روث التماز الخامسة اختلف الناس



هل يكون العربة في غلات يعطها صاحبها كحايطة الرجل يستفدها المدي الغلات تكون  
 للرجل في حايطة الرجل أصلاً في يد أخرجها عنها فخرها فروي محمد بن حجاج عن مالك  
 بن واهب عن ابن عباس في الأجنبي بها عربة وقال ابن القاسم عن مالك بن أنس عن مالك بن أنس عن مالك  
 حازوا في فعله لضره أدخله عليه لم يخر هذه في أحد الوجهين من رواية لم يخر هذه في أحد  
 الشاذة لا يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى  
 حتى يبدو صلاحها ثابت وهذه الترخصة فيها بعد حل سبعه استأبقت لا يخر ذلك فيها حتى يروى  
 الأفيادون حصة أو يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى  
 وهي يادون الخمسة أو يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى  
 التامة لا يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى  
 الإيادون حصة أو يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى

## باب الترجيح في الوزن

ثم إن من جرب عن سويد بن قيس قال حلفت أنا ومحوفة العبد بن سويد بن قيس  
 فحانا النبي صلى الله عليه وسلم سادساً بسراويل وعبد بن سويد بن قيس قال حلفت  
 النبي صلى الله عليه وسلم للوزن أن لا يخرج حديث صحيح وفروي شعبة هذا الحديث عن  
 تمام فقال عن ابن صفوان ذكر الحديث إلا شذاه الخبرنا أبو بكر الفريسي  
 وفراة عليه بالمتجدد لا يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى عن سبعة لا يخر ذلك فيها حتى يروى  
 ما للوزن وأما بن عطاء عن ابن الوليد عن ابن خنيفة عن التمار قال ما أبو داود  
 عبيد الله بن معاذ ما في كسيفين عن سمارك بن جرب حديثي سويد بن قيس قال حلفت  
 أنا ومحوفة العبد بن سويد بن قيس قال حلفت أنا ومحوفة العبد بن سويد بن قيس قال حلفت  
 لمسي سادساً بسراويل وعبد بن سويد بن قيس قال حلفت أنا ومحوفة العبد بن سويد بن قيس قال حلفت  
 وزاد الحج وأبو صفوان الذي ذكره شعبة هو سويد بن قيس العبد بن سويد بن قيس  
 في اللقمة هو المناخ الذي يصلح للذبح من الم بغير ضوفاً وجلب حمل من موضع شياً  
 إلى موضع لم يكن فيه **قد** في سابل الأولي أن كان سويد بن قيس

لم يتل الا بعد العجوة وهو ظني فقيه دليل على معاملة من انهم يبلغ حد التكليف من  
 لم يتل وان كان لا يحسن وزن عن المحرمات في بيعهم **الثانية** شر الإمام  
 منته لحواجه **الثالثة** شر الرطل الكبيرين واما بطن احد انه برأي معطي  
 باخط ولم كان ذلك فبما احسنه ما خلصت فيه **النيئة الرابعة** فهو له غشني  
 يعني في حاجته وذلك من الغيبة بالنية او من المباح بعدم نية وهو من صلى الله عليه  
 وتل وممن اقتدي بهدية ذرية بالنية **الخامسة** له ما منافع طلب  
 البيع منا ويكون طلب البايع الثمن وذكره له وذلك ما ينه مستوف في غناه  
**السادسة** قوله وعند ماوران بن الاجر في زاد دليل على جواز الاجارة على العمل  
 ولا بد من نسيئة الاجر فلعنه قال له لصلح الذي انما هو في اوقية وبدل يصح العقد  
 على ما يتناه في موضعه **السابعة** التوجان في الوزن من الورع الطاهر الفصل  
 وان المطفيف حرام وعدا فسطح المجري فيه طول وشغب والتجاني بقطعه  
 وظهر الفصل **الثامنة** لما زاده النبي عليه تل رجاء غير معدن دل على ان  
 هبة المشاع حايظه رد اعلي جيفة وهي متله ضعيفة بينها في مسائل خلاف  
 الناس **مسئلة** بدعية الرباده **التي** والهر هل لها حكم اصل ام لا  
 اختلف في ذلك العلان علي فولين عن ملك او ايتان وبعيها من جملة الفرس  
 في هذه الاستحقاق ولست من جملة السن في الرن بالعيب ومن يتنا ذلك في  
 المشايل **العاشرة** كل من عمل كعمال ملك ان يعطيه اجره وله اخذه  
 كان فاعمالا وكان او غيره وكثره جماعة اجر الفتام منهم سعيد بن المسيب  
 و ابن حنبل وانما ان رواه الي ان ذلك من بيت المال وابن هو وعندي انه لا يملكه ان  
 يعطي من بيت المال في ذلك حبة لان بيت المال انما هو للمنافع العامة فاما  
 الخاصة التي منها الغشمة فلا يكون الا على التركا **الحج** **التي** عشرة ام  
 النبي عليه اشكر له بالوزن دليل على ان الاجر في الوزن عليه طر لكن يلزم  
 المستر في ان لمير للبايع مبلغ من الثمن كما ان فيمير التسعة وجب على البايع  
 فعليه اجرها واشتاعلم **السايسة** عشر بور النجارات على التجارة في البر

فكلامها مع

ولم يدخله وهو حديث صحيح وإنما يوجب على التجارة في البر رد اعلى الدين كرهول  
النوم بعد في الدنيا ويقولون تجزي الخلو والثوب الواحد ومن سنا حقيقته في

## باب انظار المهجس <sup>من علوم القرآن</sup> والرفق به

ابو صلح عن ابي حمزة عن انظر مستورا او وضع له اضله الله يوم القيامة تحت  
عرشه يوم لا ظل الا ظله حسن غريب وعن طلح عن ابن مسعود وعتبة بن عمر بن  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حوسب كل رجل من سكان قلمكروا يوم حده  
من الخير حتى الا الله كان حلا مشورا وكان نجا الطائفة كان يامر غلامه ان يجاوزا  
عن المسترق قال الله نفي الحق بذلك منه تجاوزوا عنه حدين حتى حجة **الاستنا**  
الذي تب هو الجدة الثاني فاما الاول والذي صحح ان النبي بطل في طلبة سبعة

ذكرهم وغيره وذكر في مسلم ان المعرفه اوع من باتيان يوم القيامة نظلان  
صاحبهما وشباقي كرههما ان ساء الله واستغاض ان كل اجد يظه عمله وفي  
يحيى مثل عن ابي ليتر كعب بن عمرو وما لم يقع الى الرمدي وهو خوه سمع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من انظر مستورا او وضع عنه اطله الله في ظله  
**الاصول** ان قبل العرش ليش فخر العرش في بطل منه العرش

واما الذي يكون لاجله الاطل تحت العرش فامعني ظل العرش فلنا ليس هذا من  
الموارض وانما هو الفوارض والقرايع فله من ضعه واما البقرة وال عمران والمحل  
فطله كله ان الباري تعالى يعمل حجابا منه ومن المحرور ويقال له هذه فرائل وهذه  
عماد كل اي امر فها الذي يسمي باسمه **الفه** **ابن** المتعلقة بها  
وما لحكم في سنت متايل الاولى انظار النفس امر بوجه الحق وتنصبه  
الحكم خفيف ومع فيه هذا الفضل العظيم والامر الكبير والتحقيق فيها ان  
الاخر العظيم انما يكون في امثال الغرايب وثوابها اكثر من ثواب النوافل  
ولا كسر لئلا جرا ما يشاء له انما فعله من قبل نفسه دون ان يوجد الى باب

وحكم حاكم فان رفعه حتى تثبت وحكمه ليدل لك لم يكن له فيه نواب وقد لك قول  
 مطرزة الى مينة وذلك من العرفه فيه حر الموعود به انما او من الحياض فلذا اجز  
 العصار باجوز لا يذخ في هذا الباب **اشياء** اذ حوز في الموضع اعظم  
 من الاجز في التاخير فان الموضع استقراط عين ما والناخذ امثال **الثالثة**  
 قال **ك** انما علمان في ذلك دليل على ان العبد حر به بعض وحره ويسقط  
 وماخذ الدال في ذلك ستيده وقل عند الحجت الذي انصاه لرفع عليه **لرابعه**  
 هذا يدل على جواز التاخير وابتغاء الترخ الوكيل على التوبة اذ انضاف الى ذلك  
 الصدقة فقد ربح الدنا واهزة **الخامسة** قوله كان يحال له انما دليل  
 على جواز الخلطة واجوز ما يكون في زمان التسليمه واسره ما يكون عند فساد التماس  
 والاموال **السادسة** هذا يدل على ان ما يري بعه يذوب بفعله من غير توبة  
 اذا استندت على ما لم يخل ولو كانت خصلته واجدة وديما الصدقة فانها جازي التال  
 وسعة العذاب والله اعلم

## **باب مظل الغني ظلم**

لا عجز عن اجهل من قال النبي صلى الله عليه وسلم مظل الظلم ظلماته واذا اتبع  
 احدكم على ملي فليتبّع **اشياء** هذه احدى من جميع مسموع على خربجه  
 من جميع العلماء فالجذب من طرق افواها هذا **غريبه** قوله اتبع  
 موبيا اتبع من يتبع بتاقل يقول بعث فلانا فاننا له تابع وبيعه قال **شبهه**  
 لا نجد والشمه علينا سبيعا اي مطالب الا كل من تبع غيره فهو طالبت له والمعنى  
 هاهنا اذا قال المديان صاحب لذل خردسك الذي ان علي من فليان فليحبني  
 ذلك وليقبله وذا قد قوله فليتبّع باسكان التاء المحجمة فاشبه من فوها وفتح  
 التاء المحجمة بواحدة هكذا صولته وروايته لبسنتظها اخر الكلام مع اوله **الاول**  
**الاول** فلوله مظل العتي ظلم مدبينا في اصول الدين حقيقة الظلم والظالم  
 فلا يغفر منكم ذلك ولا يظلم وضع السبي في غير موضعه نغول البصير ستقامته



إذا شقي بيلار يخرج ردة وطريق مظلومة إذا عدل عنها وقال تعالي ما ظلمونا اي  
ما عدلوا عن طريق العضاة والعدو وان كانوا قد خرجوا عن طريق الطاعة وقيل  
ما عاد ضمه فلهم علينا لانه محدث واما عاد عليهم و بذلك لم يجز ان يعوز اباري  
عالمنا للخلق وان جعلهم اجمعين اكثفين اجمعين في النار لانه فعل في موكه ماله  
ان يفعله ولا يحزر عليه ولا وضع اني موضعه او محوجه عنه فوجه لم يصور ذلك  
في حقه ثم الثانية، ظلم الذي فسرناه على انواع كما ان الشرك انواع صما  
ان الكفر انواع وظلم دفن ظلم صما ان كفر اذن كفر واشد انواع الظلم كذب  
الله او الكذب عليه وهو الشرك واقله وصح الاذي في الصديق وقد جعل هذه  
المسئلة علما الاصول وقد سماها في غير موضع في الامان والكفر واما طالع هذا  
الكلام تادي فعال او على الشيخ ابي الحسن او القاضي يعقوب او مخالف وهذه  
المسئلة لا شك في انها على من لم يعلم غيرها وهي ملنا اليها مما قاله ملاك  
وغيره فوضعا ولا سكت في وهمها فيها واصابها بها واستبقوا المستكين هذا كلام من  
لم يغتني في الاصول واذا استتم على هذا ولم سائل ما قلناه فانه التحصيل والحكم  
في العيان الكبير **اد** في مسائل الاولي النظم جواز الاصل في ذلك  
الاجماع وقد نوارذ فيه الحواشي ليل فرائد سنة واحسنه من والجد في الصحيح  
عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي عليه السلام يما يروي عن ابي ذر  
الظلم على نعمتي وعلي عبادي فلا تظلموا وعن جابر بن عبد الله انوا الظلم بان الظلم  
ظلمات يوم القيامة والظلمة اذا والنور جنة هنالك ودليل عليها ما هنا  
الثانية مطلقا ظلم اذا كان واجدا الحسن الحق الذي عليه في خير ساعة  
محسنه فيها **اد** قال ابن بكير عنده الحسن الذي عليه فمطله بمقدار ما يسمع الحسن  
الذي عنده الحسن الذي عليه جائز ولا يبيعه باحيائه ويرصد في توفى لا بعد  
مطالبته الغريم له ماله عليه اذا لم يكن ذلك ووجده **الثلثة** اذا لم يكن  
المدين غنيا فمطله عدل في نقله لجال على لغريمه كون مطالبته ظلما لا والله

قال مطرزة الى مبدئية هذا اذا كان القسور والعدم طاريا على العاملة فاما ان كان  
من العاملة فلا خلوا ان يعلم به العريضة ولا يعلم فان علم به خرج عن حيز الدنيا والاخرة  
وان لم يعلمه كان عارزا وعليه الاثم الا عظم في المديت باحما حاله على من عامله  
في ارايحمة زعم بعض العوالم ان قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجبل اجبل  
على ملي ولينبع ان هذا لازم لمعريه اذا انحوض عليه الاحالة لانه كما يصيغه الامم  
الذي ينفي الوجوب والحتم فلنا كذبت تحقير العلم الصبيغة لا تقتضي  
بكونها فعل حنا ولا وجوبا وانما يكون من دليل آخر فلا يتعلق بخيل محذور  
وما كفاه هذا الذي لطفه بالعوالم حتى دخل في جملة الاسماء فعال يعرض رضى  
من يخال عليه وهذا ما لا ارميه ولا يظن وقد كان هذا الباين متبوقا باجماع  
القرون الثلاثة المختارة السابقة الى الخبرات فانه حجت من ضلته وانما اعجب  
من ضلاله من تبعه وغفرا الله لمن اغتر فوله وذكره في كتاب العلم وتكلف  
الرد عليه بالقول وانما هو موضح الرد بالفعل **الحاشية** قد بينا في كتاب  
العروج وجوه الجمل الذي نلزم به الجحالة وتصحح ونحيدنا **الاول**  
ان يكون الدينان سواء تسلا قدر اصفه من غير عنون ينلس ولا لد  
من له الدين خاصة جالا دين المحيل خاصة **الثانية** فان احاله  
على غير ذممة تليسا كان له الرجوع وعن الشافعي انه يرجع لانه قد  
رضي قلنا رضي بشي اطلع فيه على عيب فلم يلزمه ان لو كان ذلك في البيع  
المعتر قد دخل على سلعة سليمة فخرجت معيبة فلم الرجوع **الثالثة** السابقة  
انما مات النحال عليه او اقل قال اعيا بنا واصحاب الشافعي لا رجوع له على المراقلة  
وقال ابو حنيفة رحمه الله قال عثمان في المسئلة ليس على مسلم يوي فلنا لم صح  
تخذه ولا حجة في قول الواحد من الصحابة وغيره قد خالفه ولعله فانه في العروز  
بالعلم ودليلنا ان الاحتجالة فنظر للدين حيا وازا للمدبان فلم يكن له رجوع  
كما قبض الحيوي ودرجعتها في مسائل الخلاف **الثامنة** قال ابو حنيفة

فاز الله قد فسخ ذلك ورفعه فله في الارض تسعين اربعة اشهر بنفد الجسد  
بذلك ووقع النداء به فاسلم الكل عند ذلك ليرتفع عنهم اخوف والبكل

## باب دخول الكعبة

روى ابن ابي مليحة عن عائشة خيرة النبي حيا الله عليه وسلم من عندي  
وهو ممر العين ثم رجع وهو حزين قال ادخلت الكعبة وودت  
ان لم اكن فعلت اني خاف ان اكون القيت في بطني حيا صحيحا  
١٢٠ صلوات الله عليه ورحمته وسلامه كان بنا روي

وكان قد علم اننا سنقتل انما هو وتنبع ستة وعلم ان ولاية الكعبة باقية  
على بني شيبه الى يوم القيامة وان الكعبة لا تدخل الا باذن الله سبحانه  
في ذلك لصب وشقة فتذكر بعد ذلك على عذاقتنا ان لم يفعلوا خلف

هل صلي فيها ام لم يصلي فروي عمرو بن دينار عن ابن عمر عن بلال انه لم  
يصل فيها ولكنه كبر ودعا في نواحيه وفي الصحيح انه صلي فيه رواه عن  
ابن عمر عن بلال سالم ابنة ونافع مولا عن بلال انه صلي فيها وروي عكرمة  
عن ابن عباس ان النبي حيا الله عليه وسلم لم يصل فيها وكان ابن عمر لم يحج كثيرا  
ولا يدخل الكعبة وقال العلماء ان الميت للموت اولي من الباقي لان  
الذي اتبعه اقاد حضا وهذا ما يكون لو كان الخبر عن شيبه فاما

وقد اختلف قول ابن عمر فاشبهت مرة وبقي اخري وقوي النبي رواية بن  
عباس في الادري ما هذا غير ان هذا الامر لم يكن من مسائل الحنفية فيه  
الامر وقد اختلف لنا في هذه المسئلة فاجازه الشافعي في التريفة والنافلة  
ومنعه ابن حبيب من اصحابنا في الكل واختلف فيه قول مالك فتارة منعه  
اصلا وتارة جوزه في النافلة وكرهه في العريضة والصحيح جوازه لان  
النبي صلي الله عليه وسلم وان كان قد اختلف عنه من طريق ابن عمر فقد ثبت  
فعله من اصح روايات ابن عمر وثبت عن عائشة ما رواه ابو عبيد بن

به نبي في الحال عليه و ما ان يقول ان ذاته صا حيت نقتل لا يعف على بعض الاشر  
 كما ان في نفسه وعله فانه كما العسل اني من به بعثت رضى من عليه لانه احد ركني الحوالة  
 فكان حكمه كالاخر و هذا لا يصح لان الذين علي من اجل عليه ملك للمجمل  
 في ان له التصرف فيه كما لو باعه وهذا ما لا جواب عنه له الناسعة وقد  
 ول بعضه لا يرجع المجمل على المجمل اذا قلنا ما امر حيتا لان التكا في لزمنة موحود  
 ونسب هذه احوال المالكبة ان الغلظ يكون عومده في عين ما لداثوة الغرما في امور  
 دون الغلظ ومن يتناه في متبايل الخلاف وحققا ايضا ان الحوالة قطع لا امر افلا  
 له امر لا يجرى الجبانه ولا في الموت

## كات المسلف

روي ابو الهيثم بن عبد الرحمن بن طعم عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم المدينة وهم يستلغون في الثمار السنية والسنين فقال من استلف فلينسلف  
 في عيئل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم حتى يحيج **استنارة** وقد  
 انصت لامية عليه والفاطه مختلف ذيل ثم ذيل الثمار وويل من استلف في بني فليستلف  
**غويته** التسلف والسلم متقاربان فليسا معاني كثيرة والمراد به هاهنا  
 اذا قلنا استلف ان نعلم له ما لا يمال منه حرد ومنه التسلف وهو الذي بعد من امر  
 اخلقوا اذا قلنا سلم معناه اسلم اليه وماله تركه عنده ولم ينسلم عنه الان  
 عوضا **٢١** في سابل لاوي عهد اسلم الصل من البيوع مكن الله فيه  
 الاتذ من الرخصة وجعل فيه المنفعة للمعاقد من هذا يكون بيده نفذ بطلبه  
 وهذا يكون له غلة يسلم فخر فصل الله فيها ونجناج كل واحد الى ما يريد صاحبه ففنا  
 سعد لان علي دمن وجا الله رشونه وهو كذلك فلم يتركهم شدي وبن لهم كيف  
 بحول دلت بينهم على حكم الشرع كما سبق في الحديث المتقدم انما **التكاثيرة**  
 قال علماؤنا له تسعة شروط تلازم في راس المال وسقفة في المسلم فيه فاما  
 الثلاث في راس المال فان يكون بعد معلوم المقدار معلوم الجنس **واما**

في بيع



في المتكلم فيه فان يكون معلوم الجنس معلوم القدر مؤجلاً معلوم الاجل موجودا عند  
محل الاجل مطلقاً في لذة غيرة معتبر في الالهام بالحفاظ اما تصور ان المال نداء  
تلاطام فيه لانه ان باحث كان عالماً ساطعاً وأما كونه معلوم العدد فلا مد منه  
مخافة الرجوع فيه فاذا غاب ولم يعلم قدره اذ في المزاينة وأما كونه معلوم الجنس  
فلا يلزم نجا لانه اذا دفعه اليه علم جنسه فلا يحتاج الى ذكره وأما اشتراط  
معرفة القدر والجنس في المتكلم فيه فلا يلزم فيه ولا يعتد في دليل وما اخل في عني  
عنده لرفع التيسار في المطالبة وكذلك العلم به لا المحمول في فائدة فيه  
ولا يمكن الجمل به وكذلك وجوده عند المحل لا استباح ما لا يغدر على تسليمه  
لا يجوز وأما كونه مطلقاً فواجب لان المعنى لا يجوز ان يفتقر شرطاً  
في الشك التثنية قال ابو حنيفة لا بد من ان يكون المتكلم فيه موجوداً من جنس  
العقد الى اجل مخافة ان يكون المتكلم اليه بمحل الذي لا يوجد فلما لا تسبيل  
الي ان يجعل الموهوم كما يتحقق لان ذلك يؤدي الى ابطال العقود كلها وليس  
له اصل في الشريعة من جمع اليه لان البيعة في التسمية قال الساجي التسمية  
الحال جازية توجه المعارضة من ان الملاءمة مطلق لانه ليس يسمع غير ذلك  
دين رايه لهما ثالث والبي عليه السلام قد جعل الدين مؤجلاً واعين حاصراً ما في  
حال في الذمة ابد بعد معاملة فليس له اصل في الشريعة ويرهب معه سبب التسمية  
واسمه ويكمنه وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف في الحاشية الذي ثبت في  
لعطاء المحدين الصادر وفيه دليل للبي وغيره في كراهيته التسمية بها لقوله  
لا ستأمنوا لشارعني بدو صلاحها وذلك في المعين والتسمية غيره في التسمية  
قوله من سلف في شيء عام في كل موجود كان لحماً او رؤساً او كراعاً او عينا  
او حسوا او حوراً ويضاهلها في جنسية في ذلك كله لان النبي عليه السلام  
قد عمه بقوله في شيء ولم يخص لان جميعها محصور بالصفة يعرف ذلك عادة  
ونشد له طواهن النزع وقد بينا في مسائل الخلاف في التسمية قال

الشافعي يجوز ان يكون راس المال في الشرح اقا وقال ابو حنيفة ومالك لا يجوز  
والمسئلة للشافعي لا النبي عليه السلام لم يشترط العلم بالقدر الا في المتلف فيه وما ذكره  
علماء نامة يؤذي الى العز اذ يجوز ان يحتاج الى ان تجوع فيه او في بعضه فلا يصلح  
فيما طلب ما اذا سلم يوبى بين عشرة امدان ثم تلف جدها او استحقق فاسد لا يدري

## باب ما جاء في الاضرار المشتركة بين

أخذهم من نصيبه من تسليم البسكة عن جابر بن عبد الله ان  
البي الله صلى الله عليه وسلم قال من كان له شريك في جارية فلا يبيع نصيبه من  
ذلك حتى يعرضه على شريكه **السنن** ضعيف ابو عبيد كبريؤ سليمان البكري  
معاني والجد بين صحيح رواه مسلم عن ابن حزم عن ابن ابي الربيع عن جابر قال قضي  
رسول الله عليه السلام بالسفعة في كل شربة لم تغمز ربة او جارية لا تخلص له ان  
يبيع حتى يورثه شريكه فان شاخذا واشاد ترك فان باع لم يورثه فهو احق به  
كذلك عبد الله ابن ادراس عن ابن حزم ولطاع ومباعدة ايصال ان يبيع  
حتى يعرض على شريكه فيما حد او يدرع وان ابي فوسكة احق به حتى يورثه وهذا نص  
**السنن** في ثلاث مسائل لا ولي قال في اذية لا تخلص ولو كان جديا لم يخلص  
بصفحة ولم ينفذ وقال في رواية اخرى لا يصلح وهذا يدل على ان الامم جمهور  
على الاستحقاق في الثانية قوله حتى يورثه دليل على انه اذا علمه فتركه  
انه لا جنة له في السفعة وقال في مشهور قولنا له ذلك لانه استقطا الحق قبل  
وجوبه والصحيح سقوطه لوجهين احدهما انه كالاذن للمشتري مكيف يرد  
ما اذا اذنه **والثاني** ان له استقطا حقه بعد وجود احد السببين فلزمه كما  
لو استقطا حقه من الغصاة بعد المهرج ومن المومن والبيان هاهنا احدهما ان في  
الملاك والثاني ليس به وهذا قوي ونتمحرج عليه مسائل في المنكاح وعينه وقد  
تناها في كتب الاوع **الشاشنة** وقت العرض في التجاري عزل بهم

عن محمد بن الحسين قال سمعت علي بن محمد بن ابي وقاص بن ابي اسود موضح مدني على ابي  
مكشبي ان دجا ابراهيم مولى النبي عليه السلام فقال يا اسود ان هذا ان يمشي في  
مبي سبي الذي لا يدركه فعل شجرة والله ما اسألتها فوالاستور والله لنسبها عنها  
فقال شجرة والله لا يزك على اربعة الاف منجمة فقال انما ارفع لعدايتي بهما  
حسبه اني جبار بعدا فمغنعه لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحيا  
اجوع بعد ما اعطيتهم يا اربعة الاف فيقول اني عرضها بعد ان سوتها والله اعلم  
**الحديث** عن محمد بن مسلمة عن ابي بن موهبة عن محمد بن علي بن ابي اسود قال سمعت  
علي بن عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو  
المستعير العاقل الباسط الزايق واني رايت رجلا في ربي ليس احد منكم يطلعني  
بمطنة في دمه ولا ما حسن صحيح **الحديث** ان ذكره ابو داود  
عن ابي بصير بن ابي عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله هو  
الله شجرة قال بل الله لا يضر ويرفع واني رايت رجلا في ربي ليس احد منكم يطلعني  
**الاجواء** ذكرها هنا اربعة اسماء في ما الزايق فعداني مضاعفا  
وهذا ما عرفت منه ولا كتبه محمد بن علي الوصف الذي هو كماله في المعلومات  
وهذا في المزمور فان علي حقيقته واما القاض اساطير ففعلها في  
القران حميد ليثا فيه بغير وقد يتنا في كتاب لا يد وغيره هل يشق للباني  
من افعاله اسما وطريق ذلك واما المستعير علم بان هذا الحديث جوازا  
عن كلام شاذل وهو حارب اجماعا في كل كلام يحوز حوائه اضافة اسم كمال  
وحال الله سبحانه كقولهم رسول الله صلى الله عليه وسلم احملنا ثم قال  
لهم لست انا احمدكم ولا شراية يمدكم وشذ لك يقال لله حمد شدة  
واستعيركم وهذا على الواحد الذي بينا انه تحوز عليه وان ذكر ذلك صفة  
لا يصلح لا للادعي له بل جزا يضاف الى ما ادب او يحوز فيها اجمال او ابعاد  
فذلك والتعير صفة كمال ما فيها لغزب والله بعدد وفيها حكم على

حملت وجه

ومثلنا

الخلق والله الذي يحكم وينها قهر والماري هو القاهر وقد قال ربعة  
 ونحبي بن سعيد واللبن من سعد لا بأس بالنسبة على الناس إذا حلف على  
 أهل التوفيق ان يفتدوا السوار المسلمين وقال كما يرا العلماء نظام الحديث  
 لا يقر على أحد والحق النسيب وضبط الأمر على قانون لا تكون فيه  
 مظنة على أحد من الطائفتين وذلك قانون لا يعرف إلا بالضبط للاوقات  
 ومقادير الأحوال وحال الرجال والله الموفق للصواب وما قاله النبي  
 عليه السلام حق وما فعله حكم لا على قوم صحت ثباتهم واستسلموا  
 إلى الله وأما قوم قصود والكل الناس من الضيق عليهم في الله أو شع  
 وحكمه أصفي

## باب كراهية الغش في البيع

ذكر حديث أبي هريرة الصحيح المشهور أن النبي عليه السلام من علي  
 حبرة من طعام فادخل أصابعه فيها فقالت بالأفعال يا صاحب الطعام  
 ما هذا قال أصابعه السما برئول الله قال أملا جعلته فوق الطعام عن يراه  
 الناس سم قال من عن فليست منا **الأنباء** قوله  
 من غشنا فليس منا لا نعلق فيه للوعدية الذين يخرجون بالذنوب من الأكلان  
 إلى الهلكة وأما هو على قلب قوله المسلم من سلم المسلم من لسانه ويده و  
 المهاجر من هجر ما نهى الله عنه والمومن من أجازة بوابه بسز بن  
 بذلك في حال خصاله واستيفاء شرايعه وحلوص نيته **أدله**  
 ومما بل الغش حرام باجماع الأمة لأنه فضيل النصيح وهو من الغشش  
 وهو الماء العذب فلما خلط التسليم بالمعيب وكنتم ما لواظهم لما أدم  
 عليه المبتاع ولم يبذل فيه ما يدل على السلامة في اعتقاده مما أطلع  
 عليه وقد تقدم شرح ذلك كله بابين من هذا

## باب فرض الحيوان



ذكره حديث أبي هريرة قال استقر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنا فاعطاه  
 خبيرا من شبيهه وقال خياركم ارجاءكم قهرا حتى يخرج عنه في معناه  
 ونماه ان رجلا ثغافني رسول الله عليه السلام فاعلظه فهدمه به اصحابه  
 فقال رسول الله عليه السلام دعوه فان لصاحب الحق مقالا ثم قال اشرفوا له بعير  
 فاعطوه اياه فطلبوا فخلعوه والاشيا افضل من شبيهه فقال اشرفوه واعطوه اياه  
 فان خيركم منكم فضا ومن اتي ارفع اسلم مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال اختلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرا فخاته من الصدقة قال ابو  
 رافع ما عرف رسول الله عليه السلام ان اقضي الرجل بكرة فقلت لا احد في الابل الا حاما  
 خبارا اباعها فقال رسول الله عليه السلام اعطيه اياه فان خيار الناس احسنهم  
 قضاء **في بيان سبب حاجته** **في العشرة فيه** **اللفظ الاول الفرض**  
 وهو ما غدا الشيء ليكون مثله في اذمة واصلة القطع خرقه على عادة العرب  
 في تخصيص بعض المسميات بالمعنى العام **في الثاني** الترتيب هوكل حالة تختلف  
 على الحيوان في استتمار عمره مراد في ونعم **في الثالث** الاجازة تجمع  
 الاجتناب كالاكابر والاصاغر والاكابر **في الرابع** البكر هو الغني من الجمل  
 وهو اذني **في الخامس** الرابع **في السادس**  
**سائل** الاول في لفرض مسمن من قاعدة الربا في عديم الفضل ناره  
 والاحل خري ولدك جان رباذ بن بنان عتب يد بيد فكانت معروفا ورضه على  
 التمس الخلق فيري على ذلك الحكم في مروه **في الثانية** القرض اصل في الشرايع  
 وسنة في الامم وهو جائز في كل ما يجوز ملكه ويبيئه الا ان ملكا استثنى من  
 الكواري بيته بودي في اعادة الفروج حر با على قاعدة الذرايع فانه ان رها  
 اليه بعثتها كما يجوز في كل مرض وقد وطبها الزمة بقولها فلم يامن ان يكونا عملا  
 على ذلك والذي يلزم على القاعدة انه يجوز فرض الجارية ولا يجوز ردها فاما  
 منع اصل مريها فلا يستقل به الدليل وسقطها في سبيل الخلاف **في الثانية**

منه

لأنه في صحة المستقر في حوده استمر بكن ذلك معدوداً في المناجاة  
فقد روي إلى الزيادة مع الاجل لانه من باب المعروف واجتمعت في العرض لأن  
اصلة معروف فجري الوصف مجري الاصل **الارابعة** اغلظ صاحب الدين  
في طلب دينه وخرج في الافتضاء عن حد الدين في موضع يلزم فيه التوفيق  
والنظم الذي هو اكثر منه فهم الحاضرون **الخامسة** لم يدسرها عليه السلام  
الافتضاء في مثل هذا من له حق ومن لهم الصبر فيه والاختيار لا يغايل مثل ذلك  
من الاغلاظ لانه فضل الحق على المطلوب **الخامسة** لم يدسرها انهاراً  
وهذا يدل على جواز برر الشهادة في المعاملات حسب ما يتناه في كتاب الحكم  
**السادسة** قصار البكر من بر الوصاية دليل على انه استقرضه للمسلمين  
فان الصدقة لا تخل له **السابعة** زادته له على تنه جازت لانه كان  
مستحقاً لها بصفته في غيرها فتعريف في وصفها **الثامنة** قوله خيار  
الناس احسنهم فضلاً قد يتنا في الاموال وغيرها الخيرة والخير وجفيفتهما  
وان من معانيه التي ترجع اليها ومعظمها النفع فبيان الناس انفع الناس للناس  
فادانلت هذا من هذا كان معناه انفع اما لنفسه او لغيره واستوف  
المنفعة ما تعلق بالخلق لازل حسنة المتعدية الى الغير افضل من الفاصرة على  
الفاعل في كل حال بكل معنى وكذلك في العبادات من الصلاة والصدقة والصيام  
وعنه ومعصية الله ويجفقه في موضعه **التاسعة** حسن المعاملة  
في الافتضاء والقصار يدل على فضل ما عمل ذلك في نفسه وحسن خلقه بما ظن  
من قطع علاقته قلبه بالجان الذي هو معنى الدنيا وغل الخلق ولذلك استوجب  
حبه الله في حديث الحسن عن ابي هريرة حبيباً ذكره ابو عبيد الله  
حباً شمع البيع سمح الشراء سمح الفضل وان كان جدياً غنى بيباً فاما معناه  
من الشرع الصحيح **العشرون** بشرة في حديث جابر الصحيح الذي

ذكره بعد هذا الحديث عن الله تعالى ان جعل كان فلكه بهذا اذا باع شهلا اذا  
 اشترى شهلا اذا انشترى هذا هو الاول بعينه لان التهنيل والتمنيح ينظران  
 من مسكاة واحدة ونحو بان علم يتزوج اجد وينعكس ان منعكس واحد ولقطه  
 في الصحيح عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ترحم الله رجلا عمتي  
 اذا باع واذا اشترى واذا انشترى دعا النبي عليه السلام في حديث النبي ربي  
 عن جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل  
 كان قبلنا على هذه الصفة عن الله له كالمخط لما على امنا ان لا لعل الله  
 ان يغفر لنا وازادنا دعاه الذي لا يورث النبي صلى الله عليه وسلم ولما لفته حديث  
 الصحيح قال ابو عيسى انه عزيت في الشدة لاجل رواية ردد بن عطاء بن  
 السائب عن محمد بن المنصور له وعزيت في المشر بلفظه وفي الصحيح واللفظ  
 حادين عن ابي هريرة وحريفة لرجل كان قبلكم يدان الناس فكان  
 يقول لفساء وفي رواية لقنينا انه اذا التفت معشر اقتبوا وزعمه لعل الله  
 ان يحاورنا فليق الله فنجوا وزعمه انما الملك لبعض روجه فقال له هل  
 علمت من حين فقال ما اعلم شاعني اني كنت ابايع الناس في الدنيا فانظروا الموت  
 واذا وزعم المنصور فقال الله تجاوزوا هذه مجموع من طريقه الحادية  
 عشر هذا الحديث اصل في المرافعة شرع من قبلنا وان شرع لنا ينبغي  
 علينا امتثاله ويلزمنا الاقتداء به ولذلك ذكره الله على لسان رسوله لنا  
 ذكر في روعظا وتسميها ولا خلاف في قول ملك فيه خلا لما ظنت  
 العقلة من خلاف قوله وما كان ذلك فقه وقد بيناه في اصول الفقه  
 الشافعية عشرة هذا الحديث اصل في تكفي السنين باجسنان  
 وهو حجة بانه لان جبر الواحد يقبل فيه خلا فالعلماء المتكلمين رحمهم  
 الله فقد حسمت عليهم هذا المسئلة حسمت بمتناه في موانعه واذا انصا  
 الى عينه واحتمعت حاتمها تواتر معوي بلزم قبوله بانفاق بين الموالف

# والخالف **باب البيع والشراء في المسجد**

ذكر حديث ابن مريّة قال **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم **انما** انما  
من بيع او يشتاع في المسجد فقلوا لا ادرى الله بخاريك حديث حسن  
**ادع** مدروي ابو داود عن ابي هريرة ح سنا  
مثله قال رسول الله عليه السلام من سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل  
لا اداها الله اليك وان المساجد من كذا **ادع** في مسنين  
الاولي خلفا العلماء في ذلك فمنهم من كرهه ومنهم من رخص فيه و  
قد روي حمز بن شعيب في صحيحته او سمعته ان النبي عليه السلام  
عن ذلك في المسجد وقد قال البخاري باب البيع في المسجد فذكر  
ان النبي عليه السلام خطب فقال وسكون حديث بن مريّة وليس فيه الا ذكر  
البيع والشراء في ما ان حكمه من احكام الدين لا في حوزا البيع فيه او غيره  
اما ان النبي عليه السلام قد مكن في الصحيح من تعاضل الدين فيه والملازمة  
للتزيم واقتضاؤه في المسجد دليل على جواز وجوبه فيه وقوله تعالى في  
بيوت ان الله ان يرفع يعني عما لا يجوز فاما المباح فيجوز منه فيه  
اليقين ولا يتخذ شوقا للبيع ولا كان الاستنصاع الا ان الغريب  
اذا سكنه جاز له ان يعرض فيه ما ينفع به في معايشه مما لا يعرض  
المسجد ان يملكه او يورثه من يملكه للعباد **ادع** المسئلة  
الثانية المسئلة في جاز فيه جاز وقد عقد النبي عليه السلام في الموهوبة  
نصا في كل ورقة من الحديث وذلك لانه مريّة ولانه ايضا نادر

## **كتاب الاحكام** **باب**



# مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِي الْقَاضِي

ذكر حديث عبد الله بن موهب عن عثمان أنه قال لعبد الله بن عمر أذهب فاصنع بين الناس وقالوا يعاجيني من المؤمنين

قال وما تكره من ذلك وقد كان أبوكم يقضي قال لي سمعت رسول الله عليه

السلم يقول من كان قاضيا نقض العذل فبالحرى أن يغلب منه كفا

قال فما رجو بعد ذلك وفي الحديث قصة **فاخرة للكتاب**

اعلموا نصركم الله الحقايق أن الأحكام التي تسمعون في كلام الله ورسوله

ذكرها أو التي يركبها العلماء فيقولون هذا حكم الله وقد حكم

الله أو هذا جلال وهذا جرم فليترنك ذلك كله صفة لأعيان المجردة أو

المحرمة المضاف ذكر ذلك أربابها ولا إلى الأفعال وإنما هي عبارة عن قول الله

فالأوجب هو المفعول فيه أفعول المجتمعات والقول فيه لا تفعل فيه جمع ذلك

كله إلى أربابها من قول الله وقالت المستدعة أن الأحكام من التخلل

والتميز بين أوصاف الذات ومن أوصاف الأفعال لايجاد الصموة وحاجة

من الحفرة في أنفسهم قصوها وانضم في ذلك لفظة من أهل السنة وقد

يتبادلكم في الأصول الأولى مما هي سائر أفعال الله **الإنسان**

أما هو أي عيسى في الحديث قصة وهي ما وقع في بعض نسخ الترمذي أن

عثمان قال يا بن عمر أفض بين الناس فقال يا قضي بين رجلين قال إن أبا كان

بقضي قال إن أبا كان قضي فإشعل عليه شيء قال رسول الله عليه السلام

وإن أشعل على رسول الله عليه السلام قال جبريل وأبي لا أحد من أسأله

وقد سمعت رسول الله عليه السلام يقول من عان بالله فقد عان وأبي

أعوز بالله مكل أن تجعلني قاضيا فاعفاه وقال لا تخبرن أحدا قال أبو عيسى

حديث عبد الله بن موهب عن عثمان مرسل لم يذكره **أخبارنا**

الأزدي أو الطبري أو علي بن عمر أو محمد بن محمد أو محمد بن عيسى الطائري

من ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها بالصلوة في الحجر واخبرها انه من البيت

## باب كسرة الكعبة

امرها غريبت فانقلوه من النبي من مختصرا يبقوا على حقيقته وذلك ان  
الاستودن بن يزيد وغيره زورا عن عابشة قال الاستودن بن يزيد قال يا عبد  
الله ابن الزبير ان عابشة كانت تيرا لك كثيرا فما حدثك في الكعبة قال  
قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدران البيت هو قال نعم قلت ما  
بالهم لم يدخلوه في البيت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عابشة لم تري قوما  
حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قوا عبد ابراهيم نصرت بهم النفقة فاستقم  
بناؤه وجعلت له حلقا وثلاث فاشان يابه من ثغرها لا يصعد اليه الا بمسلم  
قال هل تدريين لم كان قوما يرفعوا بابها قال قلت لا قال تعزلا لا يدخلها الا من اذكوا  
وكان الرجل اذا اراد ان يدخلها يدعونه حتى اذا كاد ان يدخل دفعوه فسقط  
قلت برسول الله لا تزدوها عيافوا عبد ابراهيم قال لو كان قوما حديث عهد  
بحفر فاخاف ان ينكروا فلو هم ازل دخل الحدر في البيت وان الصوق يابه بالارض  
وليس هندي من النفقة ما نقوي على ثانه لمفصل الكعبة ثم يفتيته فادخلت  
فيه ما اخرج من الحجر وجعلت لها بابا بين بابا شرقي بابا غربي وروبي خلعت  
يعني بابي موصوعين في الارض باب يدخل الناس منه وباب يخرجون منه والى  
كسرة الكعبة في سبيل الله وبلغت به اسائر ابراهيم حجارة كاسنة الا بالورد  
كالاسنة قال جبريل بن حازم فقلت له اين موضعه قال اريكه الان  
فدخلت معه الحجر فاشار الي مكان فقال ههنا قال جبريل بن حازم من الحجر  
لخوسنة اذ رجع وكان من عمر يقول اذا سمع ذرعا ما اري النبي صلى الله عليه  
وسلم ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر الا ان البيت لم يتم على قوا عبد  
ابراهيم فلما جازق البيت زمن يزيد بن معاوية حين عزموا اصل السامر تركه  
ابن الاثير حتى قدم الناس الموضع بن يزيد ان حرمهم على اصل السامر فلما صعد الناس

ما عبد القمور عبد الوارث ما جرت ن ابوالعلاء عن صالح بن شريح عن عمران  
بن حكان عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجابا بالعبد  
القايح العدل يوم القيامة فيلقي من شدة الحساب ما يهتني انه لم يقض  
بين اخيه في يومين فقال علي بن عمر بن حنظلة هو عمر بن الاعلا البشكري  
**القول الاول** قول عثمان لعبد الله بن عمر ان اباك  
كان فاصحا يعني لرسول الله عليه السلام وكذلك روي عنه ولم يرد به عثمان  
قضاؤه في خلافته ولا فهم عنه ذلك عبد الله بن عمر ولذلك قال له كان ابي  
اذا اشغل عليه امر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا يدل على ان ذلك  
كان في حياته ولو اراد بعد ذلك لكان له ان كان سلبه امير فوقعه منعقت  
عليه فكيف يفتخ به في رواية قضا معقب من قبل في النسابة قوله  
اذا قضى بالعدل فما لحركي ان يغلب منه كفا فاحذر من كلام عمر واني موي  
قال عمر لا في موني لينك نه برذلنا ما علمناه مع رسول الله عليه السلام ورجا  
نما علمناه بعده كما قال ابو موسى قد صلينا بعده وفعلنا وفعلنا واذ كن  
طاعتهم فقال عمر لينك ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ خربنا ما بعده  
كفا فافعال لدا في موني لعبد الله بن عمر ابو واه يعني عمر كان افقه من  
ابي يعني ابو موسى قال الامام الكافظ وهذا كله من قولها صحيح لان المسما  
بعمل من الاعمال الصالحة سعي ان يكون علي وجل من التقصير في شروطها  
وعلي ثقيفة من عدم القبول لها مما دخل فيها مما لا يخصه وهذا فيما كان من اطاعة  
تختص به لا تبعده فكيف بما يتعلق بمخوف العباد اذا بسطت به والزمن  
طوف عنقه فالوجل في ذلك نجى ان يكون اكثر والنقبة فيمنع ان يتخذ  
اعظم ولذلك كانت سلامة عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء  
مضمونة لان كل حمل يحكم به جالسه في زمانه حولا فهم كانوا انفقوا بها على  
سواله وحواله ولا يقدرون على اشغالهم فادرون على الجدار في النساء

الثالثة قوله اعوذ بالله منكم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
عاد بالله فقد عاد ذليل علي بن كل من صرح بالاستعاذة بالله لاحد من شئ  
فليجئ اليه وليقبل منه وقد روي عن النبي عليه السلام دخل على امرأة قد  
نكحها ويروي انها

فقال لها لقد عذت بمعاذ الحنفي يا هلك وفارقها الزانية قوله  
له لا تخبر احداً نسبة له علي الكتمان مخافة ان يتعلق له بذلك كل  
انسان فلا يجد معيناً واعفاة لا ذلك من التقليد والرواية ليس بفرض  
علي الاعيان وانما هو علي الكفاية فلم يدع الا امام الي العون جميع الناس  
لم يقبلوا الامور اذ اقبل يصعد حراً واستقط الغرض عن الباقي

**حديث** روي ابو موسى لقضاة ثلاثة قاضيان في النكاح  
وقاض واحد في الحنة **الحديث** الذي يقضي  
بالجور فداي كبيرة من اعظم الكبائر في ظلم العباد وبعض هذا الله من

بعد ميثاقه وما بعده من المغفرة المطلقة والذي يقضي باصل جابر لا يقصر  
مرتبته عنه ومثال مرده مثال من يقتل من لا يحل قتله او يردي من لا  
يحل طيه ومثال الثاني من تعرض للقتل ولا يبالي اصاب قتله من يستحقه  
اولاً يستحقه وكذلك من يستحل علي وطء من وجد من النساء ولا يبالي  
كانت ممن لا يحل له اولاً لا يحل فالاول مستحل للمعومة عمداً والثاني مستحل  
بها بنية وعقداً والثالث من خلف الله في رغبته وممن قال فيه النبي عليه  
السلام المقسطون يوم القيامة علي من نزل علي يمين الرحمن  
وكلنا يدين يمين الاثاري ذلك كثيرة

هذا الذي قضى بالحق ان كان عن علم فهو الذي تقدم وان كان عن  
علم فلا يجوز ان يتخذ قاضياً الا عند الضرورة فيقضي حبيذاً في النازلة  
بعوي عالمه رآه رواه بنصر النازلة فان قاس علي قوله اذ قال نجي من



هذا كذا ونحوه فهو متعد ولا تخل نولية متقلد في موضعين جد فيه عالم  
فان يفلد نوحا بتر متعد لانه قصد في مقعد غيره وليس خلقه سواء من  
عني استحقاق الله اعظم **هـ** وقد روي ابو عيسى حديث ابن ابي وني قال  
النبى عليه السلام الله مع القاضى ما لم تجر فاذا جاز تخلى عنه ولزمه الشيطان  
قال الامام الحافظ القاضى يعقوب بن الحرقان ما كان الله مقفعا فاذا تركه الله  
جازا قال امرؤ ولا يبد الله بيدان الباري كانه قد خبير عن بداية المقادير  
وحكمه بالمقدور وملكه للتدبير تحقيقا للخلق وتوحيد او قد خبير  
عن حال حالهم خوفا وانذارا بالعلامات التي جعلها لاهل القون والاهل  
الهلكة وهو الحكيم الخبير وجعل الحياكم القدر فوق كل منزلة على منبر  
ويظلمه في ظل عرشه ويرفع من مجلسه اذ تارة العزامة لا اذ تارة المساقفة  
اذ الباري سبحانه لا يخل لا يمكنه ولا يضاق اليه لا عرش ولا سواء وهو بعد  
خلق العرش كما كان قبل خلقه ولا كن من كان عنده اكرم كان الى محل  
كرامته واهل كرامته اقرب ومن اعظم جوره ان يخلق دون المختارين  
نابه فيخلق الله دونه ابواب السماء التي هي مغزى الرحمة وطريق السعادة  
حسبنا ذكره ابو عيسى من حديث عمرو بن مرة الخثعمي اني مررت به  
قاله لمعرويه عن النبي عليه السلام فاخذ معوية حينئذ رجلا على حواشي  
الناس لعظيم الاشغال والافاق الحق ان يبرئ لك بنفسه وينشأ وله  
من عزة واسطية **هـ** **ب** ذكر عن انس بن مالك ان النبي  
عليه السلام قال من شال الفضاء كل الى نفسه ومن احب عليه بئر عليه  
ملك بسدده وكرره باصح من السند الا قول وقال هو جيتل غوييت  
وهذا بعضه الحديث الصحيح ان النبي عليه السلام قال لعبد الرحمن  
من ممة با عبد الرحمن لا ينال الامارة فانك ان اعطيتها عن مسئلة ولكن  
البهاوان اعطيتها عن غير مسئلة اعنت عليها **هـ** **ب**

عن أبي بصير عن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي الفضا فقد نزع  
بغير تسكين حشر غريب وهو عبارة عن كل حال الفضا وبعضه فان القتل  
اعدام الحياة الدنيا واذا ولي الفضا بعد اعدام الحياة الاخرى وضرب  
المثل بالسكين لانه اوحى وانجلى في الهلكة فيشترى هذا كله بغير التسكين  
من الاملات نغذينا وهذا تخمّل ان يكون اذا ضلّه وتخيّل ان يكون اذا  
حدّص عليه ومن لا يحدّث الجحش قال النبي صلى الله عليه وسلم من  
طلب الفضا ففعل عدله جوره وله الجنة ومن علب جوره عدله غلبه النار  
وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ابو ذر الان تسعملني قال ضربني  
على منكبي ثم قال يا ابا ذر انت ضعيف وانها امانة وانها يوم القيامة خزي  
ودامة الا من اخذها بخبرها وكذي ندى عليه اسلم فيها وقال يا ابا ذر اني  
اراك ضعيفا وان ارجب لك ما احب لتفتي في حرة لكما اكره لتفتي لا  
تأمرن عليا شبرا ولا تؤاخذن مال شيعة ورويه عن ابي موسى ان رجلا من بني عكر  
قال يا رسول الله امرنا علي بغير ما ولاك الله فقال ثا والله لا يولي عليا شي  
العمل جدا سألته ولا احدا حرم عليه وان القاضي يصيب ويخطئ  
ذكر حديث ابي هريرة اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اخطا  
فله اجر واحد ذكره ابو عبيد بن جابر عن ابي هريرة وقال حشر غريب  
الاسناد هو في الصحيح من طريق ابي بصير وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
عن عبيد اذا اصاب فله عشرة اجور واذا اخطا فله اجر واحد اخرناه  
وهذا يشهد له القرآن قال سبحانه من جاء  
بالحسنة فله عشر امثالها **موا** هذا الحديث مما يتعلق به  
من ذهب الى ان الحق في جهة واحدة في مسألة تصويب المجتهدين وهي بالزلة  
في الخلاف عظيمة وقد كننا فيما مشا الله في اصول الفقه وما قال فيه  
من ذهب الى ان لكل صواب انه خير واحد ولا يشك خبر الواحد الاصول  
وقال القاضي وغيره من اصحابنا فيه اموال كثيرة يمتنع فيها في

التجيم لمجرد القريب المرام وعندى فيه قابلية العمل والله يرفعها  
الاحترار علموا ووقعكم الله ان الاجر على العمل الفاضل على العامل واحد وان  
الاجر على العمل المشقة الى الغنى اجزان فانه يجرى في نفسه ويجري له كل ما  
تعلق بعينه من حفته فادفع بالحق واعطاه لمستحقه من اجتهاد  
وجري له اجر الاستحقاق في عون الحق الى مكانه اذ كان احد الخصمين  
الحق بحقه من ادخا ففضي لغير صاحبه بالمدعي فيه كان له اجر الاجتهاد  
خاصة وقد حازوا عليه فما اشقوا والله المومن بفضلهم ورحمتهم

## حدیث معانی فی القیاس

رواه ابو عبيد عن شعبة عن محمد بن عيسى بن عوف النعفي عن الحارث  
بن عمرو بن ابي المعنة بن شعبة عن انا بن اهل حمص عن معاذ بن  
وقال لبيد اسناده متصل **اسناد** اختلف لنا في هذا  
الحديث فمنهم من قال انه لا يصح ومنهم من قال هو صحيح والذين يقولون بصحة  
قانه حديث مشهور روي به شعبة بن الحجاج رواه عنه جماعة من الرفعا  
والائمة منهم يحيى بن سعيد وعبد الله بن السارك وابوداود الطيالسي  
والحرث بن عمرو الهذلي الذي يروي عنه وان لم يعرف له هذا الحديث بل يفي  
برواية شعبة عنه ويكونه ابن اخ للمعينة بن شعبة في التقدير له والتعريف  
به وغاية حظه في منسده ان يكون من الاقران ولا يقدح ذلك فيه ولا احدا  
من اصحاب معاذ مجهولا ونحو ان يكون في الكبر سقاط الاسماء عن جماعة ولا  
يرخله ذلك في جنس الجهالة انما يدخل في المجهولات اذ كان واحدا فيقال حديثي  
رجل حديثي انشأ له يكون الرجل للرجل صاحبا حتى يكون له من ختمه  
فكيف ومنه ما يسمونهم ان اضيفوا الى بلد وقد خرج البخاري الذي  
شوط الصحة في حديث عمرو الباري سمعت الحارث بن عوف عن عروة  
ولم يكن بذلك حديث في جملة المجهولات **وقال** الملاح انقسامه

احرفي جان من كتب ايقومه وفي الصحيح عن النبي حديثي رجال عن ابدي  
من علي بن جارية فله فيراط **الكتاب** مسائل

باب لو تفق على صحة هذا الحديث لم يكن ذلك صدقاً في الشغل  
عند علماء الاصوليين في انبائ لا خبر لان خبر الواحد على اصله  
لا يتعلق به فيه ولا كمن اتوا الله بمضاف على اصله الى غيره فقلوا مجموعها  
من ان اتوا بالمعصية كشيعة ابي بكر الصديق حوده بماله على الدين  
وفي صالح المسلمين **الكتاب** ائمة على ائمة معاني الى ليس مع ابي موسى  
واليس من بيتي اسرهما النبي عليه السلام فيها وامرهما بان يبيتا وسلم  
بعسرا وبعسرا ولا يفرأ وينطا وعاد ولا يختلفا فكان ذلك اصلا في قولية  
مربوز ماضيين مشتركين في الامارة والاقضية فاما او فعت انما زلة نظرا  
فيه فان تغشا على الحبل والافراحا القول حتى يتفقا على الصواب فان اختلفا  
فعال الامر ان من فوقهما فينظر فيه وينفذ ان ما اتفقا عليه ولو لا اثنى اهما  
لما قال تطاوعا ولا يختلفا وكان ابو موسى لمنا فطنا كان قافضها  
وقال **الكتاب** ائمة ائمة لرحمة الله عليهم ومن الدع لا احرم الله ما **الكتاب**  
ان ابو موسى كان جلا عفو له وقد بينا في اعوام من الفوائد وفي كتاب **الكتاب**  
مخرج المريد من الامور ان ابو موسى كان بالصفة التي ذكرنا والقضية  
الاستعانة بمسئلة الحكمين لم يجر قطبي منها وقد ذكرنا الحفاظ من الدار قطني  
وعجزه صفتها او ما اتفقا عليه من ائمة ائمة في الباقي من العشرة  
من يتولي فما اتفقا عليه نفذ من ذلك واستوفينا التحقيق في غير موضع  
**الكتاب** لئلا في ترتيب دلة ائمة حكما من الكتاب والستة ومجاهد  
لفصيل ذلك ان القرآن هو الاصل في البيان وهو فيه على وجوه من الحلال  
والخفاء فتولي النبي عليه السلام بيانه كما قيل له لثبتي للناس ما نزل الله  
فان لم يكن له في كتاب الله جلالة عليه في بيان النبي عليه السلام في



ان كان بين القرآن والسمعة من بين مسلمة خلاف طويل فبيناها في اصول  
 الفقه فلا تطول ماها هنا والحمد لله رب العالمين والواحدة قوله اجتهد في  
 قال علماء ما هو افعال من الحمد وهو الحمد في الامن بالجمع وجوهره يعني  
 طلب التظافر والاشباه التي تلحق التلوث بالمطهر ومعها ما عدته في  
 كتابه من الاصول قال في بعض المطبوعات كذا لولي اي لا يصح عن الغاية التي  
 اقدر عليه **الحاشية** ما المطلوب بالاجتهاد وفيه زحام واصطراب  
 والذي يظهر الا انه ما يغلب على ظن انه نظير ما وقع البيان من انه  
 فيه **الحاشية** لا بد منه في هذه التعليل ولا من علي من كانت له من  
 سطح وعلم ما حد الا دلة روي لا يمة من اجتناب اللفظ لا في اوزان  
 من ابي عبيد قال علي يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم بل بمن فاصبا  
 فعلت رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا حديث السنن لا عهدي بالانصار فقال ان  
 الله سيهدى قلبك ونسب لك انك **الحاشية** تقا في اليك اجلان ولا انقض الاول  
 حتى تسمع كلام الاخر فانه اخري ان تفسر لك القضاء قال فما شئت  
 في قضاء دعوى النودي اقضاه علي واعلمك بالجلال والاحرام معان  
 وافرضك زيد ولا يشوز فاصبا لا من علم خلاص الاحرام وكذا من شرعة الفصل  
 صنعة في القضاء والقضايك الدلة نوع من الفطنة كانت علي  
 ولذلك روي عنه **الحاشية**

في الحديث انما قلنا فقال من مضى له بشي من حواشيه فلا يأخذه الحديث **الثانية**  
 قال اصحابي ابي حنيفة قول النبي عليه السلام لعلي اذا تقاضى اليك  
 الخصمان فلا تغفل احدهما حتى تتمع من الآخر دليل على انه لا يقضي على  
 الغائب اذا ادعى عليه وبني اخذ في رواياتنا في تفسيره لانه لم يشرع منه  
 هذا الفاهوم مع امكان السماع من الآخر وامام مع تغذره بمغيب فلا يمنع  
 القضاء كما لو تغذر باجماعه **حسن** او محمد او صفير وقد ناقض ابو حنيفة  
 في القضاء في الوديعة على المودع عنده بالنفقة لزوج المودع وفي الاحد  
 بالنفقة **الثالثة** خطأ القاضي علم لا يوجب عليه ضمانا  
 لا يدرسه فيه تعبت واذا قضى بجهل تخلفه حكم المنعم في ماله ودينه  
 بوخذ منه القصاص في كل واحد منهما بما يتعلق به **دلالة** في مسائل  
 الخلاف والتفرع على التفصيل في نظر فيه **الرابعة** تجوز  
 المفاتيح بل نعم ان يقضي بترايه فيما يقضي فيه جتهاده وهو مقرر ولا يجوز  
 له ان يقضي بعلمه وبني مسئلة عطفي في مسائل الخلاف ولا صل فيها عندنا  
 الاجماع على انه لا يثبت في الحدود من قبل ان يحدث اصحاب المساق في فيه  
 قولنا بخروج حين او انها لازمة لهم وقاعدة المسئلة هي المصلحة في بقى  
 التهمة وزول الرتبة عن القاضي **الخامسة** قوله اذا اختلف  
 الخاص في الجاهل دليل على ان من صفاته الاجتهاد وذلك معنى لخص العالم  
 دون المقلد وقال بعض اصحاب ابي حنيفة تجوز ان يولي المقلد القضاء  
 وكذلك جليل على الحق فيقضي وهذا البشر بصفة المقلد قالوا كما يشهد  
 يقضي ماله عمدهم قلنا يلزم مدع ان يقضي بما علم كما يشهد بما علم بان  
 قيل البشر بقلد السهون والمفهوم من قلنا لانه جاهل بطريق الشهادة ولا

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ الْمَدِينَةِ، وَهَكَذَا خَرَجَ إِبْرَاهِيمَ وَالْحُسَيْنَ فِي  
بِرْعَمَ نَعْتِ رَسُوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْوَلَدُ إِلَى جَنَّةٍ فَلَمْ  
يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا إِنَّمَا أَتَيْنَا مِنْهَا صَبَاً فَاعْمَلْ خَلْدٌ يُعْمَلُ  
وَبِأَشْرَافٍ إِلَى كُلِّ جَلٍّ مِنْهُ وَأَشْرَافٍ إِلَى كُلِّ جَلٍّ مِنْهُ قَالَتْ  
وَأَنْتَ لَا تَصِلُ سَبِيْرِي وَلَا تَبْتَغِ رَحْلَ سَبِيْرِي فَغَضِبْنَا ذَلِكَ لِيَتِي

بسم الله

تسبيل الله إلى جصاصها وكذلك المغيرة فكانت ضرورة وها هنا لا يجوز له  
أن يعمل طريق الحكمة ولا ينفذ عليه طريق الحق فكانت المغيرة من لا يغني  
لا يغني بل هذا ولي الله السادة لم ين من صفاته أن يكون غنيا  
باجتماع وقد قال الله عن نبي إسرائيل في طالوت أني يكون له الملك علينا ونحن  
أحق بالملك منه ولم يجت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عبده وزاده  
بسطة في العلم والجسم والقاض أبو في حيل الشرع لا يكون لا غنيا لأن سبب  
المال ولا مثاله تغناه فيه فلما خبر بيت المال أن باباه واجتاج هو  
وامثاله كان غني القاض فضل من فقره أخصر في بؤس الطوطي  
بالمجد الا في طوره الله قال لما ولي جدي يعني لامه انور يد من الجشا  
القضا بطلب طلبة جمع اهلها واخرج لهم صندوقا فيه عشرة الاف دينار  
واخرج لهم خلعاً من ثياب حسنة فقال لهم هذا مالي فلا تحسبوا طره آجال  
من ولا يتكلم ولا تقول مالي من أموالكم

بَابُ كَيْفِ الْقَاضِي وَهُوَ

[illegible]

في طوره ويفسد نفع الطن عليه وانه ولهذا قال النبي عليه السلام لا يظن  
 احدكم وهو ضامن بين ركبته لاجل خقل حاجة الانسان في احد القوم  
 بين خصمه وذلك ما يعلفه ويغفله عن المطلوب ويعفله **الثلث**  
 ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بين الزبير وخصمه الانصاري  
 بعد غضبه وقد بينا فيه معاني منها انه كان غضباً يسيراً لا يشغله كما  
 تقدم في حديث ابن عمر حين تغيب عليه ومنها انه كان الحكم بينا فيه معاني  
 منها انه كان غضباً يسيراً لا يشغله كما تقدم في حديث ابن عمر حين تغيب  
 عليه ومنها انه كان الحكم بينا لا يغيب العصب ومنها وهو يدعي ان كل ما  
 يخاف على الغاضب من الآفات بومر عليه لانه موثد معصوم **الثلث**  
 القابذة في حصبة الغضب من بين سائر النظائر التي ذكرناها انه  
 اعطى ما شاء واكثرها تغوينا القابذة الغلب من التحصيل للحل فاته  
 قطعة من النار واعظم جند الشيطان في المثل المشهور العصب غول  
 الحلم اي مغشده او مذهبه واهذا بما في الصحيح ان رجلاً قال للنبي عليه  
 السلام اوصني ولا تكفر قال له لا تغضب وقد بينا في التبريد انه لما خقر له  
 الغضب لاحد معينين اما الذي ستفناه الان واما لانه نهر من حاله ان  
 الغالب عليه الحدة فاراد ان يكسر سورة بالوصية وهكذا كانت  
 سيرته صلى الله عليه وسلم مع الوافدين عليه بقصد بالبيان ما يعلم ميلهم  
 اليه كما قال له من عبد الغيب حين قال له امركم بربع فذكر له اصول  
 للامان ودعا به للاسلام واتبع ذلك في باب التواهي بما علم ميلهم اليه  
 من الشرب في الاواني المتكسرة وان كان غيره من المعاصي اعظم وذلك  
 لان المراد اكسره شهوته في احوال الاشياء اليه هان عليه غلبتها في  
 الذي كانت لا تميل اليه

**باب هذا يا امرأ**



قال ابن الزبير يا ايها الناس اشيروا علي في الكعبة انتم اهل بيئنا واهل  
 ماوها منها قال ابن عتيبة فاني قد فرق لي رأي فيها اري ان تصليحها  
 ونزع بيتنا السلم عليه النار وسمعت عليها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن  
 الزبير لو كان احدكم احرق بيته ما رضى حتى يحده فكيف بيت ربهم  
 ابي مسخير لي ثلاثا ثم عاروا مري فلما مضت الثلاث اجمع رايه علي ان  
 سقعه بحماماه النار ان نزل باقول الناس يصعد فيه امر من السماء فصعد  
 رجل حتي بقي منه حجارة فلما لم يره الناس اصابه شيء ثنا بلغوا فنقضوه حتي  
 بلغوا به الارض فجعل ابن الزبير اعمده فستر عليها التتور حتي ارتفع بناؤه  
 قال ابن الزبير اني سمعت عابشة تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو  
 ان الناس حديث عهدهم بكمز ولم يتر عندي من النسقة ما يقوي علي بنايه  
 لقد رست ادخلت فيه من الحجج خمس اربع ولعلك له بابا يدخل الناس منه  
 وبابا يخرج منه قال في اليوم احدهما انفقوا لبيت اخاف الناس قال  
 فراد فيه خمس اربع من الحجج حتي ابدوا انظر الناس اليه فبني عليه البناء  
 وكان طول الكعبة ثمانية عشر ذراعا فلتازاد فيه اسنصره فزاد فيه  
 عشر اذرع وجعل لها بابين احدهما يدخل منه والاخر يخرج منه فلما قسلا  
 ابن الزبير كتب كجاج الي عبد الملك ابن مروان يحبره بذلك ويخبره ان ابن  
 الزبير قد وضع البناء على المسطر اليه العدو من اهل مكة فكتب اليه عبد  
 الملك ان الناس من يطبخ ابن الزبير في شيء اما ما زاد في طوله فاقتره واما  
 ما زاد فيه من الحجج فزاده الي بنايه وند الباب الذي فتحه فنقضه وعالاه  
 الي بناءه فوجدوا في بن عمار الله بن ابي ربيعة علي عبد الملك ابن مروان  
 في خلافة فقال عبد الملك ما اظن ابا حبيب يعني ابن الزبير سمع من عابشة  
 ما كان يزعم انه سمعه منها قال الجرح لا يعمل هذا يا امير المؤمنين  
 اناس سمعته منها قال سمعته يقول ما اذ قال قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



مكن عليه ذلك فرض عين لم يمنع ان يقبل عليه من اذلة وفي ذلك ما نازوا له سوي  
 هذا ما لفاضة فيه ما ذكرناه في الثانية هدية او لا امر كل ذي امر انما  
 يلقاه من المأمون والاول الامر الاول به بتعدي وهدية بتعدي وعلى  
 العباد بمننته بزوج وتغدي ومن اجل الاعمال بعد الفريض مما يتعلق بالمصالح  
 ويعود بالالفه امتثال نداء في الهدية في حديث الشرايع وقد جاز في الصحيح وله  
 ورش شاة وهو  
 من اللبن وغيره من جرائد من الاضداد وكان اذا جاءه طعام سأل عنه فان كان صدقة  
 قال لا يحيا به كلوا ولم ياغل وان قال هدية اكل معهم وقد كان يخص بالهدايا با في يوم  
 عايشه وفي ذلك حديث طويل وكان يقبل الهدية ويحيا في عليها وكان لا يورد  
 الطبيب خرج جمعه الصحيح وقد استعمل على الصدقة ابن المتنبية فحار فقال انما  
 لكم وهذا الهدى بل فقال هلا جلت في بيت اميه وامه حتى ينظر الهدى له امره  
 وذلك والله اعلم لانه اشتكى الهدية واستشرف صلى الله عليه وسلم الى انه اذنت  
 على طرية المعجزة وفي تنوع ان يكون نصنعا واستدفاعا لما طر او جلبها بالاجور  
 من الصدقة وهذا صحيح وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم معاذ اعلى اليمن  
 قال له قد علمت الذي دار عليك في الك وقد طيست لك الهدية ولم يصح سدا ولا  
 معني فان الهدية على وجهها لا تحضر بها معاد وعلى هي وجهها لا يجوز بلحان وذلك  
 من هذا يا الامراء مربوط بالجمال من الهدى والوالي واما هو اليوم لا يقع مضرة لا يخل  
 من الهدى ولا يخل للوالي

المهدي

والثالثة اجابة الدعوة وقد تقدم  
**باب التشديد على من يقض له بشي**  
**من حق الخبي**

ذكر حديث ام سلمة انما تحضرون  
 التي اخرجته سنن الحديث من صحيح الصحيح وان كان يوثق عن  
 امرائه ورجل حسب ما ذكره ابو عبيد عاينه وام سلمة وابي هريرة في عكره

اللعن شأوا لمعاني منه اللعظ ومنه المعنى والمراد به هاهنا القصد في المعنى وهو  
الفطنة أيضا والبصيرة بما داخل الامور ومخارجها وسوق القول على السبيل النافعة  
المغضية الى المراد ومن اصول ذلك قوله ولشعره من الحزن الفول وقوله في هذا الحديث  
ولعل بعينه ان يحزن الحزن تجتنبه من بعض فاقضي له على نحو ما استمع **الاخذ**  
**في مسائل** الاولى قوله انما انا بشر وذلك امثال لقول الله فيه ولما والمراد  
بذلك هاهنا لا اعلم الغيب وانما يكون عملي ضحكها ما ظهر الي من اقوالهم واعمالهم  
كموله من ان انقب عن قلوب الرجال في الشبهة قوله ولعل بعضكم  
ان يحزن الحزن تجتنبه من بعض الحزن الخطاب في الجسام لا بصرفه منها ومن اول  
الوجه فيه الاجتيال في قلبا لم يدعي حكمه والتكبر مدعيه في ضبط مقالته اخضر  
التحفظ بها ثاقف قوله حتى يبطل قوله **الثانية** فاقضي له على نحو ما  
اسمع منه دليل على ان القضاء انما يكون بظاهر القول لا بباطن الحال فان كان  
المراد في الظاهر بما لا يحل في الباطن فان ذلك هو الواجب من حكم الحاكم لا يحل  
له ما لم يحل له خلافا وهذا ما لا خلاف فيه في الاموال والدمار واختلفوا في الفروع  
فقال ابو جيفة ان يحل فيها وان كان يحل في الباطن يحل المحرم منها ويحرم المحلل  
مثاله ان يعير المرأة شاهدي روي على الطلاق بيقضي القاضي بظاهر حالها بالزينة  
حازلما نكاحها وللزينة مثله وفراجهما القول فيها في مسائل الخلاف وعند  
فيها امران احدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم لعنوا الذين اجدكم اذ ذبحتم  
محصنات بغير فرق بينها بين علي قوام **الثالثة** باطل فلهذا البناد على شهادة  
الزور **الثانية** ان لا يسمع تقبل انساء الحلف فيها ولم يكن قبل ذلك حشر وبع الرجل  
امينة فيمنعها الحلف بتدانة الوصي والسلطان في التي لا ولي لها كدليل نفسيات  
الحلف بقولها للربيع في المرأة المحرمة عليها والاموال بما تستغل الحلف فيها لا لقول من  
تخيم لا تخيم ولا ينفي الحلف فيها ولا ينشاء اجواب مدته ناه على البسط في موضعه  
حاصلته ان المحن اذا نظر في الحكم الذي ليس فيه انما يحل على الاشياء والاموال



لا علمي الاعداد واللحان مبني على قول تدنحمو الحاشية الشدب فيه ولا تحفون  
 الحاشية كذا حد الشاهد من الذين ينبغي اليكم علي قولها ما حازله حكم فهو  
 صدق واما قوله ان الفروج من الحل فيها وفي الاموال يستعمل ولا خصلا فيه ان  
 الفروج من الحل فيها بوجه شرعي يستوي طاهر وباطنه فاما انما الحل باهر اهل  
 طاهر او باطن ولا نظير له ولا دليل عليه ولا سبيل اليه انما به يتعلق بهذا القول  
 واما مثل الخفاف بين العلماء وهي الرابعة مثلاً اذا كان الرجل حراً او حراً  
 الحاشية له يقول اني بكر في حجب لاخوة به واعطاه الميراث في دورهم اختلف العلماء  
 فيها والدي اراه ان ذلك يحمله له وان لم ير ذلك في قوله وكذا كل من سئل  
 خلاف كالمطلق من النكاح ويجوز لان الجمل امضاء ظاهر وباطنه سواء كما يقتض  
 بنما سعه الحاشية كذا بل مقدم على ما سبجه لها الحاشية اما انما اذا بقي عالم العالم  
 بما لا يري لم يحله الرجوع اليه لانه لا يحكم له فاد اجمل انفع النزاع ووجوب الانتفاء  
 في نفسه وغیره وفي بعض العالم للعالم خلافات كثير يتبينه في اصول الفقه  
 له الحق سنة قوله فانما اقطع له قطعة من ثا انما نادى الناس بول الى النار ومن  
 سبب العذاب له فيها وماله الى ذلك الا ان يغفر الله علي يعني لتسبف النبي بتسبفه ومعرفة  
 احد مني المجاز وخرج ابوداود وعنه عن عائشة عن عبد الله بن رافع مولى  
 ام سلمة عنها ان الحديث ابي وتول الله اذ كان في خصمان في موارد لهما ثم نفع  
 لهما سنة الادعواها فقال لهما النبي عليه السلام اذ تعلما ما تعلما فادها فامسها  
 فوحي الحق ثم استنهما خلا في السنة قوله صلى الله عليه وسلم لهما ذلك  
 اذ انما يخلو وحرم وحذ من اللبس في الخصومة وهو احدى في كل جانب منها يوجب منع  
 الحيلة في بلوغ المراد على حد جال من حاجز ومنوع منها ومنه ليدن الوادي وفي الحديث  
 اصحح بعض الرجال الى الله الالذ الخصم في السابعة قوله ونوحنا الحق  
 اي اتصداق وهو من الوحي وهو الفساد يقال نوحى وناحى وكذا كل سمعته والله اعلم

التوسعي

اسم من قوله ثم استه ما يعني يطلب كل واحد منكم ما سته وذلك مخصوص في  
 العرف عريته فطلبه بالقرعة قال فليطعوا القرعة كان في كل من رغبة  
 وهامة في كل شيء وحاش في بر عننا فصة حبيب ما بيناه في كتاب الاحكام  
 في ان عثمان في الصافات ولا خلاف فيها في انفسهم فليطعوا هذا لك في الناس  
 قوله ولينحل كل واحد منكم ما صاحبه دليل على ان الجليل خور في المحمول لانه قال  
 لهما اوتيا واخذتا ولا يكون ذلك في معلوم وفي روايات لعرب مختصمان في  
 موارد قد درست معنى خفيف وهي مسألة خلاف في الفقه والتجريح حوار ذلك وان  
 تحري القرعة في كل شكل من اوجله العاصفة وبعض هذا قوله في حديث  
 الحضرمي الذي ذكره ابو عيسى بعده اما الله ان يظف على ما له ليا كلة ظليما بلفظ الله  
 وهو عنه معترض في الحادية عشر لئن اعرض في حال ليغيبان بفضل في آخر  
 بوعده الصدق ان الله لا يغفر ان يتركه وبغير ما دون ذلك لم يشاركه

# بَابُ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمَدْعَى وَالْبَيِّنِ عَلَى مَنْزِلَتِهِ وَمَعَ الشَّاهِدِ الْعَارِضَةِ ان فواعيد

الشرعية ان البينة على من ادعى واليمين على من انكر حكما شرعه الله  
 للحكمة هي مصلحة الحق بينهما رسول الله عليه وسلم بقوله لو اعطي  
 الناس برعواهم لا دعي قوتهم دما قوم واموالهم لا عن البينة على المدعي واليمين  
 على منكر ولين في هذه القاعدة خلافا وان كان الخلاف في تفاضل  
 الوفايع النبي يخرج على هذه القاعدة ويذكر ذلك مسائل منها ما اوردها في  
 مسائل الخلاف ومنها ما حققناه في غير هذا مسائل الاول  
 في تحقيق البينة ما هي كل معنى تنبئ به للمقاضي وجه الحكم والمفضل  
 بين المتنازعين وهي على مراتب اعلاها شاهدان عدلان وادناها لوثة

بدواعيهم

القصاص وما بينهما موضح كالم في موضعه وليتطرق في الشرح والخلاف  
فما معناه اذ بانها في غير ه لا تغدرون عليه **الثانية** شاهدان  
اختلفا لعلمهما فيها هل شهدا منها اصل كالشاهدين او بدل كل من قال  
انها اصل وبدل الفقهاء على انها لا يجوز شهادتهما في القصاص ولا في الطلاق  
والصحيح انها اصلان لا كمن قال صرنا عن الترجيل اذ لا يبرهان في كل  
محكمة بحريه فيه الرجلان لشهادتهما **الثالثة** شاهد مع  
يمين الطالب مسئلة خلاف طبولية لا شتر فيها جوارها في الاموال تنظر  
الحديث فيها وعمل اهل الحديث من شتر الاسلام اولا ومستقره احوال ذلك  
وقضيه بالخلفا - وقضي به علي بالشوكة وقد خرج له الدارقطني وغيره  
من الحفاظ من طرق عديدة وقد اسوفينا القول به في مسائل الخلاف  
وتشرح الحديث من اطراف ما قرأت معهم من كلامهم وسمعته من مقالهم  
امرا اذ احدهما ان معناه قضى بيمين المدعي مع شاهد الطالب وهذا جهل  
باللغة المعنى بين اثنين تقضي عريضة ان تكون من جهتين المدعي  
المتفادين الشا في حملهم ذلك على صورة طريقه وهي رجل  
اشترى شيئا فاختلفا في عييه فشهد شاهد بان عيب فقال البايع  
عنه بالمرأة فيخلف المشتري به ما اشترى بها ويرد فبنا هذا جتان  
والحديث يقتضي القصاص في حق واحد ولا المعية فذهب فيه وهذا  
ضعف فادرك تمام يقع نط فكيف يحمل النار على عليه والذي عول عليه  
اهل ما ورا انهم منهم ز الله ذكر الساهد والشاهد والمرئ لم  
ينكر الشاهد واليمين فهي زيادة على النكر وهي نسخ ولا يجوزنا لا جران  
او حين متواتر فلما قد بينا فساد هذا في اصول الفقه وبيننا ناقضهم  
فيه مشايل الحفوها بها في القرآن بنظر فكيف نخير تبين بذلك ان  
الزيادة لا تكون نسخا وليتطرق المسئلة في موضعها من اراد الشفا منها

الزاوية شهادة القسبان فيما بينهم من البيينة وكذا كان الشيا  
 حسب ما تقتضيه المصلحة ويوجه حفظ الحدود مع حفظ الحق  
 مع اباة ما يباح والانتداب لما يندب وهذه ضرورة نفسها في  
 القبر ومقابل الخلاف في الخامسة قول النبي عليه السلام للحضري  
 الدينية دليل على ان البيينة على الحاجة دون صاحب اليد لانه هو  
 المدعي وقد تسمع بيينة صاحب اليد اذ اجابها منطوقا او مخرجا حادفا  
 لا في حيفه وقد بيناها في موضعها في استادسة قوله انه فاجرو هذا  
 سب منه فكيف تكفي النبي عليه السلام عنه وانما كان كذلك لان ذلك  
 لم يطلب حقه فيه لا وجه له ابدأ ولا خال سوي ذلك في السابعة  
 قوله في الصحيح شاهدك وليس له ليس له الا انك مما تعلق به  
 اصحاب ابي حنيفة في سقاط اليمين مع الشاهد قلنا كما لم يغل له  
 او شاهد وراى ان وجد ان ياتي بها وسنوزنها ذلك هذا الاخر  
 من اليمين والشاهد ولا جواب لهم عليه بنفع في الثامنة قوله  
 البيينة على المدعي واليمين على من انكر قاعدة البيان حصرها في محليها  
 فلا يكون اما سوي ذلك فان سادت اليمين في جنبه المدعي بطل  
 المحضر ويلزم رجوع البيينة في جنبه المسكن قلنا اقتضاؤها المحضر  
 ظاهر والقضا باليمين مع الشاهد نص وظاهر اخر فتعاضدا ورجعنا  
 في الترجيح وظواهر القضا باليمين مع الشاهد بين بيناوا القياس  
 يقتضيه هذا ويلزم من قوله النبي عليه السلام السبعة فيما لم يستمر  
 وجعلتها للحجاء وليس من اليمين فتمت واكواب الجواب بعينه في  
 التاسعة شهادة العبد لاسانها قولها البيينة على المدعي كما لم  
 يتناولها قوله واشهد واذوي عدل منكم وقال احمد والبخاري في  
 شهادته مقولة وقد تقدم بيانها في كتاب الاحكام ومقابل الخلاف

من ادعي



ومن روي ما يتعلق به فيه قوله واشهد واذوي عدد منهم علي ما قرئ اه  
 في الاحكام **العقبة** ان شرة فان لم يكن المدعي فيه في براحدهما  
 فقد روي ابو موسي ان رجلين ادعيا بغير اعلى عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وليست لواحد منهما بيعة فجعله النبي عليه السلام بينهما زوله مثل  
 واوداود والنساي مدعي الصورة التي في النبي عليه السلام بها بذلك  
 والله اعلم فان كان المدعي عليه في براحدهما او لم يكن واقاما معا بيعة  
 فقد روي ابو داود والنساي عن ابن مسعود ان رجلين ادعيا بغير اعلى عهد  
 النبي عليه السلام وانا كل واحد منهما بشاهدين فقسم النبي عليه السلام بينهما  
 نصفين فان كانت قصة واحدة مرواية مسلم اعدل واولي وان قلنا  
 انما قضيتان فلهن كلوا من شونا حكيم في ما ذبة واحدة احدهما بغير  
 بيعة والاخر ببيعة او يحونا حكيم في ما ذبتين الاولي كان البعير خارجا  
 عنهما وهذه الثانية ذات البيعة كان البعير في براحدهما فان كانت  
 البازلة هي الثانية فقد خلف لعلي

## باب عتق رجل لشريليت

ذكر حديث نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق  
 نصيبا او شقفا او قال شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد  
 فهو عتق ولا فقد تنق منه ما عتق روق منه ما روق هذه رواية ايقوب  
 عن نافع وروي الزهري عن سالم عن ابن عمر ان النبي عليه السلام قال من اعتق  
 نصيبا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمنه فهو عتق من ماله وروي  
 عن ابن مبرزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق نصيبا او  
 قال شقفا في مملوكة فخلصه فماله ان كان له مال فان لم يكن له  
 مال فمئة قيمة عدل ثم ينشع في نصيبه الذي لم يعتق عن مشقوفه عليه  
 وحسن كل ذلك وصحة **الاثنين** من الفاظ الصحيح قال

التي عليه السلام من اعتق شركا له في عبده فإنه مالٌ يبيع فمن العبد  
اعتق شركاؤه حصصهم وعنى العبد والاعتق من ماله ما عتق  
أقوله من اعتق شركا له في عبده يقتضي الامة واختلاف  
في وجه اقتضائه فقليل طريقه غريبة لان ع ب د في بيايه العرق  
يناول الذكر والاني من المالك لا تامة تقول عبد وعبدة فاذا اطلقت القول  
يناول لذكر والاني وقيل انما تحقق الامة في ذلك بالعبد بالقياس واخته جلي  
اذ المعنى الذي يقتضي ذلك في العبد من الالفاظ الشرعية والمعاني بموجبه  
موجودة في الامة لا فرق بينهما في ذلك الا الذكورة والايونة وهو عني  
لا يتحقق منه تاش في وصف من له وعان التي اقتضت هذا الجمل حتى  
قال الموصي فيه ان ادراك كون الامة فيك كالعبد حاصل للتسامع قبل  
اللفظ اوجه الجمع يريد الجمل به **الاشياء** ولنظر فيها طريقان  
احدهما ان تناق علي سرد الحديث او تركب على الفصول لمدح نوية في تصور  
الاحكام في ترتيبها على نظام وهو انهم لها واقعد فيها عما ياتي في كتب  
الفقه سدا ناسناها في هذه العارضة على مساق الفاظ الحديث قصدا  
للتسهيل على الشادين في ذلك في **مسئلة** المولي قوله من اعتق  
وذلك عام في كل معتق يصح قوله وينفذ عنه بان يكون مكلفا مالا كما امر  
نفسه ورتب على هذا احكام وسعلق به فروع ياتي ان شاء الله ولم يخلف احد  
في ان هذا اللفظ على عموم **الساينة** في نفس هذا العموم بالنفسين  
له وربطه بما يتعلق به او فصله عنه مثاله ان يعتق شركا له مع نصراني  
وهو مسلم فانه يقوم عليه ويكمل لو كان المعتق كان العبد مسلما او  
نصرانيا لان الخطاب تناول قطعا ولزم الحكم بذلك اتفاقا **الثالثة**  
لو كان المعتق النصراني لمصته في مسئلتنا هذه ففيه ثلثة اقوال الاول  
لا يقوم العبد ولو كان مسلما قاله ملت في المختصر الثاني قال بزرقي

يقول عليه ان كان العبد مسلماً الثالث قال اشبهت من اغترق منها بعد  
 عنقه وجه الا قول ان النصراني لا ينفذ عنقه له نه عاهد علي ان يكون  
 علم دونه ولا يغير عليه من شريعة شيئا ووجه الثاني ان الحق بينه وبين  
 مسلم فيجزى عليه حكم المسلمين كما لو ورثه فانه لا يبقى عنده وهو وحده  
 الثالث بينه والاصل في ذلك انه حيث توجه الخطاب تغذا الحكم  
 له الوابغة وسواء كان العبد من المسلمين او من غيرهم فان ذلك فاذا  
 اعتق اثنان نصيبهما في فون واحد كما عليهما جميعا وان تقدم احدهما  
 الاخر تقوم على الاول ان كان موسرا لانه انما السب واستقبل الحكم  
 به دون الاخر وان كان معسرا وفيه قولان قال في المدونة لا يقوم عليه  
 لانسان بحيث عليه ذلك وقال ابن تافع يقوم على الثاني لان ذلك حق  
 العبد لا كلام للشريك كما به ارايت لو ابوا وقالوا انما سب لم يكن ذلك  
 لهم والصحيح هو الاول لان العبد اذا طلبه لم يحد شيئا بوجهه به  
الخامسة اذا وجبت لتقويم علي ترجيح او ثلاثة واختلفت  
 اشتقا صمهم فقال في كتاب محمد بن اشهب يقوم عليهما بعد اشتقا صما  
 وقال عبد الملك بن المستوط يقوم في اسود وهذا كما شفعة والسلة  
 عظيمة المآخذ وقد بيناها في الخلاف واوضحنا انها على قدر الحصر  
 لان مواد الملك اياه على قدر الحصر وكذلك مؤنة وكل ما يلزم في امتناع  
 الحقوق فانها يكون علم قدر الحقوق وهذا هو العدل المتأبسة  
 اذا اعتق بعض نصيبه وله شريك فالجواب واحد وان كان له كله واعتق  
 بعضه فالعجب كل العجب ما قال علماء وانا ان ثمان مائة عنق بقيته  
 والا فقد عتق منه ما عتق قاله مطرف والما جشون عن ملك  
 وكيف يكمل عليه مع الشريك فضا حرم ما ونعمك بسرائر العتق بعد  
 نكل المحاولة ولا شري لعتق بنفس القول ها هنا وهي السابعة اختلف

ان قومك استقصوا من سنان الكعبة ولول جدنا نزعهم بالنسبة  
اعدت ما تركوا منه فاراهاه من سبع اذرع قال عبد الملك للحجوث  
انت سمعتها تقول هذا قال نعم قال فلك ساعة بعصاه ثم قال وددت اني  
وما يهمل ولو كنت سمعته قبل ان اهدمه سركته على ما بناه ابن الزبير  
وروي زهرون الرشيد قال لملك في ريد هور متابني الحجاج من الكعبة  
وان ترد الي بنيان ابن الزبير لما جاني ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وامثله  
ابن الزبير فقال له ملك نشدتك الله يا ميرا المؤمنين ان تجعل هذا البيت ملعبه  
للملوك لا نشأ احد منهم الا يقضه وبناه بنز هب هيبته من صدور الناس

## باب فضل الحج والاسود

ذكر حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل  
الحج الاسود من الجنة وهو اشد بياضا من اللبن فتودته خطايا بني  
آدم **الحديث** خرجه ابو عيسى عن جرير عن عطاء بن السائب وخرجه  
النسائي عن حماد بن سلمة عن عطاء بن ساعد بن جبير عنه وذكر ابو عيسى حديث  
عبد الله بن عمرو ان الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طهر الله  
نورهما ولولم يطهر نورهما لاصتا اما بن المشرق قال محمد هذا الحديث  
عن عبد الله بن عمرو وموقوف **الحديث** خرجه ابو من الله واه من  
والقدريه شكروه من وجهين احدهما ان الجنة بعد خلق والناس ان الخطا  
يا لا تسود ولا تبيض حقيقة ولا تولد على صلهم في النولد وقد اقمنا الادلة  
الواضحة على خلق الجنة وانها معدة للمتقين واما من خلق السواد في الابيض  
والابيض في الاسود فليست في قدرة الله بمستنكير فان شديلا اعراض من  
اهون مغذوراته وكلها هين ولا يكون خطايا بني آدم مسودة ولا مبيضة ولكنها  
علامة على ما يفعل الله مما ليست الاعمال الصالحة موجبة للجنة ولا الاعمال  
السيئة موجبة للنار ولكنها علامات على ما يجب بقضار الله وقدره



هل يفتنوا العبد بين الشريك من مفسد السراية ام حين بخون التعويم <sup>الصحيح</sup>  
 انه ينظر التعويم لا ينظر الي يسه وعشره وكل حكم يقف على نظر  
 الحاكم لا ينظر الا بعد نظره فما في سلكنا فلا ننظر لا حد الا الله وقوم  
 انها هبة ثم جزا لا يصح لان العتق لا يفتقر الى كس ولا حريه بحري الهبة  
 لان رتبته بعده وانما هو كالدين على الرجل اذا وصف له نقد الفول  
 جوز ولو قيل بانه اذ وهبه الدين سقط لغلت به لان الهبة تملكه وذلك  
 بقيد اسقاط الدين لو استقطه لنقد ولم يرجع الي الا ذل <sup>ل</sup> او على كل  
 حال العتق اوفى من الدين <sup>في</sup> النامنة اذ مات المقتول قبل التعويم  
 فقال في كتاب محمد ان مات بعد ثاخذ لكونه مملوك من اهل المال قال  
 وشبه خلاف ما لو كان كله له لانه <sup>في</sup> انما سعة النظر في قوله  
 فيه كان له مال هو عام في كل ما كان حاضرا او غائبا عرضا او قرضا  
 فان كان المالك عامنا فقال علماء ارباب ينظرون لا يخون بقوميا وهههه  
 الشريك من البيع فلاقن بخون المقتول غا سا فانه يعين به قريب  
 العبيته وبغيرها لا يكون اضر للعبد ولا للشريك كعبد اسبق  
 او بعين شارب او ثمة لم ينفصل عنها ينظر ان كان قريبا قاله ابن الماحضون  
<sup>في</sup> العاشرة في قدر المال وفيه ثلاث عبارات لا اربى قال ابن  
 الماحضون هو كالمفلس في الحكم وقال شبهت ببيع عليه ثياب ظهره  
 وودعها بركله الا ما يصلي به لان العتق ناكذ واجتمع فيه حق الله  
 وحق العبد واري على حرمة المفلس هو الثاني <sup>في</sup> الثالث قال ابن  
 الفاسم ببيع عليه منزله الذي يسهه وشواربته ولا يركه له الا كسوة  
 ظمراه وعيشه الا بام وهذا كله متعارف <sup>في</sup> الحادية عشر فان لم  
 لغنى في ماله الا بعض الكل قوم عليه وعقوبته مقدار ما تبده من المال  
 وسفي ساير ذلك رقيقا لانه حق وجب عليه فيستوفى فيه ما يقدر

فمنعش

الهبة عقد تنسخ  
 قبله بالقول  
 كالمعدي

عليه **الثانية عشر** ان كان عسرا لم يقوم عليه باجماع ولا كن تنبغي  
 حصة شريكه رقبيا وقال ابو حنيفة يستسعى العبد عن مشغوق  
 عليه وهي مسئلة طبولية اختلفت فيها مدارك النظر ولا ثور قالوا ان  
 في حديثنا ان قوله والا فقد عتق منه ما عتق ورق ما رق من قول ابن عمر  
 وقلنا نحن قوله يستسعى العبد من قول قتادة ورجح اصحاب الحديث المأمون  
 علي الدين حديث ابن عمر كماله من قول النبي عليه السلام وانفقوا  
 علي ان ذكروا الاستسعاء بعين من قوله فمن حج مرهنا في مراك الحيرة واما  
 مراك النظر فضعيف من جهة ان حقيقة المراك لا تستسعى بها كناية والثانية  
 عندنا وعند كجيب وان كان العبد حاررا علمها وكل عتق يكون من  
 عن جهة الجناية لا بجك كناية ولم تكن من بعد حياية ولا اطلاق  
 فمن ان يكون الاستسعاء وقوله عين مشغوق عليه ينبغي الاستسعاء به  
 اذ لم يرد له لم يجز عليه وقد ردنا ما في مستال الخلف فان قيل  
 قد روي ان ابوب قال في قوله والا فقد عتق منه ما عتق لا ادري اهو  
 من قولنا في اوجي في الحديث فلما ملك وعبيد الله قد حققا الرواية  
 ونما في تافع ثبت من ابوب وقد بقي من الكلام ما يدل عليه ما ذكرنا  
 بانه في موضع

## باب من ملك ذا حر محرم

حديث الحسن عن سمرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ملك  
 ذا حر محرم فهو حر **المنهاج** قال ابو داود في هذا الحديث  
 عن الحسن عن سمرة فاما يحسب حراما ورواه عن شعبة عن قتادة  
 وجابر بن عبد الرحمن بن مثله قال ابو داود وشعبة اجمعت  
 من حماد بن سلمة **العارض** فيه ان مسالك الخلف  
 فيه رجع الي ثلاث امثات الاولى ان لا حقيقة قال يعتق عليه

كل ذي رحم محرم <sup>سهر</sup> واشافعي قال يفتن عليه الابوان <sup>سهر</sup> فربا وسعدا  
خاصة وزاد ملك في احدي الروايتين الاخوة وفي الاخرى موالا بني حنظل  
وما طال ما انتفت هذه الافوال في الامصار مع الاحيان والمطوار  
واشكال الاشكالها وتعارض وجوه النظر فيها وعول الساجي على ان  
القرابة المختصة هي الأصول والفروع على العموم وراي ملك ان الاخ  
اركن ضبعة في خيئة واحد فتحققت لبعضيتها وبلزمه فيه العرفا انه  
قطع مع الاب من الجذور وهذا هو اشكال المسئلة ولا حل ذلك فلما ان  
رواية ملك الموافقة لابي حنيفة هي الصحيحة لان علي ذي رحم محرم  
جورث منه وبعض له ولذلك لم يخرجه نكاحه بل ذلك المر بعضه والمعول  
على حديث شجرة فـ ان قيل لم يسمع الحسن من شجرة الا حديث

العقيفة قاله البخاري وان قلنا انما قال البخاري ان سماع الحسن  
من شجرة صحيح بليل حديث العقيفة فيحمل جميع احاديثه عنه على  
السماع كما يحمل حديث فتادة عن النبي على السماع ولم يصرح به الا

في قليل وقد اخطأنا في استبدال الخلف <sup>في قليل</sup>  
**باب من اعترف مما لبيك عند موته**  
**وليس له غير همره** <sup>حديث ابي المهلب عبد الرحمن</sup>

بن عمرو وعم ابي قلابه عن عمران بن حصين ان رجلا اعتق ستة  
اعبد في روضه ولم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي عليه السلام فقال  
له بولا شديدا ثم دعاهم فخرهم ثم فرغ بينهم فاعتق اثنين وارفق  
اربعة هذا حديث انفق عليه الحسن والصحيح وقال به فقها المسلمين  
وحالف ابو حنيفة فقال يعتق من كل واحد ثلثه والقياس معه

لأنها وصية لكل واحد ببلته فقلل النعمة للعتق من شخص إلى شخص  
غير متعاضد صدقوا ولا تكن السنة أحكمته فخرى حيث أحسنه وليس  
لهم عليه ما قبل ينفع وقد بيناها في مسائل الخلاف

## باب العمري

ذكر عن الحسن بن سمرية أن النبي عليه السلام قال العمري حائرة  
لاهلها أو مرائي لاهلها ولم يذكره في بني وذن كرو حديث مائة عن  
حارث بن العمرى حائرة لاهلها والوص حائرة لاهلها وحسنه وحديث  
سمرية عمري صحیح وصحیح ابن عمير حديث حارث وحسنه **أنه من**  
روى في الباب ما روي عن هذه منها عدد الاقل حديث معمر بن الزهرى  
عن ابي سلمة عن جابر انما العمري الذي اجارها رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان يقول ما يلىك ولعقبك موزك كل كما روي عنه في حديثه وقد  
خرجه مالك وانفق عنه وزاد يحيى بن يحيى عنه لا ترجع الى الذي  
اعطاها ابدا **الثاني** روي ابو الزبير وعطاء عن جابر ان رسول الله  
عليه السلام قال لعن الله ابا اسحق عليه السلام وامواله ولا يعمروها في  
الامر شيئا حياته قوله حياته وموته وفي رواية في نفسه وها **الثالث**  
قال ابو داود في سننه عن عروة عن جابر عن ابي عمير عن ابي له وعقبه  
يرثها من يرثها من عقبه وحديث عطاء عن جابر لا يعمروا ولا يترقبوا  
صحيح ورواها احاد بن هذه امها **الراجح** في مسائل  
الاولى قد تقدم بسبب العمري عروبة قلنا حكمها في الشريعة فهي  
عندنا قلبية المنفعة لا يعمروا مكانها اجارة بغير عوض وقال ابو حنيفة  
والشافعي يلى تملك للرقبة حتى لو مات الممرك ولا عقب له صارت  
العمري لبنت المال **قال** الامام الحافظ قد تقدم القول في الشيع  
بالبحث عن معنى قوله اعمرك مومنا ولفظ عمري ذكرنا فسر عروبة  
وان معناه جعلتها لك عمرك او اعطيتها لك عمرك واعقبك



عمرهم ان ذكر العقب بان اراد الامة فقد حصل المقصود للمخالفين ان  
 اراد المسفة ولم يعقب بنفسه ان يكون لك مراده وان اتبع المعمر ذكر  
 العقب وقد قطع على عطاء المسفة ان عدم عقب ذلك المعمر وهو اجل  
 مفيت يهتم الانقطاع ويهتم الاتصال فضره حذا لا يغني فيه المنظر  
 ولا يلقي له فان حذف بعض الالتزام الذي حوز به الشرع لا يجوز الا بشرع  
 مثله لانه نسخ وقد بين مسلم في صحيحه الامن فقال من اعمر رجلا عمره  
 ولعقبه فقد قطع قوله حقيقته وهي لمن اعمر ولعقبه وبها لا ترجع الي  
 ان ي اعطاها لانه اعطى عطاء وفتح فيه الموارث وقد ايم علماء وانا  
 ان يقولوا ان هذا انما يملك موقت وهو لا يدخل في ملك الرقاب وانما يدخل  
 في ملك المنافع كما قالوا ولا كن بوقت محدود لا بوقت ممتد محمول  
 بيد ان الشرع اخص صريح غوره لخلق العقد عن العوض وكأنه  
 الخليل فانه يجوز هذا اللفظ بان يقول حدثت عليا ويقول حبست  
 عليك وعلى عبيك وقد اختلف العلماء هل تنع رقبة المجنس ملكا  
 لمن حبس وانما يتعلق عقد الحبس بالمنافع ام يرد العقد على الرقبة فيخرج  
 عن ملكه بغير ذلك الشافعي في العمري لزوما لا يحصر منه ويقال  
 لعلمائنا ايضا كما يجوز العمري للمعمر وان كان اجلا بمحمول  
 كذلك يجوز لعقبه والله اعلم في الشافعية اذا تقرر هذا  
 الاصل فقد جاء الحديث الذي قلنا من لا تعمر وا ولا ترقبوا ضمن اعمر  
 شيئا او اقبله فهو لورثته فاذا هل المدينة بهذا الحديث والاول  
 اصح منه وهو محتمل ان يكون المراد به اذا لم يعقب فيها ولا يعقب  
 بالجملة على المفتر وذلك ظاهر في الشافعية فاما اذا اورد  
 المعمر ولم يعقب العمري فانها لا توارث عن اذي اعمرها وانما ترجع  
 الى صاحبها لانه قصر الملك فلا تعدى وحصر الهبة فلا تستر مثل  
 وقد ثبت ان النبي عليه السلام قال المومنون عند شروطهم في الرابعة  
 للمومن

الاختلاف لنا في الايمان فمنهم من اخرج عن الذي اُسنن لا يرجع اليه كما قال  
 في العمري كالحسن وغطا وهذا لا يقتضيه اللفظ ولا بوجه المعنى وهو بين  
 لمن ياتله وانما يجت من هرا جمع من كيف عفلوا عن تعبد النبي صلى الله عليه وسلم انما ط  
 رجوع المصنف في العمري المعقنة بقوله لانه اعطى عطا وقعت فيه الموارث وهذا  
 يدل طاهرا يتنا عما انه ادا لم نفع فيه الموارث يرجع الي صاحبه ٥ الخامسة  
 فان قيل فقد قال النبي عليه السلام العمري لمن امرها ولعقبه ولنا هذا اذا ذكر  
 العقب صبا يتنا وذلك نستظهر الاجاد بن مومها وضعيفها ولا يستقط  
 منها شيء فمن ضعف عن الجمع فليأخذ بالاقوي من الاجاد بن والله اعلم ٥  
 السادسة فترى ابو حنيفة بينهما الرقي عارية والعمري تحليك وقال  
 السافعي اجراهما معا وقال الصل اجد شرطه وان كان غمرا فالحبة تجمله  
 وراي لثا زل لك رخصة معصرة علي مؤردها وهي العمري وقد استند ابو علي  
 حديث العمري جازة ذهلها والرفي جازة لأهلها وقال حسن وهو صحيح  
 ومحملة علي ما اذا قال في عمراه هذا الشيء للما عشت فازمت فبذل مع النبي  
 وهذا لا يتقارب حبان وهو قاطع للحداف ٥ السابعة فان قيل  
 فقد نهى النبي عليه السلام عن العمري والرفي عموم الحديث الصحيح مقدم  
 علي هذا الحديث وان كان صحيحا وهو قوله كل معروف صدقة جوابه  
 انه انما خرج هذا علي معنى النظر لهم بدليل قوله في الحديث بعينه فمن  
 اعمر عمري ولو كان الاقل ممنوعا لما كان الحكم فيه مشروعا ٥

## باب الصلح

ذكر حديث  
 كسبر بن عبد الله بن عمرو بن عوف المرثي عن ابيه عن جده ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل  
 حراما والمسلمون علي شروطهم الا شرطا حرم حلالا او احل حراما ٥  
 سناح قال ابو عبيد هذا حديث حسن قال الامام الحافظ

قد روي من طرق عديدة ومقتضي القرآن والاجماع الامة على لفظه ومعناه  
 العارضة فيه ان الصلح اذا جري على المبيع لم يقل احدا به برحم  
 فان خرج عن الطريق قال الناس فيه ضربين وفريق منهم من تحبزه ومنهم من يرد  
 وسطه كما ان منهم ايضا من تحبزه في محل ومنعه في آخره كالصلح على الابتكار  
 وهو اصل الباب واما التي ترجع اليها بنائنه قال مالك وابو حنيفة نجون وقال  
 الشافعي لانجون وبوقلنا بصحة هذا الحديث الذي كتبه انما ما منعه  
 الصلح على الابتكار لان الصلح لا يعلم بما طن الحال فاذا ادعي عليه بناية دينار  
 وانكره فلما تنازعا وداما القول يد بالي ان ياخذ البعض وسقوط البعض  
 اي تجزئ في هذا فان قيل الذي يحرمه انه ان كان كاذبا في دعواه فلم ياخذ  
 ما لا يصاحبه بالباطل فندفعه في غير عوض فكيف نجون ان يحكم بذلك حاكم  
 واحد الفسحين باطل فلنا عنه احوية الجملة منها قد يتناها في مسائل الخلاف  
 منها انه بغدب حسنه الواجبة عليه وكما يقتضي اليمين يقتضي ثنها وكما خلفه  
 ولعله لا يجزئ عليه اليمين كذلك يقتضي عليه بالصلح ولعله ليس عليه شيء منها  
 انه يصون عرضيه ودل صدقة الثالث ان علمنا بعذاب حد المدعيين  
 لا يمنع من الصلح بينهما على التارك في الحقوق بعضها او كلها الا توي الى قوله  
 عليه السلام وانكم تختصمون التي ولعل بعضكم ان يكون الخس تجتنبه من  
 بعض فانض له على نحو ما اسمع من قضيت له بشي من حق اخيه فلا باهذه  
 فانما اقطع له قطعة من النار والقضاء مع هذا الاحتمال محل الصلح مع الاحتمال  
 حتى لو كان مكشورا بان يدعي عليه بذهب حالة فينكره فيصالحه بدراهم  
 الى اجل فهذا لا نجون على التقدير السابق وكذلك امثاله واما هي معاوضة  
 مقدرة فتجوز على ما نجون عليه امعاوضة المحقق

لا يعلم بالجن

وضوح الخشيرة في جد الجان

خرح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا استاذن أحدكم عن  
 حاره أن يضع خشبة في جدار فلا يمنعها فليأخذ بثوبه أو مبرقة طاطوا  
 رؤسهم فقال ما لي راكع مع ضيق والله لا يمنع بها بين أكتافكم حديث  
 حسن صحيح **أما** في فيه فابداً نازحاً لها أن اللبث رواه عن مالك  
 وهي غريبة من رواية النظم عن النظر الثانية أنه روي فيها بين أكتافكم  
 أي في ظهوركم كما روي في وجوهكم **أما** في فيه أن الشافعي  
 في أحد قوليه وأحد أنه أن يضع خشبه على جداره راداً عنه ويقضي عليه  
 بذلك لقول النبي عليه السلام فلا يمنع وهذا نهى عن مقتضاة الأصل الترخيم  
 قلنا هو محمول على الندب في الأذن في ذلك والكراهة إذا منع لما للجار  
 على الجار من إيجازة وحرمة التوسعة فيما يعرض من حاجة فيستعمل  
 إلى جاره بذلك فاما القضا بها فلا سبيل إليه والحرية دليل عليه لأن  
 كل ملك يختص بماله فإنه لا يجوز له أن ينصرف فيه إلا بأذنه خاصة  
 وليس يلزمه فيه إعطاء في الحديث الصحيح كل معروف صدقة وهذا معروف  
 فوجب أن يكون صدقة وإذا كان صدقة كان لها جوارها وبها جوارها  
 أن يغيبها ويؤكد هذا قول النبي عليه السلام إذا ما كنتم وأموالكم وأعراضكم  
 عليكم حرام وإذا كان كل أحد أحق بملكه من الآخر لم يلزمه أن يعطيه  
 آية إذا سأل هذه أصول الشريعة من حديث صحيح ومعنى قوي فلا حاجة  
 لأحمد ولا للشافعي **أما** في المسئلة وهو أن يونس بن عبد  
 الأعلى قال بن وهب كيف يروي الحديث خشبة على الأفراد وخشبه  
 على لفظ الجمع فقال الذي سمعت من جماعة خشبة على لفظ الواحد وهذا  
 صحيح لأن وضع خشبة واحدة مرفق وهو الذي يحتاج السائل إليه واما  
 خشبت فهو زيادة واستكثاراً لوجوب له استحقاق الحايطة ويشهد له  
 وضع الخشب بذلك فلم يكن دالاً في الحديث ولا مستدراً إليه

قال الشيخ عليه السلام إذا استاذن أحدكم  
 عن حاره أن يضع خشبة في جداره  
 فلا يمنعها فليأخذ بثوبه أو مبرقة  
 طاطوا رؤسهم



# باب ليس من علي بن أبي طالب

روى عن أبيه صلى الله عليه وآله وسلم ما يصح عنه عليه السلام

هذا حديث صحيح مخرج في الصحيح وقد روي

فيه إمامين على نسبة المستخلفين وهذا يحتاج إلى ذلك فإن الحديث بلفظه

الأول صحيح والمعنى فيه واضح وذلك أن المنكر إذا حلف لا ينوي بهينه

الأمال والأطهره إلى ما حجه المدعى عليه وكشف له عن صميمه فيه لم ينكره

فإنما إن أخذ في المعارض فلا ينفعه باجماع من الأمة لأن إيمان حقه فلا

يكون إلا بما دفعه أو طاهره أو باطناً فإذا الغرر لم ينفعه ذلك

وكان غالباً باليمين القوي ومنع رضا للعذاب ليس ما روي لنا انقطاع

بحقيقة الحال عن أحد قبله فيهم النسخ قال أبو عيسى إذا كان الذي طيب

اليمين طامساً فاليمين حاشية الخاف وإذا كان مظلوماً فاليمين على ما مدعى

الذي يستخلف وهذا يقع من إفقه فإنه إذا ادعى عليه باطلاً وجب أن يدفع

عن نفسه المظلة ما تخلص ظاهره من اليمين الواجبة عليه وباطنه من شبهة التي

تكشف ما قصد إليه

# باب قد الطريق

أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا الطريق سبع أذرع وهو

حديث صحيح في الصحيح وذلك أنما يكون عند الاختلاف كما في لفظ الصحيح

إذا اختلفتم أو شاحرتم وهو الاختلاف فإما مع الموافقة فيجعله كل قوم

أواحد على قدر ما يحتاج إليه وذلك لأن سبع أذرع هي غاية ما يحتاج المارة إليه

بوقته محفوظاً به من جابيه ولعل البجاري في الحديث قضى النبي عليه السلام إذا

تساحروا في الطريق بسبع أذرع وهذا في السكك الشائعة في المنافع العامة للجميع

فإنما ما ينفع فيه أو يتخذ منقاساً للاملاك إلى سهامهم وإنما تكون على

قد يحتاج

# باب خَيْرِ الْغُلَامِ بَنُو أَبِيهِ

ذكر عن أبي هريرة أن رسول الله عليه السلام خير غلام بين أبيه وأمه **ع**  
**المرثية** أنسرحه ابوداود فقال لما إلى أن قال أن اباهمونة سليم  
مولى من أهل المدينة رجل صدق قال بينا أنا مع أبي هريرة إذ قال سمعت امرأة  
جاءت إلى النبي عليه السلام وأنا قد أعدت عنده فقالت برسول الله أن زوجي يريد أن يذهب  
بأبي وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعني فقال النبي عليه السلام استئتما عليه **ع**  
فقال رجلا من بني قحافة فقال النبي عليه السلام هذا ابوك وهذه أمك فخذ  
بعدكما شيئا فاحذ سدا أمه وانطلقت به وذكر ابوداود أيضا حديث عمر بن  
السعيد أن امرأة قالت برسول الله أن مني غلام يطعمه وعدوني له سقاي  
حجري له جواوانا بابه طلعني وأراد أن يسرعني فقال أنت اخوتي ما لم ينكح  
**المرثية** الجواوانا جوي علي الشئ أي أخذه من جوانبه والوعاء ما  
استغفره وهما مغاربان وقوله استئتما قد تقدم وقوله من بني قحافة يعني  
أي ينادي في حق فيه **ع** **الحكم** من مستأبل الأول سقاه  
ابو عبيد بن مختصر وأذكر الخلاف فيه وأنه قول أحمد واسحق وقد روي  
عن مالك مثله وحالف في ذلك الشافعي في قول وابو حنيفة وغيرهما وقالوا أنه  
حق الأم وقد قيل أن كونه عمدا لم يحق الله سبحانه ومن قال بالخيار إنما قال  
به إذا بلغ سبعة أعوام وذلك في ومن يقبل فيه التمييز بين النافع والضار ولذلك  
جعل غير الحديث وما لا يورث بالصلاة والنفقة في المضاجع وعلى حال الإجماع في الوار  
ثة في النفقة بين الأم وولدها فإن حديث لا تولد والدته علي ولدها أصح من هذا  
وأقوى عليه فليعمل والله أعلم **ع** **الثانية** فحسب هذا الإجماع أن خلاف الأم  
أحق بالولد ما لم ينكح فإن نكحت انتقل إليها في نكاحها في نكاحها في نكاحها في نكاحها  
حتى يبلغ سبع سنين فخير كما تقدم وقال سفيان الثوري وجماعة من اللوفيين  
إذا لبس الغلام وجهه وأكل وجهه أخذ الأب لأنه قد انتقل إلى حاله بصفة فيها

وفدروي في الحجر خلاف هذا وان ابراهيم وضع رجله عليه ايا عسك نوح  
اسمعيلا رئاسة بمنزل رجله في الحجر من هه سبته علي الحجر حتي لازوا لافعال  
الانبياء ثابته معلوم وفيه هم في اجسادات كما كان ضرب مومي للحجر  
فجرحه وضرب الحجر الذي من يديه بدية وحوته وفدرايت بالحجرة المقدسة  
المستماه بالواقعة الترفد النبي صيا الله عليه وسلم حين ركب من عليها البراق  
اشبهه شي باثر ابي ابراهيم عليهم السلام في المقام هو وسعة ومسا ومالت  
الصخرة به وردتها الملائكة من جانب العربي فيها اثر اصابعهم مختلفة  
كنت ادخل فيها بجموع اصابعي في اصبع وفيها ما يتبع اصبعي وحده وما بينهما  
علي نحو من ذلك وقد جعل ان يكون الباري بطمس سورهما اذا خلق لانهم لو نه  
بابا زهم كما اطفأ حرا النار حين اخرجها الى الخلق من جفمهم يغتمها في البحر  
مترين حتي صارت الي هذا الحدم الشدة والحر وقد روي ايضا حديثا  
ان النبي صيا الله عليه وسلم قال الحجر بمن الله في الارض صلي بها عبادة  
وهو حديث باطل فلا تلتفتوا اليه كما رووا ايضا مثله في الضعف  
والفتاد ان عليا حين سمع عمر يقول اني لا علم انك حجر لا نصر ولا  
تتفع ولولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك  
قال له بلي انه يضروني ففهم ان الله لما اخذ الميتاق علي بني آدم واشهدهم  
علي انفسهم النشيت بربكم قالوا بلي كتب ذلك في كتاب واودعه  
الحجر الا حود فهو يشهد بما فيه وليتزل اصله ولا فعل فلا تشغلوا به  
**باب في الخرج الى منى والمقامات**  
عطاء عن ابن عباس قال صلى الله عليه وسلم في منى الله عليه وسلم الظهر  
والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم عدا الى عرفات **وذكر حديث**  
الحكم عن مسدد عن ابن عباس ان النبي صيا الله عليه وسلم صلى في الظهر  
والفجر ثم عدا الى عرفات **وذكر حديث** ثبت عن جعفر بن محمد

إلى المعابر والسمير والممارسة والجمرة فلابد حبسها حتى لا يصبى من مال الحاكم  
إلى اختياره فتسوء في البطالة وهو جوال فالأب اضبط لأمته وراي ملك ان صبط  
لهم له في لقيام عليه داخل لا يقطع نظرا الأب له خارجا بل بالغان عليه وقد يتنا  
ذلك في مسائل الخلافة

## باب ما جاء من الولد الذي أخذ

من مال أبيه

خرج عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

ان اطلب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم

قال ابو عبيد هذا حديث حسن وروى ابو داود عن حبيب المعلم عن عمر

بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلا اتي النبي عليه السلام فقال رسول الله ارجع ما لا دولزا

وان والدي يحتاج مالي قال انت وما لك لا يسلك ان اولادكم من كسبكم دخلوا من

كسب اولادكم وهذا عند الحديث صحيح

الاولى لما شكا الولد لوالده ابي النبي عليه السلام انه يحتاج ماله معناه يذهب

ويلعبه ولم يرد به انه يستأصله وانما انسان ابي كان خذ من ماله قال له انت و

مالك ليس المعنى ان ياك كالتسبب وجودك ووجودك كان تسبب وجود مالك

فصار له ذلك حقا كان اولى منك بنفسك ومالك وقد يتنا ذلك في النفسين

والاجسام وعمرهما واجمعت الامة على هذه الحقيقة في الجملة واختلفوا في تفاد

تقبل لا يقتل الوالد ابيه ويؤثله ذنبا سمعت عمر الاسلام يقول ان العاصم

لا يجنب على الاب سئل له لان الاب كان تسبب وجوده ولا يكون الابن تسبب

فتنايه وقد يتناه في مسائل الخلاف والاجكام وغيرها وقال غيره اذا قصدا به بالتلاح

لم يغفل به اذا ادي ذلك الى قتله ولا يحد بوطي أمته بل يلصقها بذلك ويحون اولى

بها منه على التفصيل المعلوم ولا يقطع اذا سرق من ماله واجمعت الامة على ان له

التفقة من ماله اذا كان عدما مكافاة لالزامه التفقة على ولده اذا كان صغيرا

تفقة بفقته والباقي اعوانا كرم وهي الثانية

الثالثة



بشرط سقي العقه على الاب من الولد ان يكون الاب زنا فقيرا خلافا للشافعي  
 يعلم بانه لا يقضي عليه بالسقة اذا كان عشا ولا يقضي به له عليه اذا كان قويا  
 لان موته لغيبه بتكسبه عن مال الابن سواء وهذا فاسد فان الرجل يسرع اليه  
 عند ما وعده من ماله ولده النبي وهما ما لم يتبعن ويكون قبضه لها كالا قبض وكانها  
 في يد الاب لم يخرج عنه بعد وبعضه الحديث ان من سب ما اكل الرجل من كسبه  
 وقد قال بعض اهل العلم من احياء النبي عليه السلام ان يد الاب منبسطة في مال الابن  
 كيف شاكت سطها في ماله مطلق قوله ان يد الاب لا يمكن او بقوله ان من اكل  
 ما اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه وهو الاصح لانه ليس يخرج من قوله لمن  
 سكا اليه الابن حاجه اباجه انبساطه في ماله لنفسه وانما بعضه اذا الحاجة كما كان  
 باحد هوسه بالعصار وقت الحاجة اذا لم يكن للولد شيء ولو كان للولد شيء لما الزم الاب  
 الا يعان عليه وانما قصد النبي عليه السلام ان يسقط غنائه في استباحه النعمة عن ابيه

## باب من كثر ثبات ما جكر له

قال الامام الحافظ البيهقي رحمه الله تعالى في كتابه  
 انما ينبغي ان يقول بان ما حكاه الله علي من اهل البيت الفقيه كان عسرا وخيرا  
 او قتل والا فتخصيص العسرا لا معنى له لان اجد الا بقصر الضمان علي لا نفاق  
 حديث حميد بن انس اهدن بعض اراج النبي عليه السلام طعنا  
 في قصعة فصربت عايشة الغصعة بيدها فالتفت ما فيها وقال النبي عليه السلام  
 طعام طعام وانا ما نأه حديث حسن صحيح الهة ارضة اجمع لامة  
 علي بن ابي طالب عليه السلام لعول الله تعالى من اعندي عليكم فاعندوا عليه  
 من ااعتدي عليكم والمثل علي فتمين مثل من طريق الصورة ومنل من طريق المعنى  
 فالمعلمات والموزونات في الاكثر ثباتي فيها المثل من قبل الصورة فنرجع اليه  
 في التوقيع عند الاصل لانه الاصل واذا انقضى المثل من جهة الصورة فالمثل  
 في المانية وهي القيمة تقوم مقامه وقد نفوت في الموزون المثل صورة وانما

وجوده ولذلك اختلف علماءنا في الغزال اذا تلف بما يوجب الصل هل تضمن بعينه  
او يمتد والصحيح القيمة وكذلك تضاع لحذف والارز قد يتاخر فيها المتل ولا حجة  
للغبي الارعن الذي يقول ان كل شيء ان تلف ضمن مثله ان كان بقوله اجد قامة  
مشكلة الفصعة هذه وقد قلنا انها حست بها ثل حق لا يعرف بينهما يعرف ذلك  
مشاهدة فلذلك قال النبي عليه السلام فصعة بقصعة وقد قيل لانه كان يشبه  
وماله متدد لسانا مثل دوزن تنازع وتكون بورة الفضة مخافة السطاع فان قيل  
فهذا ادبها ولو بالكلام لصديها قلنا العلة فهم ان المهدبة كانت ارادى مارشا لها  
ما ارتفعت الي بينهما من ذلك اذا بيتهما او المظاهرة عليها فلا كسرت الفصعة لم  
علي ان قالوا ان اكرم وجمع الطعام بيده وقال قصعة بقصعة واما طعمه  
بطعامه فلم يغرم الطعام لانه كان مذهبنا فان لافه فتول له او في حكم القبول

## باب حديث روج الرجل طرارة

ذكرنا الحديث المشهور عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في حبيش وانا ابن اربع عشرة فليرغمني وعرضت عليه من قالوا نانا بن خمس  
عشرة فغضب وقال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال لا تجد بين الصفيين  
والحبيبين ثم كتبت ان يرض لم يبلغ الخمس عشرة **اربع**  
رفع الله الخرج عن الادبي حتى يبلغ الجبل ويستهي الى الكاسخ باجماع ونقل القرآن  
فاذا قال الاعلام احتملت في ستر احتمال ذلك وعادته قبل منه الا ان يعارضه ربه  
وان لم يكن احب اليه في الابناء عن ملكه روايتان احدهما ان ذلك علامة وقال الثابت  
انه علامة في الكفان بالخلاف وقال في المسلمين قواين **وقال ابو حنيفة** لا  
يعتبر الابناء بحال ونال في الرواية الاخري عن مالك لا يعسر الا السن واختلف  
فيه من خمس عشرة ذكره ابن هبيل ثمان عشرة ذكره ابن الفاسم وقد صح ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قتل من بني مويظة من حبي عليه المواسع فضات ثلاث طروق  
احدها ادخلهم في الامانات الثالثة السن وفي كل ذلك حديث واية مذهب  
قايها بلغ الاعلام بعد صار في جد البلاء فان بلغ خمس عشرة سنة فقد اجازة النبي عليه السلام

فان قيل القول بذلك على طائفة النكاح كذا قال ملك قلنا وقال في العوال لا خلاف انه  
 حد الزوجية وهو اقوي لان من قاتل واسهم له وامتنع جاز قوله على الامام به وفي حكم  
 الرجال وان انت فقد حاد دليل هو اقوي من الاجتهاد لان الاجتهاد قوله ونحوه ان لا  
 يخنك ونحوه بالمرسك واما الانبياء والعمر فلا يقدر ان ينطق الي الانبياء في المرأة  
 فكشف عنهم يستند به الناطق ويستقبل ان جميعا المرأة وينظر اليه فيرى  
 الانبياء او البياض المستطع واما الزيادة على خمس عشرة سنة الى ثمان عشرة سنة  
 فدعوى ليس لها في الشرع اصل فلا ينبغي لاحد ان يعدا عليها وقد قال ملك ان للمراق  
 في الطلاق الحد وحكمه بالبلوغ ولا قول به لان الاصل عدم المواخذه فلا تثبت الا  
 بفقر والاجتناب في العروج لا يكون الا مع قيام الشبهة والاجتناب في الجديع  
 بالاطلاق ويحمل ان يكون قول ملك رضي الله عنه بوجوب الطلاق اذا بلغ خمس عشرة  
 سنة فلم يخنك ولا انبت فحكم بالفراق على الاجتناب ولا كن بحيث لا يستقط الحد  
 للشبهة وذلك الذي اراد لا ثبتي غيره لعظيم منزلته في العلم واطلاعه على مطالب  
 النظر والله اعلم

## باب من تزوج امرأة ابيه

ذكر ابو عبيد بن جابر في حديث البراء قال سئل عن رجل تزوج امرأة ابيه  
 فقال ابن زياد فقال بعني رسول الله عليه السلام الى رجل تزوج امرأة  
 ابيه ان شئ به الله **الاسناد** قال ابو عبيد بن جابر اضطراب على رواية  
 عدي بن ثابت بن زياد رجل وسقط رجل وباختلاف طرق حسب ما نقل عليه  
 صار غير بيان طريقه حسنا لعدالة رجاله غير صحيح للاضطراب في سنده وترويه  
 ما بين موصول ومقطوع وطريق وطريق **الاسناد** اختلف الناس اذا وطئ  
 ذات محرمة منه بملك المهر فقال ملك عليه الحد وقال ابو حنيفة لا حد عليه وللشافعي  
 قولان فان جاء بصورة عقد على ذات محرمة كالام والاحت فوطئها عامتها عندنا  
 وعند الامة وتسقط ابو حنيفة فقال لا حد عليه وتعلق بان هذا العقد الذي عند

على الام لو ثبت لا باح فان لم يثبت ان النبي شبة في ذر الجذع كما يح  
 المنجحة ولعمري ان عقدا عقدا مضاف اليه محبة ما يح له ابرافا من نصيب  
 شبة مع علمه بالتحريم اصله اذا استري من انفسها وهذا لا جواب  
 لهم عنه وكلاهما قد ينفط بالسبهة وقد امر النبي عليه السلام بقنل (جمل  
 تزوج زوج ابيه وهم يقولون يا قنل مرتبة من هذا الحديث لا كن لا حجة  
 فيه لنا لا بها جهة حال ونسبة في عين محتمل انه لم يكن عالما بالتحريم او  
 بحقيقته وكان التاخر في صدر الاسلام خفي عليهم ابن من هذا فكيف  
 بهذا القدر

## باب الرجلين من الجذع هما اسفل من الاخرة

روى عن حذيفة بن اشعث عن عروة بن مسعود عن عروة  
 انه حدثه ان رجلا من الانصار خاصم النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم في نهر ج الحرة التي يسفون بها النخل فقال الانصاري سرح الماء  
 يمر ما بي عليه فاختصموا صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 للزبير اسقيا ابن عمك الحرة يرحمك الله فقال الزبير والله اني  
 لا احسب زلت هذه الامة في ذلك فلا ورثك لا يؤمنون حتى يمشوا  
 فلما سجدوا بينهم  
 وابن حزم فقال عروة ونصه عن عروة بن الزبير عن رجل من الانصار  
 خاصم النبي صلى الله عليه وسلم في سراج من حرة يسقي بها النخل فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم اسقيا ابن عمك الحرة يرحمك الله فقال  
 الانصاري ان كان ابن عمك فقلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 انو ثم احسن حتى يرجع الماء الى الجذع وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم فلما لك اشار على النبي صلى الله عليه وسلم له وللانصاري فلما اخط  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الانصاري استوعى للزبير حقه في طريق الحرة



فقال الرب واثقوا هذه الآية اترك في ذلك فلا ورتك لا يومنون حتى  
 يحكموك فما تجزمينهم قال ابن شهاب فقد رت الانصار  
 والناس قول النبي عليه السلام اسقوا حتى يرجع الى الجذر فكان ذلك  
 الى الكعبين قال الامام انا حفظ هذا الحديث مفرد في ابواب المرافق  
 واجكام المياه ليس لها اصل سواء وسوى حديث سئل مهزوز ومثله بنيب ذلك  
 مقطوع غير مسق عليه وهذا موصول مسق عليه ومثله في حملة ذلك في  
 الفس ومثله مع القول في هذا الامور في كتاب صريح الصحيح  
 الا في سئلوا في قصة فضول الا في الاستاد ومن غرضنا لسطر فيه ان البخاري  
 سئل ادخله من طريق عروة وثارة كان عروة بطريق القول فيه فيقول ان  
 الربين صاحب رجلا من الانصار وثارة كان يقول حدثني عبد الله بن ابي  
 ان ابن بن وفد ترك البخاري في حديث بطريق هذا الوصلها نارة وروى عنها  
 اخرى كقوله لو ان اسق علي ابني لمرهم بالسواك عند كل صلاة ثم ادخل  
 هذا في صحيحه ولم يعبه بما غاب به سواء وهو يلزم تركه لاجل ترك ذلك  
 او ذكر ذلك لاجل تركه وهذا وعدت صناعه في ذلك ما جلي من هذا  
 قوله في سراج الحجرة يعني سئل لما وادجدها سراج وسائر راج في لسان العرب  
 سراجا في كسرة منها هذا المعنى قوله سرح يعني خل سله وارل سكره والسكر  
 هو كل حجاب سمع غيره من ان ستر سله فله تعالج سكره ان ابصارنا اي منعت  
 من ان ستر سله على الترويه وقوله ما حفظ رسول الله اي غضبه والحيضة الغضب  
 وترجع الى الكفظ لان من عصب بعينه حماه فكان ذلك حفظه وقوله الجذر  
 يعني الجذر يقول جذر وجدا وهو كل حاجز قائم واقيم في الارض ليحول بين  
 متاويين او متكاشفين في غلابة او يستتران في قوته استوعب للابن حفته يعني  
 جمعه له صله ما حوته من الوعاء استعمل منه وقوله سحري سرب وخالط احدنا  
 غير مستقيم ومدا سحار اطبان الناس لا خدافها في السامع في القوماع والمودين

اصطرب

والغزال والناصبة ومنه الحديث موصياف افسدة وقال فيها اسما ذكاسمجان  
اطباق الرازي الثالث . . . قول انصار بني النبي عليه السلام كان ابن عمك  
تصريح منه بانه ما عليه في الجمل معه بعلم الواجب وكل من اتهم النبي عليه السلام بعصية  
لاستباحة كبيرة فقد كفر ولذلك قال النبي عليه السلام لصاحبه حين لقيه في  
البلد مع زوجته انها صفتة فقال له سبحن الله برسول الله فقال ان الشيطان اخبرني  
من ابن آدم محب الذم وانني خشيت ان يغذف في قلوبكما شيئا فتهلكا وقد تكلمنا  
على ذلك في كتابنا لاصول الحديث ما يعني عن تخراره وقلنا انه لا يحمل انه لم يرد  
بقوله ان كان ابن عمك انت قضيت له بغتة الحق وانما اراد به ان كان ابن عمك  
شركا من يكون الحق في نصبه وقبل انما سكت عنه لان مكان من اهل بدر وروى قال لهم  
عن الله انه ما يدرى ان الله قد اطعم على اهل بدر فقال علموا ما سئتم فقد غفرت لكم ومن غفر  
له ما تقدم من ذنبه وما باخر فقال غفرته اذا لم يذم عليها وغفر الله ادا دم لها وكانت  
هذه زلة لسان فاعتصر عنه رسول الله عليه السلام وروى ان الله فلا يريك لا يومسون  
حتى يحكموا كمن بها بخير منهم ثم لا تخذوا في انفسهم حرجا مما نصب وبسملوا استلجما  
وقد قيل ان الآية نزلت في المسلم واليهودي الذين يحاكموا الى شعب بن الاسرف واختاره  
الشعبي والطبري وحديث البخاري وغيره ما صح الرابع . . . في تمام ما قبل  
الاولي في الحديث ان البار تشركا في الماء وذلك فيما لا يخون عليه اصل ملته فمن سبق  
اليه اخذه لانه مباح الاصل كالخطيب والخطيب في اخذه الاعلى حتى يستوفي سقيته  
في روضه الى بلوغ الماء الى الضعيف ثم يريه الى الذي حقه الشانية وقوله الى  
الحذر والي الضعيف متواكفا ما تقدم في حديث ابن شهاب وكذا لورد مغسرا  
في بل مهور ومذنيب واد بين بالمدينة انه يستك الماء الى اللعين وهو جدي  
الذي الثالثة نجح به الى جدي الكعبين في الساقية قاله علي بن ابي ابي عن مكية والاعلى  
ان اخذ منه حاجته فلا تال كان تقديرا الكعبين في مجري الماء اذ في اسراره وقول  
النبي عليه السلام حتى يبلغ الى الضعيف اشارة الى ان السعد بر مذلت في النهاية واذ

لا في ابتداء المجرب فان كان الماء مملوكة وهي الزابغة فليمن فيه اعلى ولا استقل الا  
 ان يوضو اعلى امر او شتموا اعلى الماء والترتيب في الخامسة كان النبي عليه  
 السلام قد اساء عليهم بالصالح في قوله لنزير يترشح الماء فليتا فاخصمه ما قال حشمة  
 بالواجب وذلك دليل على جواز اسارة الإمام بالقلم في السادسة قال بعضهم جسد  
 او بالجملة فلما قال ذلك السلام للنبي كان مزيدا بصار ماله فبا عطي النبي عليه السلام  
 الزم منه ما اعطي على تسيل العطاء من النبي عليه السلام في سبيل الجحيم لئلا يستحق  
 من خصمه وهذا قول باصديق وجهين احدهما ان الحديث قد جاء ان النبي عليه السلام كان  
 امر اولاد بعروف فلما قال البصاري ما قال السنوخي الذي يترجعه وهذا نص حي على هذا  
 الحاصل في النافي انه لو كان مزيدا لاستتابه او سلمه ولا يتركه ههنا في السادسة  
 في حقيقة المعروف وهو في اصل العريضة المعلوم ولا كنه اطلق فيها على خير منفعة  
 بفتحهم بها جميع الناس مما خب على المرء فعله ويستحب ومعنى تسميتها بذلك  
 انه امر لا يجرى ومعنى لا يختلف فيه يتنوي فيه كل احد في الثامنة قد تقدم  
 ان الغضب ينهمر من الجحيم الا في حق الله عليه السلام لئلا العظمة له وبيل كان غضبا  
 بغيره والعصاة المستحق لا ينهمر احد من الجحيم لئلا يذهب معه الادراك في السادسة

## **باب من زرع في ارض قوم يغير اديانهم**

ابو اسحق عن عطاء عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زرع  
 في ارض قوم يغير اديانهم فليمن له من الاربع عني في السابعة رواه ابو داود وقال  
 فيه وله نفقته وقد ساء هروا لئلا يضعه وعطالم بسمع من رافع وانزله شريك  
 عنه واما اسحق عن عطاء وقال البخاري شريك لهم كثيرا او قال ابو عبيد عنه هو  
 حسن وانكر احمد على ابى اسحق ان يكون دفعه بغير اذنه وقال لم يروه عنه في  
 حكاية اخلاف الناس في هذه المسئلة فتقدم في الاية للزارع وهو الاكثر  
 وقال احمد في حكاية الاية ما يراه في الارض واذا كان قد جصدنا فما سكا  
 له الاجرة وذكر له حديث رافع فقال روي عن رافع الوان في دع هذا كله من رواية وتروى

اذا زرع الرجل في ارض غيره فلا يخلو ان يكون ناذنه فالزراع للزرع ويكون يعين  
اذا نه فهو متعدي على صاحب الارض يسترد ان يستعمل مال غيره بسفعة نفسه فها هنا  
نظر ان احدهما ان يكون الزرع لصاحب الارض لانه لا يمكن فصله منه ومن النسيب ماله  
مع مال غيره بحيث لا ينفصله منه بعد باختره وان كان يمكن فصله منه بزرعه  
وما طبق الفصل في المسئلة الا ما لصحيف قال ان كان في ايمان الزراعة جوله وان كان  
قد مات ايمان الزراعة فالزرع للزارع وعليه كثره الارض لا صل عظيم في مسائل  
العقب قد ساء فيها فليست هنالك فيه من ارادة الله واما احمد فما في مسائل الجحد  
ولا له وجه يفصده

## باب في النخل والتسوية بين الولد

ذكر حديث النعمان بن بشير ان اياه نخل اياه عدا ما فاني النبي عليه السلام شهد  
تعال كل ولدك علم متاهدا قال اذا قال ارادته حسن صحيح  
في مسائل الاولى قال الامام الجافظ الحديث صحيح متفق عليه عند كل احد والفاظه  
في الصحيح مختلفة منها فارادته والرجعة واشهد علي هذا غيري واني لا اشهد علي  
جور وقال له اجبت ان يكونوا لك في البرنوا قال تسوية بينهم في العطية لا التاخير  
كانت ام النعمان الموهوب له عمرة بنت ربيعة اخت عبد الله بن ربيعة وكان  
لها شرف وجمال وكان لشعرا يشبهون بها قنبل المجرة منهم قيس بن الخطيم وكان  
بشيرة جميل اليها الحسنها وشرفها فساد منه تخصيص ولدها بالعطية فاجابها  
الي ذلك في الصحيح وذكره ابو داود فقال انها قالت له ايت رسول الله عليه  
السلام فاسد فاني رسول الله عليه السلام فذكر الحديث وذكره مسلم فقال ان المرأة  
سالت بعض الموهبة من ماله لانه قال لوني بما سئله ثم بدله فقالت لا ارض حتى يشهد  
رسول الله عليه السلام لحديث قال فاني رسول الله فقال له لا اشهد علي جور  
في مسائل قال ابو حنيفة والشافعي ذلك مستزود وينفذ وهو احد  
قولي ملك ومشهورها وقال احمد بن حنبل وصححه واحمد واما مالك في احد قولي انه  
لا ينفذ لان النبي عليه السلام قال له الرجعة فقال له اشهد علي هذا غيري وقال لا اشهد



على جود هذا كله بمنع من يغوده وقال علماء زمانه بنفد ذلك البعده اوجه من الجدل  
 واحكام الامة الا قال انه قال فادده وهو لم يشهد بعد فهذا يدل على انه قد خرج عن ملكه  
 الثاني انه قال شهد علي هذا عبري ولو كان حراما لم يامر باز يشهد عليه اجد الثالث  
 انه قال ابرك ان يكونوا في البرستوا وانما سألوه ذلك من قبل البر واللفظ  
 لا من قبل الوحي بل الرابع ان الامة اجمعت على انه لو ذهب جميع ماله لا جنبه و تبرك  
 ولده لكان هالك يكون الصفوف اعطيه والحجة فيه على ادب كبره الثالثة  
 قال علماء زمانا انما قال له النبي عليه السلام ان رجعه لا زال ابن لجوز له ان يرجع فيما وها  
 لولده فاعلمه النج عليه السلام بذلك ليرفع بهذا جابر تعيين قلبه لولده الذي هو  
 معنونة لا جرامة له الرابع عشرة انه جعل له ان تصرف في ما اولده ما يقض والعاملات  
 من نفسه واسببه من غيره الخامسة صحة نعماد الجاهل وان كان دخله بعله وذلك  
 لينقطع الاعذار اذا شهد اليهود بما يعلمه الحاشية السادسة وله هذا جود من قبل  
 عن طريق الفصل وقد تبرك الفصل لما هو ولي منه حسب ما يراه المتأمل ولا يرى اليه ان يكر  
 ديف وهب لعائشه جاد عشر من سقاول هب لغدها من ولده امثالها السابعة  
 قوله منقوبينهم في العطية طر بعض الناس ان النسوة بينهم بعدل الذكر مع الاثني في  
 القدر الذي جسد الله به من جعل الذكر كالاثني منهم احمدوا حق وهذا لا يصح ادل  
 حال الموت لما لا لغيرة والمراة معنونة معدة فمنسوخ عليها زوجها فتكون في مؤونة  
 سواء واما حال الحياة فلا يلزم له النسوية بين الاثني والبنين فكيف بين البنين  
 ولا سلام لهم على هذه النكتة

## كتاب الشفاعة

ذكر ابو عيسى من اجاديتها الربعة الاول الحديث الصحيح عن جابر قال قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم اذا وقعنا الجدد وصرفنا الطرف فلا شفاعة الا ان حديث  
 المحتسب عن سمرة جارا لدار جود الدار الثالثة حديث عن جابر الجار الحق  
 يسمعته ينظر به وان كان عابيا اذا كان طريقتهما دار هذا الرابع عن ابن عباس

عن أبيه قال دخلنا إلى جابر بن عبد الله فقلت أخبرني عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وفي صحيح مسلم أنهم خرجوا إلى منى يوم التروية وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم عرفة حتى نزل في فيه نصرة فلما زالت الشمس أمر بالعصا فترحلت له فأتى بطن الوادي فحطب الحديث قال الفقيه القاضي ابن العزقي وقد وردت ليلة عرفة من ههنا من ذات عرق فالفيت يحتاج كله بأبي يعرف ليلة عرفة وليس علي من فعل ذلك شيئاً ولكنه ترك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد خاب من تركه وفي البخاري عن عبد العزيز بن ربيع قال خرجت إلى منى يوم التروية فلتيت الشراكتا على حمار فقلت بن صلى النبي صلى الله عليه وسلم هذا اليوم الظهر قال انظر حيث

## بَابُ مَنْ مَنَّاخٌ مِنْ شَيْءٍ

فسميكة عن عائشة قالت قلنا برئ رسول الله صلى الله عليه وسلم مني قال لا مني مناخ من شئ قال القاضي أبو بكر بن العزقي قال أبو عيسى هذا حديث حسن وهو يفتخ به ظاهره أنه لا استحقاق لأحد مني إلا بحكم إلا نأخه بها لقضاء الفتنة في أيامها ثم بني بعد ذلك بها ولحق في غير موضع النمل ثم خرجت فصارت قفراً وكنيت أدي بمدينة المسلم يوم الجمعة كل أحد يأتى بحصاة وحرته فيبرشها في جامع الخليفة فإذا دخل الناس إلى الصلوة تكلموا بها حتى يأتي صاحبها فيصلي عليها فأنشئت ذلك وقلت لشيخنا في الإسلام أبي بكر الشاشي ويوطن أجد في المسجد وطناً ومجده منه سكناً قال لا ولكن إذا وضع معده حاق جوى بذلك الموضع من عتبة القول

النسب كشفيع والشفعة في كل شيء ٥

في البخاري ومسلم عن حماد  
ابن النعمان عليه السلام رضي الله عنه في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت  
الطرف فلا شفعة هذا لفظ البخاري وقال مسلم تضاير قول الله صلى الله عليه وسلم  
في كل شركة لم يقسم في الرض اربع وفي رواية اربعة او جابط لا يجل له اربع حتى  
يوزن شرعه قال شاذل واذا شاذل فاباعه ولم يوزنه فهو حقيق وهو لا في قوله  
وفي البخاري الجار احق بشفعه ٥ عن يزيد الصف الفريه يعنى بالصان  
والشعر والربع المنزل وتايبه ربه والجار الجابط البستان الجاوي للشجر لجل او سواه  
في سائل ٥

والشفعة لما كانت في العقوبة  
عبادة عرض شيء واحد في الخفيف وانما ينبغي ان كان الشر كل بشفعة الى نفسه نصيب  
سويك شاذل وكانت شفعة اي ثنية واحد وشفيعه بعد الوجدة وهو من اثبت  
السابع رحمة رخصة لاسد كذا الضم واختلف فيه على ثلاثة اقوال الاول انها  
تعتد لا تعقل عنها فاما وطع ما كالمثل بغير خارته وقد فعل ما خور له فعلة  
واخنازه ابن الحواري ٥ الثاني انه لضر وموتة الفسمة وما يلزم فيها من النفقة ٥  
الثالث صراحوار والصحبة فالله ابو جنيقة واما قد ابن الحواري الى النفقة  
لانه اي من مونة العتمة لا يزل صررها الا شفعة فرد الشفيخ بالحل بعدها فاما  
شخص من الشفاص قال للشفعة فيه وموتة الفسمة باقية وراي ان صراخلطة  
برفعه السلطان الفسمة هاهنا في الشركة والحف في الجوان والمقاربة مع الجواز  
لا يخصص حسب ما يتبين وهذا هو نداء وعينا القول فيه في منابل الخلفاء في غاية التحقيق  
وليتبينناج اليه فان العقول على الحديث الصحيح فض النبي عليه السلام بالشفعة  
في كل ما لم يقسم وهذا يدل قطعا على ما بين الخلفاء الذين يفضلهم الفسمة وليس  
للمجازها ما دخل الجايل واخذ ذلك بقوله اذا وقعت الحدود وصرفت الطرف فلا  
شفعة وهذا بيان شاذل ونفي تمام لما بعد ذلك ٥ الثانية قوله الجار احق بشفعه  
رواه ابو ارفع عن قال المستور شتم مقي بيتي للدين في دارل مقال في آخره لولا

از سوال الله عليه السلام قال الجار اخو بصفته ما يصح ما مكل يعني هذا الثمن والجار في اللغة  
هو الشريك المخالط في الأصل ولذلك سميت الزوجية حارة والصقب القرب وهو  
قرب الشريعة فاما قرب الحاجة الي بين الدارين وانصال جدار عند غايته بصف  
يوجب شفعة كما لو كان بينهما طريقا وقفا سيرا وقد كان ينشأ رافع في الدار  
ولم يصر كطريق ولا وضع حدود بل كانت الحاجة بينهما والطريق واحدة  
لها وقد قيل معنى قوله الجار اخو صعد يعني في الهدية والمراعاة والمبرة باقي الشفعة  
بما تقدم من الأدلة في الثالثة قوله في كل ما لم يقتسم دليل على ذلك محقق بما ساقى  
قسمته وما لا يتناهي فيه العتمة من العمار لا تكون فيه شفعة كالحمام والبدون قال  
بعض المدعيين على ما لم يقتسم يشفع فيه ورواه / ان ذلك صوابا من طلب الشفعة  
على عتمة على شرطه فلا ينفذ اليه في الرابعة قوله حار لذل ان حق دار الجار  
حديث ضعيف وان كان قد خرج ابو داود وابن ماجة ابو عيسى وغيره وكلوا  
في ان الله عبد الملك في كل ما لم ينفذ من قوله ينسطر لشفعتان كان غايته  
امرا لا يلزم بالجماع الامة لا فيما قسم ولم يقتسم في الخامسة قوله لا يحل له ان يبيعه  
حيث يوزنه في رواية مسلم ليس يمكن الصبط لانه لو كان حراما لما نفذ وانما كان  
بطلان من عمل عملا حرمه الله لم يكن له مضافا فان قيل من ان يردودا ما اخذ الشفيع  
له فاما لو اخذه من يد البايع بعد رد بل كان فتحا وانما اخذه من المشتري وذلك تحقيق  
لنرايه وعليه ترتيب السابلي بمعنى فيه عيب انه نفي عن البيع لا لمعني في الاذعان  
نصارى خطبة الاخ على اخيه وبعده له فتوسط السارغ فحتمته الامر واخرج  
من يد المشتري ولو فتنه رما كان الشوبل لا يبيعه فجمع في الاثنا للبيع واعطاه حق  
الاخذ الشفيع من الحكيم في السادسة قوله قضى بالشفعة فيما لم يقتسم ارض اربعة  
او جابط دليل على ان لا تعلق لها بالصواب الخ لا ساقى القسم فيها بخال ومن ذهب الى  
ذلك فقد خفي عليه معنى الحديث وطريق الشريعة فاسا قيل فقد قال في الحديث المتقدم  
الشفعة في كل شيء قلنا نعمه ابو عيسى با صححه انه سئل وهو عند حاجته وانما



المراد به في كل شيء تاتي فيه الغنمة والتجديد وصروي ابوداود عن جابر انما جعل  
النبي عليه السلام الشفعة في كل ما لم يقسم وصلة انما يخصه ولحقه المسئلة ان النبي  
بالخصيص والجميع في قوله فاذا وقعت الحدود او صرفت الطرق او لي من  
العموم الذي ذكره

## باب اللفظة والصفة

ذكر حديث يزيد بن ابي لهيب عن زيد بن جندب بن سفيان عن زيد بن جندب  
ابن زكوى وثلاثون صحيح وموضع جمع الاجاديت في النبي من هذه العارضة  
بقتضي ان ينف على بعض المراد ولا يبيح بما يدل على ما بقي لمن كان من اهل الاجتهاد  
في الطرق فبسد اعلى ما بقي او البحث عن مسطورها حتى يستوفي المطلوب

في اجاديت اللفظة وهي سبع الاول حديث يزيد بن المسيب  
عن زيد بن جندب الثاني حديث يسري بن مسعود عن زيد بن جندب الثالث حديث ابي  
الوارث حديث عياض بن حماد عن اخذ لفظه فليشهد زيد بن عمار عن اخذ لفظه عفاها  
وكاها ولا يفتح ولا يغيب وان صاحبها فهو الحق بها وان لم يجز صاحبها فهو مال  
الله يوتي به من يشاء خرجه النسائي وابوداود زاد النسائي والافكلها قال البخاري  
واخطها بالله الخامس حديث عن جابر بن جندب ساردا واشهر به في الحاخ خرجه  
ابوداود السادس حديث حاوره عن ثور بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في العصي  
والسوط والجليل وانما هذه اللفظة التي جعلت به التابع حديث ابن عباس  
عن النبي عليه السلام شجرة في الطريق فقال لولا اني اخاف ان تكون من الصدقة  
لاكلها عن النبي اللفظة ما كان العين التي الذي تحده المير في الارض لا صاحب  
له ولا يد عليه وهي بفتح العين عبارة عن الذي ياخذها والوا الحيط الذي تشده  
العصا هو ما جعل على فم القلة والفارورة والرافود وهو انا المخل داخلها  
مولدة في الحاد النعل والسقا انا الماء في خمسة عشرة مسألة  
الاولي في حال اخذها قال مالك مرة تشده ويظهر من المدونة وكذلك قال ابن شعب

وقال الشافعي في ذلك لا يجوز تركها ووجه الكراهية ان صاحبها اذا انصرفها  
 وجدها واذا لم يجدها حبيب من وحيث ينظر انها صنعت فيه تعب ثم ووجه الوجوب  
 انه مال مقرر لا يراف فوجب عليه حفظه ووجه الاستحباب انه لما كان مالا  
 معترضا للضباة كان حفظه على جميع المستلين نصا وقوة كقوله فلا يلزم ذلك لو  
 معترف الذي اراه انه ان وجد من نعته قوة على حفظه والتعريف به كان احده واجبا  
 بل لا ينع في دين لا يحسن كذلك وان وجد من نعته طمعا فليتركها **الثانية**  
 اذا اخذها سبية الجفط لم يلزمه الا الشهادة على ذلك وقال الشافعي في احد  
 الاقوال الخب وبالاصل في ذلك عندهم حديث عياض المسمى قال وليشهد ذاعل او دون  
 عدل قلنا هذا لم يصح ولا هو له ذكر في الاجاديت الصحيح ولا يخبر به او يحمله على  
 الاستحباب بل لا يرفع على صاحبها عند الورثة او ليل يحمله الشيطان على انكارها  
 فاذا شهد قطع الوجهين **الثالثة** اذا لم يشهد فتلفت على صاحبها من قبل  
 غيره لم يضيق به قال الشافعي وقال ابو حنيفة يضمن زوي عن ملل انه  
 يضمن اذا لم يوجد في تركته ووجه نقل الصما ان بها امانة فلا يلزم الا انها عليها ثلث  
 ووجه الضمان ان الودعة رضى صاحبها امانته واللقطة لم يخفى صاحبها فوجب  
 التحصيل له قلنا نعم ولا كراهة في تعين التحصيل له بالاشهاد ولا حتى يكتب عليها حالها  
 او سهرها ولا فيكون مضمنا وكذلك الودعة ان لم يكتب عليها او لا ضمنها  
 لانه امانة لا بد من تسجيل اليها تغليبه فلا تصح لصاحبها **الرابعة**  
 قوله ولا كراهة لشاردة الى ان يظهر جميع اوصافها باسان عمده والاشارة بانها مطلقا  
 بان يقول مرضاغت له بضاعة او ثوب ويدخل الجنس المطلق على خلاف فيه فان  
 كسرها ولم يبنها فهو غال الا ان يخاف عليها من سلطان وسبق له ان اطلع السلطان  
 عليها ان يظهر ان طوبى شواها او بعضها فان غلبت خوف فلا يخذها بخال والله ولي  
 حفظها **الخامسة** يادي عليها في ابواب المساجد والاسواق والمجمعات سنة  
 في رواية لا ادري قالها من قبل او ثلاثا وفي الصحيح عن ابي ثالثة احوال ورواة العام  
 اكثر واعدل الاجماع عليه اكثر ومن تبع حولا كمالا فقد اغتدر

وليس بعد الجول عدد يتحدد ويخصص بمقوم يتعلق بالمعنى للثاني بل لا ريب فيه اليه اقرب  
كما هو الواقي المعقود **ل** ستادسة وقوله فان صاحبها فادها اليه مردا يعرف انه  
صاحبها قال في جدي شيئا يعرف عددها ووكاها ووعاها فان دعها اليه وفي رواية يعفاضا  
وقد سمي به ما يشبه به لاسن الوعاء وروي فان جابغها اي طالها وانما به في اند صاحبها  
بما عرفه به صاحب السبعة وهو معرفته بصفاها ولذلك قال له احتم انه ان اشادها  
بالصفات ادعاها من لا يعلمها واختلف في وجه العلم تقبل العفاض الوكا قاله ملك  
وقل والعدد قاله ابن القاسم واشهد في قول السكة قاله ابن شجبين وقال **ل** اسهب ان  
عمروا لو كانا احتراه ومخلف وقبل يخلف ولود كرا الكل هذا مذهب لا صحابي وقد اي  
ان عبد الجليل انه لو اخطأ في عشر الصفة لم يشح بها والذي اراهم من احدثها انه ان عرف  
العدد والوزن والسكة وهي الماظر كفاء وان عرف الماظر الذي قال النبي عليه  
السلام كفاء واذا اعطيت له معرفة الماظر معرفة الباطن اي في الدفع له من طرف  
الاولي فان قيل انه لا يدفع اليه الا بمعرفة الثلاثة الاوصاف الثابتة في الحديث الصحيح  
فواجب **ل** السابع ان لم مات صاحبها اكلها او خلطها في ماله لقوله فاطمها  
بمالك وشانك بها وفي كتاب ابن اودنا حصها في مالك وهو اخلطها بعينه وفي رواية  
ذلك مال الله موثبه من يشاء وهذا عام في الغني والفقير كالودعة فان قيل لما علفت  
بأحوال اختلف فيها حال الغني والفقير كالزكاة قلنا الزكاة تربطت بأحوال  
لا طهارت جوارح الاخذ وهو الفقير المستحق فلم يظهر فكانت لصاحب البد بقوا صاحب  
الشرع وقال **ل** ابن شجبين ذكره للفقير وقال ابن زهير ان كان كثير او قال  
ان الفصل ذكره للفقير والغني وفي المدونة اكلها الغني والفقير وهو الصحيح  
فقد كان اني من المياشرو كان علي اخلاله الصدقة وفيه كلام طوابع بيان في شرح  
السير **ل** الثامنة ماله قد ذكرنا يطلب في العادة يعرف وفيه قال الشافعي  
وقال **ل** اخفيقة وبعض الشافعية يعرف ما ان علي دينار ولا به في دينار الحديث  
علي قلنا لم يعلم به النبي عليه السلام حتي اكله ولم يسم له حتى جاء مستحقه فكانت احوال  
كلها في نور واحد وقد اطلق النبي عليه السلام القول ولم يستفصل في القدر ولا في

صفة الاخذ هل يكون غشياً او فقيراً ولو كان الحكر يختلف لما اطلق واما حق فيه النش  
عليه السلام السيرة وما لا يبقى حتى يفسد بالعادة والعرف **هـ** التاسعة لو ردها  
بعدا خذها الي موضعها ضمن عند الشافعي وقال **ابو حنيفة** لا يضمن ولا يجابنا  
نفصل كان فيه اشمب مع **ابو حنيفة** و**ابن القاسم** مع الشافعي وزاد عليه بان قال  
ان ردها بالقرب لم يضمن وقال **مالك** ان اخذها لينظرها وتيسر اي فيها وردها الاضمار  
عليه فهي البعد احوال وجه الضمان انه اخرجها عن حفظ وامانة الي مضبعة فلزمه  
الضمان وهذا اذا التزم حفظها كما قال **مالك** وهو يعني قول **ابن القاسم** بالقرب  
ورحمته من قال انه لا يضمن انها امانة ردها الي موضعها الذي اخذها منه فلم يضمن  
كالوديعه اذا ردها من حيث اخذها فلما الوديعه ردها من امانته الي امانة جعلها له  
وهذا ردها من امانة وجعلها الي مضبعة كان يجب عليه الاخذ منها او يستحب اي  
نبايح او يكره وقد اختلف في تفصيل ذلك وفي العاشرة قال **الشافعي** ان كان  
الملتقط اميناً وجب عليه اخذها له من جبرله اخذ مال الغير للمحفظ ضمن ان ترك  
كالوصي والحاكم ووجهه بالاحتياط انها امانة فلا يلزم اخذها كالوديعه وقد  
تقدم الكلام فيها ايضاً ووجه الكراهية في الاكل تعارض الادلة كما ذكره **مالك** الاخذ  
للمعارض الخواطر وطول الامد واختلاف الاجوال **هـ** الحادية عشر اذا اكلها  
وحا صاحبها ضمنها له لان علياً ضمن لصاحب الديار ديناره ولم اجث في ذلك خلافاً  
لاحد من المسلمين لا في كتب عبد الوهاب لا شراف وغيره ولا في كتاب طائفة  
واما **اشعري** وفي البخاري ومسلم قال لم تعرف فاس تسعها فانها صاحبها ماله  
اليه **هـ** الثانية عشر اذا دفعها بالامارة تشجاً صاحبها غيره باليتنفا او يوقظ  
من يذ لك فتدفع اليه وان تلفها ذلك ضمنها لا يلزم الملتقط شيئاً لانه دفعه بحجة وقال  
الشافعي يضمن لا بد دفعه لغيره ماله ومن يعلم ذلك كما يجوز ان يدفعها ذلك  
لغير صاحبها كذلك هذا يحمل ان يكون غشياً او فقيراً صاحبها وقد فعل ما امر به الشرع  
**هـ** الثالثة عشر فلو تصدق بها فلنا ان وجدها صاحبها يدي المتاكين  
اخذها وان باعها اخذها ورجع المتاع علي المتاكين وفي ذلك اختلاف وتفصيل



قال اشافعي كما لا يخبر على دفعها اذا جاز بالصقة كذلك يضمن اذا جاز صاحبها  
قلنا لا تستل بل يخبر على ذلك في الرابع عشرة عشر قوله في الحد او لا يخبر او للذبي  
قال ملك باكلها من غير تعريف ولا تعريف لا غرم اذا جازها بالاضميمة وقال  
ما يروى الفقهاء باكلها شرط الضمان لصاحبها قلنا صام يذكّر التعريف ولا الاجل  
وجعلها له او لا خيه يعني صاحبها او للذبي صبرها بهذا القول كما سماح فهو لمن  
وحده او التالف فهو لمن احياه وروى ابو داود من احيا حية او قوله بمعناه واختلف  
قول ملك فيه والعجيب ان ذلك كله لو اجدته والشاة كالسوط ما حذره ولا يوفد  
كما روى ابو عبيد في السوط لا ادعة ما حله السباع في الخامسة عشر وقال  
فصاله الا بالفضيب ونهاه ونقض مع الغضيب وقد تقدم جوابه فلا تخور النفاطها  
والصومئلهما لوجود العلة فيها وكذلك الطير وقال ابو حنيفة يجوز قياها على  
الغنم وبعلة انها ضالة وجعلها متعين قلنا القياها مع وجود النقص باطل وقد فرق  
الشيخ عليه السلام بين الاجل مستل ان نحم حيث فرق الله وكل رواية سري هذا بردها

لكن لا يثبت الي ذلك

## باب الوقف

ذكر حديث من وقد غلط في هذه المسئلة ابو حنيفة وراي ان الجبس باطل لانه  
قطع الميراث الذي جعله الله في الاملاك وقد عليه الحق بوجوب احدها ما قال  
العالم المحقق ملك لابي يوسف صاحب جيز انكر الجبس هذه اجاب عن رسول الله  
عليه السلام واجاب عن صحابه بالمدينة في الثاني من اربعة جيز قال عري الحسن في العاظم  
وامساحد والمعاير وان قطعتم لبراث وكانت على محمول ولا كلهم لهم بعد هذا

## باب جرح العجسما

وذكر حديث اي هرة العجسما اخبار المشهور الى آخره وهو اصل في الدين وليس في  
استناده مقال وسيدخل غرضه في نفسه واجابه وذلك في الاول  
قوله العجسما في باب اخبار الملوك

ان الله سبحانه خلق لنا الارض وما فيها بيوعا بقوله هو الذي خلق اللحم ما في الارض  
 جميعا فجعل طيرها موطيا وقارا وجعل خربنا ما اودع فيها عيوننا وانا بارا رفقنا فيها  
 انوا بها وانزل من خزائنه من كل شيء ما قاشا وهاها لا شعاعنا ودهبا الاصول  
 وعرفنا نهرها في الجملة والنصب والفاض في وجه الارض برحمتك الا زدرام والغريب  
 وصار ذلك مستاعيا في الاصل بين جميع الخلق ثم قيا اسباب الملك والاختصاص  
 وحكم بان من وضع يده على شيء فهو اولي به ثم لا ينقل عنه الا باسبابه الموضوعة  
 لنقله وطرقه وقال النبي صلى الله عليه وسلم من احيا ارضا ميتة فهي له وليس  
 لعرق ظالم الحق وفتح في الصحيح المعطى وزاد فيه السابى في عين حق مثل قوله وتاف  
 الحديث وقال مؤنان الارض لله ولرسوله هي لكم يعني بالاسلمون صحيح وروى ابو داود  
 عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احيا طائفا من الارض فهي له **وغيره**  
 الارض الميتة هي التي لا تنبت وللوات فعال منه واكثر ما يستعمل في الجماد ان هو  
 منقول من الميت الذي لا منفعة عنده او موضوعا لغيره والكل واحد عنده ومؤنان  
 فعلا من منه وفي بعض الآثار عاردي الارض يعني الذي يجازي حدة الحاجة **هـ**  
**انتم** في مسائل احباؤها بدون احد من منفعة بها من فاعل شعرا  
 او حرا او غريبا من غياط وهو ابتداء ولا يبعد الحكم على تنهايه من احكام يتعلق بانتهار  
 الاشياء ضرورة والاحكام المتعلقة على الاستمرار على ثلاثة اضراب حكم يتعلق بحاله  
 كالجنث وحكم يتعلق بخروجه منه كالاخياء وحكم يتعلق بما يستعمله العمل في اخذ  
 بعض منها ولا نه وقد تقدم في الحديث ما يشهد له آغا **هـ** الثانية قال عثمان بن ابي  
 علي فتميز موت بساج الناس فيه لقربه من العمران وموت لا يتعلق به بالجد فالذي  
 لا بساج فيه من احياء كان له بعد اذن الامام وما فيه تساج واذا جام غصن لم يكن يد من  
 اذن الامام فيه وقال الشافعي لا يقتصر الى الاذن في الوجهين وقال ابو حنيفة  
 لا بد من اذنه في الموضعين وقال ابو يوسف لا يجوز احياء ما قرب من العمران وان لم

صح

تسبب

نكز فيه سفعة لا جد إلى مذي صوت واعتمد الشافعي على سطلو الحديث واعتمد ابو جيفة  
على ظاهر المعنى يقال ان الارض مشتركة بين المسلمين لقول النبي عليه السلام هي لغربي  
وما كان مشتركاً لم يختص به أحد لا اذن من له الاذن كالعبية وهذا يستلزم مشتركاً  
والخطيب وجوز اخذ ان الذي صيرها للمسلمين قال لم يثبت ملكها من احيائها فهي له  
له وأما الفرق بين ترتيب العمران ويعبره نقول علما وما على انه يؤدي إلى الخصومة  
بان نقول هو قريب ملكي فاجتاج اليه لمنعني يقال لهم ان كان لا حدينه جواسع  
او ارتفاق فلا كلام فيه وانما القول فيما لا حوق فيه لا جد بالوجهين فتوكلان قريباً او  
بعداً من العمران لم يقتضيه إلى دمع موقوف اليه واما قول النبي في الصوت  
فانما عقول فيه على جد وجيز اما ان الجاهلية كانت تحمي حجة كلب وهذا لا يقول عليه  
فانه فعل جيل في جاهلية يعني اصله واما على مدي صوت المودن في الجمعة الذي يلزم  
الاقبال إلى الجماعة والجمعة عندتماعه وذلك لا معنى له لان الاعتبار في الجمعة بالجاهلية  
اللااعي فكانت على من بلغه الدعاء وها هنا انما هو المرامي مقدار الحاجة فوفقت عليه  
والكلام مستوفي في انصاف الثالث ما خرب بعد العمران فلا تخلو ان يبيد  
الله او تكون منهم باقية فان زادوا فقال ملكوا الخنثي هو لمن جرد احياءه وقال  
الشافعي هو المذل وان لم يبداه له فقال ملك هو لمن جرده وقال الشافعي  
هو لمن كان لا ايضا بل اولي قال الامام الحافظ وهذا اصل طرده ملك حتى في الخبوا  
الوحش يملك ويتناش ثم يعود إلى وجيشته وقد جعل الشافعي مسئلة الصداصلا  
للارض فاذا سجد لم المالكية لم يبق لهم معتد وجعل اصحاب ملك ما النهرا اذا اخذ  
ملك فاذا اصب في النبي لم ملك وهذا الاجر الذي عنده علما وانا فاسد حد الان  
ما النهرا اذا الشعبين لا ينفذ فكيف يتناش عليه بعد مخصوص محصور معين هذا من اصل  
وحده القياس والمعتد في ذلك انما هو على بقاء الملك اما ان الصيدا اذا نوحش فلكه انسان  
بالاصطحابا ثانيا اقوي للمخالف من الارض والقول فيه مبسوط في مسائل الخلاف

اعتمد به  
أعيد اليه

# باب القَطَائِعِ

ذكر وجد بن ابي بصير في حمال انه وقد اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستسقطه  
المحرم فقطعه له فلما اذني قال رجل من المحملين اذني ما قطعت له انا قطعت له  
الآن لا بعد قال فاسترعه منه قال وساله عما يجي من الاراك فقال ما لم نلق احدا من الابل  
وذكر عن علقمة بن وائل عن ابيه ان النبي عليه السلام اقطعه ارضا بخضرمون وبعث  
معه معوية ليعطيها له حسن صحيح **هـ** روي مالك في الموطأ امرئالا  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع لمدال بن الحارث معادن القبلية من ناحية  
الفرع قال المعادن لا يؤخذ منها الى اليوم الا الزكاة فهو وان كان مرثلا لا كنه  
يستد بتغل متوايز وعين بقيتي ومعرفة بها وصفتها بقطوعها **و** ...  
في مقابل لا وني الا وطاع هو الهبة التي قطع خط الشريك بها منها وذلك في الشركة  
عامة فمن جمع المسلمين فقطع الامام تركهم فيها واقرده بها فهو موع من الهبة بفقر  
الى القبض وهي الهبة ولذلك ارسل النبي عليه السلام معوية مع وائل بن حجر ليقضها  
له ولم يذكر في حديثه الا ذلك لانه اذا سار اليها وصارت في قبضه كان ذلك مضافا  
وارثاها **ز** الباشة قال بعضهم انتزع النبي صلى الله عليه وسلم ارضا من ابي بكر  
عليه السلام المحمول الجوز وقد اختلف الرواية بها عن مالك صاحب اختلاف الناس **ح**  
الرابعة مشكاه الحمي هو دليل الملك واني حبيبة وقال الشافعي لا يجي لما روي المصعب  
رحمته ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حمي الا لله ولرسوله قلنا لم يجز الله ورسوله  
لانفسهما واما الحمي لمنافع المسلمين العامة فكان الامام فيها خليفه الله ورسوله والملك  
في ذلك ان الامام نائب المسلمين والحمي لجوز المسلمين فيعري المال المسترك في النبت  
المشتركة على الاختصاص وما وراه لمن وراه من الاموال ولذلك قال الشافعي في  
الذي سبقت في ارض الرجل من كشيته انه له وقال ابو حنيفة ليعتله والملك القول **ن**  
والصحيح انه له لانها من ملكه فاشبه النحر والصفوف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
شركا في ثلاث الماء والكلاب النار قلنا محمله على الثابت في الارض المباح كما حملناه  
في المال على ما يمكن في بلاد العرب **د** الخامسة اذا كان له الارض التي لا رتب لها بالاجار



البيح صلى الله عليه وسلم مني مناخ من سبق فاذا نزل رجل مني رحله ثم خرج  
انصاحوا بجه لم يخرج لا حيدان شرع رحله لم يبيح منه قال الفاضل ابو بكر  
بن العربي وهذا اصل في جواز نباح للاستغفار به خاصة دون الاستغفار  
والملك

## تفصيل الصلاة بمي

ذكر ابو عبيد بن جريح في حديث خارجة بن وهب صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بمي من ما كان لنا من اكنه ركعتين وحيد بشان مستغفر صليت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر ومع عثمان صدر من امارته  
قال الفاضل ابو بكر بن العربي **السنن** حديثان صحيحان  
ومل ما روي عن ابن مسعود في الصحيح عن ابن عمر وزاد فقال ومع  
عمر ركعتين ثم تفرقت كما الطوق فليت حط من اربع ركعتين اثنى قبلنا  
ولم يختلف جد في هذه المسئلة الا اهل مكة لقول عمر حين كان  
يضيهم ركعتين انما وصلونكم فانا قوتهم ستروبه قال ابو حنيفة والشافعي  
وغيرهما وكذلك عندهم اهل مي قال مالك والاوزاعي وغيرهما يقتصر  
اهل مكة بمي بعرفة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لهم ما قال عمر و  
النبي صلى الله عليه وسلم احق ان يتبع ولما قال عمر لاهل مكة انما  
صلوتكم قال عثمان لا اهل الوفول انما وصلوتكم وانتم بالكل كما  
ورواه من قبل قال الفاضل ابو بكر بن العربي اما الشافعي و  
ابو حنيفة فقد جردوا على الاصل في ان من كان من اهل مكة يتمازى اليهم  
يسافر مسيرة يوم عن بلده واما مالك فانه السنة ان لم يزد ذلك عن النبي  
صلى الله عليه وسلم والحن عارضه انه من ثا فراقل من يوم يقتصر وقد قيل  
ان اهل مكة بمي بعرفة تبع للحاج فدخلوا مداخلهم وهذا لا يستقيم  
والحجة غير هذا والله اعلم

باب

وإن رادعنا أهلها فليكن ذلك الذي أسلمه الله وتركوه لمضبعة فتقام عليه  
 حجة حياته قال أحمد هوله لأن داود خرج حديثا أن من أجبنا حبتنا فهو من سلاو  
 خاتمه الواقدي وعبره وهو أحد قولي بك وهو الصحيح فإنه لو تركه لغيره هوله  
 فقبضه كان له فذلك إذا تركه فعليه ما لو كان يغير اختياره كعقوب السجور  
 والسلب فإنه له وعلي جالبه كرامته ولعد مانع غيبدا لله بن الحسن العسري قاضي  
 البصرة فقال إن التي نواة تمت قال لم يجرها للماتر جلف وأخذها وهو رجل جاهل  
 لا يلتفت إليه ولا يعد خلافة ولا كنه لما ول وأجناج الناس إليه نقلوا خلافة  
 كما أن بني برمك لما استعملوا باني بكر بن داود الطال شاع بدعته وأظهر مذهبه فأدخله  
 الناس ولا يحمل لأحد أن يدعوه لصلاته إلا دعوا إلى ذلك جاحدة وهذا جواب عنه

## باب فضل الغرس

ذكر حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم غرس زرع زرعاً ما لم يزل يمشي  
 أو طيرا ونهية لا كانت له حسنة يوم القيامة حسن قبح العارضة  
 الجماعة من فضل الله سبحانه على عباده الذي يخلق نعمة ويعطيه عليها جزوة ومن  
 مرده أنه يجره على ما يسره وعلى ما أنزل بفعله الماتر ومن تمام نعمته أنه يجره على من  
 تغدى به كما يجره على ما يسره ومن زائع كرمه أنه يجره على ما كان بعد حياته  
 كما يجره على ما كان فيها وذلك في أشباه صدقة حارة علم علمه ولدا صالح يدعوه  
 له غرس زرع المرابط بنمي له علمه إلى يوم القيامة حوصها الآية كلها وخروج الخبر  
 أبو عبيد وقال حسن

## باب المزارعة

ذكر عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم عاملا أهل حبيس على شطر ما تخرج  
 منها من ثمر أو زرع قال الزمام الحافظ هذا باب شرح فيه أبو عبيد المشافاة بالزارعة  
 وأدغمها فيها والمشافاة وهي المسئلة الأولى أصل مستثناة من الإجارة بالمؤوض  
 المجنون الموقوف حوده للصورة الداعية إلى ذلك وجوزها الخلق إلا أبا حنيفة

وهو مردود باجماع الصحابة والتابعين الذين ليس هو منهم وان كان قد ادرل  
وما هم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم بها الا النابذة وهي عامدة في كل شجرة لها  
ثمرة وقال الشافعي في حديث قوله لا تجوز الا في النخل والكمثرى لانها اخصه  
فوقفت على المورد قلنا لم يكن لليهود كرم وما وقال بعض المحقق انهم لا يجوز الا في النخل  
وحده قلنا له وادعوا هذا قال لا النبي صلى الله عليه وسلم انما ساقى في النخل قلنا له  
ولليهود نحن لا نقول الا ما قال الله ورسله ولا نصنع الا ما صنعوا فان اراد ان يعلم  
علمه من غير ما قال الله فلا يفتاحوه فيها فانه نظروا فيها وهو انما يريد القول ليس  
بوجود نص الا في النخل مع اليهود فاجابوا فانه نظروا فيها وهو انما يريد القول ليس  
ففي لا نقول به فحسنا ونحزي في الثالثة مراعاة الارض وقد اختلف  
الساكن فيها اختلفا فاجابوا فانه نظروا فيها وهو انما يريد القول ليس  
مما يخرج منها ومنهم من حوزة نخله معلوم كان يخرج منها اولا يخرج ومنهم  
من حوزة بغير ما نسبت من الاموال وكل ذلك لا يصح منه حال الا وجهان احدهما  
مع كرايا الحديث رافع من خدخ او كراؤها على الاطلاق اما حديث رافع  
وغیره من منع كرايا فقد عارضه انهم كانوا يكرهونها على ما يتناه في الكتاب  
الكبير وقد حمل ان يكون نخل النبي صلى الله عليه وسلم عنها فالفهم بعد باقي الامور  
على التوفيق والمشورة وباني الامر على الغلب وانما يكون كل واحد منهما يقتضي  
حكمة من التحريم والاحباب اذ امرن به الذم والوعيد هذا الشأن العرب  
الذي نزل القرآن به وكان كلام بلغم وقد قال الله تعالى فخير اذن دعونهم  
فخرجكم من ارضكم فماذا امروا به هو كان الا له وهو العبد ونهي النبي صلى الله عليه وسلم  
التسل عن بيع الثمار قبل ان يفرغ صلاحيها بالمشورة لهم هذا نص الشافعي  
في هذا الجذب ولم يكن ذلك بالامر الحارم اولا كان هذا بالسعي المحرم وقد ثبت  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يلزم المزارعة ولا كسبه امران يرفق بعضهما ببعض خروجه  
ابوعبيد حسن صحيح وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم تعامل على ان يابوروا ويعمروا  
ورفعوا ولم يصنع ذلك بله الا ان يابوروا ويعمروا واخياري في النخل

والارض وبذلك افوان وهو الذي فعل في ارضي ومالي والله الموفق والمخلص لا اله الا  
او امره واجتنب بواهيه وفول رخصة الي نجمل في ثوبي كما توتي العزايير  
وما احسن هدية الله وهذه والله بسلعنا مما بارضاه **الله** الربصة اذا بين  
ان العامل مقر او لها قال علماء نابت حفظه ولا متشيخ الاجارة وقال  
الشافعي يقام غير مقامه وكذلك قال مالك في الغراس اذا مات العامل ولم يكن  
ورشته امنا فانهم ياتون بامير من امثله اذا لم يعمل المال كحاله فانه عييت حدث

في المبيع اذا طلع عليه مع إمكان الخلاص منه

## الْأَوَابُ - التَّيَات

[illegible]



في ٢٠٠. عطاها احماتق وساند روي اوداد و عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن  
 ابيه عن جده ان رسول الله عليه السلام فني من من خطافه مائة من الابل ملاون  
 سد محاصر و ملاون من لبوز و ملاون حقة و عثرون ابن سون دكر احرا المبال  
 من عبد الجناد و الفايح ابو الطيب علي بن عمر الجافظ الجعفي بن اسمعيل بن ابي  
 بن محمد بن بشر بن الفضل بن سليمان بن ابي محرز عن ابي خبيدة ان ابن مسعود قال  
 في الخطا خمسة احماتق عثرون حقة و عثرون حذعة و عثرون ثبث خاص  
 و عثرون ثبث لسون و عثرون ثبث لسون و عثرون ثبث لسون و عثرون ثبث لسون  
 و روي عنه ثبث فان سمع عن علقمة بن خزيمة عن ابي جهم بن ابي رطة الذي  
 روي ابو عبد الله و عمر بن محمد بن ضعيف ياتي الفول عليه و روي ابو جهم عن ابن مسعود  
 و هو صحيح و ان كان من روي ابو جهم النخعي و ان النخعي اذا قلت لكم قال  
 عبد الله بن مسعود فهو عن جماعة من اصحابه عنه و اذا سمعته من رجل سمعته لكم و اما  
 حديث خشف قال الامام الجاهل قال لنا الشامي قال لنا الرازي الطائي فنفسه  
 الي طي قال الدار فطني فلم يرد و روي عن ابي جهم بن ابي رطة عن زيد بن  
 جهم عن خشف و خشف مجهول لم يرد عنه و روي عن جهم بن جهم الجعفي و اهل  
 العلم بالحديث لا يحتاجون في رواية فرد و هو و انما يكون معلوما اذا كان  
 بروي عنه رجلا من مصاعد او يحوي محمد لا مشهور او المجتاج مدلي و حسن  
 حبوا كسيرة و ذكر ان نخعي بن معين قال لا يحتاج حديثه مع ان الوراثة اختلفت  
 عنه في بعد ها و سعة ها و شبه ان يكون المجتاج فتره و رايه و ايضا فانه قد روي  
 عن ابي عبد الله عليه السلام و عن جماعة من الصحابة من المهاجرين و الانصار في دية الخطا و روي  
 مختلفا لا تعلم روي عن احد منهم في ذلك و ذكرني مخاض الا في حديث خشف ابن ملك  
 و اما حديث محمد بن ابي عبد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
 فان محمد بن ابي عبد ضعيف انه في دار فطني قال الامام الجاهل و روي سليمان  
 بن سيار عن النبي صلى الله عليه و سلم ان دية الخطا احماتق و هو ثبث اهل المدينة

بنات

ميدان في فتح ايضا ان ابن خاضع لا يخفى في الشرع في حكمه فاذن في قوله وما نقلنا  
واستادنا فتبين ان شأن تقدم في الزكاة **المراد** في بيع مستأجر الودي  
القتل في قسرين اساق محمد وخطه وما علموا ان واختلف العلماء في قسم ثالث  
وهو المسمى بقتله انما هو من طبع نفسه ورويه في انما له وبه قال ابو حنيفة من  
استأنج والاصل ما دي القتل فيه لان الخطا لم يفسد الفعل والعقد مفسد واجتماعهما  
محال لا سيما ان من انبته تعلق بما روي ابو داود وغيره عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه  
وسلم في طلب يوم فتح مكة فقال الا ان علي ما تراه كانت في اجابة من دم او مال تحت  
فدعي الا ما كان من سقاية الحاج وسقاية البيت ثم قال لا ان ذب الخطا ساقه العقد  
ما كان بالسوطر مما ياه من الابل منها اربعون حقة في طعن اولادها قال من  
انبتة ومعنى شتمه شبه العقد ان الفعل هو وجد العقد لا شتمه بل هو الى القتل  
وتخالف الخط المطلق لانه يوي بالفعل سواء وقصد غيره مقتله وقد رواه ابو داود  
عن عمدة ابن عمر و ايضا يعني قوله ساقاة بمعنى غفلة بضم العين من اثره بان  
اذا انكر النبي واخبر عنه ويؤيد بذلك ما هاتنا خبر به مما يكون فيه فخره فقد  
على الغين ومنه قول الخطيب في عمر

المرء يا ثروا ان قد موك لها لا كمن لم يقتلهم بالشر  
وكان اذا حتموا في المباحة ذكرنا واخبرنا بامرهم وطلبوا اذنا وهم يقبل لهم  
نادا مضرا منا شتمكم باذنه الله بل لا من ذل آبايهم واستذروا واخبرهم ان نحن  
الجاهلية شاطروا وتواها عفو سقوا ودرونا موطا بالاقدام ولا نرفع ولا نذكر  
وقوله سقاية الحاج يعني يقي الناس من قسوم والسقاية بمعنى سقاج الصحة وكانت  
التبابة بيد بني هاشم والسقاية بيد بني عبد المطلب فامرهما الله سبحانه  
الشأنية غلظ شبه العقد لانه زاد صفة على الخطاء فزاد صفة في الذب  
حكمه بالغ **المراد** ان لا يبل واكبحوا ان ثبت في الذمة وتخصه  
الصفة خلاف الا في حقة ولذلك قال جواميل في بطونها اولادها وهي الوابعة

الخاتمة قال ابو حنيفة وابو يوسف واحمد بن حنبل وقال ابو حنبل في الحديث  
 والحديث الذي نسبته اليه الصفة في القتل ان ثبت به الصفة في الدية **له**  
 السابعة هذه الدية التي ثبت في القتل على دية الخطا سمي الدية  
 المعطية هي رشت بين العمد والخطا وقال ابن القاسم تصور في ما للجاني وقال  
 انبوب وعبد الله بن محمد العاقلة فمن نظر الى الدية تعلق بصورة عمدية فاقول  
 في الخطا في صفتين في العلة والكلول في مكل لا بومن نظر الى الدية لم يدر فيه  
 نور حمله على دية الخطا وجعله على العاقلة **له** السابعة في خبر ابو حنيفة  
 في حديث محمد بن راشد عن عمرو بن شعيب بن مسلم ثم قال اذ فاع الى ابي القاسم  
 فان شادوا واخذوا الدية وما صالحوا عليه فهو له وذلك ان سند يد العقل  
 وقد ذكر هذا الحديث اهل الصحيح فقال النبي عليه السلام من قتل له مسلما فاماله  
 بين خيرين ان ارجوا فقتلوا وان ارجوا فادوا كذا الحديث وفيه شبه الغاظ بينهما  
 في الملامة التي تروى الصريح على الاستيفاء لبيانها ان النبي عليه السلام حمل خيارا له  
 المعنوي ان يجرى فقتلوا وان ارجوا واخذوا الضمير كان له الخيار ووجه قال الشافعي  
 ورواية اشبه عن مالك وبع قال ابو حنيفة لم يمس له الا القتل وان ادوا الدية فليس  
 له ان له الاموال العاقلة لا بد ان **له** كسب القصاص في القتل عمدا كسب  
 الدية في الخطا والحديث ما ذكرنا من رواياته والصحيح رواية اشبه لان  
 روايات الحديث منها ما ينصب او ما يخرج عنها لا ينصبها والمعنى يشهد لها لانه  
 عموما عليه بناتقسه فمن يتناه فلو لمه قبوله والقصاص به عليه كما لو عثر عليه ماله  
 في الخمسة بمن سله **له**

## باب الدية من الدار

يحرمه عن ابن عباس بن جعل النبي عليه السلام الدية اثني عشر الفا **له**  
 قال ابو حنيفة الصحيح انه عن عمرو بن شعيب بن مسلم انه قد رواه ابو داود عن  
 عمرو بن شعيب انه قد رواه عن عمرو بن دينار فلاح عنه شفيح كان يقول انما

عن عكرمة عن النبي الآمنه واحده قال : عن عكرمة عن ابن عباس عن ابي الدرداء  
وطيحي عن عمرو بن شعيب قال جعل في نقد الدية مائة من الابل يقوم كل بعير ثمانين شاة  
الدية ثمان مائة الايف رجلا حية ابل الكتاب المصق من دية المسلمين وكانت علي  
عهد النبي عليه السلام واني بكر فلما كان بعد عشر غلات الابل نفق مائة فجعل  
الدية اثني عشر الف ورك دية ابل العتاق وجعل دية المجوسي ثمان مائة  
في مثايل الدري قال ابو حنيفة الدية عشرة الاو  
علي ان دينار الزكاة عشرة واشتد الي رواية عن عمن فيها لم ترو عمل ابل الدية  
يعضي عليه غللا والقبائل مع ما نازح ثبات الزكاة والسرفعة عشرة درهم وقد غلط  
عبد الوهاب وطعن ان دينار السرفعة عشرة اثني عشر دهما وليس كذلك الثانية  
قال الشافعي الدية ابل فاذا غدت فقيم منها وبذلك جري العمل عند الصحابة  
والتابعين ايعوم الابل اذا عدت دية شقتها في حقها فانه امر طويل وكذا  
نقل عن ابن عباس ما تقوم دية الاصل فمن ظن ان حصة قوم لم يجعله حصة فليظن به  
ذلك **الشيء** الله قد روي في حديث غيره انه قال روي علي بن ابي طالب  
ما يتي بقره وعلي ابل الشاة التي شاة وعلي ابل الجدا التي حلة من لم يفرح حنين  
الماء عن عمرو بن شعيب ذكره ابو داود وفيه شيء من التمع ولا اعل احد قال  
الاحمد بن حنبل صاحب معتقوب ما ازال حمد واخفا قال لا ذلك في البقر والغنم  
الذي عدي انه اذا كان في بلد لا تعد فيه فضي بقيمة النقد عرضا **الارابعة**  
ما ابو حنيفة الا ابل في دية العمد وبه قال شافعي والشافعية الدية انا في العمد  
وبذلك حقر الله هذه الامة فاما الخطا فلا طلب فيه علي اجاني ولا طم ولا يخذل علي العاقلة  
خساسة الله وحلة لمكون بلا جابر او يكون انقصا من ذلك واجزا به يسرع  
الخلق عن الاشتغال وتحمز واني اشدت سال ليلنا نخطوا حنا ان يظن واني  
الابل فان لم يوجد في النقد فان لم يوجد احد من كل احد ما عده وحده لا يقضي  
في شاة النملات وبالجمل فخر دية البقر والغنم والجلد والتمج حديث لم يفتح



في ذلك كونه من غير عظم ولا شحم عظم عن رواد البيهقي عليه السلام  
 في القاصح خمس خمس حديث حسن وخرجه ابو داود وخرجه مالك في الموطأ  
 في كتاب عمر بن حزم في الموضحة خمس **باب** في رتبة الشجرات  
 الدائمة بالعين المملة **الخاصة** الباضعة **المداخلة** السمحاق **م**  
 موضحة **م** الهاشمية **م** المنقلة **م** الامة **م** الدائمة **م** الحايضة **م** ويقال في  
 المومة ويقال في السمحاق **م** الدائمة **م** الدائمة **م** الدائمة **م** التي تسمى  
 دم معها فان يقال هي الدائمة شبه بالذمع لمتان به والحارضة هي التي جرس الجلد  
 ابي تفسره ومنه جرس البصار النوب والباضعة التي ناخذ في اللحم منفردة به  
 ولا فلا ما تشاركت في المتداخلة فان لمعت الى اليد الذي على العظم هي السمحاق وهي  
 اللطائف حشفت العظم هي الموضحة موزون في الحارضة فان فيه برص وهي الهاشمية  
 وان حشرت منه شجرات تباين في المنقلة وانما بفتل الدماغ فظهر منه شيء في الدائمة  
 الامة الماومة **الباقية** هي عشرة في اجفائه واسم الشجة تختص بالروح الراس والاسم بجرحة  
 من الراس والبدن وقد بان في الحديث الصحيح **م** ان ذلك ارجع الى الدائم والسج في قول  
 ان عزيمته في الراس في **باب** شارب الجسد **م**  
 قد انة بدل النفس الحارة وقد بدل بعض الجوزجات تنواها الدراسة في عيان البدن  
 في خلاف القبر والجمال ونحو الباقي متلونا عنه في الادبي **دنية** وقد  
 مشر في صلب المنابر اما الجرح فالموضحة مقدرة في الوجه والراس كسما  
 قد ما بيدان ملحقا بالاعنون في التخي الا شغل ولا في الالف وقال اللبث الموضحة  
 في الجسد كله سواء اتيما وحما او حشمت عن العظم وقال ابو داود في **باب** الجسد على نصف  
 له سمع في الراس والوجه لها نصيبا وخر او ما قال اللبث هو الصحيح في دليل لاقتضائه  
**باب** وقد روى عن عمر بن الخطاب انه جعل في موضحة كل عضو نصف عشرية  
 ذلك لعضو وانما جعله ان في ان الذي في **باب** كذلك ان الشيء عليه السمل لما قد في  
**باب** الراس نصف شدة حمل ان شدة عليه في **باب** ان شدة عليه في **باب** ان شدة عليه في

يحوز هذا نظر الوالي النبي عليه السلام في موضعه، من خمس ولم يقلها وإنما  
 قال في موضع مطلق وفي حديث في المواضع ولم يخص قداً على أن كل موضع  
 معاصر الدية خمس الثانية لما قال النبي عليه السلام في الموضع خمس  
 مطلقاً ولم يفرق بين أن يبرأ على شيء أو يبرأ من مطلقاً اختلف قول علما  
 فيها وقال يبرأ من شيء يزداد في البين نصف عنها وهذا ليس بصحيح لأنه دعوى  
 لا برهان عليها والصحيح مرسل أنه لا يزداد فيها على قول النبي عليه السلام شيء  
 صا قال أشهد عنه وماله السافعي كما رواه بن نافع إلا أن يكون شيئاً  
 ولا كما رواه ابن القاسم أنه يأخذ شيئاً بأداة مقداره ولو أخذ لزيادة ورهها  
 في الفتح والشجرة

## دية الإصابع

ذكر حديث مرسل بنحوي من عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم في دية الإصابع من اليد والرجل بين ثوباً عشر من الأبل لكل أصبع وذكر  
 حديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه ومنه  
 ثوباً يعني الخنصر والإبهام وما في إحداهما عشر غنم وفي الثاني حسن صحيح  
 وصح حديثه البخاري رغبه والعارضة في ذلك يسيئ مستلزم أحدهما أن  
 الناس انفقوا على ما تقدمت رواية في الأصابع الآتي الأولى وهي أنه روي عن عمر بن  
 الخطاب ما رواه في رواية لو صحت لحسنتها ما لها إلى التفضيل بعضها على  
 بعض وتقدم الإبهام والخنصر في النكاح الدية كلها في البدن وهو قول الصحيح خالف  
 مع الحديث الصحيح بهما أن تقدم الحديث الصحيح عليه الثانية أن السراة  
 تعامل الرجل إلى تلك الدية وإذا ملغته اعتبرت جوارحها من ديتها وبه قال مالك  
 والشافعي وعمر بن عبد العزيز وعطاء بن رباح وروى عن ابن مسعود أن المرأة في الدية  
 على النصف من الرجل ونما في المراجع إلى السراة لموضحة ثوباً ربع معد ذلك  
 إلى النصف وقال ذلك ما ثبت في نسائي المرأة الرجل في الدية إلى الثلث ثم يقول

على النصف من دية الرجل وقد - الحنث البصري يعاقل المرأة ، ترجل إلى النصف  
مع ستم مهور إلى نصف في حواجزها من ديةها ومطعم فزحل في أن المرأة  
لما كانت على النصف من دية الرجل وجب أن يحون حرسها على نصف من حرج  
الرجل في السور بعد سن كسنا والديان ( لأنه لما ديد قول النبي عليه السلام  
مطعم في الموضحة خمس من المال ورد قوله في كل سبع عشر من المال ولم يفرق  
بين الذكر و دية في ذلك حسب عسا . عموم فان اعين على الكفلاق إلى أن تكون  
أصابعها تساوي مسمها من الحمال فوجعنا في اعتبار حرجها من ديةها فان قبل  
ناعين دها على الإبقاء من وقت حال فلناستون ذلك شفاها للعموم من كل جهة  
بالغنا من الأصح بعد ستم عموم عليه فلناذات لفتي أنه لا عيب في العموم  
من النصف الثلث لا ندرته في حجة المشين معه يمتنع في المستنوع ومنهم من لمخ بالاعتنا  
إلى النصف فزحل ما رأي من دفع إلى الثلث من أربعة أوجه حذها قول سعيد أن سبب  
ه الستة يعني أن ستم حراج المرأة من حراج الرجل كما نقصت مسمها من دية  
لدي جنبة والشامعي وهذا يزل منزلة المسند إلى النبي عليه السلام عندنا في أيام  
والسكان مرشم في الحديث وهو مرسل عن النبي عليه السلام سنة ( الثاني أنه  
مدروب عن عمرو ( سعت إلى النبي عليه السلام قال يعاقل المرأة الرجل إلى ثلاث  
دينها ( - أن النبي صلى الله عليه وسلم قد سوت بين الذكر و دية في  
دية الحنث من أن الذكور والذكور في حذها من حذها صفت ومير في حرج  
في الحوة للام قد سوت في ثلاث أصا ( حذها سوي فيه مذكور ولا يش  
في البراث في سبور الحرجات

## باب مساجات في العفو

دع في حرج أبي السمن سميت من محمد الثوري أنه حرج رجل من قريش  
سرجل من ألع فاستعدي عليه بهوية فقال يعوبة ( المير سبل - الآخر  
على يعوبة فامر بهوية شاذ ( صا سبل فقال أبو الدرداء ( سمعت رسول الله

# الوقوف بعرفة والدعاء فيها

قال العفيف الامام ابن العربي ذكر ابو عبيد بن جاد في  
عرفه في ربعة ابواب واحاديث لمن دلقة في ثلاثة وبعضها يتصل  
ببعض فجميعها ايتا والتحصيل البيان ونفسه ما ترجم عليه ولم يذكر  
حديثه من الدعاء بها ان شاء الله له روي بن يونس بن سنان قال اتانا ابن مريم  
يعني زيد بن مريم ونحن وقوف بالموقف ما تاينا عنده عن وفقا الي  
رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم اليكم يقول كونوا علي مشاعركم  
فانكم علي رث من اترث ابراهيم قال ابو عبيد لم يرو غيره **قال**  
ابو بكر بن العربي الوقوف بعرفة ركن الحج ومعناه الاء ظه ومقصوده  
الاكبر اخبرنا ابو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن تميم اخبرنا  
ابو الطيب القاسم اخبرنا الدارقطني حديثنا علي بن عبد الله بن ميثم بن احمد  
الزيري حديثنا سفيان عن بكير بن عطا حديثي عبد الرحمن بن نعمان  
الهمداني قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف بعرفة فانا  
ناش من اهل نجد فقالوا يرسل الله ما الحج قال الحج عرفة من ادر عرفة  
قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد تم حجه ايا مني ثلثه فمن تعجل في  
يومين فدا ثم عليه ومن تاخن فلا امر عليه **قال** ابو عبيد واراد  
واما ما ديا ينادي بذلك **قال** ارسل النبي صلى الله عليه وسلم  
اليهم رسوله فخيرهم بهذا الامر وهم معه بالموقف دليل علي الاجتهاد  
بغير الفرع مع القدرة علي الاصل بخلاف الشهادة **قال**  
في مشايير **قال** قوله كونوا علي مشاعركم في هذا اللفظ بيان  
معني يرتبط بالحكمة قال في الحديث مشاعركم واحدة مشعة مفعلة  
من شعرت اي فطنت وعلمت وقال في القرآن شعرا بالله واحدا شعيرة  
فعيلة منه ايضا وقد قال بن القاسم عن ملء ان ذلك عرفة والمن دلقة

في مشايير



صلى الله عليه وسلم يقول يا من أجل نصائب بني في جنته فيصدق به إلا رفعه الله ؟  
 به درجته وحط عنه به حصة نفاذ الانصاري انت سمعته من رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال سمعته ارباب ودعاة قلوب قال فان زها له قال معوية لا جرؤم لا  
 احببك وامر له بما قال بن عباس عن بيت ولا يعرف في الشفر سمع من ابي  
 الدرداء في ... فيه ان العفو في الجراجان اصل في الذن  
 حضرة الله عليه وندب عنه رسول الله عليه السلام وقال فمن تصدق به فهو كفارة  
 وقد ذهل بعض المفتين عن هذه المرافقة فقال ان معنى من تصدق به فهو كفارة  
 له ان اذ انصدق المجزوح علي بن ارجع عفا عنه وهداهم بهد عليه دليل فلا تخو  
 ان تناول عليه الآية لها دعوى على الله بما لم يفتقر به من فضله واما المعنى ان  
 المصدق وسعاني بك في ذلك كفارة له من ذنوبه ونرجوانه بكفر عنه ذنوب  
 ذلك العضو اصله ونفعه الله بعد ما شام من رحمة الله

## بَابُ مَنْ رَضِيَ رَأْسَهُ بِحُجْرَةٍ

ذكر حديث الجارية التي فتنها اليهودي وهو صحيح منقول عنه فيه  
 دوي في ... والاحكام المجزوح من به اذا جاءه عليه واحد  
 التلمذ حسنة حتى يتحقق المرقى عليه فينظر فيه في الشائبة فيامر الاشارة  
 مقام العبارة في فهم مراد المحاطب وهذا اذا عجز عن الخطاب لفرد ما عند  
 عليه لم يعز العبارة في سلم بان ذلك مراراً عند المأمور والرب اراه انها  
 والعبارة سؤالا لا حقيقة الرضى والكلام اما هو في القلب والعبارة والثناء  
 وادشارة دليل عليه في الشائبة صحة القصاص في القتل بالمشغل في ذلك  
 انما جنيته حرم فاعادة القصاص ويطل حصة الزجر به عن انتهاك حرمة  
 الدماء وراي ان من قتل عمود او حيز عمدا لا قصاص عليه واما عليه الذمة الغلظة  
 لحديث عبادة بن عسرون ان في قتل عمدا خطا فينبيل السوط والعصا ما به  
 من الاكل منها المعروف عليه في بطونها او ادها فكل ما كان في معنى السوط والعصا

فهو مثله في الخيال لديه المخلطة واشتقاق لقصاصه من جديد لم يصح  
 سنده وقد حذف لعلنا في شبهه انعمد وهي المسئلة التي ابقته وحتف  
 قول ملك فيه ايضا و قال به في شهر ربيع ثانيا هو في قتل الاب لانه  
 اذا حذفه بشيعة ونحوه يقتل الماروي في موطنه عن ابن عمر وعلى كل حال  
 فالقتل بالسوط والعصا يمكن ان يكون شبهة نعمد فاصح من على الواشلي  
 اورثته بن حجر بن ندر وجه لا دعاء شبهة القتل فيه بل هو العمد المحض وليس  
 للمحد دالة للقتل خاصة بل تقتل في مثله وابلغ في موضع من الخامسة  
 والبنية عليه ستمر بما مل هذا له ودي قصاصا بدليل انه ماثل لمن يقتل  
 بينه وبين راسه بن حجر بن ندر وجه لا دعاء شبهة القتل فيه بل هو العمد المحض وليس  
 مسألة المماثلة في القصاص وهذا الحديث اصل فيما وقع العاصم وسفين  
 وواجب فيه يقتل الا بالسيوف لا يقتل لم يعلموا هذا حديث الا ان يكون  
 القتل محظوظا لم يورد في فيه ائمة ولا تقع فيه مماثلة وقد قال سنانة و  
 لا يقتل الرجل بابنه ولو ذبحه ذبحا لماروي بن عيسى عن المثني بن الصباح  
 والحجاج بن ابي اسامة عن ثور بن شعيب عن ابيه عن حده ان بني حنيفة عليه  
 وسلم قال لا يقاتل الوالد بالولد والواو اذا قذفه لا يحد وهذا حديث ضعيف  
 لا يمول عليه وورثه من فخره سلمه ينفذ ان ياتى ابا القليب  
 الواشلي وحاج من حجة اصحابه علي السنين ازي في هذه المسئلة فقال العاصم  
 ابو نعلب لا يقتل ابك لانه سبب وفوده فلا يعنون ذبح سبب عريته  
 فقال له الشاشي فخر لا سلام هذا بطله انه ازي بابنته فانه سبب  
 ثم يقتل برأه بها ومن في الكلام ان اذ ذره وكذلك حوي له فحوه مع  
 الدهشاني امام ينفية فجمعت لفصنته وسرعة جوابه في السادسة  
 في الاساء المبيحة للقتل روي عن ابن مسعود حديثا صححنا له في  
 ربيع سئل لا با حبيب ثلاث رجل بن بعد انا والقتل نفسا بفس

والتارك له فيه المغازاة للجماعة وقد قال بعض اصحابنا اسباب القتل عشرة  
ولا يخرج عن هذه الثلاثة بحال فان من حارب الله او رسوله  
او ملكه فانه كافر ومقتول بالمغازاة للجماعة يعني به الا يخرج عن الدين  
باعتد الكفر صريحا ولا كتبه يخرج به بتاويل كالقدرية والخوارج فانهم  
يقولون في اصح القولين لكونهم بتاويل وسناباتهم بمشبهة السنن بل  
وفهم خدفت كثيرا بيانه في موضعه في السابعة في الكفر ان كان  
مبينا للدم فانه قد نظرا الامة عليه فيمنع من القتل به والوعيد فيه  
سديد روي ابو عيسى وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل نفسا  
معاهدة لم يرحل راحة الجنة ويحاربها بوجد من سيوف سبعين عاما وهذا  
انما هو في حين دون حين وانه قد ثبت موقوف ولا يستعمل في قتل المسلم  
وقد ثبت انه لا قضا صرح به وكيف يفرض عنه في جهل الدنيا ويساويه في  
جسمه في خرة **الثاني** من ربح الجنة لا بد له بطبيعة ولا بعدا  
واما ما ذكره من ان الله من ادراكه فتارة تخلفه لمن شأ من مسيرة شعبين  
تارة خلقه من مسيرة خمسمائة **الثالث** اشعة اذا لم يقتل به فانه  
لا يدمر دية قال ابو حنيفة دية الميتة دية الميتة ودي رسول الله  
سليم الله عليه وسلم للعامة من الذين كان امامهم من رسول الله عليه السلام  
حسب ما رواه اهل المغازي ولم يثبت هذا الخبر عند اهل الحديث وقد  
خرج ابو داود وغيره عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال دية المعاهد  
نصف دية الحر وهذا اشبه سندا وقال احمد ان كان القتل  
خطا في نصف دية وان كان عمدا في دية كاملة كانه رابا في تجمع  
بين الحديثين فجعل دية العمد بين كاملة لانه عمد وليس كما ظن وذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم ان دية النابتة فوراها بزيادة وقال الليث في  
دية ثلث دية المسلم ووجهه ضعيف والآخر اولى منه ولا سيما القول

في التقدير فانه عيسى الا يري ان با حنيقة مع غير و نفاه بالقبائر وقد بيناه

في اصول الفقه **يا** **لا يقتل مسلم بكافر**

ذكر فيه حديث علي المشهور في ذكر الحقيقة فيه  
قوله هل عنك حديثي بنو داني بيضا يروي هل عندكم كتابات غير القرآن  
فقال لا ومعتاه ان النبي عليه السلام لم يأت بكاتب لستة كما كان يكتب  
القرآن لقائه اذن في سعيد الخدري ولعبد الله ابن عمرو بن العاصي في  
خاصتهما والثالث ياتي بيان ذلك في كتاب العلم ان ثنا الله في الثانية  
قوله والدي ولو الحبة وبر النعمة دليل علي ان كل معنى فيه تعظيم الله من  
ذكر صفاته او افعاله بعد ان يذكر به بين شجب فيها الحفارة في الثالثة  
قوله لا وهما وتيه رجل صل في انباط ا م حكام من كتاب الله بالفهم الذي  
مه كمل انظير علي التنظيم والاستدلال علي المسنون بالمنطوق في الرابعة  
قوله وما في هذه الحقيقة وكان كتبها له رسول الله عليه السلام فيها حراج  
ون عن صاكا لا سيرة والا يقتل مسلم بكافر وهي الغامضة وهي مسئلة كبولية  
حالف فيها الحقيقة وقال انه يقتل به اذا كان ذميا فان كان مستنما  
الى مدة نعمة زوايتا في علمته من لا توحيد العالم من يري في سوية النبي  
عليه السلام لهما مع المسلمين في الذبقة فتساواه في الفصاح وقد تقدم القول  
عليه وتقول علماءنا علي الحديث فانه عام وتعليق قال ابن هجران له شيا في  
اما الحنفية وداسندل الشافعي عما منع من المسلم بالحافن بالحديث لا يقتل  
مسلم بحافن ما وجه دليلك من هذا الحديث واره ان يقول له احيى  
العموم فيقول له اما اخصه بالدلة المعنوية ويذكر حججه فقال له  
الناسي وجه دليلي التنبيه والتعبد لان النبي عليه السلام دلوا سفة  
في الجمل ونشها فانه نعمين قال لا يقتل مسلم بحافن يعني لعضده عليه



بالإسلام وقد أحكمنا هذه المسئلة في الخلاف فليستظرفيها وعمدة القوم القطع  
بالسرقة فإحوا الزمة اوجب لما لا لكافر ودمه حرمته دابة على التأكيد  
ثم وخذ بيد المستل في الجناية على مال الكافر بالسرقه فتوخذ نفسه في الجناية  
على نفسه بالقصاص بل ذلك وبلي من حرمة النفس احسن حرمة المال  
وقد اخذ علماءنا بافاق بموجب عليهم في هذا عن السوال والعدة ان النفع  
في سرقة خواتم و يجوز ان يجيب بانه خواتم و يجوز ان يجيب بانه حق على  
المستل بالجناية في مال الكافر كما لو زني بكافرة والتكسنة ان القصاص  
مبنى في حقه ووصفه وسلمته على المساواة ولا مساواة بين الكافر  
والمسلم ولا يفتقر القطع في سرقة يبي ذلك

والمستل ولا يفتقر القطع في اشرقته في ذلك

باب وقت الحادي عشر

٢  
 ذكر حديث الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 قتل عبداً فله ماؤه ومن جرد عبده جردناه قال ابو عبيد بن جراح  
 حسن قال الامام الحافظ هذا عجبت الرواة عدول وثناء الحسن  
 من سمرة صمغ وابي وجيه للشعوت عن صحته **باب العاصية**  
 فيها ان عملاً يستوفي هذا الباب على ثلاثة اقوال اقول انه لا  
 يصح من الاقرار والعيد في نفسه ولا خروج قاله ملك والشافعي  
 الثاني منها القصاص في النفس والاطراف قاله ابراهيم  
 النخعي **الثالث** ذلك منها في النفس دون الاطراف ودون  
 عبد نفسه قاله ابو حنيفة وقد روي ابو داود عن ابن ابي عمير عن  
 مارة مثل حديث شعبة وزاد فيه ثم ان الحسن بن علي فبان يقول لا يقتل  
 حراً بعيداً ولا يحتمل ان يكون رواه وناوله سمار وروي عن ابن عباس انه  
 كان يقول لا تقتل المزدقة مع روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم من يد  
 دينه فاملوه سمعت ابراهيم النخعي مطلق الحديث وسفين مشهور

بالاجماع ويكفيه ان لم يقله احد قبله فيكون عليه وقد ذكر علماء ثمانية  
 ضرابا من يعني ما ذكره لو وسبب لعصا من عليه لا يستحال لانه المستحق فكيف  
 نجعله عليه فننقطه من عدم المستحق والاجماع يكفينا عن هذه كله  
 قال قيل فكيف تصنعون بالجديد وهو مقدم على كل راي فلنا  
 واذ لم يقل به احدا حجة فيه لقد روي ثقل المحمدي في الرابعة ولم ينفك  
 اليه ولقد ثقل بقل السارق في الرابعة وروى الا ان يتعاروي عنه  
 انه قال يقول من يشبه هذا طريقه وانما يكون الحديث مقدما على الراي  
 اذا وقعت لنا دلة بين الصدور المتقدمين في راي الحديث فيقدم  
 على الراي وقد نزلت المسئلة في زمان ابن بكر وعمر فرايا الا قصاص من بين  
 الاجرار والعبيد واقتى به ابن الزبير ورايا ابن المسيب في اخرون الى  
 حزابان القصاص في النفس بينهما وتعلق الوجيفة بعوله النفس بالنفس  
 وهو لا يبري شريعة من قبلنا شرعا لنا وهذه الآية وان كانت ساطعة  
 عندك بها الآية الاخرى بامساواة وتبديلها السنة بالآية يقتل مسلم  
 بكافر والرقا ثم من آتار الكفر فيعمل عمله اصله فيما يندري بالشبهة  
 وقد قالوا ما عريت منها وما ان العدة تغل عندهم على النكاح في حين  
 الاختيار واربعة سواها قد ناقضت بوجيفة بالاطراف ومن لم يخرب بينهما  
 القصاص في الاطراف جرى دخري بينهما في لا نفتر

## نكاح تزوج المرأة من زوج

ذكر حديث الضحاك بن سفيان انه اخبر عن ابن عمر ان النبي عليه السلام كثر  
 له ان تزوج المرأة من ذية زوجها قال القوم ان عمر بن الخطاب كان  
 يقول ان المرأة لا تزوج من ذية زوجها حتى اخبره النبي ولم يكن  
 كذلك انما نزلت المسئلة فتوقف فيها عمر بن قفل لناظر حتى ياتيه  
 العلم فلما اناة قال به وزاوة قوم عن علي بن ابي طالب وهو باطل بل

الصحيح عنه خلاف ذلك ونسب ذلك إلى أبي ثعلبة بن عبد الرحمن وعنه  
 صحيح عنه لم يسمع الحديث علي بن نهدي **باب** **الاحياء** **أدب** هذا الحديث  
 من العلم أن كتاب الرجل إلى الرجل كالسمع منه في وجوب العمل به  
 وصحته، رواية له وقد خالف في ذلك قوم من الأصوليين والمحدثين  
 لم يكن لهم بالآثار ذلك إلا نثر وقد كانت كتب النبي عليه السلام تسير  
 إلى ما فيه فيلزم العمل بما كماله من موافقه وقد انفرد الأئمة من كتب  
 النبي عليه السلام على هذا الحديث دفن برها ويلزمهم القول بجميعها  
 في الفقه هذا إذا كان يقبل عمداً أو ما يجب ذكره ابتداءً بعقود  
 البري فلا يخفى فيه مبررات

## **باب القصاص**

ذكر حديث عن ابن حصين أن رجلاً عض يد رجل صحيح حتى  
 منه، وفي قوله أن رجلاً عض يد رجل فأنزع بكرة  
 فتقطعت سنانا يقتضيان من أن يذبح لآخر شيئاً لا بد له من أن يذبحه  
 لضرورة رعيته أبي ذؤيب من ضرر دخل عليه من جهة أن يذبح عبده  
 فأنه هذا رعيته أو شارح عن رجل لرجل من نعه عن نفسه فذبحه  
 فأنه هذره هي مسئلة خلافية قلنا نطق هؤلاء **باب**  
 الثاني فون بن علي عليه السلام بعض أحده أخاه كما ببعض  
 العجل ذكره علة الأهل ولم يذكر أنه هذراً ما، أن دم ابن أبي  
 روي عن شعبة عن مسارة عن زرار بن أوفى عن عمران قال فيه لادية ثلاث  
 وفي حديث عن علي بن أمية عن النبي عليه السلام ذكره البخاري قال فاجابها  
 من عصبه، مثلها الثالثة في حديث عيسى بن يونس هذا عن شعبة  
 فائدة وهي موه ما نزل الله والجورج قصاصاً فافاد سبب نزول الآية  
 الرابعة شأن من غف في الترجمة أن يقول ابني العاصم فوبه

احق من الابهام المحتمل للوجوب والنفي ندي مدس في الوجوب حديث  
 النبي ان ابنة النضر طمست جارية فطمست نسيتها فاما من النبي عليه  
 السلام بالقصاص فذا تعدي ابتداء من المتعدي فوجب القصاص  
 الخامسة لو كان ذلك من جماعة عا لوالوجوب ان بعض من كل  
 واحد منهم وفيه ثلاثة اقوال الاول لا قصاص قاله ابن جنبل الثاني  
 فيه القصاص في المقر وفي الطرف قاله ابو حنيفة الثالث فيها  
 القصاص في ماله والثاني في امته الطرف في امته القصاص في هذا الدماء  
 ونحوه الاعداد من الدماء وابطال الفايضة القصاص وحكمه واما  
 اشتراطه في الطرف فالدليل على فساده ان النبي عليه السلام لده  
 في مرضه جماعة فذا افاق من غشيته قال لا يبقى في البيت الا الذي  
 غرا اعباس فانهم يشهدكم وايضا فان له عدائنا ونوز في الاطراف لا غلط  
 ابصار في ما كسبنا ونوز في الاثمن فوجب جرم بان القصاص فيها  
 له عالم وصيانة لقاعدة القصاص وحقيقته وحكمه فيها وقد  
 قيل عمر بن مسعود في قتله واحد وما ليرى عليه اهل صنعائه  
 لعنكم به **باب من قتل او زما له فهو**  
 الحديث الاستنار وورد هذا الحديث بالفاظ مختلفة ورد بلفظ التنجيم  
 وورد بقوله من ارى ماله بغير حق فهو شهيد وما صححنا من روي حديث  
 خنيس عن شعيب بن زيد من قتل دون حية فهو شهيد ومن قتل دون حية  
 فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد  
 الاول ان السيل باسلامه بخبر من في  
 ذاته فله دماء واما ماله لا يحل له احد ان تعدي عليه فيه فاما  
 ارباب من ذلك جازله الدفع فيه او وجب على اختلاف بين



العلماء فيها براد منه من دم او مال ونعت اهل الصحيح جواز الذبح  
 لا وجوبه كما بيناه في غير موضع من كتبنا وغيره هاذا لا ينطق به  
 ها هنا ولولم يكن من قدره فيه الا عتق فانه لم يقابل على الولاية وهي  
 دين ولا على النفقة ولا على مهر ولا على مال له الشك انية اذا جاز  
 له القتل لغيره فلم يقصد القتل ابتداء فان امكنه الثور يبيع والوعظ  
 بالقول فليبادر به هـ ثالثة ان كان طلب العتق ايا مال  
 فلا تخلوا ان يطون الذي يطلب بغيره او حسن قال حاشي كثر اقامته  
 فامية وانما يتبرأ فقال ملك وغيره يناول له اياه ويغني به نفسه  
 ما ولا ذلك من صرح وقال عبد الله بن المبارك وغيره يقا ناله عن  
 درهمين ولا يمكنه وهو اذ يري فانه ممل استجاب والواجب ما ناله  
 عبد الله وسواء هـ الرابعة في ترتيب منازل المدفوع عنه  
 والمرتبة الاولى للدين وقد وقعت فيه المستأجرة عند كونه فانه  
 وان كان عظم حرمته فانه اقوي لخصته قال الله تعالى الا من احسوه  
 وقتله مصيب بالايام هـ المرتبة الثانية بدم وامره بيده ان يسأل  
 بعينه شهابا وان يسأل يدفع عنها دفع ويختلف الجان فان كان في زمن  
 فنية فالافضل العتق على البكر وانما مقتضون اوجزه والامر سواء هـ  
 المرتبة الثالثة لاهل المرتبة الرابعة الما او هو ارهن ووقع  
 في الحديث تقدم المال على لاهل والامر كما رتبناه والله اعلم هـ

## باب القسامة

ذكر حديث سهل بن ابي حنيفة وهو يفتي ومجموعة المشهور فيه من  
 الاجام الاول ان يسأل بالقسامة واجبت كذلك فان  
 تسق عليها حتى حارب عليه وسلم من عنده وهذه جهالة بمغامد  
 الشريعة فان بني عبيد مثل لا يقول لاحقا ولا بغير لاحقا

ولا تحكم إلا بحرف هـ الثانية تدبر في هذا الحديث جواز  
القسامة عن الحاضرين في الخصومة بكلام عن عبد الرحمن وموصا حبيب  
الدم وإشاد النبي عليه السلام بكلام الآخر يعلم ناس حق السن  
وما يجب له من التقدير هـ الثالثة شديدة بالمدعي في بيان  
القسامة وهو خلاف دعاوي الشريعة عليها أو جنيعة (جراه  
عبد الله) وهو قوله البيئنة على المدعي واليمين على من أنكر  
والشريعة خصصت في هذا الحديث ذلك العموم ولهذا أن يفعل  
ذلك وقد روي الدارقطني البيئنة على المدعي واليمين على من أنكر  
الإبالة القسامة وفي ذلك جسيمة وذلك أن القتل ما يحثون عقلة  
وعلى سيرة تبدي فيه بآمان المدعي لا يستحقاق القتل لراذع  
للمتقدي والقتال بالدماء والحاقن لها وذلك قلنا وهي الرابعة  
أن القسامة توجب القود لقوله في الحديث خلفون ولست تحفون  
صاحبكم وفي رواية رجم صاحبكم وفي رواية خلفون على جرحهم  
بندفع البصر برمتهم وهذا هو جيب وهي الخامسة أن يكون خيان  
الشعب من الجماعة إذا دفعت عنها بالقتل للثمة للمدعي و  
عنصر وهي السادسة أن لا يقتل بالقسامة إلا واحد لا فقهه دوا  
على اليهود فقال النبي صلى الله عليه وسلم خلفون على رجل منهم برفع  
اليهم برمنه وهذا نص هـ السابعة أنه ذكر سبعة الحكماء  
المستلين واليهود كما هو في حق المستلين بينهم فصان أصلا في أن  
الحكم الواقع بين الكفار والمستلين جاز على حكم الإسلام ما وقع  
بين الشفاعة خاصة وهي الثامنة فما خلفوا لقتلنا فقال الشافعي  
تحكم فيه حكم الإسلام وظن قوم من اصحابنا أنه يحكم فيه بحكم  
الكفار وهذا غلط بين وهذا مبين في مسألة رجم اليهود بآبين

والتفان والمروة ووقف هاهنا وحته ان تصليها اليها البدن وقد قيل وجته  
ان يقال انها دين الله كله وقد قيل والصحيح انها مسائل الحج التي ملن  
لها ابراهيم خلق الله له العلم بها خصت بهذا الاسم **الثانية**  
قوله علي رث من رث ابراهيم فنسبه اليه والبيت موضوع في الارض من  
خلقت وفي الاسرار بلقاء رادم قد طاف به ومن بعده من الانبياء الى ابراهيم  
حتى السقينة بنوح وخلق ابراهيم ان نسل به عليه واستوى له ملته  
**الثالثة** قوله الحج عرفة ذكره ابو عيسى من رواية عبد الرحمن بن مهاد  
عن شفيق مرة واحدة وذكره الدارقطني عن ابي احمد الزبيدي عن شفيق  
فكرهه مرتين تأكيداً قال علماءنا معظما الحج وركن الحج والذي  
عندي فيه نكتة حسنة وهي ان العرب كانت الحج على رث من رث ابراهيم  
مبدلاً ومن جملة التبديل فيه ما قالت عابشة كانت قريش ومن كان  
على دينها وهم اكنمن يقفون بالمزدلفة ويقولون نحن قطبان الله يعني ابي سنان  
حرم الله دامت وكان من سواهم يقفون بعرفة فأتى الله ثم ابيضوا من  
حيث افاض الناس وهذا خطاب لهم ما ثبأ ما الناس عليه وقد اهل  
الناس ثم ابيضوا من حيث افاض النبي باليار وهو جبل بالرواية والذرية  
فلما سال ما بنو النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج اعتمد بالبيان الوقوف  
بعرفة لما كان فيه من التبديل والتشبيك حتى يجمعهم عليه قولاً وعملاً  
وفي الصحيح عن جبير بن مطعم قال اظلمت بعثي فطلبت بعرفة فرايت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً بعرفة قلت هذا والله من احسن ما  
شأنه هاهنا وهذا انما كان قبل الهجرة اذ قد بينا ان النبي صلى الله عليه وسلم  
حج قبل الهجرة حتى **الثالثة** اختلف الناس بعد اتفاقهم على  
ان الوقوف ذكر في زمانه فقال جماعة منهم ابو حنيفة والثنا في وقته  
لها وقال طائفة وهم اقل عدد اوفته الليل نالت طائفة منهم احمد بن حنبل

فلننظر هنا لك في التائيبية روى ابو داود وغيره ان النبي عليه السلام  
يؤاخذ اليهود فقال يخلف خمسون مثلاً هذا ضعيف (يائفت اليه)  
العترة تخون لولي لدم ان يخلف على القسامة وان  
كان غايها اذا رجع له في ذلك طريقا وان لم نعد حتى اذا خفف  
عدم العلم عنده ترك اليمين لقول الولادة في حديث العسامة كيف  
يخلف لم تشهد في رواية كيف يخلف على الغيب (الحادثة عشر  
في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للولادة في الدم اما ان يروا

ساجد بعينهم يعني اليهود واما ان يروا ان يجزب وهذا يدل على ان الذي  
يشعرونها الدية فلما ارجع النبي عليه السلام الى الدية تستطينا  
للحال لن دفعها اليهود فترد العترة ثم ورد رسول الله عليه السلام  
من عمده مراعاة لحفظ هذه الذي كان بينه وبين اليهود في الثانية  
عشر ادى النبي عليه السلام اليهم الدية من الصدقة فانهم كانوا  
مجاورين في الثالثة عشر واعطاهم بغير نقد من رقبه رديها  
الشامعي في قولهم ان الصدقات تقسم على السوية واذا لم نحسن السوية  
في الصدقة واجبة على ايجاد الاصناف فخذ لك اصناف

## ابواب الحديث

ذكر حديث علي رفع القل من ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن  
الصبي حتى يشب وعن المعتوة حتى يفيق وروي عن الصبي حتى  
تغسله وقد روى عن ابن عباس عن علي موقوف فاقوله وقد ادرى  
الحسن عليا شيئا لا لم يقل له شيئا عامنه وقد روى عن الزمري  
محمد بن المنني عبد العزيز بن عبد الصمد عطاء بن السائب  
عن ابي ظبيان ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتي بامرأة قد نزلت  
معها ولداها فامر بها ان ترحم فمر علي بن ابي طالب بها فارسلها



وقال هذه مسئلة بني فلان ثم قال والله لقد علمت ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال لا يرفع القلم عن امر من امر الناس حتى يستيف خط  
 ومن المبتلى حتى يعقل ومن استغفر حتى يجبه هذه مسئلة بني فلان  
 فما بدرك لعلها اسم احد ويلي لا تعقل في روى النسيان كما يعفون  
 بنو بهيم لا دورقي كما عبد الرحمن بن ماري كما حماد بن سلمة عن حماد  
 بن عمار عن الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرفع القلم  
 عن ثلاثة عن النابغة حتى يستيف ومن الصفي حتى يجبه ومن  
 المجنون حتى يعقل وبقيق وهذا حجة من غير علم قال ابو عيسى  
 في حديث علي انه حسن غريب **هـ** في حديث  
 حضرت في اسم الحيفة بن زعلج قد حضرته الخطيب  
 ابو المطر حامد بن رجا المديني الاصفهاني حاجا في مجلس ابي  
 سعد المحمدي جدانية احباب احمد فتسيل على اعادة بعد صلاة الجمعة  
 عن سلام الصبي القاها طالب من الحلقة فاقني ابو سعد المحمدي  
 ما نه لا يفتح فتسيل عن الدليل فقال له انه غير مكلف فلا يصح استلانه  
 بالبالة فقال له الخطيب ابو المطر قولك غير مكلف ان كان به  
 ارتفاع فلم المواخاة فصحيح وان اردت ارتفاع فلم الثواب لم تسلم  
 ما نه تكتب له الطاعات ولا تكتب له السيئات وقد قال النبي  
 عليه السلام لتسايل هذا حج قال نعم ولك اجر وقال من وهما صلاة  
 لتسبع واضربوهم عليها عشرين ورفضوا بينهما في المضاجع واذا كان  
 فلم الثواب يحكي له فاجل انواع الثواب كلمة الاسلام فكيف  
 يقال انها تقع منه لغوا وتقع صلاته وجهه معتمدا بهما في ثواب  
 الثانية **هـ** قال الشافعي لا يصح سلام الصبي وتصح صلاته  
 عن الفضل اذا بلغ في ثناء الوقت فكيف يجزي فعل الصلاة عن

عليه

فرضها ولا يعقد بالسلام غير واجب فإلزامها بالسلام  
 والعتلة شرعية منها فرض وفعل عند الله في العبادات هذا  
 لا ينفع وينتقض على ما يتجدد بالسلام فإنه فعل  
 الثالث إذا قلنا أن السلام يصح وأختلف الناس في  
 حكمه يصحها أم لا وقد روي عن علي بن أبي حمزة أنه سئل  
 قال قام على ركبة فقلع موقعا في حنيفة وفان عن علي بن  
 نعمين تلك الرواية ولا ذلك السلام والمسئلة في كتب علماء  
 لأنها طويلة طويلة **الرابعة** قال علماءنا قد روي عن علي بن  
 أن المراد من نعمين طلاقه ويقام عليه الحد فعلى ما يعين السلام  
 وردت وتحقيقه أن النبي عليه السلام قال حني فحنى فعلى هذا  
 وقال حني بنية أو حني بكن على ما قد مناه خندان في إيمان  
 حنن التميمي المحقق فتراعي حنن **الرابعة** ومها فنانا الحلاف  
 والعامة اعتبار البلوغ فإما العلامة المبتدئة المحققة  
 الخامسة اختلف الناس في قصر فاق لصبي فاعلم من حنيفة  
 هي صحيحة وقال الشافعي هي باطلة ونكتة مسته أن الشافعي  
 راعى التكليف وراعينا نحن التمهين وموقع اطلاق إذا لم  
 والمعوق، لأنه على قول الله تعالى وابتلوا البتاني حتى إذا بلغوا النكاح  
 والبلوغ فأتوا بالاذن في التصرف وتكون الآية خاصة للمجنون  
**السادسة** قال أبو عيسى عن عابدة موقعا وهو صحيح وروى  
 ادروا الحدود عن المشرك ما استطعتم فإن كان له مخرج فخرج  
 سبيلا وإنما يخرج من الحدود ما لم يلجئ وتستقر شروطه وإنما  
 معني ادروا وجوبه أي بطريقها يمنع من وجوبه وقد روي  
 الحدود بالشبهات ولم يصح **السابعة** ما طلع على رجل



وقته الليل والنهار اي وقت منهما الجزاء وفق بينا التحقيق فيها في مسائل الخلاف  
ونكتنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ليس له في ذلك قول الا واحدا  
وهو حديث عروة بن مضر عن ابيه ابي عبيد بن جراح وهو من لوازم  
الصحيحين وان لم يخرجاه وفيه من صلي معنا هذه الصلوة يعني الصبح  
بالمزدلفة وقد وقف بعد ذلك بعرفة ليلا او نهارا فقد تمة حجة من  
وقد روي في الصحيح انه اقام وصلا الظهر حين راى غابت الشمس ثم اقام  
صلا العصر ولم يصل بينهما ووقف بدعوا حتى غربت الشمس حينئذ دفع  
فاما من قال ان الغرض النهار فلانه وقف فيه واما من قال الليل فلانه لم يسرح  
من موقفه حتى دخل واما من قال كل واحد منهما لموقف فلموله ليلا او نهارا  
وهو الذي يصح في الدليل وغيره تكلف وقد بيناه في مسائل الخلاف وقد لم  
اصحابنا ان يتعلقوا في ذلك بحديث ليس من محرمات النبي صلى الله عليه وسلم  
خطب فقال عتية عروة ان المشرق حين كانوا يدعون قبل غروب الشمس  
حتى تقوم بها اذان الحيا او انان يدفع قبل غروب الشمس فلا تجلونا ولم يصح  
ليس في الباب حديث صحيح بحال فلا تلتفتوا اليه فجاؤهم من هذا ان لا يفضل  
فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان وقف ساعة بعرفة ليلا او نهارا ان تجري  
**الحكم** في تعيين الموقف لا خلاف انه عرفه وهي معلومة الحدود  
عندهم او لها من الشبهة العلم الى الوادي الى الجبال ما عدي وادي عرفة الى  
نعمان الى كبكب ولا شئ على الاعين وفضلها حيث وقف النبي صلى الله عليه  
وسلم وبه دفعت والحمد لله لان خليفة اخذه في ذلك العام واصحابه فكان منهم  
فوقفنا معهم ولما حاز وقت صلوة العصر دفع الحاج كله الا الحليفة في  
حملته وابن ابي هاشم فانهم ودعوا حتى غربت الشمس ليشهوا حكمهم عن خلاف  
العلماء وكان ذلك من شمة الله علينا بانهم لو دفعوا نهارا لم يمكننا البقاء  
دونهم المخوف فدان جئنا حينئذ متلفا فيه فان وقف جد بعد هذا خالف

في هذا السائر والاشهر انه لا تجزي وعن ملك روايتان جدا هما لا تجزيه والاخرى  
 تجزيه وعليه دم والارثاع عن بطر عزة لم يثبت **في السابعة**  
 في قوله لعروة وعينه من ادرك معنا هذه الصلاة وقد وقف قبل ذلك  
 بعرفة فقد تم حجة دليل علي ان المبيت بالمزدلفة ليس بواجب واما الوقوف  
 بالمزدلفة قال جماعة قالوا من لم يقف بالمشعر الحرام فلا يحج له تعلقا بلفظ  
 الحديث وهو قول الثوري والاذاعي وحامد بن ابي سليمان وقال ملك وابو حنيفة  
 والثافعي واحمد عليه دم في تعصيل بهم وتعلقوا بان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قدم ضعفه اهله بليل فلو كان صلاة الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم اصلا  
 في الحج ما اذن له احد في تركها ولكن لا بد من الوقوف بها لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 بان بها ولاها مذكورة في كتاب الله قال فاذا انقضت من عرفات فاذكروا  
 الله عند المشعر الحرام فذكر الوقوف به مرة حبرا وذكر الوقوف بالمشعر حرام  
 اترأ وقد ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عروة مع عرفة فلما بق منها  
 وهي عدي ركن في الحج كما قال الاذاعي وحامد والثوري وانما عني بالركن  
 الوقوف لا بمجرد الكلام **في السابعة** اذا رعرفة ولم يعلم بها فزوي عن  
 ابي حنيفة والثافعي انه تجزيه لقول عروة النبي صلى الله عليه وسلم ما تركت  
 من جبل الا وقفت عليه لانه لم يعلم الموضع الذي يوقف فيه فوقف في الكل  
 وهذا ليس بدليل لان هذا وقف بالنية فصادف الموقف وانما الحجته لهم ان النية  
 في العبادات مما تلزم في اوابلها ثم اركانها فتشملها تلك النية ولا يلزم فيها استئناس  
**في الثامنة** اذا اخطأ فوقف قبل يوم عرفة او بعد فاختلف  
 العلماء اختلافا كثيرا ما له اربعة اقوال **الاول** لا تجزي لا قبل  
 ولا بعد قاله ابو ثوبان **الثاني** تجزي قبل وبعد قاله عطاء والحسن وابو حنيفة  
 وروي عن ابن القاسم وسحنون **الثالث** تجزيهم يوم النحر ولا تجزيهم يوم  
 التروية قاله مالك واحد قول الثافعي قد نزلت هذه المسئلة في زمان عمر



بن الخطاب وفي سنة اربع مائة والعشرين اجزاؤها قبل وبعد لما في ذلك من  
المنفعة على الحق **الثانية** في انثوا في الوقوف ثم طردتهم الفسقة  
كما جري في سنة العلوي اجزاها ذلك كمن منع عن الصلوة بفعله اجزته  
بالنية وقد قدمنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صوموا يوم نصومون  
واصيامكم يوم نضحون اشارة الى انه اذا صمتم في الزمكرا وصحبتكم من الزمكمرا في  
الطاهر ثم بدا خلاف ذلك انه امر وقد مضي فامسا الصوم فبغض اليوم لحقيقته  
وقد اختلف لما فيه وامرنا بفتح فيمضي سنة اعادته **الله**  
قوله واراد استامة يعني على غيره كما ارد في الفصل في اليوم الثاني وقد  
حذب بعض الموارخين في هذا الحديث بكذبه تخفيفه قال ابن العربي لما  
ارد في النبي صلى الله عليه وسلم استامة بعد استظاره وقبل لغير هذا حقه وكان  
انور اظطر اضطررها في انفسهم حتى ارتدوا من اجلها وهذا شيء ما انزل  
الله به من سلطان ولا حدث به نفس انسان **الحديث** قوله  
في حديث علي وجعل بين يديه على هيئته كأنه نصبها ورفعها وخففها  
اي استكنوا وارتفعوا في الصحيح يشير اليهم بسوطه وهذا دليل على ان الاسارة  
لم ينعزل عمل الكلام وكذلك لم يرب لانه كان منهم بعيد عنه وقريب منه  
**الثانية عشر** قوله والناس يفترون بيننا وبينكم لا يعني الابل وكذلك  
ذواه سنداد من اوس عن ابي حمزة في سند سفين الثوري وفي حديث البرقي  
لا يلتفت اليهم وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس الابل بالابيض  
اي بالاسراع ولقد افصنا من عرفان بعد غروب الشمس والابل اسراعا وانما كان  
عدوا **الثالثة عشر** ان رواية من روي يلتفت اليهم باسقاط طمة  
لاصح لانه كان يظن اليهم بغير بون الابل يجمعون ويشير اليهم بينا واثما لا  
الستينة الستينة **الرابعة** في قوله ثم اتي حرمنا فصي الصلوة بين  
في حديث الصحيح عن امامنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عفة

حتى اذا بلغ الشعب قول قال ثم نوضا فلم يستبغ الوضوء فقلت له الصلاة قال  
 الصلاة امامك في المزدلفة فاستبغ الوضوء فما قيمت الصلوة ثم صلى المغرب  
 ثم اتا خ كل انسان بعيرة في منزله ثم اقيمت الصلوة فقبل ولم يعمل بينهما ولا على  
 انرواحدة منها وفي الصحيح عن عبد الله بن مسعود حج عبد الله فانيتا المزدلفة  
 حين الاذان بالعنقة او قرىب من ذلك فامر رجلا فاذن واقام ثم صلى المغرب صلى  
 بعدها ركعتين ثم دعا بعنقه فتعشى ثم امر اري فاذن واقام قال عمرو بن عيسى بن خالد  
 شيخ البخاري لا اعلم التل الا من زهير يعني شيخه ثم صلى العشاء ركعتين فلما كان  
 حين طلع الفجر قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي هذه الساعة الا  
 هذه الصلوة في هذا المكان من هذا اليوم قال عبد الله هما صلاتان تحولت  
 وقتها صلوة المغرب بعد ما ياتي الناس من المزدلفة والفجر حين يترفع الفجر قال  
 رايت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل وفي مسلم عن الاعمش عن عمارة عن عبد الرحمن  
 بن يزيد عن عبد الله قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلا صلاتا الا  
 لميقاتها الا صلاتين صلوة المغرب والعشاء مجتمع وصلي الفجر يومئذ قبل ميقاتها  
 قال النائي ابو بكر بن العربي الاكثر من هذه الروايات انه صلاهما باقامة واحدة  
 ولم ينكر اذنا وقوله نوضا لم يستبغ الوضوء في كتاب مسلم وضوالبسن بالبالغ  
 ولم يذكر فيه انه نوضا مرتين وانما ذكره وضوا واحدا فيجتمعا هذا الوضوء  
 الثاني المروي في هذه الطريق ان يكون وضوا محددا لحدث طرايينهما  
 ويجتمعا ان يكون لم يعمل الوضوء في المرة الاولى فاكمله في الثانية فقل  
 يجتمعا ان يكون الوضوء الاول الاستنجاء والثاني وضو الصلاة والاول صحيح  
 من انه لم يتوضا والثاني لا يصح في معنى توضيه وانه كان لتجد حدث  
 (الاشارة) قوله الصلوة امامك فان صلى قبل المزدلفة المغرب  
 والعشاء فاختلف الناس في ذلك على ثلاثة اقوال قال ابن القاسم بعيد  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب لهما ميقانا وقال اشهد بعيد العشاء

وحدثنا ان صلاها جل مغيب الشفق لا نه قول النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة  
امام لم تجله الرفق والرحمة لا الوجوب والالزام وقد قيل ان صلاها بقرفة  
اجزاء قاله ابو يوسف ومحمد في احد قوليهما وليس مذهبهما انما المعروف  
في صفة ما انه ان صلى المغرب في الطريق اعلاها في المزدلفة عند اي حنيفة  
ومحمد ما لم يطلع الفجر وقال ابو يوسف لا يعيد ما هذا صريح مذهبهما  
وله نكتة بدعية وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلوة اكمل يعني بالمزدلفة  
بعد مغيب الشفق واذا طلع الفجر فان الزم القضا لا يكون عملا بخديث اسامة  
وانما يكون عملا بغيره والدعاء بعد الوقت مثل الغاية لا عينه فيفتقر الى ليل  
والصحيح ان يصليها حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن تعاداه فهو من  
عمله رديه **مسألة ثمانية عشر** يودن لهما ويقيم لهما قاله ملك وقال  
ابو حنيفة يودن للاولي ويقيم للثانية خاصة قال الثوري يصليها باقامة  
واحدة وقال الشافعي يصليها باقامة اقامة وقد قدنا الروايات  
في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فكل مذهب وافق رواية فهو صحيح وكل ما خالفه  
فهو فاسد **المتابعة عشرين** قوله حتي في ترجع يوقف عليه وقال هذا  
الموقف وجمع كلها موثقا وخبرني بطن عشرين حتي اجار الوادي قال ملك  
ادخل بالمزدلفة ولم يقف بالمشعر اهدي عليه وان وقف بالمشعر ولم يزل  
بالمزدلفة كان عليه الدم وقد تقدم الخلاف فيه والذليل عليه **الثمانية**  
**عشر** قوله اردف الفضل فيه وفي ارداف سامة (كوب) لا شين على  
الذابة **الثمانية عشر** قوله صرّف وجه الفضل وقال ثابت  
وشابة فلم امن الشيطان ان ليل علي ان النظر الي ذان لمزاة المشقة ليس  
بجرام لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجزه عنه وانما صرّف وجهه ليل استقبل  
الاعين فبيد وزمها رسالة الي الغلب **فان قيل** بل كانت منك شفقة الوجه  
لاجل الاجرام **فان قيل** كانت مستودرة لاجل الرجال وانما سئل النقات

قد تعدد وحذرك ورد في غير هذا المحدث **المسألة الثانية**

ما رواه باقي الجيزة يعني الثانية وذلك من دفعه قبل طلوع الشمس فوصل إلى الجيزة  
بعد طلوعها وحذرك في السنة فاما نحن فوقفنا بالامير حتى طلعت الشمس وحديث  
وقعنا من قرح إلى الجيزة **الحمد لله الذي بعث في زمانه** قال ثم أتى المنكر

فقال هذا المنكر ومنى كل ما منكر فمن ختر في غير منى للحج أو في غير مكة المنكر لم يجز  
وقال ابو حنيفة والشافعي بخبره اذا دنا من الحرم وكما جعل النبي

صلى الله عليه وسلم للمحرم ما نأخذ لك جعله مكانا لا يتعدى به مكانه صما  
لا يتعدى به زمانه **الثانية** في ترمي الجمار بمثل حصي الحذف

كما روي عنه جابر وغيره وقد ذكره ابو عيسى **الثالثة**

ترمي جيزة العقبة اذا طلعت الشمس فمن اخرها إلى قبل الزوال اجزاه والافضل  
ان يرمي في وقت رماها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وامر به كما رواه ابو عيسى

وغیره ومن استقل الوادي لا من اعلاها كما فعل الذي نزلت عليه سورة البقرة  
فاذا كان في اليوم الثاني يراها كلها وما بعدها بعد صلوة الظهر **الرابعة**

**والعقبة** ترميها راحبا قد رمي النبي صلى الله عليه وسلم الجيزة العقبة  
راحبا ويرميها ماشيا قد رمي سائر الجمار ماشيا وقد رايت امرأته يرمي

جيزة العقبة راحبا من طن الوادي إلى اعلاها وفي الصحيح كما ذكره ابو عيسى  
لما أتى عليه عبدالله بن مسعود جيزة العقبة استبطن الوادي وحمل يرمي

الجيزة على حاجته الا عن ثم رمي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم قال الله  
الذي لا اله غيره من ههنا رمي الذي نزلت عليه سورة البقرة وقد بين ذلك

كله ما روي عن عابشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما جعل رمي الجمان  
والسعي بين الصفا والمروة لا قامه ذكر الله **قال** الفقيه الامام

ابوبكر بن العربي والله يذكر بالفعول والفعل هو مستبح بكل لسان  
وكل فعل في كل زمان مكان ومكان كان ومن كان يستبح له السموات السبع



والارض من فيروزان من شجر الابستيج بخمده ولجن والحمد لله تمدح ونسبح  
اختلاف ما يسبح بعضهم ووزن ما يسبح اكثرهم وبالا فضل واجل مما  
يستحبه بعضهم على حد الاقوال في هذا خاصة **احسننا المبارك اخيرا طاهر**  
**حد ثنا علي بن عمر حد ثنا الحسين بن اسمعيل حد ثنا ربه بن محمد**  
**الهيثم بن جميل حد ثنا محمد بن مسلم عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن**  
**عائشة قالت انما جعل المحبي للحبي التكبير تعني جعي الجمان قال علي بن**  
**بر عن حد ثنا الحسين بن اسمعيل بن سعيد بن يحيى بن ابي موسى كافي بن زيد بن**  
**عزن بن من الي نيسة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي شعيب الحدري عن ابي**  
**شعيب قال قلما يرسوا الله هذه الجمان التي نومي بها في كل عام فحسب**  
**سفر فقال ما يقبل منها دفع ولولا ذلك لرايتها امثال الجبال قال القاضي**  
**ابو بكر بن العربي ولما وقعت عليها ورايت عظيم ما يري منها سالت عنها فقتل**  
**الي ن السيل يحملها في كل عام فالذي حجت من ذلك ان منها ما يرفع ويفعل**  
**منها والله اعلم ما يرفع السيل وتعمل تقبل الله ما برحمته **والخامسة****  
****والسنة** انه سئل عن ثامن الحسين قال تجمعت مع النبي صلى الله عليه**  
**وسلم حجة الوداع فرايت بلاذ واسامة واحدهما اخذ سحطام ناقة النبي**  
**صلى الله عليه وسلم والاخر ارفع ثوبه ليستره من الحش حتى رمي حمة العقبة**  
**خرجه ابو داود وغيره وهذا كرا ابو عمرو علي بن اسنطل راكبنا وقال**  
**اخرج لنا حومت له وما بلغنا انه كرهه الا ملك واحمد وفيما اذن لنا ابن قنيل**  
**الدمشقي عن ابي بكر المالك عن محمد بن عبد الله عن حمد بن سليمان عن**  
**ابن الاعرابي واخر ما القاضي ابو الحسن اجازه عن**  
**عن ابن اعرابي قال حد ثنا ابن هيم ابن حميد القاضي حد ثنا الرباعي قال رايت**  
**احمد بن المعدل الفقيه في يوم شديد الخزد وهو صاح المشرق فقلت يا ابا الفضل**  
**فيه هذا امر قد اختلف فلما حدث بالتوسعة فالتسايقول**

صحيحة له كي تستطل بظله ان الظل امسي في القيامة قالوا

فوالستفان كان سعيك باطلا ويا حسرتا ان كان حجك ناقصا

**السادس والعشرون** انجاء قوم كل يقول ما اعتراه انصت قبل ان

احلق تحت قبل ان اذمي وقد اختلف الناس في ذلك فقال ملك ان خلق

قبل ان يرمي فعليه دم وان خلق قبل ان يخوف لا شيء عليه وقال صاحب ابني حبيفة

بمنله وقال ابو حنيفة والثوري عليه دم في الوجهين وقال الشافعي لا

شيء عليه فيها وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم رفع الحرج ولولم في ذلك

شيء لبيته لان اخير البيان عز وقت الحاجة لا يجوز فاروق صدر نسخا كما

بيناه في اصول الفقه **المتابع** **السادس والعشرون** قوله ثم اتي

البيت فطاف وهو طواف الافاضة وبعد منه في ذلك اليوم اجل لانه خروج عن

العبادة وفضاها على رأي لاكثر لا سيما وهو يوم الحج الاكبر على ما بيناه

في الاحكام وقال عبد الملك ربي حجرة العقبة ركن يقصد الحج بقضاءها

وليس فيه اثر في القرآن وفي السنة فان اذخر الطواف الى اخوذي الحجة قال

الحسن بن عروة لانه اتي به في شهر الحج فكان كما لو اتي به يوم النحر وليس بعد

ايام التومي يوم الحج وقد بيناه في الاحكام **السادس والعشرون** قوله ثم اتي

قوله ثم اتي رمزم فشررت من بد العباس وقال لولا ان يعلم الناس

عليها التزعت اي استنفيت بيدي وشربتي ولكي اخاف ان يخرج الناس

بي فاستقوني حتي تكون الولاية لكم مستتممة صحيحة **السادس والعشرون**

**السادس والعشرون** قال ابو عيسى والدعاء لها ولم يذكر دعاء وقد

اندرج ذكر الدعاء فيما جلسنا من الاجاديت وليس في دعاء عرفه

حديث يعول عليه الا من سئل عن طلحة بن عبيد الله بن كبر بن افضل

الدعاء دعاء يوم عرفه وافضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا

الله وما ذكره ابن حبيب وغيره من المغفرة فيه والعصل لاهله اجاديت



وانكوه ابو حنيفة وقال انها مثله ويزوي ذلك عن ابي بصير النخعي لأن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اشعرها ليلائها ايدي المشركين وقد كانوا  
بعظمونها ونحت سمونها فلما استنوا من الاسلام سقط ذلك وقد روي  
ابن عتيق النخعي فيه والرخصة عن عائشة في تركه فرجح ابو حنيفة الترك  
لانه جهة المشله وهي حرام وتترك الذنب اولى من افتحام الحجر **فقد**  
قد قلد رسول الله صلى الله عليه وسلم واشعره في حننه والاسلام اعز ما كان  
ولا مشرك بخيرات العرب **نورد** **باب** فاذا ثبت انه سنة اراها مية  
وشعيرة اسلامية فان الناس اختلفوا في جهتها فقال مالك بشعره  
من الجانب الايسر وروي عنه الاعمش وروى عنه الشافعي واحمد  
واسحق وصاحب ابني حنيفة وقد روي عن ابن عمر انه اشعرها في الجانب  
الايسر وفي الاعمش والاول اشعره وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه كان يدخل بين البعيرين من جهة راسهما فيصيب من جدهما الجانب  
الايسر ومن الاخر لا يسر ولو صح هذا كان تقيضا من التناويل والتي جرح  
ان الاعمش اسن واسن **نورد** **باب** والذي يقلد فعل ان كما  
جاء في الحديث رواه الكل والزمه اصحة وقال مالك لا يعمل ولا جده  
وقال الثوري يحكي بم القرية **نورد** **باب** ونجوز تقليده  
في الطوبى بعد الاحرام كما روي ابو عيسى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
استوى مديته من قد يد قال ابو عيسى واصحة بن عمر من فعله  
ومن المتأبل الفارغة التقليد قبل الاشعار او بعده **نورد**  
قال مالك لا يقلد الفم وراه ابو حنيفة وقال الشافعي  
تقلد ربه قال احمد واسحق وغيرهما وهذه سنة تفرد  
بها الاسود عن عائشة رواها ابو عيسى ولم يروها غيره عنها  
ولم يظهر في الصحابة والمعني فيه ان المشاة ان فارقتها صاحبها



لم تلبث ان تكون قريضة فالغداة فيها قليل الجروى والبعير لا يقترل  
انما يخاف عليه من الخارب فيكون القلايد حماية له ورايت كثير من  
سحاب الشافعي يترجم بنكته حسنه وبى قوله ولا الهدي وذا القلايد  
لان القلايد بلا هدي ليست بشعيرة لمخفيتها ان تكون على الهدي  
وتقديرها ما ذهبا مثله او هو حقيقة واعتمد عليه بنا بفعل ابن  
عمر وكان اعظم اساق اقتداء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يعرف من  
اجلاده الطائفة اكثر مما تعرف عابسة فذلك من تقليد الغم عند عابسة  
خبر اوطن حين اهري غنا وابل ان الكل قلد واما الاية فمحموله على البدن  
وبى التي تحت سحاب يعطى في القلوب موقعه من البدنة دون الشاة كالاشعاع  
ومن هذا المعنى ويا لا اعتبار **ب** واما ركوب الهدي فقال  
ابو حنيفة لا يركب وقال السانعي يركب وقال مالك يركب للصورة فاذا  
استراح برأه قال من القاسم اذا ركبها لم يزل وان استراح والاصل في  
ذلك الحديث الصحيح خرجه ابو عيسى واما ما زو قد ابا ج له ركوبها مطلقا  
من غير ضرورة ولا اية وقد اخبرنا الماركان عن عبد الجبار اخبرنا ابو الحسن  
عن المذهب حدثنا ابن حمدا عن عبد الله بن احمد بن حنبل حدثنا ابي نعيم  
بن سعيد عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير قال سالت جابر بن عبد الله عن  
ركوب الهدي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اركبها  
بالعروف والخبث ايها حتى تجد خراخيه مثلم وقد قال اية سيحانه  
لكم فيها منافع الى ان جلسمي ثم حملنا الى البيت العتيق فاذا زل في الاشعاع  
بها بعد ما مارة شعيرة ونعلق اسباب في حنيقة بالاية فالوا ان الله نقل  
على الاشعاع بالبدن الى ان جلسمي قبل الحمل والاجل قبل الحمل ضرورة فالاجل  
ان يحملها بدنة وانما ان يبلغ مثله والمنفعة التي نطق به القرآن قبل بلوغها  
الاجل وهو حوزها بدنه وقد بينا ذلك في مسائل الخلدان وطلام النبي صلى الله

قد قطع العذاب وجوز الركب وقال للمراجع فيه ويلك انك بها من راجع في  
ذلك قالوا له والويل كلمة عذاب والويل كلمة جزاء لولا قول النبي  
صلى الله عليه وسلم اني عامد بذي اي رجل لعنته او سببته فاجعل  
ذلك عليه صلاة ورحمة لعاز هذا الرجل ملك لجملة بان النبي صلى الله عليه  
وسلم ما امره بركوبها الا بعد علم بانها بدنة بعيم راجعة لولا الجاهل والجهان  
**باب** فان عطبك لهدى فقد روي ابو عيسى حديث ناجية بن كعب  
صاحب بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال له انحرها واغمس نعلها في دمه  
وحل منها وبين الناس باصلونها وكذا روي ابو عيسى بضاعه بن عتبة بن  
حديث دويس بن ابي قبيصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل  
معه بدنة وقال له مثل ذلك وزاد ولا تاكل انت منها ولا احد من اهل  
روقتل شيئا قال الفقيه الامام ابو بكر بن العريضاوي كانت هذه يا النبي  
صلى الله عليه وسلم تطوعا ولا خلاف في ان هدي التطوع اذا بلغ محلة اخل  
منه صاحبه وتصدق بواقبه وقد نحر النبي صلى الله عليه وسلم بدنة وامر من  
كل بدنة بوضعه وطبخه فشرب من مرقها ليكون اكل حرام من كل واحدة  
منها فان عطبك قبل محله ولا ياكل منه صاحبه ولا وكيله وزاد في حديث  
ذويب ولا احدا من اهل ريقته وذلك نقي للثمة وقطع للذريعة وهكذا  
قال فقرا الامصار لا وزاعي والشافعي وابو حنيفة واحمد واشعق  
انه يجوز عنده وحكي بن الماس وبينه **باب** قال ابو عيسى فان  
احد منه فقد اختلف العلماء فيه هل يفرق بينهما اكل او يعم جميعه والصحيح  
انه يفرق ما اكل ويتصدق به لانه القدر الذي ائلف اخبرنا ابو حنيفة  
المبارك بن عبد الجبار واخبرنا القاضي ابو الطيب اخبرنا ابراهيم بن قتيبي  
ابو يونس محمد بن علي بن حمزة اخبرنا احمد بن عبد الرحمن ابو زيد  
محمد بن مصعب سالا وزاعي عن عبد الله بن عامر عن ابي عن ابن عمر

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اهدي تطوعاً ثم عطيت فإن شاء ابدل  
وان شاء اكل وان كان نذراً فليبدل ان حدثت ناجية وذو بطن صحيح  
فامسا الا شراك في الهدي وثابت من طرق كثيرة واباه ملك فلما علمت  
الحجابة الا جاديت قال هذا في التطوع والانصاف في المسئلة ان الا شراك  
لم يرد في الحديث الا في هدي التطوع فحمل الواجب عليه تعدي في القياس  
وان كان فيه شبهة الا لما في الخبرين من ان ذلك رخصة فوقف على  
موضعها والتطوع لم يرد في معنى الواجب فلم يلحق به ببداله بقيها هنا امران  
احدهما ان الترمذي روي حديثاً اسحق بن منصور حدثنا هشام بن عمار  
حدثنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي  
هريرة قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنم اعتمر من نساياه في حجة  
الوداع بقرة بينهن قال وسألت محمد بن عبد الله عن هذا الحديث فقال ان الوليد مسلم  
لم يسمعه من الاوزاعي اذ لم يقل حدثنا واما اخذه عن يوسف بن الشقر وهو  
ذاهله حديث وضعف محمد بن عبد الله الحديث الثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نحو عن اوزاجه في عمرته ولم يصح على التفصيل اما انه واز مطلقاً انه حر  
عن اوزاجه واشرك بينهن ولم يصح ذلك ان ذلك عن هدي العمرة ولكن الحديث  
مطلق ولم يذكر غيره فدل على ان ذلك كان عاماً بالادلة لا يفتقر الى ذكر  
وقد ذكر ابو عبيد بن جابر في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اشرك في الاضحية  
عن يوسف بن احجابه البقرة سبعة والحزور عشرة وهو حسن غيرت وقد  
اسوفيناها في مسائل الخلاف في الهدي صله واحد في الواجب تطوع  
وجاءت السنة في التطوع بالزيادة على الواحد وقد ثبت ان النبي صلى الله  
عليه وسلم نحو ثلثنا وستين مائة سافرنا معه وعن بعضهم انه قصد ما سني  
عمره وهي ثلاث وسنوا سنة بدنة عن كل سنة وربط اعلم وما اظنه كذلك  
والله اعلم

## باب الخلاف

# والتقصير وباء الثقبين

وحلق النساء قال الفقيه الامام ابو بكر بن العزقي دعاني  
النبي صلى الله عليه وسلم للمحلقين وكثر الدعاء دعاني في خوالج الجبال للتقصير  
مرة واحدة وحلق راسه في حجة فذل لك على ان الحلق افضل وقد قصر  
عنه معرفة بمشقة يعني في عمره فذل على جوارز التقصير واختلف  
الناس في الحلق هل هو مناسل الخ او اباحة محظورة فقال  
الشافعي وغيره هو اباحة محظورة واحتياطاً لمصلحة تشرك وهو الصحيح  
لان الله امر به فقال يَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ اِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقْنُنَ  
رُءُوسَهُمْ وَمُقَصِّرِينَ دَعَا لَمْ يَنْتَهِ عَلَيْهِمْ سَلَامٌ وَمَا يَذُلُّ عَلَيْهِ  
قَرِيبٌ لَا ابَاحَةَ وَاَيْضًا فَانَّهُ فَاصِلٌ بَيْنَ الْمُحْلِقِينَ وَالْمُقَصِّرِينَ وَلَا يُغَاضِلُ  
فِي لَهْ ابَاحَةَ وَاَمَّا الْفَاضِلُ فِي الثَّوَابِ اخبرنا السارن بن عبد الجبار  
اخبرنا طاهر بن عبد الله اخبرنا علي بن عمر حدثنا ابو محمد بن صاعد  
ابراهيم بن يوسف الصيرفي حدثنا ابو بكر بن عياش عن ابي عطاء يعني يعقوب  
عن صفية بنت شيبة عن ابي عثمان بن عيسى بن عمار عن ابي عبد الله  
قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ليس على النساء حلق بما على النساء  
التقصير وقال حدثنا محمد بن محمد بن محمد بن ابي اسحاق النصفاني  
حدثنا ابو يونس عبد الرحمن بن يونس الجبوري سألهم عن عيشة عن تافع  
عن ابن عمر في المحرمة ناخذ من شعرها مثل استبابة دروي عن ابن عمر  
في السمع بموسى بن علي بن محمد وقال الشافعي لا يلزمه وان قال  
ان الحلق يشرك قال ابو حنيفة انه واجب لانه فرض تعلق بالشعر  
فاذا زال عاد الى الاصل كالمنح في الوضوء وهذا بخلافه فان الفرض  
هناك تعلق بالتراب وكلمه من شعر وجلد راس وفي مسألة الخلاف  
تعلق بالشعر ولا شعر فافترق قال



# باب الطيب عند الخل

القائم عن عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم  
ولعله قبل أن يطوف بالبيت **قال** القاضي أبو بكر بن العزيم حديث  
صحيح له وصح عن عمر بن الخطاب أن أبا هريرة أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال لا طيب إلا النساء الطيب أخبرنا القاضي أبو الحسين أخبرنا أبو جعفر  
الليثي أخبرنا النسي أخبرنا أبو الحسن أخبرنا أبو بكر بن محمد بن عبد الرزاق  
أخبرنا عمر بن الزهري عن سالم عن أبيه قال إذا رمي وحلق فقد حل له كل  
شيء إلا النساء والطيب **قال** سالم فكانت عائشة تقول حل له كل شيء إلا  
النساء والطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني لأحرامه قبل أن يحرم  
ولعله قبل أن يطوف بالبيت وأخبرنا أبو الحسين الأزدي أخبرنا طاهر  
الطبري أن الدارقطني أخبرنا علي بن أحمد بن الحسين البرازي عن علي بن حرب  
عن أبي بصير عن جراح ابن أرملة عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي الجهم  
عن عمر بن الخطاب عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا رمي وحلق وذبح  
فقد حل له كل شيء إلا النساء وقد رواه أبو خلد الأحمر وعبد الرحمن بن  
جراح عن أبي بكر بن عمرو بن حزم والجراح مضطرب **قال** القاضي  
الامام أبو بكر بن العزيم هذه مسألة مشككة قدما اختلفت السلف فيها  
على أربعة أقوال **القول الأول** أن من رمي بحجارة حل له كل شيء إلا النساء والطيب  
**الثاني** إذا ملأ والصبي لقول الله لا تأكلوا من أموالهم وأنفسهم **الثالث**  
وهذا بعد حرام **الرابع** قال عطاء إلا النساء والصبي لأن الطيب حل بفعل  
النبي صلى الله عليه وسلم وفي النساء والصبي على ما في **الراجح** النساء  
خاصة وهو قول الشافعي وهو حديث عائشة وهو الصحيح وبه قال ابن  
عطاء وطاوس وعلمته **من يقطع التلبية**

# باب من يقطع التلبية

ذكر ابو عيسى الحديث الصحيح عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال ارد في  
وسئل الله صلى الله عليه وسلم من جمع الي مني فلم يزل يبي حتى رجمي بحجارة ٨  
قال القاضي ابن العزقي قال الشافعي واحمد واسحق والبغداديون  
من اصحاب ملكه وروي عن ملكه يقطع النسيئة اذا راجع الى الصلوة يوم  
عرفة وفي كتاب محمد قال اذا وقف وهذا كلها اوافها حديث الفضل  
الملكولا ويقطع النسيئة في العمرة اذا استلم الحجر كما روي ابو عيسى  
وهو شبهه من قال اذا راي بيوت مكة

## باب ما جاء في طواف الزيارة بالتيك

ذكر ابو عيسى حديث ابي الربيع عن عايشة وابن عباس عن النبي صلى  
الله عليه وسلم اخذ طواف الزيارة الى البيت وروي عبد الله بن ابي رافع عن عبد الله  
ومر ابن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض يوم  
النحر ثم رجع فصلى الظهر بمكة وروي حاتم بن اسمعيل حدثنا جعفر بن محمد  
بن علي بن حسين عن ابيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فذكر الحديث  
وقال افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البيت فصلى الظهر بمكة فاني عا  
بي عبد المطلب يستقون بزمن هذه ثلاث روايات مختلفة صحيحة  
وروي عن الترمذي انه قال سالت محمد اهل سمع من ابن عباس وعائشة  
فقال اما سمعاه من ابن عباس فصحيح واما من عائشة ففيه نظر وقد قال  
ملك بلعني ان بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا ياتون مراهقين  
مسفوفين الحج ولا يطوفون ولا يشعون ثم يقدمون بني لا يعيرون منها  
الى اخرا يام المشريق ويأتون بالسجدة ويدخلون ويطوفون بالبيت ويعيرون  
ثم يصرّفون وقد ثبت في الصحيح عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اراد من صغيرة بعض ما يريد الرجل من الهة فقالوا انها حايض برسول الله  
قال وانها لما استنقذوا برسول الله انها رأت يوم النحر قال فكنتم نكرا

واما انا فحينت مراهقا من ذات عرق الى الموقف لبثت عرفة نصف الليل  
واصبحت بها ووقفت من الزوال يوم الجمعة سنة تسع وثلاثين واربعمائة  
ثم رفعت بعد غروب الشمس على قرح فلما عشت اجمال دفعتنا فرميت الجمره  
ودخبت لغديه كانت علي ثم دخلت مكة فطغت وسعيت وصليت  
بها النظر فيا ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم

## باب حح الح

ان الله سبحانه بحكمته البالغه وارادته النافذه الزم الخلق الانسلا  
وجعله علامه على السعادة والشقاء وخفف عنها الاصران احرعهم النبي  
والامرحى تبعث له القوة وتكمل له شروط المعرفه وفي اشاد لك وهبه  
من فضله ان جعله من مستحق الثواب واهله وان لم يدرك ذلك بعقله  
فرفعت اليه امراه صبيالها في محفة فقالت هذا حح قال لها نعم ولكن احسن  
وجح السبايب مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو من اعوام تسعة وجح ابن عتياب  
دون احلم وهو نعل يكتب النوع الاول والثاني والثالث في جمله احاج  
ويشبههم عليه ويشترهم فضلا من الله ونعمة والله عليم حكيم وقد تقدم  
في صلاة الصبي تحقيق ذلك كله على التفصيل قال الامام الحافظ بن العزيم  
فاذا حج بالصبي فان استطاع ان يلبي ويرمي ويحرف ويسعى ويقوم بمنازل  
الحج فعلا علمها وان لم يمكن في ذلك الحج ربي عنه وطيف به ولم يثبت حديث  
انه يلبي عن النساء فثبت علم عليه

## باب حح الح

والمثبت في ذكر ابو عيسى حديث الحح الحح وهو حح في  
الحج عن الشيخ الكبير وهو ثاب كبير واصل عظيم واختلفت فيه  
الاخبار فالحديث يحصل منها خمسة حديث ابن عتياب عن الفضل  
اخيه ان امراه من خنم قالت برئ من الله ان ابي ادركته فريضة الله في الحج

وهو شيخ جبر لا يستطيع ان يستوي **باب** في خبر البعير قال جحى عنده **هـ**  
**الكتاب** حديث ابن عباس عن حصين بن عوف ان رجلا قال برسول ان  
ابن نبيخ صبي وعليه حجة الاسلام ولا يستطيع ان يرضب الامع بوضا  
فما نرى قال حج عن ابيك **باب** جحى بن ينة جاحل من امة الى  
التي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابي مات ولم يحج انا حج عنها قال نعم حج عنها  
حديث ابي زر عن المغيرة بن ابي النضر جيا الله عليه وسلم فقال ان ابنه شيخ  
جبر لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال حج عن ابيك واعنه **هـ**  
**باب** من اخبرنا المساركة بن عبد الجبار اخبرنا القاسم ابو الطيب الطبري  
حدثنا الدار فطني حدثنا علي بن مفضل حدثنا عيسى بن شعاذ ان حدثنا اسمعيل  
بن بصير حدثنا عباد بن راشد ثابث السائي عن اس بن مالك ان رجلا حاك الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال هلك اذ لم يحج قال اريت لو ان عليا سجد دينا فغفرت  
عنه ليقبل منه قال نعم فاحج عنه **هـ** قال وحدثنا القاسم بن الجاهلي **باب** مال  
ابو امية الطرسوسي ما ابو خلد الاموي ما ابو سعيد البقال عن عطاء بن  
ابي رباح عن زرارة عن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج  
الرجل عن والد به تقبل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما من السماء ولكن  
عند امة يراون في رواية وكان له فضل عشرين حج **هـ** واخبرنا القاسم بن الجاهلي  
القزافي اخبرنا الحويبي ما البساموري اخبرنا الفتاي اخبرنا عبد الله بن  
عبد عن عبد الرحمن بن سفيان ما ابراهيم بن عقبة والحجرت بن مشك بن  
قراه عليه وانا اسمع والمغظله بن سفيان عن ابراهيم بن عقبة عن كريب  
عن ابن عباس قال صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان في الروكا لقي قوما  
وعاينهم قالوا المسلمون قالوا من انتم قالوا رسول الله قال وخرت امرأة صبيحة  
من المحضة فقالت هذا حج قال نعم ولك قال الامام الحافظ وهذا اصل منفق  
عليه يرجع عن القاعدة الممهدة في الشريعة في انه ليس للانسان الاماسعي رقا



من الله في اسرار ما فوط للمؤمن بولده وتقبلته جماعة على انه واجبت على  
الاباء عن الاباء وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف وجملة الامور وتفصيله  
ان الشافعي يقول مع غيره ان العضوب الذي له المال يلزمه ان يخرج عنه  
وليس في هذا الحديث وامثاله دليل على ذلك انما فيه الجرح على من الاباء صلة  
القرابة باهداء الحسنات اليهم هذا ظاهر لفظه وباطنه فاما توجه هذا  
الفرض على منته اوماله فلا ولا جد في كل ما على ما بيناه في مسائل الخلاف  
والله اعلم وقد بينا في كتاب الصوم كيف يصام على الولي الميت وهي اربعة  
معاني الصلوة والصدقة والصيام واجح فاما الصلاة فلا خلاف فيها انها لا  
ينوب فيها احد عن احد واما الصدقة فلا خلاف في دخول النياحة فيها واجح  
كذلك على تفصيل فيها واما الصيام فاختلفوا فيه كما قدمناه في كتابه  
ولما دخل العوض في الصيام من الاطعام وكان النياحة والعوض يدخل فيه من  
وجه وقد روي عبد الرزاق عن الثوري عن سليمان النيسابوري عن يزيد بن  
الاخضر عن ابن عباس ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اجح عن اب  
قال نعم ان لم تزد غير الم تزد شرا واعرض بعضهم على هذا الحديث في التسليم  
والمعنى اما في التسليم فلا نفراد عبد الرزاق به عن الثوري دون ما يوافق به وهذا  
كثير في الروايات وهو ايضا لا يضر وكثيرا ما يكون الحديث عند الرجل فلا  
يحدث الا واحدا ولو لا التطويل في هذا لم يكن منه امثلة واما في المعنى فقال ان  
هذا لا يصح لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يامر بما لا ينفع وليس في قوله ان لم تزد  
غير الم تزد شرا قطع عما انه لا ينفع انما فيه عدم القطع في النفع به لان الاشفاق  
شروطا كثيرة منها خلوص النية وهذا ونحوه هو الذي اوجب ان يكون تحت  
الرحا والله اعلم واما الحج ففيه التصريح اخبرنا ابو بكر محمد بن الوليد اخبرنا  
ابو علي الشستري واخبرنا ابو الحسن عمار بن شعيب العبدري عن ابي الاخيرنا القاسم  
ابو عمر الهاشمي اخبرنا اللؤلؤي واخبرنا محمد بن عمار اخبرنا عبد الله بن الوليد

اخبرنا ابن جنيح احمي نا محمد بن عبد الرزاق قال لا اخبرنا ابو داود

عن ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول ليتك عن شبرمة قال من شبرمة قال اخ لي او مريت لي قال حججت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة وقد رواه الحسن بن عمار عن عبد الملك بن عيسى عن طاووس عن ابن عباس فتعجب الرجل ببشعة ثم اجمع فرواه عن شبرمة وهو الاصح والحسن بن عمار في المتن وروى ولم يذكر ببشعة غيره فلما جازت النيابة في الحج مطلقا لا اجنبي ولا لاخ فاجري ان تصون بين الابن والاب لما بينهما من وكيد الحرمة ولزيم البر

والصلة والله اعلم **ابواب**

**العمرة** ذكر ابو عيسى فيها سبعة ابواب ما قول لا ابواب وجوب العمرة وهذا اللفظ البخاري لانه يقرأها واجبة وهو الصحيح فانه ليس في سقوطها اثر يوجب عليه ولا يرد ذلك من طريق المعنى كماله علماء وانا وانما المستند فيها الاثار قال الله تعالى وانتم احج والعمرة لله وقد بينا ذلك في الاحكام واخبرنا المبارك بن عبد الجبار اخبرنا طاهر بن عبد الله اخبرنا الدارقطني اخبرنا اسمعيل بن محمد ابو علي الصفار وابوبكر احمد بن محمد بن موسى بن حامد صاحب بيت المال قال اخبرنا محمد بن عبد الله المنادي بكروتن محمد بن محمد بن سليمان عن ابيه عن نجيب بن معمر قال قلت لابن عمر يا ابا عبد الرحمن ان اقواما يزعمون ان ليس قدس قال هل عندنا منهم احد قلت لا قال فابلقهم عني اذا القيتهم ان ابن عمر يراهم الى الله منكم وانتم معه رايتهم عمر بن الخطاب قال فيها نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في اناس اذ جاء رجل ليس عليه ثياب سفر وليس من اهل البلد فخطبهم وركب فجلس بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جلس احدنا في الصلاة ثم وضع يده على راسي فقال صلى الله عليه

فقال يا محمد ما الاسلام قال الاسلام ان تشهد لا اله الا الله وان محمد رسول  
 الله وان تفهم الصلوة ونوفي الزكاة ونحج ونعتمر وتغتسل من الجنابة وتتم  
 الوضوء وتصوم رمضان قال فان فعلت هذا فانا مسلم قال نعم قال صدقت  
 وذكرنا في الحديث وذكر في اخره فقال سأل الله صلي الله عليه وسلم علي  
 بالتجمل فطلبنا له فلم نقدر عليه فقال سأل الله صلي الله عليه وسلم هل  
 تدرون من هذا جبريل انا كرم يعلمكم دينكم فخذوا عنه فوالذي نفسي  
 بيده ما شبه علي منذ اني تبارك في هذه وما عرفته حتى ولي له اسنان  
 صحيح ثابت الخوجه مسلم به له واما حديث جابر الذي ذكر ابو عبيني  
 فالصحيح انه موقوف من قول جابر وقد روي الدارقطني وغيره عن  
 ابن عباس ان الحج الاكبر يوم النحر والحج الاصغر العمرة واسنده عن  
 عمر بن حزم في كتابه لبني هب الله عليه وسلم الى اهل اليمن بلفظه وقد  
 علق علماؤنا بالحديث الصحيح الذي ذكره ابو عبيني ايضا دخلت العمرة  
 في الحج الى يوم القيامة فلما حكم النبي صلي الله عليه وسلم بدخولها فيه سقط  
 وجوبها قلنا لو كان المراد هذا لسقط فعلها رأسا وانما المعنى فيه ان  
 العمرة دخلت في زمان الحج الى يوم القيامة ودأب على العرب الذين كانوا  
 يرون العمرة في الحج من الجمرات فحرم الله دخولها معه في زمانه كما  
 تدخل معه في مكانه كما دخلت في قرانه وهذا بدويع وليس في فضل العمرة  
 حديث يعول عليه الا الذي ذكر ابو عبيني اما ابن عمر كان رآها واجبة  
 ذواته عنه الدارقطني واجرم من بيت المقدس له واما احاديثه في العمرة  
 من التغير والمجترانة فليبين ان الا حرام بالعمرة من الجمل والمجترانة اخ  
 الحرم وادل الجمل فكذلك الشيعي وكذلك عمرته عند العلم واما اعتباره في  
 ذي القعدة مني اعمر فليبين ذلك فتخرج ما كانت العرب عليه من تحريم  
 العمرة في اشهر الحج ونسخه له واما عمرته في رجب فهي احاديث رواها

هنا

قبح

عليه

الذي تكون بها بشة قالت ما اعتمر قط رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب  
وصدقت وحفظت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر في ذي  
القعدة وعشرة في شوال وعشرة في حجة وكذلك انما زه عليه ان  
يكون شوال الا بطح سنة واما نزله رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان  
اسمح لخروجه واتمكا حديث العمرة في رمضان فصحيح ما يحد وفضل  
من الله ونعمة ادركت العمرة منزلة الحج بالصيام رمضان اليها قال  
ابو عبيدتي سالت محمدا عن حديث ابي اسحاق عن الاسود بن يزيد هذا فقال  
هو مضطرب قال وزواه عبد الرزاق عن الاوزاعي عن عبيد بن ابي كثير  
عن ابي معقل عن ابيه قالت قلت يرسول الله ابي اريد الحج فمجز جعل تقبل  
اعتمر في رمضان فان عمرة في رمضان يعدل حجة قال الامام  
الحافظ وقد روي فيسه لغدل حجة معي زواه ابوداود صحيح

## باب من كسب اعرج

قال الامام الحافظ ابو بكر بن العربي رضي الله عنه يقال اعرج الرجل  
يعرج اذا غمر من شئ اصابه وعرج يوج اذا صار اعرج وقيل اعرج يوج  
الرجل اذا لم يكن خلقه ويقال فيه ايضا اعرج ذكره ابن ذريرة  
ذكر حديث الحجاج بن عمرو من كسرا وعرج فقد حل وعليه حجة  
اخرى قال عكرمة فذكرت الذي سمعته منه لا يبي هرة وابن عتيار فقال  
صدق الحديث صحيح ثابت واختلف لنا في تأويله على ثلاثة اقوال  
قال جماعة من السلف ابو جنيعة والشافعي واحمد والبخاري  
وهو قول علمائنا لا يخله الا الطواف بالبيت **والشأن** قال ابن مسعود  
بيعت بهديته ويواعد صاحبه فيوم ينحره حل هذا وبه قال العراقيون وعما  
وقال ابو ثور جل في موضعه في الجاهل قال الفقيه ابو بكر بن العربي  
الذي عندي انه قد ران صل الى البيت فخله حل العمرة الطواف والسعي



حتى يغني وان لم يقدر لطول مرضه ولعدد ارضه حل في موضعه وكان

بمنزلة العدو وقد بينا ادلة العوايق في الاجسام والله اعلم

## باب الاشتراط

في حديث جماعة بقوي هذا فانه قال لما النبي صلى الله عليه وسلم قول الله عز وجل  
حيث حبستني ومن يقول بذلك دون الشرط يستغني عنه ومن لا يقول  
بهذا الشرط لا ينفعه الشرط عنده فصان في المثلين

ان الشرط لا يحتاج اليه وان الحكم كذلك **الشافعي** ان الشرط ينفع

وهو وسط **الشافعي** ان الشرط لا ينفع وهو اشتراط للاجارية

بالملقة وذلك عتق **ان قيل** ان كان ذلك ثابت من التحلل شرعا

فما يبدى الشرط ولهذا متعلق **الشافعي** وهو عتق قال العراقيون من

عما بينا ما لا ينفع مع عدم الشرط ولا يجب لا ينفع ولا يجب مع وجود الشرط

كالضلال والعدو **ما جاء في المحرم من موت**

**في احرامه** ذكر حديث النخعي الذي امر ان يبيع عليه

اخرامه واخبر انه يبعث يبيع ولو علمنا ان احرام كل ميت باق وانه يبعث

يبيع لقلنا بذهب الشافعي في نفا حكمة الاحرام على كل ميت محرم والنبي

صلى الله عليه وسلم انما علل بفنا حكم الاحرام عليه بما علم انه يبعث وهو

بلي وهو امر مغيب فلم يصح لنا ان نربط به حكما ظاهرا

**في المحرم بشتك عياله فيضمده**

ذكر حديث ثوبان بن وهب وصححه وضعفه البخاري وقد روي

الترمذي عن ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما علل بفنا حكم الاحرام عليه بما علم انه يبعث وهو

بلي وهو امر مغيب فلم يصح لنا ان نربط به حكما ظاهرا

**والعازنة**

فيه ان المحرم ممنوع من الزينة والطيب وليس ممنوعا من الدخول كما لا طيب

فيه وقال مالك في المدونة اذا احتل المحرم افندي وقال عبد الملك لا فدية

عليه ووجه قول ملك انه من الارفاه وذلك ايضا ذ الشعث الذي وضع  
لاجله الاجرام واختلف اصحابنا هل منع الدنيا موجبت للفدية ويشبه  
وجوب الفدية لانه ذينة محضة ومن دواعي الوطى فاما التضمين بالصبر  
وسبيل النداء بما لا يدخل في الارقاد ولا الفدية لا تنفي فيه بخالف

## الرخصة للرعا في نصيبهم

ادخل ابو عيسى في الباب حديث شفيق ان يرموا يومنا ودعوا يومنا  
وحديث ملك ان يرموا يوم النحر ثم يجمعوا في يومين من النحر يوم  
في احدهما قال ملك ظننت انه قال في الاول منهما ثم يرمون يوم النحر قال  
ابو عيسى وهو اصح من حديث ابن عيينة **البصا** **رضة** قال الامام  
الحافظ ابو بكر بن العربي كلامه في الموطا غير محمول وزاوية عبد الله زرق  
احسن قد رواه يحيى بن سعيد القطان عن مالك فقال اخص للرعا في جميع  
رمي يومين في يوم قدموا لذلك واخروا قال بعض اصحابنا وملك لا يرمي  
التقديم وليس كما قال لان قوله اختلف فيه فقال مرة يقدم رمي يومين  
في يومين ونارة قال بوخر اليوم الثاني ويرميه مع الثاني وقال بعضهم السابق  
ارخص بعضهم ان يرمي الرعا بالليل وليس الحديث كذلك انما ارخص لهم  
ان يمتنعوا عن رمي مواشيهم كما ارخص في باب السقاية ان يمتنعوا عن  
رمي فاذا جاوا ان شاؤا رموا يومين يجمعوا يومين كما يفعل من نذر ان  
فشاوا ان يصوموا يومنا في يوم نذر والى الثاني يومين كلاهما صحيح مدلول  
عليه فاما الرمي بالليل فيكون لتراعي باوي الي مي مراجه فندة طوائف  
وانواع روي عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم ارخص لهم ان يرموا بالليل  
وقد اختلف الناس فمن فاته الرمي بالنهاة هل يرمي بالليل او من العدى  
واختلف فيه قول علمائنا كما اختلفوا في الاضاحي وقد بينا ذلك كله في  
شرح الحديث والفقه والله اعلم

من الرعا

الآن بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

وَهَذَا تَقْبِيزٌ فَمُتْلُوهُ وَحَمَلُوهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِ  
ثَابُ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ

ذكر حديث فتية ١١ حدثنا جرير عن عطاء بن السائب عن طاووس  
عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الطواف بالبيت مثل  
الصلوة إلا أنهم شرطوا فيه من تكلم فلا يثمن بعد كونه صلوة حقيقة  
فانه يغيد المشي بينهما في شرطهما وهو الطهارة لا نهما عبادة شعلق  
بالبيت فكان من شرطها الطهارة كالصلاة ١٢

بَابُ مَا رُمِيَ بِهِ عَجُوزَةٌ عَنْ عَائِشَةَ نَائِتٌ

الحمل ما نزل من نوال الله صلى الله عليه وسلم كان تحمله في اخيرا  
المباركة بن عبد الجبار اخيرا طائفة اخيرا عيايا عمر بن الحسن بن علي

عن محمد بن هشام بن علي المروزي عن محمد بن حبيب الجارودي حدثنا  
 سبعين عن عبيدة عن ابن أبي خبيص عن مجاهد عن ابن عباس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أكرم لها شرب أن شربته لتستشفى شفا  
 الله وإن شربته لتتبعك أشبعك الله وإن شربته لقطع ظمبك قطعه الله  
 وفي رزمه جبريل وسفيا الله اسمعيل أخبرنا مازدا أخبرنا الطبري أخبرنا  
 الدارقطني عن محمد بن مخلد عن عباس بن الرقعي عن حفص بن عمر العدني  
 حدثني الحكم عن عكرمة قال كان ابن عباس إذا شرب من مازن من قال  
 اللهم اسلك علما نافعاً ورزقاً واسعاً وشفائاً من كل داء وفي الصحيح  
 أن باذراً قام عليه أربعين ليلة حتى شرب من نكسرت يملن عنه فلما  
 أخبر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أكرم لها شرب له اللهم كتاب الخ  
 والحمد لله رب العالمين ٩٠ بسم الله الرحمن الرحيم

عن محمد بن حبيب الجارودي  
 عن محمد بن حبيب الجارودي  
 عن محمد بن حبيب الجارودي

# كتاب الخنا

## باب في الخنا

عنده أن يشله بلاءه وأجر عليه من ثوابه ولكن بشرط ألا يكون  
 متسخطاً وإن كان كافراً متبرماً فكراهة النفس للمزنى محمولة  
 ولكن لا يذکر بلسانه إلا أخبرنا أبو بكر البكري أخبرنا النشوي  
 وأخبرنا علي بن سعيد البذري أخبرنا ابن ثابت قال أخبرنا ابن أبي شيبة قال  
 أخبرنا أبو عثمان الهاشمي أخبرنا اللؤلؤي وأخبرنا ابن عمارة أخبرنا ابن  
 الوليد أخبرنا بن حليف أخبرنا ابن أسامة أخبرنا أبو داود أخبرنا عبد الله  
 بن محمد التميمي أخبرنا محمد بن مسلمة عن محمد بن اسحق قال حدثني  
 رجل من بني النشام يقال له أبو منصور عن عمه قال أخبرني عمي عن عامر  
 الرامي حي الحضر قال التميمي هو الحضر ولكن كذا قال لي لبادنا  
 إذ رفعت لنا أيات والويه فقلت ما هذا فقالوا هذا الوارثون الله



صلى الله عليه وسلم فانيتهم وهو تحت شجرة قد سقط له كسنا وهو  
جالس عليه وقد اجتمع اليه اصحابه فجلست اليهم فذكر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الاسلام فقال ان المؤمن اذا اصابه السم  
نمرا عفاه الله منه كان كفارة لما مضى من ذنوبه وهو عظة  
له فيها يستقبل وان المناقاة امر صريح اغني عن كل لبيب  
عقله اهله ثم ارسلوه فلم يدرك عقلوه ولا لم ارسلوه فقال رجل  
من حوله برسول الله وما لا شفاء فوالله ما مرضت قط فقال  
ثم عفا فلما شئت من اخيبي اخذته اذ اقبل رجل عليه كسنا وفي يده شيء  
فلما شئت عليه فقالوا برسول الله لما رايتك اقبلت فمريت بغضه فحسرت  
فسمعت فيه اصوات فراخ طائر فاخذتهن فوضعتن في كساي فجات  
الامر فاستدات علي ذلك فحسنت لها عنهن فوكت عليهن معهن فاقنه  
بكساي فهن هولاء معي قال فضعن عنك فوضعتن وابنت امهن  
الا لومهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبوا ان يحبون برحم  
ام الافواخ فراخها قالوا نعم برسول الله قال فوالذي بعثني بالحق لله ارحم  
عباده من ام الافواخ فراخها ما لوانا برسول الله قال فوالذي اخذتهن  
واهن معهن فرجع بهن وروى ابو عبيد بن جابر عن عائشة وابي سعيد وهو  
منقول عليه في الصحيح وفي الباب اثار كثيرة لما قال الله  
ان الحسنات يذهبن السيئات كان ذلك من فضله على عباده ان خلق  
المعصية وقدرها ثم صحها وحدها بحكمته ورايته وكفارة  
الامراض والاصاب للسيئات كما قد منا اذا كانت صغائر مصحها  
وان كانت كبائر وزنا وزنا وان كان الكل بالميزان ولكن يعلم ان الصغائر  
لا تثبت لها مع الحسنات فاما الكبائر فلا بد فيها من فضل الله في تقديره  
الذي يوزن واجر الطاعة وتقابل بينها في الوزن بحسب علمه فيسقط

ما يستقطب ويبقى ما يبقى بحسب كثرة قوله الله افرح بتوبة العبد اذا وصف  
 الباري بوصف يسمي به جاحده فيها يتناوب يقتضي في العبارة عنا وصفا من  
 اوصاف المحدث الذي هو سبحانه منزله عن التوجه من قدوس عن المعنى  
 فان ذلك يرجع صما يتناوب في كتب الاصول للمعاني الحائزة فما ورد من  
 صفة الفحل والفرح مضافا اليه فانما يرجع الى قايمة ذلك منزله وهي سعة  
 العطاء كثرة الجود فغيره عنه مجازا للتفهم على معنى احدث في المجاز  
 وهو ان يعبر عن الشيء بمرته وفايدته او بتسميه ومقدمته قوله في حديث  
 ابي عيسى عن ثوبان اذا دعا رجاها المسلم لم يزل في خرقة الجنة وفي الحديث  
 الثاني كان له خرقة في الجنة فاما قوله لم يزل في خرقة الجنة فان مشتاه  
 الى المريض لما كان من الثواب على كل خطوة درجة وكانت الخطا سببا  
 الى نيل الدرجات في النعيم المقيم عبر بها عما لا ناسبها مجازا كما يتناوب  
 وله اذا مشى في الخرقة وهي نسا بين الجنة ان يخرق منها اي يقتطع ويتنعم  
 بالاكل وقول الله ارحم عباده من هذه يعني ان هذا الطائر لم يسئل فخره  
 وذا في صرح كذلك الباري لا يفر من افرد و قد بينا ذلك في كتاب سراج  
 المريد من فليتنظر فيه **اعرفوا بال المنصورة** قوله الارتفاع الله  
 بها درجة وحط عنه ما خطية معناه ان الجود الواحد من الالم او المعنى الوا  
 مند وضرب للجود مثلا الشوكة والمعنى الهم فان المريد في الحالين معذب  
 ما جود حتى اذا نزل ذلك به كقولنا القدر الواحد خطية وقد ادخله درجة  
 لان الطاعة لها فايدتان احدهما وجوب الثواب والثانية استقطا السيئة  
 المقتضية للعقاب **ال** نوع في حديث ابي سعيد هذا اربعة  
 انواع نصب حزن وصبت غم وزاد رهيتم على السامة في الصحيح اذي عمر  
 شوكه فصارت سبعة ثاما ان يكون ذلك من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهو الصحيح عندي وليس الراوي يستوفي ما سمع وثارة خمر منه عن بعضه

ما يستقطب ويبقى ما يبقى بحسب كثرة قوله الله افرح بتوبة العبد اذا وصف  
 الباري بوصف يسمي به جاحده فيها يتناوب يقتضي في العبارة عنا وصفا من  
 اوصاف المحدث الذي هو سبحانه منزله عن التوجه من قدوس عن المعنى  
 فان ذلك يرجع صما يتناوب في كتب الاصول للمعاني الحائزة فما ورد من  
 صفة الفحل والفرح مضافا اليه فانما يرجع الى قايمة ذلك منزله وهي سعة  
 العطاء كثرة الجود فغيره عنه مجازا للتفهم على معنى احدث في المجاز  
 وهو ان يعبر عن الشيء بمرته وفايدته او بتسميه ومقدمته قوله في حديث  
 ابي عيسى عن ثوبان اذا دعا رجاها المسلم لم يزل في خرقة الجنة وفي الحديث  
 الثاني كان له خرقة في الجنة فاما قوله لم يزل في خرقة الجنة فان مشتاه  
 الى المريض لما كان من الثواب على كل خطوة درجة وكانت الخطا سببا  
 الى نيل الدرجات في النعيم المقيم عبر بها عما لا ناسبها مجازا كما يتناوب  
 وله اذا مشى في الخرقة وهي نسا بين الجنة ان يخرق منها اي يقتطع ويتنعم  
 بالاكل وقول الله ارحم عباده من هذه يعني ان هذا الطائر لم يسئل فخره  
 وذا في صرح كذلك الباري لا يفر من افرد و قد بينا ذلك في كتاب سراج  
 المريد من فليتنظر فيه **اعرفوا بال المنصورة** قوله الارتفاع الله  
 بها درجة وحط عنه ما خطية معناه ان الجود الواحد من الالم او المعنى الوا  
 مند وضرب للجود مثلا الشوكة والمعنى الهم فان المريد في الحالين معذب  
 ما جود حتى اذا نزل ذلك به كقولنا القدر الواحد خطية وقد ادخله درجة  
 لان الطاعة لها فايدتان احدهما وجوب الثواب والثانية استقطا السيئة  
 المقتضية للعقاب **ال** نوع في حديث ابي سعيد هذا اربعة  
 انواع نصب حزن وصبت غم وزاد رهيتم على السامة في الصحيح اذي عمر  
 شوكه فصارت سبعة ثاما ان يكون ذلك من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهو الصحيح عندي وليس الراوي يستوفي ما سمع وثارة خمر منه عن بعضه

ما يخصه من ذكره او يحتاج اليه في بيانه لسماعه ولكل واحد من السبعة متنها  
غيره عن ابتدائه فذكر النصب وهو غاية ما يدرك الانسان من العلم في محاولة  
كلها قال سبحانه لقد لقينا من خلقنا همنا هذا نصبا وذكر الوصب عبارة عن جسد  
الامراض وذكر الهم عبارة عما يقبض القلب عن اعتدائه في اماله بمكروه يطر  
عليه وذكر الهم عبارة عن استيلايه حتى لا يجد فرجه في نفسه من علمته  
عليه وذكر الحزن عبارة عن تاثر القلب والنفس بذكر قوت نفس فقد بعوتها  
البنية او الهمة والنفية ورب نفس ضعيفا ليتبين حقيقة الهمة اذا  
نزل بها من ذلك شي خاف وما استجارت فما استغلت وذكر الاذي عبارة عما  
يظهر على البدن من اثار الالام الباطنة من غير لون قد وجع او يصيبه من الاعمال  
الخارجية من جرح والعامه مدفع ذلك بته وهي المطلوبة في قوله ربنا انبأنا الدنيا  
حسنة على ما يتناه في القسم الرابع من علوم القرآن **قال ابو عبي**  
**قال** كيعني ان الجراح لم اسمع في الهم انه يكون كفارة الالهة هذا الحديث  
ويؤكد معنى واحد لكان واحد منهما يعني في البيان فرأي ان لكل واحد معنى وان  
زبادتهم الهم لم يكن مروتيا وهو اول درجات المكروه واول درجات ما يكتب  
من الحسنات **قال** في الصحيح في حديث اسد بن حرز  
وغيره ان المرء من شجائ حطاياه كما غاب ورق الشجرة وهذه اشارة الى ان  
الارض لما يخط اول اصغائر الذنوب التي هي من شجرة المخالفة بمنزلة الورق  
من شجرة الدنيا وشجرة المخالفة شجرة خبيثة اصلها الكفر وورقها صغائر  
الذنوب وبينها من الاحسان والابرار والاعصان من اهل تقوى وعظم الاوصاف  
حينئذ من الاعصان تنزع بكبير ثمرها وهكذا تنور في معاصرة من القلب  
حتى يحترق اصل حشيش ما بيناه في تفسير القرآن **قال** **الاستبانة**  
قوله وموعظة له يعني انه اذا انعطبه وراي ان الله قد من عليه بالمحرم او م  
اخره في طاعته ان كان غلط في الاول وصرفه في بعضه او قصره

في شكر نعمته فيستدرك الان الشكر **في استايع** ثم امثاله  
 البديعة قوله كان كالبعير اسلم لم يقيد لا يعلم المراد منه لما هو عليه من  
 عبادة البهيمة وكذلك هو المناقش في علي قلبه فلا يعلم ما الحكمة في  
 تصرف احواله عند المولي بالعاقبة والابتلاء **في استايع** ثم قوله  
 لم لم يصيب نفسه ثم عنا فاستنت ما اشارة الى انه ناقص المرتبة عند ربه  
 وعلامته ذلك صحة بدنه على الدوام فهذا خرج مخرج الغالب او علم  
 من حال ذلك في نقصانه ما اخبر بذلك عنه **في استايع** ثم اطلاقه للطير  
 قبل كان ذلك لانه لا يוכל قبل لان القسوة غلبت عليهم فاراد ان يرق  
 قلوبهم بالارسل بعد القدرة لما يتعلق به النفس من لذة الظفرية **في**

**باب عبادة المريض**  
 ذكر فيه حديث ثور بن زيد تقدم وذكر حديث علي وابي موسى وقوله  
 عليه السلام اعياداً حينما زابوا والزاب هو الذي يزل ياباً ثم قصد تخفيفه  
 او المزور والعائد هو الذي يقصد على نية التكرار ومنه يقال للضيف  
 زور وهو حديث لم يصح وقد بوب البخاري باب وجوب عبادة المريض  
 وادخل عليه الحديث لصححه اطعموا الجائع وصبروا العاني وعودوا المريض  
 مما تانق به ثوران **في استايع** عبادة من يتوقى شره قد عاهد النبي  
 صلى الله عليه وسلم عبد الله بن ابي بن سلول فلما عرف رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فيه الموت قال له قد كنت اهلك عن حب يهود قال فقد ابغضه  
 اسعد بن زرارة فانه كانه يقول في الجاه ذلك من الموت او اي خير طهر له من  
 ابغضهم فكفنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قميصه وصلى عليه الحديث **في**  
 قد عاهد النبي صلى الله عليه وسلم ميثاقاً قال له اسلم فقال له ابو  
 اطعم ابا الغاسم فاسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي انتقد  
 من الناس **في استايع** تكرار العبادة سنة كما كان النبي صلى الله عليه وسلم



بمعل يضعون معاد جبريت له خيمة في المسجد ليعوده من فر يسه له  
**السادس** بقاء الربط من كل المدق وجل ويجاد من الرمد  
فقد روي في الحسن ان زيدا بن ارقم عاده رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من تدا صابه وقد روي قتيبة بن الوليد عن الراعي عن يحيى بن ابي كثير  
عزاري سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجاد  
من وجع العين ولا من وجع الضرع ولا من وجع الدمل ورواه عنه ابن وضااح  
فيما حدثه به شيخه ابو خزيمة عن بقية وهذا ما لم يتوفيه من

## باب النهي عن تمني الموت

**الحديث** **ازعمد** قد بينا في النفس  
كراهية تمني الموت صار روي ابو عبيد عن خباب ولو ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بقانا ان تمني الموت لثميناؤه وفسر الحديث الذي روي ايضا  
عن الترمذي انه قال عن انس لا يتمني احدكم الموت لضيق ليه وليقل اللهم  
احيي ما كانت الحياة خيرا لي وتوفي اذا كانت اوفاة خيرا لي لا انه  
راي تقصيرا في الدين وضعفا عن الامر والنهي عن المنكر تجازله ان تمني الموت  
قال عمر ضعفت قوتي وانتشرت دعبتي فاقضني اليك غير مترط وقال  
الشيخ صلى الله عليه وسلم ان تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول  
يا ليتني مكانه واذا راي نفسه مستكثرا من الذنوب بعيدا من التوبة هل تجوز  
له ان يسأل في النظر الى التوبة ام يسأل في قبضه على هذه اكال الصحيح  
ان يسأل في التوبة ولا يموت على المعصية وقد قال الترمذي حدثنا  
بندار بن احمد الزبيري وابو عامر العقدي قال حدثنا كثير بن زيد عن الحرث  
ابن يزيد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تموتوا الموت  
فان هو المطلب شديد وان من سعادة المران يطول عمره ويزقه الله الانابه  
الي دار الخلود ومثالت محمد بن يحيى البخاري فقال الصحيح عن الحرث

هذا الحديث  
في صحيح  
الترمذي

ابن زبير فخط **الفصل الثاني** قوله اكتبوا في  
كتاب الطب **ثالثا** الله **ثانيا** بقوله وفي ناحية من بيتي اربعون الف مات  
كثير من الصلابة وتركوا ما لا عظيموا واعطوا عظيموا ولو خرجوا عن جميعه  
كان نضل واذا نوكوه فهو جائز قال النبي صلى الله عليه وسلم لسعد  
ان تدرور تشك اعني اخير من ان يدرهم عاله وشتر يده بيا نافي كتاب  
الزهد ان شاء الله **التمه** **بسم الله** ان ابو نصره عن ابي سعيد  
ان جبريل في النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد استكيت قال نعم قال  
بسم الله الفكل من كل شيء يوزيك من شر كل نفير وعين حاسدة بسم الله ارقبك  
والله شفيك وذكر رقية النبي صلى الله عليه وسلم عن انس

**الاول** في كتاب الطب ان شاء الله معنى الرقية **ثانيا** رفع ما نزل او دفع

ما يتوقع ليكون عنه بمنجاة فمعني قول جبريل اني ارفعك عن كل اذيه حتى لا  
تبلغك واحملك عن كل نفير وعين حاسدة حتى لا يوترقيل والله شفيك  
اي يذهب الك

**الاربع** قوله مذهب ليل شارة الي ان الرقية والدوا لم يقسم  
البرهان اذهب الذي شي وانما يذهب الله وهي علامة اشفايت الشافي  
لا شفا لا شفا وكل اي لا ينسب ولا يكون لاحد الا امك ومنك شفا لا يعاد  
سما لا يعاد شفا اي كاملا ثانيا والقول في الوصية في كتاب الوصايا  
قناه ان شاء الله **ثانيا**

قال الامام الجافظ ابو بكر بن العربي هذا دخل تحت قوله وذكر فان  
الذكر في تنعيم المومنين واخرج ما يكون العبد الي بالذكير بالله عند تغير  
الحار وكسوف البال وما عروا المزمع ان الموت من الاختلال ويختلصه  
عند ذلك الشيطان فيذكر بالله سبحانه فيبتدئ من شالله والتلفين

تفعل من لقن اي فهم ما يذكر له فهو ينهم ويذكرنا خبرنا ابوالمطهر بن ابي  
التوحي اخبرنا ابو نعيم اخبرنا ابو علي الحسن بن محمد سمعت عمر بن محمد بن  
اسحق سمعت ابا جعفر النستري يقول حصرنا ابا زرعة الرازي بما شئنا ان  
وكان في التوفيق عنده ابو حاتم ومحمد بن مسلم والمزدد بن شاذان وجماعة العلماء  
فذكروا حديث النلقين فاستجبوا ابن ابي زرعة وقالوا تعالوا نأخذوا الحديث  
فقال محمد بن مسلم حديث الضحاك بن مخلد حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن صالح  
ويقول بن ابي رباح لم يخادزه فقال ابو حاتم حدثنا بن ابي عاصم عن عبد الحميد  
بن جعفر عن صالح لم يخادزه وابا قون سكون فقال ابو زرعة وهو في السوق  
حدثنا بن ابي عاصم عن عبد الحميد بن جعفر عن صالح بن ابي عريب عن  
كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة **وقد** اخبرنا ابو بكر القفري  
عن ابي علي النستري واخبرنا ابو الحسن العبدري عن ابي بكر الخطيب  
قال اخبرنا ابو عمرو الهاشمي القاضي اخبرنا ابو علي اللؤلؤي واخبرنا ابي  
عز بن ابي ابي جعفر عن ابن خنيفة عن ابن داسية قال اخبرنا ابو داود واخبرنا  
ابو الحسن علي بن ابي ابيوب اذا عن ابن شاذان عن ابن سلمي عن ابي  
داود قال حدثنا مالك بن عبد الواحد السهمي حدثنا الضحاك بن مخلد  
عن عبد الحميد بن جعفر حدثني صالح بن ابي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ  
بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان اخر كلامه لا اله الا  
الله دخل الجنة قال الامام الحافظ ابو بكر والحديث ثابت صحيح من  
طرق كثيرة **وهو** لا خلاف من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل  
الجنة على ما كان من العمل كذلك ثبت في الصحيح واللفظ لمسل ولا يخلوا  
ان يظن الذنوب غلبت ميرانه فامر به الى الله ان شاء به ثم يدخل الجنة  
وان شأ غفر له فادخله في الجال وان غلبت حسنته لم يدر التار **ابن**

باب في بيان  
 ما ينبغي ان  
 يكون عليه  
 المؤمن في  
 الموت

**الفصل الاول** في قوله اذا حضر الناظر الميت او المريض فليقل  
 خيرا فان المصلحة بومنون وذلك داخل في قوله ويشتد فقره من لينة الارض  
**الثاني** لا يتخلون بشوز الميت حاضر الذهن او معفي عليه فان كان  
 حاضر الذهن ذكره في تذكره بنوفا لله ولو كان معفي عليه فليذكره فاذا  
 قالوا لا يعاد عليه فانه علي ما قال كما ذكر ابو عيسى عن عبد الله ابن المبارك  
 يخبرني باي ما يعارضه والله يعظم برحمته  
**باب** **النشدن عند الموت**

قال الامام الحافظ ابو بكر بن العربي الباري سبحانه بقدرته وحكمته  
 يخفف اخرج الروح من الجسد ففارقها له ويشددها خشب ما يكون  
 عنده من احوال العبد فتارة تشدها عذابا وذلك على الكافر وتارة يشد  
 كفارة وذلك على المذنب وتارة تشدها رفعة في الدرجات وزيادة في  
 الحسنات وذلك في الوفي وتارة تشدها حجة على الخلق ونسبته وفدرة  
 واسوته كما في رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدة الموت حتى قالن عابشة  
 كما روي ابو عيسى وغيره ما اغبط احراهم من موت بعد الذي رايت من شدة  
 موت النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان يقول كما روي موسى بن جعفر عن الناعم  
 عن عابشة انه كان يقول اللهم اعني على شكرات الموت او شكرات الموت  
 وفي الصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان يعمس يده في قدح من ماء كان  
 بين يديه ثم مسح به وجهه ويقول لا اله الا الله ان للموت لشكرات  
 ومن حديث ثناءة عن عبد الله بن مسودة ولم يسمع منه الموت بموت  
 يعرف الجبين يعني به صلى الله عليه وسلم ولو صح من هول الموت انه لا يجد من  
 شدته الا بقدر ان ما يقبض به حبيبه ومقصدا حسن ما روي في ذلك  
 الحديث الحسن الذي ذكره ابو عيسى وغيره عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الشاب دخل عليه وهو الموت كيف تحذك قال احرا الله واخاف ذنوبي



قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نجمة عاز في قلب عبدي في مثل هذه الحال  
الا اعطاه الله ما يوجوا واسمه مما نأثا وهذا باب بديع ليس في الرجا مسئلة قال  
الامام الحافظ ابو بكر بن العربي واما حديث ام سلمة فقد روي ابو داود ان النبي  
صلى الله عليه وسلم دخل على ابي سلمة وقد شق بصره فانغمض ففتح ناس من  
اهله فقال لا تدعوا على انفسكم الا خيرا فان الميكة يومنون على ما يقولون  
ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجاته في المهدين واخلفه في عقبه واغفر لنا  
وله رب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه **باب**  
عمسة اليد في القدح وبرد وجه الكريم بالماء دليل السعي في تخفيف الالام وان  
كانت علي قدر المنازل فاستد الناصر بلار النبي اثم الا مثل فالامثل فكل اضا  
الباري علي قدر المنزلة لم يمنع ذلك من تخفيفها بالمعانة من الرقا والدوار  
**سنة** قوله لا اله الا الله تشييت لفواذه عندما ايقن موته وسنة من الله  
لعباده **باب** **سنة** قوله ان الموت لمنكرات يعني امر غير معروف اي غير معناه  
في الالام فانه ما من ألم وان استلادون الموت فتسل الله تسهيله وما بعده  
**سنة** قوله سكرات يعني ضيق الموت فان السكرة هي الضيق المانع عن  
الاطلاق في النصرفات **سنة** **سنة** استموا الرجا واخوف في القلب  
في تلك الحالة مجهوك وقد نال احوال يغلب فيها الخوف واهوال يغلب فيها  
الرجا وقد بينا ذلك في تفسير القرآن مثال منها كان بن عباس اذا جاءه من لم  
يقتل يقول هل للفاصل من توبه فيقول له لا تخوفنا له واذا جاءه من قتل يقول  
لديكم له توبة توجبه له ورضع الرجا في موضع الخوف ملاك وكذلك بعكسه  
ودليله حديث من قتل تسعة وتسعين نجسا يسأل الراهب هل له من توبة فقال  
لا فقل له وجاء الراهب الثاني فقال له لك توبة فتبارك الله عليه **سنة**  
تفويض بصر الميت سنة لا اعلم لها تاويل ارضاه وكذلك وهي **سنة**  
تسجيته بعد موته سنة اخبرنا البلاك بن عبد الجبار اخبرنا الطبري اخبرنا

الدارقطني وقد روي في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم سجي برذخيرة فكشف  
ابوبكر عن وجهه ثم اكب عليه بقبيله وانما اختلفا العلماء في المحرم على ما تقدم  
في الحج **سنة ثمانية** تدب النبي صلى الله عليه وسلم في احاديث ابي  
عيسى الى الاقبال عند الميت الاخير وقال ابو داود عن مقتل بن ساذ ان النبي

## باب كراهية النعي

وهو الاذان بالميت وادخل فيه حديثا صححه التوفيق على عبد الله بن من  
عمل الجاهلية وحديثا عن جذيفة صححا قال دامت فلا تؤذوا بي  
احد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النعي **سنة ثمانية**  
ان النبي صرح عن النعي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الا اذتموني به ونعي  
للناس النجاشي وجعفر واصحابه وتبينت من ذلك ثلاث حالات **سنة ثمانية**  
**سنة ثمانية** ان اعلام الامل والقراءة والصالحين بموته سنة وان الجعلى والخرقي  
طلب المفاخرة والباهة بركة وان نعي الغائب جائز وصلوته على النجاشي سنة  
في الصلاة على الغائب وتركه الصلاة على جعفر وقد نعاها كانه النجاشي دليل  
على ان الشهيد لا يصلي عليه وهذه سنة رايها يغدا لا يعي الميت الا الامل  
وده والحقا لخير من التنازل

## باب الصبر في الصيام من الامل

ادخل عن ابي جريح الصبر عند الصلوة الاولى وهو بدعي في فنه وفي احديث  
بعقصة ومعناه ان المومني في الغالب لا بد له من الرجوع الى الصبر فاذا داب به جاز  
التسبوق باذا جاءه في اخره فانه المنزلة وادخل ابو عيسى حديث شعبة عن  
ثاب عن عمرو اذ كره ابو داود بقصه قال في النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة  
تسبي على صبي لها فقال لها انقي الله واصبري فقالت وما تشالي انت صبيتي  
فقيل لها هذا النبي صلى الله عليه وسلم فانشته فلم تجدوا بين فقالت بر رسول الله

المعروف فقال إنما الصبر عند الصدمة الأولى أو عند أول صدمته

## تفصيل المسألة

ذكر حديث

عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل عثمان ابن مظعون وهو يركب رادابوداود  
حيث رايت الدموع تسيل وفردوي زاباكر قبل التبع صلى الله عليه وسلم  
أخبرنا بذلك نصر بن إبراهيم المقدسي فيما أذن لنا عن أبي ربح بالبخاري  
عن ابن أحمد الجراعي عن أبيه عن ابن مهمل حدثنا الترمذي عن محمد بن بشير  
وعباس العنبري وسوار بن عبد الله وغير واحد قالوا حدثنا يحيى بن سعيد  
عن شفيان الثوري عن موسى بن أبي عيسى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن  
عبيد الله عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما مات قال  
الترمذي وحدثنا نصر بن علي الجهضمي حدثنا مرحوم بن عبد الله بن العطار  
عن أبي عمران الجوني عن يزيد بن بنوش عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد وفاته فوضعناه بين عينيه ووضع يده على ساعديه  
وقال يا بنيها ويا صفيها فبين ذلك موضع الثقبيل وصفته

## باب غسل الميت

ذكر حديث أم عطية في غسل ابنه النبي صلى الله عليه وسلم الصحيح  
المشهور **المعروف** خبر الواحد مقبول في الأحكام الشرعية باتفاق من  
أهل السنة وأخلف الفقهاء هل يقبل خبر الواحد فيما يقر به السوي فؤده  
أبو حنيفة وقد بيناه في أصول الفقه وأنه قد يناقض في مسائل قبل فيها خبر  
الواحد ومن هذا الباب غسل الميت إذ ليس في الباب حديث واحد  
إنما هي ماضية في الشروع **مختار** ذكر عبد الرزاق أنها زينب  
في مسائل **الأول** قوله لمن غسلها لفظه الأمر ولا أدري كيف يقال إنها  
غير واجب وهو قد نوارد فيها القول والعمل حتى غسل الظاهر المطهر محمد صلى  
الله عليه وسلم فكيف لا يغسل سواء **الثاني** قوله نلانا أو خمساً إشارة

إلى أن المشروع هو الوتر لأنه تعالى من الثلث إلى الخمس وسكت عن الأربع  
وكذلك وطائف الشرع وخاصة في الطهارة وليس في التريفة غسل  
محددا لأن يكون وضوءا **الثاني** اختلف في غسل الميت قبل عبادة  
لأنه يصلي عليه وقبل ما يمكن أن يكون عليه من خاشعة والاول أصح وأشر والثاني  
أقوى في لفظ الحديث وأظهر لأنه وكل الغسل في عدده إلى اجتهاد النسوة  
ما يرون من النظافة ولو كان عبادة ما وصله إلى منظرهن وقد يحمل أن يكون  
للعبادة والنجاسة كما لو كان يدرأجنب نجسا لا يغسل للوجهين  
**الثالث** قوله ابدان بموضع الوضوء لأن الستة في الغسل كله أن  
يبدأ بموضع الوضوء منه **الرابع** قوله بها منها تشبيهه على الشاير وهو  
مشروع في آداب التريفة كلها ما تناق **السادس** قوله بآراء وسد  
وهذا أصل في جواز التطهير بالآل المضاف بها لا يخرج عن سمة التطهير  
ولا كلام فيه لأحد وقد قالوا الأولى بالآل القراح والثانية بالآل والستر  
والثالثة بالآل والكافور وليس هذا في لفظ الحديث وقد قال الشيخ لا  
يجعل الكافور في الماء وليس هذا في لفظ الحديث وما يعضيه لفظ الحديث  
من خلط الماء بالستور والكافور قال ابن حنبل **السابع** اختلف  
الناس في قوله أو أكثر من ذلك فعل سبع لا يتعدي وقبل يتعدي إلى حصول  
النظافة وقيل لا يراد على الثلاث إلا أن يخرج منه أدي يغسل موضع الأدي  
خاصة قاله أكثر أصحابنا وأبو حنيفة وقيل يخرج منه بعد الثالثة شيء  
وصي قال الثاني يغسل إلى سبع ولا يراد على سبع وليس يغسل لما خرج  
منه ولا يوضأ له لأنه لا تكليف عليه وإنما الغسل عبادة أو لما عليه  
النجاسة فاما ما خرج فهو واجب غسل ذلك الموضع خاصة **الثامنة** منه  
بعض ربه ليل بعضه في الكفن عند الصلاة عليه **السبعة** يغسل ويغسل  
وبصور شعر المرأة ولا يترك مسترسلا كما فعلت أم عطية بريئ



في غسلها فاعلموا ما ينبغي ان يكون

**عاشرة** يعني خلقتها صفة هوكله في صحيح الحديث **اجابة**  
**عشرون** كذلك يغسل شعر الرجل وغسلها **ثانية عشر** قالت فالتقي  
الينا حموه يعني ازاره فقال اشعربا انا اري البقعة فيه برصة لها ويكون سائر  
اكتفها ذاتا **الثانية عشر** **ثلاثون** خرجوا از نكفن المرأة في ثوب الرجل  
**ارابعة عشر** لم ياتوا من يغسل بعد غسلها وقد قال به مكل في رواية  
المدينين وقال ابن القاسم عنه يغسل واخاره سحنون ونافه الشافعي وحديث  
الغسل من غسل الميت ضعيف لا من طوبى الترمذي ولا حديث ابن داود  
ويغسل من غسل الميت ومن الحجامة والجنابة وعرقه ويشهد لشعفه مع  
صعق ناقله مردما الجنابة وللحجامة **الثانية عشر** انه لم نقل  
حردنا خلافا للشافعي الذي يقول يغسل الميت عرياننا وذلك لان المقصود  
التطافة فيغسل من فوق ثوب وروي بوداود انهم حين غسلوا النبي صلى الله  
عليه وسلم ارادوا رفع قميصه فبوءوا من جانبها لبيت بعد ان البقي عليهم النوم  
لا شرعوا الفميص **الثانية عشر** ان النساء احق بغسل المرأة  
من ذوي المحارم من الرجال كما ان الرجال احق بغسل الميت من الاذواج فان  
حاز ذلك لمن علي تفصيل بيانه في موضعه **الثانية عشر** لطيب  
بالمسك روي ابو عيسى صحيحا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطيبا لطيب  
المسك وهو اطيب طيبكم في لعن اخر صحيح اخبرنا المباركل خبرنا  
طاهرا خبرنا علي بن عمرو احمد بن محمد ابن سعيد ابو شيبة ابراهيم بن  
عبد الله بن ابي شيبة خالد بن مخلد سليمان بن بلال بن عمرو بن ابي عمرو  
عن عكرمة عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم  
في ميتكم غسل اذا اعتلتموه وان ميتكم ليس نجس فحسبك ان تغسلوا  
ايديكم قال الامام الحافظ الذي عندي انه يغسل الميت للنجاسة التي تكون  
عليه يقينا او غالبا او للمعبادة ويغسل من غسله لاجل ما نظاير عليه منه

ويكون له ثبات غيرها يزعمها اذا فرغ من غسله وقد روي الدارقطني عن  
ابن عمر صحيحا قال كنا بغسل الميت منا من يغتسل ومنا من لا يغتسل

## باب الكفن

قال ليرامم الحافظ ابو بكر الكفن للرجل بعد الوفاة كالسوة في الحياة  
لا بدله منها وهي اصل في الدين جميع عليه ذكر ابو عبيد ثلثة احاديث

**حديث** خير ثيابكم البياض **حديث** فليجسّن كفنه

**رواه** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفن حمزة اتما ختيان

البياض فهو الاصيل من قول النبي صلى الله عليه وسلم والعمل به وفي هذا فوائد  
متنوعة **رواه** ابي ختيان والبياض **منا** تحسّن الكفن ادخل

فيه ابو عبيد حديث عكرمة بن عمار عن هشام بن حسان عن محمد بن سنان

عزالي فتادة اذا ولي احدكم اخاه فليجسّن كفنه وقال فيه جسن وقد

رواه احمد بن حنبل عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابي الزبير انه سمع جابر بن

عبد الله يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خطب يوما فذكر رجلا

من صحابه قبض فكفن في كفن غير مطايل فزجوا النبي صلى الله عليه

وسلم ان يغبر الرجل بالليل حتى يصلي عليه الا ان يضطر ان يشان لما ذلك

وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كفن احدكم اخاه فليجسّن كفنه قال

علماءنا تحسّنه بالصفاقة ليست بالغلدار **ثالثة** في كفن النبي صلى الله

عليه وسلم وفيه روايات **رواه** ابى البراءة عن علي بن النبي صلى الله

عليه وسلم كفن في سبعة اثواب يعني ثلثة ثياب محولية وقميص وعمامة

وسراويل والقطيفة التي جعلت تحته حين اختلف فيها **الثانية**

روي عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثوبين وود خيرة

**ثالثة** عن ابن عباس كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة

اثواب فخرانية الحكة ثوبان وقميصه الذي مات فيه **الاربعة**



ذكر حديث عبد الله بن جعفر في أمر النبي صلى الله عليه وسلم يصنع طعام آل  
جعفر ليغفروهم وهو أصل في المصارفات عند الحاجة وصححه الترمذي والسنن  
فيه أن يصنع في اليوم الذي مات فيه لقوله صلى الله عليه وسلم نفد جأهم ما  
يتعلم بذهولهم عن حالهم فحزن موت ولهم اقتضى أن يحلف لهم عيشهم  
وقد كانت عايشة وقد كانت عند العرب مصارفات ومواصلات في باب  
الاطعمة باختلاف أسباب وفي حالات جماعها

## باب البكاء على طهيت

ذكر فيه أبو عبيد ربيعة الأول في كراهية النوح وقد كانت الجاهلية  
بفعله كثير أو هي وقوف النساء متقابلات دونه من جدودهن وخمسين ورجي  
اليقوع وهو التراب على رأسهن وصياجهن وحلق شعورهن كل ذلك لحزن علي  
مبتهن فلما جاء الله بالحق علي بن أبي محمد حيا الله عليه وسلم قال ليس منا من حلق  
وسلق وحرق والفق رُفَع القنوت ولذلك سمي نوحا لأجل التقابل الذي  
فيه على المعصية ولدينا وحيز متقابلان إلا أنهما خصا عرفا عزيا بذلك  
وذكر أبو عبيد حديث المغيرة بن أبي مرة وعمر بن أبي موسى وابن عمرو جابر  
وعايشة ولهم ما أخذ القول على معنى الأحاديث رتبة وأجد بعد واحد بعون  
الله **والأخبر** قوله ليس منا من حلق وعلق يعني ليس منا من يد  
أنه قد خرج عن فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله **ثلاثة** قوله  
أربع من امتي من أمر الجاهلية يعني أنها معاصي وذنوب ياتونها مع اعتقادهم  
بأنها حلال وهم كذا جميع المعاصي يوجب اسم المشوق حقيقة الكفر  
ولا موجب حقيقة الكفر وتديطلق عليها اسم الكفر وروي مسلم اثنتان  
في الناس هما كفر الطعن في النسب والنباجة على الميت ومعنى تسميتها  
كفرا أنه من أعمال الكفر **ثلاثة** هذه من أخبار القبر التي لا يعلمها  
إلا الأنبياء وأنه لا يكون قبل أن يكون فصدق ذلك كله وظهر حقا





عليه وسلم ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه  
عذابا واز الله لهوا ضحاك وابكي وقال لا تزروا زرة وراخري قد  
ثبت في الصحيح عن عائشة من طريق مستروق ان يهودية دخلت عليها  
فذكرت عذاب القبر فقالت لها اعاذك الله من عذاب القبر فسألت  
عائشة رسول الله عليه وسلم عن عذاب القبر فقال نعم حق قالت عائشة  
فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صل صلاة الا تعود من عذاب  
القبر وقد حققنا القول في كتب الأصول وفي التفسير وبين ان قدره الله  
له متسعة وانه ممكن وان الخبرية وارد والمخبرية صادق **الثامن**  
قوله يعذب بما يحب عليه اما ان يعذب بالحب فيكون المعنى يعذب بسبب  
النياحة وذلك انه وحي به او كان من شبيهه او اعجبه واما ان يكون  
معناه يعذب بمثل ما يحب عليه ويعقد هذا الحديث الصحيح الذي قال  
فيه ابو عيسى حسن ما من ميت يموت فيقوم باكية فيقول واجبلا  
الا يلزانه فيقولون له اهكذا كنت يعني بقوله يلزانه اي يدفغان في  
صدره **الثاني** ان نهى عن ذلك وحرمة فانه لا يلز ولا يعذب فيه  
يكون قوله ولا تزروا زرة وراخري **العاشر** اما البكاء دون  
لعاقبة فلا حرج فيه وهو ظاهر في احاديث كثيرة منها حديث جابر  
الذي دخله ابو عيسى من قول النبي صلى الله عليه وسلم اني لم انه عن البكاء  
انما هيئت عن صوتين احققين فاجد من صوت عند مصيبة وزنه شيطان  
فاخبرته لم ينه عن البكاء وقد ثبت انه قال فاذا وجب فلا تشكرك باكية  
وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في البكاء انما هي رحمة وقال  
تدمع العين ويحزن القلب ولا تقول الا ما يرضي الرب وقال ان الله لا يعذب  
بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بها أوليها **الحادي عشر**  
قال ابو عيسى في حديث عائشة الاقل المعترض على عذاب القبر يقول الله

هذا الحديث  
في الصحيح

فلا سدا وزره وزر اخري من هذا قول الشافعي - بل هو قول كل احد فانه  
باحتماع من المصلين انه لا يعذب احد من احد الا اذا كان له فيه سبب  
من امر به او رضى بفعله قال الامام الحافظ او قد روى علي تغيبه علي  
غيره في حياته فلم يفعل فيقال له هذا ما كنت به راضيا وعنده ساكن  
فبمنته انت وسواك ولم تغيب منكره فخذ حطك منه **الحادية عشر**  
**عشر قال** قوم ان ام عطية في الصحيح روت لما روت هذه الآية  
بيانا يغفل علي ان لا يشركن بالله شيئا الي ولا يعصينك في معروف قالت  
فكان منها النياحة فقلت يرسول الله الا آل فلان فانهم كانوا اسعدوني  
في الجاهلية فلا بد لي من ان اسعدهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل  
الدار وروى لستاني ان اسأقا قال ازل لست اقلن في البيعة اني اسعدنا  
في الجاهلية فبعد هن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اسعاد في الاسلام  
**قال** فكيف كان الاستثناء في المعصية بالرخصة **قال** بالنفا  
علي الاجابة والالتقاء ولما تمكّن الدين لم يتعد وقوله لا استعادي في الاسلام  
يعني ابتداء من غير مكافاة فيجتمعا الحديثان **الثانية عشر**  
قوله في سنن ابي داود عن ابي سعيد الخدري لعن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الناجية والمستمعة قال الامام الحافظ ابو بكر صها لعن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم شاربا سخر وشاهدا خفق ذلك ما روى ابو مالك  
الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الناجية اذا لم تثب قبل موتها  
تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جوز **قال**  
الفقيه الامام وهذا لما كانت تفعله في الدنيا من الحسنات والجرم **والاجرام**  
الحبال ونظير الوجوه **الثانية عشر** هذه الاخبار الوعيدية  
قد تقدم الجواب في وجه دفعه وانعاده وانه موقوف علي المشية ونحو  
بمعلي المطلق في موضع ومقيد بالمشية في آخره يحمل المطلق علي المقيد

ضرورة لانه لو حمل على اطلاقه لسقط النقيض ولم يكن له فائدة **له** **له**  
**المشقة مامر** **نما** اخبرنا ابو الحسين الازدى اخبرنا ابو الحسين  
 الطبري اخبرنا ابو الحسن البدائي قاضي حرق شاعلي بن محمد بن عبيد الجا **فظ**  
 سعد شاعلي بن شريك بن مغيرة جدي أبي اليوم معش عن محمد بن جعب الفزطي  
 عن عبد الله بن جعب بن مالك عن ابيه قال جاباب بن قيس بن سمان الرضوي  
 الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابي توفيته وهي نمرية وهو جعب ان يحضرها  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم اركب دابة وسرا مامها فانك اذا كنت امامها  
 لم تكن معها قال الامام الحافظ ابو بكر وهذا باب ليس للمنظر فيه مدح  
 وانما هو موقوف على لاثن وروي لثلاث الائمة تسليع الشعي والشعبي  
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابابكث وعن كانوا يمشون امام الجنابة  
 وليس في الباب حديث امثل من هذا وروى ابو عبيد بن اسود عن طريق  
 ابن ماجه المجهول في المشي خلف الجنابة وضعفه ونحو ان يضعفه وذكر جرد  
 نوبان في قوله اما تستحقون ملكة الله على اقدامهم وانتم على ظهور الدواب ذكر  
 انه موقوف وهذا غريب فان وقع وقعة اذ لا يعلم نوبان هذا حال وفي  
 الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم ركب رجعه من جنازة بن الدجراح وحياته  
 يمشون حوله وهو يتوقصه معه ويريا يريد دون سرج وهو مضطرب في مثله  
 من الجمار وروي بوداود والسناج ان المقترة من شعبة قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عتي الناكب خلف جنازة والماسي حيث سآمنها خلفها وامامها  
 وعن يمينها وعن يسارها فريامها وزاد ابو داود عن ثمان ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم ابي ان يركب دابة في حمله جنازة فلما انصرف ركب فقيل  
 له فقال ان الملاحة كانت يمشي فلم اكن لا ركب وهم يمشون فلما ذهبوا  
 ركبنت قال البخاري الصحيح في حديث ابن عمر انه كان يمشي امام الجنابة  
 وركب هذا وقد اسنده عن ثخين اربعة قسمة واحمد بن منيع واسحق بن منصور



ومحمود بن عبدان فلا بد من صحة الاستناد فيه اما انه روي في الصحيحين ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من تبع جنازة وروي انه قال من تبع جنازة حجة  
 مسلم والتابع والمشييع يكون من خلف **فقلنا** ليس كذلك بل يكون معه وامانه  
 وخلفه وليس له من هذا اللفظ موضع مخصوص بل الكل يحتمل فحسن احداً من  
 المجتلة فعل النبي صلى الله عليه وسلم واكليفه بشي بعده حيثما صح عن ابن عمر  
 والله اعلم وكما قال من تبع ومن تبعه حال جنازة فقلنا له والشفيع ينفذ من  
**قلنا** وقد يتحقق اذا حصل المكنون في يد الملك فجاء لينفع فيه  
 اليه وهذه امور محتملة واكراد ولي ان يتبع ومن السنة ان يشرع باحسانة فيها  
 روي ابو عيسى وهو في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اسرعوا  
 بما يذكركم فان يك خيراً انعموا بها اليه وان يك شراً اتضعوا عنه عن رقاكم  
 وفي الصحيحين ان الجنازة اذا كانت سالحة قالت قد موني قد موني وان كانت  
 غير سالحة قالت يا ويلها ابن نذ هبون بها يسمع صوتها كل شيء الا الانسان  
 ولو سمعها الانسان لصعق وهذا لا يكره الا القدرية واذا كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من مثل صلصلة الجرس ولا يتبعه احد من اصحابه جان ان شكك  
 الميت ولا يتبعه احد من عالميه **بين** حمزة قوله لو لا ان يجد صفبه  
 حتى ياكله العافية فيحشرون بطونها دليل على ان لا فضل للشهيد عدم الدفن  
 ولكن يحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم رغبهم اما يترا لهم كما نوا  
 في عمارة او في قريب منها واما ليلامكر الى عدائهم واما ليلامكر لاوليا الجحيم  
 العظيم في نفوسهم فاراد ان يفسد انارهم وقوله دعا حمزة وهو كستا خلق لم يبعه  
 هو كان كما قدمنا ثوبه فلم يردده وتحتمل انه اذا قتل سلب فلم يحف النبي صلى الله  
 عليه وسلم في الحال الا ان له الكستا الكلق وقوله انهم عند كثرة القتل دفنوا  
 في ثوب واحد دليل على ان التكليف قد ارتفع بالموت والا فلا يجوز ان يلصق  
 الرجل بالرجل الا لضورة او عند انقطاع النطق مع التكليف بالموت وقوله

ولم يصل عليه مسياتي في حديث جابر فانه اصح كما قال البخاري ان شاء الله هـ

## باب الصلاة على طيبت

وهي من فروع الكفاية وقد بينا حقيقتها في كتب الأصول واذا امان  
وقام لحقه في تخمينه من قام اجز وحده وسقط الفرض عن الكل وان ترك  
ان لم يعلم وهل ياتهم من لم يعلم مسئلة كبير بيننا ها في الأصول فليست هذه  
روى النسائي عن عمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

## ما جاء في النكبين علي الجنان

اخبرنا المبارك بن عبد الجبار اخبرنا طاهر بن عبد الله اخبرنا علي بن عمر  
حدثنا محمد بن مخلد محمد بن الوليد العلاء بن ابي جعفر المخرمي الهيثم  
ابن جميل حدثنا مبارك بن فضالة عن الحسن بن علي كبرت المليك علي آدم  
اربعا وكبر ابو بكر علي النبي صلى الله عليه وسلم اربعا وكبر عمر علي ابي بكر  
اربعا وكبر صهيب علي عمر اربعا وكبر الحسن علي علي اربعا وكبر الحسين  
علي الحسن اربعا رضي الله عنهم اجمعين قال علي بن عمر وحدثنا محمد بن مخلد  
احمد بن الوليد الفحام ونجي بن يزيد بن يحيى البزازي قالوا فبين بكر بن  
خنيس حدثنا البراء بن سلمان الجوري كذا قال الفحام عن ميمون بن مهران  
عن عبد الله بن عتبة قال اخبرنا كبر النبي صلى الله عليه وسلم اربعا وكبر  
الحسن بن علي علي اربعا وكبر الحسين علي الحسن اربعا وكبر الحسين  
علي آدم اربعا صلوات الله عليهم اجمعين قال الامام الكاف المحدث  
الاول اصح هذا فان بن سلمان وصوابه رات بن السائب ليس بالقوي عندهم  
وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر اربعا علي النجاشي وعلي قبر مسود  
اخبرنا ابو الحسن الازدعي اخبرنا الطبري اخبرنا الدارقطني عن محمد  
بن مخلد حدثنا احمد بن محمد بن سليمان العلاف صياح بن من واذع عبد

باب ما يروي عن علي بن أبي طالب عليه السلام في جنازة علي بن أبي طالب عليه السلام

ابن مكرم بن نفوس عن عبد الله بن مسلم بن عمار عن سعيد بن جبير عن عروة عن  
ابن عباس قال قال علي بن أبي طالب عليه السلام في جنازة علي بن أبي طالب عليه السلام وهو  
لم يتجدد الخيف واخذ من قبل القبلة ولجده وشتم فيه والصحيح انه من قول  
وليس فيه شئ صحيح بحال وقد ثبت ان زيد بن ارقم كبر علي جنازة خمستا  
عشر مرة في الجاهلية عن علي بن ابي طالب عليه السلام في ذلك فقال انه كان  
الاسم علي بن ابي طالب في الجاهلية وكبر شتا فقبل له في ذلك فقال انه كان  
شهد بدرا وحديث ابي العباس عن ابيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى علي جنازة فذكر عليها اربعاً وثلاثين تسليمة واحدة وحديث شعبة عن  
حصن بن علي بن ابي طالب قال كان علي بن ابي طالب عليه السلام في جنازة علي بن ابي طالب عليه السلام  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يدفنون التسعة وبعثوا حمزة بن عبد المطلب وحمزة  
عاشرهم فيصلي عليهم فيدفنون التسعة وبعثوا حمزة بن عبد المطلب وحمزة  
وحديث زيد بن ارقم صحيح ولكن لا غلب عليه الموعول قال احمد بن  
حسن بن اسحق بن قبيع الامام اذا كبر خمستا وقال ملك لا يتبع في احد قوايه  
وقال الشافعي ان اسلم وقطع وان شأنا انطق تسليمة وقال  
ابو حنيفة وصاحبه يقطع وهو احد افعالنا وقد اوى ابو عيسى عن ابي هريرة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر علي جنازة فرفع يده في اول كبره  
ووضع اليمنى على اليسرى وقد قال بذلك مالك في رواية ابن وهب وغيره  
في وضع اليدين وكذلك في الغريضة وقد يتناه في الفقة والله اعلم  
**باب ما يروي عن علي بن ابي طالب**  
ذكر ابو عيسى حديث ابراهيم الاسعري عن ابيه وثقف حديث عوف بن مالك  
وصح ابو عيسى احمد بن حنبل في صحيح مسلم وروى ابو داود حديث  
محمد بن اسحق بن اسحاق عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان  
صالحين علي الميت فاسموا له الدعاء كوايضاً حديث علي بن سنان

مروان قال ابا هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من لم يجزئ من ابي بكر عن ابي  
عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من لم يجزئ من ابي بكر عن ابي  
الاستسقاء جابنا النبي صلى الله عليه وسلم اما حديث بعد ذكره واما حديث  
ابي هريرة ومروان فقال فيه اللهم انت وبها وانت خلقتها وانت هديتها الى  
السلام وانت قبضتها واخرجها وانت اعلم سرها وعلايتها حينما شفعا  
فاغفر له اللهم اغفر لحينا ومتبنا وصغيرنا وكبيرنا وزكوانا واسنانانا هدانا  
ونجيانا اللهم من احببتنا ساقا حبه علي الايمان من ثوبته مناقتونه علي  
السلام اللهم لا يحولنا اجره ولا يغتنا بعده واما حديث وانلة فسمعه بنحو  
اللهم ان فلان في دمه فقه فتنة القبر وعذاب النار وانت اهل  
الوفاء والحق اللهم اغفر له وارحمه انت انت الغفور الرحيم وقد رواه في  
الموطأ مرفوعا باحصر من هذا واما حديث عوف فهو اجتمعوا له البخاري  
وخرجه مثل اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واتكرم توله ووسع  
مدخله واعتسله بالمال والتلج والبود وقفه من الخطايا كما ينقي الثوب الابيض  
من الدنس وابره دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وروى اخيرا من روجه و  
ادخله الجنة ونجيه من نار او قال واعده من عذاب القبر قال الامام الحافظ  
ابن جرير بن العريضي رحمه الله فيه مسائل مستورة شردها كذلك ادق فيها  
صلوة الجنائزة عند اكثر العلماء دعاء لا يفتر الى قراءة قال جماعة تفتر  
الى قراءة الفاتحة واخراجه الشافعي وخرجه البخاري عن ابن عباس ان الستة  
قراءة العاجية في صلوة الجنائزة وانفقوا على ان الطهارة لها فرض مع كل صلاة  
سبع فانها قال انه دعا فلم تغفر الي طهاره والصحيح قول النبي صلى الله  
عليه وسلم لاصلاة الا بطهور وهذه صلوة بالاحماع فوجب فيها الوضوء فاما  
القراءة فلم يرد في رواية واخاف ان يكون قول ابن عباس من الستة يعني من  
معصاتها لقوله لاصلوات الا بطهور فانه وقد خبرنا ابو الحسين الحنبلي



اخبرنا الطبري اخبرنا الدارقطني اخبرنا ابو بكر النيسابوري حدثنا يعقوب  
عن ابي عن ابي اسحاق حديث محمد بن ابراهيم بن الجعفي عن ابي امامة عن سهل  
بن حنيف عن عبيد بن السباق قال سئل عن حنيف بن حنيفة فلما  
كبر تكبيرته الاولى قرا ما هم القراء حتى اسمع من خلفه قال ثم مانع تكبيره  
حين اذا بعث تكبيره واجده تشهد تشهد التثنية ثم كبر والصرف صوابه  
سلم قال الامام الحارثي وهذا مما تنازع عليه ولا رواه غيره ولعله فعله  
بالاختيار والاستنباط اذ لم يقل ترايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سمعت  
منه قاله اعلم وفي حديث حفص بن غياث عن ابي العباس عن ابي بصير  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فشر ان يجاوز تسليمه واحدة  
وقد روي مطرف عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي بصير  
حديث النخاشي بلفظه وزاد فيه ثم سلم رواه عنه السلي وهو امام وقال اشهد  
يسلم الامام تسليمين وبليته مثله في النص **النتيجة** قوله جينا  
شفعنا له وهذا من عندي ان نقوله كل احد في كل احد وانما يقال كل  
انسان متفق حاله فقد يقال شفعنا فيه وقد يقال فانفعنا به **الثانية**  
قوله اغفر لصغير ما وقد سئنا ذلك كله في تفسير القرآن وشكنا ان لا يغفر  
ان وجد دينا غفروا ان يجد في سفر او كبير دخوله وبشده في موضع **ال**  
**الاول** قوله احببنا علي الامام مع توفيق الاسلام دليل على انها  
معنى واحد وقد بينا ذلك في كل كتاب وخاصة في شرح الحديث وتفسير  
القرآن ولو كان الاسلام العمل والابان الاعتقاد خاصة لكان الامر بالقلب  
في ذلك ادلي ولقال امتناع علي الابان **الخامسة** قوله ان فلان ابن فلان  
في ذمتك والذمة والذمام واحد وانما جعلوه في ذمتك لانه حانوا برونه يعني  
الصبي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من صلب الصبي لم يزل في ذمة الله حتى  
يمسي اشارة الايمان التي يسهل ون له باقي قوله من قال لا اله الا الله وصلى صلاتنا

واكل ويحسنا الحديث فله دمه المسلم وفي حديث آخر دمه الله وذمة رسول  
**مسألة** قوله ثمة القبر ويعنون سؤال المصطفى عما ورد في  
الحديث الصحيح ولا بد منه لتلتميت فالمؤمن النجاة ولا يخاف العلة  
والله ذنب المشية **مسألة** قوله وانت اهل الوقايعني بالمبعين  
وذلك لعاني كبيرة **مسألة** الوقايع مات علي التوحيد الا بعد ذلك  
له في مرتبته الوقايع مات يقبول شفاعة المصطفى فيه وشهادته  
حسنت ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اجابها قول عمر  
قال النبي صلى الله عليه وسلم من شهد له اربعة خير ادخله الله الجنة فقلنا  
وثلمه فقلنا واشنان قال واشنان ثم لم نسئله عن الواحد **مسألة** ثم  
قوله راحق قال الامام الجعفر ابو بصير انا فديتنا معاني الحق في كتاب  
الامر الا نفي وقال النبي صلى الله عليه وسلم انت الحق وفولك الحق ومحمد  
الحق ما تنق الوفاة الحق **مسألة** واما المغفرة والرحمة والعاقبة  
والحكم وذلك كد مفهوما المعنى مبين في كتب الاسماء فلا يطول به واما تعة  
المدخل يعني به القبر واما غسله بالماء والشجر والورد فقد تقدم **مسألة**  
حديث ملك بن هبيرة انه كان يصف ثلاثة صفوف مقدمين البخاري  
عليه وادخل حديث الصلاة على الجاشي واسم كانوا ثلثة صفوف اول  
اربعة ومراده والله اعلم هذا الحديث وفي حديث مسلم انه جعلهم صفين  
وحديث ملك بن هبيرة حديث صحيح من غير شك **مسألة** ثم  
فان بلغوا مائة رجل فشغفوا له فانهم يشعرون فيه حديث عابثة في كتاب  
ابن عيسى انهم يشعرون اذا شغفوا فيه وخرجه مسلم **مسألة** ثم  
الصلاة على الصغير اذا سهل لا خلاف فيه واذا لم يستهل وشين انه خلق  
فقال احمد لا يحق انه يصلي عليه اذا بين خلقه لقوله العقل يصلي عليه وقد  
طرحه ابو عيسى مطلقا وهذا صحيحا وقال ابو عيسى عن ابي الزبير عن

جاءت قال الطفل لا يصلي عليه ولا يرث ولا يورث حتى يشهد واضطرب  
رواه بقيل مستند وقيل موقوف باختلاف الروايات يرجع الى الاصل وهو  
انه لا يصلي الا على حي والاصل المواتية حتى تثبت الحياة **الثالثة عشر**  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال في الصبي اعد من عذاب القبر ومعناه ان  
ايامه ربة اعمابه في الموطأ وهو توقيف قال مع ان الصغير يقف بالسؤال في القبر  
فليبين بذلك حال الجماعة في الاحابه لو عاش والاياه وقد روي مثله في القيامة  
انه تخرج لهم نار وسيلاني تحقيق ذلك ان شاء الله

## باب الصلاة على الميت في المسجد

ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الميت في المسجد وله صورتان احدهما  
ان يدخل الميت في المسجد وكثره علماء وبالاخر حرج من الميت شي موثر بعض  
المساجد للنجاسات لا معنى له والحديث ههنا لان يكون خوف الجح  
يتعلق بفعل صلى او يتعلق بفعل واسم فاعل مصر والاول ان يتعلق بفعل صلى  
فيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ويكون الميت خارج المسجد وهذا  
لا بد منه فلامعنى لتكرار القول فيه وانما اذنت عابشة بالمرور بالميت في المسجد  
لانها امت عليه ان يخرج منه شي لقرب مدة المرور وكان صلاة الناس على عمر في  
المسجد كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على هبيل والله اعلم ولفظ الصحيح  
في هذا الباب عن عابشة ما اسرع الناس الي ان يعيوا ما لا علم لهم به عابوا  
علينا انهم بالحنادة في المسجد بها صار رسول الله صلى الله عليه وسلم على هبيل  
بن ميثا الا في جوف المسجد وفي رواية قالت عابشة لما توفي سعد قالت  
ادخلوا به في المسجد قال الامام الجافظ هذا لا اشكال فيه بيد ان ملكا  
لاخراسه وحسمه للذرايع منع من ادخالهم في المسجد لان الناس كانوا  
يشترطون في ذلك حتى يخرجوا من ادخال كل ميت الى ذهاب جرمه و  
تعرينه لما لا يليق به وقد منعت عابشة من دخول المتأخر فيه وحسم الذرايع



فيما لا يكون من القوائم اصل في الذين في سنن ابي داود صلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم علي ابي بيضا في المسجد سهيل واجبة عن ابي النضر عن ابي

## مسألة عن عابضة ايضا هـ هـ هـ مقام امام من المهيت في الصلاة

ذكر حديث النبي في وقوفه حال راس الرجل في وسط المرأة وبه قال  
الشافعي وقال ابو حنيفة عند صدرها في الصحيح ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى خلف امرأة فقلم وسطها وطول ابو داود وحديث  
الترمذي قال علماءنا كان هذا حين لم يكن للمرأة فيه مستورة فلما شترت  
النساء صار لهن حكم آخر وقد روي عن ابن مسعود كما روي عن النبي  
وروي ابن غنم عن ملك انه يصلي وسطها وقال اشهب في المجموعة يصلي في  
وسطه وواسع له ان يصلي حيث احب وان نياما من ابي صدره فهو احسن مطلقا  
من غيره فصل من دفع كرواني ولم يثبت ذلك في حديث عن النبي صلى الله عليه  
وسلم الا انه قام وسط المرأة هـ هـ هـ

## حاشية الشرح

ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفصل شهدا احدا ولا صلى عليهم وبه قال الشافعي  
والمسألة قد رمت الخلاف وعمده ابي حنيفة عموم قوله وصل عليهم ان صلواتكم  
تكون لهم ولان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء احدى عشرة عشرة وصلى  
على حمزة مع كل عشرة والاثبات اوتي من النبي كما في كل حديث وهذا  
اصل متفق عليهم وقد تقدم حديث ابي ملك الغفاري في الصلوة عليهم  
وعلي حمزة وكذلك روي عن ابن عباس قال علماءنا ما حديث ابي ملك الغفاري  
فهو مرسل لانه ليس بصاحب واما حديث ابن عباس فيرويه يزيد بن ابي زياد  
وقد اختلف في اخر عمره ورواه ابو داود فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بقتلي احد ان نزع عنهم الحديد والجلود وان يدقوا بدمائهم وثيابهم وان



كان الحسن عماراً وقد روي عن ابن عباس ما نفعهم فان شعبة قد تعلم فيه ورده وقال انظر والي هذا المجنون يعني جريون حانم يعلمني في الا اذكر الحسن عماراً وهو يروي عن ابن عباس انه سئل عن قتيل احد والذي صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كان مر على حمزة وقد مثل به وذكر الحديث ولم يذكر صلاة خوجه ابوداود كما ذكره ابو عيسى واحتج اصحابنا بحقيقة بان اعز ابياري في صدره بسهم فمات وقد بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلي عليه **قلنا** رواه ابوداود فقال فادرج في ثيابه كما هو ولم يذكر صلاة ولو صحت الصلوة عليه لحملناه على انه لم يمت في المعركة واذا زهق عن المعركة لم يكن له حكم الشهادة لانه يتحمل ان يكون مات من مرض غير الجرح وهي مثله ملبحة انزديه ملك بيتنا هاتين مسائل الخلاف وقد سبق فيها الشافعي واباحنيفة واما احتجاجهم بان الاثبات اولى من النفي فجد يشنا في الصحيح وحدثهم لم يصح وتحقيقه ان الثاني ههنا كالمثبت في العلم لانها اتفاق في الاخبار عن حالة واحد وقوم معينين في يوم واحد فكان تغايرنا يبرح الاصح على الاستغناء من جهة السند ويرجع عليه من جهة المعنى انهم لو كانوا يصلي عليهم لغسلوا ولا نهم احيا والحي لا يغسل ولا يصلي عليه

## بابان حقيقة الشهيد

قد تكلمنا عليه في كتبنا من شرح الحديث والقران قلنا انه من معانيه انه فعيل بمعنى مفعول اي شهد له كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في قتلي احد انا شهيد على هؤلاء فان حاله شهد له بصدق نيته فانه بذل بنفسه في ذات الله وباعها من الله فلذلك قال علماؤنا تختص من كان في معركة الكفار فان كان في مثل المسلمين فلا يغفلوا ان يكون من قتل الغية العادلة او من قبل الغية



الباغية فان كان من قتل الغيبة الباغية فانه يغتسل ويصلي عليه وقال ابو حنيفة  
لا يغتسل ولا يصلي عليه هو اما الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم من حمل علينا  
السلاح فليس مثنا **قلنا** لا خلاف بيننا وبينكم انه لم يخرج من الايمان  
واذا كان كذلك فهو كسائر العصاة وهذا ما لا جواب عنه وقد روى  
ابن عليا ان يغتسل اصحاب معوية ويصلي عليهم **تفسير** فان كان  
من الغيبة العادلة يغتسل ايضا عندنا وصلي عليه خلافا للشافعي في احد  
قوله ولا في حقيقته لما روى ابن عمارا قال اذ فتوني في شيابي فاني ابعث  
مخاضا وقال عدي بن حذو بن صوحان لا تغسلوا عندنا ما **قلنا**  
هذا ما لم نصحه وقد غتسل علي اصحابه وعسلوا لقتل عثم وان كان عدلا  
مطلوما راسا للطلوبين امام الصالحين **فان قيل** هذا مقتول  
ظلم في بصره الدين فاشبهه من قتله المشركون **قلنا** ذلك متيقن وهذا  
مجهل نيه فلم يلحق به **تفصيل** فان قتله المصور قال ابو حنيفة  
يجري مجرى قتيل المعتوك لا يغتسل لانه قتل ظلم فاذي ال شاهده كما لو قتل  
في المعتوك **قلنا** ذلك مخصوص بان قاتله عزا دين الله وهذا قتل للذم  
عن نفسه فلم يلحق به قال — علما ونا رحمه الله عليهم لا خلاف انه شهيد  
وكذلك من قتل ظلم دون ما لا يقتل فان عتق في قطع الطريق او قتل رجل  
في قطع الطريق من عرض الطريق فهو شهيد وعليهم بمعصيته والاصل في  
هذا ان كل من مات بسبب معصية فليس بشهيد وان مات في معصية بسبب  
من اسباب الشهادة فله اجر شهادته وعليه ان معصيته وكذلك لو قاتل  
علي فرس معصوب او قوم كانوا في معصية فوقع عليهم البت فلهم  
الشهادة وعليهم المعصية

# الصلوة على القبر

حديث الشعبي في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على القبر المنبوء مشهور